الدكتور رياض غنّام

المقاطعات اللبنانية
في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني
ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨ ـ ١٨٦١

دراسة وثائقية في تاريخ جبل لبنان السياسي



بيسان



الدكتور رياض غنام

المقاطعات اللبنانية
في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني
ونظام القائمقاميتين
١٧٨٨ ـ ١٨٦١

دراسة وثائقية في تاريخ جبل لبنان السياسي



* المقاطعات اللبنانية

في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني

ونظام القائمقاميتين 1788 – 1861

دراسة وثائقية في تاريخ جبل لبنان السياسي

* المؤلف: الدكتور رياض غنام

* الطبعة الأولى: 1998

* الناشر: بيســان للنشر والتــوزيع والإعلام

ص.ب: 5261–13 / بيروت – لبنان

هاتــف: 351291 – فاكس: 747089

كلمة شكر

ويبقى بعد إنجاز هذا البحث كلمة وفاء وتقدير أوجهها إلى كل من ساهم في ترقي هذه الدراسة، وأخص بالذكر الدكتور حسان حلاق الذي فتح لي قلبه ومنحني الوقت الطويل والتوجيهات القيمة والتشجيع البناء، ثمّ قدّم لهذا الكتاب. والدكتور أمين جرادي الذي كان لتوجيهاته المنهجية الأثر الواضح في هذه الدراسة، كما أخص بالشكر الدكتور وجيه كوثراني والدكتور حسن يحيى، والدكتور ابراهيم مارون الذين كان لملاحظاتهم وتوجيهاتهم الفضل الكبير في تقدم هذا البحث. فضلاً عما تحمله الأساتذة جميعهم من مشقة القراءات العديدة لهذه الأطروحة وما حوته من إشكالات منهجية وتعقيدات في النصوص والوثائق وما تمخض عن ذلك من آراء وتصويبات كان لها الفضل الأبرز في تضييق هامش النقد والخطأ. وقد حرصت على ابقاء النص كما ورد باستثناء تعديلات بسيطة، وذلك تأكيداً على الأمانة التي «تقضي أن يبقى النص وثيقة لظروفه وبنيته الفكرية وحدود المنهجية التي كانت قد حصلت آنذاك».

كما أذكر بالفضل العلامة الدكتور محمد خليل الباشا الذي رعاني بعنايته وعلومه اللغوية والموضوعية، والصديق الأخ فادي الدمشقي. ولا أنسى أصحاب الفضل من الذين سمحوا لي بتصوير وثائقهم الخاصة أو الذين فتحوا لي قلوبهم قبل مكتباتهم وأخص منهم الأمير نديم آل ناصر الدين والدكتور منير إسماعيل الذي يحتفظ بمجموعة قيّمة من وثائق البطريركية المارونية وغيرها، والأستاذ شوقي حمادة والشيخ سهيل حمادة والدكتور عبد الله سعيد الذي رفدني بكثير من الوثائق الموجودة في مكتبته الخاصة، والصديق الأستاذ محمود موسى. كما أتقدم

بالشكر من إدارة المركز الوطني للمعلومات والدراسات لإغنائها هذا البحث بكثير من وثائقها القيمة، وكذلك المكتبة الوطنية في بعقلين ومديرها الأستاذ أسعد ملاك وإدارة الجامعة الأميركية ومكتبة الجامعة اللبنانية، فإلى هؤلاء الأفاضل جميعاً جزيل الشكر والامتنان، وجزى الله الخيرين الجزاء المبين.

تقديم

بقلم: د. حسان حلاق
أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية

يعتبر الدكتور رياض غنام من الباحثين اللبنانيين القلائل الذين تميزوا بالجدية وروح البحث العلمي، ويعتبر كتابه «المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين» من الكتب العلمية الرصينة، وهو في الأصل جزء من أطروحة دكتوراه نالها الباحث تحت اشرافي من قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية، ونال عليها تقدير «جيد جداً».

ومن سمات هذه الدراسة اعتماد الدكتور رياض غنام على وثائق ومخطوطات تنشر للمرة الأولى، وعلى مصادر أساسية لا يمكن الطعن في أهميتها، فجهد باحثاً ومنقباً عنها في مختلف المراكز البحثية والوثائقية من بينها على سبيل المثال لا الحصر: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات في بعقلين الذي يضم آلاف الوثائق المتعلقة بالشهابيين والجنبلاطيين والارسلانيين، والولاة العثمانيين، وسلاطين الدولة العثمانية... وما تزال هذه الوثائق والمركز الوطني بمثابة «أرض بكر» تحتاج إلى عشرات الباحثين للتنقيب وللبحث عن مضامينها وأهميتها، واستخراج وثائقها.

ويزداد هذا الكتاب أهمية باعتماد الباحث أيضاً على وثائق المديرية العامة

للآثار في بيروت، وعلى الوثائق البريطانية غير المنشورة من ضمن محفوظات مركز بعقلين، بالاضافة الى اعتماده على وثائق ومخطوطات أهلية تخص أبناء مجتمع الشوف وجبل لبنان.

ومن السمات البارزة في هذا الكتاب تميزه بأسلوب علمي رصين بعيداً عن الاتجاهات والتيارات السياسية التقليدية، وبعيداً عن الطائفية والمذهبية، ولئن برزت بعض هذه السمات في الدراسة فليس ابرازها اشارة الى انحياز المؤلف الى هذه الطائفة أو تلك، انما هو منهج علمي يؤرخ لحقبة هامة من تاريخ لبنان تميزت بالحدة السياسية تارة وبالنزعة الطائفية تارة أخرى، وما كان على المؤرخ الدكتور رياض غنام إلا أن يسجل هذه الصفحات التاريخية استناداً الى مبدأ «نفعية التاريخ»، واستناداً إلى أن عِبر الماضي يستفاد منها في بناء الحاضر والمستقبل.

لقد عمل الباحث أكثر من عشر سنوات متواصلة لانجاز دراسته، وبذل جهداً واضحاً وملموساً في اشتغاله على الوثائق والمستندات والمخطوطات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما حرص الباحث على تذييل دراسته بنماذج مصورة من هذه الوثائق، فضلاً عن الخرائط المصورة التوضيحية.

إن أهمية هذه الدراسة لا تكمن بجمع المادة العلمية فحسب، وانما تزداد أهميتها في المنهج العلمي الذي اتبعه الباحث المعتمِد على التحليل والنقد توصلاً إلى الحقائق التاريخية. فالنص التاريخي لا تكمن أهميته بمضمونه فحسب، وإنما بتحليله ونقده مقدمة للاستفادة من هذا المضمون على أسس علمية واضحة المعالم.

ومن الأهمية بمكان القول، ان الباحث استطاع أن يقدم لنا معلومات تاريخية هامة، استطاع بواسطتها تغيير الكثير من المفاهيم التقليدية حول تاريخ جبل لبنان. ولهذا فإن لبنان والعالم العربي اكتسبا مؤرخاً وباحثاً جديداً يتسم بالجدية والعمل الرصين، كما أن المكتبة اللبنانية والعربية اكتسبت بين دفتيها كتاباً رصيناً وعملاً علمياً ممتازاً.

حسان حلاق

بيروت المحروسة في ١٩٩٧/١١/٤

المقدمة

لا شك أن الفترة الممتدة بين سنتي ١٧٨٨ و١٨٦١ هي من أهم الفترات التي مرّ بها جبل لبنان سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. فالتبدلات التي شهدتها مقاطعات الجبل كانت من الجذرية إلى حد أنها قلبت موازين القوى السياسية، فأضعفت بعضها وألغت البعض الآخر وقضت عليه لمصلحة قوى أخرى أو فئات لم يكن لها فاعلية كبيرة على المسرح السياسي للجبل قبل هذا التاريخ. وتأتي أهمية هذه الحقبة لا من باب معاصرة الأمير بشير قاسم عمر لها وتبوئه سدة الحكم أكثر من نصف قرن من الزمن، بل للتبدلات التي أدخلت على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام الإمارة ونمط عيش السكان، بسبب التفاعل الناتج عن الانفتاح على الغرب ومبادراته التي غلفها بستار من الأنشطة الثقافية والفكرية، المتجسدة بالمدارس والمعاهد التعليمية والمؤسسات الإرسالية والعلاقات الاقتصادية بهدف إقامة كيانات من السكان تدين له بالولاء الفكري والثقافي في عملية اقتلاع لها وتغريبها عن الجذور التي نشأت فيها، والتراث الذي تنتمي إليه دينياً وثقافياً وحضارياً.

والعلوم الإنسانية التي يكرّس لها الباحثون جل اهتمامهم، ليست غاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتطوير المجتمع ورفع المستوى الفردي فيه. ومن هذا الواقع لم يكن الهدف من هذه الدراسة ببعيد عن الهدف التعليمي والإنساني، خصوصاً أنها تربط المجتمع اللبناني المعاصر بالجذور القريبة والبعيدة التي كان يعيش فيها أجدادنا سكان جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من أهمية الحقبة التاريخية التي عاشت فيها الإمارة الشهابية أولاً، ثم في عهد القائمقاميتين، وظهور نتائج التحول السياسي والاجتماعي وإرساخ

مبادىء أساسية لم تزل معالمها بارزة في النظام السياسي ـ الطائفي الذي نشهده اليوم. كما تأتي أهميتها لناحية تصحيح بعض المعلومات التاريخية خلافاً لما أشيع، خصوصاً في فترة الحروب الأهلية ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ التي عصفت بسكان جبل لبنان، وتفسير ظاهراتها وتعليل أسبابها بما هو حقيقي وصحيح لا بما هو معروف ورائج. من هنا كانت الميزة الأساسية لا لعملية اختيار هذه الفترة، بل للأهمية في الربط بين حقبتين ما زالتا تتواصلان سياسياً واجتماعياً وثقافياً رغم التبدلات الإقليمية والدولية الناتجة عن مفاعيل الحربين العالميتين الأولى والثانية، والانفتاح الذي شهده نظام الجمهورية اللبنانية لاحقاً.

والكتابات التاريخية التي تناولت هذه الفترة كثيرة ومتعددة، وهي غنية بالتآليف والمصنفات حتى صحّ القول إنه ما من بلد كتب عنه كما كتب عن جبل لبنان. لكن أغلب هذه الكتابات يغلب عليها طابع التعصب والفئوية بحكم انتماء المؤرخ أو الكاتب إلى فريق من الفريقين المتنازعين، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى الابتعاد عن المفاهيم التقليدية والأحكام المسبقة والنظريات المتنقلة بالتواتر دون سند صحيح أو موثوق.

وكانت الأرض ولم تزل المصدر الأساسي للإنتاج والثروة، وقد خضعت طوال قرون عديدة لأحكام ونظم اجتماعية مختلفة. وتنوّعت أشكال الملكية وأنواع الاستثمار المفروضة عليها تبعاً للأنظمة السياسية القائمة، إلا أنها جميعاً ظلت تنتظم في الأطر العامة للشريعة الإسلامية.

ولم تكن ملكية الأرض لتستقر خارج إطار الدولة، فالسلطان هو المالك الأساسي لها وإليه يعود حق التصرف أو الرقبة في حين اختص السكان بحق الاستثمار أي استخراج منتوجاتها لقاء تأدية الضريبة عشراً أو خراجاً.

ومع مرور الزمن وبحكم تجدد حق الاستثمار مع الورثة بدأت حقوق التملك تظهر شيئاً فشيئاً مستمدة طابعها القانوني ليس فقط من أحكام الشريعة، وإنما أيضاً من المواثيق والأعراف وبعض المناشير والفرمانات الموجهة من السلطة المركزية مملوكية كانت أو عثمانية إلى عصبيات محمية مرهوبة الجانب، وشديدة الباس والمراس.

هذا الواقع كرّس نمطاً من النظام اصطلح على تسميته بالنظام المقاطعجي، توزعت عناصره بين الدولة كسلطة مركزية كان يمثلها باشا الولاية، وسيد مقاطعجي دعي أميراً أو شيخاً أو مقدماً، وقوى عاملة هي في الأغلب الفلاحون وهم المنتجون الحقيقيون الذين يقع عليهم عبء الانتاج، والأرض موضوع الاستثمار. وكان يرعى العلاقة بين هذه العناصر تكافؤ نسبي في الموجبات والحقوق وهو ما جرى التوافق على تسميته بنظام الالتزام.

ولم يكن النظام المقاطعجي الذي عرفه جبل لبنان ليختلف عن النظم المقاطعجية السائدة في المشرق العربي. فتاريخ الجبل السياسي والاقتصادي يعتبر جزءاً من تاريخ المنطقة المشرقية بأشملها، خصوصاً أنه يستمد عنصر قيامه وتكوينه من جذر واحد وأحكام تنظيمية واحدة. وقد فرض هذا النظام هيبته على منطقة جبلية كانت حدودها ولم تزل موضع خلاف وتباين بين المؤرخين نتيجة التماهي في تعيين الحدود الجغرافية سواء فيما بين المقاطعات ذاتها أو بين جبل لبنان والولايات العثمانية. غير أن حدود الجبل تبقى قابلة للتعيين من حيث الإطلاق، وقد تم تحديدها من قبل بعض المؤرخين والرحالة، فكان يقصد بها المنطقة الممتدة من حدود طرابلس في الشمال حتى مداخل صيدا جنوباً، ومن قمم سلسلة الجبال الغربية المطلّة على سهل البقاع حتى شواطىء البحر المتوسط. وقد تألفت من ثلاث مناطق متمايزة جغرافياً وسكانياً. فكانت بلاد الأشواف أو بلاد الدروز في الجنوب، وبلاد كسروان في الوسط، وجبل لبنان القديم في الشمال. ثم ما لبث في أواخر العهد الشهابي أن بدأ اسم جبل لبنان يتعمم على المناطق الثلاث وهو الاسم الذي حملته متصرفية جبل لبنان، وتألفت من المناطق والمقاطعات الواقعة ضمن الأراضي المذكورة. إلا أن هذا التحديد يبقى صورياً لناحية الواقع السياسي للسلطة المركزية في الجبل خصوصاً وأن مقاطعات الجبل كانت تقع على أطراف ولايات صيدا وطرابلس ودمشق، وكانت بعض مناطقها موضوع خلاف حدودي بين الولاة العثمانيين الطامعين بها.

وإذا كان لا بد من الإشارة إلى المنهجية العلمية المعتمدة، فلا تخفى محاولة الابتعاد عن سرد الأحداث التاريخية رغم محاولة الجذب المغري التي يواجهها الباحث كلما أراد الغوص في عملية تحليل الحدث التاريخي. لذلك فقد اكتفينا

بالإشارة إلى بعض الوقائع، وذكّرنا ببعضها الآخر دون الدخول في التفصيلات مقدمة للانتقال إلى تحليلها وتأكيد نتائجها. وإذا كان هذا الأمر يحرم القارىء بعض تفاصيل الحدث التاريخي وبعض المعلومات المتعلقة به، فإنه يوفر عليه الإطالة، وترداد معلومات بإمكانه الرجوع إليها في المصادر الأساسية المستقاة منها. وفي هذا السياق المنهجي فقد أوردنا في مضمون النص وعلى قاعدة العرض والتحليل بعض الاستنتاجات المستخلصة من كل حدث تاريخي، ثم أفردنا في نهاية كل فصل خلاصات واستنتاجات لتصبح كلها متمماً بعضها للبعض الآخر دون فصل أو اجتزاء.

وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً، لأنها من الدراسات التوثيقية النادرة التي اعتمدت على مجموعة كبيرة من الوثائق الأصلية التي ننشرها لأول مرة. وقد غطت هذه الوثائق جميع فصول الدراسة فكوّنت العمود الفقري لها، وأمدتها بمعلومات لم يذكرها أحد من قبل، فضلاً عن بعض المخطوطات والمصادر المعاصرة لتلك الفترة، وقد تناولت الوثائق المعتمدة الأغلبية الساحقة من العائلات والأسر المقاطعجية الحاكمة التي قامت بدور مهم في مرحلة مهمة من مراحل تاريخ جبل لبنان وكان أبرزها آل شهاب وأرسلان وجنبلاط ونكد وأبي اللمع والخازن وعبد الملك وتلحوق وحبيش والدحداح وحمادة وغيرهم.

وإذا كانت الدراسات التاريخية تحتاج إلى مزيد من البحث والتنقيب بسبب اكتناف الغموض لكثير من القضايا والأحداث، فقد جاءت نصوص هذه الدراسة لتلقي بعض الضوء على مسائل غلفها الغموض لفترة طويلة، وهي إن لم تضء معالمها من جميع الجهات إلا أنها وضعتها في المسلك الصحيح الذي يتوجب أن توضع فيه، ومن ذلك ما يكتنف شخصية الوالي أحمد باشا الجزار، ودور الأمير عبد القادر الجزائري في فتنة دمشق سنة ١٨٦٠، ودور الدول الأوروبية الكبرى والسلطات العثمانية في الحروب الأهلية في جبل لبنان ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠، والعلاقة المتبادلة بين الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير جنبلاط، وموقف الشيخ سعيد جنبلاط من أحداث سنة ١٨٦٠، وما يكتنف وفاته من غموض. والخلاف على السمات التي اتصفت بها أحداث ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ ووصفها بالمجازر الطائفية أو بالحروب الأهلية. وغير ذلك من المسائل التي غلفها المؤرخون والكتاب بستائر

ضبابية فأصبح من المتعذر على المعاصرين منهم، كشف كنهها وجلاء حقيقتها. لكن الأمل يبقى كبيراً في بحاثة المستقبل خصوصاً وأن كثيراً من الوثائق والأصول لم تزل دفينة في المكتبات الخاصة والبيوتات القديمة وفي أرشيف المكتبات العامة والمتاحف في اسطنبول ولندن وباريس وموسكو وفيينا وغيرها. لكن هذا يحتاج إلى قدرات مالية وطاقات بشرية تكون منتظمة في عمل مؤسساتي ترعاه الدولة وتشرف عليه ثقافياً ومالياً. ومن شأن عمل كهذا أن يقلب الكثير من الأفكار والمفاهيم التاريخية ويضع حداً لمقولة «تاريخ لبنان المزوّر» وهي مقولة يسلم بها أكثرية المؤرخين والكتاب والباحثين العاملين في الحقل التاريخي وإن بنسب مختلفة.

وككل عمل أكاديمي فإن الصعوبات تبدو ذاتها أمام أكثرية الباحثين. فبالإضافة إلى تناقض المصادر واختلافها بسبب غلبة الأهواء والتعصب وفقدان الموضوعية وروح التسامح تبرز أيضاً صعوبة السفر إلى الخارج وتمسك بعض الأسر العريقة بوثائقها ومخطوطاتها القديمة، واستحالة الاستعاضة عن ذلك بالمقابلات الشفوية لقدم الفترة التاريخية فضلاً عن فقدان الإحصاءات أو ندرتها كونها من العلوم الحديثة، وصعوبة قراءة وفهم اللغة التركية القديمة ذات الأحرف العربية.

وفي معرض تبويب هذه الدراسة فقد تم توزيع مادتها على ثلاثة أبواب. فتناول الباب الأول التاريخ السياسي للمقاطعات اللبنانية منذ عهد بشير الشهابي حتى نهاية عهد عمر باشا النمساوي ١٧٨٨ ـ ١٨٤٢، وفيه تمت معالجة أربعة فصول تحدثت عن سياسة الأمير بشير الداخلية والأحزاب والغرضيات والصراع المقاطعجي، وعن فترة الحكم المصري في جبل لبنان وفترتي حكم الأمير بشير الثالث (أبو طحين)، والحرب الأهلية الأولى ١٨٤١، وعمر باشا النمساوي. وعالج الباب الثاني التاريخ السياسي للمقاطعات اللبنانية في خلال عهد القائمقاميتين ١٨٤٢ ـ ١٨٦١ وذلك في أربعة فصول أيضاً. تناولت مسألة قيام نظام القائمقاميتين والحرب الأهلية الثانية سنة ١٨٤٥ والأوضاع الداخلية في القائمقاميتين بين سنتي ١٨٤٥ ـ ١٨٦٠ بما في ذلك الثورة الفلاحية في كسروان سنة ١٨٥٨ والحرب الأهلية وفتنة دمشق والتدخل الأوروبي والحملة الفرنسية

بقيادة دي بوفور على جبل لبنان سنة ١٨٦٠. وبذلك تكون هذه الدراسة قد غطت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجبل لبنان لفترة امتدت إلى نحو ثلاثة أرباع القرن (١٧٨٨ ـ ١٨٦١).

أما بما يتعلق بالتعريف بالمصادر الأساسية المستعملة في هذه الدراسة فلقد تم تبويبها ضمن مجموعتين أساسيتين. الأولى الأصول غير المنشورة وتتناول الوثائق الأصلية والمخطوطات والسجلات والدفاتر والإيصالات، والثانية الأصول المنشورة بما فيها الوثائق والمذكرات والمصادر الأساسية والمراجع المطبوعة.

أولاً: الأصول غير المنشورة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة ضخمة من المصادر الأساسية والوثائق الأصلية غير المنشورة منها:

١ ـ الوثائق:

أ ـ وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات[١] ـ بعقلين ـ وهي مجموعة ضخمة من الوثائق المصورة بواسطة الميكروفيلم. وقد تم اعتماد بعضها في لائحة الوثائق، وجرى تصويرها ونشرها. وهذه الوثائق متنوعة المصادر من شهابية وجنبلاطية وأرسلانية وخازنية ولمعية وغيره. ومنها فرمانات وبيولوردات ومراسيم موقعة من الولاة العثمانيين كأحمد باشا الجزار وسليمان باشا وعبد الله باشا وأسعد باشا ومحمد كامل باشا، ومنها رسائل وتعليمات وأوامر بخاتم الأمير بشير الشهابي الثاني، وبشير الشهابي الثالث والأمراء عباس وحسين وسعد الدين وفارس وملحم وعبد الله ومسعود

(١) المركز الوطني للمعلومات والدراسات: مؤسسة ثقافية أنشأها معالي الوزير وليد جنبلاط سنة ١٩٨٥. وتألفت من عدة أقسام تضمنت مكتبة عامة مركزها سرايا بعقلين بعد أن أغلق السجن القائم فيها، وقسم للكومبيوتر، وقسم للتصوير الفوتوغرافي. ثم ضمت للمركز الدار التقدمية للنشر والتوزيع، ويعمل لدى المركز أكثر من ألف باحث ومؤلف في مختلف الدراسات والاختصاصات.

وخليل وقاسم الشهابيين، وعمر باشا النمساوي والقائمقامين اسماعيل حيدر أبي اللمع وبشير عساف وبشير أحمد اللمعيين، وأحمد وأمين ومحمد الأرسلانيين، وأبرز الأعيان المقاطعجيين كالمشايخ الجنبلاطيين بشير وسعيد ونعمان. وهناك وثائق صادرة عن البطاركة الموارنة يوسف حبيش ويوسف الخازن وبولس مسعد، وبعض المطارنة كطوبيا عون وبطرس البستاني وبولس مسعد (قبل أن يصبح بطريركاً). وهناك رسائل من الكولونيل روز وستيفن مور قنصلي بريطانيا في سوريا. فضلاً عن وثائق صادرة عن وكيل القائمقام يوسف بك كرم وبعض الأعيان ومنهم شبلي آغا العريان وأبو نوفل حصن الخازن قنصل فرنسا في بيروت وبشارة الخوري الفقيه وميخائيل مشاقة وغيرهم.

ب ـ وثائق المديرية العامة للآثار: وهي على غرار وثائق المركز الوطني، وجرى استعمالها بالإشارة إلى بعض أرقامها. وهذه الوثائق غنية بموضوعاتها المتنوعة من سياسية واقتصادية واجتماعية. وقد أشرنا إلى أرقامها في هامش كل صفحة وعند استعمالنا لها.

ج ـ وثائق الأرشيف البريطاني: وقد تسنّى لنا الاطلاع عليها والاستشهاد ببعضها، وهي مجموعة مصوّرة عن الوثائق البريطانية وتحمل اسم: Great Britain Public Record Office, Foreign Office (F.O.)، وهذه الوثائق تمّ تصويرها بمبادرة من الوزير الأستاذ وليد جنبلاط، وجهد الأستاذ أنيس يحيى، وحفظت في المكتبة الوطنية والمركز الوطني للمعلومات والدراسات في بعقلين.

د ـ وثائق متفرقة، وهناك مجموعة كبيرة من الوثائق الخاصة العائدة لبعض العائلات والأسر. وكان لاستعمالها أثر كبير في إغناء هذه الدراسة وتنوع مصادرها الوثائقية.

ومما هو جدير بالذكر تنوع مضمون هذه الوثائق فهي تحتوي على مواقف سياسية ومراسيم وزارية ومراسلات ومعروضات وبيانات احتجاج وصراعات القوى الحزبية والعصبية والفتن الطائفية، كما تتضمن معلومات قيمة عن الأوضاع

الاقتصادية من زراعية وصناعية ومالية فضلاً عن الأوضاع الاجتماعية وخصوصاً ما يتعلق منها ببعض العادات والتقاليد والحياة الفكرية والأدبية وحالة السكان وطبقاتهم الاجتماعية وأوضاعهم الصحية والعمرانية.

وإذا كان تنوع الوثائق من حيث مضمونها شيئاً مهماً إلا أن ذلك لا يتوافر في توزعها المناطقي. فوثائق المناطق الشمالية من جبل لبنان متوافرة وعديدة في حين أنها تقل وتندر في المناطق الجنوبية من الجبل، ومراسلات القائمقامية النصرانية غنية وكثيرة بعكس مراسلات القائمقامية الدرزية. ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى عاملين اثنين، أولهما انتشار القراءة والكتابة في المناطق الشمالية من الجبل، وخصوصاً على يد رجال الدين المسيحيين والإرساليات الغربية التي جرى تأسيسها في تلك المناطق بعكس ما كانت عليه الحياة الثقافية والتعليمية في القسم الآخر من جبل لبنان. وثانيهما نتائج الحرب الأهلية المدمرة التي شهدتها المناطق المختلطة من الجبل بين سنتي ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠. وما رافقها من حرق البيوت وتدمير القرى وإتلاف الموجودات. وكان من نتيجة ذلك أن أتت هذه الحرب على كثير من المخطوطات والوثائق المتعلقة بتلك الفترة والفترات السابقة من تاريخ الجبل. ويمكن أن نضيف إلى هذين السببين سبباً ثالثاً يتعلق بطبيعة المجتمع الدرزي الذي يفتقر إلى أماكن تمكنه من أن يحفظ فيه الأشياء الثمينة والقيّمة. فوجود الأديار والكنائس عند المسيحيين حفظ الكثير من تراثهم وأشيائهم وخصوصاً سجلاتهم ووثائقهم. وإذا كانت خلوات الدروز هي المكان الصالح لحفظ تراثهم وكتبهم الدينية فإن حملات الدهم التي قام بها الأمير بشير وابراهيم باشا أتلفت الكثير من موجوداتهم بما في ذلك كتبهم الدينية التي شاع انتشارها لدى غيرهم منذ تلك الفترة بالذات.

٢ ـ المخطوطات:

وكان لبعض المخطوطات مساهمة فعالة في إغناء هذه الدراسة وقد نشر بعضها، والبعض الآخر لا يزال مخطوطاً، وأهم ما تمكنا من الاطلاع عليه:

- مخطوطة اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، الجامعة

الأميركية. وقد حققها لاحقاً عبد الكريم ابراهيم السمك وتم نشرها في دار رياض نجيب الريس، لندن، ١٩٨٧. وقد استعملنا المخطوطة والكتاب المحقق معاً.

- مخطوطة محمد خليل الباشا، بعنوان سلاح الباغي قاتله، وهي تعليق علمي على كتاب حسر اللثام عن نكبات الشام لمؤلفه شاهين مكاريوس. محفوظة في مكتبة المؤلف وتاريخها سنة ١٩٨٥.
- مخطوطة أرسيانوس فاخوري، تاريخ حوادث لبنان منذ ١٨٤٠ فصاعداً، مكتبة يافث الجامعة الأميركية بيروت، بدون تاريخ، والمخطوط تحت رقم Mic A 449/2.
- مخطوطة الشيخ حسين ابراهيم الهجري ابن الشيخ المشهور ابراهيم الهجري، وعنوانها قصة اللجاة، صفحاتها نحو مائة وخمسين صفحة وفيها تفاصيل كثيرة عن حرب اللجاة تاريخها ١٢٥٧هـ ـ ١٨٤١م.
- مخطوطة نوفل نوفل، وعنوانها «كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبر الشام منذ أن افتتحتهما الدولة العلية إلى أن امتازت مصر بالحكومة الوراثية وانتظمت بر الشام في سلك التنظيمات الخيرية». مكتبة يافث، الجامعة الأميركية في بيروت، مخطوط تحت رقم: M.S. 956 N 32 KA وقد نشر المخطوط لاحقاً. وقام بتحقيقه ميشال أبي فاضل وجان نخول، دار جروس برس سنة ١٩٩٠، وقد استعملنا المخطوط والكتاب المحقق معاً.
- مخطوطة لمؤلف مجهول احتفظ بصورة عن جزء منها (عشرون ورقة) في مكتبتي الخاصة.
- مخطوطة نسيب النكدي «سيرة الأسرة النكدية» مكتبة يافث، الجامعة الأميركية، ومكتبة عارف النكدي، عبيه، بدون تاريخ.

٣ ـ الدراسات والرسائل الجامعية غير المنشورة: ومنها

- رجاء عبد القادر جوهر، تاريخ الإمارة الشهابية، أطروحة دكتوراه اختصاص في التاريخ، أشرف عليها الدكتور منير إسماعيل، جامعة القديس يوسف، ١٩٨٤.

- ياسر القنطار، الأمراء اللمعيون، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف الدكتور سامي مكارم، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بيروت ١٩٨٠.
- ياسر القنطار، سياسة فرنسا نحو لبنان في عهد المتصرفية، ١٨٦١ ـ ١٩١٤ أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف الدكتور منير إسماعيل، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٨٤.
- مارون سمعان رعد، بلاط الأمير بشير الثاني، أطروحة دكتوراه حلقة ثالثة، إشراف الدكتور نقولا زيادة، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٧٩.

ثانياً: الأصول المنشورة:

١ ـ الوثائق المطبوعة:

وتضم مجموعة من الوثائق ذات الأصول العربية والفرنسية والانكليزية والروسية المنشورة بأشكال مختلفة، وأهمها:

- الوثائق الفرنسية التي جمعها وفهرسها ونشرها الدكتور عادل إسماعيل تحت عنوان:

Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVII siècle à nos jours. Les Sources Françaises 1975-1982, 32 Tomes. Correspondance Consulaire de Beyrouth, Saïda, Syrie, Tripoli et Turque, et six tomes Correspondance Commercial 1982-1993.

وهي مجموعة المراسلات الدبلوماسية التي دبجها السفراء والقناصل والمسؤولون الفرنسيون، وقامت بدور مهم في توضيح العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي إعطاء صورة جلية عن حياة السكان في جبل لبنان وسائر الأماكن من بلاد الشام.

- مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ تعريب فيليب وفريد الخازن، وهي على غرار الوثائق الدبلوماسية للدكتور عادل إسماعيل.
- سجل محررات القائمقامية النصرانية في جبل لبنان، وقد نشرها الدكتور سليم حسن هشي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩.
- المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ ـ ١٩٠٠، نشرها أيضاً الدكتور سليم حسن هشي ١٩٧٩ ـ ١٩٩٢.
- مجموعة من وثائق سجلات المحكمة الشرعية، نشرها الدكتور حسان حلاق سنة ١٩٨٧ في كتاب التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر.
- المحفوظات الملكية المصرية وهي بيان بوثائق الشام في مرحلة الحكم المصري ١٨٣٢ ـ ١٨٤٠ نشرها أسد رستم في خمسة أجزاء بين سنتي ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣.
- الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي، نشرها أيضاً أسد رستم في خمسة أجزاء بين سنتي ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤.
- مجموعة من التقارير والمراسلات عن الحملة الفرنسية على سوريا سنة ١٨٦٠ ـ ١٨٦١، ترجمها وحققها ونشرها الدكتور ياسين سويد سنة ١٩٩٢.
- مجموعة تقارير لقنصل النمسا في صيدا وعكا بين سنتي ١٨٣١ ـ ١٨٤٠ انطوان كتافاكو، نشرها الأب بولس قرألي سنة ١٩٣٧ في المجلة البطريركية.
- الأصول التاريخية، وهي مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى وتتناول تاريخ جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نشرها بولس مسعد ووهيبه الخازن سنة ١٩٥٨.
- وثائق أساسية من تاريخ جبل لبنان، جمعها ونشرها عبد العزيز نوار سنة ١٩٧٤.

٢ ـ المصادر والمراجع:

ويمكن الاطلاع عليها في مكتبة البحث.

الباب الأول

التاريخ السياسي لمقاطعات جبل لبنان منذ عهد الأمير بشير الشهابي الثاني حتى نهاية عهد عمر باشا النمساوي ١٧٨٨ - ١٨٤٢

الفصل الأول

سياسة الأمير بشير الشهابي الداخلية

أولاً ـ أضواء على الإمارة الشهابية قبل حكم الأمير بشير

ثانياً ـ الترقي السياسي للأمير بشير ـ ١٧٨٨

ثالثاً ـ صراع الأمراء الشهابيين على الحكم

رابعاً ـ بشير بين بونابرت والجزار ـ ١٧٩٩

خامساً ـ الإمارة الشهابية بين سنتي ١٨٠٠ ـ ١٨٠٤

سادساً ـ الانتفاضات الفلاحية في انطلياس ولحفد ١٨٢٠ ـ ١٨٢١

سابعاً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً: أضواء على الإمارة الشهابية قبل حكم الأمير بشير

لم يكن انتقال الحكم في جبل الشوف من المعنيين إلى الشهابيين بالحدث المهم على صعيد السلطنة العثمانية، إذ كانت الأهمية تعطى للاستمرارية في تأدية الأموال الأميرية القائمة على نظام الالتزام. وقد نتج عن هذا الانتقال حلول عصبية عائلية مكان عصبية عائلية أخرى تنتمي كلتاهما إلى غرضية واحدة هي الغرضية القيسية. وتميزت الحقبة التي أعقبت قيام الإمارة الشهابية باشتداد الصراع القيسي اليمني وتنامي حدة التنافس على السلطة، غير أن الأمير حيدر الشهابي تمكن في معركة عين دارا سنة ١٧١١ من حسم هذا الصراع لمصلحة القوى المقاطعجية القيسية وتصفية أركان اليمنيين قتلاً أو فراراً وخصوصاً الأمراء آل علم الدين ومحمود باشا أبو هرموش.

أرسى الأمير حيدر دعائم الإمارة الشهابية مرتين الأولى عند انتزاعها من الأمير بشير الشهابي الأول سنة ١٧٠٥ عن طريق تصفيته بالسم، والثانية عند انتصاره على اليمنيين. وترتب على ذلك تعزيز النظام المقاطعجي بما يوطد دعائم الحكم الشهابي، فاستأثرت فئة سياسية بالسلطة وتقاسمت المقاطعات وخصت ذاتها بخيراتها ورفعت من مكانتها في تبؤ درجات عالية في السلم المقاطعجي، فتقدم اللمعيون والخازنيون والجنبلاطيون والنكديون والعماديون والملكيون والتلاحقة وتراجع الإرسلانيون وآل علم الدين وغيرهم.

وفي تلك الفترة نتلمس بداية انحسار السلطة الدرزية عن جبل الشوف نتيجة الاستنزاف بفعل تواصل الصراع الغرضي بين القيسيين واليمنيين والذي بلغ ذروته

في معركة عين دارا وما نتج عنها من تصفيات واضطهاد ونزوح باتجاه جبل حوران وبالتالي القضاء على قوة سياسية كانت تشكل ركناً ثنائياً مهماً في حياة الجبليين.

وشهدت الحياة السياسية في فترة حكم الأمير ملحم الشهابي انقساماً مهماً بين السكان تمخض عن قيام غرضيتين أساسيتين هما اليزبكية والجنبلاطية. وكان للأمير الشهابي الحاكم اليد الطولى في قيام هذا الانقسام وتعزيزه. وقد جاء بهدف كسر شوكة الأعيان المقاطعجيين والحد من نفوذهم المتنامي في البلاد وإخضاعهم بالتالي للسياسة الضرائبية التي ينتهجها. وقد ظل الصراع اليزبكي الجنبلاطي السمة الأساسية في الحياة السياسية لجبل لبنان طوال أكثر من قرنين، وتميز منذ نشأته وحتى منتصف القرن التاسع عشر بابتعاده عن أي منحى ديني أو طائفي، فانقسمت العصبيات المحلية دون أن يكون للطائفية أي دور في تحزباتها السياسية أو خلافاتها الاجتماعية، وهذا ما أعطى مجتمع جبل لبنان واقعاً علمانياً جعله يتمحور حول عصبيات وأسر مقاطعجية تتحالف أو تتصارع بوعي من مصالحها الذاتية السياسية والاقتصادية، ولا تقيم للانتماءات المذهبية أو الدينية أي وزن أو اعتبار.

ويتميز الأمراء الشهابيون الذين سبقوا الأمير بشير الثاني بظاهرة العدائية نحو حكام جبل عامل، والحمادية حكام بلاد جبيل وجلهم من الشيعة. وبحجة تمنعهم عن دفع الضرائب أو تعدياتهم على غيرهم وجهوا لقتالهم الحملات العسكرية، ووقعت معارك طاحنة كان أبرزها معركة المزيرعة سنة ١٦٩٨ في أيام الأمير بشير حسين الشهابي، ومعركة النبطية سنة ١٧٠٦ في أيام الأمير حيدر، ومعارك يارون سنة ١٧٣١ وأنصار ومرج قوس سنة ١٧٤٣ ومرجعيون سنة ١٧٤٤ وجباع سنة ١٧٥٠ في أيام الأمير ملحم. كما قام الأمير يوسف الشهابي بحملتين على العامليين الأولى سنة ١٧٧١ والثانية سنة ١٧٧٢ وانهزم فيهما شر هزيمة أمام قوات الشيخ العاملي ناصيف النصار. وقد أجج الولاة العثمانيون مشاعر العداء ضد العامليين، فكانوا يستعملون الأمراء الشهابيين وقواتهم العسكرية وجلها من المقاتلين الدروز كأداة قتالية يفرضون بها هيبتهم ونفوذهم على منطقة بلاد بشارة. كما كان الوالي العثماني الرابض في مدينة صيدا يحرك

الأمراء الشهابيين على ضوء الواقع السياسي القائم في ولايته. وإذا كانت بعض التفسيرات قد أضفت المدلول الطائفي لتبرير بعض الوقائع والأحداث، فإنه لمن غير الجائز تغييب الازدهار الاقتصادي الذي عرفه جبل عامل آنذاك، وهذا ما أثار جشع الشهابيين وطمعهم للاستيلاء على خيراته غصباً أو إخضاع تلك البلاد الغنية إلى سلطتهم عن طريق الالتزام. وما يؤكد هذا الرأي هو توجه الأمراء الشهابيين نحو ضرب القوى المناوئة للوالي العثماني بالعسف والتعدي بهدف زيادة الريع العقاري وتوسيع نطاق الالتزام الضرائبي. وهذا ما يفسر الصراع حول مناطق أخرى كالبقاع الذي كان يتنقل باستمرار بين الأمراء الشهابيين والمشايخ الجنبلاطيين وحكام بلاد بعلبك، وصراعهم أيضاً ضد المشايخ الحماديين في بلاد جبيل إلى أن تمكن الأمير يوسف سنة ١٧٧٠ من ضم القسم الجنوبي من الجبل إلى القسم الشمالي موحداً السلطة فيهما في إطار حكومة الجبل، وجعل قاعدتها السياسية بلدة دير القمر.

وتتسم فترة حكم الأمير يوسف باضطرابات سياسية وعسكرية أقضت مضاجع حكمه في الداخل وأربكته عن اتخاذ المواقف الناجعة في الخارج. ففي الداخل ووُجه الأمير يوسف بمعارضة الأعيان المقاطعجيين، وصراعات الغرضيتين اليزبكية والجنبلاطية، ومزاحمة أقاربه الشهابيين ومنازعتهم له للحصول على الحكم وخصوصاً أخويه فندي وسيد أحمد وخاله اسماعيل، وفي الخارج خضعت الإمارة للمؤثرات الدولية نتيجة دخول الأسطول الروسي إلى البحر المتوسط وقصفه مدينة بيروت سنة ١٧٧٣، كما خضعت لأهواء الجزار، وتقلب مزاجه نحو الأمير يوسف، وهذا ما أربك هذا الأخير ودفعه نحو التآمر عليه والمشاركة في محاولات الاغتيال التي دبرت له سواء مع المشايخ النكديين أو مع مملوكيه سليم وسليمان، كما جعله متأرجحاً بين التبعية لوالي الشام أو لوالي صيدا تبعاً لمن يضمن له الاستمرار في تحمل تبعات الحكم.

ثانياً: الترقي السياسي للأمير بشير ــ ١٧٨٨

حفلت مقاطعات جبل لبنان خلال الفترة الممتدة بين سنوات ١٧٧٠ ـ

١٧٨٨ بالكثير من الأحداث السياسية الجسيمة، وقد أضفى عليها والي صيدا أحمد باشا الجزار طابعه الشخصي المتسلط على حكام المقاطعات الذين خضعوا لسلطته. وكان الأمير يوسف الشهابي أكثر هؤلاء الحكام معاناة من ممارسات الجزار المتمادية في استعمال سلطاته المطلقة، مستغلاً وضعه كوالٍ دائم على إيالة صيدا منذ سنة ١٧٧٦، وتسلمه لفترات متقطعة ولاية دمشق، حتى باتت أكثر سناجق بلاد الشام تخضع لنفوذه وأحكامه.

وبحكم التبعية المفروضة على الأمير يوسف لوالي صيدا كونه الوالي العثماني الذي يتم التزام بلاد الدروز منه[١]، وبسبب فقدان عامل الثقة بينهما منذ محاولة الجزار الاستقلال بمدينة بيروت سنة ١٧٧٣ وخروجه منها قسراً بضغط الأسطول الروسي في البحر المتوسط[٢]، وكمين السعديات الذي دبره الأمير يوسف للجزار بمساعدة النكديين سنة ١٧٧٦[٣]، ومن ثم استيلاء الجزار نهائياً على مدينة بيروت، عمل هذا الأخير على إحكام قبضته على مقاطعات الإمارة الشهابية وعهداتها عن طريق إثارة الخلافات الداخلية سواء بتحريض الأعيان والمشايخ على الأمير الحاكم، أم عبر إغراء بعض الأمراء الشهابيين الطامعين بالحكم بهدف زيادة المال الذي كان يتقاضاه الجزار ممن يزيد في بدل خلعة الولاية، أو مقدمة لتصفية الأمراء الطامعين بعضهم ببعض.

شارك الأمير يوسف في العديد من المؤامرات على الجزار، وكان آخرها ضلوعه مع مملوكي الجزار سليم وسليمان للتخلص منه. وإزاء الفشل الذي مني

(١) انظر الوثيقة رقم ١ في باب الملاحق، وفيها تأكيد على تولية الأمير يوسف الشهابي بالتزامه مقاطعة جبل الشوف، وتأدية الأموال الأميرية عنها بالرغم من معارضة الحزب الجنبلاطي، وعلى رأسه أولاد الشيخ علي جنبلاط، ومحاولتهم تنصيب حاكم آخر مكانه.

(٢) نقولا مخايل الصباغ، تاريخ الشيخ ضاهر العمر الزيداني، نشره وعلق على حواشيه الخوري قسطنطين الباشا، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان، دون تاريخ، ص ١١٦ و١٢٠ ـ ١٢٢. انظر أيضاً: Adel ISMAÏL, Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVII Siècle à nos Jours. Beyrouth, Editions des Œuvres Politiques et Historiques 1975, T. 2, P. 292-319.
سنعمد إلى استعمال هذه المصادر تحت اسم: Documents Diplomatiques T. P.

(٣) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٧٠، ص ٣٣٨.

به المتآمرون، ارتد الجزار على الأمير يوسف فجرت بينهما عدة معارك في البقاع وجبل عامل انتهت بانكسار قوات الأمير وتراجعها نحو دير القمر[١].

إزاء الوضع السياسي والعسكري المتأزم الذي وصل إليه الأمير يوسف والانكسارات العديدة التي ألحقتها قوات الجزار بجموع محاربيه، ونتيجة لتخلي أعيان البلاد عن إمداده بالمزيد من العون والمساعدة، وفقدان السند الشعبي المؤيد له[٢]، قرّر مناصب البلاد وأعيانها اختيار شخصية شهابية بديلة عن الأمير يوسف. فتم اختيار الأمير بشير قاسم عمر[٣] بعد أن وقف الشيخ قاسم جنبلاط إلى جانبه، وأرسله إلى والي صيدا محملاً إياه عرائض بتوقيع زعماء الدروز يطالبون فيها بتعيينه مكان الأمير يوسف. وقد حمله أيضاً الهدايا الثمينة والأموال التي أغرت الجزار بتعيينه[٤] وقد جمع أكثرها من مال «بيت بلمع، وقاسم جنبلاط وعبد السلام عماد وبشير نكد»[٥]. فخلع الجزار عليه وأوصاه بالتشدّد في مطاردة الأمير يوسف بعدما أمده بعسكر من الأرناؤوط والمغاربة[٦]. وقام الشيخ محمد القاضي بمهام كاخية له[٧].

(١) الشدياق، أخبار الأعيان، مصدر سابق، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢) حيدر أحمد الشهابي، كتاب الغرر الحسان في أخبار الزمان عني بضبطه ونشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٣) تؤكد إحدى المخطوطات أن اختيار الأمير بشير حاكماً على جبل الدروز لم يكن إلا لفقره وصغر سنه ومما جاء حول هذه الناحية: ... «فلما أجمع رأي مشايخ البلاد على عزل الأمير يوسف اختاروا إقامة الأمير بشير مكانه لأنه كان فقيراً وحديثاً في السن لأنه كان ابن اثنتين وعشرين سنة فافتكروا أنه يرضى بما تيسّر من الأموال لأنه لم يتعوّد على الغنى وأنه يكون طوع أيديهم كيفما شاؤوا لأنه حديث السن وحينئذٍ استحضروه وأرسلوه مع جماعة منهم إلى عكا فاستخلع من أحمد باشا الجزار وطلع والياً على البلاد وكان ذلك سنة ١٢٠١ للهجرة الإسلامية ومن هناك وقعت المنازعة بينه وبين الأمير يوسف»، جزء من مخطوطة قديمة لمؤلف مجهول، احتفظ بصورة عنها في مكتبتي.

(٤) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، لا دار، بدون تاريخ، ج ١، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(٥) يوسف ابراهيم يزبك، المال الجنبلاطي هو الذي ولى الأمير بشيراً، مجلة **أوراق لبنانية**، الجزء السابع، تموز ١٩٥٧، ص ٣٠٧.

(٦) نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبر الشام منذ أن افتتحتهما الدولة العلية إلى أن امتازت مصر بالحكومة الوراثية وانتظمت بر الشام في سلك التنظيمات الخيرية، جروس برس، طرابلس ـ لبنان ١٩٩٠، ص ٢١٤ ـ ٢١٥. أيضاً: ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان، منشأة ملحم خليل عبده وأندراوس شخاشيري، طبع بمصر سنة ١٩٠٨، ص ٤٥. والشهابي، الغرر الحسان، مصدر سابق، ص ١٤٧ ـ ١٤٩.

(٧) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٤٩.

كان مأزق الأمير بشير يكمن في مسألة التوفيق بين العهود التي قطعها للحاكم السابق الأمير يوسف بالمحافظة والحماية[١] والوفاء له كولي لنعمته أحسن إليه منذ قدومه إلى دير القمر وهو لا يملك من حطام دنياه إلا عبداً وناقة[٢]، وبين إدراكه أن سلطته لا يمكن أن تستمر وتستقر بوجود الأمير يوسف وخصوصاً أنها ليست المرة الأولى التي يعزل فيها عن الحكم. وقد يغتنم أية اضطرابات تقع ليفعل به ما فعله بإخوته وخاله إسماعيل[٣]. ولهذا انقلب على وعده ونكل عن عهده وصمم على التشدّد في ملاحقة قريبة[٤] وإبعاده ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

لقد أفرغ الجزار إمارة الجبل من الكثير من مضامينها السياسية وأضعف قدرة الأمراء الشهابيين على المجابهة وفرض السلطة، فغدت كالسلعة في المزاد العلني نصيب من يدفع «الثمن الأعلى». وأدرك الجزار الضعف الذي ينتاب الأمراء الشهابيين كلما حان أجل خلع الالتزام، واستعداد هؤلاء للغدر وارتكاب أشنع جرائم القتل والإيذاء تجاه من ينافسهم في الحكم. فقد ورد في مخطوطة قديمة لمؤلف مجهول احتفظ بصورة عنها: «إن الأمير يوسف الشهابي الذي كان باقياً على دين الإسلام[٥] وكان جافياً شرس الأخلاق غليظ الطبع فقتل أخاه الأمير فندي بيده ثم قتل خاله الأمير اسماعيل الشهابي حاكم حاصبيا ثم قلع عيني أخيه الأمير سيد أحمد.. وقلع عيني الشيخ محمد القاضي وقطع لسانه بعدما عذبه في السجن عذاباً فظيعاً». وقعت المنازعة بينه وبين الأمير بشير «وصار كل واحد منهما يتعهد للجزار بدفع أموال زيادة عن الآخر فصارت البلاد عنده كبضاعة في يد الدلاّل يأخذها من يزيد في ثمنها»[٦].

---

(١) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة عن الروسية يسر جابر، راجعه منذر جابر، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٧، ص ٩٤.
(٢) رستم باز، مذكرات رستم باز، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩، ص ٤.
(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٢٨ و١٤١.
(٤) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٩٤.
(٥) لم تكن الديانة المسيحية قد تأصلت بالأمراء الشهابيين لحداثة عهدهم بها. وكان شأن الأمير يوسف كشأن نسيبه الأمير بشير الثاني استغلال الدين لغايات سياسية.
(٦) انظر الملحق رقم ١.

وكانت آمال الأمير يوسف ومدبره غندور الخوري كبيرة في العودة إلى تبوّ سدّة الإمارة، فمع الجزار ليست هناك من علاقة نهائية إلا إذا كان الموت خاتمتها. لقد أدى تواري الأمير يوسف واختباؤه في دمشق بحماية واليها بطال باشا إلى تخفيف حقد الجزار عليه. وهذا ما حمله على التوجه إلى عكا[١] والدخول على الجزار مستسلماً واضعاً في رقبته منديلاً يحدوه الأمل بالرجوع إلى إمارة الشوف عن طريق المزايدة في الالتزام[٢].

تنافس الأميران يوسف وبشير على الحكم ودخلا في مزايدة بلغت ستماية ألف قرش تعهد بها الأمير يوسف للجزار. لكن بشيراً وبمساعدة الشيخ قاسم جنبلاط تكفل بزيادة المبلغ ودفعه أقساطاً شهرية قيمة كل قسط ٢٥٠ كيساً أي مائة وخمسة وعشرين ألف قرش كل شهر[٣]. وهذا ما رجح كفته فضلاً عن ميل الجزار إليه[٤] وكرهه للأمير يوسف. فبقي هذا الأخير مع مرافقيه رهينة لدى والي صيدا يمتلكها كمرشح احتياطي بين يديه وكوسيلة لتطويع الحاكم الجديد[٥].

كان المبلغ الذي تعهد بشير الشهابي بدفعه إلى خزينة الجزار عن سنة ١٧٩١ أكبر من أن يتحمله السكان. وقد واجه «حوالة» الأمير صعوبات في أثناء الجباية بلغت أوجها في المتن على يد آل حاطوم. ووقعت عدة اشتباكات خشي بشير الشهابي عاقبتها وهذا ما حمله على وقف الجباية[٦].

أدرك بشير خطورة نجاح حركة العصيان هذه ضد سياسته الضرائبية، وخشي إمكانية استغلالها من قبل الأمير يوسف. فأرسل يطلب العون من الجزار

---

(١) ادوار لوكروى، أحمد الجزار، تعريب جورج مسرة، سان باولو (البرازيل) ١٩٢٤، ص ٢٠٧. أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ٤٦.
(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٥٠.
(٣) المصدر السابق ذاته، ص ١٥٩.
(٤) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، لا دار، بيروت ١٩٢٥ (أربعة أجزاء)، ج ١، ص ٣٩٩.
(٥) بازيلي، مصدر سابق، ص ٩٥.
(٦) حيدر الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، نشر انطونيوس شبلي وأغناطيوس خليفة، مكتبة انطوان، بيروت ١٩٥٥، ص ١٠٣. أيضاً: عباس أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧ ـ ١٨٤٢، بيروت ١٩٨٤، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

ويخبره أن ما يحصل هو بفعل دسيسة الأمير يوسف وكاخيته غندور الخوري[١]. وتذكر بعض المصادر قيام بشير بتحريض الجزار عليهما وكتابته إليه أن البلاد لن ترتاح ولن تجبى الأموال الأميرية ما دام فيها الأمير يوسف على قيد الحياة، وقد أرفق مكاتبته هذه بمبلغ ماية ألف قرش حملها كاخيته فارس ناصيف لتقديمها إلى الجزار بعد أن خرج من عكا وخيّم في المزاريب مكان تجمع الحجاج[٢].

كانت ردة فعل الجزار عنيفة، فكتب إلى نائبه في عكا يأمره بإعدام غندور الخوري، ثم أمر بإعدام الأمير يوسف. ويذكر أن الجزار ندم على أمره هذا فكتب كتاباً آخر يلغي فيه الأمر الأول. ومهما تكن صحة هذه الرواية فقد نفّذ حكم الشنق بالأمير يوسف وبمدبره غندور في شهر أيار سنة ١٧٩١ وبمكيدة دبرها آل السكروج خصوم الشيخ غندور[٣].

جاء إعدام الأمير يوسف على يد الجزار نتيجة طبيعية لما آلت إليه العلاقة بينهما، وما كانت تخفي من مؤامرات ودسائس جعلت ثقة أحدهما بالآخر أمراً معدوماً. وإذا كان ينظر إلى إعدام الأمير كمسألة غير مستغربة من رجل كالجزار نتيجة هذه السلسلة الطويلة من المؤامرات والأحقاد والضغائن بين الرجلين، فإن إعدام الشيخ غندور الخوري ليس له ما يبرره إلا إذا كان فيه انتقام من الرجل، وقد أبقى الجزار أسبابه ودوافعه بعيدة عن الإعلان ليس خوفاً من ردة الفعل عليه وإنما مراعاة لأسباب سياسية واقتصادية، محلية وأجنبية تتعلق بالتجار والقناصل الفرنسيين العاملين في الحقل التجاري في ولاية صيدا.

(١) الشهابي، الغرر الحسان، مصدر سابق، ص ١٦١. أيضاً: لحد خاطر، آل السعد في لبنان، لا دار، ١٩٨٠، ص ١٥٤.

(٢) باز، المذكرات، ص ٦ ـ ٧: يرى روفائيل كرامه أن الشيخ قاسم جنبلاط هو الذي دفع المال للجزار، وأن شنق الأمير يوسف تم بمرغوب الشيخ قاسم. انظر روفائيل كرامه، حوادث لبنان وسورية من سنة ١٧٤٥ إلى سنة ١٨٠٠ عني بنشرها وتعليق حواشيها ووضع فهارسها، المطران باسيلوس قطان، منشورات جروس برس، بدون تاريخ، ص ١٢٠.

(٣) باز، المذكرات، ص ٧. الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٦١. نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢١٦. ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٠٠. أيضاً: لحد خاطر، آل السعد، ص ١٥٤. يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية طبع بالمطبعة العمومية المارونية، بيروت ١٩٠٧، الجزء الثاني، ص ٢٣٨.

ساءت العلاقات بين الجزار والفرنسيين أولاً بسبب المنافسة التجارية[١] لأنه أراد أن يستخدم وضعه في محاولة الحصول على أقصى قدر من العائدات الزراعية والتجارية، ولم يكن ليتمكن من ذلك إلا إذا نجح في كسر الاحتكار الذي كان يفرضه التجار الفرنسيون في عكا على تصدير المنتجات الأولية، ثم بعد ذلك إقامة احتكاراته الخاصة بشراء وبيع القطن والحبوب وغيرها[٢]. وثانياً لضلوع الفرنسيين في المؤامرة عليه مع المماليك[٣]. فارتد الجزار ينتقم منهم ومن عملائهم، وكان أبرزهم الأمير يوسف الشهابي ومدبره غندور الخوري الذي كان يشغل أيضاً منصب قنصل فرنسا في بيروت ابتداء من ٢٥ آب سنة ١٧٨٧.

لقد ساهم البطريرك الماروني يوسف اسطفان والأمير يوسف في توجيه قنصلية فرنسا في بيروت إلى غندور الخوري بعد أن فقدها آل الخازن وظلت شاغرة لفترة طويلة[٤]. وكان مشايخ آل الخازن قد أرسو قنصلية بيروت الفرنسية على أسس من التبعية والولاء المطلقين لفرنسا. وكان إيلاء قنصلية بيروت لأحد المشايخ الخازنين عادة درج عليها حكام فرنسا لتعزيز علاقاتهم السياسية والتجارية مع موارنة جبل لبنان[٥]. فخاطبهم نوفل الخازن ابن حصن كي يثبتوه قنصلاً بقوله: «المرجو أن لا تمنعوا إحسانكم وأنعامكم الغزيرة عنا حتى نضل ناشرين بيرقكم واسمكم على روس الأشهاد في بلاد الشرق جبل لبنان لأننا دايماً ملتجين إلى باب سعادتكم ومستظلين تحت كنفكم الحصين نحن وطايفتنا الموارنة لأننا عبيد باب سعادتكم على البعد والقرب ودايماً لا تخرجونا من خاطركم السعيد»[٦]. وزايد الأمير يوسف على البطريرك بأن طلب حماية فرنسا للطائفة المارونية.

(١) لوكروى، أحمد الجزار، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

(٢) أوين روجر، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٣٥.

(٣) لوكروى، أحمد الجزار، ص ١٨٨ ـ ٢٠٢.

(٤) رينه ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، نقله إلى العربية القس بولس عبود، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان ١٩٢١، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ و٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٥) غسان العياش، مجمع اللويزة ١٧٣٦، ذروة الجهود البابوية للتينة الكنيسة المارونية، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، المختارة ١٩٩١، ص ١١٤.

(٦) انظر التفاصيل في الوثيقة رقم ٨. أيضاً: لحد خاطر، آل السعد في لبنان، ص ١٣٨ و١٤٣. وريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

وجاءت البراءة بالموافقة على إقامة الشيخ غندور قنصلاً فرنسياً مشرفاً على مدينة بيروت. وأمرت المراكب والسفن والسفير الفرنسي لدى الباب العالي، والتجار والرعايا الفرنسيين بإمداده بالمعونة والحماية[١]. ثم عمد غندور إلى بناء قصر له في بلدته عين تراز رفع فوقه العلم الفرنسي فأصبح يعرف بالقنصلية. وقد عرف الأمير يوسف قدر مدبره فأنعم عليه بلقب بك وخاطبه بجناب الأخ العزيز[٢].

ويبدو أن مؤامرة الفرنسيين على الجزار تم إحكامها بالاتفاق مع بعض المماليك والأمير يوسف الشهابي، فأطلقوا عليه بعض الشائعات التي تنال من مشاعره عندما روجوا أخبار الفحش والخنا بين مماليكه وجواريه[٣]. وكان الجزار قد اتخذ من هؤلاء المماليك وفي طليعتهم سليم وسليمان وعلي الخزندار وغيرهم مساعدين له وقادة لقواته بعد أن اصطفاهم وأعلى رتبهم إلى درجة الوزراء ومنحهم لقب باشاوات[٤]. فكانوا يشكلون عمادة جيشه وعموده الفقري وكان أي خلاف بينه وبينهم يفقده السند الأساسي ويودي به إلى السقوط.

أما الأمير يوسف وهو أكثر المتضررين من وجود الجزار في ولاية صيدا، فقد احتضنته مؤامرة الفرنسيين عبر مدبره غندور قنصل فرنسا في بيروت. فقام المدبر بدور مهم في تشجيع سيده للوقوف ضد الجزار، وأشار عليه بعدم دفع الماية وخمسين ألف قرش المتبقية على الأمير يوسف من حادثة الأمير اسماعيل بحجة «أن هذه الماية وخمسين ألفاً نقدر أن نحارب بها الجزار ثلاث سنوات فكيف ندفعها له؟»[٥]. ثم عمد الأمير إلى تشجيع المماليك في عصيانهم، واستقبل بعض قادتهم في دير القمر إثر فشل محاولتهم في تبؤ الصدارة، فكأن الجزار[٦] ـ ولم

(١) لحد خاطر، آل السعد، ص ١٣٨ ـ ١٤١. وريستلهوبر، تقاليد فرنسا، ص ٣٠٣.
(٢) لحد خاطر، المرجع السابق نفسه، ص ١٤٨ و١٥٠.
(٣) لوكروى، أحمد الجزار، ص ٢٠٨ ـ ٢١٢، علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ٨٢ ـ ٨٤. انظر أيضاً: F. MASSEY, Druze History Détroit Michigan 1952, P. 47-48.
(٤) علي الزين، أخبار متفرقة عن عهد الجزار، مجلة العرفان، المجلد ٦٢، ص ٩٧٢ ـ ٩٣٥، أيضاً: Documents Diplomatiques T. 3, P. 25.
(٥) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٤٢.
(٦) علي الزين، أخبار متفرقة من عهد الجزار، مجلة العرفان، مجلد رقم ٦٢، ص ٩٣٩.

تكن تحركات الشيخ غندور بخافية عليه ـ أراد بشنقه أن ينتقم من الفرنسيين الذين اختلف وإياهم في عدة أمور، وأن ينتقم من الأمير يوسف ومدبره بعد أن جاهر هذا الأخير بالحماية الفرنسية. وهكذا أسدل الستار على أكثر الأمراء الشهابيين دموية بعد أن أدخل الباشاوات العثمانيين في تضاعيف سياسة الجبل. وفاق أسلافه الأمراء في الفساد السياسي يساعده في ذلك مدبراه سعد الخوري وابنه غندور[١].

ثالثاً: صراع الأمراء الشهابيين على الحكم

تميزت الفترة التي عقبت إعدام الأمير يوسف بالاضطراب السياسي وعدم الاستقرار. وكان ذلك نتيجة صراع الأمراء الشهابيين بشير قاسم عمر، وحيدر ملحم وابن أخيه قعدان محمد، فضلاً عن أولاد الأمير يوسف على الحكم. وكان الجزار، بابتزازه هؤلاء الأمراء، يستنزف موارد البلاد وقواها الإنتاجية عن طريق تولية أحدهم ثم عزله ثم تنصيب آخر مكانه، حتى أن بشير الشهابي عُزل خلال هذه الفترة ثلاث مرات عن الإمارة ليتولاها تارة الأميران حيدر وقعدان وتارة أخرى ولدا الأمير يوسف حسين وسعد الدين.

لم ينحصر تنافس الأمراء الشهابيين الطامعين بالحكم في الناحية السياسية، بل تخطاه إلى الصدام العسكري حيث وقعت فيما بينهم معارك طاحنة[٢] في مناطق حاصبيا وإقليم الخروب وبعقلين وجوارها، وقد قام الجزار بدور مهم في دعم الأمير بشير فأمده بقوى محاربة من الأرناؤوط والمغاربة في حين أن الزعماء

(١) بازيلي، مصدر سابق، ص ٦٥. يرى حيدر الشهابي «أن الأمير يوسف قضى حياته في المتاعب والمخاصمات مع اخوته وأعيان البلاد وأنه من سوء رأيه لاشى نظام البلاد وبدد شأنها وأوجب خذلها... وقد ركب مطية القساوة الباهظة وقتل أخاه الأمير فندي ظلماً... وقلع عيني أخيه سيد أحمد، وقتل خاله الأمير اسماعيل... والغاية أن الأمير يوسف كان رجلاً ظالماً غاشماً أبدع الظلم مناهج ولم يسلكها حاكم سواه.. فقد كان مسلماً ذاته وكافة مهماته حتى تدبير حياته إلى كتخداه سعد الخوري وولده غندور، ولم يكن يعلم شيء سوى الزاد والرقاد». انظر حيدر الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، نبذة تاريخية في نسب الأسرة الشهابية، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(٢) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، مصدر سابق، ص ١١٤ ـ ١٢٠.

المقاطعجيين مع قواهم الفلاحية تحملوا العبء الكبير في هذا الصراع. فوقف النكديون والعماديون ضد الأمير بشير أما مشايخ الجنبلاطية فقد وقفوا إلى جانبه مع بعض الأمراء اللمعيين[(١)].

لم تحسم الحرب الطويلة التي اجتاحت بلاد الدروز مصير السلطة السياسية فيها، وإذا كان الجزار قد أخفق في اجتياح مقاطعات الإمارة، فإن أياً من المتنافسين على الحكم لم يستطع تثبيت دعائم حكمه أكثر من سنة واحدة[(٢)] بسبب تزايد حدة الصراع السياسي بين الفرقاء وأهواء الجزار المتقلبة إزاء الأمراء الشهابيين. وفي هذه الفترة بدأ نجم كل من بشير جنبلاط وجرجس باز بالظهور، ففي الوقت الذي قام فيه جرجس باز وهو ابن أخت سعد الخوري بمهام مدبر لأبناء الأمير يوسف[(٣)]. كان الشيخ بشير جنبلاط ومن ورائه «الحزب» الجنبلاطي يسعى لرد قوات الجزار عن احتلال البلاد، وتثبيت بشير كأمير حاكم على الإمارة الشهابية[(٤)].

لقد توزعت القوى الشعبية والمقاطعجية في أواخر القرن الثامن عشر على الأمراء الشهابيين المتنافسين على حكم الإمارة. فوقف الجنبلاطيون إلى جانب بشير الشهابي يعضدونه، بينما وقف النكديون ومشايخ اليزبكية إلى جانب ابني الأمير يوسف[(٥)]. وقد أدرك الجزار عمق الانقسامات الداخلية لدى الأعيان المقاطعجيين، فاستغل هذا الواقع لزيادة مداخيل ماليته، وتوطيد قبضته السياسية على البلاد الخاضعة لنفوذه وسلطته. وقد أضفى جرجس باز على هذه الحقبة طابع الدهاء السياسي من خلال مدبريته لأولاد الأمير يوسف، وعدائه المبدئي للأسرة الجنبلاطية التي دعمت مرشحها بشير الشهابي. فكان أن استمر هذا الوضع حتى

(١) الشدياق، أخبار الأعيان، مصدر سابق، ص ٣٦٠ ـ ٣٦٤. أيضاً: ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٠١ ـ ٤٠٥.
(٢) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، ص ١١٤ ـ ١٢٠.
(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٠.
(٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١، انظر أيضاً: يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سوريا، ج ٢، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٦.
(٥) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ٥٩، أيضاً: ايليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

قدوم الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت واحتلالها بلاد مصر سنة ١٧٩٨ مقدمة لتوجهها نحو قلعة عكا مفتاح البلاد الشامية آنذاك.

رابعاً: بشير بين بونابرت والجزار ـ ١٧٩٩

شكلت الدوافع الاستعمارية الحوافز الحقيقية للحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، فكان أن دشنت مرحلة من مراحل الصراع الاستعماري بمفهومه الحديث، وأضيفت حلقة جديدة ومهمة في سلسلة ما اصطلح على تسميته بالمسألة الشرقية. وقد أكد الغازي بونابرت دوافعه السياسية والاقتصادية من خلال كلمة في جنوده: «أنتم على أبواب حملة سوف تترك آثارها العميقة في التجارة والحضارة العالمية، سوف تذلون انكلترا بحشرها في أضعف مواقعها في انتظار اليوم الذي ستصوبون إليها طلقة الموت». وقد تقاطعت أهداف فرنسا السياسية والاقتصادية مع مطامع بونابرت الشخصية الرامية إلى تحقيق انتصارات خارج فرنسا تسمح له بالعودة قوياً إلى فرنسا كقائد وحيد لهذه الأمة[(١)].

احتل بونابرت مصر[(٢)]، وشتت قوات المماليك التي حاولت التصدي له في معركة «الأهرامات» في ٢١ تموز ١٧٩٨. لكن الأسطول البريطاني بقيادة نلسن تمكن في شهر آب من العام نفسه من القضاء على الأسطول الفرنسي في معركة أبي قير[(٣)]، وهذا ما جعل الجيش الفرنسي وقائده أسيري البلاد المحتلة.

كان توجه بونابرت شمالاً باتجاه بلاد الشام في مطلع سنة ١٧٩٩ عملاً

(١) محمد نور الدين، نابوليون والمسألة الشرقية، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٨، صفحة ١٠٥، أيضاً: Michel CHEBLI, Une Histoire du Liban à L'Epoque Des Emirs (1635-1841). Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1984, P. 164.
(٢) للتوسع انظر: ج كريستوفر هيرولد، بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، مراجعة محمد أحمد أنيس، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧. وجلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
(٣) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، عربه عن الروسية عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت، الطبعة السابعة ١٩٨٠، ص ٥٠ ـ ٥١. أيضاً: عبد الرحمن الجبرتي، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر وعمر الدسوقي، طبع ونشر لجنة البيان العربي، مصر، الطبعة الأولى ١٩٦٩، ص ٥٤.

ضرورياً لفك الحصار المضروب عليه بحراً من قبل البحرية البريطانية، وبراً لإزالة التهديد العثماني الآتي من الشمال، فضلاً عن السياسة الجهادية التي واجه بها سكان مصر الغازي المحتل، وما كانوا يلحقون بقواته من خسائر جسيمة إثر ثوراتهم المستمرة عليه[١].

في شهر آذار سنة ١٧٩٩ كانت قلعة عكا «مفتاح الشرق» على موعد مع الجيش الفرنسي الذي احتل العريش وغزة ويافا وحيفا دون صعوبة تذكر[٢]، نفذ خلالها بناءً على تعليمات بونابرت عدة مجازر تجاه الأسرى العثمانيين البالغ عددهم نحو ٤٥٠٠ أسيراً تم اعدامهم بحجة عدم توافر القوت لهم[٣]. وقد حاول بونابرت أن يمهد لاحتلاله بلاد الشام بإقامة شبكة من التحالفات مع الزعماء والحكام المحليين بهدف مساعدته على تحقيق انتصار عسكري في عكا يسيطر من خلاله على جميع مقاطعات بر الشام وأقاليمه، مستفيداً من التحضيرات التي أعدت ابتداء من سنة ١٧٠٤ زمن ملكة فرنسا ماريا تيريزا، معتقداً أن العصبيات المحلية ستقف كلها إلى جانبه نظراً لكراهيتها للعثمانيين[٤].

كان الجزار طاغية في حكمه كغيره من حكام عصره. ومن خلال توليه ولاية صيدا بشكل دائم، وولاية دمشق بشكل متقطع، وبسبب عبثه بالعائلات المقاطعجية وبالحكام الأعيان داخل المقاطعات التابعة لولايته، وبطشه بهم، كان الكثير من هؤلاء يمقتونه ويكرهونه ويتمنون زوال حكمه. لذلك ما إن أطل الغزو البونابرتي لبلاد الشام، حتى هبَّ الكثير من الأعيان والسكان إلى نصرته وتقديم كل عون له. فكان أن احتفل به نصارى فلسطين، وشيعة صفد الذين رأوا في قدوم الفرنسيين فرصة نادرة يتخلصون فيها من حكم الجزار بعد أن

(١) ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥ ـ ١٨٣٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ٦٢ ـ ٦٩. انظر بهذا المعنى: محمد فرج، النضال الشعبي ضد الحملة المصرية، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون تاريخ.

(٢) الجبرتي، مظهر التقديس، مصدر سابق، ص ١١٧ و١٢٣ و١٣٣ ـ ١٣٤. أيضاً: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٥٢، ومشاقة، مشهد العيان، مصدر سابق، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٣) ج. كريستوفر هيرولد، بونابرت في مصر، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٦.

(٤) حسين سلمان سليمان، جذور التفكير بالحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الخامسة، العدد ٥٤، نيسان ١٩٨٣، ص ٢٨.

عانوا منه القسوة والاضطهاد ولم يعد لديهم ما يخسرونه. فخرجوا إلى المعسكر الفرنسي بقيادة عباس أحد أولاد ضاهر العمر، فعينه بونابرت حاكماً على صفد[١]، كما رشحه حاكماً لولاية عكا[٢] بعد الجزار. كذلك فإن متاولة جبل عامل وجدوا في الجيش الفرنسي مخلصاً ونصيراً لهم تجاه وطأة الولاة العثمانيين وحملاتهم القمعية التقليدية ضدهم، فحمل بعضهم إلى معسكره بعض المواد الغذائية والحطب وأشياء أخرى[٣]، وباعوهم إياها بأسعار مغرية.

أما جبل لبنان فقد تباينت مواقف سكانه تبعاً لتباين مواقف القوى السياسية المسيطرة، حتى أنه يسجل بعض الاختلاف في مواقف النصارى أنفسهم. فالبطريرك الماروني يوسف التيان، أعرب عن تأييد كنيسته لبونابرت ـ نتيجة إدراكه العميق للآفاق السياسية التي ستفتحها سيطرة الأمة الفرنسية الكاثوليكية على المشرق[٤] ـ عبر إيعازه إلى أبنائه الموارنة للتطوع في الجيش الفرنسي، ودعوته الشيخ يوسف حبيش لكي يقود المتطوعين إلى ساحات الوغى، وإرساله المؤن والذخائر إلى الجيش الفرنسي[٥]. في حين كان رجال الدين الموارنة يصورون بونابرت ورجال الثورة الفرنسية بأبشع الصور، وهذا ما خفف من حماس الموارنة والكاثوليك له[٦]. غير أن بطريركاً مارونياً كالتيان كان باستطاعته أن يبدل موقف جماعته لو تسنى للقائد الفرنسي السيطرة على عكا. وقد احتفظ منه بثنائية الموقف عندما كتب إليه «إنه يرسل إليه وفداً لأجل إخواننا الفرنسيين لا لأجلك أنت الذي يضطهد الكنيسة الكاثوليكية». وقد أجابه بونابرت: «وأنا أيضاً كاثوليكي

(١) بازيلي، مصدر سابق، ص ٩٨ ـ ٩٩. أيضاً: نقولا الترك، ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، أو الحملة الفرنسية على مصر والشام، حققه وقدم له العميد الركن الدكتور ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠، ص ٧٦. أيضاً: Michel CHEBLI, Hist. du Lib. P. 167.

(٢) مخايل الصباغ، تاريخ الشيخ ضاهر العمر، ص ١٥٦ و١٦٣.

(٣) نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢٢٨. أيضاً: محمد تقي الفقيه، جبل عامل في التاريخ، دار الأضواء، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٨٦. انظر أيضاً: محمد نور الدين، الجزار ونابوليون والمسألة الشرقية، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٨، ص ١١٠.

(٤) حريق، التحول السياسي، ص ١٤٨.

(٥) الخوراسقف يوسف داغر، بطاركة الموارنة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٨، ص ٧٥.

(٦) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، مصدر سابق، ص ١٠٠.

روماني وسترون الكنيسة منتصرة بي وممتدة في أصقاع بعيدة»[١]. ومهما تكن مواقف الموارنة من الغازي فإنهم كانوا يحنون على الفرنسيين ويعطفون عليهم، حتى أن مقاماتهم العالية من روحية وزمنية أوعزت إليهم سراً بتأييد الجيش الفرنسي والانضمام إليه عندما يرونه ظافراً بقلعة عكا[٢].

أما موقف القوى العلمانية المارونية، فقد كان نابعاً من حصيلة المغانم السياسية الآنية، ففي الوقت الذي تميز فيه موقف جرجس باز بالغموض والدهاء كونه كان يسعى لنيل الولاية لأبناء الأمير يوسف من الجزار سالكاً مسلك الموارنة من بونابرت. وهذا ما أثار حفظية بشير الشهابي عليه عندما اتهمه بالنفاق والمخادعة كون جرجس باز من غير المنتظر أن يعلن موقفاً مؤيداً للفرنسيين قبل سيطرتهم على قلعة عكا[٣]، كان بشير الشهابي الحاكم قد أدرك أنه إذا ما أعلن ولاءه للفرنسيين فإن أبناء الأمير يوسف سيكونون البديل عنه في الحكم، وسيتمكنون من إثارة السكان عليه في حرب عصبية ستؤدي وبتأثير باشاوات دمشق إلى خلعه وشنقه[٤]. لذلك أظهر تقاعساً واضحاً وتواطوءاً جلياً عندما أجاب الجزار على طلب المساعدة أن البلاد خارجة عن يده[٥]. فضلاً عن اغضائه عما قدمه بعض الموارنة من مساعدات غذائية إلى الجيش الفرنسي[٦].

هذا الموقف السلبي من الجزار، كان على تجانس كبير مع موقف البطريرك الماروني، ورجال الدين الموارنة وحتى مع جرجس باز الذي احتفظ بموقف مالأ

---

(١) ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٣١٠ ـ ٣١١.
(٢) ادمون بليبل، تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها، مطبعة العرائس، بكفيا ١٩٣٥، ص ٢٢.
(٣) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٤٨.
(٤) بازيلي، مصدر سابق، ص ١٠٠.
(٥) الشهابي، الغرر الحسان، مصدر سابق، ص ١٩٢. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٦٩. الأسود، تنوير الأذهان، ص ٤٠٧. انظر أيضاً: Toufic TOUMA, Paysans et Institutions Féodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVII⁰ Siècle à 1914, Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1986, P. 104.
(٦) قدم الموارنة بعض المساعدات إلى جيش بونابرت، فقام بعضهم ببيعه الخمور والجوز واللوز والتين الناشف والزبيب بأثمان مضاعفة. وكان سلامة حشيمة على رأس القافلة التي انطلقت من بكفيا إلى عكا. راجع بليبل، تقويم بكفيا الكبرى ص ٢٢. وحيدر الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، ص ١٣٢.

فيه الجزار وأراد تثميره لمصلحة أولاد الأمير يوسف في تبؤهم منصب الإمارة. ومهما يكن من أمر موقف بشير الشهابي من الفرنسيين والعثمانيين فإنه سلك مسلك الموارنة فأظهر حسن النية تجاه القوات العثمانية المتوجهة إلى فلسطين للقتال، في حين أنه كان يتمنى انتصار الفرنسيين في عكا لكي يعلن موقفه المؤيد لهم[١]. وما مهمة نقولا الترك التجسسية التي كلفه إياها الأمير بشير في مصر إلا الدليل القاطع على حقيقة موقف الشهابي من الفرنسيين[٢].

وفي إطار تحديد مواقف القوى السياسية والسكانية من الغزو الفرنسي لبلاد الشام ماذا كان موقف الدروز من هذا الغزو؟

كان الموارنة يشكلون آنذاك أغلبية سكان الجبل كما يدعي بازيلي قنصل روسيا في بيروت، إلا أنهم كانوا يخضعون لسلطة الأمراء والمشايخ الدروز، ولم يكن لهم أي وزن سياسي في البنية المقاطعجية التي تتشكل منها مقاطعات الجبل خلال هذه الفترة[٣]. وقد وعى بونابرت أهمية بلاد الدروز، فأمل بانضمام ٤٠ ألف مقاتل[٤] منهم إلى عديد قواته. وهذا ما يفسر محاولته إغراءهم ومخاطبتهم بقوله: «... إن انتصاراتي هذه قد قضت على طغيان رجل وحشي (الجزار) كان شراً على الجنس البشري وعلى الأمة الدرزية الشجاعة وفي نيتي أن أحقق استقلال الأمة الدرزية وأخفف عنها الجزية المفروضة عليها وأعيد إليها مرفأ بيروت والمدن الأخرى التي هي بحاجة إليها لتؤمن حرية تجارتها واتساعها»[٥].

---

(١) ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠. أيضاً: F. MASSEY, Druze History, P. 77.
(٢) نقولا الترك، ديوان المعلم نقولا الترك، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الأدبية، بيروت ١٩٧٠، ج ١، مقدمة فؤاد أفرادم البستاني ص ب وج. أيضاً: علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة، ص ٩١، ونقولا الترك، ذكر تملك جمهور الفرنساوية.. مصدر سابق، مقدمة ياسين سويد، ص ٧. أيضاً: Michel CHEBLI, Une hist. P. 168.
(٣) بازيلي، مصدر سابق، ص ١٠٠.
(٤) VOLNEY (C.F.) Voyage en Syrie et en Egypte pendant les années 1783-1785. 2 Tomes, Paris, 1787, an VII, T. 1, p. 416 et 456.
(٥) راجع نص رسالة الجنرال بونابرت إلى الأمير بشير لدى اميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٥٩، الجزء الأول، ص ١٢٢. =

لقد طرحت الحملة الفرنسية على بلاد الشام مدى عمق التناقضات التي بدأت ترسخ بين فئات السكان والطوائف، إضافة إلى سياسة التوازن بين مختلف القوى، وسعي كل فريق للاستقواء على الآخر بما هو تحت تصرفه من دعم داخلي أو خارجي يساعده في فرض نفوذه السياسي وسيطرته على مقاليد السلطة. ولم تكن معارضة الدروز للاحتلال الفرنسي لتفسر من باب عدائهم للقوى الأجنبية الغازية، أو بحكم عواطفهم تجاه الدولة العثمانية فحسب، بل من باب الإخلال بميزان القوى القائم بينهم وبين النصارى آنذاك، وأي خلل بهذا الميزان لمصلحة الموارنة سيؤدي إلى إضعافهم وعزلهم ونزع السلطة السياسية والاجتماعية منهم. فكان لا بد لهم من التصدي لهذا الاحتلال ولكل من يقف معه من مقاطعجيين وعامة. وكان مؤتمر عبيه محطة بارزة في سياق تحديد موقف الدروز، فاجتمعوا في مقام الأمير السيد عبد الله التنوخي وتحالفوا على مقاومة الفرنسيين وبشير الشهابي[1]. وقد عزموا على الرحيل إلى الجبل الأعلى وحوران إذا ما تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على بلاد الشام[2]. كما قام بعض مشايخ آل عماد بمهاجمة قوافل التموين المرسلة من بلاد كسروان إلى معسكر الفرنسيين في عكا[3].

أدرك بونابرت عجز قواته أمام أسوار عكا المنيعة وصلابة موقف عدوه

= أيضاً: عباس أبو صالح، وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بدون تاريخ، ص ١٧٢.

(١) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٢) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، مصدر سابق، ص ١٣٢، نوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٢٢٨.

(٣) JOUPLAIN. (Paul NOJAIM), La Question du Liban. Etude Historique, Diplomatique et de droit International, 1er Edition, Paris 1908, 2ème Edition, Jounieh 1961, P. 153.
أيضاً: الشدياق، مصدر سابق، ص ٣٦٩، وعيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، منشورات زحلة الفتاة، الطبعة الثانية ١٩٧٧، ص ١١٨. وعبد العزيز نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، (طبع في دار الأحد، البحيري، لبنان) ١٩٧٤، الوثيقة رقم ٤٣ وهي رسالة موجهة من سدني سميث إلى الأمير بشير الشهابي يطلب إليه فيها عدم دعم الفرنسيين، ويعلمه بالإفراج عن اثنين من المسيحيين ألقي القبض عليهما وهما في طريقهما إلى المعسكر الفرنسي يحملان إليه الخمور.

الجزار، فآثر التراجع نحو مصر[1] بعد أن أمضى بجوار القلعة أكثر من سبعين يوماً تأكدت فيها هزيمته العسكرية والسياسية وخصوصاً فيما يتعلق بجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية. فتغيّرت مخططات بونابرت الاستراتيجية التي كانت بدايتها السيطرة على مصر، ومن ثم العودة إلى فرنسا عبر بلاد الشام، الآستانة فأوروبا. وقد اعترف القائد الفرنسي بأهمية عكا بعبارة شهيرة أطلقها: «لو سقطت عكا لتغير وجه العالم»[2].

وفي إطار البحث الموضوعي عن الأسباب الحقيقية لفشل الحملة الفرنسية على عكا، يبرز الدور الانكليزي المبالغ فيه من قبل غالبية المؤرخين الغربيين الذين لم يروا في شخصية أحمد باشا الجزار إلا الشخصية المحاصرة والسجينة داخل أسوار عكا، في حين أنهم أعطوا الدور الأساسي والأول لسدني سميث قائد الأسطول البريطاني والعدو التقليدي لبونابرت ولموطنه فرنسا.

لقد أخفقت محاولات بونابرت العديدة للتقرب من الجزار[3]، ورغم التأكيد له أن هدفه ليس محاربته هو بل محاربة المماليك والانكليز معاً، إلا أن الجزار كان قد اتخذ قرار الصمود والمجابهة والموت وعدم التسليم للفرنسيين أو التحالف معهم، مع إدراكه لسوء العلاقة القائمة بينه وبينهم منذ أن اتخذ قراره بطردهم من عكا إثر تآمرهم عليه مع مماليكه، ولا عبرة لادعاءات سدني سميث بأن الجزار كان على وشك الهرب من عكا، وأنه هو الذي حمّسه على البقاء والصمود، متهماً إياه بالوهن والنذالة كي ينسب إلى شخصه وأسطوله كل استحقاق وتقدير بالدفاع عن عكا[4].

إن العداوة التقليدية القائمة بين الدولتين الاستعماريتين فرنسا وبريطانيا أسهمت إلى حد كبير في تأجيج الصراع بينهما. ومع نزول بونابرت في مصر

(١) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، مطبعة المقتطف، مصر ١٨٨٩، ج ٢، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٢) مشاقة، مشهد العيان، مصدر سابق، ص ٦١، محمد نور الدين، الجزار ونابليون، مرجع سابق، ص ١١٣. أيضاً: الجبرتي، مظهر التقديس، ص ١٤٩، والياس أبو شبكة، تاريخ نابوليون بونابرت، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٣) الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٥٥ ـ ٥٦. أيضاً: F. Massey, Druze History, P. 50-51.

(٤) لوكروى، أحمد الجزار، مصدر سابق، ص ٢٥٨.

بدأت مرحلة جديدة من الصراع الاستعماري فسّرها ماغالون Magllon قنصل فرنسا في مصر بأنها تهدف إلى حماية التجارة الفرنسية، وهذه الحماية تقضي باحتلال مصر، وحين تصبح فرنسا سيدة البحر الأحمر سيكون باستطاعتها فرض إرادتها على البريطانيين وطردهم من الهند[١].

كان على بريطانيا أن تختار بين التسليم لخطط فرنسا وترك أجزاء مهمة من أراضي السلطنة العثمانية فريسة أطماع عدوتها التقليدية الساعية لضرب مصالحها السياسية والاقتصادية في أغنى مستعمراتها، أو التصدي لها ومجابهة أطماعها وإجهاض خططها. فآثرت المجابهة لا حباً بالدفاع عن السلطان العثماني وولاياته في مصر وبلاد الشام، ولا محافظة على عكا وواليها الجزار، فهؤلاء جميعاً كانوا عرضاً، وأمراً واقعاً. في حين أن المحافظة على أراضي السلطنة العثمانية وصيانة سيادتها على مناطقها أمام أطماع سائر الدول الأوروبية كان يشكل حجر الزاوية في السياسة البريطانية الدولية فتعتبره شرطاً أساسياً وضرورياً للسلام العالمي وحفظ توازن القوى الأوروبية، ويحول دون الحرب فيما بينها، ويؤول بالتالي إلى حفظ المصالح التجارية البريطانية في أراضي السلطنة العثمانية. ففي ضوء هذا الواقع يجب فهم الدور البريطاني في تصديه العنيف للحملة الفرنسية، وفي المساعدة المهمة التي قدمت إلى الجزار خلال حصار الفرنسيين له في عكا.

ليس من الموضوعية بمكان أن تحصر أسباب إخفاق الحملة الفرنسية بسبب واحد. فقد تضافرت عدة عوامل لتؤول إلى هذه النتيجة. لكن شخصية الجزار الصلبة، وأسوار قلعة عكا الحصينة التي لم يعتمد صاحبها إلا على منعتها ورفعتها، يضاف إليهما مساعدة الأسطول البريطاني العرضية من خلال تحطيمه للأسطول الفرنسي في أبي قير أولاً وسيادته على البحر المتوسط ثانياً، فضلاً عن مرض الطاعون الذي انتشر بين الجنود الفرنسيين، وتحرك القوات العثمانية من الشمال باتجاه فلسطين، وعدم تجاوب السكان المحليين مع نداءات القائد الفرنسي للمساعدة الفعلية، كل ذلك أدى إلى إخفاق الفرنسيين وإنهاء غزوتهم لعكا. وبهذا تلاشى حلم بونابرت في تغيير وجه العالم من خلال سيطرته على عكا لأن حظ

(١) محمد نور الدين، الجزار ونابوليون، ص ١٠٥.

الشرق كما قال لكاتبه الخاص «بوريان Bourrienne» كان في هذه البلدة الصغيرة، وفي كنوز الجزار التي ستمكنه من تنظيم ثلاثمئة ألف مقاتل يتمكن بهم من الزحف على الآستانة، فيثل عرش السلطنة ويؤسس امبراطورية شرقية تخضع لسلطانه، وربما تمكن حسبما كان يمني النفس من العودة إلى باريس عن طريق أدرنة وفيينا بعد القضاء على النمساويين[١].

لقد ظلت أوامر بونابرت لأركان حربه، ولجنوده تركز على ضرورة كسب عطف السكان الجبليين، وخصوصاً، تحسين العلاقات مع الدروز، فخاطب قواده بقوله لهم: «لا تنسوا بأنهم أصدقاء الفرنسيين»[٢]. مؤملاً بسياسته تلك انضمام سكان جبل الدروز إلى قواته في عكا. فلو تسنّى له مثل هذا الانضمام، فهل كان لآماله بتغيير وجه العالم آنذاك حظ في التحقق والنجاح؟

خامساً: الإمارة الشهابية بين سنتي ١٨٠٠ ــ ١٨٠٤

ما إن تخلص الجزار من الحصار الفرنسي، حتى بدأ يستعد للانتقام من القوى المسيحية التي لم تقف بجانبه[٣]. ويبدو أن بشير الشهابي كان قد حاول توطيد علاقات مباشرة مع عمال الدولة العثمانية حين عمد إلى تقديم مساعدات إلى القوات العثمانية التي قدمت لمحاربة الفرنسيين في مصر[٤]. ولما لم يستطع الصمود أمام القوات التي أرسلها الجزار بقيادة أولاد الأمير يوسف وآل عماد وجرجس باز، فرّ إلى المتن، ثم توجه إلى غزة حيث قابل سر عسكر الدولة العثمانية يوسف باشا ضيا[٥] المتوجه لقتال الفرنسيين في مصر[٦].

(١) N. Bouron, Les Druzes, Histoire du Liban et de la Montagne Haouranaise, Editions Berger-Levrault, Paris, 1930, P. 138 et 157-158, et:
ج. كريستوفر هيرولد، بونابرت في مصر، ص ٣٦٢.
(٢) لوكروى، أحمد الجزار، مصدر سابق، ص ٢٦٣.
(٣) يوهان بيركهارت، رحلات بيركهارت، ترجمة أنور عرفات، منشورات دائرة الثقافة والفنون، وزارة الثقافة والإعلام، المطبعة الأردنية، الجزء الثاني، ص ٧٠.
(٤) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، ص ١٣٢.
(٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤١، أيضاً: نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢٣٩.
(٦) الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٨٩.

وكان بشير الشهابي يحاول التخلص من وصاية والي صيدا عن طريق ربط إمارة الجبل مباشرة بالباب العالي، فقدم مساعدات متواضعة إلى الصدر الأعظم يوسف ضيا الذي قابله في غزة، فكافأه بخلعة الحكم على جبل لبنان ووادي التيم وبلاد بعلبك وبلاد المتاولة، واعداً إياه بأن يبقيه حاكماً دائماً على تلك المناطق، ولا يكون للوزراء تسلط عليه، وأن يكون إيراد أموالها عن يده للخزينة كما كان في عهد الأمراء المعنيين[1]. ثم انتقل الصدر الأعظم إلى العريش فذهب إليه الأمير وأبدى له شكواه من الجزار[2]، فوعده بتغيير الحال فور الحاق الهزيمة بالفرنسيين في مصر. لكن آمال الشهابي ذهبت هباء بعد الهزيمة التي ألحقها الفرنسيون بالصدر الأعظم وقواته في العريش[3].

وكنتيجة طبيعية لموقف بشير الشهابي من الجزار، أسند هذا الأخير إمارة الجبل إلى أولاد الأمير يوسف سنة ١٢١٤هـ ـ ١٧٩٩ ـ ١٨٠٠م، فأقام الأمير حسين في دير القمر، بينما استقر الأمير سعد الدين في حكم بلاد جبيل، لكنهما لم يتمكنا من حماية حكمهما بسبب نقمة الأهالي عليهما بعد جباية «الميري ميرتين» من السكان[4].

شكل العامل الضريبي عامل استنهاض للسكان للقيام على الأميرين الحاكمين، واستغل بشير الشهابي هذا العامل للعودة إلى حكم الجبل بدعم من الجنبلاطيين وعلى رأسهم الشيخ بشير. فكان أن بدأت مرحلة من الصراع

(١) روفائيل كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٥٧.
(٢) يقول الجزار: «عندي ثلاث مقاطعات: صفد ونابلس ولبنان (جبل لبنان) لا تنفك ترسل إليّ محتوياتها. فمقاطعة صفد تسدني فضة وذهباً، وجبل نابلس يسدني رصاصاً وباروداً، وجبل لبنان يسدني كذباً ونفاقاً». انظر: فؤاد أفرام البستاني، على عهد الأمير، الطبعة السابعة، منشورات الدائرة، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٥.
(٣) روفائيل كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٦٤، الشهابي، الغرر الحسان، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤. الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١١، Toufic TOUMA, Paysans et Institutions Féodales, Op. Cit., T. 1, P. 105.
(٤) روفائيل كرامة، مصدر سابق، ص ١٦٢ و١٦٥، الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٩٦ وما يليها.

العسكري أدت إلى خسائر فادحة في الرجال والممتلكات[1].

وحاول الانكليز تحقيقاً لسياسة إقامة أحلاف مع بعض القوى المحلية اكتساب بشير الشهابي إلى جانبهم. فاستغلوا عزل الجزار له من الإمارة وتوسطوا له عبر القبطان سميث لدى الصدر الأعظم لإعادته إلى حكم الجبل. ولئن كان سميث قد أفرط في إكرام بشير والتركيز عليه[2]، فإن الجزار قد أثبت قدرته كوالٍ قوي قادر على اختيار الأمير الحاكم متخطياً جميع الضغوط عليه سواء أكانت خارجية أم عثمانية أم محلية.

وفي إطار الصراع الدائر وعدم قدرة أي من الفريقين على الحسم، اتجهت أنظار النكديين نحو تقسيم البلاد بين الفريقين المتنازعين. وقد تمكنوا من إقناع جرجس باز مدبر أولاد الأمير يوسف بأن يتفق مع بشير الشهابي على اقتسام حكم البلاد بينهما «بدل أن تخرب إرضاء للجزار وقياماً بنفقات عساكره، وهذا ما يجعل الفريقين خاسرين وتنبذهما الرعية»[3].

كان لمشروع تقاسم السلطة حظ كبير من النجاح منذ البداية لو لم ينقلب عليه جرجس باز، إذ آثر هذا الأخير تجربة الحرب مرة أخرى، فكانت الشويفات وبعض مناطق المتن مسرحاً لها. ولما خاب أمله في النصر وفي الاستئثار بالحكم عاد إلى المشروع السابق وأرسل سراً إلى بشير شهاب يعده بالتنفيذ[4]. فوقع الطرفان اتفاقية تقضي بأن يكون بشير حاكماً على المناطق الجنوبية من الجبل، وأن يكون ولدا الأمير يوسف حاكمين على بلاد جبيل. وأن يبقى كل من حكام المقاطعات من يزبكيين وجنبلاطيين ونكديين وغيرهم، متصرفاً في البلاد التي تخصه حسب عادته. وقد حظي هذا الاتفاق برعاية البطريرك الماروني يوسف

(١) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠. أيضاً: كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٦٦ ـ ١٦٨.
(٢) كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.
(٣) حيدر الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية ١٧٨٨ ـ ١٨٣٠. جمعه القس بدر حبيش، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرألي مدير المجلة البطريركية، مطبعة العلم، بيت شباب، لبنان ١٩٣٣، ص ١٨.
(٤) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، ص ١٥٢ ـ ١٥٤.

التيان. فباركه بعد أن حلف الأمير بشير وجرجس باز اليمين بين يديه على الإخلاص وعدم الغدر[١].

حاول الجزار ضرب هذا الاتفاق الذي تم بغير علمه، فعيّن سنة ١٨٠١ وبدعم من العماديين عباس شهاب أميراً على الجبل، وأردفه بالعساكر والضباط الموجودين في مقاطعتي تبنين وهونين حسبما نصت عليه الوثيقة المنشورة تحت رقم ٤ والتي تؤكد دعم الجزار للأمير عباس تجاه خصومه السياسيين[٢]. لكن تحالف بشير شهاب وجرجس باز وأولاد الأمير يوسف والمشايخ الجنبلاطيين وبعض اليزبكيين، أوقع الهزيمة بقوات الجزار ومنع الأمير الجديد من تسلم الحكم[٣].

حدّت الاتفاقية الموقعة بين الفريقين من الصراع بين الأمراء الشهابيين، ووفرت للمقاطعات اللبنانية فترة من الهدوء استمرت حتى سنة ١٨٠٧. وفي ظلها حكم بشير شهاب مقاطعات جبل الشوف وكسروان، في حين تولى ولدا يوسف الشهابي حسين وسعد الدين ولاية جبيل واتخذا كمدبرين لهما جرجس باز وشقيقه عبد الأحد. وقد ظل جرجس باز يقطن تارة جبيل وطوراً دير القمر حتى سنة ١٨٠٢. وكان يراقب خلال هذه الفترة حكام المنطقتين، ثم انتقل بعد هذا التاريخ إلى دير القمر حيث اشترى داراً لأحد الأمراء الشهابيين، وأخذ اسمه يظهر على أنه مدبر للأمير بشير الشهابي[٤].

لا شك أن معاناة الجزار كانت بالغة في ظل الحصار الفرنسي، وكان المتوقع منه أن يخرج من حصون عكا لملاحقة فلول الجيش الفرنسي المتراجع عنها،

(١) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، نشر أسد رستم وصبحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٥، ص ٣٢، ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١٠. أيضاً: سليم رستم باز، كتاب الشيخ جرجس باز، أو صحيفة من تاريخ لبنان، ١٩٦٨، ص ١٤ ـ ١٥.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٤ في باب الملاحق.

(٣) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، ص ١٥٦ ـ ١٥٩. أيضاً: سليم رستم باز، صحيفة من تاريخ لبنان، ص ١٥ ـ ١٦.

(٤) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

ويشارك مع الصدر الأعظم قائد الجيش العثماني في تحرير مصر من الاحتلال الفرنسي. لكن الجزار آثر البقاء في عكا بعيداً عن الحرب التي أراد الباب العالي متابعتها، مكتفياً بدفع مبالغ معينة مساهمة منه في نفقات الحرب المقبلة[١]. هذا الموقف للجزار ربما أزعج الصدر الأعظم وسدني سميث، فكان لهما هذا الموقف الودي من بشير الشهابي، وتلك الخلعة التي أعادته إلى حكم الإمارة متحرراً من نفوذ الوزراء عليه، فضلاً عن الوعد الذي أعطي له من قبل الصدر الأعظم بأنه سيحاصر الجزار وينهي حكمه بعد تحرير مصر من الفرنسيين.

ويبدو أن السلطة المركزية في الآستانة، قدرت الجزار حق قدره، فأنعمت عليه سنة ١٨٠٣ ولايتي طرابلس والشام، فكانت ولاية الشام تسند إليه للمرة الرابعة[٢]. كما أنها أنعمت عليه سنة ١٨٠٤ وقبل شهر واحد من وفاته ولاية مصر[٣]. وكانت تعتبره ركناً مهماً من أركان السلطنة العثمانية[٤]، ورجل دولة لا ينقص من قيمته سمة الدموية والطغيان اللتان اتسم بهما شخصه. غير أن التمادي في اتهامه بكثير من النقائص والمثالب جاء ليدل على تحامل وتجن على شخصه انتقاماً وتشفياً لمواقف وتصرفات لا يتميز بها إلا رجال الدولة الكِبار. ولم يكن الجزار ليبلغ هذا المستوى السياسي الرفيع لو لم يكن يحسن فهم التاريخ ويتقن اللغات الإيطالية والتركية والعربية والسلافية والفرنسية، ويجيد «مسك الدفاتر والتجارة كما كان بستانياً مجيداً ومهندساً بارعاً»[٥].

وبعد، أوليس من الموضوعية والتعقل أن نعيد قراءة تاريخ الجزار من جديد[٦]؟ وأن نقف متسائلين منقبين عن الأسباب الحقيقية لكل ما رمي به هذا

(١) لوكروى، أحمد الجزار، ص ٣١٠.

(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٣٨٦، أيضاً: عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٥، ص ١٦٩.

(٣) نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢٤٣.

(٤) مشاقة، مشهد العيان، ص ٦٤. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٣٨٦.

(٥) لوكروى، أحمد الجزار، ص ٣١٦. انظر أيضاً: اغناطيوس الخوري، مصطفى آغا بربر، حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب (١٧٦٧ ـ ١٨٣٤)، مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت، ١٩٥٧، ص ٦٥.

(٦) يذكر أمين الريحاني في كتابه النكبات أنه عندما زار الجامع الكبير في عكا شاهد «مكتبة فيها الكتب، وأكثرها خطية... جمعها الجزار رضاء أو قهراً كما كان يجمع الخراج». ويضيف: «أليس من الغريب =

الحاكم من تهم ومظان وافتراءات؟!

سادساً: الانتفاضات الفلاحية في انطلياس ولحفد (١٨٢٠ ــ ١٨٢١)

تمكن الأمير بشير الشهابي بدهائه السياسي من جهة، وفتكه بخصومه وتصفيتهم الواحد تلو الآخر من جهة أخرى، من إضفاء مظاهر الهدوء والاستقرار طوال الفترة التي أمضاها في الحكم خلال تولي سليمان باشا ١٨٠٤ ـ ١٨١٩ الملقب بالعادل[١] لولاية صيدا. وقد ساعد الأمير في ذلك التسهيلات التي قدمها له الوالي لتأدية الميري المترتبة على الجبل، وأحبه إلى حد منحه خلعه الولاية كأمير حاكم مدى الحياة[٢]. وقد رافق هذا الدعم الخارجي دعم داخلي قدمه الشيخ بشير جنبلاط للأمير بعد أن أصبح هو وقواته العمود الفقري الذي يعتمد عليه الأمير الحاكم كلياً.

ويبدو أن اتفاق البشيرين وتوافقهما معظم الربع الأول من القرن التاسع عشر، قد جاء في أعقاب محاولات الكنيسة المارونية القيام بدور قيادي على الصعيد السياسي. وقد توقفت هذه المحاولات إثر مقتل الأخوين باز سنة ١٨٠٧[٣]، واستقالة البطريرك يوسف التيان في العام التالي لعدم ثقة الأمير به[٤] إثر إخفاق محاولات الكنيسة ونكستها في تسلم الزعامة السياسية في الجبل[٥]. فاستمر كل من الأمير والشيخ حذرين في تعاملهما السياسي مع الكنيسة وما تمثله

= العجيب أن يكون هذا الرجل مولعاً بالكتب مبالغاً في حرزها؟» ويذكر الريحاني أنه قرأ في بعضها ما يأتي: «هذا الكتاب وقف أحمد باشا الجزار لا يباع ولا يعار ولا ينقل». انظر: أمين الريحاني، النكبات الأعمال العربية الكاملة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١، المجلد السادس، ص ٢١٥.

(١) عباس أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥٥٢.
(٣) ستتكلم عن مقتلهما في الفصل الثاني.
(٤) حريق، التحول السياسي، ص ١٤٧ ـ ١٤٩.
(٥) هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١، ص ٥١.

من مؤسسات اكليركية منظمة تشكل بديلاً عن النظام المقاطعجي المتسم بخصوصية التشتت والصراع. وإذا كانت علمانية الأمير بشير قد منعته من ركوب مخططات الكنيسة، فإن نصرانيته لم تحل دون مخاصمته لها وإجهاضه مخططاتها السياسية، كذلك أيضاً عمامة الشيخ جنبلاط إذا كانت لم تمنعه من أن يهب الكنيسة المارونية الملكيات الواسعة لبناء الأديرة، وأماكن لإقامة الرهبان، ويحمي المسيحيين وفاقاً لخطة أجداده، فإن انتسابه إلى مؤسسات النظام المقاطعجي، واعتباره رأس هذا النظام لدى الطائفة الدرزية، لم يكن ليسمح له بالتهاون والتساهل إزاء تبديل المعادلات السياسية وتغيير بنى السلطات الحاكمة. من هنا كان توافق البشيرين على الخطوط العامة لسياستهما، واستمرار هذا التوافق بينهما حتى اندلاع ما سمي بالحركات الفلاحية في جبل لبنان[١].

في أعقاب وفاة والي صيدا سليمان باشا سنة ١٨١٩، عينت السلطنة العثمانية خلفاً له عبد الله باشا ابن الخزندار علي، وكان عمره اثنتين وعشرين سنة. ويبدو أن تعيينه لم يقتصر على ولاية صيدا فقط، بل يستنتج أيضاً حسب نص المرسوم المنشور في باب الوثائق تحت رقم ٢٢ أن تعيينه شمل أيضاً «إيالة صفد وصيدا وبيروت وإيالة طرابلس الشام ومحصلية لاذقية العرب وباشبوغية الجردة ولواء غزة والرملة ويافه ولد (اللد) مع كامل المالكانات المحلولة» من عهدة سليمان باشا[٢]. وعندما حان موعد تجديد خلعة الالتزام للإمارة الشهابية في أواسط سنة ١٨٢٠، أرسل الوالي يشترط على الأمير بشير، لتجديد ولايته، دفع مبلغ ألفي كيس[٣]. وقد برر عبد الله باشا هذه الزيادة الضريبية بزيادة مساحات الملكيات العقارية، وتضاعف نسبة الإنتاج والمحاصيل وغلاء الأسعار عما كانت عليه سابقاً[٤]. فكان أن ارتفعت من ثمانمئة كيس سنة ١٨٠٠ إلى ألفين ومئتي

(١) يقول مشاقة: «... فالأمير بشير لم يكن من الذين يطلقون العنان للرؤساء الروحيين أن يتخطوا دايرة حدودهم الروحية ويتداخلوا في حدود الأحكام الزمنية. فكان ذلك موجباً لعدم رضاهم عنه». انظر مشاقة، منتخبات من الجواب، مصدر سابق، ص ١٤٤. راجع أيضاً: صالح زهر الدين، تاريخ المسلمين الموحدين الدروز، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٩١، ص ١٨٨.
(٢) انظر نص المرسوم في الوثيقة رقم ٢٢ في باب الملاحق.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 3, P. 148.
(٤) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٩٢.

كيس سنة ١٨٢٢[١]. لكن الأمير لم يقبل ذلك إلا بعد تردد. وعندما حاول جمع المال المطلوب، اصطدم بمقاومة السكان وخصوصاً المسيحيين منهم في مناطق المتن وكسروان. ولما كان تأمين المبلغ شرطاً أساسياً لبقائه في دست الحكم، فقد اقترض خمسماية كيس من حليفه الشيخ بشير جنبلاط، كما اقترض مبلغاً آخر من التجار[٢]. وبالرغم من جبايته بعض المبالغ المقدرة على بلاد الشوف، فإنه لم يتمكن من تأمين المبلغ المطلوب، وهذا ما جعله وجهاً لوجه مع العصاة الممتنعين عن تأدية ضريبة أقل ما فيها أنها جائرة وظالمة، فكان عليه اتباع إحدى وسيلتين، إما ضرب العصاة وإخضاع شوكتهم وإجبارهم قسراً على تأدية الميري، وإما التراجع والتخلي عن السلطة، فاختار الثانية منسحباً من الميدان بحلبيته العسكرية والسياسية، والتجأ إلى حوران يرافقه الشيخ بشير جنبلاط[٣]. فعزله عبد الله باشا وولى مكانه الأميرين حسن علي، وسلمان سيد أحمد، اللذين تعهدا بالجباية المطلوبة والمدعومين من أركان الحزب اليزبكي. لكن ما إن أرسلا الجباة إلى بلاد جبيل وكسروان حتى تجددت حركات العصيان، وطرد المحصلون، فأدرك عبد الله باشا عجزهما وقبل وساطة درويش باشا والي دمشق لإعادة بشير الشهابي إلى الحكم[٤].

وكان الأمير الشهابي قد مهد لعودته إلى الحكم، بأن انتقل إلى جزين إقطاعة حليفة الشيخ بشير بعد أن أخذ موافقة عبد الله باشا للإقامة فيها، وإمكانية رصد أوضاع الإمارة وكيفية سلوك الأميرين حسن وسلمان عن قرب. ثم عمد إلى تعزيز صلته بعبد الله باشا، فأهداه اثني عشر رأساً من الخيول العربية

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle En Europe, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris 1971, p. 122.

(٢) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١. أيضاً: Michel CHEBLI, Une Histoire à l'Epoque des Emirs, p. 217.

(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٦٠. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢. Michel CHEBLI, Une Histoire, p. 218.

(٤) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٦٥ و٦٧٧. أيضاً: منصور الحتوني، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية؛ بيروت ١٨٨٤، ص ٢٤٣. Documents Diplomatiques, T. 3, P. 152. راجع أيضاً: نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠٣ و٤٠٦ ـ ٤٠٧.

الأصيلة[١]، وهذا ما مكنه من الاتصال بالأميرين الحاكمين والاتفاق معهما على عودته إلى الحكم بعد أن واجها صعوبة الاستمرار فيه[٢]. لكن ما هي القوى التي تألفت منها المعارضة؟ وماذا كانت خلفياتها السياسية؟ ولماذا كانت المناطق الشمالية من الإمارة مسرحاً للعصيان وليس المناطق الجنوبية؟ وما هو دور السكان بمختلف فئاتهم من هذا الموضوع؟ تلك هي التساؤلات المطروحة للبحث.

لا يخفى ما كان للكنيسة المارونية من دور مكبوت ومتحفز للقفز إلى القيادة السياسية خلال هذه الفترة. وقد ظلت معارضتها لسياسة الأمير كامنة منذ تصفيته للأخوين جرجس وعبد الأحد باز. إلى أن تسنى لها أول فرصة سانحة من خلال ما سمي بالعاميات. وكان المطران يوسف اسطفان (وبشهادة المؤرخ طنوس الشدياق) الذي شارك شخصياً في هذه الأحداث المهمة أحد أبرز منظمي الانتفاضة الفلاحية، وأحد قادتها الرئيسيين. فأقام لكل قرية من قرى نصارى المتن وكسروان وكيلاً لتزعم الأهالي وتنظيم شؤون القرية. وأقسم الوكلاء والفلاحون على أنهم لا يدفعون إلى الأمير سوى مال واحد وجزية واحدة[٣]. ثم انتخبوا عليهم الخازني الوحيد الذي انضم إليهم الشيخ فضل البدوي[٤]. لكنه ما لبث أن آثر الانسحاب. وقد بلغ عدد الثائرين بعد اجتماع انطلياس نحو ستة آلاف رجل انضم إليهم عدد من الأمراء الشهابيين أبرزهم حسن علي، وسلمان سيد أحمد وشقيقه فارس. وقد أرسل عبد الله باشا يعدهم بأنه لن يجبي منهم إلا المال الأساسي الذي كانوا يدفعونه في الماضي[٥].

وتعد هذه الفترة، مرحلة من المراحل الحاسمة في تصفية الحساب الجاري بين البطريرك الماروني والأمير بشير، وتتويجاً لما سبقها من أحداث اعتبرتها الكنيسة مناقضة للنهج السياسي المتبع من الأمير وضرورة انسجامه مع نهج الدين الذي اعتنقه دون أن يجرؤ على إفشائه أو إعلانه. والمطران يوسف اسطفان وهو

(١) Documents Diplomatiques, T. 3, P. 163-164.

(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٧٧.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٢٣ في باب الملاحق، وفيها جميع شروط العامية بالتفصيل.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 3, P. 155.

(٥) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠١. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٥. Documents Diplomatiques, T. 3, P. 150-152.

الشخصية الرديفة للبطريرك يوحنا الحلو والمعبر عن توجهاته الدينية والسياسية، أزعجته مداخلات الأمير بشير والشيخ بشير في الشؤون القضائية[١] التي كان يتولاها المطران منذ كان كاهناً والتي أفضت إلى التدخل في الشؤون الداخلية للكنيسة. كما ساءه قرار الأمير بإبقائه لدينه الماروني مكتوماً، وتمسكه العلني بالإسلام، وإصداره سنة ١٨١٨ أمراً إلى أقربائه الشهابيين بضرورة إشهار مذهبهم كمسلمين، وصيامهم شهر رمضان. وقد فسّر المطران اسطفان سياسة بشير هذه كأنها ارتداد عن الديانة المسيحية، وعودة إلى الإسلام دين أجداده وأسلافه، واعتبر عمله هذا خرقاً للاتفاق وكتب إلى البطريرك الحلو يقترح عليه معاقبة الأمير بالامتناع عن إقامة الذبيحة الدينية السرية له[٢].

لذلك ما إن جاء تطبيق السياسة الضرائبية الجديدة التي فرضها عبد الله باشا، ومحاولة الأمير بشير جبايتها من المناطق المسيحية، حتى وجدت الكنيسة فرصتها للنيل منه وإلحاق الهزيمة به، واستبدال أمير شهابي آخر به، فقام الرهبان بدور كبير في تسعير حدة الانتفاضة سواء في عامية انطلياس أم في عامية لحفد، وأسهموا في بعض التقدم[٣] نظراً لما كانوا يوفرونه من شبكة اتصالات شعبية في الدساكر والقرى. وإقامة وكلاء في القرى رتبهم ونظمهم المطران يوسف اسطفان[٤]. حتى أن الشيخ بشير عندما صادف خوري المتن نهرا أبو جودة فارساً يحرض الناس على الالتحاق بالعامية وهو متقلد سلاحه الكامل، أمر بقتله وإحراق جثته[٥].

وفي إطار البحث عن الدوافع التي حدت بالكنيسة لمقاومة سياسة بشير الشهابي الضرائبية، نلحظ أيضاً الضرر الذي سيلحق بها من جراء تطبيق هذه

(١) راجع نص الوثيقة رقم ٩ في باب الملاحق.
(٢) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٥٢ و١٥٤.
(٣) ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية ١٦٩٨ ـ ١٨٤٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٣١.
(٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠١.
(٥) أنطونيوس أبي خطار العينطوريني، مختصر تاريخ جبل لبنان، تحقيق الياس قطار، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣، ص ١١. أيضاً: ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٨٤.

السياسة. فالكنيسة من خلال صراعها مع الرهبنة اللبنانية بهدف الحصول منها على بعض الملكيات العقارية التي راكمها الرهبان عن طريق الوقفيات أو الهبات أو الشراء[١]، كانت تعتبر صاحبة أكبر ملكية عقارية في جبل لبنان، وكان من شأن الإقرار بالسياسة الضرائبية الجديدة أن ترتب عليها أعباء[٢] قد تصل إلى عشرة أضعاف ما كانت تدفعه سابقاً[٣]. لذلك وبوعي منها لمصالحها الاقتصادية، وبنتيجة تقاطع تلك المصالح مع الموقع السياسي الذي كانت تؤهل نفسها لتبوئه، كان موقفها المعارض من بشير الشهابي رأس الهرم المقاطعجي وسائر الأعيان والزعماء المقاطعجيين.

وتذكر بعض المصادر التاريخية مشاركة بعض سكان القرى الشيعية التابعة لبلاد جبيل وبلاد بعلبك في العامية. لكن دورهم كان محدوداً وسرعان ما تفرقوا عن بلدة رام مشمش التي تجمعوا فيها بعد علمهم بهزيمة إخوانهم الموارنة فأقبلوا على بشير الشهابي يعتذرون ويقدمون له الطاعة والخضوع[٤].

وإذا كانت قوى العامية قد تألفت من غالبية فلاحية مارونية، يقودها بعض رجال الدين بتوجيه من الكنيسة وبعض الأمراء الشهابيين والحرافشة والحماديين. فمِمَ تألفت قوى الفريق الآخر؟ وكيف تم القضاء على هذه الانتفاضة الشعبية؟

اعتقد بشير الشهابي أن باستطاعته القضاء على العامية بقوى محدودة فتوجه إلى لحفد على رأس ثلاثة آلاف مقاتل[٥] يرافقه المشايخ حسن جنبلاط وأبو سلما العماد وناصيف أبو نكد وابراهيم تلحوق وشبلي عبد الملك وبعض الأمراء اللمعيين[٦]. ولما لم تستطع هذه القوى حسم المعركة[٧]، أرسل الشهابي يستنجد

(١) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ١٦٧ ـ ١٧١.
(٢) انظر الوثيقة المنشورة تحت رقم ٣ في باب الملاحق.
(٣) عيسى اسكندر المعلوف، الأزجال في الأمير بشير، مجلة المنارة، السنة الثامنة، العدد الثاني، ١٩٣٧، ص ١١٧. أيضاً: الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، الفصل الثاني، أوقاف الأمراء اللمعيين، ص ٢٥١ وما يليها.
(٤) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٠٩. والشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٦ و٦٩٣.
(٥) CHEBLI, Une Histoire, p. 221.
(٦) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٥.
(٧) يقول القنصل الروسي بازيلي: «إن السناجق المسيحية الشمالية كسروان وجبيل وجبة بشري تمنعت على =

بالشيخ بشير الذي وافاه على رأس ألفين من مقاتليه، يصحبه الشيخ علي العماد والشيخ حمود النكدي وبعض التلاحقة والملكيين[١]. وبهذه القوى تمكن تحالف البشيرين من القضاء على الحركة الفلاحية، فألحقوا الهزيمة بأكثر من ثلاثة عشر ألفاً من العصاة[٢]، ونهبوا قرى عديدة وأحرقوها، منها ذوق مصبح ودير بنات وعمشيت واده[٣]، وجبى الأمير الأموال الأميرية المفروضة على السكان، وغرّم إهدن وبشري بمئتين وخمسين ألف قرش وانتقم من الساعين بتلك الحركات[٤]. كما غرّم أهالي كسروان بمئتي ألف قرش وأهل القاطع بذات المبلغ[٥].

سابعاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

إن ملاحظات عديدة حول الحركات الفلاحية[٦] يبدو من المفيد ذكرها كونها تساهم في توضيح بعض النقاط الأساسية:

- لقد أطلق على أحداث سنتي ١٨٢٠ و١٨٢١ لقب «العاميات». وهو تعبير أقرب في مضمونه إلى انتفاضات العامة الناشئة عن احتجاجات عفوية وردة فعل على إرهاق الحكام للأهالي، لأسباب سياسية واجتماعية وخصوصاً اقتصادية. وتغلب فيها الفوضى على التنظيم، والهياج على النضال، والتمرد على الجهاد. في حين أنه في عامتي انطلياس ولحفد أضفى عليهما رجال الدين وخصوصاً المطران يوسف

= الأمير وأعلنت عصيانها وهاجته في معسكره قرب جبيل بآلاف القرويين المسلحين وهزمته شر هزيمة، ولولا استماتته في الدفاع عن نفسه ووصول الشيخ بشير (جنبلاط) حليفه القديم والوفي مع ثلاثة آلاف من دروزه في اللحظة المناسبة لما استطاع الأمير بشير من النجاة بنفسه». انظر بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ١٢٧.

(١) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٨.

(٢) هناك مبالغة في تقدير عدد «العصاة» انظر يوسف خطار الحلو، العاميات الشعبية في لبنان، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٦٣.

(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٩.

(٤) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٤٧.

(٥) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤١٣.

(٦) انظر حكمت ألبير الحداد، لبنان الثورات الفلاحية، القرن التاسع عشر، دار نظير عبود، ١٩٩٤، راجع الفصل الثالث، ص ١٠٠ ـ ١٤٤.

اسطفان الكثير من مظاهر التنظيم والريادة، وقد برز ذلك في الاجتماعات المعقودة والعرائض المكتوبة الموجهة إلى أكثر من جهة، والتشكيلات العسكرية للمتمردين. وكان الأصح أن توصف بالانتفاضات الفلاحية على أن توصف بالعاميات. كما وأن مشاركة بعض الأمراء الشهابيين ورجال الدين أبعدها عن العامية[١]. إلا إذا كانت مشاركة هؤلاء الأمراء من باب الوسيلة للوصول إلى دست الحكم أو تحقيق أهداف سياسية معينة.

- تعدُّ عاميتا انطلياس ولحفد هما الأوليين في تاريخ جبل لبنان، على الرغم من وجود حالات مشابهة في سنتي ١٧٨٢ و١٧٨٤ خلال فترة حكم الأمير يوسف الشهابي. غير أن أحداث ١٨٢٠ و١٨٢١ قد تميزت بمظاهر التنظيم والتخطيط خلافاً لما سبقها من أحداث.

- لم يغفر بشير الشهابي لقادة العامية. فاستدرج سنة ١٨٢٣ المطران يوسف اسطفان إلى قصر بيت الدين بعد أن منحه الأمان، ثم تخلص منه بعد أن دسّ له السم. وكان قد قبض في وقت سابق على الكاتب أنطونيوس أبي خطار العينطوريني[٢] لمشاركته في الأحداث، وعذبه ثم أطلق سراحه. لكنه توفي بعد ذلك بوقت قصير.

- يلاحظ عدم مشاركة نصارى المقاطعات الجنوبية من جبل لبنان في العاميات، ولا دروز المتن وبعض المناطق المختلطة، وقد كان لقياداتهم المقاطعجية الأثر الكبير في ذلك، فهؤلاء المقاطعجيون الذين نظروا إلى هذه الأحداث على أنها تهديد للامتيازات الطبقية التي يتمتعون بها، وقفوا إلى جانب البشيرين ضد العامية بمن فيهم أركان الحزب اليزبكي المناوئين تقليدياً لبشير الشهابي. حتى أن «التلاحقة» امتنعوا عن المشاركة بالعامية ولم يرضوا بمحاربة أبناء طائفتهم، فضلاً عن اعتبارهم أنه «سيكون من الإهانة لموقعهم الاجتماعي وكذلك لمذهبهم أن ينضموا إلى حركة تتألف من الفلاحين المسيحيين»[٣]. كذلك الأمراء اللمعيين والمشايخ الدحادحة

(١) راجع التواقيع على الوثيقة رقم ٢٣ المنشورة في باب الملاحق وربما وضعت الأسماء على مسودة مشروع الاتفاق ولم يحصل التوقيع عليها.

(٢) انظر ترجمة أبي خطار في كتابه مختصر تاريخ جبل لبنان، ص ١٢ ـ ١٣.

(٣) TOUMA, Paysans et Istitutions Féodales, T. 1, p. 130.

والخازنين فقد وقفوا إلى جانب الأمير بشير والشيخ بشير[١].

- أبدى بشير الشهابي بعد قضائه على العامية الكثير من اللين والتسامح واكتفى فقط بتغريم السكان، فأخذ منهم «ثلاثين مال»[٢]. ولم ينتقم من القرى والسكان كما جرت العادة، واقتصر عقابه على بعضها في حين كان بإمكانه أن يحرق وينهب العشرات منها، ولا عجب في تصرفه هذا، فالسكان في النتيجة هم أهل شيعته وديانته التي لم يجرؤ على الجهر بها. وقد حاول الالتفاف عليهم وأعطى مزيداً من الوقت أملاً من جهة في إقناعهم وإعادتهم إلى الطاعة، ومن جهة ثانية كسباً للوقت ريثما تصل النجدات التي أرسل يستقدمها من المقاطعات الجنوبية من الجبل.

- اعتبر فشل الانتفاضات الفلاحية آنذاك، فشلاً لسياسة الكنيسة، وتداعياً للوسيلة التي اعتمدتها في ضرب النظام المقاطعجي بجميع رموزه ومؤسساته. وأدركت الكنيسة أن سياسة منسقة ومنسجمة مع سياسة الأمير الحاكم، قد توصلها إلى تحقيق أهدافها على المدى البعيد. فكان أن اتبعت منحى مغايراً لسلوكها السابق، فبدأت مرحلة مهادنة إن لم نقل مرحلة تعاضد وتعاون ساعد على تحقيقها وإنجاحها مجيء البطريرك الجديد يوسف حبيش سنة ١٨٢٣. وقد ظهرت نتائج هذا الوفاق خلال الصراع الذي نشأ بين البشيرين الشهابي والجنبلاطي في السنة التالية، ثم خلال فترة الاحتلال المصري لبلاد الشام.

- ظهرت مبادىء وطروحات غربية وغريبة عن المجتمع الشرقي، توضح مدى انتشار الروح التحررية لدى الموارنة آنذاك. وهي أمور لم يكن الفلاحون على علم بها لو لم تصلهم عبر رهبان الكنيسة الذين كانوا على تواصل مع طروحات الثورة الفرنسية عبر تجارة الحرير والبعثات الدينية والمستشرقين وبعض الأدبيات الغربية[٣]. فالروح الاستقلالية التي أظهرها المسيحيون في مطالبتهم بالتحرر من العثمانيين، والمتجسدة أولاً في أن يكون الأمير الحاكم غير معين من قبل

(١) انظر الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٤٥ و٢٤٧ ـ ٢٤٨.
(٢) صقر يوسف صقر، تاريخ بجة وأسرها، دار عشتار، بيروت ١٩٨٦، ص ٣٣٨.
(٣) يوسف خطار الحلو، العاميات الشعبية، ص ٢١.

الوالي العثماني، وثانياً في أن يكون منهم[١]، عبّر مؤرخو تلك الفترة عن ذلك بالقول: «بل صمموا على العصاوة وأرسلوا إلى الأمير صورة شروط لا تطابق المعقول»[٢]. ويعتبر بعضهم أن الأمير بشير وإن سجل انتصاراً ساحقاً على المشاركين في عامية لحفد إلا أن الأدهى «من الانتصار العسكري والأقسى هو غمط هذه الحركة الثورية الأصيلة من قبل المؤرخين والتغاضي عنها والنظر إليها وكأنها مجرد حركة تمرد عابرة ضد السلطة قضي عليها في حينها، علماً أن ما حصل في لحفد ليس إلا ثورة شعبية فلاحية لها أبعاد اجتماعية ومطالب وأهداف محددة، لم يُعن أحد بتحليل أسبابها ونتائجها»[٣].

- إن صورة ضبابية تكتنف وقائع هذه الأحداث نظراً لمواقف بعض الأطراف السرية، وتبدل البعض الآخر، وانقلابه من معارض إلى موال، وتقاطع السياسة الغرضية اليزبكية مع منافستها الجنبلاطية، وخصوصاً في بداية الانتفاضة الفلاحية، وتنافس الأمراء الشهابيين على سدة الحكم، فضلاً عن مواقف عبد الله باشا الملتوية واستغلاله التناقضات الاجتماعية بهدف تحقيق زيادة في الريع المالي لمصلحة خزينة ولايته.

- الملامح الدينية والطائفية لا يخفى وجودها في تلك العاميات، فقطبا الصراع وهما الفلاحون والقوى الرادعة انتسبا إلى المسيحيين والدروز معاً. فكان الأولون من النصارى، والآخرون من الدروز ولا يغير من هذا التصنيف الواقعي انتساب بشير الشهابي إلى طائفة العامية. وتوهم المسيحيون أنهم إزاء صراع طائفي يرمي إلى رد التسلط الدرزي وخصوصاً بعد أن شاركت جميع

(١) ربما يكون المقصود بذلك المطالبة بعزل حاكم جبيل العثماني اسماعيل آغا. إلا أن ورود عبارة «أن يكون الأمير الحاكم غير معين من قبل الوالي العثماني وأن يكون منهم» تؤكد أن المقصود هو الأمير الشهابي وليس غيره. أما لجهة عزل عبد الله باشا لاسماعيل آغا حاكم جبيل فقد جاء من ضمن رضى الوالي العثماني على الأمير بشير وإعادته حاكماً على الجبل. انظر حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٨.
(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٥، أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠٨. انظر الوثيقة رقم ٢٣ وما تضمنته من آراء تحررية غريبة عن مجتمع الربع الأول من القرن التاسع عشر وخصوصاً لجهة ما ورد فيها «من دون تمييز... ونكون على رأي واحد ويد واحدة وحال واحد.. ونأخذ الميري من أهل بلادنا مال واحد فريضة واحدة».
(٣) صقر يوسف صقر، تاريخ بجة، ص ٣٤٠.

القوى الدرزية المقاطعجية في ضرب الانتفاضة. وقد انعكست هذه المشاعر بعد سنوات قليلة في معركة المختارة (١٨٢٤ ـ ١٨٢٥) بين الشيخ بشير جنبلاط والأمير بشير الشهابي، وخلال فترة الحرب الأهلية الدموية خلال سنوات ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠.

الفصل الثاني

الصراع المقاطعجي الغرضي في جبل لبنان

أولاً ـ لمحة تاريخية عن الصراع الغرضي «الحزبي»

ثانياً ـ مظاهر الصراع المقاطعجي الغرضي خلال عهد بشير الشهابي الثاني

أ ـ نكبة النكديين (١٧٩٧)

ب ـ تصفية الأخوين باز (١٨٠٧)

ج ـ سياسة بشير الشهابي تجاه بعض القوى المقاطعجية

د ـ صراع البشيرين على السلطة

١ ـ الصراع بين دمشق وعكا

٢ ـ امارة الجبل في عهدة الأمير عباس الشهابي

٣ ـ مواقع السمقانية وبعقلين والمختارة

٤ ـ نتائج هزيمة الشيخ الجنبلاطي

ثالثاً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً: لمحة تاريخية عن الصراع الغرضي «الحزبي»

تمحورت الحياة السياسية «الحزبية» في الجبل خلال فترة طويلة من الزمن حول صراع العصبيات المندرجة في تيارين سياسيين أساسيين عرفا تاريخياً «بالحزب» القيسي و «الحزب» اليمني. وقد توزع مناصب البلاد وأعيانها حول هذين «الحزبين» في جدلية من الصراع يرقى بجذوره التاريخية إلى الحياة السياسية التي عاشت فيها القبائل الوافدة، من الجزيرة العربية وبلاد الشام. فكان التنوخيون والمعنيون والشهابيون وآل حمادة وتلحوق وجنبلاط وأبي اللمع والخازن قيسيين، في حين كان آل علم الدين وأرسلان ونكد وعساف يمانيين[(١)].

ومع بروز ملامح الإمارة المعنية، ومحاولة توسيع رقعة سيطرتها خارج بلاد الأشواف على حساب سائر العصبيات الحاكمة، كانت تلك السلسلة الطويلة من الصراعات المقاطعجية الدموية. فقد كانت بين القيسيين واليمنيين عداوة شديدة، ولم تزل الحروب متواترة بينهم إلى أن حصلت موقعة عين دارا سنة ١٧١١ حيث حسم الصراع لمصلحة القيسيين، فظفر هؤلاء بخصومهم «وقتلوا فيهم قتلاً ذريعاً فباد أكثرهم وكتم من سلم هوى نفسه. وكان ذلك آخر العهد بهذه العصبية»[(٢)].

غير أن المبالغة في تأكيد انقسام الأسر المقاطعجية على هذا الأساس، لا يمثل الحقيقة التاريخية المجردة، نظراً لأن تمحور العصبيات وتآلفها حيناً أو تنافرها حيناً

---

(١) انظر كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٧٨، ص ٣٣ ـ ٣٩. أيضاً: زكي النقاش، أضواء توضيحية على تاريخ المارونية، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٠، ص ٨٧ و٩٨ وما يليها.

(٢) ناصيف اليازجي، رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الاقطاعي، حريصا، مطبعة القديس بولس، ١٩٣٦، ص ١٩.

آخر لم يكن ليتم على قاعدة ما تحمله من مقومات الإنتماء المناطقي بين شمال شبه الجزيرة العربية وجنوبها. بل كان يتم برأينا على قاعدة مصالح العصبيات ومنافعها المادية والمعنوية، سواء في حالة التحالف والتضامن فيما بينها على قاعدة إقامة محاور محلية متحالفة، أم إقامة محاور منتفعة عمادها توسيع الملكية واستثمار الأرض.

وإذا ما سلمنا جدلاً بأن الانقسام السياسي بين قيسيين ويمنيين مصدره تلك الخصومة الموروثة من عرب شمال شبه الجزيرة العربية وجنوبها، فإن الانقسام الغرضي الجنبلاطي اليزبكي يعود بجذوره التاريخية إلى الواقعة التي حدثت سنة ١٦١٢، خلال فترة حكم الأمير فخر الدين المعني الثاني بين جنبلاط جنبلاط الذي ولاه فخر الدين محافظاً على قلعة شقيف أرنون، ويزبك بن عبد العفيف عماد الذي كان يقوم بتنفيذ إحدى المهام العسكرية. وأدت الحادثة إلى تعنيف يزبك وسجنه من قبل جنبلاط، لكن الأمير فخر الدين تدخل لمصلحة يزبك وأمر بسجن جنبلاط[١]. وعقب هذه الحادثة انقسام انتصر فريق ممن كان في القلعة للشيخ جنبلاط وعرفوا بالجنبلاطيين، وانتصر الآخرون للشيخ يزبك العماد فعرفوا باليزبكيين[٢]. لكن هذا الانقسام ما لبث أن خمد نحو قرن ونصف من الزمن، لأن الانقسام القيسي اليمني طغى عليه، ليعود في زمن الأمير ملحم إلى الظهور[٣]. ولا يبدو في المصادر التاريخية أن هناك تاريخاً معيناً لتجدد هذا الانقسام زمن الشهابيين، ولا وجود لحدث نشأ في أعقابه. لكن الخلافات السياسية بين المناصب والأعيان والتي أذكى جذوتها الأمراء الشهابيون، ساهمت في بلورة تيارين سياسيين كبيرين تزعم أحدهما الشيخ علي جنبلاط، وتزعم الآخر الشيخ عبد السلام العماد. وقد أضفى الأمراء الشهابيون كثيراً من الدسائس والفتن على العمل السياسي لزيادة الفرقة بين الغرضيتين واستغلال الخلافات

(١) أحمد بن محمد الخالدي الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، منشورات مديرية المعارف العامة والفنون الجميلة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦، ص ٣٢ و٣٦.
أيضاً: Salim HICHI, La Famille de Djoumblatt, p. 57.
(٢) كمال جنبلاط، هذه وصيتي، باريس ١٩٧٨، ص ٤٤ ـ ٤٥.
(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٥ و٤٩ ـ ٥٠.

السياسية لاستمرارهم في الحكم[١]. حتى بات تنصيب الأمير الحاكم وخلعه يتقرر إلى حد كبير بعامل الصراع السياسي بين «الحزبين» اليزبكي والجنبلاطي أو يتأثر به إلى حد بعيد[٢].

ومن خلال مقارنة الأسر المقاطعجية التي اندرجت في كل من «الحزبين» القيسي أو اليمني، يتبين لنا أن هذه الأسر انتسبت إما إلى «الحزب» القيسي، وإما إلى «الحزب» اليمني خلافاً لما نراه في انتساب هذه الأسر إلى الغرضية الجنبلاطية أو إلى الغرضية اليزبكية، حيث بقي بعض هذه الأسر خارج هذا الانتماء، فلم يشأ النكديون مثلاً أن يضيفوا أنفسهم إلى أحد الحزبين فهم بمعزل حتى تقع الواقعة، فإذا شاؤوا مالوا إلى أحد الجانبين فكانوا مرجحين له لا كركن منه[٣]. وقد شكلوا بذلك «بيضة القبان»[٤]، «فتارة يميلوا مع جنبلاط فيقوى على عماد، وتارة مع عماد فيقوى على جنبلاط، ولذلك يقولوا في الجبل، إن بلادنا حمل جنبلاط ويزبك، وأما نكد فهو فردة فإذا أضيفت لأحد فردتي الحمل ترجحها على الأخرى»[٥]. كما كان النكديون «واسطة عقد العشائر» أي العشيرة المتوسطة بين مشايخ الدروز ذوي الاقطاع يتقدمهم آل جنبلاط وآل عماد، ويتأخر عنهم آل تلحوق وآل عبد الملك[٦].

أما الأمراء الشهابيون، فقد اعتبرهم ناصيف اليازجي «ممن يضاف إليه الناس ولا يضافون إليهم»[٧] تأكيداً على أنهم كانوا فوق الغرضيات و «الأحزاب». لكن هذا القول يدحضه واقع العلاقة التي كانت قائمة بين الأمراء الشهابيين وكلا «الحزبين» الجنبلاطي واليزبكي، كما ترفضه أكثرية المؤرخين الذين أكدوا انقسام

(١) أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٦٨ ـ ٧٥.
(٢) حريق، التحول السياسي، ص ٥٣.
(٣) اليازجي، رسالة تاريخية، ص ٢٠. أيضاً: ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ٥٩.
(٤) نسيب النكدي، الأسرة النكدية (مخطوطة)، مكتبة يافث، الجامعة الأميركية، بيروت، ومكتبة المرحوم عارف النكدي، ص ٣٤.
(٥) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٣٠.
(٦) مخطوطة نسيب النكدي، الأسرة النكدية، ص ٤.
(٧) اليازجي، رسالة تاريخية، مصدر سابق، ص ١٩.

الأمراء الشهابيين وتوزعهم على «الحزبين» الأساسيين[١]. بحيث أن أياً من الأمراء لم يكن ليتسنى له تبؤ الحكم أو الاستمرار فيه إلا بدعم حزبي ملحوظ. وهذا ما نراه فعلاً في وصول الأمراء منصور ويوسف وعباس وبشير إلى سدة الحكم وجميعهم من أرباب الغرض الجنبلاطي البارز[٢].

لقد انتسبت أسر عماد وتلحوق وعبد الملك إلى «الحزب» اليزبكي[٣]، وكونت عصبيات أسرية حزبية. في حين شكلت الأسرة الجنبلاطية العمود الفقري «للحزب» الجنبلاطي يناصرها العديد من الأسر المنتمية إليها في مختلف مقاطعات الإمارة[٤]، وفي طليعتها آل أبو شقرا وتقي الدين وطليع والبعيني وأبو كروم وزين الدين وسيف وهلال وأبو الحسن ويقظان وتاج الدين، كما انتسبت «للحزب» اليزبكي إضافة إلى أسر عماد وتلحوق وعبد الملك أسر أخرى أبرزها آل أرسلان وحمادة والأعور وعبد الصمد وعلامة وناصر الدين وهاني وغيرهم[٥]. إلا أن اصطفاف تلك العائلات المتنفذة حول الغرضيتين المذكورتين لم يكن اصطفافاً مجرداً دون مضمون، بل كان تجسيداً للمصالح السياسية المحلية وما ينضوي تحت لوائها من عصبيات وقوى شعبية، كما كان أيضاً تجسيداً للمنفعة الاقتصادية ومحورها الملكية العقارية والقدرة على استثمارها واستغلال ريعها الانتاجي. وقد استتبع الانتساب العائلي «للأحزاب» والغرضيات القائمة، انتساب آخر شمل سائر الطوائف الإسلامية (السنية والشيعية) والنصرانية. فكان في كل «حزب» نصارى ومسلمون يفاخرون بحزبيتهم ويتمسكون بعنعناتها ويخاصمون بنزعة واحدة وسلاح واحد خصومهم المسلمين والنصارى في الجبهة المقابلة[٦].

---

(١) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٠٥. الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ١٠٧. مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٤٥. أيضاً: أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٦٦، ص ٦.

(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥٩ و٦٣ و١٤٧، أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٢٤ و٣٢٦ و٣٥٠.

(٣) CHURCHILL C.H, Mount Lebanon a ten years Residence from 1842-1852 London, 1853, V. 1, p. 214.

(٤) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٥ ـ ١٦.

(٥) ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج ٢، ص ٧٢.

(٦) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة في لبنان، نشر يوسف ابراهيم يزبك، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٠١.

ولقد عمّ الانقسام «الحزبي» جميع السكان فشمل السنّة في هضاب صيدا، والشيعة في كسروان وبلاد جبيل[١]، وبعض العناحلة[٢] السريان القاطنين منطقة راشيا. وآل الخازن والخوري الموارنة فكانوا من الغرضية الجنبلاطية[٣]. وتجاوزت «الحزبية» حدود الانتماء الديني حتى أصبح بإمكان الجميع أن ينتموا إلى أي من «الحزبين» بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية[٤]، يحدوهم على ذلك التناصر والتضامن في السراء والضراء، وتوخي المكاسب المادية والمعنوية. فكان أن نشأت أواصر تحالف وتعاضد بين أسر مختلفة الإنتماء الطائفي، فتآخت أسرة البستاني المارونية في دير القمر مع أسرة حمادة الدرزية في بعقلين، وأسرة عبد الصمد في عماطور وأسرة أبي الحسن الدرزية في بعذران مع آل مجاعص الأرثوذكس في الشوير[٥]. وكذلك بنو نعمة النصارى وبنو أبي شقرا الدروز[٦]، فضلاً عن العلاقات الوثيقة القائمة بين الأسرتين الجنبلاطية والخازنية[٧].

وإلى جانب «الحزبين» الأساسيين في البلاد، نشأت بعض الغرضيات الصغيرة بفعل الخلافات المحلية. من ذلك أنه نتيجة الفتنة التي وقعت بين بني هلال وبني الأعور الأسرتين المعروفتين في بلدة قرنايل، فقد انقسم أهل المنطقة يومئذ إلى غرضيتين عرفتا بالأعوري والهلالي. فكان بنو البشعلاني من النصارى وبنو المصري الدروز مع بيت هلال، وبنو الناكوزي النصارى وبنو سعيد الدروز مع بيت الأعور. والأولون من «الحزب» الجنبلاطي والآخرون من «الحزب»

---

(١) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) العناحلة نسبة إلى عين حليا التي جاؤوا منها.

(٣) شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، الطبعة الأولى، مصر، ١٨٩٥، ص ١٦٤. راجع تعهد الأسرتين الجنبلاطية والخازنية بأن تكونا معاً يداً واحدة في السراء والضراء لدى سليم حسن هشي، المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ ـ ١٩٠٠، مطبعة نمنم، بيروت ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، ج ٣، ص ٢٢ و٥١ و٥٩.

(٤) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ٤٧. راجع أيضاً: رجاء عبد القادر جوهر، تاريخ الإمارة الشهابية في الفترة الممتدة بين ١٦٩٧ ـ ١٧٧٠، أطروحة دكتوراه اختصاص في التاريخ، اشراف الدكتور منير إسماعيل، جامعة القديس يوسف ١٩٨٤، ص ١٣٥ ـ ١٣٨.

(٥) أسد رستم، آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧، ص ٥٤.

(٦) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٧.

(٧) الخوري منصور الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

اليزبكي[1]. كما ظهرت غرضيتان عرفتا بالشقراوية والصمدية نسبة إلى عائلتي أبو شقرا وعبد الصمد في بلدة عماطور، على أثر خلاف بين العائلتين[2]. وربما ساهم في تفاقم حدة الصراع بينهما اختلاف الإنتماء الحزبي لكل من العائلتين. وتجاوز الانقسام البلدة فشمل مقاطعات العرقوب والغرب والمناصف والشحار. كما لحق الإنقسام بعض الأسر النصرانية[3]. ويبدو أن الانقسامات العصبية كانت متعددة في الحياة السياسية العامة، فسجلت بعض المصادر التاريخية أيضاً نشوء تحزب عرف بالمعلوفي المكارمي نسبة إلى آل مكارم الدروز وآل المعلوف النصارى، وتشيع كثير من الأسر الدرزية والنصرانية إلى كل فريق منهما[4]. وتحزب آخر عرف بالأحمدي والعسافي نسبة إلى بشير عساف وبشير أحمد اللمعيين في خلال عهد القائمقاميتين[5]، وصراعهما على منصب القائمقامية بين سنتي ١٨٥٤ ـ ١٨٦٠. وقد عبر عن ذلك يوسف بك كرم في الرسالة التي وجهها إلى قنصلي دولتي فرنسا وانكلترا بعيد وفاة الأمير حيدر، وأشار فيها إلى نشاط أصحاب «الواصطة (الواسطة) لامتداد الغرضيات والتحزيبات في جبل لبنان لما به مآثر ومرغوبات الأشخاص المتاهبين (المتأهبين) لاستمداد وظيفة القائمقامية»[6].

لقد كان الانتماء «الحزبي» دافعاً لمزيد من المشاركة في النشاط السياسي العام. وكانت المقاطعات القريبة من عاصمة الإمارة، تحظى باندفاع كبير للمشاركة في صنع القرار السياسي عبر تحالفات وتشكيلات سياسية. وكلما ابتعد الأعيان والمقاطعجيون عن مسرح العمل السياسي خفت مشاركتهم واقتصر نفوذهم على إدارة المقاطعات التي يتولون عهدتها. لذلك لم يقم المقاطعجيون النصارى في

(١) الخوري اسطفان البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، مطبعة فاضل وجميل، بيروت ١٩٤٧، ص ٤٦٦.
(٢) انظر الوثيقتين رقم ٥٩ ورقم ٦٠ وموضوعهما المصالحة التي جرت بين العصبتين في أواسط القرن التاسع عشر.
(٣) يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، لا دار، ١٩٥٢، ص ٢٥ و٨٤.
(٤) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، طبع بالمطبعة العثمانية في بعبدا (لبنان) سنة ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨، ص ٢٢٩.
(٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٩.
(٦) راجع بقية ما ورد في كلام يوسف بك كرم في الوثيقة رقم ٥٢ المنشورة في باب الملاحق.

المناطق الشمالية بأي دور مهم في النشاط السياسي العام. وتأكيداً لهذا الأمر يعتبر ايليا حريق، أن المقاطعجيين الموارنة لم يتأثروا كثيراً بالغرضيات القائمة، فآل الخازن لم تشدهم إلى الجنبلاطيين إلا روابط واهية. وكذلك آل حبيش إزاء اليزبكيين. ولم يتحزب أمراء أبي اللمع تحزباً دائماً لأي من الفريقين، بل آثروا أن يناصروا هذا أو ذاك حسبما تقتضيه الحال. أما المشايخ الموارنة الصغار في جبيل وتوابعها فلم يكن الأمر يعنيهم، بخلاف نصارى الجنوب الذين دبت فيهم روح الحزبية[1]، فشاركوا في النشاط من خلال غرضية زعمائهم ومقاطعجييهم الدروز التابعين لهم.

لقد رسخت الممارسة الحزبية في حياة الإمارة، ولم يكن الانتماء الديني أو المذهبي ليشكل عاملاً في توجيه السياسة العامة قبل بداية القرن التاسع عشر. ولم يكن الشعور العلماني ليؤخذ به عن وعي. إلا أنه كان عملياً في أساس النظام المقاطعجي المعمول به في إمارة جبل الدروز بشقيها المعني والشهابي. لكن هذا الانفتاح لم يلبث أن بدأ بالتلاشي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ليحل محله الانقسام المذهبي بفعل سياسة بشير الشهابي، والكنيسة المارونية بعد أن عملت على تحطيم الرابطة الإسمية المقاطعجية التي ربطت الفلاح الماروني بالمقاطعجي الدرزي أو بإحدى الغرضيتين اليزبكية أو الجنبلاطية مقدمة لإثارة الشعور «القوموي» والطائفي بين الموارنة[2]. فضلاً عن دور الإرساليات التبشيرية والامتيازات الأجنبية وسياسة المصريين في تدمير «نظام الملل العثماني».

(١) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ٤٧.
(٢) ايليا حريق، التحول السياسي، مرجع سابق، ص ٤٨ و١٩٧.

ثانياً: مظاهر الصراع المقاطعجي الغرضي خلال عهد بشير الشهابي الثاني

أ ـ نكبة النكديين (١٧٩٧):

لم تكن النكبة التي حلت بالنكديين عام ١٧٩٧ جريمة آنية أو مرتجلة فرضتها أوضاع طارئة أو خلاف على قضية سياسية معينة، وإنما هي نتيجة لتراكمات من العمل السياسي امتدت جذوره عمقاً في ثنايا قرن من الزمن، حبلت فيه سنواته بكثير من الأحداث والنزاعات والمخاصمات بين مختلف الأعيان المقاطعجيين، وتقاطعت ممارساتهم السياسية مع مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، فكانت النكبة التي حلت بالأسرة النكدية فصلاً مروعاً من فصول الصراع المقاطعجي الذي عاشت فيه وشهدته الإمارة الشهابية.

لقد حسمت موقعة عين دارا سنة ١٧١١ الوضع السياسي بشكل عام، وأعطت الأمراء الشهابيين الفرصة لتثبيت أسرتهم في الحكم. وقد أبدى الكثير منهم مرونة وكفاية في هذا الأمر دون أن تكون لهم الأرضية المشجعة للنجاح في إرساخ قواعد حكمهم. وكانت دير القمر مقر السلطة ومكان إقامة الأمير الحاكم وعائلته مع حاشيته والإدارة التي تساعده في تدبير شؤون الحكم. وكان من الطبيعي أن تكون هذه البلدة وجوارها خاضعة لسلطته وسيادته. لكن واقع الأمر كان خلاف ذلك، إذ إن دير القمر وسكانها كانوا يخضعون لسلطة الأسرة النكدية، ويرتبطون بها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً من خلال الرابطة الاسمية لهذه الأسرة المقاطعجية[١].

ظلت العائلة الشهابية طوال القرن الأول من حكمها في جبل الشوف «غريبة الدار». فلم تكن لتملك الإقطاعات الواسعة التي تسمح لها بتجهيز قوة مسلحة، وإذا تسنى لها هذا التجنيد فإنه لم يكن في استطاعتها الإنفاق على هذه القوة.

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٥ ـ ٦.

وكان السكان عامة يرتبطون مباشرة بحكام الإقطاعات أو بمشايخهم[١]. وقد نظر الحكام الشهابيون إلى النكديين بعين الحسد، فهم يفوقون الأمير الحاكم غنى وثراء، ويحتلون المرتبة الثانية بعد الأسرة الجنبلاطية في السلم المقاطعجي، ويسيطرون على إقطاعة واسعة تشمل بعض القرى في إقليم الخروب، ومنطقتي الشحار والمناصف بما في ذلك بلدة دير القمر عاصمة الإمارة ومركز القرار السياسي لإمارة الجبل[٢]. ويسيطرون على أسواق التجارة فيها وعلى مغالقها، ويستأثرون بوارداتها وضرائبها ومحصولاتها ونتاج مصبنتها، ويتقاضون المكوس والرسوم المضروبة على أرباب الصناعة كالحدادين والحائكين، ويستوفون الضريبة الفلاحية من الريع العقاري المترتب على القرى والمزارع العائدة لعهدتهم دون تأدية أي شيء من ذلك إلى الأمير الحاكم[٣]. وهذا التفوق الاقتصادي للنكديين وسعة إقطاعاتهم انعكسا على الحياة السياسية فبرزت الغرضية النكدية إلى جانب الغرضيتين الجنبلاطية واليزبكية. وقام النكديون بأداء دورهم في تنصيب الأمراء والحكام الشهابيين، ودخلوا مع الأسرة الجنبلاطية وسائر الأعيان المقاطعجيين في صراع حول شخصية الأمير الحاكم سعياً لهيمنة النكديين السياسية على الإمارة عن طريق الإتيان بأمير شهابي يدين لهم بمنة الوصول إلى السلطة[٤]. فقد كان من مصلحتهم المباشرة أن يتولى حكم الإمارة أمراء ضعاف كي تبقى لهم السلطة الفعلية من خلال مشاركتهم في القرار السياسي الذي يتخذه حاكم الجبل.

شكل مجيء بشير الشهابي حاكماً على الجبل نكسة لسياسة النكديين التقليدية. وتصاعدت حدة الصراع السياسي بينهم وبين الغرضية الجنبلاطية التي دعمت بشير شهاب، في حين تبنّى النكديون سياسة إيصال أبناء الأمير يوسف إلى الحكم. وكان والي صيدا آنذاك أحمد باشا الجزار يولي تارة بشير شهاب ثم يعزله

(١) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, Voyageurs D'Orient Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth-Liban 1985, T. 1, p. 175-176.

(٢) عارف النكدي، دائرة المعارف، مادة أبو نكد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، المجلد الخامس، ص ١٥٨ ـ ١٦١.

(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٦. انظر أيضاً: وليد صليبي، القصة هي الحصة، الصراعات في عهد الإقطاع ١٥٩٠ ـ ١٨٢٠، لا دار، ١٩٨٤.

(٤) عاطف بو عماد، الأسرة النكدية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة، ١٩٨٩، ص ١١٨.

ليولي مكانه تارة أخرى أولاد الأمير يوسف. واستمرت حركة التولية والعزل عدة سنوات من العقد الأخير من القرن الثامن عشر، رافقها عمليات تدمير للقرى وحرق للمزارع وقطع للأشجار[١]. وهذا ما فاقم حدة الصراع السياسي بين الفرقاء جميعاً. وكانت الأسرة العمادية التي تتزعم الغرض اليزبكي على خلاف مع النكديين بسبب استيلاء هؤلاء على بعض مزارعها في العرقوب، كما أنها كانت تحسد النكديين «على ثروتهم الاقتصادية وتوسع دائرة نفوذهم المقاطعجي باتجاه العرقوب مقاطعة العماديين»[٢].

وكان بشير الشهابي يدرك مآزق الإمارة الشهابية سواء من حيث واقعها الجغرافي أم السلطوي كأسرة تحكم ولا تملك مع ما يترتب عن هذا الواقع من ضعف مادي يتجسد في عدم قدرتها على تملك الإقطاعات وعلى الإنفاق، ومن ضعف معنوي ينال هيبته كأمير حاكم[٣]. ووجد الفرصة سانحة لتحقيق الحلم الذي راود من سبقه من الحكام الشهابيين أمثال ملحم ومنصور وسيد أحمد وفندي ويوسف[٤]، وصمّم على تحرير دير القمر ـ إقطاعة وفلاحين ـ من سلطة مقاطعجييها التقليديين مقدمة لتركيز السلطة الشهابية بيد الأمير الحاكم من جهة، والانطلاق لضرب التشتت المقاطعجي في مختلف إقطاعات الإمارة من جهة أخرى.

ولم يكن بشير الشهابي ليجرؤ على ضرب النكديين وجهاً لوجه، فقد اتصف هؤلاء بالقوة وشدة البأس[٥] والفروسية والشجاعة والإقدام، ويعد رجالهم أشد رجال البلاد وأجرأهم[٦]. لذلك لجأ الأمير إلى الخديعة بالاتفاق مع الشيخ بشير

(١) روفائيل كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٥١. أيضاً: حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٨١.
(٢) بو عماد، الأسرة النكدية، ص ١٧٦.
(٣) بلغت سلطة النكديين حداً أثارت الحاكم الشهابي في أكثر من موقع وجعلته أسير نفوذ المشايخ النكديين. وكان نفوذه لا يتعدى دار حكمه وجواره. «فلو أذنب انسان في باب سرايا الحكومة وهرب لقاطع مجرى مياه الشالوط الفاصل بين السرايا وبيوت المشايخ فلا يسمح لأتباع الأمير بلحوقه لقاطع المياه ومسكه». انظر: مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٣٤.
(٤) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدية، ص ٣١ ـ ٣٢ و٥١.
(٥) أبو شقرا، الحركات، ص ٥ ـ ٦.
(٦) حنانيا المنير، الدر المرصوف في تاريخ الشوف، لا دار، ١٩٨٤، ص ١٢٩.

جنبلاط، الذي وجد في تحريض بشير شهاب له فرصة للتخلص من غرضية طالما نافست الغرضية الجنبلاطية وناصبتها العداء وتقدمت عليها في بعض الأحيان كما حصل في إحدى المناسبات العامة حيث تقدم الشيخ بشير نكد على الشيخ بشير جنبلاط، وقد اعتبر هذا خرقاً للأعراف والتقاليد المعمول بها في النظام المقاطعجي السائد آنذاك[١].

ويبدو أن توافقاً ضمنياً سرى بين مختلف المناصب والأعيان للتخلص من بعض أركان الأسرة النكدية، وبمباركة من الغرضيتين الجنبلاطية واليزبكية، نفذ بشير شهاب وبشير جنبلاط مؤامرتهما فكانت مجزرة رهيبة نفّذاها في ٢٣ شباط ١٧٩٧ وذهب ضحيتها الشيخ بشير نكد وأشقاؤه الأربعة واكد وسيد أحمد وقاسم ومراد، ثم ألحق بهم أولاد الشيخ بشير، علي وجهجاه وسعد الدين وكليب، وابن الشيخ واكد. وقد جدّ المشايخ الجنبلاطيون والعماديون في طلب النكديين صغاراً وكباراً فاضطروا إلى التنقل من قرية إلى قرية ومن بيت إلى آخر خوفاً من الوشاية بهم[٢]. وتمكن سلمان النكدي من الهرب إلى دمشق مع ستة عشر ذكراً من صغار النكديين، ثم انتقل بهم من دمشق إلى عكا حيث أكرمهم الجزار وقدم لهم حمايته[٣] حفاظاً منه على التوازن بين العائلات المقاطعجية داخل الإمارة، وتكريساً لسياسة الإنقسام الغرضي الحزبي في الجبل.

أسفرت النكبة التي أنزلها بشير الشهابي وحلفاؤه بالنكديين عن نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية شكلت النتائج الأساسية للتخلص من نفوذ هذه الأسرة، وهذا ما سمح لبشير الشهابي بأن يفرض سلطته على كامل بلدة دير القمر، ومقاطعتي المناصف والشحار. كما سيطر المتآمرون على الخيرات الاقتصادية لهذه المناطق، وأرهقوا سكانها وبلصوهم حتى قدرت قيمة ما صادره بشير الشهابي وحده من أملاك النكديين ومواشيهم وغلالهم نحواً من ألفين وثمانماية كيس[٤].

لم تتناول عملية الاغتيال كامل الأسرة النكدية بل اقتصرت على جب كليب النكدي، ويبدو أن هذا الجب كانت له عصبية الحكم على سائر أجباب

(١) أبو شقرا، الحركات، ص ٦. أيضاً: Michel CHEBLI, Une Hist. du Liban, T. 1, p. 201.
(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٨٣ ـ ١٨٤. أيضاً: الشدياق، مصدر سابق، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.
(٣) روفائيل كرامة، حوادث لبنان وسوريا، ص ١٥٢ ـ ١٥٣، الشدياق، أخبار الأعيان، ص ١٧٠.
(٤) بو عماد، الأسرة النكدية، ص ١٨٠.

النكديين[1]. وقد اقتصر دور من تبقى منهم على دور سياسي هامشي امتد أكثر من ربع قرن، في حين التزم بعضهم جانب الدين ولم يشكل أي خطر سياسي أو عسكري على سلامة التحالف الشهابي الجنبلاطي اليزبكي[2].

ب ـ تصفية الأخوين باز (١٨٠٧):

تصنف الجريمة التي ارتكبت بحق الأخوين جرجس وعبد الأحد باز، في باب الجرائم المرتكبة عن سابق تصور وتصميم لما رافقها من مؤامرات ودسائس، ومن تخطيط لها، امتدت جذوره عمقاً في الصراع السياسي المقاطعجي، وتميز بالتنافس الحاد بين الأمراء الشهابيين على خلعة الولاية. فكان الصراع بين بشير شهاب وجرجس باز أحد مظاهر التنافس بين أركان الأسرة الشهابية بحكم قيام جرجس وعبد الأحد بوظيفة المدبر لأولاد الأمير يوسف، وما رافق هذه الوظيفة من تنامٍ وترقٍ في مسؤولياتها والمستوى السياسي الذي بلغه كل منهما إن على الصعيد الداخلي والمحلي[3] أم على الصعيد الخارجي والإقليمي.

لقد وفر الاتفاق بين بشير شهاب وجرجس باز ـ الذي قضى بأن يحكم الأول المناطق الجنوبية من مقاطعات البلاد، وأن يحكم أبناء الأمير يوسف منطقة بلاد جبيل ـ فترة من الهدوء استمرت سبع سنوات. وقد عدت هذه الفترة فترة ذهبية لجرجس باز نظراً للمكانة السياسية التي توصل إليها، فكان فضلاً عن كونه وصياً مع أخيه عبد الأحد على أولاد الأمير يوسف، قد أصبح يظهر على أنه المدبر لإمارة بشير الشهابي، واتخذ ابتداء من سنة ١٨٠٢ دير القمر مقاماً له، واشترى فيها قصر الأمير أحمد الشهابي «وبنى فيه الطابق العلوي وزينه بالرياش الفاخر»[4]، حتى بدا وكأن السلطة الفعلية قد تركزت بين يديه من خلال وصايته على أولاد الأمير يوسف في بلاد جبيل و «مد بريته» لبشير شهاب في جبل الشوف وكسروان.

(١) الشهابي، الغرر الحسان، هامش ص ١٧٤.
(٢) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدية، ص ٣٨.
(٣) انظر الوثيقة رقم ٥ في باب الملاحق.
(٤) سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ١٧.

أرسى جرجس باز قوته المادية والمعنوية على دعائم مكنته من تحقيق قفزة سياسية أثارت خشية بشير الشهابي من أن يصبح منافساً له في حكم الإمارة وأقله أن يصبح الحاكم الفعلي لجميع مقاطعات الجبل عبر وصايته على أبناء الأمير يوسف الشهابي[1]. كما أثارت حسد سائر المقاطعجيين والأعيان الذين تقاطعت مصالحهم ومغانمهم بتلك الخاصة بجرجس باز، فكان هذا التوافق الضمني والعلني من «الحزبين» الجنبلاطي واليزبكي وبقايا النكديين، فضلاً عن بشير شهاب وشقيقه حسن على التخلص من النفوذ المتنامي لآل باز.

تسببت النكبة التي أنزلها التحالف الجنبلاطي اليزبكي الشهابي بالنكديين سنة ١٧٩٧، بفراغ على صعيد القيادة السياسية لدير القمر، فكان أن استغل جرجس باز هذا الفراغ لتثبيت زعامته فيها وعلى حساب الأسرة الشهابية، ومنها الأمير بشير بالذات بحكم كونه ابن دير القمر أولاً، ومارونياً ثانياً، فضلاً عن أنه مدبر لأولاد الأمير يوسف وحليف سابق لمقاطعجيي البلدة النكديين[2]. فالتف الناس حول جرجس باز وآزروه أكثر من التفافهم حولَ أميرهم الحاكم. وهذا الواقع نظر إليه بشير الشهابي بعين الخشية والقلق وتمثل صُوَر المأزق الذي كان يواجهه يوم كان النكديون سادة دير القمر. وقابل جرجس باز شعور الأمير الحاكم هذا، بتمادٍ جعله يرفع القصاص عن بعض المذنبين «وأحياناً يطلق محبوسين في سجن الأمير بدون استئذانه»[3].

لم يكن بشير الشهابي يخشى تحوّل أهالي دير القمر فقط نحو مزاحمه جرجس باز ولكنه كان يخشى تحول النصارى والكنيسة بشكل عام. فالأسرة الشهابية الحديثة التنصر لم تكن قادرة على مزاحمة آل باز العريقين في مارونيتهم. وكان بشير الشهابي أعجز من أن يثبت مارونيته وولاءه للكنيسة بالمقارنة مع نسيبه يوسف الشهابي صاحب الحملات الشهيرة ضد الشيعة في جرود جبيل وجبل عامل. وكان البطريرك الماروني يوسف التيان قد رعى قسم اليمين التي حلفها كل من بشير شهاب وجرجس باز بين يديه على مذبح كنيسة سيدة التلة أن لا يخون

(١) يوسف خطار الحلو، العاميات الشعبية، ص ٢٨.
(٢) حريق، التحول السياسي، ص ١٣٥. أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ٦٦.
(٣) مشاقة، الجواب على اقتراح الأحباب، ص ٣٤.

أحدهما الآخر[١]، ولم يكن بشير الشهابي غافلاً عن العلاقة الوطيدة القائمة بين آل باز والكنيسة، والرعاية التي قدمتها هذه الأخيرة للمدبرين الموارنة وآل باز منهم، ومراسلة جرجس باز سنة ١٨٠٤ مجمع الكرادلة في روما بشأن الأديرة المضاعفة وتوقيعه مراسلته هذه بعبارة «جرجس باز، مقدام ديوان أحكام جبل لبنان». وقد رد الحبر الأعظم بيوس السابع على رسالة جرجس باز فذكّر أن انعطافه نحو الكرسي الرسولي توصيه «بالقضايا المختصة بالديانة الكاثوليكية... ونتوسل إليك بأن لا تكف عن صيانتها والمحاماة عنها بسلطانك واقتدارك بحسب مقتضى غيرتك وحبك نحوها...»[٢]. فضلاً عن أن الإدارة الناجحة التي مارسها أولاد الأمير يوسف في بلاد جبيل برعاية آل باز وتوجيههم، وتحت مراقبة باشا طرابلس مصطفى بربر آغا، أكسبت الأمراء والمدبرين محبة الموارنة وثقتهم لا في بلاد جبيل فحسب بل في المقاطعات الجنوبية أيضاً التي كان يحكمها بشير الشهابي. وهذا ما أثار حذر الأمير ونقمته على المدبرين جرجس باز وأخيه عبد الأحد[٣].

وفي بلاد الشوف حيث الزعامات الدرزية العديدة، لم يكن لبشير الشهابي القاعدة الشعبية التي يطمئن إليها. فقد توزع سكان المقاطعات على أعيانهم ودانوا لهم، وتمحوروا حول حزبين أساسيين الحزب الجنبلاطي بزعامة الشيخ بشير جنبلاط، والحزب اليزبكي بزعامة آل عماد، وقد ضعف هذا الحزب كثيراً في مطلع القرن التاسع عشر نتيجة لمحاربته من قبل الحزب الجنبلاطي وبشير شهاب وجرجس باز إثر رفضه لحكم بشير شهاب وللتسوية السياسية التي تمت سنة ١٨٠٠ والتي قضت بتقاسم السلطة بين بشير شهاب وأولاد الأمير يوسف. فكان أن توزعت القوى الشعبية والسكانية على قيادتين رئيسيتين، إحداهما بزعامة الشيخ بشير جنبلاط وثانيتهما بزعامة جرجس باز. في حين استمد بشير الشهابي ديمومة حكمه واستمراره فيه من الوفاق الودي القائم بين الشيخين بشير جنبلاط وجرجس باز[٤]، وهو وفاق يشوبه الوهن كونه يرتكز على منافع مستمدة من

(١) سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٩.
(٣) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ١١٥.
(٤) حريق، التحول السياسي، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

تحالفات مقاطعجية آنية وأصغر حادثة كحادثة الدبية مثلاً قد تؤثر فيه وتعرضه للسقوط[١].

وفي مجال العلاقة مع الولاة، فقد أرسى جرجس باز علاقة جيدة مع الولاة العثمانيين، وتصف المصادر التاريخية الاستقبال الحار الذي استقبله به ابراهيم باشا والي دمشق سنة ١٨٠٤[٢]، كما كانت زياراته لوالي صيدا سليمان باشا الملقب بالعادل والمعروف بتسامحه الديني[٣]، وما يحاط به من مظاهر التكريم تماثل تلك التي تجري لكبار رجال الدولة[٤]. وقد ارتبط جرجس باز بعلاقة وطيدة مع مستشار سليمان باشا المالي، اليهودي حاييم فارحي، وحاكم طرابلس مصطفى بربر آغا، نتج عنها تقديم مساعدات عسكرية لهذا الأخير عندما توجه لقتال زعيم النصيرية في صافيتا الشيخ صقر المحفوظ.

هذا في الإطار العام، أما في إطار العلاقات الثنائية فما أن دخلت سنة ١٨٠٧ حتى كانت علاقة جرجس باز مع أكثر الأعيان والزعماء قد شابها الكثير من التوتر والتصادم. وبقدر ما كان جرجس يتمتع بموقع مميز في البنية السياسية لكونه أحد أبرز رجالات البلاد وأكثرها حنكة ودهاء، بقدر ما كانت علاقته بكل منهم تثير حافزاً للصدام والتوتر، وربما كان سبب ذلك الحياة السياسية المضطربة وما تحمله من حوافز وإشكالات لشخصية جرجس باز وهي شخصية ذات أرومة طبقية لا تمت إلى طبقية الأعيان الحاكمين إلا بصلة واهية كونه ابن أخت الشيخ غندور، وهذه الصلة لا تعد شيئاً إذا ما قورنت بأرومة الأعيان الذين اختلف معهم جرجس باز في أكثر من موقع وزمان. وكانت العداوة الشخصية بين الأمير حسن شهاب حاكم بلاد كسروان، وجرجس باز قد تنامت بسبب الصراعات السياسية والاقتصادية فيما بينهما. ولم يكن جرجس باز ليرتاح لوجود

(١) انظر تفاصيل هذه الحادثة لدى رستم باز، المذكرات، ص ١١، وسليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ٣١.
(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٤١٥.
(٣) يوهان بيركهارت، رحلات بيركهارت، ج ٢، ص ٥٦.
(٤) ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، أو تاريخ ميخائيل الدمشقي ١٧٨٢ ـ ١٨٤١، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق ١٩٨١، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

حسن شهاب على حدود منطقته حاكماً على بلاد كسروان من قبل أخيه الأمير بشير الشهابي، وجاء موضوع مسح الأراضي الذي باشر به حاكم كسروان بهدف زيادة واردات الميري ليضاعف العداوة بينهم. وتمكن جرجس باز بما له من نفوذ لدى بشير الشهابي من استصدار قرار قضى بوقف عملية المسح[1]. كما تمكن وبضمانة الشيخ بشير جنبلاط سنة ١٢٢١هـ/١٨٠٦م حسبما نصت عليه الوثيقة المنشورة تحت رقم ٢ وبعد أن أخذ موافقة الأمير بشير من رفع الديموس أو الديموز[2] عن المشايخ الخازنيين حكام بلاد كسروان المؤيدين له، وإخضاعهم لذات الأعباء الجاري تطبيقها في جبل الشوف[3]. ثم عمل على إبطال ميزان الحرير في جونيه وأرجعه إلى بلدة الذوق حتى لا يكون تحت مراقبة حسن شهاب[4]. وتمكّن سنة ١٨٠٧ من إقناع الأمير بشير الشهابي بضرورة عزل شقيقه عن منطقة كسروان وإعادتها إلى سلطة آل الخازن[5].

أما حادثة الدبية فقد كانت أبرز خلافات الشيخ بشير جنبلاط مع جرجس باز، ورغم الحدة التي اتصفت بها هذه الحادثة كونها عرضت رجلي دين من الطائفتين الدرزية والمارونية للإهانة، إلا أنها انتهت بمصالحة الشيخين و «إعادة المودة بينهما إلى سابق عهدها»[6]. وقد اعتبر بعضهم أن جرجس باز «اغتر بما كان يظهره له الشيخ بشير من الاعتبار وصفاء الوداد فأخلص له الحب والصداقة بينما كان الشيخ يضمر له السوء ويترقب فرصة الانتقام»[7].

ولم تكن علاقة جرجس باز بأركان الحزب اليزبكي أحسن مما هي مع الجنبلاطيين، فقد كان العماديون على خلاف معه لمعارضتهم حكم الأمير بشير

(١) رستم باز، المذكرات، ص ١١ ـ ١٢. أيضاً: الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢٢.
(٢) الديموس أو الديموز لفظة من أصل يوناني Demos وتعني «أراضي الجماعة» وفي الاستعمال للتعبير عن الضرائب التي تتناول الأراضي والعقارات.
(٣) انظر الوثيقة رقم ٢، وهي تحمل توقيعي الشيخين بشير جنبلاط وجرجس باز.
(٤) ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص ١٢٢.
(٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣. أيضاً: الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، المطبعة البوليسية، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٠، الجزء السادس، ص ٥١٠ ـ ٥١١.
(٦) سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز أو صحيفة من تاريخ لبنان، ص ٣١. أيضاً: مذكرات رستم باز، ص ١١.
(٧) سليم رستم باز، المصدر السابق نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

الشهابي منذ سنة ١٨٠٠[1]، فضلاً عن التلاحقة[2]. أما النكديون فكانوا لا يزالون تحت المعاناة من نكبتهم السابقة، وقد ساهم الأمير بشير الشهابي في تحريض الأعيان وتعبئتهم ضد الأخوين باز عندما أوكل إلى جرجس باز صلاحية تحقيق تدابير تقضي بتنظيم جديد لشؤون الإمارة من شأنها أن تثير استياء سائر الأعيان المقاطعجيين. وقد أطلق الشهابي في مجالسه الخاصة إشاعات ذكية تزعم أن هذه الإصلاحات والتدابير هي من ابتكار الأخوين باز[3].

تلاقى الفرقاء المتضررون من تنامي قدرة جرجس باز، ويبدو أن حسن شهاب تمكن من إقناع أخيه بشير والشيخ بشير جنبلاط بضرورة القضاء على آل باز بحجة أن «جرجس باز صار قوي الشوكة والنفوذ فلا بد من قيامه يوماً ما عليه واغتصابه الولاية. ولم يلبث الثلاثة أن عقدوا مؤامرة سرية لإعدام جرجس باز وأخيه عبد الأحد، وضربوا نهار الأحد ١٥ أيار من تلك السنة ١٨٠٧ موعداً لتنفيذ تلك المؤامرة»[4].

نتيجة لتقاطع مصالح الفئات المتضررة من تنامي نفوذ جرجس باز، وتعدد الأعيان المتضررين بشكل أو بآخر من استمراره، قام الأمير بشير الشهابي يشاركه الشيخ بشير جنبلاط باغتيال جرجس باز في دير القمر، بعد أن استدعاه إليه بحجة استشارته في إحدى المسائل[5]. في حين قام شقيقه حسن على رأس بعض أركان الحزب اليزبكي من بيت عماد وتلحوق وعبد الملك بالتوجه إلى بلاد جبيل موهمين الناس بأنهم في رحلة صيد، ثم أقدموا على الفتك بعبد الأحد باز[6]. وأعقب ذلك تخلص الشهابيين بشير وحسن من أولاد الأمير يوسف عن طريق سمل أعينهم، وقطع ألسنتهم، واغتصاب أموالهم وضياعهم ومنعهم عن الزواج

(١) حريق، التحول السياسي، مرجع سابق، ص ١٣٩.
(٢) حيدر الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ص ٢٠.
(٣) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ١١٥.
(٤) اغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٩٠. أيضاً: ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٣٤.
(٥) F. MASSEY, Druze History, p. 54.
(٦) حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥١٤. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨. أيضاً: المطران يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، قدم له الأب ميشال حايك، دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٢، ص ٣٤٥. انظر أيضاً: أغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٩٠.
Documents Diplomatiques, T. 4, p. 112.

لمدة طويلة[١].

كان من نتيجة تخلص بشير الشهابي من جرجس باز وأخيه عبد الأحد، ثم من أولاد الأمير يوسف أن أحكم قبضته على المقاطعات اللبنانية في بلاد الشوف وكسروان وجبيل بعد أن أجبر حاكم طرابلس مصطفى بربر أن يخلع على أخيه الأمير حسن ولاية جبيل، حيث نصبه حاكماً عليها مكان أولاد الأمير يوسف[٢].

لم تكن ردة الفعل على المؤامرة التي ذهب ضحيتها جرجس باز وأخوه عبد الأحد بالمستوى الذي يمثله كل منهما، فبربر آغا الذي «انقهر جداً من مقتل صديقيه (باز أخوان) كان يتأجج غيظاً من غدر الأمير وظلمه الفاحش لبيت باز» لكنه لم يكن باستطاعته الانتقام لهما خشية بأس الأمير بشير وسطوته[٣]. أما سليمان باشا والي صيدا فقد أرسل إليه بشير الشهابي ما يبرر عمله الظالم هذا بأن بسط له مطاوي المؤامرة وأطلعه على نيات خصومه، بحسب زعمه، وما كانوا يضمرون له من كيد وانتقام[٤].

أما ما ورد لدى سليم رستم باز حول استقالة البطريرك يوسف التيان بسبب غدر بشير الشهابي بجرجس باز بعد اليمين التي أقسمها الأمير أمامه على مذبح كنيسة سيدة التلة في دير القمر[٥]، فإننا لم نجد في المصادر التاريخية ما يرجع استقالة التيان إلى هذه الحادثة، وتبقى الأسباب الحقيقية لاستقالة البطريرك كامنة في الخلاف الحاد بين الرجلين حول معاملة الأمير بشير لأولاد الأمير يوسف،

---

(١) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٨٩. سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ٤٤، أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 4, p. 114, et Toufic TOUMA, Paysans et Institutions Feodales, T. 1, p. 111.
راجع أيضاً: الخوري بطرس صفير، الأمير بشير الشهابي، دار الطباعة والنشر اللبنانية، بيروت ١٩٥٠، ص ١٥٥ ـ ١٦١.
(٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٨٩. أغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٩٥ ـ ١٠١.
(٣) ميخائيل الدمشقي، مصدر سابق، ص ١٢٩.
(٤) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 81. Voir aussi: Michel CHEBLI, Une Histoire du Liban, p. 189.
(٥) سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ٤٦.

ومداخلته في الأمور الروحية للطائفة المارونية[١] بعد تنصر الأسرة الشهابية، واعتمادها المذهب الماروني كطريقة دينية وروحية لها، فضلاً عن الخلافات الداخلية مع بعض المطارنة بسبب معارضتهم لبعض رغائبه الخيرية في تسيير شؤون البطريركية[٢].

ج ـ سياسة بشير الشهابي تجاه بعض القوى المقاطعجية:

يعتبر الصراع المقاطعجي بين الأسر الحاكمة من أبرز السمات الأساسية للنظام المقاطعجي. فالتاريخ السياسي والعسكري للإمارتين المعنية والشهابية يسجل لنا العديد من الفتن والوقائع الدامية، حتى بات تاريخ المقاطعات في هذه الحقبة من الزمن سلسلة طويلة من الانتفاضات المأساوية التي كان بعضها آخذاً برقاب بعض، والتي لم تكن لتحدث لولا الصراع السياسي الناتج عن تضارب المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين الأسر المقاطعجية الحاكمة، بعضها مع بعض بشكل عام، وبين هذه الأسر والأسرة الشهابية بشكل خاص.

والأسرة الشهابية الموصوفة بالغريبة عن الدار في جبل الشوف، كان عليها أن تغرس نفسها في مقاطعاته ومناطقه متخذة من مزاحمة بعض الأسر المقاطعجية صاحبة الحق التاريخي في إدارة عهداتها وسيلة لذلك، ومتحدية بعضها الآخر في عقر دارها. فكان ذلك التاريخ الدموي منذ معركة عين دارا سنة ١٧١١ وما سبقها أو أعقبها من دسائس واضطرابات برع في حبكها الأمراء الشهابيون، ومكنهم من الإيقاع بين العائلات المقاطعجية. فالأمير ملحم الشهابي أوقع بين أسرتي أبي اللمع وآل نكد. والأمير منصور أوقع بين النكديين أنفسهم[٣]. والأمير الشهابي بحكم مركزه كأمير حاكم كان يقوم بدور متوازن بين العصبيات الحاكمة، وكان له الإمتياز الأول على سائر العصبيات المقاطعجية. ولكن إرساخاً

---

(١) الخور اسقف يوسف داغر، بطاركة الموارنة، ص ٧٦.
(٢) يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، ج ٢، ص ٣١٨ ـ ٣١٩. انظر أيضاً: بطرس فهد، بطاركة الموارنة وأساقفتهم، القرن ١٩، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٦، ج ١، ص ٦٢ و٨٥ ـ ٨٦.
(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٤١ ـ ٤٢ و٦٧. أيضاً: المعلوف، تاريخ زحلة، ص ٩٠.

لسلطته، كان عليه أن يعمل دائماً على إضعاف مختلف العصبيات مستميلاً القوية منها محرضاً الواحدة على الأخرى، مشعلاً نار الفتنة فيما بينها من أجل إضعافها جميعاً[1]. وأكثر ما تجلت هذه السياسة لدى الأمير بشير الشهابي الذي أدرك أهمية اللعبة والقدرة على التوغل فيها وجني مكاسبها ونتائجها. فكان له اليد الطولى في زرع بذور الشقاق والخصام لدى مختلف الأعيان والمناصب وسائر الأسر والعائلات الحاكمة في الجبل حتى أنه لم تنج من مخططاته ودسائسه أي من هذه الأسر.

وعلى الرغم من تميز النظام المقاطعجي بسمة جدلية قوامها الصراع والمنافسة المتبادلة بين الأسر والأعيان، فإن بشير الشهابي اكتسب خصوصية اتسم بها عهده الطويل بسبب تقاطع هذا الصراع مع عوامل متعددة عمل بشير من خلالها على تحقيق عدة أهداف، أقلها إرساخ تفوقه السلطوي على جميع الأعيان المقاطعجيين، وتحقيق المصلحة المشتركة التي تربطه بالكنيسة المارونية، وما كانت قد بدأت تطرحه من مشاريع سياسية بعد تضافر عناصر التحول السياسي بفعل عوامل تغريب الموارنة التي كان من أهم وسائلها وأساليبها، .الامتيازات الأجنبية والإرساليات التعليمية ودور المبشرين والمدبرين والقناصل الأجانب. حتى بات الوجه المائل للعيان هو ذلك الحدث المادي وتلك الوقائع وما كان ينتج عنها من خسائر في الأرواح والأموال، في حين أن التعليل الحقيقي والخفي لتلك الظاهرات تبقى كامنة في مجموعة من الأسباب، وقد يكون من بينها العلاقة الجدلية القائمة بين الأمير الحاكم ورجال الدين الموارنة يرعاها العمال والمرسلون والقناصل الفرنسيون، ويحدوهم العمل الدؤوب لتحقيق الأهداف الاستعمارية للدولة الفرنسية.

وإذا كانت عملية تصفية الأسرة النكدية سنة ١٧٩٧، ومن ثم عملية إعدام الأخوين جرجس باز وعبد الأحد باز بعد مرور عشر سنوات على نكبة النكديين، قد تمتا سواء بدافع الصراع المقاطعجي بهدف توسيع المساحة العقارية للعهدة

(١) مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٨٢، ص ٥٥.

موضوع الإلتزام، بغية الاستيلاء على الفائض الإنتاجي وزيادة الريع العقاري[1]، أو بدافع الاستقواء السياسي للأمير بشير والقيام بدور كبير في لعبة التوازن بين مختلف القوى المقاطعجية كأقوى سلطة سياسية وعسكرية تمكنه من القيام بدور الوساطة والتحكيم وقهر العصبيات الناشزة وإخضاعها لخطه السياسي، وقيامه عند الضرورة بضربها ونزع العهدات منها[2]. فإن الكثير من مظاهر الصراع ليس لها ما يفسرها إلا وعي حقيقي لتقاطع العوامل الخارجية، الإقليمية منها أو الدولية، مع مخططات الكنيسة المارونية وأهدافها السياسية ومطامحها في لعب دور سياسي على امتداد المقاطعات اللبنانية في جبل الدروز وجبل لبنان وبلاد كسروان. وفي هذا الإطار يبدو الصراع بين بشير الشهابي وبشير جنبلاط، أو بين بشير الشهابي وبعض الأسر المقاطعجية كآل القنطار وحاطوم وحسان وغيرهم صراعاً تقاطعت فيه المصالح المقاطعجية مع أهداف الكنيسة المارونية في تقليص نفوذ الاقطاع، وتقليم أظافر القيمين عليه، فضلاً عن أهداف إقليمية ودولية أخرى عملت على إبعاد الصراع عن سمته المقاطعجية الصرف.

كانت العلاقة السائدة بين بشير الشهابي وأي من الأسر المقاطعجية تخضع لمعايير دقيقة، وكان اضطرابها والخلل في تطبيقها يثير الأمير الحاكم. وقد يولّد مرحلة من الصراع الدموي ينتهي إما بإزاحة الأمير الحاكم عن سدة الإمارة، وإما باستئصال الأسرة المقاطعجية وضرب مصالحها الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة جب آخر في الأسرة عينها كما حصل للأسرة النكدية بعد نكبتها سنة ١٧٩٧، أو لصالح عصبية أخرى كما حصل بعد ضرب آل عماد واستبدال آل أبي علوان بهم. وكانت أبرز المعايير التي اعتبرها الأمير الشهابي الحاكم مصدر خطر لا يجوز التهاون فيه لأنه يشكل ملاشاة لنفوذه وقضاء مبرماً على سلطته، هي دخول الأمراء الشهابيين أو غيرهم حلبة التنافس على خلعة الإمارة، أو عدم إيراد الميري (الضريبة) المطلوبة من كل عهدة، أو تقاعس المقاطعجيين عن نجدته العسكرية أو

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٥١ و٦٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٥٦. أيضاً: اسماعيل حقي بك، لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت١٩٦٩، ص ٣٥٢.

تقديم العون له في الحالات الطارئة. وقد شكلت هذه المعايير الأسباب الأساسية لمختلف أوجه الصراع بين الأمير الحاكم ومختلف العصبيات الحاكمة. وإذا ما استعرضنا جميع الحوادث التي وقعت بين بشير الشهابي ومختلف الأسر المقاطعجية، لوجدنا أن هاجس الأمير الأول كان يكمن في واحد أو أكثر من المعايير المشار إليها آنفاً، هذا إذا لم يتقاطع أحدها مع حوافز محلية أو إقليمية أو دولية كأن تكون للكنيسة المارونية مصلحة ما في ضرب هذا المقاطعجي أو ذاك، أو أن يكون الصراع من ضمن المصالح المتباينة للولاة العثمانيين متخذين من الأعيان المقاطعجيين واجهة لهم. وهو صراع طالما شهدته المقاطعات في البلاد وشارك فيه السكان إلى جانب زعمائهم متحملين القسط الكبير من المآسي والخسائر في الرجال والممتلكات.

وتبقى الإشارة إلى بعض الأمثلة الضرورية لفهم آلية النظام المقاطعجي. فقد أنزل بشير الشهابي إجراءاته الشديدة بآل القنطار وحاطوم وحسان سنة ١٨٠٥ في مناطق عهداتهم في المتن، لتخلفهم عن دفع الميري المتزايد، وصادرهم ومنعهم عن التردد إلى زحلة[١]، رغم أن الأمراء اللمعيين هم أصحاب عهدة المتن وإن زحلة تقع ضمن نفوذهم، وإن أسر القنطار وحاطوم وحسان هي أسر مقاطعجية أقل أهمية إذا ما قيست بالأسرة اللمعية. ويبدو أن اللمعيين أنفسهم كانوا متواطئين مع بشير الشهابي على ضرب هذه الأسر[٢]، إذ إن تحالفاً سرياً كان قد بدأ بين الأسرتين الشهابية ذات المذهب الإسلامي السني واللمعية ذات المذهب الإسلامي الدرزي منذ أن بدأت عملية التنصر تتغلغل بين الأسرتين، وهذا ما حدا بهما لتنسيق مواقفهما السياسية والعسكرية ليس تجاه بعض الأسر المقاطعجية الصغيرة إنما أيضاً بوجه الأسر المقاطعجية الكبرى[٣]. كما تلقت الأسرة

(١) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧. أيضاً: اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم ابراهيم السمك، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٨٧، ص ١٩١.
(٢) انظر ياسر رشيد القنطار، الأمراء اللمعيون، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، اشراف الدكتور سامي مكارم، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ ١٩٨٠، ص ٧٥ ـ ٧٦.
(٣) راجع بهذا المعنى عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١١٨.
مارس آل القنطار سلطة مقاطعجية على سهل البقاع وبلدة زحلة باسم الأمراء اللمعيين وبعد تنصر =

الأرسلانية ضربات الأمير بشير التعسفية واضطهاده، فأقدم عبر قريبه الأمير بشير قاسم ملحم، على بلصها ومصادرتها واغتصاب بعض ضياعها وأراضيها. ثم توّج انتقامه منها باغتياله الست حبوس أرسلان (زوجة الأمير عباس الأرسلاني) التي خلفت زوجها في إدارة إقطاعة الأمراء الأرسلانيين، انتقاماً منها لوقوفها إلى جانب الشيخ بشير جنبلاط في صراعه ضد الأمير بشير سنة ١٨٢٣ ـ ١٨٢٥[١].

عرف النظام المقاطعجي أشكالاً متنوعة من الصراع بين أسره الحاكمة، وفي حالات عديدة كانت مداخلة بشير الشهابي تتم لنصرة إحدى هذه العائلات على حساب الأخرى. فكان ينزل بها إجراءاته القاسية فيهدم العمار ويقطع الأشجار ويهجّر الزعماء والأعيان. ومن هذا ما ألحقه بأفراد أسرة آل أبي الحسن في بلدة بتخنيه سنة ١٨١٨ بعد خلافها مع آل الأعور. وبأفراد أسرة آل حسان بعد قتلهم رجلاً من آل بلوط[٢]. ولئن كانت هذه الإجراءات من ضمن الصلاحيات القضائية الخاصة بالأمير الحاكم فإنها تكمن أيضاً في سياسة التوازن بين العصبيات المحلية التي عمل الأمراء الشهابيون على تأمين استمراريتها، بصفتهم المرجع الأعلى لها سواء على المستوى القضائي أم على المستوى السياسي[٣]. ويبدو أن بشير الشهابي لم يمارس هذا الحق بالموضوعية والتجرد اللازمين، أو بمعزل عن

= هؤلاء وقعت خلافات شديدة بين الفريقين. وفي إحدى الوقائع سقط من آل القنطار قرب أبلح (عين كفرسنة) ستون رجلاً و١٢ في (كفرزبد) و٢٢ في (المحيدثة)، وقد استمر القتال من أول حزيران حتى نهاية شهر آب سنة ١٨٢٥. وقد تظاهر الأمير بشير بالانزعاج لما حدث، ولكنه ما لبث أن كافأ الزحالنة عما حدث.
كانت علاقة آل القنطار سيئة مع الشهابيين واللمعيين بعد تنصر هاتين العائلتين، واستمرت في تقلب مستمر فما أن تتحسن مرة حتى تعود إلى التدهور. وفي سنة ١٨٢٥ وهي السنة التي قضي فيها على أقوى سلطة مقاطعجية درزية (بشير جنبلاط) اقتلع آل القنطار وغيرهم من العائلات الدرزية من زحلة وكفت يدهم عنها فارتحلوا شرقاً وسكنوا بكا ويعفور ورأس العين ودير العشائر. ولا يزال بعضهم فيها حتى الآن. انظر عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٣٣ ـ ١٣٧، ويحيى حسين عمار، الأصول والأنساب، دار الضحى للنشر، بدون تاريخ، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.
(١) هناك تفاصيل مهمة وردت في الوثيقة رقم ٢٩ المنشورة في باب الملاحق لجهة أعمال الأميرين بشير قاسم عمر وبشير قاسم ملحم، وخصوصاً موضوع اغتصاب أراضي الأمراء الأرسلانيين وتفريقها على أقاربهما وأصدقائهما، وتدبير عملية اغتيال الأميرة حبوس زوجة الأمير عباس الأرسلاني. ووالدة الأمراء أحمد وأمين وحيدر.
(٢) حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٤١.
(٣) مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية، ص ٥٧.

مصلحته الشخصية وأهوائه السياسية، فكانت تلك السلسلة الطويلة من الإجراءات المتمادية من بلص ومصادرة وتهجير وقتل لكثير من أفراد الأسر المقاطعجية بدءاً بآل نكد ومروراً بآل باز وعماد وعبد الملك وتلحوق وأرسلان والقنطار وحاطوم، ثم توّج هذه الإجراءات بالتضييق على الشيخ بشير جنبلاط مقدمة لإزالته عن المسرح السياسي لأنه شكل حجر عثرة وعقبة كأداء يحدان من سلطته ونفوذه المطلقين.

د ـ صراع البشيرين على السلطة:

في العلاقة بين البشيرين الشهابي والجنبلاطي مثال للتحالف السياسي والتعاون في شتى الميادين والمجالات، ومثال للعقوق والحقد والعداوة والانتقام وانقلاب الأحوال. ولعل التحول الحاصل في علاقتهما من الصداقة والتعاون نحو العداوة والقتال، تكمن في أسبابه دوافع سياسية واقتصادية وربما دينية، امتدت على مدى ربع قرن من الزمن مكوّنة حوافز نفسية وبالتالي مادية جعلت مرحلة الصراع العسكري بينهما تأتي تتويجاً لمرحلة قلقة نسبياً لكن عنوانها التعاضد والتعاون في مختلف ميادين نشاطهما السياسي والعسكري وحتى المالي.

يجمع المؤرخون على العلاقة الحميمة والوطيدة التي ربطت الأمير بشير بالشيخ بشير، معتمدين على العلاقة الثنائية بينهما، وعلى الأحداث التاريخية التي شهدها الربع الأول من القرن التاسع عشر، حتى قيل إن الأمير بشير لم يكن ليستطيع عمل شيء ذي أهمية إلا بموافقة الشيخ الجنبلاطي ومساعدته، لدرجة أن الأمير كان مضطراً إلى مقاسمته ما يدفعه الجبليون، أو ما كان يبتزه منهم من أموال وعقارات. كما أن الشيخ بشير كان فارس حرب. وكثيراً ما كان يتولى قيادة القوات المشتركة بينهما[١]. وهذا ما رفع من مكانة الشيخ وأدى إلى هيمنته على جميع المقاطعجيين وجعلهم آلة بيده، ومنهم الأمراء الشهابيون أنفسهم وحتى

(١) جون كارن، رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، اختار فصولها وعربها عن الانكليزية رئيف خوري، منشورات دار المكشوف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٤٨، ص ١٥٤.

الأمير الحاكم بشير الشهابي[١]. فكانت معاطاته وأحكامه تشمل جميع مظاهر الحكم من سياسية وإدارية وقضائية وعسكرية فضلاً عن مسائل الاقتصاد والديموس والضرائب[٢].

لم يقدر المؤرخون الدوافع النفسية التي كان لها ولا شك لدى الأمير دور مهم في تحديد العلاقة تجاه الشيخ الجنبلاطي. وأنه لمن الخطأ إغفالها لدى شخص أعطيت له ولعائلته السلطة وشرعية الحكم والجاه، بينما تركزت في غيره السلطة الفعلية مقرونة بالمال والرجال.

لقد أكثر المؤرخون من الكتابة والحديث عن العلاقة الودية بين الأمير والشيخ، وهي علاقة وإن بدت وثيقة وعضوية ظاهرياً، إلا أنها لم تكن في رأينا هادئة ومستقرة باطنياً. فقد ارتضى الأمير الإذعان قسراً لمشيئة الشيخ، وأجبر على التعاون معه لأنه رأى فيه السند القوي غير المنازع والخيار الذي لا بديل عنه ما دام أنه الأكثر ثروة وغنى، والأبرز قوة ورجالاً، والأوسع شهرة وإقطاعاً. وقد أخلص له الشيخ، وقدم له مساعدات جلّ مكّنته من تثبيت أركان حكمه عدة مرات ولفترة طويلة من الزمن. ورغم ذلك فإن نفسية الأمير بشير المشبعة بمشاعر الحذر والريبة والشك تجاه كل الزعماء المقاطعجيين بمن فيهم أفراد أسرته الشهابية، جعله يتخلص من نفوذهم الواحد تلو الآخر، وما تصفية النكديين وآل باز وبعض الأمراء الشهابيين المزاحمين له على الحكم، إلا الدليل الجلي على قلقه وخشيته من خصومه، ولعله وجد في قطع الألسن وسمل الأعين وسيلة تخلصه من مزاحمة أقاربه، وتبعده عن ملامة أسرته الشهابية إذا ما اقتص منهم قتلاً على طريقة سلفه الأمير يوسف. وقد اختصرت البريطانية استير ستانهوب العلاقة بين الرجلين بما أوردته في مذكراتها أن الأمير بشير كان يخشى نفوذ الشيخ بشير جنبلاط، وأنه كان يردد أمامها باستمرار أن الشيخ هو المسؤول عن معظم المجازر والأحداث الدموية التي كانت تقع في الجبل. كما ذكرت أيضاً أن الشيخ الجنبلاطي كان يخشى بدوره أن يسمم له الأمير بشير، إذ كان السم هو السلاح

(١) مكاريوس، حسر اللثام، مصدر سابق، ص ١١٨.
(٢) يمكن مراجعة الوثائق الخاصة بتلك الأمور رقم ٢ و٧ و٩.

المفضل لدى الأمير للتخلص من منافسيه[١].

وكان لا بد من قدوم وقت تنقلب فيه الأمور، وتتوضح النيات وخصوصاً أن سياسة الشيخ بشير كانت تتركز على الإتيان بأمير ضعيف يخضع لمشيئته، ولا يتعدى حدود ما رسمه له سواء في سياسته الخارجية في علاقته مع ولاة السلطنة العثمانية، أم داخلياً تجاه الأعيان المقاطعجيين الذين تقدم عليهم الشيخ الجنبلاطي وفاقهم قوة وغنى ورجالاً[٢]. لذلك نرى أن الشيخ لم يفكر بالاستيلاء على السلطة أو تبوء حكم الجبل كما ذكرت بعض المصادر التاريخية[٣] ما دام أن مصلحته مؤمنة من خلال وفاقه مع الأمير الحاكم، ولكنه سعى لتنصيب أمير شهابي ضعيف يتحكم به، ويسيّره حسبما يريد بعد أن بات الأمير بشير يخالفه الرأي ويعمل خلافاً لتوجهاته. وقد جاء صراع الواليين العثمانيين درويش وعبد الله باشا ليؤكد تفرد الأمير بشير في الموقف والمشاركة في الصراع الدائر خلافاً لرأي الشيخ ومسراه، فوجد الشيخ عندئذٍ في الأمير عباس الشهابي ضالته، فقدم إليه الدعم المادي والمعنوي خلال فترة حكمه القصيرة[٤]. وهذا ما أثار حفيظة الأمير بشير الذي وجد في تحريض محمد علي باشا له لضرب الأعيان المقاطعجيين وخصوصاً الأقوياء منهم، أمثال بشير جنبلاط استجابة لنوازعه الداخلية ومتنفساً له للخلاص من هيمنة طالت وطأتها عليه أكثر من ثلث قرن من الزمن. ومما يؤكد هذا الرأي محاولة الأمير بشير إقامة حلف بين اليزبكيين والنكديين بمسعى القاضي شرف الدين القاضي للنيل من الشيخ بشير. وقد اضطر الأمير بعد أن شاعت أخبار الاتفاق لعزل القاضي شرف الدين عن منصب القضاء، ثم دبر عملية اغتيال للقاضي المعزول[٥].

---

(١) راجع بدر الحاج، رسائل الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط وابراهيم باشا إلى الليدي استير ستانهوب، جريدة السفير، السبت ٢٧/١٢/١٩٨٦.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 3, p. 142 et 145-146.

(٣) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ٧١.

(٤) راجع الوثيقة رقم ٦ وفيها يعلم الأمير عباس الشيخين فرجان ورامح الخازن الانعام عليه بالحكم و «بالخلع الفاخرة وشرطنامات الالتزام العاطرة على البلادين حسب المعتاد».

(٥) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٥٠ ـ ٦٥٣. أيضاً: ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١٥.

١ ـ الصراع بين دمشق وعكا:

في هذه الفترة، ولم يكن لبشير الشهابي إلا الوقت القليل الذي استراح فيه من الحركات الفلاحية التي ضربت أجزاء مهمة من مقاطعاته، وهي حركات وإن خرج منها منتصراً إلا أن هذا النصر يدين فيه بشكل أساسي ومطلق لحليفه الجنبلاطي، ويقابله نقمة مسيحية تحركها الكنيسة المارونية بهدف النيل من حكمه بسبب القسوة التي أبداها كل من الأمير بشير والشيخ بشير في محاربة القائمين بالعامية، والخسائر الجسيمة التي ألحقاها بالفلاحين النصارى[١]. ثم جاء الصراع بين والي دمشق درويش باشا ووالي صيدا عبد الله باشا ليزيد من مأزق الأمير الحاكم، ويدفع به وبحكمه إلى صراع لا يد له فيه ولا حيلة.

يُعد صراع درويش باشا وعبد الله باشا، حلقة في سلسلة طويلة من صراع الولاة العثمانيين الطامعين في التوسع والسيطرة على عدة ولايات، فعبد الله باشا لم يكتفِ بولاية صيدا وهي الولاية الأفضل والأغنى في بلاد الشام، بل رغب أيضاً بولاية دمشق وخصوصاً بعد أن منح درويش باشا إضافة إلى أملاك القدس، الحق بالإشراف السنوي على قافلة الحج بعدما أصبحت طريق مكة آمنة إثر تراجع الحركة الوهابية وتنشيط طريق الأماكن المقدسة من قواتهم[٢]. وكانت العلاقة بينهما نموذجاً لهذا الصراع الذي بدأ بخلاف على منطقة وادي التيم ومهاجمتها من قبل قوات عبد الله باشا ومساعدة الأمير بشير. وقد أسفر ذلك عن هزيمة قوات درويش باشا، وانسحابها نحو دمشق[٣]. وكما كانت منطقة وادي التيم موضع خلاف بين الواليين، كذلك كان سهل البقاع مصدر نزاع واحتكاك دائم. فهو تابع من الناحية الإدارية لولاية دمشق، وحاكمه يعين من قبل واليها وهو برتبة آغا، وتتبع له حاصبيا وراشيا، وكانت هذه الأخيرة موطن الأمراء الشهابيين، وللإقطاع الجنبلاطي مصالح وقرى فيه فضلاً عن سائر الأسر المقاطعجية في جبل لبنان، ولهذا كان لسهل البقاع أهمية اقتصادية لجميع الأطراف، وقد شهد هذا

---

(١) صقر صقر، تاريخ بجة وأسرها، ص ٣٣٨ ـ ٣٤٠.

(٢) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٩٩.

السهل معارك عنيفة بين ولاة الشام وولاة صيدا وأمراء الجبل[١]. واستمر هذا الصراع إثر تولي حسن آغا العبد متسلمية السهل من قبل والي دمشق، ثم خلفه متسلم جديد هو أمين بك الذي أقام بقرية لالا في شرق البقاع. وقد اضطر الشيخ بشير إلى مهاجمته والإمساك به وإرساله إلى محبس الأمير بشير في دير القمر[٢].

ولم يكن خلاف الواليين بسبب نزاعهما على المناطق الحدودية[٣] فحسب، بل تعدى الأمر إلى مسائل عامة تتعلق بطبيعة كل منهما. فدرويش باشا الصدر الأعظم سابقاً، عايش التنظيمات العسكرية الجديدة للسلطان محمود الثاني ومحاولاته القضاء على جيوش الانكشارية[٤]، فضلاً عن سياسته المتسامحة والرامية إلى القضاء على التعصب الديني، وقد حال دون انتقام الدمشقيين من المسيحيين أثناء حرب اليونان، في حين عُرف عبد الله باشا بتعصبه واضطهاده الطوائف غير الإسلامية وخصوصاً المسيحيين واليهود ففرض عليهم الجزية وسجن بعض المطارنة وكبار الأساقفة[٥]، وصادر الكنائس ومقتنياتها تمشياً مع حركة التشدد التي كانت تجري في الآستانة عاصمة السلطنة، والتي أدت إلى شنق البطريرك الأرثوذكسي سنة ١٨٢١ كرد على ما أبداه السكان الأرثوذكس ورجال الدين من تعاطف وتأييد لانتفاضة اليونان[٦].

وفي إطار الصراع بين هذين الواليين، يكثر الحديث عن دور اليهود الذين سعوا لدى الباب العالي لعزل عبد الله باشا من الولاية انتقاماً منه على قتله حاييم فارحي اليهودي، صيرفي عكا وأمين خزانتها[٧].

(١) حسن آغا العبد، تاريخ حسن آغا العبد، حوادث ١١٨٦ ـ ١٢٤١هـ، تحقيق يوسف جميل نعيسه، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٩، ص ٧.
(٢) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٨٥.
(٣) راجع ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج ٢، ص ٣٣٣ ـ ٣٤٤.
(٤) حبيب السيوفي، الانكشارية في الدولة العثمانية، مطبعة الرهبانية المخلصية، صيدا، لبنان ١٩٤٠، ص ٣٧ ـ ٣٩.
(٥) بازيلي، مصدر سابق، ص ١٢٩.
(٦) م. ريجنكوف، وإ. سميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار النهار للنشر ١٩٩٣، ص ٣٢٧.
(٧) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٨٥. أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ٨٠ ـ ٨٢. وأغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٢١١.

كان حاييم هذا قد خدم مالية أحمد باشا الجزار، وسليمان باشا، ثم عبد الله باشا[١]. وكان على درجة عالية من الخبرة والثقافة[٢]، وقد قتله عبد الله باشا طيشاً وظلماً باعتراف والدة عبد الله باشا[٣]. وأثار مقتله أميني خزانة السلطان في الآستانة سلمون ورفائيل فارحي اليهوديين، فأرادا الانتقام لابن عمهما حاييم مستغلين نفوذهما الكبير لدى السلطان ودوائره. ومهما يكن فإنه لمن الغفلة استبعاد الدور الخفي لليهود في هذا الصراع خصوصاً بعد أن رافق سلمون حملة درويش باشا على عكا، واتصل بالشيخ بشير عبر يوسف العكاوي طالباً منه وقوفه على الحياد[٤].

وفي ربيع سنة ١٨٢٢ تنامى صراع الواليين على منطقة نابلس، وجرت مواقع بين أنصارهما انتهت بهزيمة جماعة درويش باشا. ولم يكتفِ عبد الله باشا بهذا النصر، بل أمر مقاتليه بالتوجه إلى دمشق وكتب إلى بشير الشهابي يطلب إليه المساعدة فلبّى طلبه وتوجه نحو دمشق حيث وقعت معركة المزة التي أسفرت عن انتصار قوات عبد الله باشا والأمير الشهابي[٥]. في حين تحصن درويش باشا داخل أسوار مدينة دمشق. وقد حال تدخل السلطنة العثمانية السريع دون دخول قوات والي صيدا إلى المدينة، فأصدرت فرماناً عزلت بمقتضاه عبد الله باشا عن ولاية صيدا، وأمرت برفع الوزارة عنه، ونفيه إلى «أفيون قرة حصار»، وإن

(١) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢٥.
(٢) ابراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشره وعلق عليه الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة دير المخلص، صيدا، لبنان ١٩٣٦، ص ٢٧٥.
(٣) تقول والدة عبد الله باشا عن ولدها في رسالة بعثت بها للأمير بشير: «ونتج عن جهله تصرفاته أن أعداه يمتلكوا الفرصة عند الدولة بعزله، ولا نعرف ما هو الاستعداد المهيء له من أخصامه اليهود. وربما أنهم مدبرين على إعدامه أخذاً بثأر المعلم حاييم الذي غلط ابني بقتله الغلط الذي لا يمكن اصلاحه». انظر: ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٨٦.
(٤) أغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٢١١. مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٨٩. أيضاً: محمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٩٥٠، ص ٥٨. يراجع أيضا: ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص ١٣٥ ـ ١٣٧.
(٥) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧١٣ ـ ٧١٥. رستم باز، المذكرات، ص ١٩ ـ ٢٠. عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٢٩ ـ ١٣٠. أيضاً: نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٦١.

خالف فجزاؤه الانتقام[١]، وأمرت ولاة دمشق وحلب وأدنة بتنفيذ أوامرها تلك[٢]. فكان أن حوصر عبد الله باشا من قبل الولاة العثمانيين بعد تحصنه بقلعة عكا مع خواصه وعساكره الذين لا يزيدون على الألفي رجل[٣]. في حين قرر بشير الشهابي اللجوء إلى مصر وطلب وساطة واليها محمد علي باشا[٤]. ولا يستبعد أن يكون هذا الأمر قد تم بالاتفاق مع عبد الله باشا نفسه[٥].

اعتبر صراع عبد الله باشا ودرويش باشا بداية التحول في العلاقات الودية بين الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير الجنبلاطي، وانطلاقة مسيرة كل منهما في الاتجاه المعاكس. وقد تراكمت وتقاطعت أسباب عديدة لتؤدي إلى فراق الرجلين بعد حياة حافلة بالتعاضد، استمرت زهاء ثلث قرن من الزمن. فكان صراع الواليين العثمانيين بداية لظهور طفرات الأحاسيس المكبوتة لدى بشير الشهابي وبدء تدهور العلاقات الودية المشتركة بين الحليفين نحو النهاية المأساوية.

ولا شك في أن اختلاف موقف كل من الأمير بشير والشيخ بشير من الصراع الدائر بين درويش باشا وعبد الله باشا له أثر كبير في تنامي خلافهما المستقبلي. ففي الوقت الذي أدرك فيه الشيخ بشير مخاطر الوقوف إلى جانب عبد الله باشا، وعضده بوجه درويش باشا المدعوم من قبل السلطان العثماني، وقد عبر عن ذلك بالكتابة للشهابي مستفسراً عن «الأسباب التي حملته على النكث بعهده، ويحثه على الرجوع عن دمشق دون مصادمة عسكر الدولة لأن العاقبة

---

(١) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٢٠. أيضاً: نعمان قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، طبع في بيروت ١٨٧٦، مكتبة السائح، ص ٨٦.

(٢) بازيلي، مصدر سابق، ص ١٣٠. مشاقة، مشهد العيان، ص ٨٢ ـ ٨٥.

(٣) Michel CHEBLI, Une Hist. p. 230. مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٨٩.

(٤) نعمة الله اسحق الدحداح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد (كتاب تاريخ أحمد باشا الجزار)، ص ٢٦١. ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١٧. أيضاً: Michel CHEBLI, Une Hist. p. 228-229. راجع أيضاً: ما كتب حول محالفة محمد علي والأمير بشير: «وقد تحققت من تاريخ مخطوط للأمير عثرت عليه في الصيف الماضي أن محالفة سرية أبرمت بين الأمير بشير ومحمد علي في أثناء زيارة الأمير لمصر وعلى أثرها صمم خديوي مصر على تملك سوريا ولم يكن ينتظر غير الفرصة السانحة». راجع الخوري بولس قرألي، المجلة السورية، عدد أيار ١٩٢٧، ص ٢٦٨.

(٥) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٣، ج ٢، ص ٩٤٩.

وخيمة ومرذولة» متعهداً له بإجراء المصالحة مع درويش باشا[١]. وجد الأمير بشير أن في حربه للوالي مناسبة للثأر منه على موقفه عندما طلب من الأمير مبلغ خمسماية ألف قرش كي يسمح له برعي خيله وماشيته في برية جبل حوران في أرض مرج روم، فوافق عبد الله باشا على طلبه بالتوجه إلى ضرب والي دمشق في عاصمة ولايته[٢].

ضمت قوات الأمير بشير التي كانت تحارب درويش باشا في دمشق بعض قوات الشيخ بشير. ولكن بعد تدخل السلطنة العثمانية في الأمر، وانقلاب الموازين السياسية لمصلحة درويش باشا، ومكاتبة هذا الوالي للشيخ لاستيضاحه موقفه مع علمه أن الأمير والشيخ شديدا التعلق بأهداب العرش العثماني، وإجابة الشيخ بشير بنفي ما توهمه من مساعدة عبد الله باشا، وإزاء إصرار بشير الشهابي على موقفه من مساعدة والي صيدا كتب الشيخ بشير لابن أخيه علي جنبلاط يحثه على الرجوع بالعسكر. «فلما رأى الأمير أن العسكر قد تركه عاد إلى دير القمر مكرهاً ونار الغضب تتأجج في فؤاده»[٣].

٢ ـ إمارة الجبل في عهدة الأمير عباس الشهابي:

بعد أن عُزل الأمير بشير عن إمارة الجبل، ولّي مكانه الأمير عباس أسعد الشهابي. فوجّه إليه درويش باشا بعد أن أصبح والياً على دمشق وصيدا «الخلع الفاخرة وشرطنامات الالتزام العطرة على البلادين (الشوف وجبيل) بحسب المعتاد»[٤]. وقد تعهد الشيخ بشير بتأدية الأموال الأميرية عنه[٥]. ولا نرى للأمير

---

(١) نعمة الله اسحق الدحداح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد، (كتاب تاريخ أحمد باشا الجزار)، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٢) ميخائيل مشاقة، منتخبات، ص ٨٧. أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٣) نعمة الله الدحداح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد، مصدر سابق، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١. انظر أيضاً: سليم خطار الدحداح، ترجمة الأمير بشير الشهابي الكبير المعروف بالمالطي، لا دار، ١٩٦٩، ص ١٦.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٦ في باب الملاحق. وفيها يعلم الأمير عباس المشايخ الخازنيين بتسلمه حاكمية البلادين (بلاد الشوف، وبلاد جبيل).

(٥) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٨٨.

بشير يداً في هذه التولية، بل إن الأمر قد تم على يد الشيخ بشير بعد أن اتفق مع درويش باشا على تولية الأمير عباس في عملية منه لتلافي مجيء أحد الأمراء الشهابيين الموالين «للحزب» اليزبكي. وقد أودع ابنه نعمان وهو في سن العاشرة، كضمانة لدى الوالي على ما تعهد به[(١)].

استمر حكم الأمير عباس أقل من سنة فكان بمنزلة الحاكم الصوري، في حين كان الشيخ بشير هو الحاكم الفعلي للبلاد. وقد أكد ذلك الأمير عباس نفسه عندما راجعه ميخائيل مشاقة بإحدى المسائل فقال له: «إنني أمير على طاولة الطعام فقط، وإن كل شيء بيد الشيخ بشير كونه تعهد لخزينة الوزير بأموال الجبل، ووضع عندي ابن بلدكم من طايفتكم وكيلاً فهو يكتب كما يعرف وأنا أضع ختمي على ما يكتبه»[(٢)].

اعتقد الأمير عباس باستمرار حكمه على الجبل، يدفعه إلى هذا الاعتقاد أن عبد الله باشا المحاصر من قبل ولاة السلطنة العثمانية سيؤخذ لا محالة، وأن أمل بشير الشهابي وأولاده بالرجوع سينقطع حينئذ، وأن الشيخ بشير يعضده[(٣)] وهو متفق معه على كيد الأمير بشير[(٤)]. لكن الأمور سرعان ما انقلبت موازينها، فأثمرت وساطة محمد علي لدى السلطان العثماني، فصدر فرمان العفو عن عبد الله باشا وإعادته إلى ولاية صيدا كما كان سابقاً، في حين عزل درويش باشا عن ولاية دمشق. وتراجع مصطفى باشا عن حصار عكا نحو حلب[(٥)]. ويبدو أن السلطنة لم تكن جادة في حصار عبد الله باشا، وربما كان موقفها هذا ناتجاً عن مداخلة محمد علي في القضية، وعدم فاعلية القوات المحاصرة، فكان أن عاد الأمير بشير إلى مركز إمارته في شهر أيار سنة ١٨٢٣ ليبدأ مرحلة جديدة من مراحل الانتقام السياسي.

---

(١) اغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٢١١. انظر أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٢٢. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٢٢.
(٢) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٨٨ و٩١.
(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٩١.
(٤) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١٨.
(٥) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤. الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٢٦ وما يليها. أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ٨٨.

كان الأمير بشير مدفوعاً بعد عودته من مصر لتحقيق أمرين مهمين، أولهما ضرب القوى المقاطعجية في الداخل وخصوصاً تلك التي ناهضته أو لم تستجب لسياسته الذاتية وعلى رأسها الشيخ بشير جنبلاط، وثانيهما تعزيز تحالفاته الخارجية مع والي مصر وصيدا بعد أن رأى فيهما ضمانة لاستمراره في الحكم.

أظهر عبد الله باشا تكدره من الأعيان والعمال الذين خدموا حكومة درويش باشا وتعاطفوا معها في تنفيذ سياستها[(١)]. وليس ببعيد أن يكون الأمير بشير وعبد الله باشا قد اتفقا خلال لقائهما في عكا، على خطة لضرب الشيخ بشير عبر استنزافه في البداية ثم تصفيته لاحقاً[(٢)].

فرضت السلطنة العثمانية على عبد الله باشا مبلغ خمسة وعشرين ألف كيس بدل مصاريف عساكرها أثناء حصار عكا. فقام عبد اله باشا بتوزيع هذه المبالغ على مقاطعات ولايته. وكان نصيب الجبل من هذه الأعباء خمس المبلغ المطلوب[(٣)]، أي خمسة آلاف كيس، قام الشيخ بشير وحده بدفع ألف وخمسماية كيس منها عن يد الأمير بشير، ثم أردف الأمير طلبه بألف كيس بحجة الحصول على صفاء خاطر الباشا، فدفع الشيخ قسماً منها وأرسل يعلمه بأن الباقي يدفع تدريجياً[(٤)].

وبالرغم من قيام الشيخ بشير باستقبال الأمير بشير في صيدا، وبزيارته في قصر بيت الدين بهدف إعادة تطبيع العلاقة بينهما، وتكرار هذه الزيارة. فإن نية التواطؤ بين الأمير ووالي صيدا ووالي مصر بدت واضحة أمام الشيخ من خلال استنزافه المالي أولاً، ومداخلة محمد علي لدى والي الشام لطرد الشيخ بشير من إيالته بعد تواريه. وهذا ما أدى إلى فراره مجدداً إلى حوران واختبائه لدى عرب الفحيلة والسلوط[(٥)].

---

(١) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٩٣.
(٢) مشاقة، مشهد العيان، ص ٨٩.
(٣) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٩٤.
(٤) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٤٤ ـ ٧٤٧.
(٥) الشدياق، أخبار الأعيان، مصدر سابق، ص ٤٢٩. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٥٠.

وبقدر ما كان الشيخ بشير يسعى للتقرب من الأمير وخطب وده، كان هذا الأخير يزداد كرهاً له وحقداً عليه لحزازات في الصدر، وخطط بشها محمد علي في مسمع الأمير هدفها اضطهاد الأعيان وإذلالهم. ولم يكن الهدف من ذلك إلا التخلص من المعارضين لمقاصده فلا يجد في جبل لبنان مقاوماً أو معانداً[١]. وقد خشي الشهابي من وجود فئات تناصبه العداء من أركان «الحزبين» الجنبلاطي واليزبكي، وخصوصاً الشيخ بشير جنبلاط، فراح يبحث عن مبررات للنيل منه، ويؤكد ذلك قول المؤرخ الشهابي حيدر: «وفي ثاني الأيام اجتمع ـ عبد الله باشا ـ مع الأمير وتفاوض معه في أمور سرية حيث كان يثق به ويعتمد على رأيه»[٢]. فكان أن وضعت الخطة النهائية للقضاء على الشيخ بشير.

٣ ـ مواقع السمقانية وبعقلين والمختارة:

خاض بشير الشهابي معركته مع بشير جنبلاط على أنها معركة حياة أو موت، معبئاً لها ما استطاع من قوى داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الخارجي، أرسل يطلب مساعدة عزيز مصر الذي أمر بإرسال عشرة آلاف مقاتل من العساكر الجهادية بقيادة حفيده طوسون باشا[٣]. وأرسل عبد الله باشا والي صيدا قوة قوامها ثلاثة آلاف مقاتل تدعمهم المدافع اللازمة لحصار المختارة[٤]. كما وقف والي الشام علي باشا الأسعد إلى جانب الشهابي[٥]. وكان إلى جانبه من الداخل الكنيسة المارونية وعلى رأسها البطريرك يوسف حبيش الذي تبوأ كرسي البطريركية سنة ١٨٢٣[٦]، بعد الانتفاضات العامية التي وقعت قبل سنتين. وقد حاول خطب ود الأمير وفتح صفحة جديدة من التعاون معه لكونه أميراً مارونياً، والتسليم بأن القيادة السياسية في البلاد لم يحن الوقت كي تتسلمها الكنيسة

(١) نعمة الله اسحق الدحداح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد (كتاب أحمد باشا الجزار)، ص ٢٦٤.
(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٥١.
(٣) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٦٥.
(٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٣.
(٥) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٦٣.
(٦) يوسف اللاذقي، رسالة تاريخية في ترجمة المغبوط البطريرك يوسف حبيش الأنطاكي على الطائفة المارونية، مطبعة الأرز، جونية، ١٨٩٧، ص ٦.

مباشرة، فآثر طي صفحة الانتقام، ووقف مع كنيسته إلى جانب الأمير في صراعه مع الشيخ الدرزي، وأرسل بتعليماته إلى المشايخ الموارنة في جبة بشري وكسروان وبعض مشايخ آل الخازن يدعوهم إلى تأييد الأمير بشير[١]. وكان مع الأمير من الأعيان المقاطعجيين آل أبي المع، وآل تلحوق وحمادة، وعبد الملك[٢]، الذين كانوا في البداية مع الشيخ بشير ثم انحازوا إلى معسكر الأمير[٣]. وآل نكد ومن ينتمي إليهم من أهل دير القمر والمناصف والشحار، وقد وقف النكديون إلى جانب الأمير وحالوا دون مغادرته بيت الدين بقطعهم حبال أحماله بعد أن صمم على الفرار إثر محاصرته وتأخر وصول قوات عبد الله باشا. كما قاموا بحراسته في قصره، كل ذلك انتقاماً من الشيخ بشير لاشتراكه في نكبتهم قبل ربع قرن. وكان هذا برأي الأمير شكيب أرسلان من أعظم أسباب انتصار الأمير بشير[٤]. فضلاً عن أكثرية مسيحية وقفت إلى جانب الأمير بعد أن أشاع بعض ذوي الغايات، أن حركة المختارة هي لتسلط الدروز على النصارى وذاعت هذه العبارة في البلاد وذلك لتنفير الناس من الذهاب إلى المختارة[٥].

أما معسكر الشيخ بشير فقد ضمّ أركان الحزب الجنبلاطي وزعماء الحزب اليزبكي من آل عماد دون سائر الزعماء اليزبكيين الذين وقفوا إلى جانب الأمير بشير. وأكثر أهالي الشوف والغرب التحتاني وبعضاً من أهالي المتن[٦]، وأولاد

(١) حريق، التحول السياسيق، ص ١٦٣.
ورد في كتاب مشهد العيان لمؤلفه ميخائيل مشاقة: «وفي هذه الأثنا حصل سوء تفاهم بين الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط كان العامل على اثارته وتعزيزه رؤساء الدين الذين دابهم إبقاء الفتن والمداخلة بما لا يعنيهم في كل زمان. وحبذا لو تلتزم هذه الفئة المباركة نصوص الكتاب المقدس وتترك الشؤون المدنية على عاتق أربابها فتحفظ بذلك مقامها وتجله». «وكان غيظ ميخائيل مشاقة من إلقاء بذور الفتن بين الأميروالشيخ عظيماً حتى أنه جاهر بالملامة على الطغمة الأكليريكية في نشوب المخاصمة ولم يرهب لومة لائم».
انظر ترجمة ميخائيل مشاقة في كتابه مشهد العيان، ص ١١.
(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٥١ و٧٥٨ و٧٦١ ـ ٧٦٢ و٧٦٥. انظر أيضاً: سليم حسن هشي، المراسلات الاجتماعية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون، ج ٣، ص ٦٢.
(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٦٥. أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ٩٣.
(٤) عباس أبو صالح، تاريخ الإمارة الشهابية، ص ٢٢٩.
(٥) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٣.
(٦) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٥٧.

الأمير نصر أبي اللمع وبعض الخوازنة. وضم من الأمراء الشهابيين عباس أسعد، وسلمان سيد أحمد، وفارس، وحسن أسعد، وفاعور علي وأخاه أمين وحسن الاسلامبولي[١]. وقد بلغت جموع الشيخ أكثر من سبعة آلاف مقاتل[٢].

لم يتخذ الصراع بين البشيرين طابع المعركة العسكرية، بل كان بطبيعته أقرب إلى المناوشات منه للمعركة. وسبب ذلك يعود إلى كل من الأمير والشيخ. فالأمير عمل لتأخير وقوع المعركة ريثما تصل الإمدادات التي أرسل يطلبها من والي مصر محمد علي باشا، ووالي صيدا عبد الله باشا. وبالفعل فإن حسم الصراع لم يتنه إلا بعد وصول قوات والي صيدا. أما الشيخ بشير فإن المعركة بالنسبة إليه لم تكن معركة عسكرية بقدر ما كانت معركة سياسية. ولم يحضر لها بالجدية المطلوبة ربما لمعرفته بوقوف ولاة السلطنة في مصر ودمشق وعكا إلى جانب خصمه. وهو لم يحضر من عكار إلى المختارة إلا بعد أن شارفت المناوشات على انتهائها. وقد كان باستطاعته أن يزحف على قصر بيت الدين، وكانت قواته على مشارفه ويستولي عليه بسهولة دون تضحية تذكر، معتمداً في هجومه على قوة عسكرية فاعلة ما من أحد يشك بوجودها لدى الشيخ، وعلى غطاء شرعي يوفره له مشاركة بعض الأمراء الشهابيين المناوئين للأمير بشير في عديد قواته. لكنه آثر إبقاء الصراع العسكري ضمن حيز التهديد به وفي دائرة الصراع السياسي لا الحسم العسكري، وربما كان خطأه الستراتيجي هذا سبباً أساسياً لهزيمته، ومن ثم تصفيته وتصفية أهم اقطاعة في جبل لبنان.

لقد أخطأ الشيخ بشير في تقديره قوة الحلفاء المتألبين للنيل منه. وأعطى خصمه الأمير بشير الفرصة لبث الفرقة في المعسكر الجنبلاطي القائم على تجمع واهٍ مع العماديين. وربما كان لم يقدم على أي عمل عسكري بارز لعدم ثقته بهم. فأمضى ثمين وقته في عكار يعبىء القوى دون جدوى. ولو تسنّى له القيام بكبسة لمقر الأمير بشير في بيت الدين على غرار ما قام به الأمير حيدر الشهابي في عين دارا سنة ١٧١١، خصوصاً وأن الأمير بشير كان على قاب قوسين من

(١) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.
(٢) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٣. يجعل ميخائيل مشاقة جماعة الشيخ بشير اثني عشر ألف مقاتل، راجع مشهد العيان، ص ٩٢.

الرحيل عنها، لربما بدّل ذلك ليس فقط تاريخ جبل لبنان فحسب بل تاريخ بلاد الشام كله، وكان للوصول المتأخر لقوات عبد الله باشا ومدافعه، الدور الأساسي في ترجيح كفة الأمير وتضعضع قوات خصمه وانسحاب أكثرهم من ساحة المعركة. وقد جاءت مساعي المشايخ العقال وعلى رأسهم الشيخ خطار تلحوق بحجة تخفيف حدة الصراع والتمهيد لإنهاء القتال حفاظاً على حرمة الدروز وحقن الدماء، لتصب في مصلحة الأمير بشير[١]، كما وأن جرح كل من علي جنبلاط وعلي عماد وهما من أفضل قواد الشيخ بشير، جعل أكثرية المقاتلين دون قيادة عسكرية. وهذا ما أدى إلى تضعضع قوات الشيخ بشير وتراجعها نحو المختارة، واختباء قسم منها في عمق القرى الدرزية في الشوف الأعلى، وفرار القسم الآخر إلى جبل حوران.

٤ ـ نتائج هزيمة الشيخ الجنبلاطي:

انتهت معركة المختارة بهزيمة الشيخ بشير ولجوئه إلى حوران. وبالرغم من تعقب خليل شهاب للفارين فقد تمكن الشيخ وجماعته من الوصول إلى حوران سالكين طريق جزين إقليم البلان. غير أن والي دمشق كان لهم بالمرصاد، وكان بوسعهم النجاة لو لم يثقوا بتطميناته، وما إن سلموا إليه حتى ألقى القبض عليهم فأعدم الشيخ علي العماد بوحشية بالغة[٢]، وزج بالآخرين في السجن.

أرسل عبد الله باشا إلى والي الشام يطالبه بتسليم الشيخ بشير وجماعته فأرسلهم إليه. وكان الأمير بشير يترقب إعدام الشيخ لكي يكرس انتصاره عليه، ويتخلص من وطأته المعنوية التي كانت تطارده كلما فكر بأن خصمه اللدود لم يزل على قيد الحياة. وكان تردد عبد الله باشا في إعدامه طمعاً باستنزاف ثروته يزيد الأمير خشية وإرباكاً، فضلاً عن أنه كان يقصد أيضاً تهديد الأمير نفسه بمثل

(١) راجع محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٩٠، ج ١، ص ٢٣٨.
(٢) انظر ترجمة علي عماد لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٧. جون كارن، رحلة في لبنان، ص ١٥٧. أيضاً: يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، ج ٢، ص ٢٨٥.

هذا الخصم والتهويل عليه به وسحب المال منهما على السواء[١]. ففطن الأمير الشهابي لمقاصد عبد الله باشا، وكتب إلى محمد علي يطلب إليه التدخل لدى باشا صيدا للتخلص من الشيخ بشير. فلبّى عزيز مصر طلب الأمير. وقام باشا صيدا بإعدام الشيخ بشير والشيخ أمين العماد شنقاً في أيار سنة ١٨٢٥[٢] الموافق التاسع من شوال سنة ١٢٤١ هجرية[٣].

سيطر الشهابي بعد انتصاره على بشير جنبلاط على جميع أملاكه ومقاطعاته[٤]، فخص نفسه وأولاده ببعضها ووزع الباقي على مؤيديه. وقد سلم إقليم جزين وإقليم الريحان وإقليم التفاح إلى ولده خليل، والعرقوب إلى ولده قاسم، والشوف إلى الشيخين حمود وناصيف النكديين[٥]، ثم نزعه منهما فيما

(١) نعمة الله اسحق الدحداح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد (كتاب أحمد باشا الجزار)، ص ٢٧٤.

(٢) Baptistin POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, Voyageurs d'Orient, Introduction, note et index par Camille Boustany, Dar Lahad Khater, Beyrouth 1986, T. 2, p. 293-294.

أيضاً:
نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٦٨. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٨. الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٧٧.

(٣) HICHI, La Famille des Djoumblatt, p. 134-135.

(٤) كان مشايخ آل جنبلاط الأكثر نفوذاً والأوسع ثراء في القرن الثامن عشر، وكانوا يحكمون الشوف، الحيطي والسويجاني، واقليم الخروب، واقليم جزين واقليم التفاح وجبل الريحان وكانت اقطاعاتهم تضم نحو مائتي قرية يقطنها أكثر من ثلاثين ألف إنسان. وقد ورد في تقرير فرنسي عام ١٨٢١ أن عدد قرى اقليمي الريحان والخروب ومقاطعة جزين سبعين إلى ثمانين قرية تدر أموالاً بقيمة أربعماية كيس».
وبالمقارنة مع سائر الأعيان المقاطعجيين كان مشايخ آل نكد يملكون مقاطعة المناصف ومركزها دير القمر، ومقاطعة الشحار في الغرب وكانت الأولى تضم أربع عشرة قرية والثانية إحدى وثلاثين قرية يقطنها أكثر من ثلاثة عشر ألف إنسان إلى جانب قسم كبير من اقليم الخروب وأملاك في صيدا والدامور وبيروت وبعض قرى في البقاع. وكان الأمراء الأرسلانيون يحوزون مقاطعة الغرب الأسفل التي كانت تضم سبعين قرية ويقطن فيها أربعة آلاف نسمة، وكان آل أبي اللمع بفروعهم المختلفة يملكون مقاطعة المتن التي تضم أربعين قرية كبيرة وسبع وأربعين قرية صغيرة». انظر: رجاء عبد القادر جوهر، تاريخ الإمارة الشهابية، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٥) يشير نسيب في مخطوطة الأسرة النكدية ص ١٠٢ و١٠٣ إلى محاولة النكديين الانتقام من الأمير بشير الشهابي بعد انتقامهم من الشيخ بشير جنبلاط، ومن اليزبكيين لوقوفهم إلى جانب الأمير بشير فيوضح «مسألة لم يعرفها إلا القليلون لأنها دبرت سراً كون النكديين يحقدون على الأمير لغدره بآبائهم، فتحينوا الفرص للإيقاع به أخذاً بثأر أسلافهم فلما هزموا جموع المختارة واستولوا على الشوف، وأقام =

بعد. ووهب مشايخ آل تلحوق الغرب الأسفل باستثناء بلدة الشويفات[١] التي سلمها إلى الأمير بشير ملحم شهاب. كما سلم قسماً من إقليم الخروب إلى الشيخ حسين حمادة البعقليني[٢]. وبالمقابل فقد اقتص الأمير من خصومه، فسمل أعين بعض الأمراء الشهابيين، وقطع رؤوس ألسنتهم، وغرّم الأرسلانيين وضيق عليهم، ففروا إلى طرابلس[٣]. وعمد إلى ضرب آل القنطار وحسان وحاطوم في محاولة منه لتحطيم سائر الأسر المقاطعجية حتى التي وقفت منها على الحياد خلال

= النكديون في المختارة، رأوا أنهم أدركوا بعض ثاراتهم من الأعداء أي الجنبلاطين واليزبكيين. وبقي عليهم الانتقام من الأمير فطفقوا يستعدون لمهاجمته والفتك به». لكن عودة الكثيرين من أعداء الأمير طلب الصفح والرضى عنهم وتفانيهم في خدمته ثنى النكديين عن مهاجمة بيت الدين لأن الأمر يحتاج إلى رجال أكثر مما يستطيعون، وخصوصاً بعد أن باءت بالإخفاق محاولتهم الاستنجاد بالشيخ أبي شاهين محمد أبي عساف زعيم دروز حوران آنذاك.
ويبدو أن أعداء النكديين ساءهم ما توصل إليه الشيخان ناصيف وحمود، فأخبروا الأمير بتدبيرهم عن طريق «رجل من بني عبد الصمد في عماطور» وحذره من غائلتهم «فنزع منهم الأمير الشوف وسائر ما كان اقطعه لهم من أرزاق بني جنبلاط، وهكذا أحبط ذلك المسعى وخسر النكديون بسبب ذلك ثروة عظيمة».

(١) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٧٦. يبدو أن أملاك الشيخ سلمان النكدي في الناعمة سلمت إلى الشيخين حمود وناصيف النكديين بأمر من الأمير بشير يحمل توقيعه وختمه. انظر مخطوطة نسيب النكدي، ص ٩٣.

(٢) مخطوطة نسيب النكدي، ص ٩٣. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٨.
في سنة ١٨٢٩ قتل أسعد ابن الشيخ حسين حمادة في سانور أثناء حصار الأمير بشير للقلعة. فكتب الأمير رسالة تعزية إلى الشيخ حسين مؤرخة بتاريخ غرة شوال سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٢٩م. قال له فيها: «بعد الشوق... إنه بحسب القضاء والقدر المحتوم، وبموجب ناموس الشجاعة والحماسة قد نفذ حكم الله بولدكم الشيخ أسعد المتوفى لرحمة ربه التواب وقد نال كمال حسن الاسم والثناء لأنه مات قدامنا بيوم مشهور وحيث بتوجيه خاطرنا العوض وبحيوة خوتكم الباقية فالمرغوب أن تستعوضوا عنه براضنا (برضانا) المستديم عليكم وبصفو خاطرنا الذي أشاء الله مدى الزمان لا يزول عنكم ولا عن ذريتكم والأمل بحوله تعالى أن يكون لكم ولإخواننا أولادكم طول السلامة من بعده...
ثم كتب له تحريراً آخر لقبه فيه بحضرة الأخ العزيز، وضمنه حجة عَهَدَ إليه «بتعاطي أمور ومواد بعقلين وإقليم الخروب في سائر الخدمات التي يصدر أمرنا بها ويستوفي جميع المطاليب المترتبة على بعقلين والإقليم المذكور من ميري وخرج وغيرهما ويوردهما إلى خزينتنا وأنعمنا عليه بالخدمة التي تطلب على الميري وباقي المطاليب والشكوى التي تحصل تتعرض لدينا عن يده وخدمتها له ولا يكون من ثقله على الرعية إلا بما هو واجب ويكون مرفوع المقام بين الأهالي وإنعامنا هذا عليه وعلى إخواننا أولاده وذريته من بعده ممدود غير محدود».
الأصل محفوظ لدى الشيخ سهيل حمادة ـ بعقلين.

(٣) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٦٨. الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

فترة صراعه مع الشيخ بشير[١].

وقام الأمير بشير بعد احتلاله بلدة المختارة بهدم القصر الذي تكلف عليه الشيخ بشير أكثر من مليوني ريال عمودي[٢]، كما هدم جامع المختارة بناء على مراسلة عبد الله باشا «لأن الدروز غير أهل له»[٣]. وكان الشيخ قد بناه سنة ١٨١٨ على غرار جامع الجزار في عكا. وكان ثمة العديد من الجوامع المنتشرة في أماكن سكن الموحدين الدروز المسلمين. وقد بلغ عددها آنذاك ١٧ جامعاً[٤]. كما بنى في بلدته أيضاً سنة ١٨٢٠ كنيسة للموارنة[٥]. ولم يكن الأمير بشير ليرتاح إلى ظاهرة بناء الجوامع وانتشار الإسلام في جبل لبنان وهو الذي مرق منه إلى التنصر. ولما لم يكن باستطاعته النيل من الشيخ لهذا السبب فقد «انكاد منه جداً»[٦]. وصمم على التخلص منه عبر إقامة تحالف بين جماعة اليزبكيين والنكديين. وكان للشيخ شرف الدين القاضي دور الوساطة في إقامة هذا الحلف. لكن سرعان ما انكشف الأمر للشيخ بشير، ولكي يبعد تهمة التآمر عنه قام الأمير بعزل الشيخ شرف الدين من منصب القضاء، وولى مكانه الشيخ أحمد البزري من برجه. ثم عمد إلى تدبير عملية اغتيال للشيخ المعزول قام بها أولاد سلمان النكدي في محلة بيدر الرمل من أعمال المناصف[٧]. ولذلك ظل جامع المختارة قذى بعين بشير الشهابي إلى أن واتته فرصة التخلص من الشيخ الجنبلاطي وجامعه مع المئذنة بحجة أن تشييده قد تمّ بدون إذن ولاة الأمر[٨]!! فهدمه وبنى

(١) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٣٣ ـ ١٣٧.
(٢) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٠٢.
(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٧.
(٤) كان للدروز يومئذ سبعة عشر جامعاً هدمت كلها، ولم يبق منها غير جامع الأمير منذر التنوخي وهو المعروف بجامع النوفرة في بيروت، وجامع الأميرة حبوس الأرسلانية في الناعمة، وجامع الأمير فخر الدين عثمان (المعني الأول) في دير القمر، وجميعها ليست اليوم بيد الدروز.
(٥) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٥٤.
(٦) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٩٧. انظر تقرير قنصل فرنسا في صيدا حيث يقول بانتساب الشيخ بشير جهاراً إلى الدين الإسلامي، لدرجة أنه بنى مسجداً في بلدته. ويورد اتهام الشيخ بشير للأمير بشير بأنه مسيحي، ومتحزب للمسيحيين Documents Diplomatiques, T. 3, p. 136-137.
(٧) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٥١ و٦٥٣.
(٨) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٠٢.

بحجارته قصر ولده أمين في بيت الدين[١].

توّج الأمير بشير الشهابي إذاً فظائعه ضد الأعيان المقاطعجيين المناوئين له بقضائه على الشيخ بشير جنبلاط. وقد وفّر له صراعه ضد القوى المقاطعجية في الداخل وتحجيمه لها، وارتباطاته الوثيقة مع الولاة العثمانيين فترة هدوء واسترخاء انصرف الأمير في خلالها إلى توطيد دعائم حكمه، ولم يواجه أية مشكلة تذكر حتى سنة ١٨٣١ تاريخ احتلال الوالي محمد علي باشا لبلاد الشام.

ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- أسفرت الصراعات المقاطعجية عن خسائر فادحة تحمل عبأها الأكبر القوى الفلاحية المنتجة كونها تشكل العناصر المقاتلة وتدفع الزيادات الطارئة على الضرائب، وتتحمل السخرة والاستغلال، وتعاني من الاحتكار والاضطهاد. وقد انعكس ذلك على وضعها الاجتماعي والاقتصادي، فكانت تعيش في ظل معاناة الفقر والعوز والحرمان.

- شكل القضاء على الشيخ بشير جنبلاط ضربة لأهم الزعامات الدرزية المقاطعجية وحتى لأهم زعامة مقاطعجية في جبل لبنان. وهذا ما أضعف الطائفة الدرزية، بحيث تركت ذات قيادات سياسية ضعيفة وآمال مكبوتة. وقد كان لهذا الأمر أثره البارز في موقفها بشكل عام من الاحتلال المصري لجبل لبنان وسائر مقاطعات بر الشام.

- أدت سياسة إضعاف المقاطعجيين الدروز إلى تنامي سلطة الأمير الحاكم، فتكرست بذلك مركزية السلطة الشهابية بيد الأمير بشير الذي اعتبر في تلك الفترة رأس الهرم المقاطعجي، في حين تدرج في السلم المقاطعجي زعماء وأعيان من جميع الطوائف، قاموا بأدوار سياسية ثانوية في فترة تميزت بالهدوء والاستقرار البارزين.

(١) أمين محمد طليع، أصل الموحدين الدروز وأصولهم، قدم له سماحة الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ عقل الدروز، دار الأندلس، بيروت ١٩٦١، ص ١٠٩.

- في مقابل الوضع الدرزي، وجد الموارنة أنفسهم أمام حاكم ماروني «يقرأ إنجيلهم» فحسنوا العلاقة به، وانتفعوا منه سياسياً واقتصادياً. وكما أن دعم الأمير صار مطلوباً من قبل البطريرك في وجه الدروز، فإن سياسة الأمير نفسها أصبحت ترمي إلى تعزيز سلطة البطريرك في طائفته. وصار أكثر اعتماداً على الموارنة وخصوصاً لجهة الدفاع عن الأمير والإمارة، بعد أن حلّ هؤلاء تدريجياً مكان الدروز. وهذا ما أدى إلى رفع المستوى المسيحي على حساب الدروز ومهّد للمرحلة التالية التي سوف تلعب في خلالها الكنيسة المارونية دوراً سياسياً واقتصادياً بارزاً في جبل لبنان.
- مهدت الفترة التي تلت انهيار الزعامات المقاطعجية الأساسية في الجبل إلى بروز دور أساسي للأمير بشير. فأصبح بعد مقتل الشيخ بشير أحد أبرز القوى السياسية والعسكرية في بلاد الشام. فتوجهت إليه أنظار القوى المجاورة وخصوصاً الولاة العثمانيين (محمد علي في مصر، وعبد الله باشا في فلسطين) وارتبطوا معه بمحالفات وعهود، سرية وعلنية، وهذا ما مكنه من القيام بدور عسكري مهم في تاريخ المنطقة كان أبرزه حرب سانور في فلسطين ١٨٢٩ ـ ١٨٣٠ والاحتلال المصري لبلاد الشام ١٨٣١ ـ ١٨٣٢.

الفصل الثالث

جبل لبنان في ظل الحكم المصري

١٨٣١ ـ ١٨٤٠

أولاً ـ مقدمات الحكم المصري في بلاد الشام

ثانياً ـ السيطرة المصرية على جبل لبنان وبلاد الشام

ثالثاً ـ سياسة ابراهيم باشا الداخلية

أ ـ تشكل قوى المعارضة

ب ـ الثورات وأثرها في زعزعة الحكم المصري

رابعاً ـ الموقف الدولي من محمد علي ومؤتمر لندن (١٥ تموز ١٨٤٠)

أ ـ تنفيذ مقررات لندن وحرب الجلاء ١٨٤٠

ب ـ وقعة بحر صاف وتسليم الأمير بشير

خامساً ـ موقف الدروز والموارنة من الوجود المصري

سادساً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً: مقدمات الحكم المصري في بلاد الشام

تميزت العلاقة التاريخية بين مصر وبلاد الشام بمحاولات استيلائية عديدة قام بها بعض حكام البلدين على مر تاريخهما الطويل بهدف توحيد وتوطيد السلطة السياسية فيهما. ولم يكن محمد علي باشا (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) أول من وعى أهمية قيام حكم موحد بين قطرين يكمل أحدهما الآخر سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، حتى شبها وكأنهما بمنزلة الشقيقين لما بينهما من روابط المصلحة والجنس واللغة، أو كأنهما «شقتان لباب واحد»، لكون كل منهما متمماً للآخر «والجمع بينهما فيه الخير كل الخير لهما، وإن الشام لازمة لسلامة مصر»[1]، بل سبقه الكثيرون من الحكام الذين أقاموا حكماً موحداً فيهما بحجة أن أخطار الغزو والاستيلاء كانت تأتي دائماً من الشمال. وإذا ما استثنينا الفتح الفاطمي لمصر، والاحتلال الفرنسي لها سنة ١٧٩٨، فإننا نجد أن سائر الغزوات قد جاءت عن طريق الشمال عبر سوريا، كغزوة قمبيز والاسكندر والفتح الإسلامي وغزوة الأيوبيين والفتح العثماني، وعليه فإن محمد علي سعى بشتى الوسائل للحصول على سوريا وضمها إلى دائرة حكمه ونفوذه، كي يعطي لمملكته الاطمئنان بإبقائها مستقلة وفي مأمن من أي غزو ما دامت حدودها تبدأ في طوروس وليس في منطقة السويس القريبة جداً من عاصمته القاهرة[2].

أدرك محمد علي أهمية بلاد الشام من الناحية الستراتيجية، وأهميتها أيضاً من ناحية غناها الاقتصادي ومواردها الطبيعية الوافرة وكثافتها السكانية، لذلك فما أن

---

(١) سليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٩، ص ٣٢.

(٢) كلوت بك أ. ب لمحة عامة إلى مصر، عربه عن الفرنسية محمد مسعود، مطبعة أبي الهول، بدون تاريخ، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

وطد حكمه في مصر حتى بدأ يحاول التوسع جنوباً باتجاه السودان، وشمالاً باتجاه بلاد الشام.

وكانت سوريا أكثر إغراء لمحمد علي من أي بلاد أخرى. فطلب إلى السلطان العثماني منحه إياها ابتداء من سنة ١٨١١، وأبدى رغبة بضمها سواء بالشراء أم بالحرب[١]، وهو لكثرة ما نسج حولها من أحابيل الدسائس وجسيم التملق، أثار خشية السلطان وحذره خصوصاً إثر مطالبته عدة مرات بضمها إلى دائرة حكمه[٢].

وكان السلطان العثماني محمود[٣] قد وعد محمد علي بمنحه بلاد الشام، أو قسماً منها جزاء المساعدات القيّمة التي أسداها للسلطنة في حربها ضد اليونان، وكتعويض له عن الخسائر الجسيمة التي لحقت بالجيش البري والأسطول المصريين في موقعة نافارين Nafarin في ٢٠ تشرين الأول سنة ١٨٢٧[٤].

ولا يبدو أن السلطان العثماني كان جدياً في وعده لمحمد علي، لأنه لم يكن بغافل عما يعنيه ضم بر الشام إلى بلاد مصر من انقطاع للسلطة المركزية في الآستانة مع ولاياتها العربية سواء في شمال افريقيا أم في شبه الجزيرة العربية، واقتصار سيادتها على الأراضي التركية والبلقان، لذلك كانت السلطنة ترى في سوريا مفتاحاً للبلاد العربية، وأن موقعها المتوسط بين مصر والأناضول يدفعها إلى الاستماتة في الدفاع عنها والاحتفاظ بها، فإذا ما ضمت إلى مصر انفرط عقد

(١) أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص ٣٣.
(٢) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٥٠ و٥٥.
(٣) انظر ترجمته لدى: جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، ج ١، ص ٨٥.
(٤) محمد أحمد حسونة بك، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة مرور مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٨، ص ٦٠ وما يليها. كذلك انظر: أحمد فهيم بيومي، المرجع ذاته، ص ٢٧١ وما يليها.
للتوسع راجع عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، الذكرى المئوية للمغفور له محمد علي الكبير، دار المعارف بمصر، ١٩٥٠، الفصل السادس.

البلاد العربية وأدى ذلك إلى قيام سلطة بديلة عن السلطة العثمانية[١]، أو على الأقل دولة موازية لحكم بني عثمان، هذا إن لم تتفوق عليها قوة وغنى ومكانة دولية خصوصاً على صعيد العالم الإسلامي كونها ستسيطر حكماً على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في شبه جزيرة العرب وفلسطين. ولكن من جهة أخرى، لم يكن السلطان العثماني ليجافي محمد علي أو ليتنكر لتقديماته العسكرية، في رده الخطر الوهابي عن السلطنة ومحاربته للوهابيين في عاصمتهم الدرعية وتدميره لها، أو في حرب المورة ومحاولته إخماد الحركة التحررية في اليونان[٢]. بل ولاه بلاد السودان وجزيرة كريت ومنح ابنه ابراهيم ولاية جده مع تلقيبه بـ «أمير مكة». وكان على استعداد لإعطاء محمد علي المزيد من الولايات والمناطق الواقعة في أطراف امبراطوريته[٣]، من دون أن يؤدي ذلك إلى تقطيع أوصال أراضيها. لكن محمد علي أظهر إصراراً على تملك بلاد الشام، ولما أعيته الحيلة في الحصول عليها بالوسائل السلمية أو السياسية، أخذ يترقب الفرص الملائمة، فأظهر مجافاة وعدم امتثال لطلبات السلطنة. ثم امتنع عن المساهمة في دفع التعويضات مع السلطان عن حرب المورة. وفي أواخر سنة ١٨٣١ قرر محمد علي ضم سوريا، فاغتنم فرصة انشغال السلطنة في حربها ضد روسيا[٤]، وانصرافها إلى إخماد ثورة البوسنة والقضاء على أعمال الشغب التي قامت في البانيا، وانسحاب القوات العثمانية من حلب للقضاء على تمرد والي بغداد داود باشا. وأن سوريا كانت تعيش حالة الاضطراب السياسي والأمني مما جرأ أهالي دمشق على قتل الوالي سليم باشا، وهذا ما أدى إلى فقدان هيبة الدولة وعدم التزام الأهالي

(١) وجيه كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٩. أيضاً: أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ١٣٨ وما بعدها.
(٢) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، نقله عن الألمانية إلى العربية أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٨١، ص ٥٤٦.
(٣) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣، ج ٢، ص ٣١٢. أيضاً: بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ص ٢٣. وعبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا، (١٨٤٨ ـ ١٩٤٨)، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ٣٦٠.
(٤) ريجنكوف، وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٤٦.

بالأنظمة والقوانين واستخفافهم بالعمال والمسؤولين[١]، ليباشر أعماله القتالية في جنوب بلاد الشام. كما استغل محمد علي أيضاً فرصة انشغال الدولة العثمانية بتسوية مشاكلها الداخلية والخارجية، وانصراف الدول الأوروبية بدورها لحل مشاكلها الخاصة وأبرزها إخماد الثورات التي نشبت بتأثير مبادىء الثورة الفرنسية التي عمت معظم شعوب دول أوروبا آنذاك.

ثانياً: السيطرة المصرية على جبل لبنان وبلاد الشام

يجب التمييز بين الأسباب الحقيقية للحملة المصرية على بلاد الشام، والذرائع التي تمسك بها محمد علي أو اتخذ منها حجة ومبرراً لقيامه بعملية الغزو. لقد كان بإمكان حاكم مصر مع ما عرف عنه من ذكاء ودهاء وضبط للنفس، أن يخفي الدوافع الحقيقية للحملة، إلا أنه تذرّى بأسباب واهية لا يعوّل عليها إلا لتبرير سطحي لا يرتكز على أسس واقعية. فالأسباب الحقيقية لعملية محمد علي واستيلائه على بلاد الشام تكمن في مطامعه التوسعية ومد سلطته ونفوذه إلى الأقاليم المجاورة كالسودان في الجنوب، وبلاد الشام في الشمال، طمعاً بما تحتويه سوريا من خيرات اقتصادية وموارد طبيعية وأراض خصبة ذات كثافة سكانية عالية تشكل مورداً يمكنه زيادة عديد جيشه[٢]. فسوريا البالغ عدد سكانها مليوني نسمة بإمكانها أن تقف سداً منيعاً في وجه أي هجوم يأتي من الشمال، نظراً لموقعها الجغرافي الستراتيجي وإلى نسبة السكان العالية فيها، وهذا ما يخفف من وطأة التجنيد التي يرزح تحت عبئها الفلاح المصري[٣]. يضاف إلى ذلك غنى سوريا بالموارد الطبيعية كالخشب والفحم الحجري والنحاس وسائر المعادن وهذا ما يغذي الصناعة المصرية. فضلاً عن اتصالها بالأناضول وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمر قوافل التجارة «حاملة حاصلات الشرق إلى الغرب ومصنوعات

(١) مخطوطة نوفل نوفل، كشف اللثام، مكتبة يافث، الجامعة الأميركية، بيروت تحت رقم: M.S. 956 N 32 KA، ص ٤٦٦. أيضاً: مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٠٩ ـ ١١٠. وسليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا، ص ٣٧.
(٢) عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص ٢٩٩.
(٣) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ص ١٢١. وسليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا، ص ٥٢.

الغرب إلى الشرق كما أنها طريق الحجاج إلى بيت الله الحرام»[١]. لذلك يرجح أن تكون الأسباب الحقيقية لرغبة محمد علي في السيطرة على بلاد الشام محصورة بعنوانين أساسيين هما: موقع البلاد الستراتيجي من جهة وخيراتها الاقتصادية وكثافتها السكانية من جهة أخرى. أما الذرائع التي اتخذها العزيز كمسألة فرار الفلاحين المصريين واحتمائهم لدى والي صيدا عبد الله باشا، ومسألة الديون المتوجبة لمحمد علي، وبذور دود الحرير فكل ذلك يبقى غطاء شفافاً واهياً لا يخفي الدوافع الحقيقية لمطامع محمد علي في بلاد الشام.

حشد المصريون حملة عسكرية قوامها أكثر من ثلاثين ألف جندي، وجهزوها بأربعين مدفعاً من مدافع الميدان وبعدد من مدافع الحصار[٢]. وباشروا عملياتهم القتالية في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٨٣١ بقيادة ابراهيم نجل محمد علي ذي الصفات القيادية المتقدمة[٣]، بضربهم الحصار على عكا مفتاح اقليم الشام وحلب، فقاومهم عبد الله باشا والي صيدا وكان مقيماً في القلعة[٤]. ولما استعصت عليهم ارتأى ابراهيم باشا الاستيلاء على باقي مدن بلاد الشام ومقاطعاتها ومن ثم التفرغ لعكا، فاستولى على الساحل الشامي بأكمله، ولم يتسنّ له فتح القلعة إلا في ٢٧ أيار ١٨٣٢ فاستسلمت حاميتها العسكرية مع عبد الله باشا الذي نقل أسيراً إلى مصر فأكرمه محمد علي بعد أن أعطاه الأمان على نفسه وعياله[٥].

وكان الأمير بشير الشهابي حاكم جبل لبنان آنذاك متواطئاً مع محمد علي، لكنه لم يجرؤ على اتخاذ موقف صريح ومؤيد للمصريين ترقباً لما ستحققه الحملة

(١) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٥٢.
(٢) عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.
H. LAMMENS, La Syrie, Précis Historique, Ed. Dar Lahad Khater, Bey. 3ème éd. 1994, p. 289.
(٣) انظر ما كتبه العميد ياسين سويد عن صفات ابراهيم باشا العسكرية في مؤلفه التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، ج ٢، ص ٤٠٣ وما يليها.
(٤) المحفوظات الملكية المصرية، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٠، وج ٤، ص ٤٧٥.
(٥) انظر كيفية استيلاء ابراهيم باشا على قلعة عكا لدى عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ٢، ص ٩٥٧ وما يليها. أيضاً: جرجي يني، كتاب تاريخ سوريا، طبع في بيروت، المطبعة الأوروبية، ١٨٨١، ص ٥١٠.

المصرية في ميادين القتال، وآثر في البداية التريث والترقب متخذاً الموقف نفسه الذي وقفه سنة ١٧٩٨ من والي صيدا أحمد باشا الجزار وبونابرت أثناء حصار الفرنسيين لقلعة عكا. لكن محمد علي لم يمهله بل أرسل يتهدده ويتوعده إن أحجم عن المساعدة والانضمام إلى الجيش المصري في حصاره لعكا بأنه سيخرب مساكنه ويغرس موضعها تيناً[(١)] وسيدك دياره دكاً ويقطع «دابر الدروز قطعاً»[(٢)]. وهذا ما حمل الأمير بشير على التوجه إلى معسكر عكا لمؤازرة ابراهيم باشا في حربه المكشوفة ضد السلطنة العثمانية[(٣)]، دون أن يكون له من الناحية العملية أي دور عسكري ملحوظ[(٤)]. وقد أرسل عبد الله حسن الشهابي (ابن شقيق الأمير بشير) إلى المشايخ الخازنيين يخبرهم بوصول أعلام من الأمير بشير يعلن فيه عن «حلوله في الأوردي (المعسكر) المنصور وعما حصل عليه من البشاشة من قبل سعادة أفندينا ولي النعم الدستور الوقور المفخم والأسد الجسور المعظم الحاج ابراهيم باشا أدام الله أنصاره»[(٥)].

أطلق سقوط عكا، يد القائد المصري ابراهيم باشا، في داخلية بلاد الشام، فاحتل دمشق وحمص وحماه وحلب، ثم أوقع بالعثمانيين هزيمة ساحقة في معركة بيلان، وانكشفت أمامه الاسكندرونة وباياس فاحتلهما كما احتل طرسوس وأدنة دون مقاومة[(٦)].

عبأت السلطنة العثمانية قواتها في قونية بقيادة رؤوف باشا، والصدر الأعظم رشيد باشا، لكن ابراهيم باشا انتصر عليهما وأوقع الصدر الأعظم نفسه في الأسر، وانفتحت أمامه الطريق نحو الآستانة، فتقدم نحو كوتاهية وظل فيها ريثما تنجلي حقيقة الموقف الدولي من انتصاره على العثمانيين، وريثما ترده التعليمات من والده[(٧)]، إذ إن الحرب بين محمد علي والسلطان محمود أصبحت

---

(١) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٤٤. أيضاً: مخطوطة نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٤٦٨.
(٢) رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج ١، ص ١٣٥.
(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٨٢٠ ـ ٨٢١. أيضاً: مخطوطة نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٤٦٨.
(٤) ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج ٢، ص ٤٢١.
(٥) انظر الوثيقة رقم ٢٤ في باب الملاحق.
(٦) H. LAMMENS, La Syrie, p. 290.
(٧) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٢، ص ٢٠٤.

=

تتعلق بالأمن الأوروبي عامة وتسويتها تخضع لمقتضيات الوفاق الدولي بين مختلف الدول الأوروبية.

واستفاقت الدول الأوروبية على خطورة الموقف، ورأت كل دولة أن التغييرات الناجمة عن الحرب لا تتناسب ومصلحتها السياسية، وباتت سياسة التوازن الدولي المتبعة من قبل المسؤولين البريطانيين منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وتكريس هزيمة بونابرت عرضة للزوال. وكانت أطماع الدول الأوروبية في أراضي السلطنة واضحة، وكل دولة تترقب الوقت المناسب لنيل حصتها على حساب سائر الدول. فروسيا كانت تطمع بالاستيلاء على الآستانة والمضائق وبعض مناطق في البلقان[(١)]. وكانت تعمل لإبقاء السلطة المركزية في الآستانة ضعيفة للحؤول دون قيام سلطة مركزية قوية تجدد نشاط الحكم القائم في الأناضول، فتقطع عليها الأمل بالحصول على ما تريد من ميراث الرجل المريض. وفرنسا رغم تعاطفها مع حركة محمد علي، كانت تطمع ببلاد الشام كي تكون منطقة نفوذ لها، غير أنها كانت تخشى التدخل الروسي في الآستانة وما يستتبع من إخلال بموازين القوى. أما بريطانيا فكانت تنظر بعين الخشية والحذر إلى التقدم المصري في بلاد الأناضول وما تجره سيطرة المصريين على الآستانة من قيام نظام إسلامي بديل يسيطر على المشرق العربي بقوة، ويهدد طرق المواصلات البريطانية نحو الهند[(٢)].

استغلت الحكومة الروسية مأزق السلطان محمود، فحاولت تحقيق بعض المكاسب، ونجحت بموافقته في إرسال قطع من أسطولها إلى مياه الآستانة. ونزل إلى البر الآسيوي نحو خمسة عشر ألف جندي[(٣)] لنصرة السلطان عند الضرورة. ثم عقدت معه لاحقاً معاهدة خونكار اسكله ـ سي وتم توقيعها في

= M. Le Baron D'ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, Souvenirs d'Orient de 1833 à 1841, Editions, Dar Lahad Khater, Beyrouth 1985, p. 43-44.

(١) محمد فريك بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق احسان حقي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١. أيضاً: سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١١٩.
(٢) ريجنكوف وسميليا نسكايا، مصدر سابق، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 22, p. 237-239 et 256.

تموز سنة ١٨٣٣. أثار التدخل الروسي خشية الدول الأوروبية، فسعت لإيجاد حل للمشكلة المصرية، وضغطت بشكل متوازن على الحكومتين العثمانية والمصرية للقبول بتسوية تفرض على الفريقين. فتم القبول باتفاق كوتاهية الذي صدر به فرمانان: الأول أيد حكم محمد علي، على مصر وكريت وولايات صيدا وطرابلس ودمشق وحلب ومتصرفية القدس ونابلس، والثاني قضى بإعطاء ابراهيم باشا ولاية أدنة مع تجديد ولايته على جدة وتلقيبه «بشيخ الحرم المكي» وجعله محصلاً لإقليم أدنة. في حين تعهد محمد علي بدفع الأموال الأميرية المتوجبة عن هذه الولايات والأقاليم، والجلاء عن الأراضي التي لم توضع تحت سلطته أو سلطة ابنه ابراهيم[١].

ثالثاً: سياسة ابراهيم باشا الداخلية

في أعقاب دخول بلاد الشام، وجبل لبنان جزء منها، دائرة الحكم المصري، بدأت مرحلة من الاستقرار السياسي والأمني. وتركز عمل ابراهيم باشا في تلك الفترة على توفير الأمن والاستقرار وقطع دابر الفوضى والفساد وكسب ثقة الأهالي والسكان. فأولى اهتمامه الأمن والقضاء والإدارة وإقامة مجالس المشورة، ووعد بإعفاء السكان من التجنيد الإجباري، وتخفيض الضرائب عنهم[٢]. وقد كان لهذه السياسة أثرها الإيجابي في النفوس فزادت من تأييدهم للحكومة والإخلاص لها.

لكن حكومة محمد علي ما لبثت أن نكثت بوعودها معتمدة سياسة متشددة تجاه الأهالي، واضعة الكثير من الإجراءات الصارمة موضع التنفيذ. وكان ذلك

(١) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٢، ص ٣١٢. أيضاً: سليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص ١٢٦. عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، ص ٤٤٥ ـ ٤٤٨. ومحمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة من تاريخ العرب، ص ٢٣.

(٢) بيير كوربتيس، ابراهيم باشا، عربه عن الانكليزية محمد بدران، مطبعة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة ١٩٣٧، ص ١٧٢ ـ ١٧٣. أيضاً: أغناطيوس طنوس الخوري، بربر آغا، ص ٢٥٨. وعبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠.

نتيجة طبيعية للعلاقات العثمانية ـ المصرية، ومعاهدة كوتاهية التي لم تكن أكثر من هدنة عسكرية بين فريقين متحاربين يستعد كل منهما للنيل من الآخر فور تمكنه من ذلك. فالسلطان محمود لم يسلم بالخسارة أمام محمد علي، فبقي على خوفه منه وحقده عليه لأنه انتزع منه سوريا بالقوة وأذاقه ذل الهزيمة[١]. فتابع تسليح جيشه كما عمل على إثارة الدسائس والشغب ضد حكومة محمد علي، واستنهاض الأهالي عليها كي يسهل عودة بلاد الشام إلى السلطة العثمانية[٢]. ورد ابراهيم باشا على سياسة العثمانيين بإجراءات قاسية، تناولت فرض التجنيد الإجباري على السكان وزيادة الضرائب والرسوم واحتكار بعض السلع والمنتجات وجمع السلاح من الأهالي وتسخيرهم. فثاروا عليه في عدة أماكن، وظلت الفتن والاضطرابات متواصلة لا تخمد في مكان حتى تعود لتندلع في مكان آخر. وعمت مناطق عديدة في فلسطين وطرابلس وعكار وبلاد النصيرية وجبل عامل وجبل لبنان وحوران ووادي التيم. وقد كان لمداخلات الدول الأوروبية أثر كبير في تلك الفتن والثورات وخصوصاً القناصل الأوروبيون وعملاؤهم المحليون والأجانب العاملون على تنفيذ تعليمات دولهم، حتى أن محمد علي اعتبرهم مصدر عذابه «وأنهم كارثة على البلاد»[٣]. كما اعتبر السر عسكر مصطفى باشا إثر عودته إلى سوريا سنة ١٨٤٢ أنه «أينما يوجد قناصل ولا سيما لبريطانيا وفرنسا وروسيا تظل كل حكومة عاجزة عن إحلال النظام والانتظام»[٤].

وبعيد السيطرة المصرية على بلاد الشام، اتخذت حكومة محمد علي سلسلة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية التي من شأنها إقامة نظام مركزي قوي، وترقية الأوضاع العامة، وكسب ثقة السكان. فأطلقت يد الأمير بشير في مقاطعات

(١) جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمه عن الفرنسية بطرس حلاق وماجد نعمة، مراجعة حسن فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦، ص ٨٣. أيضاً: صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ، ص ١٩١.

(٢) M.B. POUJOULAT, Voyage à Constantinople en Mésopotamie à Palmyre en Palestine et En Egypte. Bruxelle 1841, V. 1, p. 201-202.

(٣) جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، ص ١١٧ ـ ١١٩.

(٤) بولس مسعد، ونسيب وهيبة الخازن، الأصول التاريخية، مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى، عشقوت ـ لبنان ١٩٥٨، ج ٣، ص ٥٥٠.

الجبل مكافأة له على موقفه من الحكم المصري. ثم عمل محمد علي على تحقيق العدل، فمنع الخوة وأمن المعابر والطرقات وأقام مجالس الشورى وجعل أعضاءها من جميع الطوائف، فكانت أساس التمثيل الطائفي في البلاد، وكافح الرشوة وأمن الحريات. وعني بالثروات الاقتصادية وخصوصاً الزراعية منها وعمل على تشجيعها وزيادة انتاجها. ووعد بتخفيف الضرائب ونظم الشؤون الإدارية والمالية فعين محمد شريف باشا حكمداراً (حاكماً إدارياً عاماً) على بلاد الشام وحنا بحري مسؤولاً عن الأمور المالية، وكان مركزهما مدينة دمشق[١].

غير أنه لم يكن باستطاعة ابراهيم باشا التغافل عن الخطر العثماني الجاثم شمالي سوريا، ومحاولة السلطان استعادة بلاد الشام كلما سنحت له الفرصة. فبادر إلى سلسلة إجراءات رأى أنها ضرورية لتقوية الجيش عن طريق التجنيد، وزيادة العتاد عن طريق جمع سلاح الأهالي، وفرض الضرائب على السكان لتأمين رواتبه وحاجياته.

وكان التجنيد الإجباري يحل مشكلة تزايد الحاجة لتشكيل الألوية العسكرية الجديدة التي تتطلبها جبهات القتال، في مواجهة العثمانيين في الشمال وقمع الفتن والثورات في الداخل. ولكن هذا النمط من التنظيم والتعبئة لم يكن مألوفاً لدى السكان لتناقضه مع النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي كان يسود مجتمعاتهم آنذاك. ولم يكن المجند في النظام يتقاضى راتباً أو بدلاً يعوضه عن عمله الزراعي أو يؤمن معيشة أهله وعياله، لذلك ما أن بدأ ابراهيم باشا بتطبيق نظام التجنيد حتى واجه صعوبة في تنفيذه لقيام بعض الفئات بالعصيان والثورة عليه، كما حصل لدروز حوران. وشارك الأمير بشير في تنفيذ سياسة التجنيد، فأقنع الدروز والنصارى بالقبول، لكنهم في السنوات الأخيرة من حكم المصريين تمردوا عليه، فأغرى المسيحيين بستة عشر ألف بندقية[٢]، ثم ما لبث أن عاد يطالبهم بها

(١) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٩٧ ـ ١٠٥. انظر ترجمة محمد شريف باشا لدى جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق، ج ١، ص ٣١٠ ـ ٣١٤.

(٢) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤، ج ٣ و٤، ص ٢٣١.

سنة ١٨٤٠ لحاجته إليها. ولما لم يكن للتجنيد وقت معين أو نظام محدد، فقد كان الجند المصري يدور في المدن والقرى والدساكر يقبض على من يجده من الشبان ليسوقه إلى «النظام» أي إلى التجنيد. وكانت مناسبات الأعياد والمواسم التجارية والمساجد أماكن ملائمة لإلقاء القبض على الشبان[١]، فكانوا يهربون من أمامه أو يمتنعون عن المجيء إلى قراهم وبيوتهم، حتى أن بعضهم أقدم على قطع سبابة يده اليمنى، وآخر قلع إحدى عينيه ليتخلص من إجباره على التجنيد[٢].

وجاء جمع السلاح إجراء آخر يثير الأهالي على الحكومة المصرية، إذ كانت الغاية منه ليس تسليح الجيش المصري، بل سحب الأداة القتالية من أيدي السكان ليسهل على الحكومة تطويعهم وإجبارهم على تقديم النظام وتأدية الضرائب، وقد أحدث جمعه استياء عظيماً لدى حائزيه لأنهم اعتادوا نقله واستعماله منذ أجيال طويلة، كما اعتادوا المفاخرة به والمحافظة عليه[٣]. وقد تمّ جمعه من سكان جبل لبنان. فجمع أولاً من الدروز بمساعدة الأمير بشير، ثم ارتدت الحكومة إلى المسيحيين فجمعته منهم بالقوة. أما الذين لم يكن لديهم سلاح فاضطروا إلى شرائه وتقديمه للسلطة[٤]. فبلغ ما جمعته من الدروز ٥١١٣ بندقية ومن المسيحيين ٩٦٤٧[٥]، ثم لجأت حكومة محمد علي إلى تطبيق نظام السخرة ففرضت على الأهالي وعلى حيواناتهم ووسائل النقل التي يملكونها أعباء زادت من مأساتهم ومعاناتهم. وقد تناولت طرق استغلالهم شتى الأساليب، ولحقت الرجال والنساء، كما تناولت الفلاحين والملاكين والمكارين والعمال والبنائين[٦]،

(١) ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٢) نوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٤٩٥. أيضاً: نادر العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، مطبعة الإنشاء، دمشق، بدون تاريخ، الجزء الأول، ص ١٧١.

(٣) أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص ١٦٥.

(٤) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 142.

(٥) مؤرخ مجهول، حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، نشر وتحقيق أسد رستم وبولس قرألي، المطبعة السورية بمصر الجديدة، بدون تاريخ، ج ١، ص ٥٤ ـ ٥٥. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 23, p. 68.

(٦) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٥٢. أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، مصدر سابق، ص ٣٦٨. Voir aussi: Adel ISMAÏL, Histoire du Liban du XVIIs. à nos jours, Paris, Librairie Orientale et Americaine, 1958, T. IV, p. 50.

فصادرت دوابهم وبغالهم وسخرتها وأرسلت البنائين والفلاحين وأصحاب الدواب المصادرة للعمل في ورشات القلاع التي هدمتها الحرب بغية إعادة تأهيلها بأجر زهيد(١). وقد أدى ذلك إلى تراجع التجارة الداخلية بسبب تقلص عدد الحيوانات المخصصة للنقل(٢)، في حين أن المجرمين والمذنبين مهما كان الذنب كانوا يجمعون ويرسلون إلى عكا للعمل في ورشاتها(٣)، كما سخر بعض الأهالي في نقل الفحم الحجري والحديد المستخرج من قرنايل والشوير وبزبدين إلى السواحل بغية تصديره إلى مصر(٤).

وفي الحقل الضريبي انتظر السكان تخفيض الضرائب والرسوم عنهم حسبما وعدتهم الحكومة المصرية عشية سيطرتها على بلاد الشام، وعدم تكليفهم إلا دفع الأموال الأميرية(٥)، لكن الحكومة قررت جباية الضريبة مضاعفة ثلاث مرات عما كانت عليه(٦). ثم استحدثت أنواعاً جديدة من الضرائب كالفردة وهي الضريبة المفروضة على الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين خمس عشرة سنة وستين سنة، ولا تقل قيمتها عن خمسة عشر قرشاً ولا تزيد عن الخمسماية قرش(٧). وضريبة الشونة، وهي ضريبة عينية فرضت لمصلحة الجيش المصري وتؤخذ من الحاصلات الزراعية كالحبوب والسمن والزيت والزبيب(٨). ورسوم

---

(١) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 88.

(٢) ريجنكوف وسميليا نسكايا، مصدر سابق، ص ٣٥٣.

(٣) مؤرخ مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، بدون تاريخ، ص ٦٠.

(٤) راجع أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ١، ص ٥٨. والوثيقة رقم ١٤ المنشورة في كتاب: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، ص ٢٩٢. أيضاً: NAPIER, Commodore Sir Charles. The War in Syria, London 1842, V. 1, p. 178-179.

(٥) رستم، الأصول العربية، ص ٣١ ـ ٣٢ و٤١.

(٦) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 88-89. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 272

مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٤٣.

(٧) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٢١. Ferdinand PERRIER, La Syrie sous le Gouvernement de Mehemet-Ali, Jusqu'en 1840, Paris 1842, p. 99-100. Dominique CHEVALLIER, La societ. p. 112

(٨) حروب ابراهيم باشا المصري، مقدمة قرألي، ج ٢، ص ٥. PERRIER, La Syrie, Op. Cit., p. 104-105.

الدخولية على الحيوانات المستوردة سواء أكانت للذبح أم لغير الذبح، وكانت تراوح بين ١٣ قرشاً وسبعين قرشاً عن كل رأس بقر(١)، ورسم التسريح عن البضائع عند نقلها من مكان إلى آخر، ورسوم الجمارك والدخوليات التي وصلت إلى نسبة ١٠ و١٢ بالمئة، في حين كانت الرسوم المفروضة على التجار الأجانب لا تتعدى نسبة ٣,٥ و٤ بالمئة(٢).

وكانت ذروة مساوىء حكومة المصريين الاقتصادية لجوءها إلى سياسة التلاعب بالأسعار، واحتكار الحاصلات والمنتجات، حتى أضحى محمد علي المزارع الوحيد والتاجر الوحيد ثم الصانع الوحيد(٣). وقد طبق ابراهيم باشا سياسة الاحتكار في سوريا في السنة التالية لسيطرته عليها. فبدأ بموسم الحرير وأمر بشراء جميع المحصول منه محذراً بيعه إلا للإدارة(٤)، لكنه عاد فتراجع عن قراره السابق مكتفياً بتحديد أسعاره(٥)، ثم تناول الاحتكار منتجات أخرى شملت البن(٦) والأرز(٧) والصابون(٨) والكلس(٩). كما ارتفعت أسعار أكثر الحاجيات الأساسية كالطحين والسمن والزيوت والقمح، وسجل ارتفاع في ثمن العقارات والحيوانات(١٠)، فضلاً عن احتكار وزن الحرير في ميزان الأمير بشير في دير القمر(١١). كل تلك الإجراءات التعسفية أفقدت الحكومة المصرية القاعدة الشعبية المؤيدة لها، ودفعت

---

(١) PERRIER, La Syrie, p. 102.

(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٣، ص ١٤٣ و١٦٨ و١٧٤. أيضاً: PERRIER, La Syrie, p. 86.

(٣) انطون كتافاكو، فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، نقلاً عن تقارير انطون كتافاكو أو قنصل النمسا في صيدا وعكا ١٨٣١ ـ ١٨٤٠، عربها بولس قرألي، مطبعة القديس بولس، حريصا، ١٩٣٧، ص ٧٠. أيضاً: عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٢٨٩.

(٤) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٥) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ٤٠١.

(٦) المصدر السابق نفسه، ج ٤، ص ٣٤٩.

(٧) H. GUYS, Beyrouth et le Lib., T. 2, p. 143.

(٨) Documents Diplomatiques, T. 5, p. 365.

(٩) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 99.

(١٠) Documents Diplomatiques, T. 5, p. 370. Voir aussi: H. GUYS, Bey. et le Lib., T. 2, p. 145-146.

(١١) انظر الوثيقة رقم ٩ المنشورة في كتاب: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، ص ٢٨٧.

السكان إلى الثورة والانتفاض على المصريين في الوقت الذي كانوا فيه في أقصى حاجتهم إلى الدعم الشعبي وإلى الأهالي والسكان لمواجهة الخطر العثماني الجاثم على حدودهم الشمالية، والتصميم الأوروبي العامل على انتزاع بلاد الشام منهم.

أ ـ تشكل قوى المعارضة:

تناولت اجراءات ابراهيم باشا الداخلية، من تجنيد وجمع سلاح وضرائب وأعمال سخرة وبلص واحتكار، الأكثرية الساحقة من الأهالي، ومهدت لقيام تيارات متعددة ترفض الحكم المصري وتنتظر الفرص الملائمة للثورة عليه. وقد لحقت هذه الإجراءات عدة فئات سكانية وشرائح اجتماعية، كان من بينها الدروز والمسلمون المحافظون والأرثوذكس والقناصل والتجار وبعض الأمراء الشهابيين، فألف هؤلاء جبهة مواجهة لا تنسيق بينها لكنها متفقة على إنهاء الحكم المصري وإخراج قواته من البلاد الشامية. ولم تكن العلاقات الدرزية ـ المصرية سيئة عشية الغزو المصري لبلاد الشام. فبالرغم من الموقف السلبي الذي وقفه محمد علي من الشيخ بشير جنبلاط ومساهمته في نصرة الأمير بشير، ومن ثم مداخلته لدى عبد الله باشا لإعدام الشيخ بشير، فقد كان بإمكان بعض الأعيان الدروز، زعماء الحزبين اليزبكي والجنبلاطي، تجاوز هذا الموقف ومناصرة الحملة المصرية لو لم يكن الدخول المصري إلى جبل لبنان قد تم بالتواطؤ مع الأمير بشير الشهابي، ومن الزاوية التي مهّد لها الأمير طوال فترة عشر سنوات منذ أن لجأ إلى مصر عشية الصراع الدموي بين درويش باشا وعبد الله باشا، وطلب إلى محمد علي التوسط له ولعبد الله باشا وارتبط معه بالعمالة لقاء ذلك. وبالتالي، فإن موقف أكثرية الأعيان الدروز الذين ناهضوا الحكم المصري، وتصدوا له منذ البداية وقاوموه بضراوة فاقت مقاومة العثمانيين له، هذا الموقف لا يمكن فهمه إلا على ضوء علاقة هؤلاء الأعيان بالأمير بشير، ومحاولته تنصيرهم باستثناء أمراء آل أبي اللمع وبعض الأسر[1] التي سبق واعتنقت النصرانية، واستمرارية حكمه للإمارة

(١) انظر عارف أبو شقرا، الشيخ الذي استدعاه الأمير بشير، مجلة أوراق لبنانية، نوار ١٩٥٧، ص ٢٠٠. ونور حمادة، عنعنات لبنانية، مجلة أوراق لبنانية، حزيران ١٩٥٧، ص ٢٦٨.

الشهابية، إذ رأوا في المصريين استمراراً لسياسة النفي والاضطهاد التي كان ينزلها بهم الأمير الحاكم، واستمراراً أيضاً لحرمانهم من حقوقهم السياسية وممارستهم للسلطة التي تمرسوا بها طوال قرون عديدة. وفي كل حال، لا نوافق المؤرخ كمال الصليبي حين اعتبر أنه لو لم يعلن بشير الثاني ولاءه لإبراهيم باشا فلربما انضم الدروز إلى الجيش المصري وقاتلوا في صفوفه «لكن صيرورة خصمهم حليفاً لمصر قضت عليهم بأن يوالوا الدولة العثمانية»[1]. ذلك أن الدروز ما كانوا لينضموا إلى ابراهيم باشا بسبب تمسكهم بأرضهم والاستماتة في حمايتها من أن يطأها أي أجنبي حتى وإن كان مصرياً. وهذا ما يفسر انسحاب الزعماء الجنبلاطيين من الجبل تحت وطأة التقدم المصري ومحاربتهم له إلى جانب القوات العثمانية، فموقف الدروز من المصريين ربما كان في البداية كما رآه الصليبي. لكن في الأمر جانباً آخر إذ إن موقف الدروز العدائي من المصريين لا يفهم جملة على ضوء قاعدة الإخلال بتوازن القوى، وموقفهم من الأمير الشهابي فحسب، بل يمكن فهمه أيضاً على ضوء المجتمع العشائري القائم في المشرق العربي والنظام المقاطعجي السائد فيه. وقد جاء الحكم المصري حاملاً مع جحافله العسكرية أنظمة إدارية لقيام دولة مركزية تقضي على النظام المقاطعجي وعلى استقلالية الزعماء والأعيان، فينتزع السلطة السياسية منهم ليقيم على أنقاضها دولة حديثة كتلك التي بدأت ملامحها تتوضح في أوروبا الغربية. وما يقال عن الدروز يصح أن يقال أيضاً عن سائر المجتمعات العشائرية المشابهة في تكوينها الطبقي، سواء أكانت مسيحية أم إسلامية. فكان لا بد لهذه القوى من رفض مشروع الحكومة المصرية السياسي ومقاومته بكل ما لديها من وسائل، متخذة من الإجراءات التي حاول المصريون تطبيقها من تجنيد وجمع سلاح وسخرة وضرائب واحتكار سلع ومنتجات، الذرائع القريبة لإعلان العصيان وقيام الثورات. غير أن ذلك، وإن كان لا يناقض الدوافع والأسباب فإنه يتخطى الأمر ليؤكد أن الأسباب المعلنة لم تكن إلا الدوافع القريبة لمعارضة الحكم المصري والقيام عليه. في حين تبقى الأسباب الحقيقية كامنة في وعي القوى الثائرة وإدراكها لحقيقة المشروع السياسي الذي أرادت الحكومة المصرية تطبيقه في بلاد الشام وجبل لبنان جزء منها،

(١) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٦١.

والذي يناقض ويلغي النظام المقاطعجي السائد في مختلف ولاياتها ومناطقها.

وتناولت إجراءات الحكومة المصرية بالضرر أيضاً الفئات الإسلامية المحافظة نتيجة إعلان ابراهيم باشا مبدأ الحرية الدينية والمساواة بين الطوائف والفرق[١]، وما استتبع ذلك من إلغاء لبعض القيود التي فرضت على غير المسلمين من أهل الذمة، والمتعلقة ببعض مظاهر السكن واللباس والسلوك والضرائب. وقد جاء إعلانه هذا في خطوة مناقضة لما سارت عليه الدولة الإسلامية طوال اثني عشر قرناً. كما جاء ليقطع بشكل فجائي النظم العرفية القائمة على أساس نظام الملل العثماني[٢]. وقد نتج عن هذه الحرية إجازة إنشاء الخمارات وإباحة تداول الخمر وشربه جهاراً حتى لمن شاء من المسلمين[٣]. واستتبع ذلك تسلم عدد كبير من الذميين مهام إدارية ووظائف عالية. وكان أهمهم يوحنا بحري الملكي الكاثوليكي الذي جعله ابراهيم باشا مديراً عاماً للمالية وأنعم عليه رتبة البكوية، وهو أول رجل نصراني في الأقطار العربية ينال مثل هذا اللقب[٤]. ثم جاء فرض ضريبة الفردة على جميع الأهالي بمن فيهم كبار مشايخ الإسلام وإنشاء المحجر الصحي الذي لم يتعود عليه السكان، فأخذ العلماء ينظرون إلى هذه الإجراءات كأمر مكروه ينافي الشرع الشريف[٥]، حتى أن الطوائف المسيحية وجدت نفسها تنوء تحت وطأة ما وفر ابراهيم باشا لها من حقوق وما أزال عنها من ذل وامتهان. فإعلان المساواة رتّب على النصارى بشكل عام تحمل الأعباء ذاتها التي يتحملها المسلمون فأصبحوا ملزمين بتأدية التجنيد الإجباري، وإن كان بوسعهم أن يبتاعوا هذا الإعفاء بأداء البدل لكنهم خشوا زوال هيمنتهم على التجارة واحتكارهم لها، بعد أن ظلوا عدة قرون يجنون منها الأرباح الطائلة وخصوصاً في أوقات الفتن والحروب. وتعدى الأمر إلى أكثر من ذلك عندما لوحظ احتكار التجارة لمصلحة خزينة الدولة، وقد ساءهم هذا الأمر لأنه أضر بهم أكثر مما أضر بالمسلمين نظراً

(١) ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 46-47.
(٢) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.
(٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ١، ص ٣٣. أيضاً: سميح وجيه الزين، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، دار الأندلس، بيروت ١٩٦٩، ص ٣١٠.
(٤) رستم، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص ١١٣.
(٥) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٤ و٣١٤ ـ ٣١٥ و٣٢٣ ـ ٣٢٥.

لاشتغالهم بها منذ أمد بعيد[١].

وكان التجار والقناصل أيضاً من الفئات المتضررة من القيود التي فرضها محمد علي على التجارة، وخصوصاً لجهة تنفيذ مشاريعه التجارية الخاصة باحتكار بعض السلع والمنتجات، وبدأ القناصل وكان أغلبهم يمارس الأعمال التجارية يتخوفون من قدرة الحكومة على الاحتكار، وعلى توجيه ضربة لهم تنال من مصادر ربحهم. وكان أي إجراء يتخذه المصريون ويلحق ضرراً بالتجار الأجانب وأصحاب الرساميل، ينعكس تذمراً واحتجاجاً من قبل قناصل الدول والتجار الأوروبيين وعملائهم من التجار المحليين المرتبطين معهم بمهمة الوسيط أو السمسار[٢]. ولم يقتصر الضرر على التجار الأوروبيين وقناصل الدول فحسب بل تعداه إلى التجار المحليين وخصوصاً المسيحيين منهم الذين ارتبطوا بالتجارة الأجنبية وحققوا من خلالها ثروات طائلة نتيجة تعاطيهم الربا والفوائد المرتفعة[٣].

ب ـ الثورات وأثرها على زعزعة الحكم المصري:

تضافرت مجموعة من الأسباب والمبررات للنهوض ضد الحكم المصري. وتكتلت القوى المتضررة، معبرة عن رفضها لحكومة محمد علي وإجراءاتها، بعدة ثورات بدأت في فلسطين ثم امتدت إلى طرابلس[٤] وعكار وجبال النصيرية وجبل عامل[٥] وجبل حوران[٦]. وكان أبرز هذه الثورات الثورة في جبل حوران ووادي التيم التي خاضها الدروز كتعبير عن «عمق الحيز الاستقلالي في البنية

(١) كوربتيس، ابراهيم باشا، ص ٢١٥ ـ ٢١٧ و٢٦٩.
(٢) كتافاكو، فتوحات ابراهيم باشا المصري، ص ٦٦.
(٣) كوربتيس، ابراهيم باشا، ص ٢٦٩.
(٤) جرجي يني، كتاب تاريخ سوريا، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.
(٥) جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، دار الميزان، بيروت ١٩٩٣، ص ١٢٧ ـ ١٣٠.
(٦) ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 48-49.
راجع أيضاً: سليمان أبو عز الدين، توطن الدروز في حوران، ووقائعهم مع الجيش المصري، مجلة الكلية، المجلد ١٢، أيار ١٩٢٦، ص ٣١٣ ـ ٣٢٣.

الاجتماعية للطائفة الدرزية في الريف الجبلي»[١]، وقادها ناصر الدين العماد وحسن جنبلاط وشبلي العريان[٢]، وألحقت بالجيش المصري بين سنتي ١٨٣٧ - ١٨٣٨ خسائر فادحة قدرها القنصل الفرنسي في بيروت بخمسة عشر ألف قتيل ومفقود و٣٦٠٠ جريح[٣]، في حين كانت خسائر الدروز قرابة الأربعمائة قتيل[٤]، وكان ميدان هذه الثورات مناطق مختلفة من بلاد الشام، وغطت وقائعها اللجاة ووادي بكا وتلال شبعا ووادي التيم، وشارك فيها قسم من دروز جبل لبنان الثائرين على الأمير بشير وحكومة محمد علي[٥]، في حين ظلت مقاطعات جبل لبنان هادئة تخضع لسلطة المصريين والأمير بشير الذي تمكن بدهائه من تفريق كلمة الأهالي فأضعفهم، ثم أوقع بين الدروز والنصارى، فجمع عسكراً من النصارى وأرسلهم بقيادة ابنه خليل لمحاربة الدروز في وادي التيم، وذلك بهدف إضعاف الفريقين، وجمع السلاح منهم جميعاً وتجنيدهم، وإلا تعرضوا للنفي من بيوتهم وأراضيهم ومقاطعاتهم[٦].

لكن رياح الثورة ما لبثت أن ضربت مقاطعات جبل لبنان بسبب السياسة الجديدة المتشددة التي كان محمد علي يتبعها، فتوافقت الدول الأوروبية باستثناء

(١) وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ١١٠ - ١١١.

(٢) انظر ترجمة كل من الثلاثة لدى محمد خليل الباشا في معجم أعلام الدروز.
- ناصر الدين العماد، ج ٢، ص ٢٣٧ - ٢٤٢.
- حسن جنبلاط، ج ١، ص ٣٤٥ - ٣٤٦.
- شبلي العريان، ج ٢، ص ١٦٩ - ١٧٣.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 5, p. 392-393. أيضاً: بازيلي، مصدر سابق، ص ١٩٢.

(٤) انظر مخطوطة قصة اللجاة. هناك تفاصيل كثيرة وردت في هذه المخطوطة وهي موجودة لدى الدكتور حسن البعيني في مزرعة الشوف. وكان حنا أبي راشد قد وجد نسخة من هذا المخطوط سنة ١٩٢٥ في تل اللوز. والنسخة الأصلية هي على الأرجح بخط مؤلفها الشيخ حسين ابراهيم الهجري ابن الشيخ المشهور ابراهيم الهجري. صفحاتها نحو مائة وخمسون من الحجم الصغير، الورقة ١٤١.

(٥) سليمان أبو عز الدين، نزوح الدروز إلى حوران وحربهم ضد ابراهيم باشا، مجلة المقتطف، المجلد ٦٨، السنة ١٩٢٦، ص ٣١٦ - ٣٢١. F. MASSEY, Druze History, p. 60-62.
أيضاً: يحيى حسين عمار، تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة. لا دار، ينطا ١٩٨٥، ص ٣٦٣ وما يليها.

(٦) فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمه عن الانكليزية أنيس فريحة، وراجعه نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨، ص ٥١٤ - ٥١٥.

فرنسا على حرمانه من النتائج العسكرية التي حققها الجيش المصري بعد انتصاره على العثمانيين في موقعة نصيبين (نزب)[١] في ٢٤ حزيران سنة ١٨٣٩، وإعادة سوريا إلى السيادة العثمانية[٢]. وإزاء الخلاف الفرنسي - البريطاني حول موضوع إعادة سوريا إلى العثمانيين أو إعطاء المصريين حكماً وراثياً عليها، رأى محمد علي ضرورة استغلال الخلافات الأوروبية وتعزيز الوضع العسكري في بلاد الشام عن طريق استقدام جنوده من البلاد العربية وتحصين المواقع وإنشاء وحدات عسكرية جديدة وتجهيزها بالمدافع وتجميع الحاميات في الأماكن الستراتيجية[٣].

وما إن باشر محمد علي بتطبيق إجراءاته العسكرية وخصوصاً لجهة جمع سلاح الأهالي وتجنيد الشبان لإنشاء فرق عسكرية مقاتلة، حتى عمّت موجة من السخط والاحتجاج شملت مناطق دير القمر والمناصف وإقليم الخروب والشحار. وتنادى المشايخ والأعيان لعقد الاجتماعات واللقاءات واتخاذ المقررات[٤]. وجاء تعميم الأمير بشير في ٢٣ أيار سنة ١٨٤٠ الذي وجهه إلى سكان الجبل ودعاهم فيه إلى إعادة السلاح الذي وزّع على المسيحيين أثناء ثورة دروز جبل حوران ووادي التيم سنة ١٨٣٧[٥]، بحجة نقلها إلى العسكر الرديف، ليزيد من هياج الأهالي واحتجاجهم. فعقد وجهاء دير القمر والمناصف والشحار اجتماعاً في ٢٧ أيار ١٨٤٠ في دير القمر وانتخبوا مجلساً اختيارياً للتدبير مؤلفاً من أربعة عشر عضواً و «تحالفوا على أن كل شيء يدبروه ويحفظوه سراً لحد وقت العمل... وتحالفوا على الرأي والقلب والكلمة الواحدة»[٦].

اعتبر السابع والعشرون من شهر أيار موعداً لانطلاق الثورة[٧]. فتحركت

(١) راجع الخريطة في الملحق رقم (٦).

(٢) انظر تفاصيل معركة نصيبين لدى: ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 69-86.
وعبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، ص ٤٥٦ - ٤٨١.

(٣) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٢٩٠ و٣٣٣. أيضاً: Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, Paris 1886, p. 364-365.

(٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٥٨.

(٥) ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 96-97.

(٦) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٢ - ١٣. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 38.

(٧) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٢ - ١٤. أيضاً: PERRIER, La Syrie sous le gouvernement, p. 369.

قوة قوامها مائتا رجل من دير القمر وجوارها بقيادة المشايخ النكديين باتجاه نهر الحمام، لمنع سليمان باشا أحد أهم القواد المصريين القادم من صيدا، من جمع سلاح الأهالي[١]. لكن المقاتلين تخطوا قرى إقليم الخروب ووصلوا إلى مشارف مدينة صيدا بعد أن تحصن بها سليمان باشا[٢]، وتحكموا بجسر الأولي وناوشوا الحامية المصرية المرابطة هناك[٣]، وقطعوا المياه عن المدينة[٤]. وصادروا «بوسطة الميري وبوسطة الإنكليز» بالقرب من نهر الدامور وهاجموا المحجر الصحي في مدينة صيدا[٥].

ولم يأت رد سليمان باشا على الثوار بالمستوى الذي يحفظ هيبة الحكم، وربما كان سبب ذلك ضآلة عدد العساكر الذين لديه، فأعطى أوامره للجند بتجنب مصادمة الثوار، وكتب إلى قادتهم يعلمهم أن جمع السلاح لا يتناول سلاح الأهالي الخاص بهم، بل السلاح الذي وزع عليهم سابقاً من أجل تسليح الرديف الذي أنشىء في مصر. وتعهد لهم بإبقاء سلاحهم في أيديهم وعدم تجنيدهم في القوات المصرية[٦].

وشعر الأمير بشير بالحرج كون الثورة انطلقت من أكثر المقاطعات قرباً لقصره. فأرسل يستوضح من شريف باشا الحاكم الإداري لبلاد الشام عما يتوجب عليه القيام به، فأعلمه بالمضمون ذاته الذي أعلنه سليمان باشا للثوار المحاصرين مدينة صيدا[٧]. كما أرسل ينصح أهالي دير القمر بالرجوع عن ثورتهم، زارعاً فيما بينهم بذور الشقاق. لكن مشايخهم[٨] لم يعودوا عن الثورة

(١) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٥٨.
(٢) انظر ترجمة سليمان باشا لدى جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق، ج ١، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٨.
(٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 50-51.
(٤) كتافاكو، مصدر سابق، ص ٧٧.
(٥) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٤٧ و٣٦٣.
(٦) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 51 et T. 24, p. 256. Voir aussi: PERRIER, Op. Cit., p. 370.
(٧) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٤٨.
(٨) مثل اختيارية دير القمر ثلاثة موارنة هم مخايل أفرام البستاني، وفرنسيس بوغندور رعد، ونادر أبو عكر، واثنان عن الكاثوليك هما مرعي جدعون، وحنا عيسى، واثنان عن الدروز هما حمود الشحاري، وخزوع الخبيص. انظر: حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٩.

إلا بعد أن أعطتهم الحكومة مراسيم التطمين وتعهد لهم كل من محمد علي باشا وابنه ابراهيم وشريف باشا والأمير بشير بعدم جمع السلاح من الأهالي وعدم تجنيدهم في النظام[١].

وما كادت الثورة تشارف نهايتها في جبل الشوف وصيدا، حتى امتد لهيبها نحو بيروت وضواحيها، وكانت بزعامة بعض الأمراء الشهابيين المناهضين لسياسة الأمير بشير. وقد طرح قادتها مسألة الوجود المصري في بلاد الشام، مما يؤكد ضلوع هؤلاء القادة بالمخططات الأجنبية واتصالهم بالمخبرين الأجانب وخصوصاً البريطانيين منهم[٢]. وكان أبرز قادة معسكر بيروت الأمراء الشهابيين محمود سلمان وفارس حسن وسلمان ملحم، وبعض الأمراء اللمعيين كعلي منصور وعبد الله شديد مراد واسماعيل حسن قايدبيه، ومن الحرافشة الأميران خنجر وسلمان، ومن الخوازنة الشيخ فرنسيس وعفيف حكم وشمسين صفا وصالح هيكل وبشارة فرنسيس وولده حصن. كما انضم إلى معسكر بيروت أبو سمرا غانم وأحمد داغر ويوسف الشنتيري[٣]. وما لبث هؤلاء أن اختاروا الشيخ فرنسيس أبي نادر الخازن قائداً لمعسكرهم فلقب نفسه «سر عسكر النصارى»[٤].

لم يسجل معسكر بيروت أعمالاً قتالية تذكر باستثناء مهاجمة الكرنتينا. وحاول الأمير بشير مفاوضة الثوار وتقديم التطمين لهم كما فعل مع قادة دير القمر، فأرسل ثلاثة من اختيارية دير القمر هم حمود الشحاري ومنصور أفرام البستاني وسلوم الحداد لمفاوضة الثوار، وأصحبهم بالبلوكباشي جرجس أبو دبس، ومعه مرسوم التطمين. لكن الثوار وبتأثير العملاء الأجانب الذين كانوا على اتصال دائم بمعسكر بيروت، وخصوصاً العمال الانكليز الذين بدأوا يروجون لنهاية الحكم المصري في بلاد الشام، رفضوا المفاوضة وأعلموا رسل الأمير بأنه «غير ممكن يقبلوا حكم ابراهيم باشا في البلاد». وفي محاولة ثانية للجم الثورة

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 36-37.
(٢) انظر نداء الأمير محمود الشهابي إلى الثوار في المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.
(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٧٤ و٤٥٨ ـ ٤٦٠. مخطوطة نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٥٠٠. PERRIER, Op. Cit., p. 378. أيضاً: بشير بين السلطان والعزيز، ص ١٧٦.
(٤) الشدياق، ص ٤٥٨. PERRIER, Op. Cit., p. 376. الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.

أرسل الأمير بشير ابنه أمين لمفاوضة زعماء الثورة فردوه خائباً بعد أن أسمعوه أنه «لا يمكن أن يخضعوا للدولة المصرية لكونها عاصية على الدول كلها»[١]، و «أننا لا نطيع هذه الدولة ولا نسكن بمحل تحت تسلطها»[٢].

لكن زعماء الثورة عادوا للمفاوضة، فأعلموا الأمير بشير بشروطهم لوقف الثورة وتفرق المقاتلين. وكان أبرز ما طالبوا به إبقاء السلاح في أيدي الأهالي وعدم دعوتهم للتجنيد الإلزامي وإبطال السخرة وعدم دفع الفردة إلا عن الأحياء. واستيفاء ضريبة الميري بعد عيد الصليب، وعدم تحويل الدين إلى أقرباء المدين. وأضافوا إلى هذه الشروط شرطين آخرين على أهمية أحدهما على الآخر ويقضيان برفع بطرس كرامة من ديوان الأمير بشير، وأن يضم اثنين من كل طائفة إلى هذا الديوان. لكن الأمير بشير ردّ برفض الشروط وضرب الرسول وطرده[٣].

إزاء رفض الشروط من قبل الأمير بشير، قرر زعماء معسكر بيروت التوزع في المقاطعات لنشر الثورة في عدة أماكن وقطع الطريق على العساكر المصرية إن هي حاولت دخول البلاد. فتوجه الأمير محمود الشهابي وأسعد داغر إلى جهات صيدا، وتوجه الأمير علي منصور اللمعي نحو المتن، وانتقل أبو سمرا غانم نحو جهات طرابلس[٤]. وهكذا انتشرت الثورة في المتن وكسروان والشمال والبقاع. وتميزت ثورة كسروان بعصيان الأهالي دون اللجوء إلى القتال. فتم انعقاد مجمع في انطلياس انبثقت عنه لجنة من اثني عشر شخصاً عرف منهم فرنسيس الخازن وأحمد داغر وأبو سمرا غانم وغالب بليبل وفاعور حمادة وغيرهم، وشكلوا ديواناً عسكرياً[٥] أقسم أعضاؤه على مذبح القديس مار الياس انطلياس على عدم الخيانة

(١) حروب ابراهيم باشا، ج ٢، ص ٣١. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 58-60.
(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٧٠.
(٣) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦، حروب ابراهيم باشا، ج ٢، ص ٢٥ و٣٢ ـ ٣٣.
(٤) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٣٥. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٠. الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.
(٥) رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٠٠. أيضاً: فريد وفيليب الخازن، المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، دار الرائد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ج ١، ص ٢. راجع أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 54.

وعلى الاتفاق على الرأي والقول، وأقاموا الشيخ فرنسيس زعيماً للثورة هناك[١].

وفي معسكر بيروت بدا تحرك العملاء الأجانب واضحاً وجلياً، وقد لمعت عدة أسماء كالفرنسي الكونت أونفروا Vicomte Onfray، وخليل المدور ترجمان قنصل فرنسا في بيروت، والعميل الانكليزي وود، والكولونيل تشرشل، ووكيل القاصد البابوي المقيم في الذوق، حتى أن القنصل الفرنسي Bourée اتخذ إجراءات مشددة ضد حكومة محمد علي وبشكل يخالف تعليمات حكومته، فتم نقله من بيروت واستبدل به غيره[٢].

وفي المقاطعات الشمالية تزعم الثورة أبو سمرا غانم، حيث جمع أكثر من ألف مقاتل من بلدات مناطق الفتوح وغزير وجبة المنيطرة وجبيل والبترون وجبة بشري[٣]. لكن حاكم طرابلس هاجمه بقوة قدرت بنحو أربعة آلاف جندي وهزمه في سهل مجدليا. فأعاد أبو سمرا تجميع الثائرين حوله، فجمع خمسمائة مقاتل من بلدة ايعال القريبة من طرابلس[٤]، وهاجم بهم العساكر المصرية التي خرجت من طرابلس وانتصر عليها. لكن النجدات المصرية اضطرته إلى الفرار والاختباء في مرج حين فوق جرود الضنية حيث تلقى مراسلات من قبطان انكليزي تؤكد له قرب وصول القوات البريطانية والعثمانية إلى الشواطىء السورية[٥].

واصل أهالي الضنية عصيانهم على القوات المصرية، فجرد حاكم طرابلس حملة عسكرية عليهم قوامها ثمانية آلاف رجل. لكن المشايخ من آل رعد الذين انتزع المصريون منهم التزام الضنية تصدوا لها، وشاركهم أبو سمرا غانم في القتال. وبالرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت بالمصريين إلا أنهم انتصروا على

(١) راجع الوثيقة رقم ٢١ في باب الملاحق.
(٢) PERRIER, Op. Cit., p. 384. للتوسع، راجع: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري. اتصال الأجانب بالثوار، ص ١٥٢ ـ ١٥٨.
(٣) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦١. أيضاً: حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٢٦.
(٤) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٢٦. الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.
(٥) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٦١. حروب ابراهيم باشا، ج ٢، ص ٢٦ ـ ٢٧.

قوات الأهالي ودحروهم وأحرقوا بلدات سير الضنية والشرفة وقاع سفرين[١].

أما في البقاع فقد قاد الثورة فيه الأمير علي اللمعي والأميران خنجر وسلمان الحرفوشيان، فهاجموا قوافل التموين المصرية واستولوا عليها. وإزاء هذه الاعتداءات أرسلت القيادة المصرية عثمان باشا على رأس «أربع آلايات وثلاثة آلاف خيال ومايتين طوبجية». فاعتصم الثوار في الجبل المواجه لبلدة الفرزل وكان عددهم نحو ألف وخمسمائة رجل[٢]. وما أن نزلوا إلى السهل حتى هاجمهم عثمان باشا بخيالته، مطلقاً عليهم نيران المدافع فقتل منهم مائة وتسعة عشر رجلاً وفر الباقون إلى المريجات. ودخل العسكر المصري بلدة الفرزل ونهبها[٣]، في حين نجت زحلة لعدم مشاركة أهلها في الثورة[٤].

تميزت انتفاضة ربيع ١٨٤٠ بعدم شمولها جميع مقاطعات بلاد الشام، وعدم التنسيق فيما بين قادتها واقتصار مطالبة كل منهم على شروط مغايرة للآخر. وربما كانت خلافات الدول الأوروبية وعدم توصلها إلى اتفاق حاسم أعطى الحكم المصري فرصة جديدة لاستمرار إحكام قبضته على المناطق والمقاطعات. ولم تكن الحكومة البريطانية قد اتخذت حينئذٍ موقفاً نهائياً من مناهضة محمد علي، وإنهاء سيطرته على بلاد الشام. لذلك استفاد المصريون من غياب الموقف الدولي فأرسلوا حملة عسكرية قوامها إثنا عشر ألف جندي تولى قيادتها عباس باشا حفيد محمد علي[٥].

أثارت التعزيزات المصرية مشاعر السكان من جديد، وشعروا بإجراءات قاسية يبيتها لهم المصريون وحلفاؤهم المحليون من شهابيين وغيرهم. فأعاد أهالي

(١) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٢٧. أيضاً: قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص ٥٠ و٥٢.
(٢) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٩٧ ـ ٤٠١. أيضاً: حروب ابراهيم باشا، ج ٢، ص ٣٤ ـ ٣٥.
(٣) حروب ابراهيم باشا، ج ٢، ص ٣٦. الشدياق، ص ٤٦٢. المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٩٨ و٤٠٦.
(٤) المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٥٥.
(٥) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨. أيضاً: ARMAGNAC, Nezib Beyrout, p. 107.

دير القمر والمناصف والشحار الثورة بقيادة مشايخهم النكديين خطار ويوسف وواكد، وركزوا نشاطهم من جديد في ضواحي صيدا، لكن المصريين أوقعوا بهم الهزيمة وردوهم نحو بلدة مجدلونا[١]. وفي البقاع قضى عثمان باشا على تحركات الثوار في جوار زحلة، وأحرق بوارج، ثم تقدم نحو كفرسلوان فجمع سلاح أهل المتن وأحرق حمانا لمقاومتها[٢]، وجمع مع الأمير أمين الشهابي سلاح الأهالي، وألقى القبض على بعض الأعيان وأودعهم السجن وأبرزهم يوسف الشنتيري والأمراء حيدر اسماعيل وعلي قائدبيه وعبد الله مراد ومنصور مراد اللمعيون، والأمير فارس وابنه علي الشهابيان وغيرهم[٣]. في حين فر باقي زعماء الثورة ليختبئوا في أماكن متفرقة. فتوارى الشيخ فرنسيس الخازن في كسروان ثم فر إلى قبرص، وفاعور قعدان في غزير ومحمود شهاب في دير القلعة، ويوسف شهاب في حرش الزيرة[٤]. وظل أبو سمرا مختبئاً في الشمال. أما أحمد داغر فقد مسكه حسين السلمان الموالي للأمير بشير وقتله ثم أرسل برأسه إلى بيت الدين[٥].

سجلت ثورة مقاطعات جبل لبنان تراجعاً ملحوظاً في أواسط شهر تموز سنة ١٨٤٠. وتوارى الثوار وقادتهم في أماكن متفرقة[٦]. وقام الأمير بشير وأولاده وأحفاده بالانتقام من السكان الذين عصوا أوامر الحكومة المصرية، فساقوا الشبان بجميع الوسائل إلى التجنيد الإجباري. وجمعوا السلاح من الشوف والمتن وكسروان وجبيل والبترون وجبة بشري، وأجبروا من ليس عنده سلاح على شراء سلاح وتقديمه لهم تحت طائلة حرق منزله. وتؤكد الوثيقة المنشورة تحت رقم ٢٥ على جمع أسلحة العشائر الحمادية أيضاً في جهات بعلبك من قبل زعمائها أولاد عبد الملك وجهجاه حمادة[٧]. وقد بلغ ما جمع من أسلحة عن يد الأمير بشير من

(١) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤١. المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٠٦.
(٢) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٠٩ ـ ٤١١ و٤١٤ و٤١٨.
(٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤٥. أيضاً: طنوس الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٦٥.
(٤) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٣.
(٥) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤٦.
(٦) PERRIER, La Syrie sous le gouvernement, p. 383-384. Voir aussi: ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 108.
(٧) الوثيقتان رقم ٢٥ و٢٧ المنشورتان في باب الملاحق. أيضاً: الوثائق المنشورة في كتاب: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري رقم ١٠ و١١ و١٥. ووثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات. الوثيقتان رقم ٣٠٣٣ و٥٢٧٠١.

مختلف مقاطعات جبل لبنان نحو أربعة آلاف بندقية سلمت إلى القوات المصرية في بيروت[(١)].

حوى سجن بيت الدين عشرات المشايخ والأعيان. ورأى عباس باشا ضرورة نفي هؤلاء إلى الخارج. فتم نقلهم إلى بيروت وصيدا. ثم أرسلوا إلى عكا ومنها «إلى الاسكندرية بحراً مقيدين أزواجاً أزواجاً». ومن مصر عاد العزيز فأمر بنفيهم إلى بلاد سنار في السودان[(٢)]. حيث ظلوا فيها عدة أشهر إلى أن أمر العزيز بإعادتهم إلى أوطانهم مشترطاً عليهم مساعدة حكومته في خلال انتفاضة تشرين وحرب الجلاء، والعمل على إعادة تثبيت دعائم الحكم المصري في بلاد الشام[(٣)].

رابعاً: الموقف الدولي من محمد علي ومؤتمر لندن (١٥ تموز ١٨٤٠)

تناقضت مصالح الدول الأوروبية من وجود حكومة مركزية قوية تحكم مصر وبلاد الشام في آن واحد، فتخضع طرق مواصلاتها مع مستعمراتها في الهند والشرق الأقصى لإدارتها، أو تقطع عليها الاتصال في أي وقت تشاء. فبريطانيا حاولت منذ البداية إقناع العزيز بأن مصلحة مصر هي في التوسع في بلاد السودان والجزيرة العربية واليونان وليس في بلاد الشام[(٤)]، لأنها كانت تخشى قيام دولة عربية قوية تسيطر على مصر والسودان والجزيرة العربية وسوريا، وقد تكون بديلة عن السلطة العثمانية، تقطع عليها الطريق نحو مستعمراتها في الهند[(٥)].

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 123.

(٢) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦. أنظر أيضاً: الوثيقة رقم ٢٨ في باب الملاحق وهي وسالة بعث بها الطبيب لويس برتران إلى زوجة الأمير حيدر اسماعيل أبي اللمع عندما كان منفياً في بلاد السودان يطمئنها فيها عن قرب الإفراج عن المعتقلين، وأنه كلف بعضهم للاهتمام بهم خلال عودتهم عن طريق الاسكندرية. انظر أيضاً بهذا الموضوع: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات رقم ٦٣٨٧ و١٥١١٩ و١٥١٢٠ و١٥١٢٢.

(٣) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٠.

(٤) جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، ص ٥٦.

(٥) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ج ٢، ص ٧٧٤ ـ ٧٧٥. أيضاً: بيير كوربتيس، ابراهيم باشا، ص ٢٢٥.

لذلك انصرف الساسة البريطانيون طوال فترة خضوع سوريا لنفوذ العزيز إلى درس إمكانية الوصول إلى المستعمرات البريطانية في الهند عن طريق نهر الفرات فيتأمن لها طريقان، الأولى عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر، والأخرى عبر نهر الفرات ابتداء من قلعة بيره جك القريبة من الحدود السورية مروراً بشمال سوريا والعراق وصولاً إلى البصرة فالخليج العربي[(١)]. لكن الصعوبات التي واجهت المستكشفين البريطانيين خلال الملاحة في نهر الفرات، وعداء القبائل الطبيعي لكل ما هو غريب، صرف حكومة لندن عن هذا الأمر لتظل طريق السويس ـ البحر الأحمر هي الأسلك والأنسب للوصول إلى الهند.

شكل العامل الاقتصادي البريطاني للتواصل مع المستعمرات الهندية حجر الزاوية في سياسة بريطانيا المشرقية. ولهذا السبب تذرع بالمرستون بمسألة التوازن الدولي لإبقاء الوضع السياسي كما كان عليه قبل احتلال محمد علي لبلاد الشام Status-Quo، مفضلاً بقاء سوريا تحت السيطرة العثمانية ذات القبضة السياسية المتراخية، وعندما آلت إلى حكم محمد علي لم يستطع إخفاء عدائه له، فجهد من أجل إضعاف الدولة المصرية لأنه رأى فيها حليفاً لعدوته التقليدية فرنسا، ومزاحماً لدولته في سيادتها على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ورقيباً عليها في طريقها نحو الهند، لذلك تمسك بالمرستون بوجوب إعادة سوريا إلى السيادة العثمانية «لأن امتداد نفوذ مصر في البلاد الشامية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر المتوسط، ويجعل لها حق الإشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق ومن ناحية البحر الأحمر وبرزخ السويس»[(٢)]، فضلاً عما أحدثه انضمام القوة البحرية العثمانية إلى القوة المصرية من خشية لدى بريطانيا بعد فرار قائد الأسطول العثماني أحمد فوزي باشا إلى مصر وتسليمه العزيز ثلاثاً وعشرين قطعة بحرية[(٣)].

(١) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ١٥٣ ـ ١٥٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، المطبعة الرابعة، ١٩٨٢، ص ٢٨٧. انظر أيضاً: محمد كرد علي، خطط الشام، نشر مكتبة النوري، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٧١. بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٤٩.

(٣) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ١٢٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 23, p. 343-354.

أما فرنسا فقد كان لها سياستها الخاصة النابعة أيضاً من مصلحتها الاقتصادية والسياسية، وهي بالرغم من تشجيعها لسياسة محمد علي في مصر وبلاد الشام، حرصت على ألا تسمح لمصر بانتهاج سياسة مستقلة عن السلطنة العثمانية تؤول إلى تفكك هذه الأخيرة مع ما يترتب عن ذلك من خلل في ميزان القوى السائد بين الدول الأوروبية آنذاك، واحتمال سيطرة روسيا على الآستانة والمضايق البحرية ووصولها إلى المياه الدافئة. لقد اتفقت السياستان البريطانية والفرنسية على المحافظة على وحدة السلطنة العثمانية وسلامتها لا حباً بها، بل لأنها عامل مهم في التوازن الأوروبي، حتى أن تاليران سفير فرنسا في لندن اعتبر أن الحفاظ على السلطنة العثمانية يعتبر من مقومات التوازن في القارة الأوروبية تبعاً لاتفاقيات مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥[١]. لكن الخلاف الأساسي الذي رسخ بين الدولتين تركز حول نقطة واحدة وهي أن بالمرستون أصر على حصر القوة المصرية داخل حدود مصر واستعمال القوة العسكرية لإجبار محمد علي على العودة إلى داخل تلك الحدود. في حين رأت فرنسا إعطاء مصر وسوريا إلى محمد علي وتكريس ملكيته لهما بجعلها وراثية من دون اللجوء إلى القوة المسلحة[٢]. وهكذا نرى أنه بالرغم من تأييد الحكومة الفرنسية المحدود لسياسة محمد علي إلا أنها لم تبتعد عن الإطار العام للسياسة الأوروبية المناهضة لأطماع العزيز، فظلت تشاطر بريطانيا خشيتها من أطماع الحكومة الروسية في أراضي الدولة العثمانية[٣] سواء في البلقان أم في المضايق. وظلت تقف إلى جانب بريطانيا في مواجهة معاهدة خونكار اسكله سي التي أبرمها السلطان محمود سنة ١٨٣٢ مع القيصر الروسي تحت ضغط التقدم المصري في بلاد الأناضول.

لم تكن خلافات الدولتين الفرنسية والبريطانية في مستوى خلافاتهما مع الحكومة القيصرية في روسيا. فالحكومة الروسية خلافاً لفرنسا وبريطانيا انطلقت من فكرة تجزئة السلطنة العثمانية، وكانت تعتبر أن انفصال سوريا على الدولة العثمانية يعتبر بداية لحركة انفصال واسعة. لكن القيصر نهج ابتداء من سنة

(١) حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، ص ٦٩.
(٢) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٣٢ ـ ٣٣. Documents Diplomatiques, T. 23, p. 356.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 24, p. 150.

١٨٢٩ سياسة مغايرة للسياسة التقليدية الرامية إلى مواصلة الزحف حتى القسطنطينية وضم كل ما تستطيع ضمه من الأراضي العثمانية، واعتبر أن المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية أمر مستحب إذ رأى ببصيرته أن دولاً بلقانية صغيرة ستنشأ إذا ما استمر انحلال الدولة العثمانية، وأن روسيا لن تتمكن من السيطرة على هذه الدول[١]. لذلك فضل القيصر سلوك طريق التخلي عن مكاسب معاهدة خونكار اسكله سي وعن سياسته التقليدية الطامعة بالآستانة والمضايق، وإقامة تحالف سياسي مع انكلترا والحلول مكان فرنسا التي بدأت تنتهج سياسة معارضة لباقي الدول الأوروبية[٢].

أما النمسا فكانت تتبنى السياسة البريطانية المؤيدة للمحافظة على الوضع الراهن والحؤول دون تفكك السلطنة العثمانية، وكانت تخشى من تنامي حركات التحرر لأن أي عملية تتناول سلخ بعض المقاطعات عن السلطنة واستقلالها، ستؤدي حتماً إلى قيام حركات مماثلة داخل أراضي الامبراطورية النمساوية. كذلك بروسيا التي لم يكن لها من أطماع خاصة داخل أراضي السلطنة كانت تتبنى سياسة السلم الأوروبي، لكنها كانت تميل إلى اتباع سياسة مناهضة لفرنسا[٣]. وقد جاءت الاصلاحات العثمانية المعروفة بسياسة التنظيمات وخصوصاً «خط شريف كولخانة» الذي صدر سنة ١٨٣٩، بهدف استجداء دعم الدول الأوروبية ضد محمد علي باشا لإخراجه من البلاد الشامية[٤].

وفي صيف سنة ١٨٤٠، كانت مواقف الدول الأوروبية قد تبلورت تجاه المسألة المصرية. وقد ضمنت بريطانيا مواقف كل من النمسا وبروسيا وروسيا التي نجحت دبلوماسيتها في فك عرى التحالف الودي بين انكلترا وفرنسا[٥]. في

(١) جرانت أ. ج وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠، ترجمه بهاء فهمي، راجعه أحمد عزت عبد الكريم، الناشر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، الطبعة السادسة، بدون تاريخ، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.
(٢) حجار، مرجع سابق، ص ١٧٢ ـ ١٧٤.
(٣) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢٨٨.
(٤) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (١٥١٦ ـ ١٩١٦)، دمشق، لا دار، ١٩٧٤، ص ٣٨٠.
(٥) Documents Diplomatiques, T. 24, p. 102. Voir aussi: CADALVENE et BARRAULT, Deux Années de l'histoire d'Orient 1839-1840, Faisant suite à l'histoire de la guerre de Mehemet-Aly en Syrie et en Asie-mineure 1832-1833, Paris 1840, T. 2, p. 261.

حين استمرت فرنسا في تأييدها لمحمد علي في سيطرته على مصر وبلاد الشام. وقد بلورت بريطانيا وحلفاؤها مشروع اتفاق عرض على فرنسا وقضى بأن يعطى محمد علي الحكم الوراثي على مصر والحكم مدى الحياة على إيالة عكا. وأن تضمن الدول الأوروبية تسوية الخلاف بين السلطان والعزيز تسوية دولية. وإذا امتنع العزيز عن قبول هذه التسوية تفرض عليه فرضاً من قبل الدول الأوروبية ذاتها[١].

رفضت فرنسا مشروع الاتفاق رفضاً قاطعاً. كما رفض وزير خارجيتها تيير Thiers نقل الاقتراح إلى محمد علي بحجة أنه لن يلقى القبول منه[٢]. إلا أن الدول الأوروبية باستثناء فرنسا عقدت اجتماعاً في لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠ وأقرت اتفاقية[٣]، قضت بإعطاء محمد علي حكم مصر حكماً وراثياً، وأن يمنح مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من البلاد السورية على أن يقبل هذا الأمر خلال مدة لا تتجاوز العشرة أيام. وأن يشفع قبوله بالانسحاب من جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنة، وأن يعيد إلى السلطان العثماني السفن التي فر بها قائدها إلى مصر. وإذا رفض هذه الشروط في المدة المشار إليها يحرم من حكم المنطقة الجنوبية من سوريا، ويمهل مدة عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي على مصر، وسحب قواته من الأراضي العثمانية وإعادة الأسطول للسلطان، فإن انقضت هذه المهلة دون قبول تلك الشروط، كان السلطان في حل من تعهداته وبإمكانه حرمانه من ولاية مصر. كما نصت المقررات على شروط أخرى أبرزها تعهد الحلفاء في حال رفض محمد علي تنفيذ بنود معاهدة لندن باللجوء إلى وسائل القوة، فتتخذ بريطانيا والنمسا باسم الحلفاء كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وبر الشام، ومنع وصول الإمدادات من إحداها إلى الأخرى، وإمداد رعايا السلطان بالمساعدات لتعضيدهم في خلع طاعة الحكومة المصرية والعودة إلى الحكم العثماني المباشر.

(١) CADALVENE et BARRAULT, Op. Cit., T. 2, p. 333-334.
(٢) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ١٩٢.
(٣) انظر الوثيقة رقم ١٣ وفيها البنود التي اتخذتها الدول الأوروبية خلال مؤتمر لندن، لدى رياض غنام، المقاطعات اللبنانية. ص ٢٩١. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 24, p. 313-322.

ما أن أعلن الحلفاء بنود اتفاقية لندن، حتى ثارت ثائرة فرنسا للعزلة الدولية التي أصابتها والخذلان الذي حل بسياستها، وهدّدت بشن حرب شاملة ضد الحلفاء[١]. فاضطربت أوضاعها لدرجة قيام ثورة داخلية. وحاولت دبلوماسيتها تعديل اتفاقية لندن، فتقدمت باقتراحين الأول يقضي بإبقاء الوضع في بلاد الشام كما هو عليه مع استعداد الدول الخمس للتدخل ضد المعتدي سواء أكان محمد علي أم السلطان العثماني. والثاني يرى امكانية إعطاء العزيز حكماً وراثياً في مصر، وحكماً مدى الحياة في بلاد الشام[٢]. لكن بالمرستون رفض العرضين مصرّاً على تنفيذ اتفاق لندن. وقد قابل تهديد فرنسا بتهديد أشد، فأعلن استعداده لسحق البحرية الفرنسية خلال مدة شهرين وتصفية مستعمراتها في الجزائر وغيرها. كما ردت روسيا على التهديد الفرنسي فأعلنت وقوف الأسطول الروسي إلى جانب انكلترا وتحطيم القوة البحرية الفرنسية وتنظيف المتوسط من مراكبها[٣].

أدركت فرنسا عزلتها السياسية والزاوية التي حشرت بها، فأرسلت تعلم محمد علي بمقررات لندن، وتنصحه بمقاومة السياسة الانكليزية والاستعداد للمعركة العسكرية في حال نزول القوات البريطانية والحليفة إلى بر الشام، وإبعاد العساكر الاسطنبوليين إلى داخل الشام[٤].

رفض محمد علي المقترحات التي نصّ عليها اتفاق لندن، وانقضت الفترة المحددة دون أن يبدي حاكم مصر أدنى موافقة بشأنها، وأظهر عدم ثقته بمندوبي الدول المقيمة في مصر حتى أنه هددهم بأن ما يحتله بقوة السلاح فبقوة السلاح يمكن استعادته منه[٥]. لكنه في الوقت عينه حاول إنهاء الخلاف مع السلطنة عبر ترتيبات جانبية دون تدخل الدول الأوروبية في الأمر. فعرض عليها الانسحاب

(١) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ١٨ ـ ١٩. Vingtrinier, AIME, Soliman Pacha, p. 379-382.
(٢) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.
(٣) خوري واسماعيل، السياسة الدولية، ج ٢، ص ٢٥٠ و٢٦٤. حجار، مرجع سابق، ص ١٩٨.
(٤) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٢٤.
(٥) Vingtrinier AIME, Soliman.., p. 391-392. أيضاً: الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

من ولاية أدنة وجزيرة كريت وشبه جزيرة العرب، لقاء إعطائه الحكم الوراثي على مصر وحكم سوريا مدى الحياة، إلا أن قناصل الدول الأوروبية حالوا دون أي تقارب لا يمر عبر دولهم خشية انعكاساته السلبية على مصالحهم السياسية والاقتصادية[١]. وكان هذا أمراً طبيعياً لخروج هذه المسألة من يد السلطنة، وصيرورة الأزمة المصرية ـ الشامية مسألة دولية تتعلق بالأمن الأوروبي ومبدأ المحافظة على توازن القوى فيما بينها. وأصدر الصدر الأعظم كتاباً وجهه إلى محمد علي يعلن له فيه عزله من ولاية مصر، ثم أعلن في اليوم التالي تعيين محمد عزت باشا والياً عليها، فرد محمد علي بعد عشرة أيام بكتاب أظهر فيه تعلقه بالدين والدولة واستعداده لرد أي اعتداء عليه[٢].

أ ـ تنفيذ مقررات لندن وحرب الجلاء (١٨٤٠):

صمّم محمد علي على عدم تسليم سوريا إلى الحلفاء، وعلى مقاومة القوات الأوروبية في حال تدخلها لإخراجه بالقوة من بلاد الشام، ثم عمد إلى تحقيق نصيحة فرنسا، فبادر إلى تعزيز الدفاعات العسكرية وإلى تقوية «الاستحكامات والطوابي» في الاسكندرية ودمياط والرشيد[٣]. وأنشأ أبراجاً للإشارة بين مصر وعكا وأمر بتحصين الثغور والسواحل[٤]. وفي بر الشام اتخذ ابراهيم باشا عدة إجراءات أبرزها إبعاد العساكر الاسطنبوليين من بيروت إلى بعلبك، ودمج بحارة الأسطولين المصري والعثماني للحؤول دون عصيان البحارة العثمانيين[٥]. واستعان بمطارنة النصارى لمنع أتباعهم من مساعدة الحلفاء تحت طائلة الحرم. ودعا علماء الشيعة لتحريض الأهالي على الجهاد ضد القوات الأجنبية، وأنعم على بعض أعيان الدروز بالأوسمة والألقاب لكسبهم إلى جانبه في أي حرب

(١) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ١٩٨ ـ ١٩٩. الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢٩٦.
(٢) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣. Documents Diplomatiques, T. 24, p. 347.
(٣) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٤٤ و٤٤٨. CADALVENE et BARRAULT, T. 2, p. 323. أيضاً: عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، ص ٤٩٨ ـ ٥٠٢.
(٤) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٤٨ ـ ٤٥٨.
(٥) المصدر السابق نفسه، ج ٤، ص ٤٣٨ و٤٤٠ و٤٤٣ و٤٦٢.

مقبلة[١].

أخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ مقررات لندن، فعملت على إثارة سكان سوريا على حكومة محمد علي ووفرت المال والسلاح اللازمين لذلك[٢]. وقد أمر بالمرستون قائد الأسطول الانكليزي في المتوسط بالمحافظة على الرعايا الانكليز، وقطع المواصلات البحرية بين سوريا ومصر، وحماية الثوار ونقل الجنود العثمانيين للمشاركة في ضرب القوات المصرية وإخراجها من بلاد الشام[٣].

شعر الفرنسيون بقرب وقوع عمليات قتالية على السواحل الشامية، فأوعزوا بذلك إلى قيادة الأسطول المصري التي سرعان ما أقلعت من بيروت باتجاه الاسكندرية، وذلك قبل يومين من وصول الأسطول الانكليزي إلى الساحل[٤]. وكان الانكليز قد قاموا خلال شهري حزيران وتموز باستطلاع أوضاع السكان، فزار نابير قائد الأسطول الانكليزي بعض أنحاء الجبل، واستحصل على معلومات قيّمة تتعلق بطبيعة الأرض والسكان وأحوال البلاد، ثم عززوا أسطولهم بعدة قطع حربية[٥]، واتصلوا بمختلف فئات السكان وحضّوها على عصيان حكومة محمد علي والثورة عليها[٦]، كما اتصل نابير بمحافظ بيروت محمود نامي بك

(١) المصدر السابق نفسه، ج ٤، ص ٤٤٦ و٤٥٦ و٤٦٠ ـ ٤٦١. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 198-200.
(٢) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ١٩٩.
(٣) NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 14. أيضاً: سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٧١.
(٤) NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 15. أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٢٤ و٤٢٩ و٤٣٠. Voir aussi: Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 387, et Documents Diplomatiques, T. 6, p. 90 et 94.
(٥) تضمنت الوثيقة رقم ٢٦ معلومات قيّمة وتفاصيل مسهبة عن حضور الأسطول الانكليزي إلى بيروت بقيادة نابير وانتفاضة السكان ضد الحكم المصري، وشروط الصلح وموضوع تسليم الأمير بشير للحلفاء في خلال فترة زمنية معينة ومراقبة تحركات السكان وضبط المراسلات ثم تسليم الأمير إلى الانكليز ونفيه إلى مالطة. انظر أيضاً: سليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص ٢٧٢.
(٦) أسد رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٥٨ ـ ١٥٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 5, p. 437-438, Ibid., T. 6, p. 138-139. Paul MOURIEZ, Histoire de Mehemet-Ali, Paris 1859, T. 4, p. 305.

وقنصل بريطانيا مور Moore، والأميرين بشير قاسم عمر، وبشير قاسم ملحم الشهابيين، ليعلمهم باتفاق لندن ومساعدة الحلفاء للعثمانيين على إخراج المصريين من بلاد الشام[١].

باشرت القوات البحرية عملياتها القتالية في بيروت، فحاصرت المدينة أولاً ثم بدأت بحجز السفن المصرية الوافدة والتي كانت تنقل المؤن والذخائر للجيش[٢]. وفي العاشر من شهر أيلول قام اللورد ستوبفورد القائد العام لقوات الحلفاء بمبادرة حربية أمام رأس بيروت. وأطلق مدافعه على المدينة متظاهراً بإنزال عساكره على الساحل[٣]، ثم اتجه نحو ساحل جونيه حيث أنزل الانكليز والعثمانيون ستة آلاف جندي، وخيموا عند شير الباطية ونصبوا بعض مدافعهم حول المعسكر وقطعوا طريق الساحل خشية مهاجمة المصريين لهم[٤].

أدرك الحلفاء أن أهم جهد يقومون به هو إثارة السكان المحليين على حكومة محمد علي تنفيذاً لخطة اللورد بالمرستون. ولا يخفى ما في ذلك من توظيف لطاقات وجهود، رأى الانكليز ضرورة استغلالها في صراعهم ضد الوجود المصري في سوريا، وخصوصاً أن التربة خصبة والنفوس مستعدة للعصيان بعد أن مهد العملاء العثمانيون والانكليز السبل أمام هذه الغاية بما بذروه من «بذور الشقاق والنفاق في (لبنان) تحريضاً ضد الاحتلال المصري وتعجيلاً لإنهاء حكم هذا الاحتلال وإجلائه»[٥]. وكان ريتشارد وود محور هذه السياسة بما كان يبذله من جهد ونشاط تناول أغلبية الأعيان والمناصب بمن فيهم الذين كانوا يتوارون خوفاً من السلطات المصرية بسبب اشتراكهم في انتفاضة ربيع سنة ١٨٤٠. وقد

(١) انظر رسائل نابيير في المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 136-138.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 24, p. 351-352 et 354.
أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٣٤ و٤٣٦.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 178 et 183-184.

(٤) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٥١ و٤٥٦ ـ ٤٥٧. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 185. NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 150, Ibid., V. 2, p. 313-314. LAMMENS, La Syrie, p. 298-299.

(٥) انظر يوسف ابراهيم يزبك، ريتشارد وود السيد الحقيقي للبنان سنة ١٨٤٠، مجلة أوراق لبنانية، تشرين الثاني، ١٩٥٧، ص ٤٨١ ـ ٤٨٥.

وجد هؤلاء الأعيان في الثورة على الحكومة المصرية فرصة لاسترجاع حقوقهم المقاطعجية التي كانت قد أبطلت، وكادت أن تزول[١]. حتى أنه اتصل سراً بالأمير بشير، وأبلغه تعهد «الدول الحليفة بأن تعطي جبل لبنان تلك الشرائع والحرية السالفة مع الانعامات التي كان يتمتع بها الأهالي زمن أحكام السلاطين» إن هو انقلب على المصريين. لكن الأمير بشير لم يثق بوود فأرسل يعلم العزيز بمضمون المراسلة[٢]. وهذا ما حمل وود على التفتيش عن حاكم بديل، فاتصل ببشير قاسم ملحم (بشير الثالث) فقبل عرض وود ووعده بالانقلاب على المصريين وعلى الأمير بشير لقاء توافر السلاح لديه[٣]. وقابل المصريون إجراءات الانكليز بإجراءات مضادة فأعلن محمد علي أن انكلترا وروسيا اتفقتا على تقاسم السلطنة العثمانية بحيث تسيطر روسيا على الآستانة، وانكلترا على بلاد الشام، واتهم المسؤولين العثمانيين الذين ذهبوا إلى أوروبا بقبولهم الرشوة. ثم ألزم جميع الوافدين إلى سوريا بقوانين الحجر الصحي، وأبعد قنصلي انكلترا وفرنسا لتأييدهما الثوار[٤]، كما أمر بإطلاق النار على السفن التي تحاول التقدم إلى السواحل. وأصدر سليمان باشا تعليمات يومية تقضي بإعدام كل من يوزع مناشير على السكان تثير البلبلة والاضطراب، كذلك كل من يدخل السلاح إلى البلاد أو يتجسس أو يوزع الأموال على الأهالي لحضهم على العصيان[٥]. أما الأمير بشير فقد عمّم على الأهالي تعليماته القاضية بعدم مخالطة الافرنج أو التكلم معهم تحت طائلة الإعدام، وضرورة الابتعاد عن البحر قرابة الثلاث ساعات[٦]. كما أذاع الأمير نشرة شهيرة في ٣ أيلول حذّر فيها السكان من تلقي كتابات أو مناشير من الانكليز تحض على الثورة، معلناً أن كل من يأخذ منهم سلاحاً أو ذخيرة أو

(١) أمين الريحاني، النكبات، ص ٢١٨.

(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٣) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٠١. أيضاً: يوسف ابراهيم يزبك، وود السيد الحقيقي للبنان سنة ١٨٤٠، مجلة أوراق لبنانية، تشرين الثاني ١٩٥٧، ص ٤٨٢.

(٤) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠ و٤٤٨.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 5, p. 164-165. أيضاً: رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٠٢.

(٦) نوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٥٠٦. أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٦. وحروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤٩.

مؤونة دون إذن الحكومة فعقابه الموت[١].

كان نزول الحلفاء إلى البر نزولاً هادئاً ولم يتعرضوا إلا لمقاومة ضعيفة عندما تصدّى لهم عسكر السكبان المقيمون في الذوق[٢]. وبسبب قسوة المصريين وخشية الأهالي منهم، أحجم هؤلاء في اليومين الأولين عن المجيء إلى معسكر الحلفاء. لكن وود قام بتحريضهم وإثارتهم، فوزع عليهم الأموال والسلاح والذخائر بدون حساب، وقد زعم أنه وزع أربعة وثمانين ألف قطعة سلاح[٣]. وأغرى سليم باشا سر عسكر الدولة العثمانية، أهالي كسروان بإعفائهم من الضرائب. وبعد أن عين لكل شخص من الثوار قرشين عن كل يوم ووزع عليهم «ماندة» شهر مسبقاً، وغذاء اقة بقصمات يومياً، عين عليهم قائداً الشيخ فرنسيس الخازن بعد أن كان قد اصطحبه معه من جزيرة قبرص حيث كان مختبئاً مع أولاد عمه، ودعاهم إلى طاعته وهددهم بأن «أي من خالف كلامه أو توجه لقضاء مصلحة تخصه بدون إذنه فجزاؤه الموت»[٤]. كما ولى العثمانيون قيادة الثورة في مقاطعات جبيل والبترون وجبة بشري والزاوية والكورة أبا سمرا غانم البكاسيني[٥]، وناحية بيت شباب وتوابعها الشيخ صالح الخازن[٦].

ركّز الحلفاء عملياتهم العسكرية على السواحل، فقصفوا بيروت بعد تمنع سليمان باشا عن تسليمها إليهم، وأعادوا قصفها بين حين وآخر بهدف تجميد حاميتها العسكرية فيها[٧]. وضربوا قلعة جبيل واحتلوها بمساعدة الأهالي بعد انسحاب حاميتها الألبانية منها[٨]، كذلك سقطت حيفا وصور دون مقاومة[٩]. وهاجم أبو سمرا غانم في جهات عيناتا على رأس أربعة آلاف مقاتل قوات الأمير

(١) انظر نشرة الأمير بشير في المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٠.
(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٥٦. أيضاً: MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 307-308.
(٣) Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 389. حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٠. أيضاً: رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٠٥.
(٤) طنوس الشدياق، مصدر سابق، ص ٧٤ ـ ٧٥ و٤٦٩.
(٥) رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.
(٦) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢٥.
(٧) ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 116 et 119-121.
(٨) NAPIER, The War in Syria, V. 2, p. 315. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٦٧.
(٩) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٦٦.

مجيد الشهابي والقوات المصرية، لكن المصريين داهموه وردوه على أعقابه إلى جبة بشري[١].

وعى ابراهيم باشا خطورة تمرد الأهالي واتصالهم بالانكليز والعثمانيين وتزودهم بالسلاح والذخيرة، وحاول إيجاد حل يمنع هذا الاتصال، فاجتمع في بعلبك بشريف باشا حكمدار بلاد الشام وحنا بحري والأمير بشير، فاقترح الأمير بشير إعادة السلاح إلى الدروز والنصارى ورد مال الإعانة إليهم، لكن ابراهيم باشا رفض هذا الاقتراح[٢]، وأرسل عثمان باشا إلى وطى الجوز لإخماد تمرد أهالي كسروان الذين نزلوا بين الصخور وأخذوا يناوشون القوات المصرية لمدة خمسة عشر يوماً، وهذا ما دفع بإبراهيم باشا إلى التوجه إليهم بأربعة آلاف مقاتل ومهاجمتهم من جميع الجهات، وإحراق قرى فيطرون ورعشين وحراجل وفاريا. وأعقب ذلك وقوع معركة عين عار بين المصريين والجنود العثمانيين يساعدهم الأهالي، فانتصر العثمانيون واستسلمت الجنود النظامية المصرية[٣]، لكن ابراهيم باشا عاد ليهاجم تلك المناطق فانهزم أهالي بيت شباب وتراجع القائد العثماني عمر باشا نحو جونيه وفر الأهالي من قراهم فأعمل ابراهيم باشا فيها السلب والنهب والحرق[٤].

أولى الحلفاء اهتمامهم ناحيتين أساسيتين، أولاهما الاتصال بالأهالي وإثارتهم مع تقديم السلاح لهم حيث وزعوا عليهم نحو ثلاثين ألف قطعة سلاح[٥]، وثانيهما إسقاط المراكز العسكرية المصرية وخصوصاً أماكن تواجد الحاميات في المدن والقلاع. ففي حين انصرف وود وسائر الإنكليز والعثمانيين لتحريض السكان على الثورة والعصيان ودعوتهم للالتحاق بمعسكرات الحلفاء وتسلم الأسلحة والذخائر، تابع الأسطول البريطاني إسقاطه للمدن الساحلية. فضرب

(١) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤٦٨، راجع بهذا المعنى الوثيقة رقم ٢٦ في باب الملاحق.
(٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٢. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٨ ـ ٤٦٩. أيضاً: أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٠٧.
(٤) حروب ابراهيم باشا، ج ٢، ص ٥٣. الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٩٠.
(٥) JOUPLAIN, La Question du Liban, p. 218-219.

الأوزاعي والنبي يونس وبيروت[١]، وأسقط مدينة صيدا بعد معارك عنيفة قتل فيها قائد الحامية حسن بك وعدد كبير من أفراد الحامية المصرية[٢]، وأنزل الإنكليز في الدامور بعد سيطرتهم على الطريق الساحلي قوة مؤلفة من ألفي جندي، وأرسلوا يعلمون الأهالي بقدومهم، فنزل أهالي الشحار وبعض الأمراء الشهابيين كأسعد قعدان وأخيه يوسف وولده ملحم، ونقلهم قبطان إحدى السفن إلى جونيه حيث استقبلهم السر عسكر العثماني بالترحاب، وقلدهم أسلحة ثمينة ثم أعادهم إلى مقاطعاتهم لتشديد الأهالي على الثورة ضد المصريين[٣].

حاول الأمير بشير طوال تلك الفترة أن يبقي عصيان الأهالي بعيداً عن المناطق القريبة من عاصمة حكمه. لكن نزول أهالي الشحار وتسلمهم السلاح من الحلفاء أزعج الأمير، فأرسل بواسطة مخايل جدعون يطلب إليهم تسليمه السلاح الذي تلقوه، مع التعهد لهم بمراسيم الأمان. لكن الأهالي رفضوا ذلك بحجة أنهم يعيدون السلاح إلى الجهة التي تلقوه منها. ثم عمد الأمير بشير إلى إغراء الدروز للوقوف بجانبه، فدعا بعض أعيانهم وأعلمهم بالحجة التي كتبها ابراهيم باشا على نفسه بأن تكون كسروان لهم ملكاً إلى الأبد بكامل أرزاقها وعمارها، وأن يرجع النظام الذي أخذه منهم، وأن لا يدفعوا لا فردة ولا ميري إن هم قاتلوا إلى جانبه[٤]. لكن محاولات ابراهيم باشا والأمير بشير لم تجد نفعاً لأكثر من سبب، أولها وضع الأعيان الدروز الذين كانوا يعيشون فيه آنذاك تحت وطأة ضربات الأمير بشير نفسه والحكم المصري وما حل بهم من قتل ونفي واضطهاد. وثانيها عجز حكومة محمد علي عن مواجهة الأحداث وتشتت قرارها بين الحلين السياسي والعسكري. وثالثها خروج موضوع حكومة محمد علي من حيز الصراع

(١) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٢) Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 401-402, NAPIER, Op. Cit., V. 1, p. 90. Voir aussi: MOURIEZ, Hist. de Mehemet-Ali, T. 4, p. 333-334.
أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٦٦. وحروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٥.

(٣) NAPIER, The War in Syria, T. 1, p. 92-93. أيضاً: كتافاكو، مصدر سابق، ص ٩١ ـ ٩٢. وحروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٥. H. GUYS, Beyrouth et le Lib. T. 2, p. 178.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٤ المنشورة في كتاب رياض غنام، المقاطعات اللبنانية، ص ٢٨٢. أيضاً: مذكرات تاريخية، مصدر سابق، ص ١٢٦. وحروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٧.

المحلي إلى الحيز الدولي، وتحول موضوع الصراع على سوريا إلى مسألة دولية تتعلق بتوازن القوى بين الدول الكبرى آنذاك. وقد وعى الأمير بشير هذا الواقع فحاول الاتصال بالحلفاء، لإدراكه أن أي هزيمة تحل بالمصريين ستلحق به عاجلاً أم آجلاً، كما أدرك أن ما يجري هو أكبر من حجمه وسلطته. لذلك جنح نحو المهادنة وترقب الفرص المؤاتية خصوصاً وأن السر عسكر العثماني كان قد كتب إليه يعده بحكم الجبل له ولذريته من بعده إن سلم للدولة في خلال ثمانية أيام. لكن الأمير اعتذر بحجة وجود أولاده وحفدائه بين العساكر المصرية[١]. وتؤكد الوثيقة رقم ٢٦ على موقف الأمير هذا «فعبدكم يوم حضر لعند سعادة الأمير الخوري اسطفان حبيش عن أمر محمد سليم باشا وعمر بك. وعن أمر رجال دولة الانكليز الموجودة بالتطمين والتأمين له فجاوب سعادة الأمير الخوري المذكور بأنه مقدم نفسه وطاعته. فقط طلب المهلة برهة صغيرة إلى أن يعمل حيل ويستخلص أولاده من بين عسكر ابراهيم باشا وحالاً يتوجه معهم ويسلم لدولة الإنكليز»[٢]، وأعاد الأمير بشير اتصاله بالحلفاء، فأبلغهم سراً استعداده للانضمام إليهم طالباً منهم إبقاءه حاكماً بضمانة الدول الأربع وإعطاءه مهلة لاستدعاء أولاده وحفدته من معسكرات المصريين[٣]، لكن الحلفاء لم يوافقوه على الضمانة وإن كانوا قد أعطوه مهلة شرط التعجيل في إثبات صحة قصده بالعمل. وقد جاء رد الحلفاء ليؤكد تصميمهم النهائي على عزل الأمير بشير من حكم الجبل، وتوجه خيارهم نحو تولية قريبه الأمير بشير قاسم ملحم (بشير الثالث) بعد أن كان قد انضم إلى الحلفاء سابقاً[٤].

ويبدو أن الأمير بشير ظل حتى آخر لحظة يراهن على المساعدة الفرنسية لمحمد علي وعدم تخليها عنه في الأوقات الحرجة فآثر تمضية الوقت دون اتخاذ قرار حاسم[٥]. وكان ريتشارد وود قد استحصل على فرمان قضى بعزل بشير

(١) انظر طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٨. أيضاً: نوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٥٠٧.

(٢) راجع ما ورد في الوثيقة رقم ٢٦ المنشورة في باب الملاحق.

(٣) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقتان رقم ١٤٤٦١ و٥٢٧٠١.

(٤) NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 95-96.

(٥) راجع حيثيات هذا الفرمان في المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢١ ـ ٢٢.

الثاني عن الحكم، وتنصيب قريبه بشير قاسم ملحم حاكماً على إمارة جبل الدروز. وقد أعطى الانكليز هذا الفرمان تاريخاً سابقاً هو الثالث من شهر أيلول انتقاماً من الأمير بشير على نشرته للأهالي الصادرة بالتاريخ ذاته، والتي اعتبر فيها أن وصول الانكليز إلى ثغر بيروت غايته خدع الأهالي وأخذهم بالحيلة. وبعد أن توعدهم هددهم بأن كل من يأخذ منهم سلاحاً أو ذخيرة أو مؤونة دون إذن حكومته فعاقبه سيكون الموت[١]. ولا يخفى ما في موقف الانكليز هذا من حقد وثأر على الأمير بشير ربما بسبب موالاته الدائمة للسياسة الفرنسية، ومراهنته عليها وعلى سياسة محمد علي حتى آخر ساعة من مراحل الأزمة بوجهيها السياسي والعسكري.

ب ـ وقعة بحر صاف وتسليم الأمير بشير:

بعد سقوط صيدا بيد الحلفاء، توجهت الأنظار إلى بيروت التي كانت تتعرض طوال فترة الحصار إلى قصف السفن البريطانية. وخشي سليمان باشا انقطاع طرق الانسحاب فأخلى المدينة في التاسع من تشرين الأول منتقلاً إلى الحازمية بعد أن ترك فيها حامية صغيرة لم تلبث أن استسلمت بعد يومين من انسحاب سليمان باشا نحو البقاع[٢]. وكان ابراهيم باشا قد اتخذ من بحر صاف خطاً دفاعياً أمام تقدم الحلفاء، في حين استقر نابير بعد أن تولى قيادة الحلفاء في موقع قريب من وجود القائد المصري دون أن يعرف أن ابراهيم باشا هو نفسه الذي يقود القوة المقابلة له[٣]. ورأى نابير أن باستطاعته التغلب على هذه القوة قبل أن يتصل بها سليمان باشا المنسحب من الحازمية باتجاه البقاع. لذلك أرسل يستقدم بشير ملحم قاسم (بشير الثالث) من بسكنتا عاهداً إليه مهاجمة القوات المصرية من الخلف، وعهد إلى عمر باشا النمساوي التقدم إلى بكفيا في حركة التفاف حول ميمنة القوات المصرية، وأبقى لديه أربعة أفواج من الجنود الأتراك

(١) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢٠.
(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠. MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 331-332.
(٣) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٠٩.

وفوجاً من البحارة الانكليز[١].

خشيت القيادة الانكليزية من نكسة عسكرية تصيب قوات الحلفاء فحاولت وقف تقدم نابير، وأرسل الأميرال ستوبفورد يأمره بالتراجع لكن نابير رأى أن الفرصة مؤاتية لتحقيق فوز على المصريين. وتمكن عمر باشا من الوصول إلى المكان المحدد له لكن بشير قاسم ملحم تأخر بسبب مرض ألمّ به، فجرت موقعة شارك فيها الجنود العثمانيون بقيادة سليم باشا والجنرال الألماني جوقموس، وأطلق المصريون نيران مدفعيتهم، لكنهم ما لبثوا أن تراجعوا ووقع منهم في الأسر نحو سبعماية أسير[٢]. ويبدو أن ابراهيم باشا لم يحارب في بحر صاف إلا من خلال تأمين انسحاب قواته نحو البقاع. لكن موقعة بحر صاف فرضت عليه، فتراجع منهزماً على رأس كتيبة من الخيالة إلى صليما فقرنايل ثم البقاع[٣]. وفي اليوم الذي حلّت بإبراهيم باشا هزيمة بحر صاف، آثر سليمان باشا الانسحاب من الحازمية[٤]، فأخلاها على أمل تدعيم القوات المصرية في بحر صاف. لكن نابير كان أسرع في تحقيق الهجوم وتفويت الفرصة على القائدين في اتحاد جيشهما.

حسمت هزيمة بحر صاف موقف الأمير بشير، وتأكد له رجحان السياسة الانكليزية، وتراجع فرنسا وهزيمتها أمام التحالف الأوروبي، فعول على التسليم على الانكليز أملاً في أن يبقوه حاكماً على الجبل[٥]، وأرسل يستقدم أولاده وحفدته إليه. ثم بدأ بجمع أمواله تمهيداً للنزول إلى صيدا. وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول ترك بيت الدين مصطحباً حاشية كبيرة وعائلته ومدبره وبعض الأعيان[٦]، حاملاً خزينة تحتوي على أكثر من ثمانية عشر ألف كيس من

(١) NAPIER, Op. Cit., V. 1, p. 147. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٠.
H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 178-179.
(٢) NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 147-149 et 151. Voir aussi: Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 408-409. H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 178-179.
(٣) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١. Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 410.
(٤) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧١.
(٥) NAPIER, Op. Cit., p. 154-155. أيضاً: بازيلي، مصدر سابق، ص ٢٩٦.
(٦) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٩. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧١. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 226. Voir aussi: BOURON, Les Druzes, p. 193.

النقود، بعد أن أودع الكثير من أمواله ومثمناته في بعض الأديرة والأماكن[١].

دخل بشير الشهابي صيدا في اليوم التالي لمغادرته الجبل. فاستقبله متسلم صيدا بالترحاب، وقام بعدها بمقابلة السر عسكر العثماني عزت باشا والأميرال ستوبفورد[٢] في بيروت، حيث أبلغ قرار عزله ونفيه، وطلب إليه أن يختار محلاً لإقامته باستثناء فرنسا وسوريا ومصر، فقرر جزيرة مالطا لأن الوقوع بيد الانكليز أسلم من الوقوع بيد الدولة[٣]، ولذا لقب بالأمير بشير المالطي[٤].

تلقى ابراهيم باشا خبر استسلام الأمير بشير إلى الانكليز من يوحنا بحري بك، فاعتبر تفرده بهذا العمل ضربة للتحالف القائم بينهما واتهمه بالخيانة، كما اتهمه محمد علي باشا بارتكاب عار الفرار وذهابه إلى بئس القرار[٥]. ومهما يكن من صوابية القرار الذي اتخذه الأمير بشير، فلا شك أنه وجد نفسه بعد الهزيمة التي لحقت بالمصريين بين رأيين لا ثالث لهما، أما الانسحاب مع ابراهيم باشا إلى داخلية بلاد سوريا، وبالتالي اللجوء إلى مصر حيث سيعيش منفياً مع أولاده وحفدته دون أي أمل بالعودة إلى الحكم، وأما التسليم إلى الانكليز بداية، ثم محاولة إصلاح العلاقة معهم ومع العثمانيين اعتماداً على ما له من رصيد سياسي

---

(١) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٤٥ ـ ١٤٦. الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧١. رستم باز، المذكرات، ص ٨٦. لم يعترف الأمير بشير في وصيته التي حررها في الأول من تشرين الأول سنة ١٨٤٩ إلا بمبلغ ثلاثة آلاف ومئتي كيس، لكنه أشار إلى قصر بيت الدين فأوصى دار الحريم إلى زوجته حسن جهان، والدار البرانية إلى ابنتيه سعدى وسعود، وذكر أيضاً ما بقي له من خيول وأسلحة وغير ذلك.
يمكن مراجعة وصية الأمير في وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٥٤٥٧.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٢٦. MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 325. وحروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٦٠. أيضاً: رستم باز، المذكرات، ص ٣٨. وطنوس الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٢. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 226.

(٣) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٥١٢٣. أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٢. وباز، مذكرات رستم باز، ص ٣٨ ـ ٣٩.
Documents Diplomatiques, T. 6, p. 227-228. Voir aussi: MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 325-326.

(٤) راجع الوثيقة رقم ٢٦. Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 406.
أيضاً: رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢١١.

(٥) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٨٩.

أكسبه إياه حكمه الطويل الذي دام أكثر من نصف قرن، فضلاً عما له من دعم شعبي وديني، خصوصاً بين السكان النصارى والكنيسة ورجال الدين. وبالرغم من المحاولات العديدة التي جرت على يد قنصل فرنسا في بيروت لثنيه عن التسليم إلى الانكليز، وتقديم الحماية الشخصية له[١] إن ظل على ولائه لابراهيم باشا، فإنه آثر المضي في التوجه نحو الانكليز علّه يحافظ كحد أدنى على منصبه كحاكم على جبل الشوف.

وأدى انسحاب الأمير بشير من الجبل وتركه لقصر بيت الدين إلى فراغ في السلطتين السياسية والأمنية، فاستغل بعض أهالي دير القمر وبعقلين هذا الفراغ واستولوا على الأسلحة والأمتعة والمؤن والذخائر على مرأى من الوكلاء الذين أقامهم الأمير بشير على القصر قبل مغادرته إلى صيدا[٢].

رافق تسليم بشير الثاني للحلفاء، وتغلغل القوات العثمانية في جبل عامل بعد سقوط مدينتي صيدا وصور، انطلاق موجة العصيان ضد الحكم المصري الذي بدأ ينهار في جبل عامل، كما انهار في سائر المناطق، وأقبل الأهالي على تسلّم السلاح من الحلفاء لمواجهة المرحلة المقبلة والمشاركة في طرد القوات المصرية[٣].

رأى المصريون تضعضع قواتهم وتراجعها دون وقوع معارك حاسمة، وشعروا أنهم أخذوا سياسياً دون أن يؤخذوا عسكرياً، لذلك جنحوا إلى الانسحاب التدريجي[٤] وتجميع قواتهم، فانسحبوا من طرابلس واللاذقية وأدنة دون قتال، ولم يعد بحوزتهم سوى قلعة عكا وسواحل فلسطين[٥]. وبالرغم من

---

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 225-226.

(٢) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧١. باز، المذكرات، ص ٣٨. أيضاً: حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٩. ونوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٥١٠.

(٣) كتافاكو، فتوحات ابراهيم باشا المصري، ص ٩٢. أيضاً: مؤرخ مجهول، حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٨. انظر أيضاً: علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة، ص ١٤٦ و١٦٠.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 242.

(٥) مؤرخ مجهول، مذكرات تاريخية، ص ١٢٨. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 237-238 et 279-280. Voir aussi: PERRIER, Op. Cit., p. 390.

كون قلعة عكا من أمنع الحصون التي بيد المصريين، إلا أنها لم تصمد أكثر من بضع ساعات. إذ رأى الحلفاء ضرورة إسقاطها في عملية لإجبار محمد علي على الانسحاب من بر الشام[١]. وقد وفقت مدفعية سفن الحلفاء، بعد أن أمطرت القلعة بأكثر من ستين ألف قذيفة من إصابة مخزن الذخائر الكبير، فانفجر انفجاراً كبيراً وتسبّب بتدمير ثلث البلدة وبمقتل قرابة الثلاثة آلاف شخص[٢]، فأخلى حينئذٍ المصريون عكا وسواحل فلسطين باتجاه الداخل، ولم تستطع حامية يافا الانسحاب فسلمت للحلفاء[٣]. وهكذا انكفأت القوات المصرية عن السواحل، ولم يعد لها من سلطة على طول الخط الممتد من أقصى الشمال حتى مدينة غزة في الجنوب.

أدرك محمد علي بعد سقوط قلعة عكا في الثالث من تشرين الثاني في سنة ١٨٤٠، استحالة بقاء قواته في بلاد الشام، فأرسل يعلم ابراهيم باشا قرار الانسحاب لأن البقاء في بر الشام سيتعذر على المصريين بعد سقوط عكا، وإن عليه تجميع القوات والعودة بها إلى مصر[٤]. وكان ابراهيم مقيماً حينئذٍ في زحلة فانصاع لأوامر والده، فجمع قواته، وغادرها في العشرين من تشرين الثاني باتجاه مدينة دمشق[٥]. وحاول الأمير بشير الثالث تسجيل نصر عسكري على القوات المصرية فتعقبها في أثناء انسحابها وناوش مؤخرتها، كذلك فعل أبو سمرا غانم[٦]. وأقام الحاكم الجديد بشير الثالث في مدينة زحلة، ومنها أطلق من السجن الأمراء والأعيان الذين انقلبوا على الحكم المصري وناوأوه أثناء انسحاب قواته، وكان أبرزهم شبلي آغا العريان والأمراء الشهابيون عبد الله وقيس وأسعد

(١) انظر الخريطة في الملحق رقم (٦). ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 129.
(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٣. NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 206-209. Voir aussi: LAMMENS, La Syrie, p. 299.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 240 et 242-243.
(٤) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٣. أيضاً: مذكرات تاريخية، ص ١٣٠، وميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص ٨٣. انظر أيضاً: BOURON, Les Druzes, p. 179.
(٥) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 245 et T. 24, p. 430. NAPIER, Op. Cit., V. 2, p. 97-98.
(٦) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٣.

قعدان، ومحمد وخنجر الحرفوشيان[١]، وفور وصول ابراهيم باشا إلى دمشق، عمّم أمراً على جميع قواده بالانسحاب من الشمال، فانسحبت القوات المصرية من كولك بوغاز وأدنة وحلب وحماه وحمص ومرعش وأورفا وتجمعت في دمشق تمهيداً للعودة إلى مصر[٢]. ثم أخلى ابراهيم باشا دمشق في التاسع والعشرين من شهر كانون الأول سنة ١٨٤٠ مع عديد القوات التي بلغت نحو خمسة وخمسين ألف جندي وبعض العائلات المدنية[٣]. وقد واجهت القوات المصرية خلال انسحابها عبر المسالك الواقعة شرقي نهر الأردن[٤] لتجنب المواجهة مع القوات التي حشدها الحلفاء في فلسطين، صعوبات كثيرة نجمت عن مهاجمة عربان البادية والسكان المحليين لمؤخرة جيشه، وقساوة الطبيعة واشتداد البرد وغزارة المطر وفقدان الزاد والمؤن[٥].

خامساً: موقف الدروز والموارنة في خلال حرب الجلاء (١٨٤٠)

لم يكن للدروز وأعيانهم عشية حرب الجلاء من موقف يؤثرونه ويعملون من أجل تحقيقه. فقد كانوا في وضع سياسي فيه الكثير من الضعف والغياب نتيجة الضربات العديدة التي ألحقتها بهم اجراءات الأمير بشير والحكم المصري، وما نتج عن ذلك من قتل واضطهاد ونفي طاولت أكثرية أعيانهم وزعمائهم، وكان آخرها نفي العشرات منهم إلى مصر، وبلاد سنار في السودان.

(١) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٦٦. أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٣. Voir: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 245-246.
(٢) MOURIEZ, Hist. de Mehemet-Ali, T. 4, p. 368. أيضاً: مذكرات تاريخية، ص ١٣١ ـ ١٣٢.
(٣) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٩٥. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 303 et T. 24, p. 20. MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 374-376. NAPIER, Op. Cit., V. 2, p. 182-185.
(٤) انظر مذكرات الدكتور فانديك من ١٨٣٩ ـ ١٩٥٠، أو تاريخ تأسيس النهضة الأدبية الأخيرة في بيروت ولبنان، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.
(٥) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٩٣ ـ ٤٩٤. أيضاً: MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 372. راجع تفاصيل انسحاب القوات المصرية من دمشق إلى مصر لدى: ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 133-139 et 141-148.

لقد وعى الأعيان الدروز حقيقة الخلل الذي أحدثته سياسة الأمير بشير والمصريين في ميزان القوى بينهم وبين الموارنة. كما وعوا خطورة التحالف القائم بين محمد علي والأمير بشير والكنيسة المارونية بدعم وتأييد الحكومة الفرنسية العاملة من ضمن مخططاتها الاستعمارية لإقامة كيان مسيحي يعتبر بمثابة موطىء قدم يسهل لها عملية التقدم والتغلغل نحو الداخل، مع ما يعنيه ذلك من قضاء على النظام المقاطعجي السائد آنذاك وإنهاء لنفوذ زعمائه وأكثرهم من الأعيان الدروز. ولم يكن الحكم المصري بعيداً في طروحاته السياسية الحديثة عن هذا المنحى، لذلك آثر الدروز التمسك بالنظام التقليدي ووقفوا إلى جانب العثمانيين بداية وقاتلوا في صفوفهم. وفي خلال حرب الجلاء لم يكن الدروز على تواصل مع ما يجري من أحداث، ولم يكن باستطاعة شخصياتهم المقيمة داخل الإمارة المشاركة في الثورة إما لكونها ضعيفة أو متحالفة مع الأمير بشير أو مترقبة صيرورة الأحداث، في حين أن الأعيان الأكثر أهمية من أسر جنبلاط وأرسلان ونكد وعماد وتلحوق وعبد الملك وغيرهم، كانوا في حالة من الاضطهاد أو النفي أو الفرار. وبالرغم من محاولة محمد علي استنهاض الأعيان المنفيين لديه في مصر والسودان[1] أمثال نعمان وسعيد جنبلاط وخطار وعبد السلام العماد وحيدر أبي اللمع وناصيف نكد، وإعادتهم إلى جبل لبنان[2] لدعم سياسة المصريين في بلاد الشام ومناصرتها، وتعبئتهم ضد الذين ارتدوا على السياسة المصرية، إلا أن انحلال سلطة حكومة محمد علي وتقوضها السريع وتراجع قواتها عن السواحل جعل من عمل هؤلاء عملاً غير ذي فائدة فرجعوا إلى ديارهم ترقباً للمرحلة المقبلة.

أما الكنيسة المارونية فقد استطاعت في ظل حكم الأمير بشير ١٧٨٨ ـ ١٨٤٠ تحقيق تقدم ملحوظ على المستوى التنظيمي الداخلي. فأرست مؤسساتها الكنسية ووسعت ملكيتها العقارية وعممت نشر الأديار والكنائس في مختلف

(١) انظر الوثيقة رقم ٢٨ في باب الملاحق، أيضاً: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات رقم ٦٣٨٧ و١٥١٢٠ و١٥١٢٢.

(٢) انظر ترجمة كل من نعمان وسعيد جنبلاط لدى: محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ٣٥٤ ـ ٣٧١ و٤٠٦ ـ ٤٠٩. وخطار العماد وناصيف نكد، في المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢١٣ ـ ٢١٧ و٤٨٧ ـ ٤٩٣.

مناطق جبل لبنان. وقد ساعدها على ذلك، استمرار عملية التفاهم والتنسيق مع السلطة السياسية الحاكمة والمجسدة بالأمير بشير وأولاده حكام المناطق وبعض المقاطعات. كما استطاع البطريرك أن يحتل مركزاً سياسياً متقدماً بحكم ديمومة المؤسسة التي يتولى قيادتها. ومع ضعف القيادات السياسية المقاطعجية لدى النصارى عامة، والموارنة خاصة تبوأت الكنيسة وهي سلطة أوتوقراطية، سدة القيادة الدينية، وحاولت توسيع قاعدة نفوذها السياسي بحيث كونت مركز جذب واستقطاب للأكثرية الساحقة من الموارنة، سواء أكانوا يعيشون في المناطق المختلطة، أم في المناطق الشمالية ذات الأكثرية المسيحية الساحقة. وقد توصلت إلى تحقيق موقع متقدم في إقامة سلطتها الدينية والسياسية وفرضتهما على جميع الموارنة وحتى المسيحيين الكاثوليك بمن فيهم الزعماء والأعيان منهم.

لقد ساعدت عوامل عديدة في ترقي الكنيسة وبروزها. فالغنى الاقتصادي والعقاري الذي راكمته طوال قرنين من الزمن بفعل اليد المجانية للرهبان، والهبات العديدة التي تلقتها لبناء الكنائس والأديار خصوصاً من المقاطعجيين الدروز، وعمل الإرساليات ورسوخ الامتيازات الأجنبية وتنصّر الأسر الإسلامية ـ الدرزية وأكبرها في جبل لبنان اللمعيون والشهابيون وتفكك نظام الملل العثماني وما رافقه من حرية دينية واجتماعية، وبروز المخططات الاستعمارية الرامية إلى تفتيت وحدة السلطنة وتجزئتها، وإقامة الكيانات الطائفية، والتضييق على الزعامات الدرزية واضطهادها مقدمة لإفراغ السلطة السياسية في الجبل، كل ذلك ساهم في بروز مشروع سياسي حملت لواءه الكنيسة المارونية، فأعادت إحياء ما طرحه منظرو الايديولوجية المارونية بدءاً من زجليات ابن القلاعي[1]، والبطريرك اسطفان الدويهي[2]، والأب مارون الدويهي، وأنطونيوس أبي خطار العينطوريني[3]، والمطران نقولا مراد، وشيبان الخازن، وطنوس الشدياق،

(١) راجع الزجليات في كتاب «زجليات جبرائيل ابن القلاعي»، دراسة وتحقيق بطرس الجميل، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٢.

(٢) راجع كتاب تاريخ الأزمنة للبطريرك اسطفان الدويهي، منشورات دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣. انظر أيضاً: بطرس فهد، البطريرك العظيم اسطفان الدويهي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٧٠.

(٣) مختصر تاريخ جبل لبنان، تأليف الشيخ انطونيوس أبي خطار العينطوريني، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣.

ويوسف بك كرم وغيرهم[١]، لجهة قيام «امارة كاثوليكية مستقلة»، وبالتالي قيام وطن قومي مسيحي في جبل لبنان[٢].

وكانت العلاقات المسيحية الفرنسية تنمو وتتآلف في جو من الصداقة والإلفة. فالفرنسيون يقدمون لنصارى الشرق عامة كل أنواع الدعم والتأييد، ويرفعون شعار «حماية الأقليات المسيحية» عاملين على تغريبها داخل محيطها العربي والإسلامي سياسياً وثقافياً واجتماعياً. والنصارى يعتمدون على فرنسا للحماية وتلقي المساعدات والتعليم. وقد اختصر قنصل فرنسا في بيروت هنري غيز العلاقة عندما اعتبر: «أن الجبل الذي يحمل اسم جبل الدروز يسكنه الدروز والموارنة. فالدروز هم أعداؤنا بشكل عام وأبغض ما يسمعونه هو اسم فرنسا، في حين أن الأمراء الشهابيين والشعب الماروني بأسره مشدودون بروابط متينة إلى الأمة الفرنسية، وأن جميع الشعب الماروني ينتظر بشغف إلى الوقت الذي ستحكم فيه فرنسا بلادهم»[٣].

وفي فترة الحكم المصري واصلت الكنيسة المارونية ترقيها السياسي مستغلة الاجراءات الجريئة التي أعلنها ابراهيم باشا وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالمساواة المدنية والدينية وتحرير المسيحيين من ربقة القيود التي رزحوا تحت عبئها مئات السنين. وقد ردت الكنيسة على أعمال ابراهيم باشا بإجراءات إيجابية كرست استمرار الوفاق الفرنسي المصري، إذ إن العلاقات بين المصريين والكنيسة لم تكن علاقات ثنائية بين الدولة المصرية والبطريركية المارونية فحسب، إنها عملية معقدة تمر بفرنسا أولاً ثم تعود ليتم تأكيدها بين الكنيسة والأمير بشير والسلطات المصرية. وفي هذا الإطار العام للتحالف القائم بين الكنيسة والأمير بشير وبمباركة فرنسا وتأييدها المادي والمعنوي لمخططات محمد علي في بلاد الشام،

(١) راجع ايليا حريق، التحول السياسي، ص ٩٨ ـ ١١٤.
(٢) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 28. انظر أيضاً: كتاب، لبنان وطن قومي للنصارى، لمؤلف مجهول، لا دار، بدون تاريخ.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 4, p. 168. انظر أيضاً: الفيكونتيس داڤيو دوبيولان، في بلد الموارنة، عربه عن الفرنسية وحققه، كميل أفرام البستاني، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٧، ص ١١٥ و١١٧ ـ ١١٨.

وقف الأمير بشير والكنيسة إلى جانب محمد علي طوال فترة الوجود المصري في سوريا وجبل لبنان وسائر مقاطعات بر الشام. وفي خلال سنة ١٨٤٠ وأثناء ثورة الربيع وما حصل فيها من انتفاضات وأعمال عصيان، استمرت الكنيسة في تأكيد دعمها لحكومة محمد علي. وقد استعان ابراهيم باشا بمطارنة النصارى للتنبيه على رعاياهم بضرورة الابتعاد عن الأجانب تحت طائلة الحرم، وجاء ذلك تنفيذاً لاستمرار السياسة الفرنسية في تأييدها لحكم محمد علي. حتى أن بودان أحد مسؤولي الحكومة الفرنسية حمل رسائل إلى كل من البطريرك الماروني والأمير بشير والآباء العازاريين في عينطورة وللشيخ بطرس كرم في إهدن يؤكد لهم فيها عدم تنازل الحكومة الفرنسية عن حماية الموارنة والدفاع عن حقوقهم المشروعة، ولكنها في الوقت عينه لا ترضى عن أعمال الشغب التي يقوم بها البعض ضد حكومة محمد علي[١].

وأدرك الساسة والعمال البريطانيون أن أي عملية لاستنهاض السكان وتحريضهم على الحكومة المصرية، تبقى مبتورة ومحدودة إن لم تستهدف رأس الكنيسة المارونية في جبل لبنان، نظراً لما للبطريرك من مكانة سياسية وشعبية وكلمة مسموعة بين رعاياه. لذلك قام وود بإجراء عدة اتصالات مع البطريرك يوسف حبيش لإقناعه بتبديل موقفه من المصريين والأمير بشير وتبني السياسة العثمانية ـ الانكليزية في بلاد الشام. وقد كان للكنيسة المارونية حساباتها الخاصة ومشاريعها السياسية التي تعمل على تحقيقها من خلال ارتباطها بالسياسة الفرنسية دولياً وبشير الثاني محلياً. لذلك اعتبر البطريرك أن أي تبديل في موقفه يجب أن يكون نابعاً من مصلحة الكنيسة السياسية ومنسجماً مع طروحاتها في إقامة «دولتها القومية» كما أوصى به مفكرو الايديولوجية المارونية ومنظروها. وقد نجح العملاء الانكليز والعثمانيين في أواسط شهر تموز بتبديل موقف البطريرك، فأعلن في منشور شهير وجهه إلى الموارنة تأييده للثوار داعياً إلى مناصرتهم رامياً بالحرم المتراخين عن القيام بوجه الدولة المصرية[٢].

(١) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٠٣.
(٢) انظر نص نداء البطريرك في المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤١٦ ـ ٤١٧.

ولم تخف الدوافع الحقيقية لموقف البطريرك عن المؤرخين الذين رأوا فيه موقفاً منسجماً مع طروحات الكنيسة، فاعتبر ايليا حريق «أن الأسباب التي حملت البطريرك على الانتقال إلى تأييد العصاة ليست واضحة كل الوضوح ولا سيما والقضية المعرضة للخطر هي الحلم بإقامة امارة مسيحية بعدما جعل الأمير بشير الثاني ذلك ممكن التحقيق»[1]. في حين أشار أسد رستم إلى شروط الموارنة التي أوردها البطريرك ضمن لائحة طويلة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٤٠ وأبرز بنودها المطالبة بالامتيازات نفسها التي تمتع بها رجال الدين من الروم الأرثوذكس منذ فتح القسطنطينية، ووجوب الاعتراف بسلطة البطريرك الماروني وبعدم سماع الدعاوى عليه خارج ديوان شيخ الإسلام، وبوجوب اعفائه من الأثقال والحوادث الأميرية والرسوم الجمركية والسخرة والخراج والسماح له وللمطارنة بركوب الخيل المسروجة وارتداء الملابس المعينة لكل منهم وحمل العكاز وسائر شارات السلطة الروحية، وبالإقامة في المدن والجزر كل في مقر أبرشيته، وبحق «البطريرك في تنصيب القضاة من طائفته لفصل دعاوى الشعب والاكليروس بموجب الشريعة السلطانية في الأشياء التي لا تخالف رسوم ديانتهم، وأن تقوم وصية رجال الدين دون تدخل الحكام أو بيت المال». وفي المسائل السياسية طالب البطريرك «ألا يكون الحاكم على لبنان وانطيلبنان - أي لبنان الشرقي - إلا مارونياً شهابياً وأن يكون تنصيبه من قبل الباب الهمايوني العالي بدون توسط، وأن يكون لديه ديوان شورى لإدارة أحوال الجبل وأن تبقى الأموال الأميرية والخراجية وجزية الرأس مالاً واحداً وجزية واحدة»[2].

لقد أرسى البطريرك الماروني في وثيقته التاريخية هذه، أسس الدولة التي كان يحلم بها. فحدد المناطق الداخلية ضمن نطاقها الجغرافي فشملت لبنان[3] وانطيلبنان. وحدد هوية الشخص الحاكم وطائفته مشترطاً أن يكون مارونياً ومن الأسرة الشهابية، ينصب من قبل الباب العالي مباشرة ودون توسط الولاة

(١) ايليا حريق، مرجع سابق، ص ١٧٨.
(٢) انظر الملحق رقم ٢. أيضاً: أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٠٨.
(٣) كل تعبير أورده المؤرخون أو الكتاب أو الباحثون عن لبنان كدولة أو كيان أوشعب قبل سنة١٩٢٠ كان المقصود به جبل لبنان كمنطقة جغرافية شملت جبل لبنان القديم، وبلاد كسروان وجبل الدروز أو جبل الشوف. وكانت تمتد من جوار طرابلس شمالاً حتى جسر الأولي قرب صيدا جنوباً.

العثمانيين. وحدد المؤسسة التي تدير شؤون هذا الكيان السياسي وذلك بإقامة ديوان شورى يساعد الحاكم في إدارة أحوال الجبل. وحدد الضريبة المفروضة بمال واحد وجزية واحدة. وقد قابل المسؤولون العثمانيون مطالب البطريرك هذه بشيء من البرودة. وهم وإن لم يعلنوا رفضهم لها إلا أنهم لم يوافقوا عليها صراحة، ولكنهم حققوا بعض بنودها وخصوصاً لجهة تعيين حاكم من الأسرة الشهابية(بشير الثالث). واستمرت الكنيسة في إصرارها على تنفيذ ما يتعلق بإنشاء ديوان الشورى لإدارة أحوال الجبل في عملية منها لضرب النظام المقاطعجي والتخلص من حكم القيمين عليه ونفوذهم. فكان لا بد في هذه الحالة من مواجهة أصحاب العهدات والمقاطعات وهذا ما حصل خلال فترة حكم الأمير بشير الثالث. فكانت هذه الوثيقة الخطيرة في أساس الانفجارات الدموية التي عرفها جبل لبنان لاحقاً، وإليها ترجع نسبة كبيرة أسباب الحرب الأهلية التي عانتها المقاطعات اللبنانية في خلال سنتي ١٨٤٠ - ١٨٦٠.

سادساً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- لم يكن التوسع المصري نحو بلاد الشام عملاً عسكرياً مجرداً بل كان من ضمن خطة استراتيجية تهدف إلى زيادة موارد الدولة المصرية الفتية مقدمة لتحويلها إلى دولة بديلة عن السلطنة العثمانية الهرمة.
- واجهت الدول الأوروبية الكبرى المسألة المصرية بوعي من مصالحها السياسية - الاقتصادية وإزاء خلاف هذه الدول على حصة كل منها من تركة الرجل المريض، وخشية من أن يؤدي اقتسام أراضي السلطنة إلى خلل في ميزان القوى الأوروبية، استقرت مصالحها على المحافظة على الوضع الراهن Status-Quo السائد آنذاك. فعملت أولاً على لجم التقدم المصري نحو الآستانة ثم حصره داخل بر الشام تمهيداً لإعادته إلى «الزجاجة» المصرية التي انطلق منها.
- حاولت الحكومة المصرية تحديث الحياة الاجتماعية والإدارية في بلاد الشام، ولكن لم يتسنّ لها الوقت الكافي، ولم تمهلها الثورات السكانية المتواصلة فظلت طروحاتها حبراً على ورق وخصوصاً في مقاطعات جبل لبنان حيث ظل الأمير

بشير وأعوانه المقاطعجيون أرباب السلطة الفعلية فيه.

- شكلت الأوضاع السياسية والاجتماعية السيئة، والمداخلات المتمادية للدول الأوروبية حوافز لسياسة الاصلاحات التي بدأت بها السلطنة العثمانية سنة ١٨٣٩ على أثر صدور الخط الهمايوني الشريف الذي كان من أبرز بنوده المساواة بين جميع سكان السلطنة العثمانية على اختلاف مذاهبهم ونحلهم بدون تمييز بينهم في الدين والجنس واللغة.

- بالغ بعض المؤرخين وخصوصاً الموارنة منهم في إعطاء دور أساسي لسكان جبل لبنان سواء في الاحتلال المصري لبلاد الشام أم في إخراج القوات المصرية منها. ولا يخفى ما لهذه المقولة من أهداف بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع. إلا أن مشاركة السكان الجبليين في الثورة واستجابتهم لنداءات العملاء الأجانب والعثمانيين تبقى حجر الزاوية في إعطاء هذه الثورة بعدها المحلي وتغطيتها الشعبية، كما تعطيها القاعدة التي يستمد منها العمق الوطني لمشاعر السكان. وإذا كان هذا الواقع صحيحاً إلى حد معين، فإن مبادرات العمال العثمانيين والأوروبيين يمكن تصنيفها في مجال التحريض المؤدي إلى وقوع الحدث، هذا فضلاً عما قدمته الدول الأوروبية من أسلحة وذخائر وقادة وجنود وسفن حربية، وما قاموا به من أعمال قتالية أفضت عملياً إلى خروج الجنود المصريين من بلاد الشام، لا ثورة بضع مئات من الجبليين المتحفزين دائماً للهرب عند سماع أول طلقة مدفع.

- شكلت الثورات التي وقعت ضد الوجود المصري في بلاد الشام، عامل استنزاف للقوات المصرية وخصوصاً الثورة في جبل حوران ووادي التيم. وقد تمكن ابراهيم باشا من احتواء هذه الثورات أو التغلب عليها بدهائه السياسي تارة، أو بقواه العسكرية تارة أخرى، غير أن دخول العامل الأوروبي الفاعل وخصوصاً البريطاني في ثورة خريف ١٨٤٠ تنفيذاً لمقررات لندن، جعل محمد علي يؤثر الانسحاب باتجاه مصر على الصمود والقتال بوجه تجمع أوروبي يبغي لا إخراجه من بر الشام فقط بل وإسقاطه في مصر بالذات.

- اعتبر بعض المؤرخين أن فترة الحكم المصري في جبل لبنان هي السبب الأساسي للأحداث الدموية التي وقعت فيما بعد. والواقع أن الإدارة المصرية

في بلاد الشام وجبل لبنان من ضمنها، فجّرت التناقضات الداخلية الكامنة بين السكان، وأثارت الإشكالات والمنازعات دون أن تجد لها الحلول المناسبة، ومع فقدان القوى الرادعة في المرحلة اللاحقة عمد الفرقاء إلى استيفاء حقوقهم وتحقيق مطالبهم بقواهم الذاتية، وهذا الأمر ترك مقاطعات جبل لبنان مسرحاً للفتن والحروب الأهلية طوال مدة عشرين سنة، خصوصاً وأن إجراءات ابراهيم باشا والأمير بشير الثاني ساهمت في تجذير الانقسامات السياسية بين الدروز والموارنة مع ما استتبع ذلك من تأزيم للوضع الطائفي بينهما.

- دشنت الدول الأوروبية سياستها المشرقية بتحقيق أول وجود عسكري استعماري في البلاد العربية بدت ملامحه باحتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠، ونما باتجاه أجزاء مختلفة من أراضي السلطنة العثمانية. كما دشنت سنة ١٨٤٠ مرحلة من الصراع الدموي ذي الملامح والسمات المذهبية والطائفية بهدف تنفيذ المشاريع الخاصة بالأقليات الدينية كاليهودية في فلسطين، والمارونية في جبل لبنان.

الفصل الرابع

جبل لبنان في ظل حكم الأمير بشير الثالث وعمر باشا النمساوي (١٨٤٠ - ١٨٤٢)

أولاً ـ الأمير بشير الثالث (١٨٤٠ ـ ١٨٤١)

أ ـ تولية بشير قاسم ملحم

ب ـ بشير الثالث في مواجهة القوى المقاطعجية

١ ـ مسألة الضرائب

٢ ـ المنشور البطريركي

٣ ـ مسألة الديوان

ج ـ الحرب الأهلية الأولى (١٨٤١)

١ ـ مقدمات الحرب

٢ ـ قيام الحرب

٣ ـ مسؤولية العمال العثمانيين عن الأحداث

٤ ـ انتهاء الحرب الأهلية الأولى

د ـ العلاقات الدرزية ـ الانكليزية

ثانياً ـ عمر باشا النمساوي أو تجربة الحكم العثماني المباشر في جبل لبنان (١٨٤٢)

ثالثاً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً: الأمير بشير الثالث (١٨٤٠ ـ ١٨٤١)

أ ـ تولية بشير قاسم ملحم:

لم يكن الأمير بشير قاسم ملحم المعروف ببشير الثالث، والملقب «بأبي طحين»[١] من الأمراء الشهابيين المعروفين أو البارزين قبل سنة ١٨٤٠ تاريخ انتفاضة سكان المقاطعات اللبنانية على القوات المصرية في بلاد الشام. لكنه قام في تلك السنة بدور مهم في مقاومة المصريين خلال حرب الجلاء، فاشتهر أمره كقائد من القواد الثائرين على الحكم المصري وعلى الأمير بشير الثاني معاً.

وإذا كان بشير ملحم قد وقف إلى جانب نسيبه بشير عمر خلال انتفاضة ربيع ١٨٤٠، فإنه سلك مسلكاً مغايراً في المرحلة التالية عندما تزعم عصيان السكان، فارتد عن دعم بشير الثاني وشارك في مقاومة مخططاته ومحاربة الجنود المصريين بالتعاون مع القواد الانكليز والعمال العثمانيين آملاً أن يخلف الأمير بشير في إمارة الجبل. ويبدو أن العمال الانكليز والعثمانيين قد وقع خيارهم عليه كأمير شهابي بديل عن بشير الثاني. وقد أبقى وود فرمان تعيينه دون إعلان حتى انقضت مهلة الأيام الثمانية المعطاة للأمير بشير الحاكم للتسليم. بعدها دعي بشير قاسم ملحم من قبل السر عسكر عزت باشا للنزول إلى جونيه حيث تم الاتفاق مع وود على إعلان تولية بشير ملحم حاكماً على جبل الدروز. وتمت دعوة أعيان

(١) لقب الأمير بشير قاسم ملحم بأبي طحين لمعاطاته التجارة في هذا الصنف سنة غلاء وقحط حدثت عقيب ولايته. انظر أبو شقراء، الحركات في لبنان، ص ٣٥. راجع أيضاً نص الوثيقة رقم ١٢ في باب الملاحق.

البلاد في العاشر من تشرين الأول[1] إلى ميروبا، حيث تلا وود على مسامعهم الفرمان السلطاني الذي قضى بعزل الأمير بشير عمر، وتولية الأمير بشير ملحم مكانه أميراً «لعشائر الدروز»[2].

كان بشير الثالث وبشهادة معاصريه على جانب كبير من الغباء السياسي، وعدم الأهلية لتولي الأحكام العامة، لم تذكره المصادر التاريخية بميزة تستحق أن تسجل لمصلحته. فكان ضعيف الرأي سيء العمل[3] على درجة عالية من التكبر والعجرفة جعلته يتوهم أن بإمكانه القيام بما قام به سلفه[4]. وبالرغم من حسن نيته وحيازته على شيء من الشجاعة، إلا أنه «لم يكن على صلة بأي من الخصال التي تليق بأن يكون حاكماً للشعب، فلا بصيرة نافذة، ولا طباع لينة، ولا تجربة إدارية، ولا مقدرة على حبك المؤامرات ولا يد كريمة ولا طلعة مهيبة»، ولا موهبة بأي من هذه الميزات[5]. ولم «يكن عنده شيء من محاسن ذاته، ولا من جودة أخلاقه وصفاته، لأنه كان قليل الخبرة في معرفة السياسة، عديم الدربة في سلوك طرائف الرياسة: بخيلاً، سفيه اللسان لا يقدر عواقب الزمان، ولا يعتمد على مشورة إنسان»[6]. وإذا كانت صفات الأمير الحاكم مثل ما قيل فيه، فلماذا قبل به الأعيان والزعماء؟ ولماذا وافقت الدول المعنية والسلطنة العثمانية على توليته مع علمها بما هو عليه من عدم أهلية ورأي سليب؟ ومن هو صاحب الدور

(١) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠.
(٢) راجع نص الفرمان في المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢١ ـ ٢٢.
أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 168.
زار الصحافي باتستان بوجولا جبل لبنان عدة مرات وخصوصاً سنة ١٨٦٠ حيث رافق الحملة الفرنسية، وعمل مراسلاً لجريدة الاتحاد L'Union، ووضع كتاباً في ما شاهده بعنوان «الحقيقة عن سوريا» (La Vérité sur la Syrie)، نشر سنة ١٨٦١، وأعادت دار لحد خاطر نشره سنة ١٩٨٦ في جزئين. ويمتاز كتاب بوجولا بالعصبية وعدم الموضوعية وتعاطفه الشديد مع الموارنة.
(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٥.
Voir aussi: H. LAMMENS, La Syrie Précis Historique, p. 301.
(٤) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى١٨٦٠، ترجمه عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٢٧.
(٥) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.
(٦) اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٨٦. يعتبر زكي النقاش أن مجيء الأمير بشير الثالث إلى الحكم هو «الأسوأ خلف لأسوأ سلف» أضواء توضيحية على تاريخ المارونية، ص ١١١.

الأساسي في هذا التعيين وما الغاية منه؟

لا شك في أن العمال البريطانيين قاموا بدور مهم في تولية الأمير بشير ملحم. وكان همهم التخلص من بشير الثاني ذي الأهداف والميول الفرنسية، والإتيان بأمير يعمل بسياستهم وأهدافهم[1]. وقد تسنّى لهم ذلك، فحصلوا على موافقة العمال العثمانيين. وقد وقع هذا الأمير تحت سلطة القنصل الانكليزي والعملاء البريطانيين طوال فترة حكمه القصير. فأرسلت له السفارة البريطانية مستشاراً خاصاً هو فرنسيس مسك «البيروتي» أقام معه في بعبدا على بعد خطوات من إقامة وود في السراي[2]. وهذا ما حمل فرنسا على مناهضة وتأليب الدروز والموارنة عليه، خصوصاً بعد أن رأوا فيه هذا التحيز والولاء للانكليز[3]. وقد وجد الروس والنمساويون الفرصة مناسبة لزيادة نفوذهم في المنطقة مستفيدين من اضطراب الأوضاع، وفقدان السلطة. فتذرع الروس بحجة حماية الطائفة الأرثوذكسية، وتدخلت النمسا بحجة حماية الطائفة الكاثوليكية بدلاً من فرنسا بعد تراجع سياستها الداعمة لمحمد علي. وقد زاد في هذه الأوضاع سوءاً غياب السياسة العثمانية الرشيدة، وانصباب جهدها على طرد فلول القوات المصرية من بلاد الشام دون ترتيب لكيفية التعامل معها سياسياً، وتأكيد السلطة العثمانية عليها في المرحلة اللاحقة. فكان ذلك دافعاً لزيادة حدة التنافس الأوروبي[4] ليس فقط في المناطق الغربية من سوريا وإنما في بلاد الشام كلها.

هذا على الصعيد الدولي، أما على الصعيد الداخلي فقد تقارب موقف الدروز من مسألة تعيين بشير ملحم مع موقف الموارنة. فالدروز قبلوا به في البداية

(١) أبكاريوس، المصدر السابق نفسه، ص ٤٠ و٦٠.
(٢) يقول طنوس الشدياق في كتابه أخبار الأعيان في جبل لبنان، ص ٤٧٢: إن الأمير بشير «اتخذ الخواجة فرنسيس مسك البيروتي مدبراً له، فشقّ ذلك على اللبنانيين (يقصد الموارنة) لا سيما الذين جرت لهم العادة أن يكون المدبر منهم من عهد الأمير فخر الدين المعني إلى عهد الأمير بشير سالفه» وفي ذلك اشارة إلى عدم رضى الموارنة باتخاذ بشير الثالث مدبراً من غير الطائفة المارونية. انظر أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 554, et ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 106-109.
(٣) ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٤٠. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 276.
(٤) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 106-110.

لأمرين مهمين، أولهما تخلصاً من استمرار بشير عمر في الحكم، وثانيهما «لأنهم اعتبروه ضعيفاً في شخصه وجيبه لا يقوى على مناهضتهم ومعاداتهم»[١]، وخصوصاً أن زعماءهم وأعيانهم كانوا قد عزموا على استرجاع ما فقدوه من نفوذ وإقطاعات في زمن سلفه بشير الثاني. أما الكنيسة المارونية فقد رغبت في استمرار سياسة بشير الثاني من خلال إعادته إلى الحكم. وهي وإن وجدت صعوبة في تحقيق هذه الرغبة، إلا أنها قبلت بتولية بشير الثالث حتى لا يولي العثمانيون حاكماً أجنبياً على الإمارة، أو أن يولوا الحكم الأمير سلمان الشهابي المسلم السني[٢]. لذلك سلمت الكنيسة بالأمير الضعيف بشير ملحم مقدمة لإعادة بشير عمر عندما تسمح الأوضاع بذلك.

ب ـ بشير الثالث في مواجهة القوى المقاطعجية:

ما إن انتهى بشير الثالث من المشاركة في مطاردة فلول المصريين المنسحبين باتجاه دمشق وفلسطين حتى استقر في بلدة بعبدا متخذاً منها عاصمة له[٣]. وبالرغم من قصر المدة التي أمضاها في الحكم وهي ستة عشر شهراً، غير أنها كانت مثقلة بالأحداث والوقائع. وقد ساهم بشير الثالث بسياسته في تأزيم بعضها، فضلاً عما تختزن هذه الأحداث بذاتها، وما تحمله من أسباب الصراع وعناصر التفجير بين ركني سكان الإمارة. ولو قيض للأمير الحاكم أن ينفّذ الفرمان السلطاني الذي عينه أميراً على جبل الدروز، والذي دعاه إلى القيام بواجبات المنصب وإدارة الشؤون التي هي من مهامه وصلاحياته بحكمة وعدالة، وأن يقوم بالواجبات المفروضة عليه لحماية الأهالي والعشائر الذين ما فتأ السلطان يسهر عليهم ويلحظهم بعين الرعاية[٤]، لوفر عليهم وعلى نفسه الكثير من الصراعات السياسية والمآسي الدموية وخصوصاً إبان الحركة الأولى المعروفة بحركة ١٨٤١.

---

(١) أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ١٠١.
(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 23-24.
(٣) انظر وثائق المديرية العامة للآثار، الوثيقة رقم ٦٣٨٩.
(٤) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢٢.

بدأ بشير الثالث حكمه بمعاداة الأعيان المقاطعجيين وخصوصاً الأعيان الدروز منهم. ولم يكتف بما كان يوجهه إليهم جهراً من قارس الكلام والإزدراء بهم وبعلاماتهم وألقابهم[١] فضلاً عن الانتقاص من كرامتهم والإساءة إلى آدابهم وتقاليدهم[٢]، بل عمد إلى مصادرتهم، فانتزع بلدة شمسطار من المشايخ العمادية وسلمها إلى الأمراء اللمعيين، ونزع أرض الرمادة في عنجر ومطاحنها من المشايخ التلاحقة وخصّ بها أنسباءه الشهابيين[٣]، واستمر في إهانة شيوخهم الذين يحضرون مجلسه وتهديدهم بتجريدهم من امتيازاتهم المقاطعجية، والتصريح أمامهم أنه لن يُبقي لشيخ درزي أو أي شيخ منهم ظلاً لسلطة ما. وأنه سيعمل على توزيع اقطاعاتهم على أقاربه وأنسبائه[٤]. ثم راح يحرض فلاحي دير القمر النصارى على مشايخهم النكديين[٥]. وأرسل الشيخ يوسف عيد الخازن إلى المدينة محافظاً لها[٦] نكاية بمشايخها وإصراراً منه على سحب السلطات المقاطعجية منهم. واستمر في مضايقة الأمراء الأرسلانيين أولاد الأمير عباس، الذين خلفوا والدتهم الأميرة حبوس الأرسلانية في حكم مقاطعة الغرب الأقصى لخلاف على بعض الضياع والدساكر الواقعة على الحدود المشتركة لعهدتيهما[٧].

وكان الأعيان الدروز أمثال نعمان وسعيد جنبلاط وناصيف أبو نكدَ وخطار وعبد السلام عماد وغيرهم، قد أعادهم محمد علي باشا من منفاهم من مصر وسنار في بلاد السودان، لكي يقاتلوا إلى جانب ابنه ابراهيم باشا في بلاد الشام، وأن يدعموا سياسته الداخلية ضد الدولة العلية وضد النصارى القائمين بخدمتها[٨] بعد العزلة الشعبية التي أحاطت به في مختلف مناطق سوريا. ولأن

---

(١) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٤. انظر أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٣ ـ ٧٤.
(٢) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ١٠١.
(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ١٦٥ و٤٧٨.
(٤) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٧. انظر بهذا المعنى: F. MASSEY, Druze History, p. 96.
(٥) العقيقي، ثورة وفتنة، ص ١٠١ ـ ١٠٢.
(٦) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥.
(٧) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٥ ـ ٣٦. انظر الوثيقة رقم ٢٩ وعليها أختام الأمراء الأرسلانيين حيدر وأحمد وأمين أولاد الست حبوس وفيها يشرحون للكولونيل روز خلافهم مع بشير قاسم ملحم على أرزاق وادي الدولاب واغتيال والدتهم. الوثائق البريطانية: F 0-226/85.
(٨) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوداث لبنان من سنة ١٨٤٠ فصاعداً، ص ١٧.

وصولهم جاء متأخراً بعد انسحاب المصريين من المناطق الساحلية، فقد ذهبوا إلى الأمير بشير الذي كان في عكا لمحاربة المصريين، فاستقبلهم استقبالاً جافياً، فكانت تلك شرارة أولى مما سبب نفورهم منه، فتركوه وتوجهوا إلى ديارهم، ثم ما لبثوا أن انضموا إلى سائر المقاطعجيين الدروز في مطالبتهم بالعودة إلى إدارة عهداتهم وإقطاعاتهم التي تخلوا عنها قسراً، بسبب إجراءات سلفه بشير، ومظالم حكومة محمد علي. لكن الأمير الجديد كان يناصبهم العداء ويضيق عليهم حتى أنه رفض أن يعيد أملاك الأمير أمين أرسلان بالرغم من استحصاله على فرمان سلطاني يجيز له ذلك[١].

إن إعطاء صورة واضحة وجلية عن الوضع السياسي والاجتماعي الذي كان يعيش فيه المقاطعجيون الدروز والحالة النفسية المتردية، وما كان قد عشعش بداخلها من قمع واضطهاد، ونفي ومطاردات بدأت مع وصول بشير الشهابي إلى الحكم سنة ١٧٨٨، واستمرت أكثر من نصف قرن من الزمن، وشاركه فيها أخيراً الحكم المصري بإجراءاته القمعية ضد السكان والأعيان الدروز، والقضاء على ثوراتهم وانتفاضاتهم في جبل لبنان وجبل حوران وفي اللجاة ووادي التيم. إن صورة كهذه تعكس مدى تشبث الأعيان باستعادة حقوقهم المقاطعجية وعهداتهم التي كانوا يتوارثونها منذ القدم. وإذا كان هؤلاء قد استقبلوا من قبل أصحابهم ومناصريهم بفرح وإطلاق بارود، فإنهم ووجهوا بالازدراء واللامبالاة من الأمير الجديد، فضلاً عما أسمعهم من كلام يخفض مقامهم ويسيء إلى سمعتهم وكرامتهم حتى أنه لم يتورع عن تهديدهم بأنه سيقطع رؤوسهم «العنيدة في يوم من الأيام»[٢].

لقد نقم الدروز وأعيانهم على بشير الثالث وسياسته المتصفة بالمحاباة والعجرفة، ووجدوا فيه حجر عثرة في طريقهم لتحقيق أمانيهم في العودة إلى ما

(١) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 110-111. انظر أيضاً: الوثيقة رقم ٢٩ في باب الملاحق.

(٢) راجع بهذا المعنى قسطنطين بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٦٠ وأيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤.
Voir aussi: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 127.

كانوا عليه في أملاكهم ومكانتهم، فحملوا لواء إسقاطه، وحاولوا التنسيق مع إخوانهم الموارنة الناقمين عليه أيضاً وجلهم من العامة (فلاحون ورجال دين) لكنهم لم يوفقوا لأن جانباً كبيراً من المشكلة كان مع هؤلاء بالذات باعتبارهم قد شكلوا القوى البديلة عنهم، وكانوا هم المستفيدين الرئيسيين من الحالة التي آلوا إليها، وكانت المشكلة معهم بالذات، بقدر ما هي مع الأمير الحاكم. لذلك فما إن حاصره الدروز في دير القمر بغية إسقاطه حتى هبّ المستفيدون من هذا الوضع وعلى رأسهم الكنيسة المارونية للدفاع عنه، رغم الإشكالات والخلافات العديدة القائمة بينها وبين الأمير، يدفعها إلى ذلك مارونية الأمير بشير المعلنة، وخشيتها في حال سقوطه من الإتيان بأمير شهابي مسلم، أو بحاكم عثماني من خارج البلاد. ومع ذلك استمر الأمير في سياسته المدمرة، فصعّد عداءه لمناصب الدروز، وأغضى عن الإصغاء إلى نصح البطريرك، وسبب له عدة تعقيدات عندما اتهمه مع رجال الدين بالتداخل في شؤون السياسة[١]. وكان بإمكان البطريرك أن يسير في سياسة التخلي عنه، والاتفاق مع المراجع المعنية من عثمانية ودرزية للإتيان بأمير جدير بالإمارة، لكنه خشي مخاطر التبديل[٢] وظل صامداً في تأييده لبشير لا لشخصه، وإنما لما كان يمثله من ميزة وحيدة بنظره ألا وهي مارونية الأمير الحاكم. وعندما حاول الدروز إسقاطه بالقوة اصطدموا بالكنيسة المارونية وأبنائها، فتحولت الحركة الأولى من حركة سياسية عسكرية ترمي إلى إسقاط الأمير الحاكم، إلى حركة طائفية بسبب ما نشر الأمير والكنيسة من مقولات تثير المشاعر وتشحن النفوس، فعمت هذه الحركة المناطق الجنوبية من جبل لبنان.

١ ـ مسألة الضرائب:

لم تكن قضيتا مواجهة الأعيان المقاطعجيين ومداخلات الكنيسة المارونية ورجال الدين في السياسة القضيتين اللتين واجهتا الأمير بشير الثالث. فقد ووجه

(١) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٨٥.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 426-427.

أيضاً منذ شهر نيسان سنة ١٨٤١ بموضوع جمع الأموال الأميرية المترتبة على الجبل لمصلحة الخزينة السلطانية. وكان لا بد للعمال العثمانيين من ملاحقة هذا الأمر، فدعوا الأعيان والمناصب وذوي العهدات إلى اجتماع عقدوه في حرش بيروت، وحضره أيضاً سليم باشا والي صيدا وريتشارد وود وقاضي بيروت، للإتفاق على توزيع الأموال الأميرية المنوي جبايتها. لكن الاجتماع أخفق وتأجل لمدة ثلاثة أيام[١]. وكان مجموع الأموال المطلوبة «ألفان وثلاثمائة كيس يصرف منها ماهية لحاكم الجبل والمأمورين وما يبقى منها فهو لجهة الدولة العلية»[٢].

ويبدو أن السلطنة العثمانية حاولت منذ مطلع سنة ١٨٤١ البدء بتنفيذ معاهدة بلطه ليمان التجارية المعقودة مع انكلترا سنة ١٨٣٨. وقد زادت هذه المعاهدة نسبة رسوم الاستيراد من ٣٪ إلى ١٢٪ ورفعت رسوم التصدير حتى نسبة ١٠٪. وفي عملية تشجيع الصادرات خفض التجار أسعار البضائع المصدرة بنسبة ١٠٪ ورفعوا أسعار البضائع المستوردة بالنسبة عينها[٣]. لكن أبرز ما كان في طروحات العثمانيين حول السياسة الضرائبية الجديدة، فرض ضريبة العشر على المنتجات الزراعية الداخلة إلى المدن أو الخارجة منها، ومحاولتهم جباية الخراج من النصارى في جبل لبنان[٤] وهي ضريبة لم تكن لتجبى منهم سابقاً كما كانت تجبى من سائر الذميين في مختلف أراضي السلطنة العثمانية.

وأعقب ذلك انعقاد عدة اجتماعات في عين عنوب وعيناب، حضر بعضها رشيد باشا ومصطفى باشا من عمال السلطنة، والأمير الحاكم، وبعض المشايخ والأعيان عن الدروز والنصارى[٥] دون التوصل إلى نتيجة. ففي حين أصرت

---

(١) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان من سنة ١٨٤٠ فصاعداً، ص ١٩. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥.
(٢) أرسيانوس فاخوري، المصدر السابق، ص ١٩.
(٣) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٢٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 439-440.
(٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥. وسميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.
(٥) راجع الوثيقة رقم ١٠ وفيها دعوة الأمير بشير الثالث للمشايخ الخازنيين للحضور إلى بلدة عيناب يوم السبت في ٢٠ ج سنة ١٢٥٧/١٨٤١م، وأنه ستتمثل كل عهدة بنفر واحد وذلك من أجل التفاوض وتقرير الأموال الأميرية المترتبة على الجبل.

السلطنة على استيفاء ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس، أبدى الأعيان استعدادهم لدفع ألف ومئتي كيس للسلطنة، على أن يكون الباقي لهم وللأمير الحاكم[١] وتأجل البحث في الموضوع ريثما يقوم الأعيان بتقديم استرحام إلى الدولة العلية. وحين تسلم سليم باشا الاسترحام استبقاه لديه دون أن يرسله إلى الحكومة العثمانية للنظر فيه. وظل الجدل قائماً حول الضريبة المقررة على الجبل حتى أواخر صيف ١٨٤١[٢].

أبدى الأعيان والزعماء المقاطعجيون فضلاً عن البطريرك، امتعاضهم من مواقف بشير الثالث خلال الاجتماعات المعقودة بحضور العمال العثمانيين. وجددوا العهود فيما بينهم على عدم قبول ولايته[٣]. ورافق ذلك تعميم طروحات حملها مندوبو البطريرك، مؤداها أن الضريبة التي يدفعها الأهالي إلى الخزينة هي بالأصل مقابل حماية تؤمنها السلطات الحاكمة. والأهالي ليسوا بحاجة إلى أية حماية فحسب بل هم قادرون أيضاً على حماية الآخرين والدفاع عنهم[٤]، حتى أن البطريرك راح يسائل نفسه: «لماذا نحن ندفع الأموال للباب العالي؟ ربما كان هذا تصرف لإثارة الفوضى فيما بيننا. وعلى كل فإن السلطان لم يستطع أن يحمينا، إنه أضعف من ذلك، ونحن لن ندفع إلا ما هو عدل»[٥]. ورغم معارضة البطريرك اتفق في النهاية وبمسعى من ريتشارد وود على أن تكون الضريبة ثلاثة آلاف وخمسماية كيس يصرف منها ماهيات للحاكم والمناصب وباقي المأمورين كأرباب الديوان والقضاة وخلافهم، والباقي يعود إلى الخزينة السلطانية[٦].

---

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 444-445.
(٢) أرسيانوس فاخوري، تاريخ حوادث لبنان من سنة ١٨٤٠، ص ٢٠ ـ ٢١. أنظر أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧.
(٣) الشدياق، المصدر السابق نفسه، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧.
(٤) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٦٥.
(٥) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 434.
(٦) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٢. أيضاً: Documents = Diplomatiques, T. 6, p. 441-442.

٢ ـ المنشور البطريركي[(١)]:

حفل صيف ١٨٤١ بأزمات وطروحات سياسية على جانب كبير من الخطورة والتفجير. وكان أبرزها المنشور الذي أذاعه البطريرك الماروني وتم تعميمه على جميع مقاطعات الجبل. وقد اعتبره المقاطعجيون الدروز خطة تقضي على كل ما يتمتعون به من سلطات وحقوق مقاطعجية[(٢)]، وخصوصاً البند الثالث من المنشور الذي يدعو إلى «أن يقام لدى الحاكم اثنا عشر شخصاً مشيرين منتخبين بأصوات الشعب وذلك لأجل الشورى والمداولة في أمور الحكم وصوالحه». ولم يكن هذا المنشور ليؤكد على الوكلاء فقط، بل وردت فيه نقاط مهمة غير ذلك منها تخصيص الحكم في جبل لبنان بالأسرة الشهابية المارونية، ووضع متسلم في كل مقاطعة لحفظ النظام وجباية الضرائب، على أن يرتب على الأرزاق مال واحد محدد بلا زيادة ويشمل ذلك أرزاق الجميع من الأمراء والمشايخ والمقدمين. والأخطر من كل ما ذكر ما أورده المنشور من أن الموارنة بأجمعهم أينما وجدوا سواء في جبل لبنان أو في أي مكان آخر فهم تحت حماية الدولة الفرنسية كما كانوا في السابق[(٣)]. وقد فسر الأعيان قيام الوكلاء بأنه عملية سحب السلطات المقاطعجية التي يقومون بها من أيديهم. وقد ردوا على منشور البطريرك بمنشور آخر أكدوا فيه سلطاتهم وضمنوه «أن يكون المناصب يعدلون في سياستهم»، و «أن مناصب الطائفتين يجتهدون بمنافع بعضهم» وأنهم «بأنهم يحفظون هذا العهد طالما تحفظه النصارى، وأنهم تركوا كل ما مضى بينهم من الشؤون»[(٤)].

= كان الأمراء والمشايخ قد وقعوا بتاريخ ٣ أيلول سنة ١٨٤١ صكاً بالأموال الأميرية المفروضة سنوياً على جبل الشوف وكسروان وجبيل وملحقاتها بـ ٣٥٠٠ كيس على أن يحسم من هذا المبلغ قيمة رواتب الأمير بشير قاسم وأعضاء ديوانه والمأمورين الذين يعينهم، وموظفيه وجنديته مشاة وفرساناً الذين يقومون بخدمة إدارة الجبل، ويدفع الباقي إلى خزينة عكا على ثلاثة أقساط. وقد وافق سليم باشا على ما تعهد به الأمراء والمشايخ بموجب أمر وجهه إلى الأمير بشير يدعو فيه إلى عقد اجتماع لاستيفاء المبلغ وإرساله إلى خزينة عكا. انظر المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٥٥ ـ ٦٠.

(١) انظر الملحق رقم ٢.
(٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٨.
(٣) انظر نص المنشور في الملحق رقم ٢.
(٤) الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ص ٤٧٧.

إن النظر في منشور البطريرك الداعي إلى إقامة وكلاء في المناطق لا يعطي فكرة صحيحة عما يحتويه من عمق وتخطيط إلا إذا ربط بالأهداف السياسية التي كانت تسعى الكنيسة إلى تحقيقها بعد أن قطعت شوطاً مهماً على طريق تحقيق استقلال سياسي. وكانت سنة ١٨٤٠ سنة «انكشفت فيها مساعي البطريرك يوسف حبيش لإقامة إمارة مارونية»[(١)] وذلك في العريضة التي وجهها إلى الحكومة العثمانية في شهر تشرين الأول سنة ١٨٤٠ والتي أشرنا إليها في الفصل السابق. وقد ضمنها أموراً على غاية من الأهمية والخطورة تتعلق بحرية الكنيسة وحرية الممارسة الدينية وتنظيم الضرائب. لكن أهم نقطة سياسية وردت فيها، كانت إصرار الكنيسة على أن يكون الحاكم على جبل لبنان وانطيليبان بحسب المعتاد القديم أي مارونياً من العائلة الشهابية. ويكون تنصيبه من قبل الباب العالي بدون أن يخضع لأوامر أحد الباشاوات، وأن يكون كاخيته أيضاً مارونياً، وأن يُنشأ ديوان شورى في «لبنان» لأجل إدارة أحوال الجبل ومصالحه جميعاً[(٢)].

لقد جهدت الكنيسة المارونية لتحقيق استقلالها وزعامتها على رعاياها الموارنة، وربط هذا الاستقلال وتلك الزعامة بالأمة الفرنسية. ولكثرة ما روجت أهدافها ومبادءها صار السكان ينتظرون ظهوراً وشيكاً للأسطول الفرنسي لتحريرهم من الهيمنة العثمانية، مع أن هؤلاء السكان لم يكونوا مثقلين إلا بطموحات الكنيسة بالذات. وهي طموحات أقل ما فيها أنها سعت إلى تأسيس حكم تيوقراطي[(٣)] متخذة من تجميع السكان المسيحيين هدفاً لتكوين تضامنهم كطائفة، جاهدة إلى قطع الروابط السياسية والاجتماعية التي تربط الفلاحين الموارنة بمقاطعجييهم الدروز عبر قطع الرابطة الاسمية أو رابطة الإقطاع بين «الفلاح الماروني وسيده الدرزي» أو بالعكس. وهذا الأمر أدى لاحقاً إلى قيام تحالف جديد، قوامه الأمير والكنيسة والأهالي الموارنة، لمواجهة الأعيان عامة وخصوصاً المناصب الدروز منهم، العائدون لاسترجاع مقاطعاتهم المصادرة. فكان

(١) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٨٢.
(٢) انظر نص العريضة في الملحق رقم (٢).
(٣) قسطنطين بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٦٣. انظر أيضاً: جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دراسة سيكولوجية وقانونية مقارنة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

ذلك بمنزلة بلورة لمواقف الفرقاء على أساس طائفي، باعتبار أن الطابع الطائفي للحركة المارونية كان يحول دون تحقيق أي تفاهم بين الدروز والموارنة[١]. وعلى خلاف الكنيسة المارونية فإن الإقطاع الدرزي والماروني على حد سواء لم يكن لديه مشروع سياسي بديل يعمل من أجله. وكان جل اهتمام المناصب والأعيان، الأمراء والشيوخ، استمرارهم على رأس عهداتهم وإقطاعاتهم يمارسون عليها نفوذهم وسلطاتهم ويورثونها ويتوارثونها خلفاً عن سلف، خصوصاً وأن الدروز عامة لم يكن عندهم مؤسسات بديلة عن «مؤسسة زعمائهم وأعيانهم، فإذا ما ضربت تلك «المؤسسة» التي يمتون إليها بصلة الإسمية فإلى من سيلجأون؟ ومن سيحل محل قياداتهم المقاطعجية التي مثلت رأس الهرم السلطوي المباشر لديهم، وحتى لا يستبدلوا مؤسسة الكنيسة «بمؤسسة زعمائهم» ويرتبطوا بها سياسياً واجتماعياً، وحتى لا يؤول الأمر بهم إلى التنصر، آثروا البقاء على ولائهم لزعمائهم وعلى رابطتهم الاسمية تجاههم خصوصاً في خلال الأحداث الدامية. وذلك خلافاً لإخوانهم الموارنة الذين تحولوا نحو الكنيسة كمؤسسة بديلة عن الزعماء والأعيان المقاطعجيين. ولذلك عمد المناصب الدروز في محاولة منهم للاتفاق مع بعض أعيان النصارى على تغيير الأمير الحاكم بشير، والإتيان بحاكم شهابي آخر يراعي مصالحهم المقاطعجية ويكون في يدهم، لتكون امارة الجبل «مشيخة من الأكابر نصارى ودروزاً تتولى على مقاطعاتها وعهداتها ولا يدعوا الحاكم ولا الدولة تتصرف في الجبل كما تريد»[٢].

٣ ـ مسألة الديوان:

في هذا الجو المحموم، جاءت دعوة والي صيدا إلى الأمير الحاكم كي يؤلف مجلساً منتخباً من الأهالي يترأسه الأمير بشير بذاته، أو وكيل ينوب عنه، ويمثل الطوائف الدينية فيكون للموارنة ثلاثة أعضاء، وللدروز ثلاثة أعضاء أيضاً، وعضو واحد لكل من السنة والشيعة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك. أي

(١) إيليا حريق، التحول السياسي، ص ١٧٥ و٢٠٧.
(٢) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان من سنة ١٨٤٠ فصاعداً، ص ٣٠.

ما مجموعه عشرة أعضاء مهمتهم فصل الدعاوى والمسائل الخلافية وفقاً للشرائع دون أي تشيع، وأوجب توقيع أعضاء المجلس على القرارات المتخذة والمسجلة في سجل المجلس[١].

حاول بشير الثالث تشكيل المجلس، فأتى ببعض الأعيان النصارى دون أن يجري انتخابهم من قبل الأهالي. وأقام الشيخ بشارة الخوري صالح الفقيه قاضياً ورئيساً للمجلس بالنيابة عنه[٢]. لكن الدروز لم يتمثلوا في المجلس ولم يقبلوا بوجوده أصلاً[٣]. ورفضوا الاشتراك في الديوان لأنه يقيد حريتهم في سياسة رعاياهم[٤]. كذلك رفض البطريرك المشاركة فيه إلا إذا ضم المجلس ستة أعضاء موارنة من أصل إثني عشر عضواً[٥]. وكانت ردة فعل الأمير بشير الثالث عنيفة على الأعيان، فصعّد نقمته عليهم وهددهم بالاستيلاء على مقاطعاتهم وإعطائها إلى أنسبائه[٦]. في حين رد الأعيان الدروز بمحاولة الاتحاد مع إخوانهم الأعيان الموارنة بهدف إبعاد بشير الثالث عن سدة الحكم. وقد وافقهم بعضهم، وسار الروم الأرثوذكس في هذا السياق متبنين مجيء الأمير سلمان، يشجعهم على ذلك قنصل فرنسا الذي استاء من سياسة بشير الثالث المرتمية في أحضان العملاء الانكليز. لكن البطريرك أفشل هذا الاتجاه بحجة أن الأمير سلمان على الدين الإسلامي، ومال إلى إبقاء الحاكم الحالي ريثما تصبح عودة بشير الثاني أكثر من قبل قبولاً وملاءمة لجميع الفرقاء[٧]. فما كان من الأعيان الدروز إلا أن وجهوا

(١) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٥٦ ـ ٥٧. والعدد هو عشرة أعضاء وليس اثنا عشر كما ورد في بعض المصادر، إلا إذا اعتبرنا أن الوكيل عن الأمير الحاكم والكاتب هما من ضمن العدد.
(٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥. أيضاً: لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، مطابع نصار، بيروت ١٩٥٦، ص ١١٢.
(٣) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٠.
(٤) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٨.
(٥) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 341.
(٦) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٥.
(٧) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 24. Voir aussi: ISMAÏL Hist. du Liban, T. IV, p. 112-116.
أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٨. وسميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

في أواخر حزيران عريضة إلى الباب العالي وقعها أكثر زعمائهم، اتهموا فيها الأميرين بشير الثاني وبشير الثالث باعتناق النصرانية واضطهاد الدروز والعمل على تنصيرهم بعد أن أبدوا تمسكهم بالإسلام، وخضوعهم لحكومة الباب العالي ولأحكام خط كلخانة الشريف فيما يتعلق بالضرائب. وطالبوا بتعيين حاكم درزي عليهم كما كان الحال في عهد الشيخ بشير جنبلاط[1].

ج ـ الحرب الأهلية الأولى (١٨٤١):

١ ـ مقدمات الحرب:

تصاعدت حدة الصراع السياسي خلال صيف سنة ١٨٤١، وأدى تفاقم المشكلات الأساسية، من خلاف على الأموال الأميرية المفروضة على الجبل، إلى تأليف الديوان ورفض الدروز لفكرته من الأساس، وإلى منشور البطريرك ورد الدروز عليه بمنشور آخر يتوافق مع هذا المنشور باستثناء تعيين الوكلاء. كل ذلك أزّم الوضع السياسي ونشر جواً من الاضطرابات والبلبلة، رافقه تجمعات أهلية بين النصارى قامت على أساس طائفي من خلال رغبة البطريرك في توحيد المسيحيين على قاعدة العداوة مع الدروز وتحديداً علاقة المقاطعجيين الدروز بفلاحيهم الموارنة. هذه الجهود من لدن البطريرك لاقت نجاحاً مهماً[2] لدى الفلاحين، فاستقبلوها بالأهازيج والغناء وإطلاق الرصاص على مرأى من أسيادهم المقاطعجيين. حتى أن أهالي دير القمر «تشامخوا على مشايخهم النكديين ونبذوا أوامرهم»[3]، تحقيقاً لرغبته «في نشر سيادته في الجبال ولو كلفه ذلك إثارة حرب أهلية»[4]. وجاءت محاولات الأمير بشير لعقد اجتماع للمقاطعجيين النصارى خلال شهر آب لتوحيد مواقفهم وتنسيقها مع طروحات الكنيسة لتبوء بالإخفاق

(١) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٥٠ ـ ٥٢.
(٢) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.
(٣) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٩.
(٤) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٨. أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٧.

لتعارضها مع امتيازاتهم المقاطعجية. وقد فضل هؤلاء الوقوف ظاهرياً على الحياد في حين أن مصلحتهم الحقيقية وقد وعوا أهميتها كانت تدفعهم للوقوف إلى جانب أقرانهم مقاطعجيي المناطق الجنوبية الدروز.

ورافق تأزم الوضع السياسي تأزم على الصعيد الأمني، فكثرت أعمال الخطف والقتل، وامتنع الفلاحون عن دفع الريع المقاطعجي وخصوصاً في منطقة جزين[1] إحدى إقطاعات المشايخ الجنبلاطية. وكثرت اجتماعات الفرقاء وتكثفت استعداداتهم العسكرية، وبات أقل خلاف بين الفريقين يؤدي إلى انفجار الوضع. وجاء إعلان بشير الثالث مدفوعاً من البطريرك الماروني بإقفال مدارس البروتستانت في القرى الدرزية ليزيد التأزم حدة، وقد ذهب نعمان جنبلاط بنفسه إلى البطريرك راجياً أن يلغي تدبيره هذا بحجة نفع الأولاد، ولما كان يقدره من سوء العاقبة، فلم يقبل. وصادف وجود مطران بيروت طوبيا عون عنده فأسمعه أجوبة قاسية وكلاماً متعالياً، منه أنه «سيبطش بكل درزي، ويخضع كل هرطوقي عن قريب لإرادته»[2] وأنه «لن يمضي وقت طويل حتى يطرد الموارنيون الدروز جميعهم من جبل لبنان»[3]. ومما زاد الأمور تعقيداً إقدام السلطنة العثمانية على نشر مشروعها لإقامة مجالس محلية للقطع في الخلافات والنزاعات. فأمر محمد سليم باشا في الخامس من شهر أيلول سنة ١٨٤١ بإنشاء مجلس في جبل لبنان لفصل الدعاوى «وفقاً للشرائع لكي يتمتع أهلوه بالنعم نفسها التي يتمتع بها سائر سكان أنحاء السلطنة»[4]. وقد وافق المسيحيون على المشاركة في الديوان في حين رفضه الدروز[5]. وطالبوا الباب العالي بعزل بشير الثالث وتعيين أحد أمرائهم حاكماً على الجبل أو أن يرسل والياً تركياً عليهم من الآستانة[6].

في هذا الجو المتوتر سياسياً وأمنياً وقعت حادثة بعقلين ـ دير القمر، وهي

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٧. أيضاً: سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ١٣٥.
(٢) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٨.
(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٨.
(٤) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٥٦ ـ ٥٧.
(٥) أنيس صايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت ١٩٥٥، ص ١١٣.
(٦) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٩.

وإن كانت خلافاً بين شخصين على صيد حجال، إلا أن حدتها تصاعدت بفعل كوامن النفوس، وأسفرت المعركة عن بضعة عشر قتيلاً وجريحاً أكثرهم من الدروز[١] الذين أقبلوا بغير سلاح. ولم يتوقف الشر بين الفريقين إلا بمداخلة الكولونيل روز الذي صادف وجوده آنذاك في ضيافة الزعماء النكديين في دير القمر[٢]. وهذا الوضع غير المتكافىء في ما أسفر عنه القتال أخاف النصارى من ردة الفعل الدرزية. لذلك بادر البطريرك إلى إرسال بعض المشايخ الخوازنة والحبيشية والدحادحة لإجراء الصلح، كما كتب إلى الشيخ نعمان جنبلاط وإلى الأمير الحاكم والشيخين ناصيف وحمود النكديين يلتمس منهم عقد الصلح بين الفريقين[٣]. وبالرغم من المصالحة التي جرت بين أهالي بعقلين ودير القمر فإن الأوضاع ازدادت سوءاً وهياجاً فكثرت حوادث الإخلال بالأمن، وفقدت السلامة على الطرقات وانعزلت الجماعات السكانية داخل قراها. وصادف حينئذٍ وصول بعض السفن الفرنسية إلى شاطىء بيروت، فلم ير فيها قنصل فرنسا بورة Bourée إلا أمراً خطيراً وحافزاً على الثورة، في حين أبدى المشايخ الدروز حذرهم منها وأعلنوا أن حضورها في تلك الظروف ليس خلواً من هدف[٤]. وكانت خشية أهالي دير القمر كبيرة باعتبار أن مدينتهم تقع في قلب إمارة الجبل فضلاً عن أنها محور لنشاطات متعددة، فأرسلوا رجالاً إلى عدة قرى يدعون سكانها للتأهب للحرب والتمون بالأغذية والذخائر[٥]. وكان السلاح منتشراً بين الأهالي من دروز ونصارى بشكل واسع وعلى حد سواء منذ سنة ١٨٤٠. وإذا كان ابراهيم باشا المصري قد جمع سلاح السكان قبل هذه السنة، فإن الحلفاء عمدوا آنذاك إلى توزيع نحو عشرين ألف بندقية على السكان لمساعدتهم على طرد حكومة محمد علي من بلاد الشام. ولم يكن هذا التوزيع ليتم بشكل منظم بل كانت السفن تطوف

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 444.

(٢) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٨. أيضاً: تشرشل، بين الدروز الموارنة، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 444. أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٩. والخوري اسطفان فريحة البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، مطبعة صادر، بيروت ١٩٢٥، ص ١٤٧.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 446-447.

(٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٧.

الساحل بهدف إنشاء علاقات مع السكان وتزودهم بصناديق الأسلحة دون تمييز وحتى دون تسجيل أسماء. وعندما بلغت هذه الأنباء ابراهيم باشا، وكان في طريقه إلى الانسحاب لم يخفِ سروره، فأعلن: «كنت قد قدمت خدمت جلى للسلطان بجمعي السلاح من القبائل السورية. أما الآن فإن هذه القبائل، وسلاح السلطة، تهدد السلطة نفسها في هذا القطر بالعجز»[١]. وقد بلغ من كثرته لديهم أن قايضوا به الحبوب والحنطة مع أهالي نابلس أثناء مجاعة ١٨٤١. ويعلق بازيلي متهكماً من «كثرة مظاهر السلاح لدى الجبليين أن أطفال الثماني سنوات كانوا يرعون قطعانهم وماشيتهم، وأكتافهم مثقلة بالبنادق العسكرية»[٢].

وبالرغم من توافر السلاح لدى الأهالي، فإن المصادر التاريخية تتكلم عن كميات من الأسلحة تلقاها الدروز والنصارى على حد سواء، وكان مصدرها السلطات العثمانية[٣]. وهذا ما دفع قناصل الدول الأوروبية إلى توجيه نطاقة إلى سليم باشا خلال شهر تشرين الثاني يؤكدون فيها إرسال بعض الذخائر إلى الموارنة بدلاً من التوسط الفعلي بين الفريقين اللذين استسلما لجميع حوائج الحرب الأهلية، كما أكدوا أن دمشق أمدت الدروز بذخائر وافرة أيضاً[٤]، حتى أن بريطانيا نفسها أُتهمت بتوزيع البارود والذخائر على الطائفة الدرزية[٥]. وهذا ما حمل الكولونيل روز، على نفي هذه التهمة عن دولته بموجب مذكرة وجهها إلى سليم باشا في ٢٤ تشرين الأول مطالباً باتخاذ الذرائع لإبطال هذه الإشاعات الكاذبة ذات القصد السيء وإنزال العقاب الشديد بمروجيها[٦].

(١) بازيلي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤٠٩.

(٣) يذكر تشرشل في كتابه بين الدروز والموارنة، ص ٣٥. إن الموارنة تلقوا خمسة جمال محملة ذخيرة من السر عسكر تساعدهم على استمرار الحرب. كما استلم الدروز أيضاً كميات من الذخائر من المصدر عينه. انظر أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ١٤٦.

(٤) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٧٦.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 448 et 450 et T. 7, p. 17.

(٦) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٦٦ ـ ٦٧.

٢ ـ قيام الحرب[١]:

انتقل بشير الثالث من بعبدا إلى دير القمر تنفيذاً لأمر سليم باشا للعمل على تشكيل الديوان والبحث بشأن توزيع الضرائب يرافقه بعض أعضاء الديوان النصارى، وأرسل يستقدم الأعيان الدروز للتباحث معهم في هذا الأمر، «فلم يقدموا إليه أحداً من طائفتهم»[٢]، وأعقب ذلك تأزم سياسي بين الفريقين صمم الدروز بنتيجته على إسقاط حكم الأمير بشير. ويبدو أن العثمانيين كانوا قد تخلوا عنه في تلك الأثناء، فانتهز الدروز تلك الفرصة للإيقاع به والتخلص من حكم الشهابيين خصوصاً وأن الحديث عن عودة الأمير بشير المالطي كان في أوجه.

استغل الدروز فرصة انعقاد اجتماع عام للأعيان المقاطعجيين والأمير بشير في سهل السمقانية للبحث في التوزيعات الضريبية، للتخلص منه. لكن الأمير تلقى تنبيهاً بنوايا الدروز تجاهه، فآثر عقد الاجتماع داخل دير القمر، لذلك قدم الأعيان الدروز، وحاصروه في السراي التي اتخذ منها مكاناً للمقاومة.

بدأت الأعمال العسكرية في ١٣ تشرين الأول سنة ١٨٤١ بقيادة «قواد» الجردات الدرزية في ذاك الوقت أشد رجال سوريا، وهم الأمير حسن أرسلان، والمشايخ خطار العماد، وناصيف أبو نكد، ومحمود العيد عندما حاصروا الأمير الحاكم في سراي دير القمر[٣]، بعد أن تحصن فيها. وقد استمر القتال مدة ثلاثة أيام وقف خلالها سكان دير القمر النصارى إلى جانب الأمير بشير يدافعون

(١) يرى بازيلي في الاضطرابات الدموية التي حصلت «أن عجز السلطات التركية لا بل مكرها ودسائس العملاء الفرنسيين بين الموارنة ورجال الدين المتعصبين، والتفوق الذي منحه الباب العالي لزعيم هذه الطائفة الدينية والمبالغ المالية التي ترسلها فرنسا والنمسا على شكل مساعدات خيرية، وعجز أمير الجبل بشير قاسم الشهابي وعناده، وأمل الدروز بتلقي المساعدات من انكلترا، كل ذلك أدى إلى الحرب الأهلية في جبل لبنان»، انظر: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧. نقلاً عن أرشيف السياسة الخارجية الروسية، سجلات السفارة الفرنسية في القسطنطينية القسم ٧١٨، الوثيقة ١٨٤.

(٢) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 29-30.

(٣) انظر الوثيقة رقم ١٢، وفيها بعض التفاصيل عن حصار الدروز للأمير بشير بو طحين في دير القمر.

عنه[١]. وقد أدت هذه الحرب إلى مقتل العشرات من الفريقين واحتراق الأسواق والقيسارية. وقد شاركت جماعة بشير الثالث في القتال، لكنها ما لبثت أن تراجعت نحو السراي بناء على طلب الأمير، وبعد مقتل اثنين منها[٢]. وحاول الأمير بشير طوال هذه الفترة الاستنجاد بالبطريرك، فأرسل خمسة عشر رسولاً إليه وإلى نصارى المناطق الشمالية وزحلة يطلب منهم التدخل السريع وفك الحصار عنه. لكن أياً من هؤلاء لم يصل باستثناء واحد منهم[٣]، وكانت ردة فعل البطريرك عنيفة. فأقسم على أخذ الثأر «وكان مريضاً فأبى إلا أن يقوم لمحاربة الدروز على أكتاف الرجال»[٤]. وأغلق الكنائس، وأرسل مبعوثين يدعون النصارى إلى الحرب. وكان المبعوثون (اثنان منهم من الرهبان يحملان الصلبان)، يطوفون على قرى الموارنة ومدنهم مهددين كل من لا يحمل السلاح بالحرمان. فلبّى النصارى الطلب وذهبوا لإحراق قرى الدروز[٥]، فكان أن توسعت حلبة الحرب الأهلية لتشمل ليس فقط دير القمر وجوارها وإنما سائر المناطق المختلطة من جبل لبنان.

كان هدف الدروز من الحرب إسقاط حكم بشير الثالث[٦] مقدمة للتخلص من حكم الأمراء الشهابيين جميعاً. وعندما حاصروه في دير القمر لم يكن معهم أي من الأمراء الشهابيين كشخص بديل عن الأمير الحاكم، وهذا له عرفه ودلالته في الحياة السياسية. ثم إن محاصرة الأمير في سراي دير القمر لم تكن موجهة ضد السكان المسيحيين، ولو كان الأمر كذلك لكان الدروز هاجموها قبل دخول بشير الثالث إليها، أو بعد خروجه منها. وهذا ما يفسر توجههم نحوه بالذات في عملية للثأر منه أولاً وإسقاطه ثانياً. وقد تنبه الأهالي لخطورة وجود بشير

(١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (F.O) 226/78, p. 142.

(٢) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٦٣ ـ ٦٦. أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١.
Documents Diplomatiques, T. 7, p. 30.

(٣) ISMAÏL, Histoire du Lib., T. IV, p. 134-136.

(٤) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٥.

(٥) ISMAÏL, Histoire du Lib., T. IV, p. 134-136.

(٦) وهذا ما أكده الشيخ سعيد جنبلاط لنصارى جزين عندما طمأنهم إلى أن الثورة القائمة موجهة ضد الأمير بشير قاسم وحده. انظر: ابراهيم أبو سمرا غانم، أبو سمرا غانم أو البطل اللبناني، ص ١٠٣.

بينهم. وكانوا قلقين على مصيرهم، لذلك اقترحوا عليه نقل اجتماع الأعيان إلى خارج دير القمر[١]. ومما يؤكد صحة هذا الرأي أن الدروز الذين توافدوا إلى دير القمر وكمنوا في منازل أبناء ملتهم، حسبما ذكرته المصادر التاريخية[٢]. كان الهدف منه ليس النيل من سكان دير القمر النصارى وإنما إقامة التوازن السكاني بين نصارى المدينة ودروزها، وتحسباً لحدوث طارىء مفاجىء. إذ إن سكان البلدة كانوا آنذاك نحو خمسماية درزي يقابلهم ثلاثة آلاف مسيحي[٣]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد عبّأوا قواهم للظهور بمظهر القوة الضاغطة على الأمير عند التئام المجلس المنوي عقده للبحث ببعض المسائل العامة. وعندما جاء نقل الاجتماع من دير القمر إلى سوق العين الواقعة على مسافة نصف ساعة من البلدة رفض الدروز المشاركة في الاجتماع. وقد بدأت أعمال العنف واستفحل أمرها بين الدروز والموارنة إثر مقتل أحد الدروز الوافدين إلى دير القمر بعد محاولة انتزاع البندقية منه[٤].

تحصن بشير الثالث بأهالي دير القمر واعتمد عليهم فحموه وآزروه، ودفعوا المهاجمين عنه بجرأة وعناد. وقد أدرك النكديون وهم زعماء دير القمر وأصحاب عهدتها منذ زمن بعيد، كونها مركز حكمهم وقاعدة نفوذهم، خطورة الأعمال العسكرية الجارية في مدينتهم، وكانوا قد التزموا موقف الحياد بين الفريقين منذ حادثة دير القمر ـ بعقلين[٥]. غير أن استمرار بشير الثالث في سياسته الرامية إلى تحطيم النفوذ المقاطعجي في الجبل وخصوصاً في دير القمر بالذات، من خلال استمرار تأييده لمحافظ دير القمر الشيخ يوسف عيد الخازن، دفعهم إلى التزام موقف الفريق العامل «على الإيقاع بالأمير بشير الثالث نفسه لأنه كان النافخ في

(١) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٤١.
(٢) أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٣١. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٠. والمحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٦٤.
(٣) ورد في وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات الوثيقة رقم ٥١٨٠٧ أن عدد سكان دير القمر المكلفين بالفردة أي ضريبة الرأس هو نحو خمسمائة شخص منهم ٩٠ من الدروز و١٤٠ من الكاثوليك و٢٤٠ من الموارنة و٣٠ من اليهود. راجع أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٨.
(٤) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدية، ص ١١٢.
(٥) H. LAMMENS, La Syrie, Précis Historique, p. 302.

بوق الفتنة»[١]. وكان مأزق الأعيان النكديين كبيراً، فانقسموا إلى فريقين، أحدهما بزعامة الشيخ ناصيف، ويؤيد سياسته الداعية إلى حل الأمور بالوسيلة العسكرية عبر تنظيم الصدامات الدموية بين الدروز والموارنة بغية قهر التيار المسيحي المتطرف وإخضاعه مقدمة لإعادته إلى حظيرة النفوذ النكدي، مؤكداً صحة هذا التوجه، بما كانت تقوم به بعض الجماعات المسيحية المتطرفة حيث كانت تقطع الطرق وتفتك بالمارين. والآخر بزعامة الشيخ حمود ويتبنى سياسة متسامحة تجاه نصارى دير القمر لإدراكه خطورة ما كان يجري في بلدته. وقد وقف بوجه نسيبه ناصيف وخفف من غلوائه واندفاعه[٢] عبر مخاطبته: «أتخرب بيتك بيديك»، و «هذا ما ترغب به مناصب البلاد»[٣]. ويسجل نسيب النكدي في مخطوطته غير المنشورة حواراً جرى بين الشيخين انتهى بقول الشيخ ناصيف إنه لن يدخل منزل الشيخ حمود ولن يشرب قهوته ما لم يجبه إلى طلبه. فردّ عليه الشيخ حمود بقوله: «إني أطاوعك على العالم أجمع لا على أهل الدير فقط»[٤]. لكن الغلبة في النتيجة كانت للتطرف وتغلب تيار الشيخ ناصيف على الشيخ حمود[٥]. وانساق الجميع في تيار العنف والعنف المضاد. وقد أصيب الشيخ ناصيف بولده عباس فقتل في بداية الأحداث على يد أحد الديارنة الذين كانوا في خدمته[٦].

ويبدو أن الأعيان الدروز كانوا يريدون حصر العمليات الحربية في دير القمر وجوارها. وكانوا قد استعدوا مسبقاً لهذه الغاية فقطعوا الطرقات وسائر الممرات الجبلية المؤدية إلى المدينة[٧]. لكن الأمور سرعان ما خرجت من أيديهم بفعل إجراءات البطريرك الماروني ودعوته لمساعدة الأمير بشير وأهالي دير القمر. وأصبح النهوض عاماً ضد الدروز[٨]، فكان أن عمّت أعمال العنف مختلف المناطق

(١) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدية، ص ١١٤.
(٢) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ١٤٦. أيضاً: عاطف بو عماد، الأسرة النكدية، ص ٢٣٥.
(٣) رستم باز، مذكرات رستم باز، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
(٤) نسيب النكدي، المخطوطة، ص ١١٢.
(٥) انظر ترجمة كل من الشيخ ناصيف والشيخ حمود لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٤٨٧ ـ ٤٩٣ و٤٦٠ ـ ٤٦٥.
(٦) أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٣٢.
(٧) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٤٢.
(٨) أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٣٢.

والمقاطعات المختلطة. وتحولت عبيه ومعلقة الدامور وجزين وزحلة وحاصبيا، وخصوصاً بعبدا إلى معسكرات تجمع فيها النصارى المندفعون إلى القتال تنفيذاً لنداءات البطريرك(١). ففي بعبدا تجمع أكثر من سبعة آلاف مقاتل(٢)، في حين ورد عددهم عند «أبو شقرا» في كتابه الحركات خمسة عشر ألف مقاتل(٣)، يقودهم الأمير ملحم شهاب(٤)، ويرمي إلى فك الحصار عن بشير الثالث، وإنقاذ دير القمر. وقد اختيرت بعبدا لقربها من مكان الأحداث ولإمكانية تجمع المسيحيين فيها بسهولة(٥). لكن العقبة الأساسية كانت في وصول المقاتلين إلى دير القمر، دون المرور في القرى والدساكر الدرزية، فاختاروا سلوك طريق الساحل وصولاً إلى الدامور دون التعرض لبلدة الشويفات بعد أن تضامن سكانها الدروز والنصارى وتعاهدوا على الصلح وعدم الحرب(٦).

لقد جرت عدة مواقع في عبيه والشويفات وبعبدا وحمانا وفالوغا وجزين(٧)، وخصوصاً في زحلة التي حاصرها الدروز بقيادة شبلي آغا العريان في خريف سنة ١٨٤١. وقد تمكن الزحليون من رد هجمات الدروز عليها بمساعدة الأمير خنجر الحرفوشي وشيعة البقاع(٨)، وأدت هذه الوقائع إلى مقتل وجرح المئات من السكان، وحرق عشرات القرى والدساكر، واتلاف المحاصيل والمنتجات. وقد غلب على هذه المعارك الكر والفر، والإقبال والإدبار. وإنه لمن نافل الذكر إعادة سرد الوقائع والأحداث التي جرت بين الفريقين المتقاتلين، وما يهمنا هو إبراز الوضع العام والمفاصل المهمة في هذه الحقبة الخطيرة من تاريخ جبل لبنان. والمصادر التاريخية المعاصرة لتلك الفترة المنشور منها أو المخطوط غنية ووافرة،

(١) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٩٠ ـ ٩٧. أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٩ ـ ٤٣، وطنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨١ ـ ٤٨٩.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 39. Voir aussi: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 133-135.

(٣) أبو شقرا، الحركات، ص ٤١.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 39.

(٥) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٨٧.

(٦) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/78, p. 141.

(٨) راجع عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٦٣ ـ ١٦٨.

وإن تناقضت في سرد كثير من الأحداث. وإننا لنضرب صفحاً عن إعادة ذكر وقائعها وأحداثها.

وتصور لنا الوثيقة التي أرسلها اختيارية بلدة جزين إلى اختيارية دير القمر مشاهد حية لما كان يجري على سائر جبهات القتال من «طرح للصوت» وكبس للأهالي وجرح للأنفار من جراء استعمال «الحجار والعصي وضرب النجاق» (المنجنيق) وضرورة اليقظة عند طرح الصوت وتدبير كل شيء بما يحسن(١).

شكل معسكر بعبدا تجمعاً للقوات الوافدة إليه من كسروان وأقصى الشمال. وقدم البطريرك له النفقات والمؤن والعلايف والبارود والرصاص من أموال الكنيسة والرهبانيات الواردة إليهما من فرنسا والنمسا(٢). وكانت القيادة فيه للأمراء الشهابيين وخصوصاً الأمير ملحم الذي رأى في القضاء على بشير الثالث، فرصة له للقفز إلى سدة الإمارة الشهابية(٣). وكانت مهمة المسيحيين في معسكر بعبدا فك الطوق المضروب على الأمير بشير في دير القمر، وتخليص المدينة من السيطرة الدرزية. لكن الأهواء المتعددة والميول المتباينة ما لبثت أن عصفت بالقيمين عليه. فنشر ممثلو البطريرك في المعسكر روح التعصب الديني لتجييش الفلاحين واستنهاضهم في محاربة الدروز. وقد تفنن رجال الدين الموارنة والمبشرون الكاثوليك في التحريض والإثارة، حتى إن الأساقفة طافوا على قرى الموارنة وهم يحملون الصلبان ويهددون بالحرمان كل من لا يشارك بحمل السلاح(٤). أما الأعيان النصارى، فقد وعوا أهمية مصالحهم وامتيازاتهم

(١) انظر الوثيقة رقم ١١ في باب الملاحق.

(٢) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٢.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 33-40.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 40. Voir aussi: Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 151.

ورد في الوثائق البريطانية أنه «بالوقت ذاته جاء خوارنة من جزين ومن دير مشموشة إلى صيدا لأجل مشترا سلاح وجبخانة. وكانت النصاره بصيدا تساعد الرهبان المذكورين لأجل الحصول على مرغوبهم، وأما الحكم المحلي حينما سمع بهذا الحادث أطلق منادياً بأنه لا يخرج في البلد ولا صنف من أنواع الجبخانة والأسلحة، وأن لا أحداً يصرف هكذا أصناف على الجبليين. وأما أهالي الجبل حينئذ كانت تشتري الجبخانة وتحضرها إلى خان الفرنساوية الكائي بهذه البلدة، ووكيل قنسلوس فرانسا الخواجة يوسف كونني والخواجة اسكندر كتافاكو وبعض الفرنساويين كانوا يضعوا هذه الجبخانة في =

المقاطعجية السياسية والاقتصادية، وهم وإن كانوا قد أجبروا على المشاركة في حرب تناقض مبعث سلطاتهم وامتيازاتهم، إلا أنهم كانوا غير ملتزمين بالسير فيها حتى النهاية، وخصوصاً أن مشاركتهم جاءت من باب المجاملة واللياقة تجاه البطريرك، واحتراماً لتوجهاته السياسية التي غلفها بطابع حماية الرعايا المسيحيين في دير القمر أمام ما بدا من هجمة الدروز عليهم. لذلك لم يكن باستطاعتهم الذهاب مع مخططات البطريرك إلى أبعد من بلدة بعبدا. وفي بعبدا ظهرت توجهات القوى المسيحية وقد تمحورت حول ثلاثة اتجاهات. الاتجاه الأول ساهم في توتير الأجواء السياسية والأمنية بهدف إعادة الأمير بشير الثاني إلى سدة الحكم، يشجعه الأمراء الشهابيون الذين تولوا قيادة الفرق المقاتلة[١]. ولم تكن توجهات البطريرك بعيدة عن هذا الاتجاه. ولكنه فضل لعب هذه الورقة بذكاء إلى أن يحين موعد كشفها[٢]. والاتجاه الثاني كان يؤيد بشير الثالث، وقد ظل البطريرك داعماً له من الناحية الظاهرية على الأقل إلى أن عزلته السلطنة. وقد أجمع المؤرخون على أن النصارى المجتمعين في بعبدا اختلفوا فيما بينهم على الإمارة بين البشيرين قاسم عمر وقاسم ملحم فتقاعسوا عن إنجاد دير القمر حتى يتم تدميرها، وفي ذلك أمل كبير لإرجاع بشير قاسم عمر إلى سدة الإمارة الشهابية[٣]. وإذا كان هذا واقع المتشددين في القتال، فكيف كانت حال الذين لا مصلحة لهم فيه هؤلاء هم أصحاب الاتجاه الثالث، وقد رأيناهم أبعد ما يكونون عن تبني توجهات الحرب والقائمين بها. وقد أدرك هؤلاء المقاطعجيون أن انهيار سلطة المشايخ الدروز في المناطق الجنوبية من الإمارة سوف يؤدي لاحقاً إلى

= اخراج وبعتها على خيل ويركبوا ويخرجوها خارج البلدة ويسلموها إلى النصاره». انظر الوثائق البريطانية.

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/78, p. 142.

هناك مجموعة من الوثائق البريطانية مصورة عن الأرشيف البريطاني، ومحفوظة في المركز الوطني للمعلومات والدراسات والمكتبة الوطنية في بعقلين.

(١) اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٤٨. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٨١. وأبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 48.

(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٢ ـ ٣٣. أيضاً: ابراهيم أبو سمرا غانم، أبو سمرا غانم، ص ١٠٨.

فقدانهم هم أنفسهم ما يتمتعون به من سلطات مقاطعجية وامتيازات طبقية. فميزوا موقفهم عن مواقف سائر القيمين في معسكر بعبدا، وشاركوا في القتال بصورة شكلية غير فعالة، وكانوا على وشك الانسحاب لولا تهديد البطريرك لهم بالحرم[١]. وهذا ما حمل المؤرخ طنوس الشدياق الذي كان يشارك أبناء ملته في القتال على وصفهم «بالمشايخ النصارى الخونة» تدليلاً منه على عدم موافقته على مسلكهم المشبوه أثناء الفتنة. واتهمهم تارة بأنهم «أطلقوا الرصاص وولوا الإدبار» وبمراسلتهم «وجوه دروز الشويفات» وتارة أخرى بعزمهم «أن ينفضوا من بعبدا برجالهم إلى أوطانهم» و «قد سبقوهم على الأدبار»[٢]. وكان هدفهم من هذا إلحاق الهزيمة بالنصارى، والقضاء على الأمير في دير القمر، فيضطر النصارى جميعاً إلى المطالبة بعودة الأمير بشير قاسم عمر من منفاه[٣].

شكلت انقسامات المعسكر الماروني الأسباب الحقيقية لانهزام النصارى السياسي والعسكري. وبدا أن ما يطرحه البطريرك الماروني لم يلق الموافقة ليس فقط من الفريق غير المسيحي، وإنما أيضاً من الفريق المسيحي المتعدد الأهواء والانتماءات. ويبدو أن أسباب خسارتهم في دير القمر وبعبدا تكمن في انقساماتهم السياسية أكثر مما هي في طبيعتهم القتالية[٤]، وإن الصراع في حقيقته تمحور حول مسألة الزعامة المسيحية. أتكون تقليدية كما كانت في السابق، وكما هي في المقاطعات الدرزية وأساسها الأعيان والزعماء المقاطعجيون. أم تكون تيوقراطية دينية عبر رجال الدين المسيحيين، وخصوصاً الكنيسة المارونية ورأسها البطريرك. وقد ظلت هذه المسألة لب الصراع الدائر والأحداث الدموية والمأساوية طوال سنوات ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠، إلى أن حسم بشكل توافقي في النظام الأساسي لجبل لبنان. فكان أن دمج النظام القديم من خلال رموزه وشخصياته بالنظام الجديد القائم على المجالس التمثيلية كحل وسط مقبول به من قبل الأكثرية.

ولم يكن الانقسام في الصف المسيحي على المستوى الماروني فحسب.

(١) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٨٨.
(٢) راجع طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٤ ـ ٤٨٨.
(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٧.
(٤) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 137.

فالأرثوذكس كانوا «يعانون من الموارنة وتعصبهم الكاثوليكي». وكانوا يتهمونهم بأن لا حدود لغطرستهم تجاه سائر الطوائف المسيحية في حالة انتصارهم. أما عندما تحل بهم المصائب فيسمون غيرهم من المسيحيين إخواناً لهم وأقرباء[١]. حتى أن بعضهم «كان يكره الموارنة لتغطرسهم واعتبارهم كل نصراني على غير مذهبهم هرطوقياً يجوز قتله وسلبه. ولطالما قاسى الروم والبروتستانت الأهوال من الموارنة»[٢]. وجاء الهجوم على بلدة الشويفات الدرزية ـ الأرثوذكسية من قبل معسكر بعبدا بعد أن أعطي العهد للبلدة من قبل زعماء المعسكر الماروني بعدم محاربة دروزها لقاء عدم تعرض هؤلاء لمن يذهب من النصارى إلى دير القمر[٣]، ليدفع الأرثوذكس إلى الوقوف مع الدروز لرد الهجوم الماروني عن بلدة الشويفات وحتى المحاربة إلى جانبهم ومهاجمة عساكر الموارنة في عدة مواقع[٤] في عملية بدت صغيرة إلا أنها كانت تعبر عن تنسيق جديد بالذكر بين رجال الدين الأرثوذكس والأعيان المقاطعجيين الدروز[٥] بفعل تأثير الكهنوت اليوناني على الأرثوذكس واطلاعهم على خطط الكنيسة المارونية وطروحاتها السياسية.

وفي إطار تحليل مواقف سائر القوى الطائفية آنذاك تسجل المصادر وقوف الروم الكاثوليك إلى جانب الموارنة. فقد وجّه مطران الروم الكاثوليك في زحلة نداء دعا فيه كل «المسيحيين الحقيقيين» لحمل السلاح وألا يعودوا من الظفر قبل أن يخربوا كل شيء باستثناء المس بالنساء. أما ما تبقى من قتل ونهب وحرق، فهي لهم لأن حربهم هذه مقدسة[٦]. كما وقف المشايخ الحماديون المتاولة إلى الجانب المسيحي، فقدم ثلاثة منهم على رأس ثلاثين فارساًللانضمام إلى معسكر بعبدا وشاركوهم في بعض الوقائع التي جرت في الشويفات[٧]. وحمى خنجر الحرفوش وفصيلة من المتطوعين المتاولة مدينة زحلة بطلب من قنصل روسيا خشية

(١) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٧٢.
(٢) انظر شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٦.
(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣.
(٤) تشرشل بين الدروز والموارنة، ص ٣٢. بازيلي، مصدر سابق، ص ٣٧٤.
(٥) بازيلي، مصدر سابق، ص ٣٦٤.
(٦) تشارلز تشرشل، جبل لبنان، عشر سنوات اقامة ١٨٤٢ ـ ١٨٥٢، ترجه عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٢.
(٧) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٨٣ و٤٨٨.

تجدد هجوم الدروز عليها[١]، في حين أن بعض السنة والشيعة في جهات صيدا ساعدوا الشيخ سعيد جنبلاط في عملياته العسكرية التي جرت في جزين وجوارها[٢].

٣ ـ مسؤولية العمال العثمانيين عن الأحداث:

لقد اتهم المؤرخون النصارى العمال العثمانيين بالوقوف إلى جانب الأعيان الدروز ومساعدتهم في بعض المواقع ضدهم، والتضييق عليهم وتجريدهم من السلاح قبل مهاجمتهم من قبل أخصامهم الدروز. فضلاً عن أن السر عسكر سليم باشا كان على علم بمهاجمة الدروز لدير القمر قبل وقوع ذلك بأربعة عشر يوماً[٣]. إن نفي علم العمال والموظفين العثمانيين بالأحداث الواقعة، أو التي ستقع في المدى القريب لا يعتبر مبرراً لنفي مسؤوليتهم التقصيرية والاحترازية في تحمل وزر الأحداث التي وقعت، فكيف إذا ما علمنا أن هؤلاء بحكم موقعهم في السلطة وما يرتبط بهم من موظفين ومخبرين وعملاء، وغير ذلك كانوا منتشرين في مختلف مناطق الجبل يعلمونهم بكل شاردة وواردة وينقلون إليهم وبشكل متتابع تطور الأوضاع الأمنية والسياسية وتحركات فرقاء النزاع، فضلاً عن وجود عملاء ومخبرين للقناصل الأجانب الذين كانوا على اطلاع واسع بحقيقة ما كان يجري. ولكن هذا العلم بحقيقة الأشياء من قبل العمال العثمانيين ربما كان يتوافق مع مخططاتهم ومشاريعهم التي حاولوا تنفيذها في جبل لبنان مستغلين الأحداث الواقعة بين الفرقاء متدخلين أحياناً لتصويب مسيرتها حتى تصب في النهاية في خانة ما يريدون.

وبناء على ذلك فقد قررت السلطنة العثمانية إنهاء حكم الإمارة الشهابية، واعتبرت هذا الإنهاء حجراً أساسياً للبناء عليه. وهذا ما يفسر عدم تدخلها لإنقاذ

(١) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٧٣. انظر نص عريضة اختيارية زحلة إلى قناصل الدول في الوثائق البريطانية، الورقة ١٨٣.
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 78/500, p. 183.
(٢) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٩.
(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٥.

الأمير المحاصر مدة خمسة وعشرين يوماً إلى أن استنزفه الحصار مادياً ومعنوياً من خلال تعرضه للسلب والضرب والإهانة عند خروجه من دير القمر على يد بعض الدروز، خلافاً لصك التعهد النكدي الذي أعطي له من قبل الشيخين حمود وناصيف اللذين أرادا «كف الغوغاء عن سلبه احتراماً لوسامه السلطاني، ولكن الرعاع طمعوا بأشيائه الثمينة فلحقوا به في الطريق وأتموا سلبه»[(١)]. ولا يخفى ما في هذه الصورة الواقعية من اتهام المناصب الدروز والعمال العثمانيين الذين واكبوا خروج بشير الثالث من دير القمر بالتقاعس عن حمايته جسدياً ومعنوياً علماً أنهم لو أرادوا ذلك لما تجرأ أحد على مسّه أو التحديق به شذراً. وقد جاء عزله فيما بعد وتولية حاكم عثماني مكانه ليدل على توجه الباب العالي للتخلص من حكم الشهابيين نهائياً. وقد ظلت مسألة إعادة الأمراء الشهابيين إلى الحكم تنتج فصولاً كما سنرى لاحقاً. وهذا ما دفع والي صيدا سليم باشا إلى إصدار نشرة هدد فيها كل من يطالب بعودة الأمير بشير عمر أو أحد من أسرته الشهابية إلى الحكم أو يذكر اسمه أو اسم أسرته بأشد العقوبات[(٢)].

ثم إن السلطنة العثمانية في علاقتها مع الطوائف الدينية والاثنيات التي كانت تشكل بناها الديمغرافية لم تكن لتساوي بينها، وقد علمتها التجارب السابقة، والأزمات التي مرت بها أن تبني سياستها تجاه تلك الطوائف على شيء من الخبث والخديعة، وخصوصاً تجاه الطوائف المشكوك بولائها السياسي. وكان الموارنة منذ الحروب الصليبية وحتى هذا التاريخ يعتبرون في نظر الغربيين «الخدام الأمناء» وأنهم «كالورد بين الأشواك» و «أعز بنيهم» و «أنهم لم يتزعزعوا في الإيمان». ولأحبار رومة في الموارنة كلام من ذلك لا يعد ولا يحصى[(٣)]. هذا التوجه لدى النصارى وجد فيه العثمانيون مصدراً لاتهامهم بعدم الولاء لهم، وبالاستقواء الدائم بالقوى الأجنبية التي تمكنهم تدريجياً من التمتع ربما باستقلال مغاير وخطر على مصلحتهم السياسية. كما كان الأتراك يضيقون ذرعاً بالنصارى

(١) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدية، ص ١١٧. أنظر أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 55.
(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.
(٣) ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٣١. أيضاً: الخور اسقف يوسف داغر، بطاركة الموارنة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٨، ص ٧٢.

لعلاقتهم الوطيدة بالأجانب وخصوصاً علاقة الموارنة بفرنسا، وبالدروز لقوة شكيمتهم وصعوبة تطويعهم، لذلك انصب جهدهم حينئذ على أن يخفضوا من شأن كل عنصر يظهر أنه مصحوب بمثل هذه المظاهر الخطرة. فأثاروا الدروز ضد المسيحيين، وشجعوا المسيحيين في رغبتهم بالتخلص من الدروز. وعندما وقعت الواقعة بين الفريقين لم يقدموا على أي تدبير لوقف النزاعات العدائية أو لمعاقبة أولئك الذين كانوا مسببين من الطائفتين[(١)]. ولم تتحرك القوى العثمانية لإعادة الأمن والهدوء إلى مناطق النزاع، إلا بعد أن أخضعت حرباً جميع المقاطعات المختلطة إلى سلطة الأعيان الدروز، وبعد مداخلات متكررة من قبل قناصل الدول الأوروبية، سيطرت الفرق العثمانية على دير القمر وزحلة[(٢)]، حتى أن بعض المصادر لم يتورع عن اتهام مندوبي السلطان وعماله بأنهم لم يتصرفوا على هذا النحو لو لم يكونوا مفوضين بتعليمات سرية من الباب العالي[(٣)]. لكن نسيب النكدي أورد في مخطوطته الأسرة النكدية ما ينفي هذا الإدعاء خصوصاً وأن الشيخين حمود وناصيف كانا من الضالعين في الفتنة والنافخين في بوقها. ومع ذلك لم يروَ عنهما أو عن أبنائهما ما يشير إلى تلقي أي منهما أية أوامر من الدولة للقيام على النصارى أو أنه كان لها يد في ذلك[(٤)].

٤ ـ انتهاء الحرب الأهلية الأولى:

استمر حصار الأعيان المقاطعجيين لدير القمر مدة خمسة وعشرين يوماً نضجت خلالها مشاريع السلطنة العثمانية في جبل لبنان لعزل بشير الثالث عن سدة الحكم وإنهاء الإمارة الشهابية. فأرسل والي صيدا كلاً من أيوب باشا، وعبد الفتاح آغا حمادي[(٥)] إلى دير القمر لوقف القتال فيها وإخراج بشير الثالث

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٤ ـ ٣٥.
(٢) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٧٤.
(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٦.
(٤) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدية، ص ١٠٧.
(٥) ورد اسم محمد عبد الفتاح آغا حمادي عدة مرات في سجلات المحكمة الشرعية في بيروت وفي بعض المصادر التاريخية والوثائقية. يمكن مراجعة ذلك لدى حسان حلاق، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي =

منها[١]. وبعد مفاوضات مع الشيخين النكديين ناصيف وحمود توصلوا إلى اتفاق قضى بأن يخرج «الأمير المحاصر من الدير مع دايرته بالأمان وأن يسلم أهالي دير القمر سلاحهم إلى مشايخهم النكديين، وأن عليهم أمان الله ورأى الله، وكتبوا صكاً مشعراً بذلك»[٢].

تم إخراج الأمير الحاكم من دير القمر[٣] وأرسل إلى بيروت، إذ إن التمرد عليه خلعه قبل أن يصدر الباب العالي فرماناً بذلك[٤]. وقد تعرض أثناء خروجه من دير القمر للإهانة والضرب[٥]. وكانت السلطنة العثمانية قد أرسلت إلى بيروت السر عسكر مصطفى نوري باشا على رأس قوة بحرية في محاولة منها لإعادة الأمن والنظام، ومفوضاً بصلاحية مطلقة في العمل لإقرار الترتيبات الحكومية الجديدة[٦] القاضية بعزل بشير الثالث عن الحكم وإنهاء الإمارة الشهابية ومحاولة تثبيت حكم عثماني مباشر في البلاد. وكانت السلطنة العثمانية قد بدأت معارضتها لحكم بشير الثالث منذ أن أصدرت أمرها بإعادة الملكيات العقارية إلى

= والسياسي في بيروت، والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر. الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٧، ص ١٤٠ و٢١٥ و٣٣٩. كما ورد أيضاً في وثائق هذه الدراسة رقم ١٢ و١٩ و٢٠ في باب الملاحق.

(١) انظر الوثيقة رقم ١٢، وعيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٧٠٠.

(٢) أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٣٧. شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٦ ـ ٨٧. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٨. أيضاً: نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدية، ص ١١٧.

(٣) أوردت المصادر التاريخية وصفاً لإخراج بشير الثالث وجماعته من دير القمر. فذكرت أنه تعرض ورجاله للإهانة والشتم والضرب. وسلبت أسلحتهم وأموالهم، وأخذ من الأمير ختمه وسيفه. كما ذكر أنه جرد من قلنسوته والقسم الأكبر من ملابسه، وأطلق عليه أحد الدروز النار فأخطأه. ويورد رستم باز النص الآتي: «فلاقوه الدروز إلى مرج القطن، وأنزلوه عن فرسه، وأخذوا النيشان من رقبته، وشلحوه وأبقوه في قميص وشنتيان زغير وعرقية. ونكزه واحد في البارودة في دبره قايلاً: إلى الطاحون اذهب». انظر: رستم باز، المذكرات، ص ١٠٦، والشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٨. وتشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٣.

(٤) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٧٤. وأيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 235.

(٥) راجع الوثيقة رقم ١٢ في باب الملاحق، وما ورد فيها: «والحقيقة ظاهرة وهي الأمير بشير بو طحين حاكم الجبل حصروه الدروز وتسلموا أمواله ولم يعرفوه بصفة حاكم وأخرجوه من الجبل مهان».

(٦) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٤٦. أيضاً: بازيلي، مصدر سابق، ص ٣٧٥.

أصحابها المقاطعجيين الدروز، كما أنها لم تكن راضية عن سياسته الانكليزية[١]. وقد وجدت في ضعفه، وانتفاضة المقاطعجيين عليه، والأحداث الجارية فرصة لتحقيق سياستها، فتركت الأمور تتفاقم على الشكل الذي رأيناه، وحين وصلت إلى نقطة اللارجوع أرسلت مصطفى باشا الذي ما إن وصل إلى بيروت حتى استدعى إليه الأمير الحاكم، وعزله عن الحكم ثم حجزه إلى حين إرساله إلى الآستانة[٢]. وتروي بعض المصادر أن مصطفى باشا نصح بشير الثالث بالتنازل طوعاً عن الحكم بعد أن أصبح من المتعذر عليه الاستمرار فيه بحكم ما حدث، عارضاً عليه حكم بلاد جبيل، لكن بشيراً رفض العرض وطالب بالاحتكام إلى القضاء. عندها عزله السر عسكر بدعوى عدم أهليته، وأرسله إلى الآستانة منهياً بذلك حكم الشهابيين بعد أن استمر نحو قرن ونصف القرن[٣].

وتابع مصطفى باشا، ما كان قد بدأه سليم باشا من اتصالات مع الفريقين المتنازعين لإقرار السلام والأمن، وتوقيع الصلح فيما بينهما. فاستدعى الأعيان الدروز والنصارى إلى بيروت وأكرمهم بأن خلع عليهم جبباً مقدمة كي يدفعهم إلى القبول بحاكم من قبل الدولة. وفي الوقت الذي رفض فيه النصارى، تنصيب مثل هذا الحاكم مصرين على تعيين حاكم مسيحي من الأسرة الشهابية، قبله الدروز[٤] لأمرين، أولهما لأنه يخلصهم من حكم الأسرة الشهابية المتنصرنة، والجائر تجاههم، وثانيهما بادرة لتحسين العلاقة مع السلطنة العثمانية وعمالها المحليين. وقد استمر هذا الوضع حتى مطلع سنة ١٨٤٢ تاريخ تعيين عمر باشا النمساوي حاكماً على الجبل[٥].

انتهت أحداث الحركة الأولى بكارثة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي

(١) أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 430-431. ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 110-111.

وميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص ١٥٤.

(٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٠. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 86.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٨٢ ـ ٨٣. أيضاً: F. MASSEY, Druze History, p. 82.

(٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٠. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 81-85.

(٥) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٤٣٢.

فضلاً عن السياسي. ورد المؤرخ مكاريوس أسبابها إلى «طمع بطريرك الموارنة في مد نفوذه وتعصبه على كل من خالفه في مذهبه، وأوقد نارها الدروز الذين رأوها خير واسطة للدفاع عن استقلالهم ولقهر الأعداء وإذلالهم، وشدّد وطأتها الأتراك بدسائسهم ومكرهم وعدائهم للطائفتين»[١]. وخشي البطريرك الماروني قبيل انتهاء الأحداث أن يتقدم الدروز نحو كسروان، فاتصل بالإنكليز للحؤول دون ذلك[٢]. وكانت حصيلة هذه الحرب أن دمرت أكثر من سبعين قرية ومدينتين (زحلة ودير القمر) كلياً أو جزئياً. وأحرق ما يقارب ٤٤٠٠ منزل وقتل من الجانبين نحو ألف وخمسمائة شخص[٣]، وخسارة مادية قدرت بنحو نصف مليون من الدولارات[٤]. وقد كان لهذه الخسائر أهمية كبيرة ففتحت الباب أمام المطالبة بالتعويضات عنها، فضلاً عن التعويضات الناجمة عن الأضرار اللاحقة ببعض ممتلكات المسيحيين خلال حرب ابراهيم باشا المصري سنة ١٨٤٠[٥]، وهو موضوع سيأخذ أهمية خاصة في جميع الإجراءات والمباحثات ومساعدات الدول الأوروبية، وسينتج فصولاً جديدة عند كل فتنة ابتداء من سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٨٦٠ تاريخ الفتنة الكبرى في بلاد الشام. لكن الأشد إيلاماً من ذلك كله أن

---

(١) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٠٠.

(٢) لا يقل قنصل روسيا قسطنطين بازيلي عن شاهين مكاريوس تهجماً على البطريرك الماروني، فيتهمه بأنه «رمى القبائل اللبنانية في أتون هذه المصائب لتخلفه وأنانيته ونزل إلى القرى الساحلية استعداداً للهرب على مركب فرنسي فيما لو هجم الدروز بعد أن خيم الخوف على كل السناجق الشمالية». انظر بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٧٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 46 et 50.
أما شاهين مكاريوس، فيورد النص الآتي: وكان الدروز ينوون بعد هذا النصر أن يتقدموا على كسروان ويفتكوا بالموارنة وبطريركهم، فرأى الشيخ نعمان جنبلاط أن العداء زاد عن الحد ومنع قومه عما ينوون فعادوا بأمره ورأى البطريرك أن طنطنته لم تفد ومساعيه لم تنجح وعلم أن الدروز فتكوا بقومه وملكوا البلاد فخاف العاقبة وأراد الفرار بنفسه فخابر في ذلك قبطان إحدى البواخر الانكليزية ورجاه أن يحميه من الدروز، وفاته أنه كان قبل ذلك بأيام قليلة يحرم كل من يحول نظره إلى مراكب الانكليز ويحلل قتل كل من والاهم ويعدهم أكفر الكافرين». انظر: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٣) بازيلي، المصدر السابق، ص ٣٧٣. انظر أيضاً بهذا المعنى: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٣٧٦.

(٤) فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية حتى عصرنا الحاضر، ص ٥٢٧.

(٥) وهذا ما أشارت إليه الوثيقة رقم ١٣. انظر أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥.

الأراجيف والدعايات المغرضة تركت في الصدور عند بعضهم بذور الكراهية والحقد والعداء تجاه البعض الآخر، وهذا، إذا لم ينزع من الأذهان، يبقي النار كامنة تحت الرماد، وقد يجدد تلك الأحداث الدامية بين الفريقين، مما يؤدي إلى استئناف نشاطهما الدموي المقيت.

د ـ العلاقات الدرزية ـ الانكليزية:

حاولت كل من فرنسا وبريطانيا خلال هذه الفترة الاعتماد على قوى محلية تؤازر جهودها وتكون لها بمنزلة مرتكزات تعتمد عليها في مشاريعها السياسية والاقتصادية. وكانت فرنسا بحكم علاقتها التقليدية والتاريخية تعتمد على الموارنة بشكل أساسي ومطلق. لكن نكسة ألمت بهذه العلاقة سنة ١٨٤٠ من جراء وقوف الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك إلى جانب السلطنة العثمانية وبريطانيا ضد الحكم المصري. وقد جاء ذلك نتيجة التحرك السياسي الكثيف الذي قام به العملاء الانكليز بهدف فسخ هذه العلاقة العضوية والحلول مكان الفرنسيين. وشعرت فرنسا بالانقلاب الخطير الذي أحدثه الموارنة في سياستها المشرقية، فحاولت الالتفاف عليه واستيعابه مقدمة لتلافي مخاطره في المستقبل باعتبارهم حجر زاوية الوجود الفرنسي في بلاد الشام، وعملت على اعادة التواصل معهم واكتساب الرأي العام المسيحي، الذي ما انفك الانكليز والنمساويون والروس يغازلونه، خصوصاً بعد أن أبدى العملاء الأوروبيون غير الفرنسيين تحركاً كبيراً، وانخفضت أسهم فرنسا لدى السكان حتى أن أهالي بلدة تنورين قاموا بإغلاق كنيستهم وإرسال مفاتيحها إلى البطريرك مطالبين إياه بحماية الانكليز وحتى قبول مذهبهم[١]، لكن فرنسا لم تلبث أن رممت علاقتها بالموارنة خلال سنة ١٨٤١ وزوّدت البطريرك بمساعدات ومعونات عينية ومالية[٢] بلغت عشرين ألف ليرة ذهبية «غذاء الحرب تمكنه من تنفيذ غايته إذا وجب الأمر بالقوة»[٣] مقدمة لاستعادة النفوذ الذي بدا وكأنها فقدته سنة ١٨٤٠. كما أكدت لهم أنها لن تفرط

---

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 332, T. 24, p. 311.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 345-346 et 442-443.

(٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٥. تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٨.

بأي وسيلة من أجل تطوير الوجود الماروني في الجبل، واستعدادها لإعطائهم ضمانة للمستقبل[١]. وقد وفقت بهذا الشأن توفيقاً لم يكن مفاجئاً لما يعتقده البريطانيون ويرجحون حصوله.

وكان الانكليز خلال سنة ١٨٤٠ يعملون على خطين متوازيين: الدروز والموارنة على حد سواء. وقد ظهر ذلك في علاقتهم الجيدة مع البطريرك الماروني من جهة، والأعيان المقاطعجيين الدروز من جهة أخرى، فقاموا بالتوسط لدى محمد علي لإطلاق سراح المشايخ الدروز المنفيين إلى بلاد السنار في السودان[٢]. وقد وفق الانكليز في إطلاق سراحهم فتولى والي الخرطوم مهمة إرجاعهم إلى مصر[٣]، حيث أكرمهم العزيز، وقام الكولونيل نابيير ابن السر تشارلز نابيير بتأمين عودتهم إلى بيروت على ظهر سفينة انكليزية[٤].

ظل الانكليز طوال سنة ١٨٤١ يبحثون عن نقطة ارتكاز يوازنون بها النفوذ الفرنسي في جبل لبنان[٥]، فتبنوا في البداية سياسة متوازنة بين الفرقاء. وهم وإن وطدوا علاقتهم بالدروز، إلا أنهم لم يتخلوا عن الأمير بشير الثالث، كذلك حاولوا الإبقاء على العلاقة الودية مع البطريرك للحؤول دون تأثره بالسياسة الفرنسية. لكن الفرنسيين كانوا آنئذٍ قد قطعوا شوطاً كبيراً في استعادة عواطف الموارنة وثقتهم بهم، وكان التوتر السياسي قد بلغ أقصاه في الجبل عشية انفجار العمليات العسكرية. في هذه الفترة جاء تقرير الكولونيل روز ليعتبر «أن الموارنة مستسلمون نفساً وجسداً إلى فرنسا... وعليه لم يبق لانكلترا أن تختار في الأمر، بل أمسى من المحتم عليها عضد الدروز»[٦]. وكما لم يكن باستطاعة البطريرك تجاهل مشاعر الدولة الفرنسية إزاء عدوتها التقليدية بريطانيا، كذلك لم يكن باستطاعته من خلال علاقته ببريطانيا أن يتجاهل الدعوات التبشيرية الإنجيلية

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 332.
(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٠ ـ ٤٨٠.
(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٤.
(٤) NAPIER, The War in Syria. V. 2, p. 261. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 449-450.
(٥) M. LAMMENS, La Syrie Précis historique, p. 301.
(٦) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٧٣.

والمذهب البروتستانتي المتنامي على يد المبشرين، وقد سُحقت كل جهود البروتستانت من جراء إجراءات الكنيسة الصارمة، إلى حد أنها رمت بالحرم كل من يعرف أنه يخالط الإنكليز أو الأميركان. فمنعتهم من دخول الجبل وأحرقت كتبهم الدينية أمام العامة، كما زرعت في عقول رعاياها الموارنة أن الانكليز كفرة ملحدون خارجون عن الكثلكة والكنيسة. ثم أن البطريرك نشر سنة ١٨٤٠ عند وصول الأسطول البريطاني إلى الساحل تعميماً منع فيه رعاياه من «التفرج» على هذا الأسطول تحت طائلة عقوبة قلع العينين. وهكذا فإنه استعمل كل ما يمكن أن ينتجه العقل الإكليركي لمنع انتشار الآراء الانكليزية سياسياً ودينياً بين جماعات المؤمنين الموارنة[١]. وفي مقابل ذلك فقد رغب الدروز في أن يربحوا دولة عظمى كبريطانيا تعضدهم وتدافع عنهم[٢]، فكانوا يرحبون بجماعات الانكليز أينما وجدوهم، ويظهرون لهم عطف الأهل والأنسباء ويطلبون إليهم أن يفتحوا لهم المدارس لتعليم أولادهم وتثقيفهم[٣]، غير أن العلاقة بشكلها الرسمي لم تبدأ إلا في صيف ١٨٤١ عندما توجه الأعيان الدروز إلى طلب الحماية من انكلترا. أولت الحكومة البريطانية هذا الطلب أهمية خاصة. وقد تولى الشيخ نعمان جنبلاط وهيوغ روز المفاوضات وأبلغ بالمرستون نتائجها في شهر أيلول سنة ١٨٤١. وبات الفريقان على قاب قوسين من التوقيع على اتفاقية ودية تتناول العلاقات التجارية والثقافية، ثم جرى توقيع هذه الاتفاقية السرية على متن إحدى السفن الانكليزية الراسية في مرفأ صيدا. وقد حضر عن الجانب الدرزي الشيخان نعمان وسعيد جنبلاط والأمير حيدر أرسلان[٤]، وعن الجانب البريطاني بعض ممثلي الحكومة الانكليزية. وقد تعهد الدروز بتسهيل انتشار النفوذ الانكليزي في مناطقهم بما في ذلك نشاط الإرساليات التبشيرية البروتستانتية. في حين تعهد الانكليز بحماية الدروز والسماح لأولاد المشايخ منهم بالسفر إلى لندن لتلقي

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 25.
(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 18.
(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٩. أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٠.
(٤) انظر ترجمة الأمير حيدر أرسلان لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

العلم[١]. ويبدو أن سفر الشيخ اسماعيل جنبلاط[٢] الأخ الأصغر للشيخ نعمان إلى لندن كان من ضمن التوجه العملي لهذه الاتفاقية[٣]. ولا يستبعد أن يكون تخلي الشيخ نعمان الابن الأكبر للشيخ بشير جنبلاط عن زعامة الحزب الجنبلاطي لمصلحة أخيه الشيخ سعيد قد جاء نتيجة لتراجع محاولة التقارب مع فرنسا، وإخفاقه في السفر إليها لإجراء مفاوضات مع السلطات الفرنسية وطلب حمايتها عوضاً عن بريطانيا[٤]، فضلاً عن توجهاته الإنسانية الدينية وترفعه عن المشاركة في موبقات الحرب الأهلية.

لقد حسم الفرقاء المحليون مواقفهم وولاءاتهم الخارجية، كما حسم الفرقاء الأوروبيون التزاماتهم تجاه السكان المحليين فكان أن تبلور خلال هذه الفترة وخصوصاً في أواخر سنة ١٨٤١ محوران أساسيان: محور درزي ـ انكليزي تبنى فيه الانكليز مساعدة الدروز تجاه الموارنة ويحظى بعطف السلطنة العثمانية، مقابل محور ماروني ـ فرنسي تبنى فيه الفرنسيون مساعدة الموارنة[٥] المدعومين أيضاً من قبل النمسا. في حين قام محور ثالث أقل أهمية من المحورين السابقين هو المحور الأرثوذكسي ـ الروسي[٦]، وهذا ما أعطى التدخل الأوروبي لاحقاً بعداً دولياً كبيراً، إن على مستوى السكان ونزعاتهم أم على مستوى السلطة والحكام.

(١) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 19. سميليا نسكايا، الحركات، ص ١٣٨ ـ ١٣٩. انظر أيضاً: مذكرات الدكتور فانديك من سنة ١٨٣٩ ـ ١٨٥٠، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.

(٢) انظر ترجمة الشيخ اسماعيل لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٣) ارسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٣. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 19.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 21, ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 137.

(٥) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 86.
انظر أيضاً: مارون رعد، لبنان من الإمارة إلى المتصرفية، ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠، عهد القائمقاميتين، دار نظير عبود، بيروت ١٩٩٣، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٦) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 18.

ثانياً: عمر باشا النمساوي[١]

أو تجربة الحكم العثماني المباشر في جبل لبنان ١٨٤٢

كانت توجهات السلطنة العثمانية التي حملها العمال العثمانيون من الآستانة تقضي بعزل بشير الثالث وإنهاء عهد الإمارة الشهابية، مقدمة لإخضاع جبل لبنان للحكم العثماني المباشر عن طريق تعيين أحد الموظفين العثمانيين حاكماً عليه. وقد اتخذت من الأحداث الدامية التي وقعت بين الدروز والنصارى، وضعف شخصية الأمير الحاكم وعدم أهليته مبرراً لعزله وإنهاء حكم الأمراء الشهابيين. وقد تم إعلان ذلك في السادس عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٨٤٢ خلال اجتماع دعا إليه مصطفى باشا في بيروت وحضره الأعيان والزعماء كافة وأبلغهم فيه نهاية حكم الشهابيين، وتعيين عمر باشا النمساوي حاكماً على الجبل[٢].

لاقى تعيين العثمانيين لعمر باشا احتجاج بعض الدول الأوروبية ومعارضتها بنسب متباينة ولأسباب مختلفة. فبريطانيا لم يكن بوسعها الصمت ازاء عزل حاكم عينته بنفسها وعدته رجلها الأول في الحكم. كما أثار هذا التعيين حفيظة الفرنسيين وانتقاداتهم، فاعتبرت فرنسا أن استبدال عمر باشا ببشير الثالث موجب للدهشة والاستغراب، وغير كاف لحقن الدماء، وضبط الأهواء، بل ينبغي اتخاذ وسيلة أضمن فائدة وأرسخ قدماً تراعي عادات الأهالي والحاجات المكانية وروابط هيئتهم الاجتماعية. وإلا فإنه بعد فترة من الزمن تضطرم نار الفتنة بين الأهالي وتكون أشد مما كانت عليه قبلاً. فإذا كان اتفاقهم الحالي نتيجة تعيين الحاكم المسلم فلا بد من أن ينقلب هذا الاتفاق عليه، حتى إذا هوجم من كل جهة يضطر إلى استعمال القسوة، مما يزيد في غضب أهالي الجبل فينشب قتال تكون الأرجحية فيه إلى خصومه، فيعرض شرف سلطانه لعار الإنكسار. ورغبة بتلافي هذه الأخطار يرى أصدقاء الباب العالي المخلصون وجوب لفت نظره إلى هذه

(١) راجع ترجمته لدى: جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق، ج ١، ص ٢٣٨.

(٢) انظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٤٣٢. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 79 et 81 et 86.

المسألة الخطيرة، وقد أخذوا على ذواتهم ألا ينتقدوا إقدام دولة السر عسكر على تعيين والٍ مسلم على جبل لبنان، لكن ثقتهم في حكمة الباب العالي تجعلهم يتيقنون أن التدبير الحالي هو وقتي وأنه سيأمر قريباً باتخاذ التدابير العاجلة لإعادة تنظيم حكومة جبل لبنان على أسٍ ثابت ومتين[1].

وقد رد الصدر الأعظم على ما أثاره السفير البريطاني بشأن الوضع في جبل لبنان ناسباً القلاقل والفتن التي جرت إلى ضعف بشير الشهابي، وعدم أهليته وكفاءته لتولي الحكم، وأنه لا سبيل لتوطيد دعائم الأمن ما دام أمير الجبل ينتقى من أهليه، فضلاً عن طلب السكان خلع الأمير بشير، واسترحامهم الباب العالي شفاهاً وخطاً أن ينعم عليهم بتعيين أحد موظفيه والياً على جبلهم. كما أكدت السلطنة عدم تشبثها بإبقاء عمر باشا، لأن تعيينه من قبل السر عسكر جاء مراعاة لظروف الحال[2].

وإذا كانت فرنسا قد شاركت بريطانيا في إبداء دهشتها لعزل بشير ملحم، إلا أنها رحبت به للتحفظات التي أبدتها على سياسته المتعاطفة مع الانكليز، غير أنه لم يكن بوسعها أن تقبل بولاية حاكم مسلم على جبل لبنان. فأعادت المطالبة بالأمير بشير عمر المالطي من منفاه ونسّقت عملها في هذا الإطار مع البطريرك الماروني، وأنصار بشير الثاني الذين كانوا يقفون بوجه أية سلطة جديدة في البلاد عاملين على اجتذاب الأهالي إلى جانب حاكمهم السابق، وعلى إرهاق المسؤولين بهدف إعادة الأمير المخلوع أو أحد أبنائه إلى الحكم[3]. في حين أن الدروز وجدوا في عزل بشير الثالث ضالتهم المنشودة فرحبوا بعزله الرسمي من قبل مصطفى نوري باشا ونفيه إلى الآستانة، بعد أن أسقطوه وعزلوه بقوة سلاحهم وإجماع رأيهم، كما رحبوا بتعيين عمر باشا كحاكم على الجبل لكونه جاء منهياً ولاية الأمراء الشهابيين عليهم. ولما كان موضوع عودة الأمراء الشهابيين وخصوصاً الأمير بشير عمر مطروحاً بشكل دائم على بساط البحث، فقد وجه

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٨٠ ـ ٨١.
(٢) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٨٢ و٨٤.
(٣) قسطنطين بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٧٦. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 75.

الأعيان الدروز بعد أشهر قليلة من حكم عمر باشا عريضة إلى الباب العالي أبدوا فيها رفضهم تولية حاكم شهابي عليهم أو أي شخص آخر سواء أكان من الدروز أم من المسيحيين، وطالبوا بتولية أحد خدام السلطنة الأمناء. وهددوا في حال تولية أحد أفراد الأسرة الشهابية بالمهاجرة والتشتت في أنحاء السلطنة العثمانية ليكونوا بمأمن من هذه الأسرة[1].

تولى عمر باشا حكم الجبل في ظروف صعبة. وكانت أسباب التصادم لا تزال كامنة لدى مختلف فرقاء الصراع. فالمقاطعجيون الدروز الذين ثملوا بخمرة النصر وذاقوا حلاوة السيادة لم يكن بوسعهم الخضوع لسلطة الحاكم العثماني، ولا حتى لسلطة أي حاكم يقيد سلطاتهم المقاطعجية السابقة وامتيازاتهم التي كانوا لا يزالون في فترة استردادها واستعادتها[2]، والأهالي الموارنة لم يكونوا يرضون بالابتعاد كثيراً عن النظام القديم، وتخطي فترة حكم بشير الشهابي، وما أحدثته من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية لمصلحتهم. كما أن الكنيسة المارونية لم يكن بوسعها التخلي عن خططها السياسية ومطالبتها بعودة الأمراء الشهابيين النصارى إلى الحكم. وقد اعتبرت أنها وإن خسرت معركة العام المنصرم لكنها لم تخسر الحرب كلياً، خصوصاً وإن ما تطرحه من رؤىً وأهداف، تشاركها فيها الدولة الفرنسية وتنسّق معها التحركات والجهود للوصول إلى الغاية المشتركة. في حين أن الأعيان الدروز المتكئين حديثاً إلى الدعم البريطاني أعطاهم قدرة على التحرك والتمادي في تحقيق غاياتهم وأهدافهم في التسلط والسيادة، فكان على عمر باشا أن يبدأ حكمه إما بمحاولة كسب الدروز والموارنة على حد سواء عبر التوفيق بينهما لمتابعة مسيرتهما في العيش المشترك، أو ركوب موجة أحد الفريقين عبر تبني طروحاته ضد الفريق الآخر، وإلا فإن سياسة التفريق والدس وإيجاد الفتنة بينهما تبقى الطريق الثالثة الممكن اتباعها من قبله.

حاول عمر باشا في بداية حكمه كسب الدروز والنصارى إلى جانبه فاتبع إزاءهما سياسة متوازنة متخذاً من الشيخين خطار العماد ومنصور الدحداح مستشارين له. وولى الشيخ فرنسيس أبي نادر الخازن على كسروان، والشيخ ظاهر

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٩٧.
(٢) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٠٩.

منصور الدحداح على الفتوح. وأدخل في خدمته جنوداً من النصارى، وجعل عليهم قائدين أبا سمرا غانم ويوسف الشنتيري. وتؤكد الوثيقة المنشورة تحت رقم ١٤ تعيين أبي سمرا غانم ضابطاً «سر بيادة (مشاة) على مايتين (مائتي) نفر بيادة يكونوا بمعيتكم كاملين العدد والعِدد تامين السلاح مجربين الأطوار بالخدامات الصادقة المرضية وتكونوا دايماً مستعدين استعداد تام بتأدية الخدمات والمأموريات»[١]. كما عين اسماعيل آغا ورد[٢] مديراً على الشوفين وتوابعهما، وقرب آل حمادة الدروز إليه وأناط بهم إقليم الخروب[٣]. أما الأعيان الدروز عامة فإنهم وإن اتفقوا مع عمر باشا على سياسة إبعاد الشهابيين عن الحكم، والحؤول دون عودة أي منهم وخصوصاً الأمير بشير عمر المالطي، فإنهم اختلفوا معه على عدة قضايا كان أبرزها مسألة إقامة ديوان يجمعهم مع النصارى، وهو الذي رفضوه أيام بشير الثالث، فضلاً عن محاولتهم المتكررة الاستئثار بالنفوذ والسلطة وإصرارهم على استرجاع أراضيهم وحقوقهم كونهم سادة مقاطعاتهم وحكامها التقليديين[٤].

وتعزو المصادر البريطانية أسباب تفاقم الخلاف بين الدروز وعمر باشا إلى محاولة هذا الأخير تنفيذ التعليمات الواردة إليه من الآستانة، والقاضية بتحصيل مبلغ ألفين وستماية وأربعة وعشرين كيساً من الدروز، ادعى الأمير بشير الثالث أن الدروز سلبوه إياها عند خروجه من دير القمر. كما أوردت هذه المصادر مطالبة عمر باشا بديون متوجبة على النكديين والأرسلانيين لحساب أحد التجار الفرنسيين. وقد رفض المشايخ الدروز الاعتراف بالمبالغ المدعى بها من قبل الأمير بحجة أنها غنائم حرب[٥]. ويبدو أن عمر باشا وبتغطية من مصطفى باشا قرر توجيه ضربة تأديبية إلى الأعيان الدروز، فدعا في السادس من نيسان سنة ١٨٤٢ إلى بيت الدين كلاً من المشايخ سعيد جنبلاط وناصيف نكد وحسين تلحوق

---

(١) راجع الوثيقة رقم ١٤ في باب الملاحق. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٠ ـ ٤٩١. ويوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، ج ٢، ص ٢٩٥.
(٢) راجع ترجمته لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٥٠٥.
(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٤٤.
(٤) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٧ و١٠٩.
(٥) انظر تفاصيل ذلك في الوثيقتين رقم ٣١ و٣٧ في باب الملاحق.

وخطار العماد. ثم ألقى القبض عليهم ووجههم إلى صيدا، ومنها نقلوا بحراً إلى بيروت، حيث وضعهم مصطفى باشا في محرس خاص بهم[١]. ثم بعد مدة غدر بأعيان آخرين بعد أن تعهد لهم بعدم القبض عليهم فأصبح عددهم سبعة أشخاص[٢]. ولا يستبعد أن تكون العلاقة الوطيدة التي بدأت ترسخ بين العمال البريطانيين والأعيان الدروز، والتي جاءت تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بينهم سابقاً، هي التي دفعت العثمانيين إلى اعتقال الأعيان الدروز في عملية منهم لتأديب هؤلاء الرعايا المتعاملين مع الأجانب. وما يقال عن الدروز والبريطانيين يقال أيضاً عن بطرس كرم وحركته العدائية ضد العثمانيين في الشمال وبتغطية من العملاء والعمال الفرنسيين[٣]. ولعل هذا الواقع المربك هو الذي حمل أسعد باشا لكي يقول للقنصل الفرنسي في بيروت بوره: «إن ما يشغله هو الحماية التي تبذلها انكلترا نحو الدروز، وفرنسا نحو المسيحيين، والتي تجعل مهمته على درجة كبيرة من الصعوبة»[٤]. ولذلك لم يكن أسرى الأعيان الدروز، الوحيدين في الأسر، بل كان إلى جانبهم في محبس عمر باشا بعض الأعيان النصارى الذين ألقي القبض عليهم بحجة مطالبتهم بأن يكون الوالي عليهم شهابياً نصرانياً[٥]. وهكذا اتسعت جبهة المعارضة ضد عمر باشا فشملت الأعيان الدروز ومناصريهم والأعيان النصارى، بمن فيهم المشايخ آل الخازن الذين ساءهم أن ينفرد الشيخ فرنسيس أبي نادر الخازن وحده بحكم كسروان، بعد أن كان يحكمها ثلاثة من مشايخهم[٦]. كما وأن صراع العصبيات العائلية كان على أشده بين المشايخ الحبيشيين ولاة غزير من قبل عمر باشا، والمشايخ الدحادحة المتهمين بالعمل

---

(١) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩١. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٩٤. أيضاً: أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٤٩ ـ ٥٠. Documents Diplomatiques, T. 7, p. 117.
(٢) الأعيان السبعة هم: الأميران أحمد وأمين أرسلان، والمشايخ: سعيد ونعمان جنبلاط وحسين تلحوق وناصيف نكد، وداود عبد الملك. وورد في بعض الوثائق اسم الشيخ خطار العماد والشيخ حمود نكد. انظر الوثيقة رقم ٣١ في باب الملاحق.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 230 et 244.
(٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 274-275.
(٥) الخوري منصور الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٩٩.
(٦) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٠.

لإرجاع بشير قاسم عمر إلى الحكم[١]. وفي الوقت الذي كانت فيه بلاد كسروان تعيش حالة من الفوضى وأعمال الدهم والتفتيش عن المشايخ الدحادحة في القرى والأديار على حد سواء[٢]. كان الدروز بقيادة يوسف عبد الملك يعيشون حالة من الاضطراب والغليان بسبب اعتقال زعمائهم. فقدم اسماعيل الأطرش من حوران وثلاثة من زعماء وادي التيم وهم شبلي وخزاعي ونجم العريان يرافقهم اثنان من أمراء حاصبيا الشهابيين، والشيخ حسن فارس من آل علي الصغير شيخ بدياس من بلاد بشارة[٣]. وكانت القيادة معقودة إلى شبلي العريان، وقد سمى عمر باشا جموع الثوار المتجمعين في قرية السمقانية القريبة من بيت الدين بـ «جمهور الأشقيا»[٤]. ويبدو أن عملية مماثلة لعملية خلع بشير الثالث بدأ التحضير لها من قبل الدروز، لكنهم فضلوا تنسيقها مع الموارنة، فوجهوا بياناً خاصاً إلى البطريرك الماروني اقترحوا فيه عقد ميثاق ماروني درزي، ووعدوا بالموافقة على تعيين أمير مسيحي على جبل لبنان، ودفع التعويضات للنصارى عن خسائرهم في الحرب الأهلية التي وقعت قبل سنة تقريباً[٥]. وكان عرض الدروز مغرياً للموارنة وخصوصاً مراسلات شبلي العريان إلى الأمراء الشهابيين والأعيان النصارى. وقد أشارت الوثيقة رقم ١٦ إلى «كتاباته (مراسلات العريان) للأمراء بيت الشهاب وإلى هلناس وجهور النصارة والإشاعة عن إتمام الاتحاد»[٦]. وتدخل القنصل الفرنسي بوره Bourée حاثاً المسيحيين على قبوله ومشاركة الدروز في ثورتهم ضد عمر باشا[٧]، معتبراً «أن وجود المسيحيين هو حاجة ضرورية

(١) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٠٠. راجع الخلافات التي وقعت بين الموارنة حول ولاية عمر باشا في الورقتين ١١٧ و١١٨ من الوثائق البريطانية:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 78/500, p. 117-118.
(٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٢. أيضاً: الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٤.
(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٤٤.
(٤) انظر الوثيقة رقم ١٧ في باب الملاحق.
(٥) انظر الوثيقة رقم ١٦، أيضاً: بازيلي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨١. وكمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٩٥.
(٦) انظر الوثيقتين رقم ١٦ و١٧ في باب الملاحق.
(٧) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٩٥.

للدروز، وأن وجود الدروز ضروري لأمن المسيحيين»[١]، لكن فقدان الثقة بين الفريقين حال دون توصلهما إلى اتفاق عملي. فالدروز وعدوا بأن يكونوا إلى جانب الشهابيين، شرط أن يبدأ الموارنة القتال، في حين أصرّ هؤلاء على أن يضرب الدروز الضربة الأولى، وأن يقدموا وثيقة خطية ممهورة بإمضاءات مشايخهم يطالبون فيها بحاكم شهابي كفالة لحسن نيتهم تدفع إلى العثمانيين في حالة تخليهم عنهم أو خيانتهم لهم[٢]. وباختلافهم عمن يبدأ الحرب أولاً، بات الاتفاق بينهما مستحيلاً، ففضلوا الوقوف على الحياد خصوصاً وأن أحداث السنة الماضية لم تزل ماثلة أمام أعينهم[٣].

وعلمت السلطنة العثمانية بتحرك الدروز باتجاه الموارنة، فأخذت بملاطفة المسيحيين باعثة لديهم الأمل بالحصول على التعويضات التي ما انفكوا يطالبون بها عن خسائرهم في الحرب الأهلية الأولى سنة ١٨٤١[٤]، وصدرت إرادة سنية تضع البطريرك الماروني تحت حماية السلطان العثماني. وعفي عن بعض الزعماء المسيحيين المسجونين بسبب رفضهم تقديم التماس بتنصيب حاكم عثماني على الجبل، مع وعد بإعادة الممتلكات التي استولى الدروز عليها[٥]. وبدأ سكان دير القمر النصارى العودة إلى بلدتهم تحت حماية عمر باشا. وأخذ الجيش النظامي وغير النظامي الذي شكله عمر باشا يرتدي طابعاً مسيحياً صرفاً، وخصوصاً عندما حشد في بيت الدين حامية عسكرية بلغت نحو أربعة آلاف مقاتل[٦]. وفي المقابل ولقطع الطريق أمام اندفاع الدروز في محاولتهم للاتفاق مع النصارى، أعلن عمر باشا أن إلقاء القبض على الأعيان الدروز يجب ألا يثيرهم لأنه حصل نتيجة ضغط القوى المسيحية التي تطالب بمقاصّتهم، وأن عليهم عدم الاتصال للاتفاق معهم حتى لا يفقدوا صداقة الدولة وحمايتها[٧].

(١) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 193.
(٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٦.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 231 et 252.
(٤) بازيلي، المصدر السابق، ص ٣٨١.
(٥) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٦. أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٢ ـ ١١٣.
(٦) بازيلي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠. انظر أيضاً: الوثيقة رقم ١٤ في باب الملاحق.
(٧) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 192.

في هذه الأثناء بلغت سياسة التواقيع على العرائض، والعرائض المضادة ذروتها. وكانت قد بدأت عندما طاف سليم بك مبعوث الباب العالي على القرى والدساكر طالباً إلى السكان الإدلاء بآرائهم دون خوف أو تردد في عملية منسقة مع عمر باشا والعمال العثمانيين، لكي يظهروا للدول الأوروبية نجاح الحكم العثماني المباشر ورضى السكان عنه. وقد طاف عملاء السلطنة ومخبروها عليهم لتحرير العرائض وجمع التواقيع عليها[١]، فكان أن رفعت عدة آلاف من العرائض تحمل التواقيع والأختام، وكان في عدادها الكثير من الأسماء المختلقة والأختام المزورة[٢]، وقد حملت هذه العرائض مطالب متعددة وقدمت بأشكال مختلفة. فالتقارير التي أوعز بكتابتها مصطفى باشا وأعطيت صور منها إلى الدروز والنصارى على حد سواء لتوقيعها، كلها احتوت على ذم بالأمراء الشهابيين، وعدم مقدرتهم على الحكم، وتفضيل الحاكم العثماني عليهم، كما دعت هذه العرائض إلى عدم النظر إلى حركات المفسدين، الذين يسعون إلى سلب راحة «عموم الأهالي والفقراء ويدبرون عرضحالات التزوير بالتماس إرجاع أحكام الشهابيين» إلى البلاد[٣]. في حين أن العرائض التي وقعها الموارنة في بلاد كسروان وجبيل والشمال، طالبت بإرجاع الإمارة الشهابية وإعادة الأمير بشير عمر من منفاه. وإن تعذر ذلك فليتولَ الإمارة أمير شهابي مسيحي[٤]، وكان النصارى لا يزالون في أكثريتهم الساحقة موالين للأمراء الشهابيين يشجعهم على ذلك رجال الدين الموارنة وعلى رأسهم البطريرك الماروني، الذي أبدى احتجاجه على العرائض المؤيدة لحكم العثمانيين فندد بها ودعا أتباعه إلى رفض التوقيع عليها. وكان توجه المسيحيين عامة يميل إلى معارضة التواقيع، وسرت فيما بينهم

(١) انظر الوثيقتين رقم ٣٢ و٣٦ في باب الملاحق. أيضاً: الوثائق البريطانية.
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/78, et 226/71

(٢) الوثيقة رقم ٣٣ في باب الملاحق. وبازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٠. أيضاً: الوثائق البريطانية.
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 78/500, p. 113-114.

(٣) مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٠٣ و١٠٥. انظر أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٨٨ و٩٦ و١٠٤ ـ ١٠٥.

(٤) المحررات السياسية، ج ١، ص ٩٠. أيضاً: الوثائق البريطانية:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 78/500, p. 113-114.

موجة من الإعلام الرافض. لكن خشيتهم ظلت قائمة في أن يضع البعض «أساميهم من أهالي الدير (دير القمر) ومن البلاد ومن باب الخوف والخداع»[١]. واعتبروا أنه إذا كان «الإكليروس إن كان بطاركة أو مطارين وغيرهم مرتضين أو موافقين بهذا العمل فيكونوا هم بذاتهم ساعين بسلب راحة العموم فنحن جميعنا برأي متفق وصوت الجمهور لا نطابق ولا نوافق ولا نتحد معهم بهذه الأعمال الذي ساعين بها ولا نقبلها ولا نريدهم وغير متممين راحة الجمهور»[٢]، حتى أن بعض الأعيان الدروز اتخذوا موقفاً مماثلاً، وخصوصاً بعد أن ساءت علاقتهم بعمر باشا. وانضم قنصل بريطانيا في بيروت إلى قناصل الدول الأوروبية في الاحتجاج على الأساليب التي اتبعها عمر باشا للحصول على التواقيع. وعندما نوقش الوضع السياسي لجبل لبنان في الآستانة من قبل صارم أفندي ناظر خارجية السلطنة وسفراء الدول الأوروبية، احتج هؤلاء على الطريقة المتبعة من قبل عمر باشا. وكان أشد السفراء تنديداً السير ستراتفورد كاننغ سفير بريطانيا لدى الآستانة، وعوضاً عن أن يدافع عن سياسة العثمانيين كما أمل ناظر الخارجية فإنه ندد بأساليب «التخويف والإفساد التي اتبعها عمر باشا للحصول على العرائض» وأيده بذلك سائر السفراء الذين أجمعوا على إنهاء الحكم العثماني المباشر وإقامة نظام حكم جديد يلبي حاجة البلاد ويرضي الباب العالي والدول الأوروبية[٣].

أعطى الدروز وقتاً كافياً لإطلاق سراح المعتقلين من أعيانهم. ولما لم تعط الجهود ثمارها وباءت محاولة التحالف مع المسيحيين بالإخفاق، قرروا بدء عملياتهم العسكرية بمفردهم، وبدأت جوعهم بالتوافد من المتن والجرد والشوفين والتمركز في كفرنبرخ والسمقانية والمرتفعات القريبة من بيت الدين[٤]، مستغلين الانتفاضة التي قام بها سكان المقاطعات الشمالية في إهدن بقيادة الأمير عبد الله

(١) الوثيقة رقم ٣٢ في باب الملاحق. وهي مراسلة من أهالي دير القمر إلى إخوانهم الديريين الموجودين في صيدا.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٣٤ في باب الملاحق.

(٣) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٤) انظر الوثيقة رقم ١٨ في باب الملاحق، وفيها تفاصيل عن تحركات شبلي العريان ويوسف عبد الملك السياسية والعسكرية.

شهاب الذي دعا الموارنة إلى العصيان بعد ظهور الأسطول الفرنسي على الساحل. وقد تمكن الأمير عبد الله من الإيقاع بالقوة العثمانية التي كانت تهاجمه، فكبدها خمسة عشر قتيلاً، وردها على أعقابها إلى طرابلس[١]. أعطى شبلي العريان انتفاضة السكان الشماليين أهمية أكثر مما تستحق، فاندفع مع بداية شهر تشرين الثاني وكان لا يزال يقيم وقواته في بلدة المختارة وضهور كفرنبرخ منذ أن عبر على رأس ثلاثة آلاف مقاتل درزي من وادي التيم وحوران[٢] إلى جبل الشوف، اندفع وسائر الزعماء الدروز إلى حصار قصر بيت الدين بهدف الضغط على عمر باشا لإطلاق سراح المعتقلين، وحاول أسعد باشا الذي خلف مصطفى باشا كوالٍ على صيدا وطرابلس[٣] أن يتفق مع شبلي العريان على حل يرضي الدروز ويحفظ كرامة السلطنة. فأطلق ثلاثة من المعتقلين بينهم الشيخ سعيد جنبلاط والشيخ قاسم نكد[٤] ووعد بعزل عمر[٥] وتعيين محمد باشا مكانه لقاء انسحاب العريان من الشوف. لكن شبلي المقيم مع جماعته في كفرنبرخ على بعد ساعة من بيت الدين[٦]، أصرّ على شروطه القاضية بإطلاق سراح جميع المعتقلين، وإلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية، والامتناع عن جمع السلاح، وإعفاء الجبل لمدة ثلاث سنوات من الضرائب، وسحب الفرق العسكرية الألبانية من الجبل، وإنهاء حكم عمر باشا النمساوي، وإعادة الأسرة الشهابية إلى الحكم[٧]. وقد جاء هذا الشرط الأخير كبادرة من الدروز لإعادة التفاهم مع المسيحيين وخصوصاً «إتمام الاتحاد» مع البطريرك الماروني[٨] مع علمهم بما لهذه العودة من أهمية في طروحات الكنيسة التي ما انفكت تطالب بعودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم، وتجاهل لمشاعر المقاطعجيين الدروز الذين اعتبروا إبعاد هؤلاء الأمراء عن حكم الجبل حجراً

---

(١) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 224.

(٢) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨١ ـ ٣٨٢.

(٣) انظر الوثيقة رقم ١٧ في باب الملاحق. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 228.

(٤) راجع ترجمة قاسم نكد لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٤٧٨ ـ ٤٨٠.

(٥) راجع الوثيقتين رقم ١٩ و٢٠ في باب الملاحق. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 247.

(٦) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 241.

(٧) بازيلي، مصدر سابق، ص ٣٨٢. Documents Diplomatiques, T. 7, p. 239 et 242.

(٨) انظر نص الوثيقة رقم ١٦ في باب الملاحق.

أساسياً لإعادة السلطة والنفوذ إليهم. ولا ندري مدى جدية شبلي العريان وإخلاصه بهذا الطرح. لكن المؤكد أن الكنيسة لم تستغل هذه المبادرة، ولم تعمل على تثميرها في عمل مشترك ضد القوات العثمانية، فكان أن انفردت هذه القوات بتصفية حساباتها مع كل فريق على حدة.

قابل أسعد باشا تعنت شبلي العريان وجرأته عليه بصلابة دفعته إلى رفض شروطه التي تولى نقلها إليه وفد مؤلف من محمد باشا وعبد الفتاح حمادي الملقب بفتيحة والخزندار كنعان أفندي[١]، فاستقدم من صيدا قوة عسكرية قوامها ثلاثة آلاف وخمسماية رجل[٢] بقيادة رشيد باشا، مزودة بالمدفعية سلكت طريق دير القمر وأوقعت بالعريان وجماعته فهاجمتهم من الوراء بينما هاجمهم عمر باشا وجنوده من الأمام.

وانجلت معركة بيت الدين التي خاضها أسعد باشا بأكثر من ستة آلاف جندي عثماني[٣] عن هزيمة الدروز، فهرب بعض مشايخهم إلى بلاد حوران[٤]، واستسلم شبلي العريان إلى والي دمشق أحمد باشا[٥] الذي قام بإرساله إلى الآستانة، في حين أن الشيخ يوسف عبد الملك والأمير أمين أرسلان اختبأا في القنصلية البريطانية في دمشق، ثم استحصلا على العفو بعد ذلك[٦]. أما الشيخ سعيد جنبلاط فقد عاد بعد أن نال عفو أسعد باشا إلى قصر المختارة لترميمه

---

(١) تضمنت الوثيقة رقم ٢٠ المنشورة في باب الملاحق البيولور دي الذي وجهه أسعد باشا إلى مشايخ وأعيان الدروز. وفي الأسفل رسالة سعيد جنبلاط وقاسم نكد إلى الأمراء بيت قايدبيه حول اطلاق سراحهما ورجوع كل منهما إلى ادارة مقاطعاته.

(٢) انظر الوثيقة رقم ١٥. وكان نقل الذخائر يتم يومياً من صيدا باتجاه بيت الدين، ولأجل ذلك طلب المزيد من السكان لتقديم ما لديهم من وسائل النقل. ومما جاء في هذه الوثيقة: «... يلزم حالاً تبادروا لجمع كامل الضهر الموجود في مقاطعة مأموريتكم عن يد المباشرين الواصلين من دون عايق وذلك بالإجرة حسب العادة، ويكون إرسال الضهر إلى صيدا متصل يومياً من دون انقطاع». راجع أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 252-253.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 252.

(٤) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدية، ص ١٢٠. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 400.

(٥) انظر الوثيقة رقم ١٧. وتشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٧. Documents Diplomatiques, T. 7, p. 262-263.

(٦) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 320.

وإعادة بناء ما تهدم منه وقد نهبته القوات الألبانية العثمانية[١].

هذا على الصعيد العسكري، أما على الصعيد السياسي فقد استمرت الاتصالات بين ممثلي الدول الأوروبية في الآستانة طوال النصف الثاني من سنة ١٨٤٢. وقد تركزت حول ثلاثة حلول، أولها استمرار الحكم العثماني المباشر، وثانيها إعادة العمل بأحكام الإمارة الشهابية، وثالثها قسمة الجبل بين الدروز والموارنة تحت زعامة رئيسين مستقلين أحدهما عن الآخر. ويبدو أن معارضة الدول الأوروبية لاستمرار الحكم العثماني المباشر قد أسقطت استمرارية هذا الحكم تحت وطأة فشل سياسة العرائض التي نظمها عمر باشا ونفذها العمال العثمانيون وأعوانهم المحليون من دروز ونصارى. ومقابل موافقة العثمانيين على إسقاط حكمهم المباشر على جبل لبنان، وافق ممثلو الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا على الاستمرار بسياسة استبعاد الأمراء الشهابيين عن الحكم. وأمام اختلاف الآراء واستحالة التوصل إلى حل يرضي الجميع بدا الحل الثالث القاضي بقسمة الجبل إلى شطرين هو الحل الذي يحظى برضى الفرقاء المحليين، فضلاً عن السلطنة العثمانية والدول الأوروبية. فيعهد بإدارة الحكومة المحلية إلى شخصين تنتخبهما السلطة العليا الممثلة بوالي صيدا، ويوكل إلى كل منهما إدارة شؤون قضائه فيتولى درزي على الدروز، ومسيحي على المسيحيين. وقد لوحظت بعض العراقيل التي يواجهها هذا المشروع إذ يوجد قرى مأهولة بالدروز والموارنة معاً[٢]. ورافق البحث عن حل لهذه الإشكالية اضطراب الوضع الداخلي، وتصاعدت حدة التأزم السياسي الناجم عن استمرار احتجاز الأعيان الدروز من قبل عمر باشا. وطرحت مسألة انتقاء القائمقامين من «غير الوطنيين» فأكد ناظر الخارجية العثمانية صارم أفندق في «نطاقته» الموجهة إلى ممثلي الدول الأوروبية الخمس، النمسا وفرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا أنه يتعذر استتباب الراحة فيما لو استقر الرأي على انتقاء هذين القائمقامين من الدروز والموارنة. لكن ناظر

(١) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥. أيضاً: الأرشيف البريطاني. Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/85. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 254.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٠٣. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 264.

الخارجية العثمانية أنهى «نطاقته» بتأكيد رغبته في الانقياد إلى النصائح الودية للدول الصديقة وتصميمه على إرسال الأوامر إلى أسعد باشا المفوض بتدبير شؤون الطوائف القاطنة في جبل لبنان لكي يبادر إلى انتقاء قائمقامين أحدهما على الدروز والآخر على الموارنة من الوطنيين شرط ألا يكونا من الأسرة الشهابية عملاً بالتدبير الذي وافقت عليه الدول العظمى[١].

ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- تعتبر فترة حكم الأمير بشير الثالث، وعمر باشا النمساوي مرحلة انتقالية لقيام نظام القائمقاميتين تمت في خلالها تجربة استمرار السلطة الموحدة في الجبل بعد الانقسام الأهلي الواضح انتماء مذهبياً ومناطقياً.
- تمكنت السلطنة العثمانية من تحقيق غايتها بإقامة حكم عثماني مباشر في جبل لبنان. لكن التجربة لم تعمر بسبب مناهضة الأهالي ومعارضة الدول الأوروبية لها.
- استطاعت الكنيسة المارونية في هذه الحقبة ١٨٤٠ ـ ١٨٤٢ من لعب دور ريادي ساعدها في ذلك ضعف القيادات المقاطعجية المسيحية فطرحت نفسها كمرجعية سياسية وحيدة لجميع نصارى الجبل وخصوصاً الموارنة منهم. وقد جاءت الاتصالات التي تولاها البطريرك الماروني في موضوعات الضرائب والديوان فضلاً عن المنشور لتؤكد على الدور المهم الذي بدأت تضطلع به الكنيسة المارونية.
- توضحت في هذه الفترة الأهداف الحقيقية للكنيسة في إقامة امارة مارونية على رأسها حاكم ماروني ومن الأسرة الشهابية. وأن يكون كاخيته مارونياً أيضاً. وأن ينشأ ديوان للدعاوى والضرائب، على أن تكون هذه الإمارة تحت الحماية الفرنسية.
- اتخذت الحرب الأهلية الأولى منحى الفتنة الطائفية على الرغم من أن أسبابها

(١) المحررات السياسية، ج ١، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

وبواعثها تكمن في الصراع السياسي على السلطة بين الدروز والموارنة.

- سجلت هذه الفترة نمواً متزايداً لمداخلات الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وهذا ما أعطى الصراع السياسي في جبل لبنان بعداً دولياً كان يبرز دائماً أمام المنحنيات والتقاطعات ذات المصالح المشتركة للدول.
- ظلت المطالبة بعودة الأمير بشير الثاني إلى الحكم قائمة طوال هذه الفترة، كما ظل التيار المطالب بعودته ذا حضور مهم في كل المناسبات السياسية، ولا يستبعد أن تكون هذه المطالبة في أساس الكثير من الإشكالات والفتن التي شهدها جبل لبنان آنذاك.

الباب الثاني

التاريخ السياسي لمقاطعات جبل لبنان في عهد القائمقاميتين (١٨٤٢ ـ ١٨٦١)

الفصل الأول

مقاطعات جبل لبنان في بدايات عهد القائمقاميتين
١٨٤٢ - ١٨٤٥

أولاً ـ نظام القائمقاميتين

ثانياً ـ الحرب الأهلية الثانية سنة ١٨٤٥

أ ـ مقدمات الحرب

ب ـ الحرب الأهلية

ج ـ صلح وإصلاحات شكيب أفندي

ثالثاً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً: نظام القائمقاميتين

لا شك في أن نظام القائمقاميتين هو نظام عثماني ـ أوروبي، توافقت عليه السلطنة العثمانية مع الدول الأوروبية. وقد جاءت موافقة هذه الدول عليه باعتباره يؤمن الحد الأدنى من مصلحة كل منها، ويعطيها القدرة المسندة إلى حق شرعي تستمده من واقع السلطنة المتردي، وهجمة الدول الأوروبية عبر سفرائها في الآستانة وقناصلها المنتشرين في مختلف مدنها وحواضرها المهمة. وقد تزامنت الاتصالات الدبلوماسية التي جرت في الآستانة في أواخر عهد عمر باشا النمساوي مع الأوضاع العسكرية المتأزمة في جبل لبنان، والناجمة عن استمرار احتجاز الأعيان الدروز. وفي اليوم الذي توافقت فيه الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية على قيام نظام ثنائي في الجبل، كان عمر باشا يطلق سراح الأعيان الدروز، ويغادر بيت الدين في السابع من كانون الأول سنة ١٨٤٢ بعد أن قرر الباب العالي التخلي نهائياً عن الإدارة المباشرة للجبل[١].

ولم تكن الدول الأوروبية متفقة في الأساس على نظام معين لجبل لبنان. إذ كانت أهواؤها السياسية ومخططاتها الاستعمارية، وحتى مسألة توازن القوى فيما بينها، تشكل لدى كل منها الحوافز الذاتية التي طبعت سياستها خلال الفترة الممتدة بين سنوات ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠. ففرنسا بعد أن جوبهت برفض عثماني بريطاني لإعادة وحدة جبل لبنان السياسية تحت حكم أحد الأمراء الشهابيين[٢]، رضيت على مضض بنظام القائمقاميتين لأنه يعطي نصف البلاد لحلفائها الموارنة[٣]

(١) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 200.

(٢) رينه ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٢٧.

(٣) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ١١٨ ـ ١١٩.

ويحقق لها أهدافها ومطامعها في هذا الجزء الصغير[١] مما كانت تحلم به. وقد اعتقدت أن هذا النظام يؤمن لها كحد أدنى ما عملت من أجله وهو إقامة امارة خاصة بالمسيحيين تحقق لهم مقولتهم بإنشاء الوطن القومي المسيحي[٢]. وقد أثنت على هذا الترتيب، حتى أن سفارتها اعترفت رسمياً في مذكرة رفعتها بهذا الصدد «بحقوق الباب العالي التي لا تتجزأ»[٣]. وإذا كانت حدود هذه الإمارة قد تقلصت في هذه الفترة لأسباب تتعلق بالوضع الدرزي وسياسة العثمانيين والبريطانيين تجاه الأسرة الشهابية، فإن فرنسا ما لبثت أن استأنفت سياسة المطالبة بتوحيد شطري الجبل في إطار حكم مركزي على رأسه حاكم من العائلة الشهابية. وقد انحصر التحفظ الفرنسي بمسألة إجرائية قضت بعدم خضوع المسيحيين في المناطق المختلطة لسلطة المقاطعجيين الدروز. وقد رأى بوره Boureé أن هذا الخضوع سيؤدي إلى نوع من الاضطهاد وتنمية العادات الحربية وتعزيز الصراع الديني في الجبل[٤]، حتى أن الحكومة الفرنسية تعرضت في الفترات اللاحقة لقيام نظام القائمقاميتين لانتقادات النواب الفرنسيين فاتهموها بارتكاب الخطأ عندما قبلت هذا النظام شكلاً، وأن مجلس النواب الفرنسي رفض بشدة تدبير سنة ١٨٤٢ وطالب بإعادة «الإرادة إلى الشعب اللبناني وفق رغباته»[٥].

وخلافاً لفرنسا فقد رضيت بريطانيا بهذا النظام لأنه أقصى نهائياً الأسرة الشهابية الموالية سياسياً لفرنسا عن الحكم. وأعطى حلفاءها الدروز النصف الآخر من جبل لبنان وهذا ما يساعدها على توطيد نفوذها في مناطقهم[٦]، خصوصاً في الفترة التي تلت توقيع المعاهدة الدرزية ـ البريطانية. كذلك فإن النمسا تبنت هذا النظام ولم تكن بعيدة عن الإيحاء به من خلال اقتراح مستشارها مترنيخ بتقاسم السلطة في جبل لبنان بين الدروز والموارنة. وقد تلقى قنصل النمسا في بيروت من القائم بالأعمال النمساوي في القسطنطينية كتاباً أبلغه فيه اتفاق الدول الكبرى

(١) انظر الملحق رقم ٢.
(٢) عادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ٣، ص ٣٦.
(٣) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨.
(٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 200-214.
(٥) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ٦٧.
(٦) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية، ص ١١٨.

على إقصاء الأسرة الشهابية عن الحكم وتعيين حاكمين أحدهما درزي والآخر ماروني يحكمان تحت وصاية والي صيدا[١]، كما أن موقف بروسيا كان من ضمن التوافق الأوروبي ولم يخرج عن هذا الاتجاه[٢].

أما روسيا، فقد أيدت مشروعاً قضى بدمج جبل لبنان كلياً في السلطنة العثمانية. وجعله مرتبطاً بشكل بديهي بوالي صيدا. هذا المشروع وإن كان عزيزاً على الدولة العثمانية ويرسخ سلطتها على الجبل بشكل مباشر إلا أنه لاقى معارضة فرنسا المباشرة وكذلك عارضته انكلترا ضمناً[٣].

أما السلطنة العثمانية، وأمام مداخلات سفراء الدول الأوروبية وقناصلها، وخصوصاً إصرار الحكومة الفرنسية على إعادة الأمير بشير عمر إلى الحكم أو أحد أفراد أسرته، فقد تراجعت عن تمسكها بالإدارة المباشرة لجبل لبنان، ووافقت على إسناد الإدارة المحلية الثنائية إلى حاكمين وطنيين (قائمقامين) يعينهما والي صيدا، أحدهما درزي على المناطق ذات الأكثرية الدرزية والآخر ماروني على المناطق ذات الأكثرية المسيحية[٤]. الأولى القائمقامية الدرزية، والثانية القائمقامية النصرانية، إلا أن الحدود الجغرافية الفاصلة بين القائمقاميتين لم تكن واضحة في البداية. وقد جاء هذا التراجع نتيجة الضغوط من جانب الدولتين البريطانية والفرنسية وغيرهما لإفشال الجهود المبذولة من قبل العثمانيين لاستمرار خضوع الجبل للإدارة العثمانية المباشرة. وهذا ما أدى ظاهرياً إلى قيام نظام إداري بدا أكثر ملاءمة للقوى المحلية، ولوجود طائفتين منفصلتين متنافستين الدروز والموارنة[٥]، لكنه كان في الحقيقة تحضير للحرب الأهلية في الفترات اللاحقة.

ويبدو أن مشروع تقسيم جبل لبنان كان مشروعاً عثمانياً قبل أن يكون مشروعاً أوروبياً[٦]، وإن صارم أفندي ناظر خارجية السلطنة، كان أول من فكر

(١) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 268-269. ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 203-204.
(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 270-271.
(٣) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 203.
(٤) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٧.
(٥) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ١١٣.
(٦) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 205.

بهذا المشروع يحدوه إلى ذلك استمرار الصراع السياسي بين الدروز والموارنة. حتى إذا ما انفجر القتال بينهما من جديد كان بوسع المسؤولين العثمانيين العودة بسهولة إلى نظام الإدارة المباشرة. وعندما طرح مترنيخ مشروع التقسيم تريث صارم أفندي بقبوله، ثم ناور بمعارضته، وعندما تمسكت به الدول الأوروبية أعلن قبوله به. وأرسل مذكرة إلى السفراء الأوروبيين، يعلن بها قبول السلطان بمبدأ التقسيم[١]. ثم أوعز إلى أسعد باشا والي صيدا، في أواخر سنة ١٨٤٢ لاختيار شخصين من غير الشهابيين، أحدهما درزي والآخر ماروني وتنصيبهما قائمقامين على كل من الدروز والنصارى، فكان أن بدأت مرحلة التنفيذ الفعلي والعملي لنظام القائمقاميتين[٢].

باشر أسعد باشا[٣] والي صيدا تنفيذاً لتعليمات السلطنة العثمانية، عملية اختيار القائمقامين، وكان عليه أن يراعي عدة اعتبارات سواء في اختياره للقائمقام الدرزي أم في اختياره القائمقام النصراني، خصوصاً بعد أن استبعدت الأسرة الشهابية عن تولي سدة الأحكام عملاً بالتدبير الذي وافقت عليه الدول العظمى آنذاك. وقد اتجهت أنظار أسعد باشا نحو الأمراء اللمعيين لعدة أسباب سياسية واجتماعية[٤]، كونهم يحتلون المرتبة الثانية بين الأسر المقاطعجية المسيحية بعد الشهابيين. وكان أبرز الأمراء اللمعيين آنذاك الأمير حيدر اسماعيل[٥]، فاستدعاه إليه وأبلغه اختياره ليكون حاكماً على القائمقامية النصرانية. أما في القائمقامية الدرزية، فقد برزت الصعوبة خلافاً لما كان متوقعاً. فالكولونيل روز اقترح على أسعد باشا تعيين الشيخ سعيد جنبلاط قائمقاماً. وقد مال أسعد باشا نحو هذا الاقتراح في البداية لكنه ما لبث أن تردد فيما بعد مبتعداً عن إعادة تجربة الأمير بشير قاسم ملحم (بشير الثالث) الذي أتى به الانكليز حاكماً سنة

(١) عادل اسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ٣، ص ٣٨ ـ ٣٩. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٠٨ ـ ١١٠. وأنيس صايغ، لبنان الطائفي، ص ١١٧.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٣٨. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١١٠.
Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 272.

(٣) انظر ترجمة أسعد باشا لدى ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٤) الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) انظر ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢١. راجع ترجمة الأمير حيدر، لدى انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٠٣ وما يليها.

١٨٤٠. وقد خشي أسعد باشا مجيء سعيد جنبلاط المعروف بولائه للانكليز وتحالفه معهم حتى لا يجعل من نفوذهم في الجبل أكثر قوة ورسوخاً. ثم إذا كان الدروز قد تحالفوا ضد المسيحيين فهم على العكس منقسمون وبعمق إلى جنبلاطيين ويزبكيين، وإن تعيين أحد الجنبلاطيين حاكماً سينتج عنه انقسام الدروز وبعمق إلى فريقين وسيدفع باليزبكيين للتقارب مع المسيحيين، وكان هم أسعد باشا ومبتغاه أن تبقى وحدة الدروز قائمة وأن يبتعدوا ما أمكن عن الانكليز وعن المسيحيين[١]. وفي مناورة منه طرح أسعد باشا أحد مشايخ آل علم الدين قائمقاماً على الدروز. لكن قناصل الدول الأوروبية عارضوا مجيء حاكم لا ينتمي إلى الأسر المقاطعجية الكبرى خشية عدم خضوع الدروز له أو معارضة تنفيذ تعليماته[٢]. لكن سرعان ما وقع اختيار أسعد باشا على الأمير أحمد أرسلان[٣] حاكماً على القائمقامية الدرزية[٤]. ثم استدعى قناصل الدول الأوروبية في بيروت وأبلغهم بواسطة عمر باشا قرار تعيين الأميرين حيدر أبي اللمع وأحمد أرسلان قائمقامين على النصارى والدروز. وقد أجل أسعد باشا دعوة الأميرين لمباشرة أعمالهما خشية رفضهما منصبيهما خصوصاً أن ثمة صعوبات وعراقيل كانت تعترض سبيل كل منهما[٥].

كان موضوع فصل بلاد جبيل عن القائمقامية النصرانية وإلحاقها بولاية طرابلس، وتعيين الحدود الجغرافية بين القائمقاميتين من جهة، وكل منهما مع المقاطعات التابعة للولايات العثمانية المجاورة من الموضوعات التي أثارت خلافات حادة بين القائمقامين، ودفعت بالأمير حيدر إلى إعلان عدم قدرته على الوفاء بوعده إذا لم تشمل سلطة القائمقام المسيحي جميع المسيحيين في جبل لبنان، وأن

(١) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 208.

(٢) محمد أحمد الترحيني، الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١، ص ٥٩.

(٣) انظر ترجمة الأمير أحمد أرسلان، لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ١١٥ ـ ١١٨.

(٤) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٥. أيضاً: Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 209.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 280.

المشايخ الدروز لا يستطيعون إدارة المسيحيين بصرف النظر عن المكان الذي يسكنون فيه. وإن كل «أمة» (طائفة) يجب ألا تخضع إلا لرئيسها في الإدارة والعدل والضرائب. وأن أياً من المسيحيين لن يتمكن دون إذن من حاكمه أن يخدم حاكم الدروز[١]. وبالمقابل، فقد رد القنصل الانكليزي روز على ما أثاره المسيحيون فاعتبر أن دير القمر كانت دائماً عاصمة الأمراء الدروز، وقد بدا كل من قنصلي فرنسا وبريطانيا وكأنهما محاميان في دفاعهما كل عن موكله. وأضاف روز أنه من أجل ضمانة المسيحيين في المدينة فيمكنهم اختيار أحد مشايخهم على أن يرتبط هذا بالقائمقام الدرزي[٢]. لكن بوره Bourée، رفض هذا العرض واعتبر أن دير القمر لم تكن ومنذ القرن السابع عشر عاصمة للدروز وإنما هي عاصمة الجبل. وأن مشايخ الدروز النكديين هم المسؤولون الأساسيون عن مآسي السكان، وأنه من أجل الإنسانية والعدالة يجب إخضاع المدينة لسلطة أحد الحكام المسيحيين الخاضعين لسلطة القائمقام الأمير حيدر. وعاد الكولونيل روز يقترح وضع دير القمر تحت سلطة أحد المسؤولين الأتراك. فما كان من بوره إلا أن رفض ذلك معلناً إمكانية خضوع جميع المسيحيين في المناطق المختلطة لسلطة أحد القواد العثمانيين. وأخيراً وبعد مناقشات طويلة ومملة توصل باشا صيدا بالاتفاق مع القنصلين على أن يكون لدير القمر وكيلان، أحدهما درزي يختاره الدروز والآخر مسيحي يختاره المسيحيون. ويسهر كل منهما على مصالح أبناء طائفته على أن يخضع كل منهما لقائمقامه[٣].

ويبدو أن السلطنة العثمانية وبحجة أن بلاد جبيل لم تكن داخلة في حكم الشهابيين إلا على سبيل الالتزام[٤]، كانت تميل إلى عدم إلحاقها بالقائمقامية النصرانية، وتفضل إلحاقها بولاية طرابلس وتعيين حاكم عثماني عليها بهدف

(١) Documents Diplomatiques, Requête de l'Emir Haïdar au Muchir Assad Pacha, T. 7, p. 282-283.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 306.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 436, Ibid., T. 7, p. 483.

انظر أيضاً: الفونس الصباغ المخلصي، دير القمر بين سنتي ١٨٤١ ـ ١٨٦٠، المطبعة المخلصية، ١٩٤٨، ص ١٣ ـ ١٧.

(٤) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 230.

إضعاف هذه القائمقامية اقتصادياً وسياسياً. لكن التوافق الفرنسي البريطاني على ضمها وإلحاقها بالقائمقامية النصرانية دفع الباب العالي للتراجع عن مخططه هذا خصوصاً بعد أن أجمع السفراء الأوروبيون على موقف موحد ناتج عن قناعتهم بأن «بلاد جبيل مأهولة بالموارنة دون غيرهم». وأن قوامها سبعة أقضية كلها داخلة في نطاق الجبل. وكان الأمراء الشهابيون يديرون شؤونها منذ عدة سنوات، فضلاً عن أن فصلها عن القائمقامية النصرانية يعد خرقاً ظاهراً «النطاقة» صارم أفندي ناظر الخارجية العثمانية بتاريخ ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢[١]، فكان أن عدل الباب العالي عن تولية حاكم عثماني على بلاد جبيل، وعوّل على وضع هذه المقاطعات تحت حكم أحد الأميرين الذي تكون أغلبية السكان من مذهبه، فكان أن اتبعت بلاد جبيل إلى سلطة الأمير حيدر لأن الأكثرية الساحقة من سكانها من الموارنة[٢].

وإذا كان التوافق الأوروبي قد حسم مسألة ضم بلاد جبيل إلى القائمقامية الشمالية، إلا أن مسألة تعيين الحدود بين القائمقاميتين ظلت حجر عثرة لتداخل مناطق السكن الدرزي ـ المسيحي بعضها ببعض. وبدت قرى الجبل المختلطة المسألة الأكثر تعقيداً واشكالاً، وقد ظلت لفترة طويلة فيما بعد دون معالجة لصعوبة الحل وفقدان التوافق المحلي والدولي بشأنها. وقد اعترف سفير فرنسا في الآستانة بأن فصل بلاد الدروز عن بلاد الموارنة، بخط جغرافي يشطر جبل لبنان شطرين هو عمل أقرب إلى الصواب، وأكثر سهولة في التنفيذ من أي مشروع آخر. لكن الصعوبة تكمن في كيفية تحديد الخط الجغرافي الفاصل بين القائمقاميتين. وأن المسيحيين يؤثرون وضع خط جغرافي فاصل مع إعطاء الحرية بالجلاء من قسم إلى آخر. وأنهى سفير فرنسا رسالته إلى وزير خارجيته بالقول: «إننا سنفاوض الباب العالي مجدداً في هذه المسألة. فإذا ما كنا فزنا في مسألة جبيل كما يستدل من جميع القرائن، فالطلائع حسنة. وهي تبشرنا بإحراز النصر في المسائل الباقية»[٣].

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١١٥ ـ ١١٧.

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٢١.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١١٨.

لم يكن باستطاعة أسعد باشا أن يستمر في تأخير إعلان إسمي القائمقامين، ووجد استحالة في حل بعض الإشكالات المستعصية بين السكان، بفعل تمادي مداخلات القناصل الأجانب. فأعلن البيلوردي القاضي بتعيين الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً على المسيحيين، والأمير أحمد أرسلان قائمقاماً على الدروز[١]، وقد كان لفرنسا دور كبير في اختيار الأمير حيدر قائمقاماً على المسيحيين. فعملت على دعمه واعتباره حاكماً على جميع المسيحيين[٢]. وأدى احتجاج قنصلي بريطانيا وروسيا على اعتبار الأمير حيدر قائمقاماً على جميع النصارى وضغطهما على الباب العالي، إلى التراجع عن هذا الاعتبار، فأقدم أسعد باشا وبناء على توجيهات حكومته على سحب بيورولدي التعيين من الأمير حيدر وإصدار آخر قضى بتعيينه قائمقاماً على الموارنة فقط. كما سلخ مناطق الكورة وجبيل وإهدن وبشري من المناطق الخاضعة لصلاحياته. ولا يخفى ما لهذا الإجراء من نتائج في إضعاف القائمقامية النصرانية، وهذا ما كانت تسعى إليه بريطانيا، فضلاً عن محاولة روسيا إقامة قائمقامية خاصة بالروم الأرثوذكس في المناطق الشمالية[٣]. وكان لتدخل فرنسا في هذه المشكلة، وضغطها على المسؤولين العثمانيين أثر كبير في تراجعهم، كما وأن الأمير حيدر هدد بالاستقالة بعد أن وجد في تضييق حدود قائمقاميته انتقاصاً من نفوذه وصلاحياته[٤]، وأرسل يعلم أسعد باشا رفضه الحكم في ظل مداخلات بعض القناصل، وأوضح له أن هؤلاء القناصل ـ ويقصد بهم قنصلي بريطانيا وروسيا ـ بعد أن فرقوا بين الدروز والنصارى وباعدوا فيما بينهم، يفرقون اليوم بين أبناء الدين الواحد[٥].

أعطى موقف الأمير حيدر والدعم الفرنسي له، صلابة عجز إزاءها أسعد

(١) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 288. Voir aussi: شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١١٤ ـ ١١٥. وتشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٧.

(٢) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 209.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٥٢ في باب الملاحق، وهي رسالة وجهها يوسف كرم إلى قنصلي دولتي فرنسا وانكلترا بتاريخ ٢٦ أيار سنة ١٨٤٥. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 289. Voir aussi: ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 209.

(٤) انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١١٥.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 290. ISMAÏL, Hist. du Liban, T. IV, p. 209-210.

باشا عن الاستمرار في موقفه، واضطر أمام إخفاقه في إيجاد شخصية بديلة عن الأمير إلى التراجع معتبراً أن تعيين الأمير حيدر قائمقاماً هو على جميع المسيحيين وليس على الموارنة فقط. وقد ساعد على ذلك تراجع قنصلي بريطانيا وروسيا عن موقفهما إذ خشيا في حال استمرارهما على موقفهما في تجزئة القائمقامية النصرانية وإضعاف سلطة القائمقام الماروني، أن تتراجع فرنسا عن قبول تجزئة جبل لبنان إلى قائمقاميتين، وعودتها إلى تبني حكم الأسرة الشهابية خصوصاً أن إعادة الحكم القديم إلى الجبل كان لا يزال معتبراً حجر الزاوية في السياسة الفرنسية[١].

أما في القائمقامية الدرزية فقد كان الوضع أقل تعقيداً عما هو في القائمقامية النصرانية. وكان من المفترض أن يستقبل الدروز خبر إنشاء كيان سياسي خاص بهم بفرح بعد كل ما عانوه من اضطهاد وحروب وفقدان للنفوذ والسلطة نتيجة خروج الحكم من أيديهم. إلا أن تركيبة مجتمعهم الإقطاعية والمنافسة المتبادلة بين أعيانهم وانقسام مجتمعهم بين غرضيتين ـ اليزبكية والجنبلاطية ـ دفعتهم لتفضيل الحكم الخارجي الذي يستطيع كل فريق من خلاله المحافظة على حقوقه وامتيازاته. لذلك كانوا يميلون إلى دعوة أمير من وادي التيم أو تعيين باشا عثماني عليهم على تنصيب حاكم من وسطهم. ولكن الحالة التي كانوا عليها آنذاك، والتدخل الدولي الذي كان يضع الحلول للأحداث وخروج الأمر من أيديهم، كانت كلها عوامل أجبرت المشايخ والزعماء الدروز على الخضوع لإرادة الحكومة والقبول بالامتياز الممنوح للأسرة الأرسلانية. وإذا ما استثنينا مسألتي المناطق المختلطة الخاضعة لسلطة القائمقام الدرزي والحدود المشتركة بين القائمقاميتين، فإن الأمير أحمد أرسلان جوبه بموضوع مشاركة الأعيان والمناصب الدروز له في السلطة وكيفية خضوعهم له. وهم وإن رفضوا سلطة الأميرين بشير عمر وبشير ملحم، ومن ثم عمر باشا النمساوي، فما هذا الرفض إلا لأسباب سياسية ناتجة عن تقاسم السلطة، والنفوذ السياسي بأشكاله المختلفة. لذلك كان على القائمقام الدرزي أن يحاول التوصل إلى اتفاق مسبق معهم يحدد كيفية ممارسة المشايخ الدروز للسلطة وحدود كل منهم. وهم وإن قبلوا بالامتياز الذي أعطي للأمراء الأرسلانيين كأسرة حاكمة، إلا أنهم عقدوا

(١) انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١١٥ ـ ١٢٠.

ومن داخل جدران سجنهم قبل إطلاق سراحهم من قبل عمر باشا اتفاقاً مع القائمقام الأمير أحمد لقاء القبول بحكمه قضى بجعل سلطته ستاراً شرعياً يغطي ممارسات المشايخ وتصرفاتهم المطلقة داخل حدود اقطاعاتهم وعهداتهم المعروفة، حتى أنهم قاسموه المرتب الذي كان يتقاضاه بحكم كونه أحد موظفي السلطة الرسمية(١). ومما ورد في وثيقة الاتفاق التي وقعها الأمير أحمد أرسلان: «.. أنه صدر له ـ أي والي صيدا ـ أوامر سنية من الدولة العلية بأن ينصب قيمقامين على طائفة الدروز والنصارا، وأمرنا يا عبيده أن نشوف شخص منا يشرفه بلوضيفه حسب الأمر العالي فمن بعد مفاوضتنا جملة نحن وجناب اخوتنا بيت جنبلاط وبيت عماد وبيت تلحوق وبيت عبد الملك استحسنونا لهذه المصلحة... وبمقتضى ذلك أوثقنا لهم على أنفسنا أننا نحن وهم حالت واحدة مشتركين في الكسب والخسارة من بعد المصروف على المصلحة وأن يمكن بمساعدتنا منهم خمسة أشخاص من كل عيلة شخص بمفاوضتهم بما يطابق حسن الإدارة وإنفاد الأوامر من سعادة ولي نعمتنا»(٢).

كذلك الأمر في القائمقامية النصرانية فإن أسرة آل الخازن المقاطعجية حاكمة بلاد كسروان لم تقبل بأسرة آل أبي اللمع إلا بشرط عدم تدخلها في شؤون مقاطعاتها حفاظاً منها على مصلحتها المقاطعجية ومنعاً للقائمقام وأسرته اللمعية من تحجيم نفوذ آل الخازن(٣)، فاستمرت طوال الفترة التي أعقبت تعيين الأمير حيدر في معارضة حكمه مكوّنة على صعيد المعارضة المارونية مركز الثقل، وقد بلغت ذروة تحركها في تأليف «جمعية ريفون» التي كانت بقيادة الشيخ فرنسيس الخازن وأبناء عمه منصور ودعيبس وشديد وعساف(٤)، وكان أبرز مقررات الجمعية الطلب بمشاركة آل الخازن في السلطة ومقاسمة القائمقام الأمير حيدر صلاحياته،

(١) قسطنطين بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٨٨. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 42. ISMAÏL, Op. Cit., T. IV, p. 211-212.

(٢) انظر نص هذه الوثيقة لدى ملحم تلحوق في كتابه آل تلحوق في لبنان، لا دار، بدون تاريخ، ص ٢٤.

(٣) انظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقتان رقم ٦٠٣٥ و١٥٣٨٦. أيضاً: لويس بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٥٣ في باب الملاحق، وهي عبارة عن بيولوردي أصدره والي صيدا أسعد باشا إلى مشايخ واختيارية بلاد كسروان وجبيل.

ورفع كل من جرجس أبو صعب وعيد حاتم من ديوان الأمير حيدر وتعيين شيخين من آل الخازن مكانهما، وإسناد صلاحية الضبطية والمالية بمقاطعة كسروان إلى ستة أشخاص من آل الخازن. وهددت الجمعية في حال رفض القائمقام للمطالب بتقديم شكوى ضده إلى البابا وكافة الملوك(١).

ويبدو أن الشيخ فرنسيس كي يعطي نفسه موقعاً معتدلاً أبدى تحفظه على مقررات جمعية ريفون، ثم انتقل بعياله من بلدة غوسطا إلى صربا(٢)، لكن والي صيدا أصدر مرسوماً عممه على «مشايخ واختيارية ووجوه» مقاطعات كسروان وجبيل وجبة بشري اتهم فيه فرنسيس الخازن وأبناء عمه بإثارة الشغب وإفساد الأهالي، وبما أنهم كانوا قد فروا إلى جهات بعلبك فقد طلب من والي دمشق إلقاء القبض عليهم وإرسالهم إلى صيدا(٣). وكان الكولونيل الانكليزي روز على علم بتحركات آل الخازن فتدخل في الأمر لمنعهم من التمادي في معارضتهم، وأرسل إلى البطريرك وبعض مشايخ آل الدحداح وجرجس باخوس يطلب منهم الحؤول دون تنامي المعارضة كون «الترتيب الحاضر قد صار بأمر الدولة العلية فمن دون شك تصرفات مثل هذه تسبب غماً عظيماً لأوليا الأمور المعظمين، فلذلك المرجو من جنابكم تبذلو غاية جهدكم وكل سطوتكم مع أحبابكم وأقاربكم لأجل منعهم عن الرواح إلى تلك الجمعية»(٤). ثم أرسل يستشفع للشيخ فرنسيس لدى المسؤولين العثمانيين والأمير حيدر، لأن فرنسيس الخازن من المعروفين بصدق خدماتهم للدولة العلية(٥). وكان للبطريرك حبيش والمطران طوبيا عون دورهما في نصرة الأمير حيدر، وتفكيك المعارضين ضده بعد أن «أدركوا الصواب بواسطة غبطته وسيادته»(٦). وإذا كان هذا الموقف طبيعياً ومنتظراً في

(١) الوثيقة رقم ٥٤ وهي تلخيص لمقررات جمعية ريفون.

(٢) الوثيقة رقم ٥٤.

(٣) الوثيقة رقم ٥٣.

(٤) الوثيقة رقم ٥٥، وهي كتاب القنصل الانكليزي روز إلى الخواجة جرجس باخوس بهدف تخفيف معارضة آل الخازن ضد القائمقام حيدر اسماعيل أبي اللمع.

(٥) راجع الوثيقة رقم ٥٦ في باب الملاحق.

(٦) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٠٦٤. أيضاً: انظر تفاصيل ما يتعلق بجمعية ريفون في وثائق المركز عينه، الوثائق رقم ٥٩٣١ و٦٠٣٧ و٦٠٥٥ و١٥٤١٢. ويذكر الأب انطوان ضو أن البطريرك الماروني يوسف حبيش أراد إعطاء الحكم لأحد أفراد أسرته. ولما رأى =

علاقة الأسر المقاطعجية فيما بينها، إلا أن موقف الروم الأرثوذكس كان مغايراً لما هو منتظر على المستوى المسيحي، فقد رفض هؤلاء سلطة الموارنة وأعلنوا أنهم يفضلون حكم الدروز عليهم «وأنهم يفضلون الموت على الخضوع لظلمهم الشديد»[١]، متهمين الموارنة بالتعصب الشديد، واضطهادهم والتضييق عليهم لتحويلهم إلى الكاثوليكية. وقد صودرت ممتلكات أديرتهم بحجج واهية، وأعلنوا أن عملية إدخالهم في الكثلكة كانت تجري بوسائل غير لائقة، من تخويف وإتلاف في الممتلكات والأموال[٢]. هذا الموقف المتشدد للروم الأرثوذكس والرافض الخضوع لحكم الموارنة، سدد ضربة مؤلمة لمبدأ جمع المناطق المسيحية في قائمقامية موحدة. ولا يستبعد أن يكون عمال الحكومة الروسية وراء استنهاض الأرثوذكس بهذا الشكل الصارخ لإقامة قائمقامية ثالثة خاصة بهم[٣]، وهو أمر طرح جدياً في عدة مناسبات واستمر مطروحاً ومؤيداً من قبل روسيا القيصرية حتى سنة ١٨٦١ تاريخ إقامة متصرفية جبل لبنان.

شكلت المناطق المختلطة العقدة المستعصية التي تعذر حلها طوال فترة عقدين من الزمن. وكان لكل من الفريقين الدرزي والمسيحي ما يبرر موقفه من أسباب وطروحات ومواقف. فالقائمقام المسيحي، ما انفك بضغط من البطريرك الماروني آنذاك يوسف حبيش، يطالب بضرورة خضوع النصارى في المناطق المختلطة لسلطته، ولم تنفع العرائض التي وجهت إلى حكومتي فرنسا وبريطانيا مطالبة بخضوع المسيحيين أينما وجدوا لسلطة القائمقام المسيحي[٤]. وقد تضمن العرضحال الذي رفعه نصارى المناطق المختلطة إلى والي صيدا مطالبتهم بالخضوع لسلطة القائمقام المسيحي حيدر أبي اللمع وعدم ضمهم إلى إدارة القائمقام الدرزي، «لأن هذا الضم يسلب النصارى راحتهم وأمنهم كون الدروز أعداء لهم

= استحالة ذلك طالب بتولي الأمراء اللمعيين لا حباً بهم بل خوفاً من تولي المشايخ الخازنين الحكم وهم أبرز منافسي أسرته. راجع الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ٩٩.

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٨. أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٦.

(٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٨. راجع أيضاً ما كتبه القنصل قسطنطين بيكوفيتش حول معاملة الموارنة لغيرهم من الطوائف في كتابه لبنان واللبنانيون، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٠٥٦.

(٤) راجع الوثائق رقم ٣٠ و٣٨ و٣٩ في باب الملاحق.

وأنهم يقبلون الموت ويفضلونه على حكم أعيان الدروز لهم»[١]. وأخفق القائمقام خلال الاجتماع الذي عقد في كانون الأول سنة ١٨٤٤ بحضور أسعد باشا والمطران طوبيا عون والمندوبين النصارى في المناطق المختلطة في الحصول على وعد أو إقرار بإخراج نصارى هذه المناطق من سلطة القائمقام الدرزي[٢]. وقام المطران طوبيا عون يعلن عدم خضوع المسيحيين للسلطة الدرزية، وإذا كان لا بد من ذلك فإنهم يطالبون بحاكم عثماني على كل الجبل[٣]. وأصر أسعد باشا على وجوب خضوع المسيحيين في المناطق المختلطة لسلطة القائمقام الدرزي. كما يخضع أيضاً الوكلاء المسيحيون المعينون للسهر على مصالح طوائفهم في القائمقامية الدرزية لسلطة القائمقام الدرزي، وفي القائمقامية النصرانية يخضعون لسلطة القائمقام المسيحي. وحددت مدة أربعة أيام لتعيين الوكلاء، لكن المسيحيين رفضوا هذا الحل وهددوا بالهجرة على الخضوع للسلطة الدرزية[٤]، متهمين الكولونيل روز بالتحزب للدروز بادعائهم «أنه جهر به اليوم بعد أن كان سرياً»، واتهموه أيضاً بأنه قد بذل جهده لدى الباشا لإرغام المسيحيين على الانقياد، وتهديدهم باستعمال جميع الوسائل[٥]. ونقل عنه أنه رد عليهم «بما أنكم سلبتم كل شيء وقتل منكم عدد غفير فيجب عليكم أن تخضعوا للدروز»[٦].

وإذا كانت بريطانيا قد ارتبطت بعلاقات مستجدة مع بعض الأعيان الدروز كان من بعض مظاهرها عطفها عليهم وتقديم بعض المساعدات إليهم، فإن فرنسا

(١) انظر الوثيقة رقم ٣٩، وتتضمن استرحام نصارى المناطق المختلطة لفصلهم عن القائمقامية الدرزية وإلحاقهم بسلطة القائمقامية النصرانية. راجع أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٨٠٣.

(٢) الوثيقة السابقة رقم ٣٩.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 343.

(٤) Ibid., T. 7, p. 434.

انظر أيضاً الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 266/85.

أيضاً: الوثيقة رقم ٣٠ المنشورة في باب الملاحق.

والمحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٢٨ ـ ١٣٤.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٣٠ وهي إعراض موجه من نصارى جبل لبنان إلى وزير خارجية دولة الانكليز بتاريخ ٣ نيسان ١٨٤٤.

(٦) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٣١.

تابعت هيمنتها على القائمقامية النصرانية، خصوصاً بعد أن نجحت في تعيين رجلها الأمير حيدر حاكماً، وتوسيع حدود القائمقامية بضم المناطق الشمالية إليها، فحولت جهدها نحو المناطق المختلطة في محاولة منها لتحرير السكان المسيحيين من تبعيتهم للمقاطعجيين الدروز. وقد جوبهت بموقف عثماني صارم قضى بإخضاع تلك المناطق لسلطة القائمقام الدرزي[1] يدعمه تأييد بريطاني اتخذ شكل الوصاية على القائمقامية الدرزية. وأمام هذا الواقع عادت فرنسا إلى طرح مسألة عودة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل وفقاً لما كان الوضع عليه سنة ١٨٤٠[2]. وقد تناغمت هذه العودة مع سياسة البطريرك الماروني الذي ما انفك يعتبر أن عودة الأسرة الشهابية إلى الحكم تعد حجر الزاوية في سياسته. وتحقيقاً لهذه الغاية فقد عهد الإكليروس الماروني إلى المطران نقولا مراد بصفته معتمدهم وممثلهم، ببذل المساعي لدى الباب العالي والدول الأوروبية لإعادة الحكم إلى الشهابيين[3]. وكان البطريرك والأمير بشير دائمي الاتصال منذ خروج هذا الأخير من الجبل، وكان يحثّ الموارنة وزعماءهم المدنيين والروحيين على السعي لإرجاعه إلى الحكم، ويشدد عزائمهم ويمنيهم بالآمال[4]. وقد أظهر البطريرك أكثر من مرة رغبته الشديدة بإعادة الأمير بشير إلى الحكم حتى أنه ربط مسألة استتباب الأمن والراحة في جبل لبنان بهذه العودة، ثم أن البطريرك أوكل إلى المطران مراد مهمة الذهاب إلى باريس ولندن، بصفته ممثلاً لغبطته ولجميع «شعب لبنان المسيحي» ليلتمس من جميع الدول إعادة الشهابيين إلى حكم إمارة الجبل[5].

ويبدو أن المطران نقولا أحرج البطريرك عندما استعمل جميع الوسائل التي تحقق أهداف كنيسته. فقدم نفسه على أنه معتمد الأمة المارونية ورفع عريضة باسمها إلى وزير خارجية انكلترا يلتمس فيها إعادة الأسرة الشهابية إلى الحكم، ويتهم «الحكومة التركية المحلية وحكومة الأمير حيدر بالإرتشاء والظلم

(١) راجع معطيات ذلك في الوثيقة رقم ٣٠ في باب الملاحق.
(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٣٦ و١٣٩. أيضاً: بازيلي، مصدر سابق، ص ٣٧٦ و٣٧٨.
(٣) الأرشيف البريطاني FO 226/85. أيضاً: ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٠٧.
(٤) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٤١ ـ ١٤٢.
(٥) الوثيقة رقم ٣٠. أيضا: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

والاستبداد». وهذا ما أحرج البطريرك ودفعه إلى إبداء تعجبه من وجود عريضة كهذه، فتبرأ منها وأبدى للكولونيل روز عدم إطلاعه عليها أو الإجازة للمطران مراد بتقديمها، ثم تساءل ما دام الأمر كذلك فكيف يمكن أن يعد المطران مندوبه أو مندوب الأمة؟ وتبلغ نقمة البطريرك ذروتها حين يعلم روز بأن المطران مراد سافر إلى باريس خفية ودون علمه. كما أعلن البطريرك أن تهمة الرشوة التي وجهها المطران مراد للأمير حيدر وحكومته هي تهمة باطلة وغير صحيحة[1].

وتنامت الدعوة المطالبة بعودة الأمير بشير الثاني إلى الحكم أو أحد أفراد أسرته. واستغل الداعون نقمة بعض المشايخ الدروز المتضررين من النظام الجديد، فعقدوا معهم عدة اجتماعات ووضعوا العرائض المطالبة بعودة الشهابيين ورفعوها إلى قناصل الدول الأوروبية وإلى المسؤولين العثمانيين[2]. وقد أزعجت هذه العرائض عمال السلطنة لدرجة أنها دفعت والي صيدا إلى إصدار تعميم (بيولوردي) حذر فيه من ذكر اسم الأمير بشير أو اسم أسرته الشهابية. ثم هدد من يطالب بعودة الشهابيين إلى الحكم أو من يعمد إلى التوقيع على عرائض تطالب بذلك بالعقاب الصارم والقصاص، حيث «لا يجد عفواً ولا صفحاً» نظراً لأن هذا الأمر هو من ضمن «القرارات التي اتخذها جلالة السلطان بالاتفاق مع الدول صديقاته»[3].

ثانياً: الحرب الأهلية الثانية سنة ١٨٤٥

أ ـ مقدمات الحرب:

لم يكن نظام القائمقاميتين ليحظى برضى الفرقاء أطراف الصراع، وخصوصاً الموارنة الذين وجدوا فيه هزيمة سياسية وتراجعاً نوعياً في عملية الترقي السياسي

(١) المحررات السياسية، ج ١، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.
(٢) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٠. أيضاً: بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ٦٤.
(٣) المحررات السياسية، ج ١، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

والاجتماعي الذي كانوا قد بدأوه منذ أكثر من قرن. فالمناطق الجنوبية من جبل لبنان، وهي تشكل نصف مساحة البلاد تقريباً خرجت عن سلطتهم ونحو ٢٧٪ من موارنة جبل لبنان عامة لا يخضعون لسلطتهم السياسية[١]، فضلاً عن المشاكل الداخلية والإرباك الذي أثاره مشايخ آل الخازن برفضهم حكم اللمعيين، ومسألة تعيين الحدود المشتركة بين القائمقاميتين، وخروج جميع المسيحيين القاطنين في المناطق المختلطة عن سلطة القائمقام المسيحي وخضوعهم قسراً إلى سلطة المشايخ والقائمقام الدروز[٢].

وإزاء تأزم الوضع السياسي في القائمقامية النصرانية، رأت الكنيسة المارونية أن جميع المشاكل التي تعاني منها البلاد، تكمن جلها في مسألتين أساسيتين: الأولى، توحيد القائمقاميتين في كيان موحد، والثانية، إعادة الأمير بشير المنفي في الآستانة إلى الحكم. ورأت أن الحرب بحد ذاتها تختصر الطرق كلها، فباشتعالها تؤكد على فشل النظام الثنائي في جبل لبنان، وتعود به إلى عهده المركزي برئاسة الأمير بشير أو أحد أفراد أسرته. ويستدل من الوثيقة المنشورة تحت رقم ٤٤ أن القنصل الانكليزي روز يعتبر أن آل الشهاب وغيرهم سببوا هذا الخراب «لأجل يبرهنوا أن ترتيب حكومة القائمقاميتين لا يناسب وعوض ذلك لا يصير إلا حاكم واحد»[٣]. وقد وجدت هذه السياسة جذورها في تقرير اللورد أبردين المرسل إلى اللورد كولي بتاريخ ٥ تموز ١٨٤٤، وقد أشار فيه إلى أن مساعي القناصل الأجانب ولا سيما قنصل انكلترا والوالي العثماني قد أزالت أسباب الشقاق وأخمدت نار أحداثها لو لم تنصرف دسائس فريق من الموارنة ومساعيهم إلى بلبلة الحالة الحاضرة لمقاصد ملتوية لاستبدال هيئة الحكم الحالي بالحكم السابق إعادة لإمارة الجبل إلى الأسرة الشهابية[٤]. وكظاهرة لتنسيق

(١) انظر الجدول رقم ٤، والجدول رقم ٥. في أطروحتنا الجامعية «التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمقاطعات جبل لبنان ١٧٨٨ ـ ١٨٦١». اشراف د. حسان حلاق، ١٩٩٧.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٤٤. انظر أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٥٣٣ ـ ٥٤١.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٤٤ وهي رسالة من الكولونيل روز إلى الأمير حيدر أرسلها له بتاريخ ٢٥ أيار ١٨٤٥ وموضوعها هدف النصارى من الحرب، ورفعهم علم دولة أجنبية (فرنسا) وتجمعهم في معسكرات بهدف القيام بأعمال قتالية.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٤٤. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٤٤.

المواقف بين الكنيسة وفرنسا، جاءت محاولة قنصل فرنسا في بيروت لإقناع الكولونيل روز بعودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم. لكن روز رفض العرض بحجة رفض العثمانيين له. كما حاول الفرنسيون إقناع المسؤولين الإنكليز بأن حل مشكلة الجبل لا يتم إلا بوحدة شطريه تحت حكم الشهابيين، لكن الانكليز رفضوا ذلك وكانوا يرون أن وحدة الجبل إن تمت فيجب أن تكون تحت سلطة أحد الباشاوات العثمانيين[١]، وكانوا يرفضون أن تعود امارة الجبل إلى ما كانت عليه لأن ذلك سيؤدي إلى إعادة بسط النفوذ الفرنسي، وهذا ما كانت تخشاه إنكلترا وترفضه[٢]. كما رفض المقاطعجيون النصارى من آل الخازن وحبيش المشروع الفرنسي لجهة عودة الأمير بشير إلى الحكم[٣].

أدرك البطريرك الماروني يوسف حبيش عمق المشكلة السياسية واستعصاءها على الحل الذي يتبناه ويرتئيه، خصوصاً بعد إخفاق المحاولات والاتصالات التي تمت سواء من قبل المسؤولين الإكليركيين ورسل البطريرك ومبعوثيه، أم من قبل الحكومة الفرنسية، ووجد أن ما عجزت عنه الدبلوماسية الهادئة والاتصالات قد يتحقق عن طريق القتال واستعمال القوة الحربية[٤]. كما رأى في الحرب فرصة للتعويض عن الخسارة العسكرية التي لحقت به أثناء الحرب السابقة والتي انتهت بعزل بشير الثالث عن الحكم وإنهاء حكم الأمراء الشهابيين.

أما الوضع في القائمقامية الجنوبية الدرزية فقد كان أقل تعقيداً مما هو عليه في الشمالية النصرانية، خصوصاً بعد المهادنة التي حصلت فيما بين المشايخ المقاطعجيين أنفسهم، والاتفاق الرضائي الحاصل بينهم وبين القائمقام على الانصراف إلى إدارة إقطاعاتهم وأملاكهم كما كانوا في السابق. غير أن هذه

(١) Documents Diplomatiques, T. 8, p. 120-125 et 262-263.
أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ١١٧. ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 203.

(٢) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٥٠.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 386.

(٤) راجع ما قاله البطريرك عشية الحرب «إما أن يسود الدروز علينا أو نسود عليهم، فلنبدأ بالاستعداد لأن الذي يضرب الضربة الأولى يصير أقرب إلى الفوز من خصمه». شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١١٦، وبهذا المعنى انظر أيضاً: تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٩.

الإدارة لم تكن لتخلو من عقبات، فقد كان المسيحيون في المناطق المختلطة وبتوجيه من الكنيسة يرفضون حكم المقاطعجيين الدروز، وما انفكوا يواصلون تقديم العرائض الرافضة لسيادتهم عليهم إلى مندوبي الدول الأوروبية والباب العالي، وكانت مسألة التعويضات عن الحرب السابقة لا تزال عالقة دون حل[١]. كما كانت فكرة انتقال السكان من المناطق الجنوبية إلى كسروان والشمال وإلى القرى المأهولة بأبناء طائفتهم مطروحة من قبل الموارنة أنفسهم وقد رفضها الباب العالي[٢]. فضلاً عن عدم استقرار الوضع الإداري وتداخل المناطق وتشابكها مع القائمقامية النصرانية، ومحاولة المسؤولين العثمانيين وممثلي الدول تعيين وكلاء في المناطق المختلطة الدرزية والمسيحية يمثلون الأقلية ويعهد إليهم بإدارة شؤون طائفتهم ويخضعون لقائمقام منطقتهم أو يكون مرجعهم والي صيدا[٣].

مثلت الكنيسة المارونية برئاسة البطريرك القيادة السياسية الرئيسية في الأحداث الأهلية لسنة ١٨٤٥، فعبأت المقاتلين وموّلت نفقاتهم ووفرت لهم السلاح والذخائر عن طريق الأموال الوافرة التي جاءت من النمسا كإعانة للذين نكبوا في الحرب السابقة. وقد وزعها البطريرك على «قسسه وعماله ليستعملوها آلة لإضرام نار الحرب الثانية، وأمرهم بأن يدفعوا لكل محارب ينضم إليهم أربعة غروش في النهار، ولم يوفر الإكليروس الماروني أي حيلة لإقناع الناس أن تلك الحرب دينية وأنه يجب على كل نصراني أن يقوم لمحاربة الدروز والمساعدة على اقتلاع آثارهم وطردهم من جبل لبنان»[٤]. وقام بعض الصيارفة الموارنة في بيروت بتمويل شراء الأسلحة والذخائر لتسليح الجزء المسيحي من الجبل لتمكين أهاليه من الدفاع عن أنفسهم[٥]. كما أن الأمراء الشهابيين اعتبروا أحداث ١٨٤٥ فرصتهم الأخيرة للعودة إلى الحكم فقادوا العمليات الحربية والقوى المقاتلة. وكان

(١) إن التعويضات التي تقرر منحها للموارنة بعد الحرب الأهلية لسنة ١٨٤١ بلغت ١٣٥٠٠ كيس، يدفع الدروز منها ٣٥٠٠ كيس، أما الباقي فتدفعه السلطنة من دخل إيالة صيدا. انظر:
Richard EDWARDS, La Syrie, 1840-1862, Paris 1862, p. 95.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٦٠ ـ ١٦٥.

(٣) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٦٨ ـ ١٦٩ و١٧٢.

(٤) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٨.

(٥) LENORMANT, Op. Cit., p. 18.

عميدهم الأمير بشير حتى ذلك التاريخ لا يزال في الآستانة، فجعلوا يقسمون أنهم لا يرجعون عن الحرب حتى يفنى الدروز عن آخرهم ويعود الأمير بشير إلى الحكم على الجبل[١]. وهذا ما حمل المسؤولين العثمانيين على اتهام الأمير بشير وأسرته بأنهم وراء أحداث الجبل، وبتحريكهم الدسائس، فأعادوا نفيه من الآستانة إلى زعفران بول[٢].

وكانت دير القمر مركزاً مهماً للجنة سرية اتخذت منها قاعدة للإشراف على جميع الاستعدادات العسكرية والأعمال القتالية. وكان لها فروع في جميع المقاطعات الجنوبية. وبرزت ظاهرة شيوخ الشباب، الذين تولوا تنظيم مجموعات قتالية، وأمنوا لها التدريب والأسلحة والذخائر[٣]. وكانت هذه اللجنة تصدر أحكام الموت على الدروز، وعلى المسيحيين الذين يثبت تعاملهم مع الدروز، حتى أنها قتلت أحد الخوارنة لأنه لم يمتنع عن الاختلاط بآل جنبلاط[٤].

وبخلاف الوضع السائد في القائمقامية النصرانية، فقد شهدت المقاطعات الدرزية هدوءاً أمنياً وسياسياً لافتاً، وكان الأعيان المقاطعجيون قد انصرفوا منذ عودتهم سنة ١٨٤٣ إلى إدارة أملاكهم وإقطاعاتهم، وإعادة بناء ما خربته الفتن السابقة، وكان بإمكانهم الاستمرار في هدوئهم المستجد لولا الوضع السياسي العام المتجسد بموضوع الخلاف على «السيادة المسيحية» ومسألة عودة الشهابيين إلى الحكم. وإزاء الاستعدادات القتالية في الجانب المسيحي، وظهور ملامح التفجير العسكري، اندفع الدروز ناحية التعبئة السياسية والعسكرية وصبروا إلى أن تتم معداتهم وتأتي جموعهم من مختلف المقاطعات إذ أنهم وكما يقول شاهين مكاريوس لا يقدمون على الحرب إلا إذا اجتمعت كل قواتهم ووثقوا بالظفر والنصر. وكانت المختارة مركزاً لتجمعاتهم يأتونها من مختلف مناطق بلاد الشام. في حين

(١) Documents Diplomatiques, T. 8, p. 167. Rapport 9, Juin 1845. أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٩.

(٢) رستم باز، مذكرات رستم باز، ص ١٠٩. ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٣٤. أيضاً: ريجنكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢٠.

(٣) الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢١.

(٤) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥٠ ـ ٥٢. أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٨ ـ ١٢٠. وبازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

كانت دير القمر وزحلة وعبيه وحاصبيا وراشيا مراكز لتجمعات النصارى بقيادة الأمراء الشهابيين ورجال الدين المسيحيين[١].

ب ـ الحرب الأهلية:

كانت استعدادات المسيحيين القتالية تفوق تلك الخاصة بالدروز. وعلى حين غرة، وفي يوم واحد هاجم النصارى الشوف الأعلى، من خمس جهات وأعملوا القتل والإحراق والنهب في أربع عشرة قرية. وكذلك وفي نفس الوقت هاجموا الغرب والجرد والمتن وأوقعوا ببشرها القتل والتهجير، وببيوتها الهدم والحريق، وسرعان ما امتد القتال إلى سائر القرى في المناطق المختلطة، حيث جرت معارك طاحنة بين الفريقين المتقاتلين. وكانت الأكثرية إلى أي فريق انتمت تفتك بالأقلية. فالحرب حرب أهلية تكافأت فيها القوى العسكرية، وما كان يشكل امتيازاً أو تفوقاً للمسيحيين لجهة كثرة مقاتليهم ومبادرتهم الضربة الأولى، عوّض الدروز عنه لناحية قدراتهم العسكرية التقليدية واتحادهم في أوقات الاضطراب الأهلي بزعامة أعيانهم ومناصبهم المقاطعجيين[٢]. ولا يخفى ما كان للقوات العثمانية في الحرب الأهلية من دور في التحريض على الصراع، وفي إثارة الفرقاء بعضهم على بعض، ومن ثم التدخل في سير المعارك لترجيح فريق على آخر. كل ذلك تنفيذاً لسياسة ربما كانت موضوعة في أحد مراكز الولايات المجاورة، أو في عاصمة السلطنة بالذات، وخصوصاً أن أغلب المؤرخين الذين تناولوا هذه الحقبة شككوا بمواقف السلطنة العثمانية واتهموا عمالها بالتواطؤ، فلم يبرئوا الجنود النظامية ولا المسؤولين العثمانيين من مساعدة هذا الفريق أو تحريض الفريق الآخر، أو تشجيع أحد الفرقاء على الهجوم ثم التدخل لحماية الآخر[٣]. فكانوا يقفون أحياناً إلى جانب الموارنة ويشجعونهم على مهاجمة الدروز، ليعودوا فيحرضوا الدروز بطرق

(١) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٨ ـ ١١٩.
(٢) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥٠. راجع بعض وقائع الحرب الأهلية لسنة ١٨٤٥ لدى أبو شقرا، الحركات، ص ٥٣ ـ ٦٧.
(٣) Sami Kuri, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1816-1845, p. 490-492.

أخرى، كأن يفصلوا بين المتقاتلين أو يطلقون بضع طلقات على الفريق المهاجم ليوقفوه عند حد معين، معتمدين على مكانتهم كجنود للسلطان، وهيبتهم كعمال رسميين يفرضون الأمن والنظام على الجميع.

وشارك أيضاً سكان مدينة زحلة في القتال، فعبأوا قواتهم وتسلحوا وكانوا قد طلبوا في ٢٧ أيار سنة ١٨٤٥ أسلحة وذخائر من القائمقام بواسطة رئيس دير مار الياس شويا الخوري مكاريوس، وذلك لتسليح «ثلاثماية نفر ضرابة نار في المعلقة» خوفاً من مداهمة عساكر الدروز لهم[١]. إلا أنهم ما لبثوا أن شنوا حرباً، سموها وقائية على المتن خشية أن يتطرق الدروز إلى بلدتهم المتصلة بالمتن إذا ما فازوا بالحرب، لكنهم فشلوا في هجومهم، وردوا على أعقابهم بسبب تفرق كلمتهم، وانقسامهم إلى حزبين، البعلبكي نسبة إلى الأسر التي أصلها من بعلبك، والراسي نسبة إلى الأسر التي منبتها رأس بعلبك[٢]. وقام وكلاء النصارى بمناشدة المسيحيين للمشاركة في القتال، فوجهوا نداء إليهم، لمساعدة نصارى المتن وحددوا لهم توقيتاً للمسير ومما ورد في مراسلتهم: «ويكون مسيرهم نهار بكره الخميس حيث التعدي الحاصل من هذه الأمة الباغية. وإن شاء الله تعالى بصطوت (بسطوة) جنابكم العلية وهمتكم الوفية يحصل النصر والنجاح لعبيدكم النصارى وقد قدمنا الأعراض بذلك لمسامع سعادة ولي نعمتنا الأمير المعظم وعروضات لجناب أفندينا الأمرا المحترمين بيت أبي اللمع يتضمنوا ذلك، وأن يكون مشيهم نهار بكره الخميس»[٣].

أما نصارى المقاطعات الشمالية، ورغم مناشدة إخوانهم لهم في المناطق الجنوبية بضرورة نصرتهم ومدهم بالرجال والذخائر فإنهم لم يشاركوا إلا بالقليل من المقاتلين وخصوصاً من منطقة بشري. ويبدو أن عدم فعالية مشاركتهم تعود إلى عدم اتفاقهم، وإلى خلافهم على تحمل نفقات العسكر[٤]، غير أن الأمر كان أعمق من ذلك، وقد كان لمفتي طرابلس الشيخ عبد الحميد أفندي كرامي دور

(١) انظر نص الوثيقة رقم ٤١ في باب الملاحق.
(٢) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.
(٣) انظر الوثيقة رقم ٤٩ في باب الملاحق.
(٤) اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

أساسي في الحؤول دون المشاركة. فعندما استشاره يوسف بطرس كرم شيخ إهدن في موضوع ذهابه نحو المناطق الجنوبية لنجدة إخوانه في حربهم ضد الدروز، أجابه المفتي: «بأن خاطرنا وشورنا حسب محبتنا لكم، بأن لا تروحوا لمطرح ولا تقارشوا (تتعاطوا) شيء. فهذا حد نصحنا لمحبتكم، ومن خاطركم (تعرفون) بأننا نريد لكم الصالح وحبنا لكم الله مطلع عليه»[١]. وقد تكون للشيخ بطرس كرم حساباته الخاصة التي حالت دون مشاركته في القتال أو إرسال ابنه يوسف بديلاً عنه إلى مناطق الجنوب. ومع ذلك فقد أبدى الأمير حيدر عتبه على «يوسف كرم بعدم حضوره»[٢].

لم تشارك الطوائف الأخرى في الفتنة والقتال، كاشتراك الدروز والموارنة. وهي إن أصابها شرر الحرب فقد آثرت عدم التلوث بها أو المشاركة بآثامها. إلا أنه كان لبعض الأفراد مواقف تعاطفت من خلالها مع هذا الفريق أو ذاك. فالنصارى من غير الموارنة، وخصوصاً الروم الأرثوذكس كانوا يخضعون لحكم الأمير الدرزي وعماله بدون تذمر، «ويؤثرون حكم الدروز على حكم الإكليروس، ولذلك كانوا يساعدونهم إذا لزم الحال. ولا بدع إذا نفر الدروز من الإكليروس الماروني بعد أن رأوا بقية الطوائف النصرانية تنفر منه أيضاً، وتخاف الاضطهاد إذا علت كلمته وثبتت أمرته»[٣]. وقد انضم الروم الأرثوذكس إلى الدروز وحارب قسم منهم إلى جانبهم ضد الموارنة بتحريض من كهنتهم وبرغبة قنصل روسيا في بيروت[٤]. ولا غلو في ذلك فالمسيحيون الأرثوذكس كانوا يتخوفون من الأوامر البطريركية الجديدة التي تجعل حقوقهم الدينية والزمنية لا مهملة فحسب بل مندثرة ومعتدى عليها، وخصوصاً أن ممتلكات أديرتهم أخذت منهم بحجج منمقة، وعملية إدخالهم في الدين كانت تتم بوسائل غير إنسانية من

(١) راجع نص الوثيقة رقم ٤٣، وهي عبارة عن تحرير أرسله عبد الحميد أفندي كرامي إلى الشيخ يوسف كرم وتاريخه ٢٥ جاد (١٨٤٥) وآخر مرسل من انطون كرم لعمه بطرس والد يوسف.
(٢) انظر الوثيقة رقم ٤٣ في باب الملاحق.
(٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٦. أيضاً: الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٠٣.
(٤) أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢ - ١٨٦١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٠، ص ٨٠. ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 271.

تخويف وإتلاف في الممتلكات والأموال الخاصة بهم. ولم تكن لتتوقف إلا عند الاعتراف بالكثلكة[١].

وإذا كان جوهر الصراع الدرزي الماروني صراعاً سياسياً يتناول شكل السلطة والحكم والجهة الحاكمة وشخصية الحاكمين. وإذا كان هذا الصراع صراعاً سياسياً اتخذ منحى الصراع الطائفي، إلا أنه في حقيقته كان بعيداً كل البعد عن وصفه بالصراع الطائفي. وعلاقة الموارنة النصارى بالروم الأرثوذكس، وشكوى هؤلاء ومعاناتهم من تضييق الموارنة عليهم ومصادرة أملاكهم الكنسية والتبشير لديهم لإقناعهم أو إجبارهم على اعتناق الكثلكة، وغير ذلك من الممارسات. كل هذه الأمور كانت القناع الخارجي الذي أخفى مسألة الصراع السياسي أيضاً بين الطائفتين المسيحيتين الكبيرتين حول إقامة كيان سياسي خاص بالروم الأرثوذكس في أماكن الكثافة السكانية التي يتواجدون فيها. وظلت الإشكالية الكبرى في هل يكون لهم مثل هذا الكيان كالدروز والموارنة أم يكونون مندمجين في الكيان السياسي الماروني ويخضعون بالتالي لسلطتهم الدينية والسياسية على حد سواء كما ظلت هذه المسألة موضع تجاذب ونزاع حتى سنة ١٨٦١ تاريخ إنشاء متصرفية جبل لبنان.

وعلى خلاف الروم الأرثوذكس، الذين كانت لهم مطامح سياسية في إنشاء قائمقامية خاصة بهم، فإن الشيعة الذين شكلوا أقلية في كل من القائمقاميتين لم تكن لهم مثل هذه الأهداف، فإن مواقفهم اتسمت بالإنسانية والتروي وغلب عليها الإعتدال، ومع ذلك مالوا في فترات معينة إلى نصرة الموارنة وخصوصاً في أيام الحركات الأولى للحروب الأهلية[٢]، في حين أن بعض السنة وخصوصاً في المدن والشوف والبقاع الغربي وقفوا إلى جانب الدروز وناصروهم في بعض مواقعهم الحربية. ولا يخفى ما للدور العثماني من أثر في استنهاض بعض السنة للقتال إلى جانب الفريق الدرزي[٣].

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٨.
(٢) هنري أبو خاطر، جمهورية زحلة، أول جمهورية في الشرق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٧٢. أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٦٢.
(٣) أنيس صايغ، لبنان الطائفي، ص ١١٨.

إلى جانب ذلك سجل بعض الدروز والنصارى الكثير من المواقف الإنسانية والتضامن الأدبي في القرى المختلطة فحموا بعضهم بعضاً، وتحاشوا حرق المنازل، ومنعوا المقاتلين الغرباء من إلحاق الضرر بممتلكات جيرانهم وإخوانهم. وهذا ما حصل بين دروز ونصارى بلدة صليما في المتن وغيرها من القرى. كما حمت بعض العائلات بعضها الآخر، كآل جنبلاط والخازن وحمادة والسعد وغيرهم[1].

ج ـ صلح وإصلاحات شكيب أفندي:

تسجل المصادر التاريخية ناحيتين جديرتين بالاهتمام. الأولى، تؤكد أن فتنة ١٨٤٥ كان سببها سياسة البطريرك الماروني الرامية إلى توحيد المناطق المسيحية تحت حكم الشهابيين. لذلك بادر المسيحيون بشكل عام إلى مهاجمة القرى الدرزية لفرض سيادتهم عليها وإخضاعها لحكمهم[2] حتى أن القنصلين الروسي والانكليزي، بازيلي وروز لم يترددا في اتهام الموارنة وتحديداً القائمقام حيدر أبي اللمع والشهابيين أنهم كانوا سبب الأحداث، وطالب روز بنفي الأمراء الشهابيين الرئيسيين في تلك الحركة[3]، والثانية مساعدة الجنود العثمانيين للدروز في أكثر من موقع وتضييقها على النصارى، وردهم على أعقابهم كلما كانوا على قاب قوسين من الانتصار[4] محققين بذلك توازناً بين الفريقين، فلا النصارى انتصروا ولا الدروز انهزموا، والعكس صحيح أيضاً. ورغم تهديد الدروز باجتياح كسروان. فقد أرسل الشيخ سعيد جنبلاط مراسلة أثناء الأحداث إلى الشيخ حمود أبي نكد[5] أكد له فيها وقوع مهاجمة المسيحيين لقرى الشوف، ومساعدة الجنود العثمانيين ونجدتهم له، وإجازة صاحب الدولة داود باشا للجماعات الدرزية الفتك بالمسيحيين وإبادتهم. كما وجه كتاباً آخر إلى مشايخ قرى إقليم الخروب

---

(١) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢) تشارلز تشرشل، جبل لبنان، عشر سنوات اقامة، ص ٣٧، وشاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٦.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 8, p. 139.

(٤) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٧٨ ـ ١٧٩. LENORMANT, Op. Cit., p. 22. أيضاً: اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٦٨.

(٥) انظر ترجمة حمود أبي نكد لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٤٦٠ ـ ٤٦٥.

وأعيان المسلمين حضهم فيه على الجهاد ضد المسيحيين وطمأنهم بعدم الخشية «لأننا نحن والباب العالي يد واحدة في هذه المسألة»[1].

استمر جنون الحرب الأهلية يضرب بعنف قرابة الشهر تقريباً، وبعد أن أوقع فريقا القتال بعضهما ببعض الخسائر الجسيمة في الأرواح والممتلكات[2]، بدا لقطبيهما الشيخ سعيد جنبلاط والبطريرك الماروني أن الحرب قد انتهت، فعولا إلى الصلح، وقام الكولونيل روز ووجيهي باشا والي صيدا، بجمع ممثلين عن كلا الفريقين في بيروت بتاريخ ٢ حزيران برعاية متسلم بيروت بحري باشا. وقد تعهد الفريقان بالصلح، وبعدم عقد الاجتماعات، وتجديد الفتن والمعارك[3].

ولم تكن السلطة المركزية في الآستانة بعيدة عن مجريات الأحداث الدموية الواقعة في الجبل. فسفراء الدول الأوروبية وخصوصاً سفير فرنسا، كانوا يواصلون مساعيهم لدى المسؤولين العثمانيين لوضع حل جذري لقلاقل الجبل. وقد أدرجت هذه المسألة على جدول أعمال مجلس الوكلاء على مدار ثلاثة أسابيع، إلى أن قرر المجلس إرسال ناظر الخارجية العثمانية من قبل السلطان، مفوضاً إليه سلطة واسعة لإعادة الأمن وتسوية جميع المسائل الجارية[4].

ما إن وصل شكيب أفندي إلى بيروت في ١٤ أيلول سنة ١٨٤٥ وانتقل إلى بيت الدين، حتى باشر بتنفيذ الإجراءات المكلف بها، يساعده نامق باشا مشير الفيلق الهمايوني في البلاد العربية[5]. ومع أن نتائج تحقيقاته في الأحداث الواقعة أن النصارى هم الذين بادأوا الدروز بالاعتداء حسبما أكد الأمير أمين أرسلان في

---

(١) المحررات السياسية، والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٨١ ـ ١٨٣.

(٢) انظر الوثيقتين رقم ٤٣ و٤٩ في باب الملاحق. ومما ورد في الوثيقة رقم ٤٣ وهي عبارة عن رسالة بعث بها انطون كرم إلى عمه بطرس: «نعرض لجنابكم حضر أخونا فرنسيس كعدو من أوردي اخوتنا النصارى المنصور وأخبرنا عن الشر الذي صار يوم السبت الماضي وكان ذلك في الكحلونية والعبادية وكسبت النصارى وذبحت من الدروز ثلاثماية وخمسين نفر ما عدا المجاريح»...

(٣) البشعلاني، لبنان، ويوسف بك كرم، ص ١٨٣. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ١٨٨ ـ ١٩٠.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٠٤.

(٥) راجع الوثيقة رقم ٤٢ وعليها خاتم وتوقيع محمد نامق.

التقرير المرسل إلى شكيب أفندي[١] فقد باشر بجمع السلاح من كليهما[٢] فجمع أولاً سلاح دير القمر وبعقلين والمختارة وسائر قرى الشوف، وجزين وزحلة والمتن وكسروان، ثم وجه بعض الفرق العسكرية إلى سائر المناطق وأجبرت السكان على تقديم الأسلحة، وقد وجدت صعوبة في المقاطعات الشمالية كبشري وإهدن والعاقورا[٣]. وفي منطقة كسروان جمع العثمانيون سلاح الأهالي، واستعملوا القوة ضدهم، حتى أنهم قبضوا على خليل المدور في الزوق وأودعوه السجن لإعلانه أنه تحت حماية دولة فرنسا[٤]. وهذا ما حمل المستر غيزو للكتابة إلى سفيره في الآستانة البارون دي بوركته يعلمه بما رافق نزع سلاح الأهالي من ضروب القسوة الهائلة التي اقترفها ضباط الباب العالي وجنوده، كما ضمن مراسلته تقديره لمهمة شكيب أفندي فأبدى قلة ثقته بها «بعد أن خيب آمالنا غير مرة بتدبيراته»[٥].

كان شكيب أفندي يدرك عمق أزمة الجبل، وتفاقمها بسبب مداخلات السفراء والقناصل والعملاء الأجانب بها[٦]. وقد أشار إلى ذلك وكان لا يزال في الآستانة قبل قدومه إلى بلاد الشام[٧]، فاعتبر أن على الدول إجبار قناصلها المقيمين في بيروت التزام دائرة وظائفهم، وتحاشيهم التدخل في شؤون رعايا جلالة السلطان وعرقلة مساعي الباب العالي الاصلاحية، لذلك ما إن وصل إلى بيروت، حتى استدعى قناصل الدول الخمس، وأطلعهم على المهمة التي جاء

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٦٥.

(٢) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 107. Voir aussi: Antoine A. KHAIR, Le Moutacarrifat du Mont-Liban Publication de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1973, p. 32.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٤٢ في باب الملاحق. أيضاً: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٤٥٦٦. والبشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٨٥ - ١٩٠.

(٤) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣١٦. انظر أيضاً: يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، ج ٢، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٥) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٤١.

(٦) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 101.

(٧) راجع الوثائق البريطانية:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 266/94 135098.
أيضاً: الوثيقة رقم ٤٨ في باب الملاحق.

بصددها. ثم طلب إليهم استدعاء الأجانب المقيمين داخل الجبل، والإقامة في بيروت إلى أن تتم إعادة الأمن والهدوء[١]. فأطاع المرسلون الأميركان أمره قبل سائر الافرنج إلا المستر بورطاليس فإنه لم يخرج من الجبل بل بقي في معمله في بلدة بتاتر[٢]. وأقصى شكيب أفندي القناصل الأوروبيين عن الاجتماعات التي حصلت مع أعيان البلاد، وهذا ما أثار بعض أعيان النصارى فاعتبر الشيخ بشارة الخوري الفقيه في رسالة بعث بها إلى عيد حاتم أنه طالما «أن القناصل لا يحضرونه (الاجتماع) فانسد باب الفرج»[٣]. وقد كان لهذا الإجراء أثر سيء لدى القناصل الأوروبيين وخصوصاً لدى القنصل الفرنسي. وإذا كانوا قد اعتبروه مخالفاً للمعاهدات والامتيازات الأجنبية[٤]، فإنه حرمهم من إمكانية التدخل في أحداث الجبل، ولو إلى حين. وقد كان العملاء الأجانب يسرحون ويمرحون في جميع مناطق الجبل ويتدخلون بشؤونه ويقيمون العقبات أمام الإجراءات التي تتخذها السلطة، ويفرقون بين الناس ويثيرون القلاقل والاضطرابات ويدسون الدسائس، ويحوكون المؤمرات، وهذا ما حمل أحد النواب الفرنسيين على القول في مجلس النواب الفرنسي: «إننا كثيراً يا حضرة النواب ما نرمي هذه الشعوب بعدم التمدن والخديعة والغش، لكنها إذا تعلمت يوماً أن تكتب التاريخ فستحكم دون شك على أوروبا بالخيانة لأنه في ذلك العهد جاءها أناس أثاروها بوعدهم لها، حفظ ضماناتها وامتيازاتها بل توسيع دائرتها وقد رأيتم كيف بُرَّ بالوعد»[٥].

رافقت اجراءات شكيب أفندي الميدانية، اتصالات مع مختلف الأطراف أصحاب العلاقة لإيجاد حل للمشاكل الناتجة عن ثغرات النظام الجديد[٦]. فبعد أن أوقف عدداً من الأعيان الدروز والمسيحيين في القائمقاميتين، عزل القائمقامين أحمد أرسلان وحيدر أبي اللمع من منصبيهما، وسجن كلاً من فرنسيس الخازن

(١) Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites, p. 502.

(٢) مذكرات الدكتور فانديك، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٤٧ في باب الملاحق.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢١٠ - ٢١٣.

(٥) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٤٥.

(٦) راجع الوثيقة رقم ٤٥ في باب الملاحق.

وبطرس حبيش وسليم حبيش وحسين تلحوق ويوسف عبد الملك[١]، وحمود نكد وبشير أحمد أبي اللمع، في حين اختبأ المشايخ سعيد جنبلاط وناصيف نكد وخطار العماد[٢]. وأعاد تقسيم القائمقاميتين، وجعل طريق بيروت ـ دمشق حداً فاصلاً بينهما، ثم عمد إلى تأليف مجلسين يرأس كل منهما القائمقام، وله نائب قائمقام يحل محله أثناء غيابه، وقد تألف كل مجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة. وعليه فقد تكوّن كل مجلس من وكيل قائمقام، وقاضٍ ومستشار مسلمين (أي سنيين) وقاضٍ ومستشار درزيين، وقاضٍ ومستشار مارونيين، وقاضٍ ومستشار أرثوذكسيين، وقاضٍ ومستشار من الرومّ الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط لأن قاضي الإسلام يقضي في الطائفتين معاً[٣]. وهؤلاء القضاة والمستشارون ينتخبون ويعينون بمعرفة مطارنة وعقال رؤساء طوائفهم[٤].

أما دير القمر فقد وضعت تحت حكم متسلم يعين مباشرة من قبل والي صيدا، مع مجلس شيوخ من أهلها لفصل الدعاوى، محققاً بذلك أهداف المسيحيين بإخراج المدينة من السيطرة الدرزية وهو ما كان يخالف مصلحة أعيانها كونها مع جوارها مقاطعة معروفة بهم لا يمكن منازعتهم ملكيتها بحكم موقعها الجغرافي[٥]. وكان مرجع القائمقامين ومتسلم دير القمر، والي صيدا الذي كان يقيم في ذلك الحين في بيروت[٦]. واشترط في العضو لانتخابه في المجلس أن لا يكون قد استخدم عند المعتمدين الأجانب أو تظلل في الحماية الأجنبية. وألا يكون من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدارة الجبلية[٧].

تناولت صلاحية كل من المجلسين أموراً مالية وقضائية. ففي الأمور المالية كان من صلاحية المجلس الاعتناء بوضع ويركو الجبل سنوياً، وفي الأمور

(١) انظر ترجمة حسين تلحوق لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ٢٣١ ـ ٢٣٦. وترجمة يوسف عبد الملك في المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٦٦ ـ ١٦٨.
(٢) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 281.
(٣) عيّن للشيعة قاضياً فيما بعد أسوة بباقي الملل، واستمر الوضع حتى سنة ١٨٦٠.
(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢١٩ ـ ٢٢٢.
(٥) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٢٢.
(٦) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ١١٦.
(٧) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٢١.

القضائية، فقد كان من مهامه رؤية مجموع الدعاوى والخلافات وفصلها، والحكم بها. وكان كل قاضٍ ومستشار يستقل برؤية دعاوى أبناء مذهبه والحكم بها، وليس له أن يتدخلّ في المسائل الخارجة عن أبناء طائفته. أما إذا كان المدعي والمدعى عليه من طائفتين مختلفتين، فعلى القائمقام أن يحيل الدعوى إلى قاضيي الفريقين المتداعيين ومستشاريهما. كما نص النظام على بعض الأمور التفصيلية التي تختص ببعض الأمور التطبيقية والتنفيذية.

على أن الشيء المهم الذي لا يلاحظ في هذا النظام، وبالرغم من الصلاحية الجديرة بالتقدير التي أوكل المجلس بها لجهة تناولها صلاحيات الويركو والقضاء، فقد أوكل تنفيذ قرارات المجلس للقائمقام، وأصحاب الاقطاعات والوكلاء طبقاً للأصول المقررة قبلاً، وأن المضابط والقرارات المتعلقة بالويركو توقع من جميع أعضاء المجلس ويصدق عليها القائمقام وتوقع بختمه. ولكن إذا ما رفض مستشار إحدى الطوائف أو قاضيها توقيع هذه المضابط بحجة أنها مضرة بمصلحة طائفته، فعلى القائمقام وسائر الأعضاء الاجتهاد في إقناعه للتوقيع، حتى إذا عجزوا تحال المسألة إلى مشير الإيالة للبت بها، وهذا الأمر يتطلب إجماعاً وتوافقاً ربما استحال التوصل إليه. ثم إن أياً من المجلسين لم يكن ليتمتع بالشخصية المعنوية أو الاعتبارية التي تجعل منه مؤسسة تشريعية أو قضائية، إذ أنه لم يكن باستطاعته أن يخاطب باسمه وفي شؤون وظيفته أياً كان، إلا القائمقام الخاص به، ومحظور عليه أن يتدخل في الدعاوى مهما كانت بدون أمر القائمقام. كما أنه لا يمكن تنفيذ قراراته إلا بعد موافقة القائمقام عليها توقيعاً وختماً. فكان عدم توافر الإجماع في قرارات المجلس يؤدي إلى تعطيل الكثير من القرارات أو تراكمها لدى مشير الإيالة في صيدا.

وبالرغم من الثغرات القانونية والتنظيمية التي حوتها تنظيمات شكيب أفندي فإنها اعتبرت الأسس الأولية لبناء الإدارة[١] فيما بعد سواء في متصرفية جبل لبنان أو عند قيام دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية. وكان لها أبلغ الأثر في

(١) انظر البنود الأساسية التي نص عليها نظام شكيب أفندي لدى: ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ١١٨ ـ ١٢٤.

إرساء نظام لبنان السياسي فيما بعد على الأسس الدينية الطائفية، وهذا المجلس الذي جاء تسوية لمشكلة كان يتوجب على شكيب أفندي حلها بطريقة أو بأخرى، اعتبر الأساس الذي أصبح قاعدة في تسيير أمور الحكم وشؤون الإدارة الرسمية. فرسخت بذلك دعائم الطائفية في الحياة السياسية والإدارية، وكانت قد تكونت في عهد الشهابيين وأصبحت القاعدة التقليدية ليس في أنظمة القائمقاميتين ومتصرفية جبل لبنان وإنما في تنظيمات الدولة اللبنانية ومؤسساتها فيما بعد.

وكما كان هم شكيب أفندي إزالة الشوائب من النظام الذي وضعه للقائمقامين، وإكمال الأسس التنظيمية له، ووضع القواعد العملية وأسس العمل فيه، كان همه أيضاً إبدال القائمقامين وتعيين شخصيتين أكثر كفاية منهما، فاستبعد نهائياً الأمير أحمد من القائمقامية الدرزية لمعارضة بعض الأعيان له، ومعاملته الفظة لهم، وعين مكانه أخوه الأمير أمين ذو الذكاء الحاد والطبع الرقيق[١]. أما في القائمقامية الشمالية فقد تعذر على شكيب أفندي إيجاد شخصية بديلة عن الأمير حيدر، فاضطر إلى إعادته. كذلك عين حدود كل قائمقامية، فكانت الجنوبية تمتد من انحدار ضهر البيدر شمالاً إلى منتهى حدود جبل الريحان جنوباً، وكانت مشتملة على قضائي الشوف وجزين، وقسم من البقاع الغربي، وبعض قرى اقليم التفاح وكان مركزها الشويفات في جميع العهود. أما القائمقامية الشمالية فكانت تمتد من طريق الشام في الجنوب إلى النهر البارد في عكار. وكانت مشتملة على المتن وكسروان والبترون، والكورة وزحلة. وكانت قاعدتها بكفيا في أيام الأمير حيدر، وبرمانا في أيام الأمير بشير أحمد، وجونيه في أيام يوسف بك كرم[٢]. وعوض النصارى مقدار ثلاثة عشر ألف كيس، أي نحو ٦،٥٠٠،٠٠٠ قرش قدمت حكومة السلطان منها مبلغ عشرة آلاف كيس، وأمر بأن يدفع الدروز ثلاثة آلاف كيس. وقد وزعت هذه المبالغ على القرى المنكوبة والمستحقين بحيث نال كل منهم النصيب النسبي الذي يستحق[٣]. وتؤكد الوثيقة

(١) قسطنطين بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٤١٢.
(٢) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣.
(٣) قدرت خسائر الحرب بنحو ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف كيس تقريباً منها ١٦٠ ألفاً تمثل خسائر الدروز، فتم تخفيض التخمين نهائياً إلى مبلغ ١٦١ ألف كيس. راجع المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٨.

رقم ٤٦ على قبض النصارى لهذا المبلغ، ومناشدتهم قنصل انكلترا التدخل لدى والي صيدا واستعطافه لدفع باقي المبلغ المستحق لهم[١]. ودفع تعويضات بلغت ٧٠٣٢٢ قرشاً لدير الكبوشيين في بلدة عبيه، و٢٩٥٠٠ قرشاً لدير الآباء اليسوعيين، كما أعطى تعويضات للمأمورين الفرنسيين قدرت بـ ٩٨٢٤ قرشاً لانتقالهم من الجبل إلى بيروت[٢]. وأرسل الشيخ حمود النكدي إلى الآستانة لاتهامه في الأحداث الدموية[٣].

لاقت إجراءات شكيب أفندي استحسان بعض الدول الأوروبية، كما لاقت ارتياحاً على الصعيد الداخلي. فالمسيحيون كانوا يقبلون بأقل مما حققه لهم شكيب أفندي، نظراً للضربة العسكرية التي تلقوها، ولعدم تغريمهم مبادرتهم الحرب. كما أن الدروز، رغم قسوتهم القتالية وبطشهم الشديد لم يدانوا كما طالب خصومهم. وما أن انتهت الحرب وجاء شكيب أفندي إلى الجبل حتى بدأت ورشة إعمار كان ميدانها جميع القرى. فالجبل كان بحالة واضحة من الخراب والدمار خالياً من السكان وكانت عشرات القرى تبدو محترقة ومدمرة إلى الحضيض[٤]. ثم ما لبث السكان أن استأنفوا أعمالهم وانصرفوا إلى تدبير معيشتهم مؤكدين في المناطق المختلطة العيش المشترك، وإن اختلفوا فإنما يختلفون على القضايا السياسية، فينقسمون إلى شيع وأحزاب متصارعة ويتمحورون حول قضاياهم ذات المنحى السياسي وأحزابهم وغرضياتهم المعروفة آنذاك.

أما الدول الأوروبية فقد استمرت في صراعاتها ومنافستها. فاعتبرت فرنسا عمل شكيب أفندي حلقة في سلسلة المؤامرة البريطانية ـ العثمانية على النفوذ الفرنسي في الشرق[٥]. في حين اعتبر الإنكليز النتيجة نصراً لهم إذ أنهم أبعدوا الشهابيين نهائياً عن الحكم، وأعطوا الدروز حكماً ذاتياً خاصاً بهم. فاستمرار

(١) راجع نص الوثيقة رقم ٤٦، وهي عرضحال وجهه نصارى قرى الجبل إلى قنصل دولة الانكليز يطالبون فيه السلطنة بدفع المبلغ المتبقي لهم عن خسائرهم في الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥.
(٢) ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 282-283.
(٣) اسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ص ٣٥٩.
(٤) تشارلز تشرشل، جبل لبنان عشر سنوات اقامة، ص ٣٧.
(٥) اميل خوري، وعادل اسماعيل، السياسة الدولية في الشرق، ج ٢، ص ٥٤ ـ ٥٥.

نظام القائمقاميتين برأيهم يعد فشلاً للسياسة الفرنسية الرامية إلى توحيد ادارة جبل لبنان في كيان سياسي موحد تحت سلطة الأمراء الشهابيين. وبدا بعد ذلك من وضوح العلاقة بين فرنسا والموارنة، وبين انكلترا والدروز ما يشبه وكأن الأولى حامية للموارنة، والثانية حامية للدروز[١]. لكن الحقيقة أن كلاً منهما كانت تعمل لتدعيم مصالحها لا حباً بالفرقاء المحليين وإنما تأكيداً للمصلحة الذاتية لكل من الدولتين العظميين آنذاك[٢].

ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- استمرت الدول الأوروبية في تدخلها المباشر في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية، خصوصاً بعد أن وافق الباب العالي على حق هذه الدول بالتدخل بموجب شرعة دولية وهذا ما جعل الأمور أكثر تعقيداً ليس لصعوبة الحل، وإنما لفقدان التوافق الدولي والمحلي في القضايا الخلافية القائمة.
- تمكنت الحكومة الفرنسية من الهيمنة على الشؤون الداخلية للقائمقامية النصرانية، خصوصاً بعد أن نجحت في تعيين رجلها الأمير حيدر أبي اللمع، ومن ثم في تمكينه من أن يصبح قائمقاماً على جميع المسيحيين وليس على الموارنة فقط كما كان يريده والي صيدا أسعد باشا. كذلك هيمنت الحكومة البريطانية على القائمقامية الدرزية من خلال علاقاتها الوطيدة مع الأعيان والمقاطعجيين الدروز، وبذلك تحول جبل لبنان إلى حلبة للصراع الفرنسي - البريطاني تنعكس على أرضه مختلف الصراعات الدولية والاستعمارية.
- اتسمت الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥ بسمة الحرب الطائفية، لكنها في حقيقة الأمر لم تكن كذلك رغم الشحن الطائفي الذي مارسه الدروز والموارنة على حد سواء، ورغم القيادات الطائفية العليا، البطريرك وبعض المطارنة ورجال

(١) انظر بهذا المعنى: JOUPLAIN, La Question du Liban, p. 352.

(٢) اعتبر شكيب أفندي أن التسوية التي فرضها ليست إلا تسوية مؤقتة، وهي كمسكن وقتي، وأنه ما دام جبل لبنان مستسلماً لسلطة الاكليروس، ومداخلات الأجانب سيبقى أبداً مسرحاً للاضطرابات. انظر:

Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 107.

الدين الموارنة من جهة والمقاطعجيين الدروز وبعض العقال من جهة أخرى. ويبقى تصنيفها الموضوعي في إطار الحرب الأهلية أكثر دقة وتعبيراً بسبب صراع الدروز والموارنة على السلطة السياسية في جبل لبنان.

- تسجل الوثائق التاريخية لتلك الفترة تنامياً في الدعوة لعودة الأمير بشير الثاني إلى تولي امارة الجبل بعد توحيد شطري القائمقاميتين في إطار سلطة سياسية موحدة. كما تسجل مشاركة الأمراء الشهابيين في الدعوة إلى القتال وقيادة القوى المقاتلة وتنفيذ العمليات الحربية، وهذا ما حمل العثمانيين على التشدد مع الأمير بشير وإعادة نفيه من الآستانة إلى زعفران بول.
- لم تكن مقولة تهديد الدروز لبلاد كسروان بعد اجتياحهم المناطق المختلطة لتؤخذ على محمل الجد. فالدروز لم يكونوا ليقللوا من مقدرة خصومهم، ثم أن وجود البواخر الحربية الأوروبية على الشواطىء كان يحول حتماً دون تفكيرهم بهذا الأمر. إلا أن رواج هذه المقولة يبقى من باب استدرار عطف الدول الأوروبية وحثها على تقديم الحماية لموارنة جبل لبنان.
- شكلت إجراءات شكيب أفندي وإصلاحاته للنظام السياسي، حجر الزاوية في بناء المؤسسات الطائفية في جبل لبنان، وأصبحت القاعدة التقليدية في النظم القانونية والتشريعات «الدستورية» التي عرفها الجبل في نظام المتصرفية والبروتوكول وفي دولة لبنان الكبير أثناء وضع دستور الجمهورية اللبنانية سنة ١٩٢٦، وصولاً إلى وثيقة الوفاق الوطني (الطائف).
- مهّدت اجراءات شكيب أفندي لفترة من الهدوء استمرت حتى سنة ١٨٦٠، لكنها لم تكن كفيلة بإزالة جميع التناقضات الناشئة عن كيفية تطبيق هذا النظام، فضلاً عما كان يعتور النصوص والإجراءات من تناقضات حملت بذاتها بذور الانهيار. لذلك ما أن تقاطعت التناقضات الداخلية مع الصراعات الاستعمارية للدول الأوروبية حتى انهار نظام القائمقاميتين بفعل الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠.

الفصل الثاني

الأوضاع الداخلية في القائمقاميتين النصرانية والدرزية ١٨٤٥ - ١٨٦٠

أولاً - الوضع الداخلي في القائمقامية النصرانية

□ الصراع الغرضي «الحزبي»

ثانياً - الوضع الداخلي في القائمقامية الدرزية

□ المشاركة في حرب القرم (١٨٥٤)

ثالثاً - الثورة الفلاحية في كسروان (١٨٥٨)

رابعاً - بعض الملاحظات والاستنتاجات

بانتهاء الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥ عاد الهدوء والاستقرار ليعم مقاطعات القائمقاميتين النصرانية والدرزية على حد سواء، وعاد السكان إلى استئناف أعمالهم ونشاطاتهم الطبيعية، إلا أن اهتماماتهم تلك لم تثنهم عن غرضياتهم وتحزباتهم التقليدية بل أضافوا إليها انقسامات جديدة وتحزبات طارئة نتجت عن واقع النظام السياسي الجديد وإفرازاته الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كانت الفترة الواقعة بين ١٨٤٥ ـ ١٨٦٠ قد سجلت انحساراً في ظاهرة الصراع بين الدروز والنصارى، إلا أنها اتسمت بميزة التوتر في العلاقات السياسية والاجتماعية بين السكان داخل كل قائمقامية، ففي حين عمت الانقسامات الحزبية في القائمقامية الدرزية، وأخذت الغرضيات تفعل فعلها بين أركان «الحزبين» اليزبكي والجنبلاطي ومناصري كل منهما، كانت القضية الاجتماعية تختمر في المناطق الشمالية منذرة بثورة شعبية ضد المقاطعجيين المسيحيين. ولا يخفى ما كان للتوافق الأوروبي ـ العثماني من أثر في تجميد الصراع بين الفئات السكانية عند حدود معينة، أو حصره في مجالات سياسية ضيقة، خصوصاً وأن التحالف الفرنسي البريطاني العثماني في حرب القرم ١٨٥٤ ـ ١٨٥٦ ضد الدولة الروسية، أوجد حالة من الاسترخاء السياسي بين أطراف النزاع المحليين، ولا يستبعد أن يكون ذلك قد تم بإيعاز من هذه الدول المنصرفة كلياً لحربها ضد روسيا القيصرية.

أولاً: الوضع الداخلي في القائمقامية النصرانية

شهدت القائمقامية النصرانية توتراً ملحوظاً على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما شهدت انحلالاً في المؤسسات المقاطعجية التقليدية، وتراجع هذه الأخيرة خصوصاً بعد وفاة القائمقام حيدر أبي اللمع، وتقدم

المؤسسة الدينية المجسدة بالكنيسة المارونية واتباعها لتأخذ زمام المبادرة في القيادة السياسية. وبالرغم من النكسة العسكرية والسياسية التي لحقت بالكنيسة المارونية في نيسان ١٨٤٥، ثم وفاة رأسها المدبر البطريرك يوسف حبيش حزناً وكمداً بعد أقل من شهر على بدء الحرب[١]، فإن الكنيسة عادت لتأخذ مكانتها السياسية وموقعها المتقدم مقاسمة بذلك سلطة القائمقام المسيحي، مشكلة المؤسسة المستمرة التي يقع عليها عبء قيادة المسيحيين بعد أن بلور منظرو ايديولوجيتها فكرة الوطن القومي الماروني، وايقظوا الوعي الجماعي لدى الموارنة بهدف اعادة تنظيم العلاقات السياسية ليس لإمارة جبل لبنان فقط وإنما للوطن المسيحي على قواعد طائفية ومذهبية بلورتها وصاغتها جماعة من المفكرين والمؤرخين الموارنة. وبالرغم من محاولات الضغط التي قام بها بعض سكان الشمال وتحديداً أهالي بشري عبر فرضهم على المطارنة المجتمعين في دير قنوبين انتخاب المطران بولس مسعد أو المطران يوسف جعجع بحجة عدم قبول انتخاب البطاركة دائماً من الشمال، إلا أن تدخل بطرس كرم شيخ عهدة إهدن، والقنصل الفرنسي في بيروت بوجاد حال دون ذلك. فقد تم إبعاد المشاغبين وانتخب المطران يوسف الخازن بطريركاً في شهر آب سنة ١٨٤٥[٢] فكان هذا الانتخاب آخر انتخاب يجري في دير قنوبين[٣].

وكانت الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا وفرنسا وروسيا تتخذ من نشاط المبشرين والإرساليات الدينية وسيلة للتغلغل الأجنبي ونشر سياستها وثقافتها بين السكان. وبعد أن تراجع نشاط هذه الإرساليات وانتشارها في مطلع القرن التاسع عشر عاد ليشتد ثانية ويقوى في العقد الرابع من القرن ذاته. ففتحوا المدارس والمؤسسات في مختلف أنحاء بلاد الشام، وخصوصاً في جبل لبنان ،

(١) انظر الوثيقة رقم ٥٠، وفيها أعلام المشايخ الخازنيين بوفاة البطريرك حبيش في ٢٣ أيار سنة ١٨٤٥. أيضاً: يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، ص ٣٦١. والخوري يوسف اللاذقي، رسالة تاريخية في ترجمة المغبوط البطريرك يوسف حبيش الأنطاكي على الطائفة المارونية، ص ١١ ـ ١٢.

(٢) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٩١ ـ ١٩٢. أيضاً: بطرس فهد، بطاركة الموارنة وأساقفتهم، ج ١، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٦.

(٣) سليم الدحداح، انتخاب بطريرك ماروني في مطلع القرن التاسع عشر، وتدخل قنصل فرنسا في ذلك، مجلة المشرق، المجلد ٣٠، سنة ١٩٣٢، ص ٢٦٥.

ونشروا بحماس التعاليم المسيحية، بالإضافة إلى نشر وتعميم سياسة الدولة التي يعملون لها. وكانت الإرساليات الكاثوليكية للعازاريين واليسوعيين أكثر نشاطاً وحماساً كون أعمالهم وتحركاتهم التبشيرية تدار مباشرة من قبل الفاتيكان وفرنسا. وقد افتتحت هذه الإرساليات شبكة واسعة من المدارس والمعاهد التعليمية والمؤسسات الدينية والتبشيرية والصحية[١]. ففي بيروت ظهرت سنة ١٨٢٠ أول إرسالية أميركية ـ برزبتيرية. وقد سجل المبشرون البروتستانت حتى سنة ١٨٦٠ افتتاح أكثر من ثلاثين مدرسة ودار طباعة. كما أسسوا سنة ١٨٦٦ الكلية الأنجيلية السورية التي عرفت فيما بعد بالجامعة الأميركية. أما روسيا فقد كونت سنة ١٨٤٩ إرسالية دينية لها، وقد سعت عن طريق هذه الإرسالية إلى تعزيز نفوذها بين السكان الأرثوذكس[٢].

وكانت المنازعات التبشيرية على حد كبير من الأهمية والخطورة، وقد وقعت سنة ١٨٥٧ بعض الأحداث الدامية بين المبشرين البروتستانت وسكان بلدة إهدن الموارنة، وقد اعتبر الانكليز أن ما لحق بجماعتهم، يُعدّ عملاً مستنكراً وإهانة كبيرة. وقام الكولونيل «شرشل بك» يحرض أهل بشري عليهم، وقدم لهم السلاح والذخيرة، وتولى قيادتهم بنفسه. وقد وقعت معارك حربية بين البلدتين شارك فيها أكثر من ألف مقاتل وأسفرت عن وقوع عدة قتلى وجرحى. ولم يقع الصلح بين الفريقين إلا سنة ١٨٥٧ بعد مضي فترة طويلة، كانت خلالها الاشتباكات تتجدد من حين إلى آخر. وقد ساهم في التوصل إلى مصالحة البلدتين البطريرك والمطارين ومشايخ البلاد وأعيانها[٣]. إلا أن أهم ما تميزت به الأوضاع الداخلية في القائمقامية النصرانية، كان الصراع على السلطة بين «الأحزاب» والغرضيات الناشئة حديثاً في القسم الشمالي من جبل لبنان.

(١) مصطفى خالدي، وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٣، ص ٤٨. والفصلان الثاني والثالث.

(٢) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٣) راجع الوثيقة رقم ٦٤ في باب الملاحق، أيضاً: البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩ و٢٤٠ ـ ٢٤٥.

• الصراع الغرضي الحزبي:

حسم المسؤولون العثمانيون مسألة عدم عودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم، وأكدوا في عدة مناسبات رفضهم المطلق لإعادة الأمير بشير الثاني إلى الحكم أو تعيين أحد أولاده[(١)]، وقد أيدهم في موقفهم هذا حكومة انكلترا حتى اتهمت أنها هي وراء الموقف العثماني المتصلب هذا. وقد كان لهذا الاتهام ما يبرره إذا ما تتبعنا الموقفين البريطاني والفرنسي وصراعهما حول هذه المسألة.

وعلى أثر قيام نظام القائمقاميتين، تركز عمل المسؤولين العثمانيين على إيجاد شخصية مسيحية تتولى حكم الشطر المسيحي من غير الشهابيين. وفي مبادرة لإرضاء البطريرك الماروني أرسل أسعد باشا يسأل البطريرك يوسف حبيش عمن يصلح من الأمراء والأعيان المسيحيين للحكم، فأشار بتولية «الأمير حيدر على أنه أصلح من عداه». وقد عرف عن الأمير حيدر تحدره من الأسرة اللمعية الدرزية، المهاجرة حديثاً إلى النصرانية، ولد في بلدة صليما المتن سنة ١٧٨٧، نصرته والدته وهو في الثانية من عمره. وكان والده قد تنصر قبله فنشأ نشأة نصرانية، وكان يلقب «بأبي مسبحة» لتقواه وتدينه طوال حياته[(٢)].

تولى الأمير حيدر القائمقامية وليس في ادارته من مقومات الحكم شيء، فلا وجود لإدارة أو لموظفين أو لمساعدين ينفذون تعليماته ومقرراته، ولا وجود لأنظمة وتشريعات ترعى شؤون الحكم، فضلاً عن أن البلاد مفتوحة من جميع جهاتها، فلا حدود واضحة، ولا معالم سياسية متفق عليها، مع وجود منازعات حزبية وخلافات حدودية واضحة مع الولايات المجاورة ومع القائمقامية الجنوبية الدرزية. وصراعات حول هوية السكان والانتماء. فجهد ما استطاع لوضع حد لبعض المشاكل محافظاً على حقوق قائمقاميته فأعيدت إليها بلاد جبيل وبعض

---

(١) راجع نشرة السر عسكر مصطفى نوري باشا إلى السكان، المحررات السياسية، ج ١، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) محمد أحمد ترحيني، الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، قدم له فؤاد شاهين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١، ص ٥٥ ـ ٥٦. راجع ترجمة الأمير حيدر اسماعيل أبي اللمع لدى البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ٢٧٤ وما يليها.

أجزاء الشمال ودافع عن نظرية توسيع حدودها في جهات بعلبك والبقاع[(١)]، وأنشأ إدارة اعتبرت الأرهاص في بناء «الإدارة اللبنانية» فيما بعد[(٢)].

عرف الأمير حيدر بطيب القلب ومكارم الأخلاق، فمال الناس إليه وأحبوه وكان مرجعاً لهم في كثير من الخلافات ليس بين أبناء رعيته وإنما أيضاً بين الأعيان والمشايخ. ففي عهده توفي الشيخ بطرس كرم شيخ عهدة إهدن، ووقع النزاع سنة ١٨٤٦ بين ولديه ميخائيل ويوسف. وكان لكل منهما جماعته وأنصاره. وكان لمداخلة الأمير حيدر وطوبيا عون أثر في إنهاء النزاع بينهما فصار الاتفاق على قسمة التركة، وحقوق العهدة بحيث رضى كل منهما بما آل إليه[(٣)].

وفي ظل ترتيبات شكيب أفندي، نعمت القائمقامية النصرانية بنوع من الهدوء والاستقرار الأمنيين. وقد ساعد على ذلك شخصية الأمير حيدر وهيبته. لكن هذا الوضع العام لم يخل من صراعات حادة تناولت قطبي السلطتين الزمنية والروحية في القائمقامية النصرانية. ولدى محفوظات مجمع انتشار الإيمان في روما، شكاوى مقدمة من الأمير حيدر إسماعيل ضد الأسرة الخازنية وردود البطريرك الماروني يوسف الخازن عليها[(٤)]. وقد استمرت تلك الحالة حتى وفاته في ١١ أيار سنة ١٨٥٤، فكان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من الصراع على السلطة[(٥)] بين أميرين لمعيين بشير أحمد، وبشير عساف[(٦)]. وقد ظهر هذا الصراع من خلال خلافات ومنازعات بين حزبيهما المعروفين بالأحمدي والعسافي نسبة

---

(١) اسطفان البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ٧٢٦.

(٢) رياض غنّام، الحياة الإدارية في مطلع عهدها، مجلة الحياة النيابية، المجلد السادس، ١٩٩٣، ص ٦٦.

(٣) نصت الوثيقة رقم ٧٠ المنشورة في باب الملاحق على مقاسمة عهدة إهدن بين ولدي بطرس كرم ميخائيل ويوسف، ورتبت على كل منهما تحصيل الأموال الأميرية وإجراء العدالة والفصل في القضايا التي ترفع إلى كل منهما. وإن وجد أحدهما مغايرة في الحكم فيراجع أخاه. أما مدخول العهدة فيقسم بينهما مناصفة باستثناء أوراق الزيجات وتقادم الأعياد والهدايا. وأما تعيين النواطير فيتم بالتوافق بين الشقيقين وغير ذلك من أمور الزراعة والماء. انظر أيضاً: البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٨٩ ـ ١٩٣ و١٩٦.

(٤) راجع الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٣٨ ـ ١٤٦.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٥٢ في باب الملاحق.

(٦) راجع صراع البشيرين أحمد وعساف لدى: ياسر رشيد القنطار، الأمراء اللمعيون، ص ١١٧ ـ ١٢٤.

إليهما. وكان هذان الأميران قد ساعدا الأمير حيدر في إدارته للقائمقامية بحكم القرابة بينهم، إذ كان بشير أحمد ابن عمه وبشير عساف ابن أخيه. ويبدو أنه كان لكل منهما أطماعه في تولي حكم القائمقامية بعد وفاة قريبهما، كما كان لكل منهما جماعته وسميته وحتى القوى الأجنبية التي يستند إليها ويتبادل وإياها المنافع والخدمات.

وقد برزت مطامع الأمير بشير أحمد[١] في خلال ولاية ابن عمه الأمير حيدر، فقد زاحمه على منصب القائمقام، معتمداً على جماعته في الداخل[٢]، وعلى العمال العثمانيين الذين اتهموا بتحريضه سنة ١٨٥١ لإحداث اضطرابات في القائمقامية الشمالية[٣]. واتُّهِم بشير أحمد نفسه بتقديم رشاوى إلى العمال العثمانيين لكي يتولى الحكم بدلاً من الأمير حيدر[٤]. ومع وفاة هذا الأخير عمد وامق باشا والي صيدا إلى تعيين الأمير بشير عساف المدعوم من القنصلية البريطانية قائمقاماً مؤقتاً[٥]، إلا أنه ما لبث أن عزل وعين مكانه الأمير بشير أحمد الذي كان يلقى تأييد القنصلية الفرنسية، والبطريرك الماروني والسلطات العثمانية[٦]. ولما كان لكل من الأميرين جماعته ومشايعوه، فقد انقسمت القائمقامية إلى حزبين عرف أحدهم «بالحزب» الأحمدي نسبة إلى الأمير بشير أحمد، والآخر «بالحزب» العسافي نسبة إلى الأمير بشير عساف[٧]. وكما تناول الانقسام «الحزبي» الأسرة اللمعية وعامة الناس، كذلك طاول سائر الأسر المقاطعجية في القائمقامية

(١) راجع ترجمته لدى: فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية، خفايا ومواقف، دار عشتار، لبنان، ١٩٩٤، الجزء الأول، ١٨٤٢ ـ ١٩٢٠، ص ٢٥٨.
(٢) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢٢.
(٣) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥٧.
(٤) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٥١.
(٥) انظر رئيف شديد أبي اللمع، دائرة المعارف، إدارة فؤاد أفرام البستاني، بيروت ١٩٦٤، المجلد الخامس، ص ٩٧.
(٦) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٢٣. أيضاً: العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٥٣.
POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. I, p. 85.
(٧) ياسر القنطار، سياسة فرنسا نحو لبنان في عهد المتصرفية ١٨٦١ ـ ١٩١٤، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اختصاص في التاريخ، إشراف الدكتور منير إسماعيل، جامعة القديس يوسف ١٩٨٤، بيروت، ص ٢١.
راجع أيضاً: انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

النصرانية. فانقسم آل الخازن إلى فئتين: فئة تعصبت لبشير أحمد، وفئة ثانية ناصرت بشير عساف[١]. وقد نتج عن هذا الانقسام تردي الأوضاع الداخلية بسبب الصراع بين «الحزبين». وفاقم الأمور سوءاً مداخلات قنصلي فرنسا وبريطانيا، الأول إلى جانب الأمير بشير أحمد، والثاني إلى جانب الأمير بشير عساف، وتعددت الانقسامات وكثرت الفتن والتعديات فوقعت مظاهرات واضطرابات ضد القائمقام بشير أحمد، حرض عليها العمال الانكليز. وكان لتشرشل دور كبير في استنهاض أهالي كسروان. وقام سكان غزير ضد مشايخهم الحبيشيين[٢] مطالبين بنزع ولايتهم من غزير، وقدموا عدة معروضات، عزل بنتيجتها خليل حمزة حبيش عن مقاطعة غزير، الأمر الذي دفع بالحبيشيين إلى الانقلاب على القائمقام، والانضمام إلى خصومه ومناوئيه[٣].

تصاعدت حدة المعارضة ضد القائمقام، وشارك فيها بعض مشايخ آل الخازن[٤] الذين ما انفكوا يطالبون بحكم القائمقامية النصرانية لأنهم أعرق نسباً من اللمعيين، وأقدم شأناً في سياسة الجبل. وقد استغلوا وجود بطريرك خازني على رأس الكنيسة المارونية لتحقيق هدفهم هذا[٥]. واتهموا القائمقام باستيفاء الأموال الأميرية بدون وجه حق، وأبدوا استعدادهم لدفعها مباشرة إلى خزينة السلطنة أو إلى والي صيدا مباشرة. واقترحوا أيضاً، تأجيل الدفع إلى ما بعد انتهاء محاكمة القائمقام[٦]، واستمروا في اتهام بشير أحمد بقتل أحد مشايخهم المعروف بأبي اسبر الخازن[٧]. وانضم إليهم آل حبيش وبعض الأمراء اللمعيين وعامة الناس المتنسبين إلى الحزب العسافي. وقد عضد هذا الفريق العمال الانكليز، وخصوصاً وود وتشرشل، وحدثت مظاهرات في بلدة برمانا ضد الأمير بشير

(١) لحد خاطر، آل السعد في لبنان، ص ٢٠٣.
(٢) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٣٣.
(٣) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٥.
(٤) راجع الوثيقة رقم ٥١ في باب الملاحق.
(٥) انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٦١. أيضاً: هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، ص ٦٦.
(٦) انظر تفاصيل تلك الوقائع في الوثيقة رقم ٥١ في باب الملاحق.
(٧) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ١٦٥.

أحمد[١] كان على رأسها بعض الأمراء اللمعيين أقارب القائمقام، فاضطر بعدها إلى مغادرة برمانا مركز القائمقامية والتوجه إلى بيروت[٢]. وقام الخازنيون ينصبون وكلاء على قرى كسروان الجنوبية في محاولة منهم لرفض سلطة القائمقام التنفيذية، وقد عاونهم في ذلك الحبيشيون من خلال تنظيم حملة العرائض المطالبة بإقالة الأمير بشير أحمد وتعيين آخر مكانه[٣]. وفي ٢٧ أيار سنة ١٨٥٨ عقد اجتماع عام في العرعار على مقربة من بلدة بعبدات، شهده المتنيون من دروز ونصارى وأمراء وأهالي، وأجمع رأيهم على رفض رجوع القائمقام إلى برمانا[٤] وعدم الخضوع له أو تأدية الأموال الأميرية عن يده[٥]. لكن خورشيد باشا والي بيروت، أعاده إلى مركز حكمه بحراسة قوة عسكرية[٦]. وتدخل القنصل الفرنسي دي ليسبس في الأمر، وأرسل ينصح آل الخازن بتخفيف معارضتهم ضد القائمقام ويحذرهم مغبة الانقسام والخلاف. لكنهم لم يمتثلوا له لضلوعهم في العمل مع الانكليز. كما أرسل الشيخ سعيد جنبلاط كاتم أسراره يوسف الخوري البكاسيني مع أحد العقال الدروز يعلمهم أن تحزبهم وانقسامهم سيؤول إلى ضررهم وضرر كامل ذوي الإقطاع في جبل لبنان. وأن الأوفق أن يكونوا حزباً واحداً وغرضاً واحداً إن كان مع القائمقام أو ضده[٧]. وحاولت السلطنة العثمانية معالجة الأوضاع الأمنية فأرسلت عطا بك إلى بيروت لمعرفة جلية الأمر والاستماع إلى آراء القائمقام وخصومه[٨]. وبعد التحقيقات التي أجراها أمر في

---

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 106-108.
كان للأمير بشير أحمد مؤيدوه، وأكثرهم من عامة الشعب لعطفه عليهم، وهو أول أمير إقطاعي وزع الأملاك على أجرائه لقاء أتعابهم وملّكهم أرزاقاً في برمانا وانطلياس وزحلة. ولما كفت يده عن القائمقامية وتعين مكانه الأمير بشير عساف حدث هيجان قوي لم يهدأ إلا برجوعه إلى الحكم في أوائل سنة ١٨٥٩، انظر: الخور اسقف يوسف داغر، بطاركة الموارنة، ص ٩٩.

(٢) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٧. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ٣٠٢.

(٣) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٣٤. أيضاً: هاني فارس، النزاعات الطائفية، ص ٦٧.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧. أيضاً: البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٣٥.

(٥) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٣٥٠٥.

(٦) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٩٤. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨. وشاكر الخوري، مجمع المسرات، ص ٢٧.

(٧) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٨) راجع الوثيقة رقم ٥١ في باب الملاحق.

٢٨ أيلول ١٨٥٨ بكف يد القائمقام عن العمل، ووكل القائمقامية إلى الأمير حسن اللمعي وأمر بفصل الأمير بشير عساف عن منصب الإقطاعية[١] في عملية مساواة بين الأميرين اللمعيين اللدودين عشية ما تعارف المؤرخون على تسميته بالثورة الفلاحية في كسروان.

لم تكن الخلافات الحزبية لتقتصر في القائمقامية النصرانية على الحزبين الكبيرين الأحمدي والعسافي، بل نشأت أيضاً غرضيات أخرى في بلدات وقرى هي أقرب ما تكون إلى العصبيات العائلية منها إلى الغرضيات والأحزاب السياسية. وكان منشأ هذه الإنقسامات خلافات شخصية إن على زعامة ناحية أو بلدة أو أسرة. وقد يكون الخلاف على عهدة أو عقار أو خلافاً شخصياً فينتج عن ذلك انقسام ثم تحزب، ويتوسع الشرخ ليشمل عدة قرى أو مقاطعة. ففي سنة ١٨٥٦ حدثت فتنة في بلدة قرنايل إحدى قرى المتن بين أسرتي هلال والأعور، وقد ذهب ضحية هذه الفتنة اثنا عشر قتيلاً، فانقسم أهل المتن أو بعضهم إلى فريقين أو غرضيتين وتألفت كل غرضية من نصارى ودروز لا دخل للدين فيها، وهما هلالي وأعوري. وقد جرت عدة مواقع بين الفريقين إلى أن تم الصلح بينهما على يد معتمد عثماني وبعض الأمراء اللمعيين والشيخ حسين تلحوق. كذلك نتج عن خلاف أسرتي بني المعلوف وبني أبي خاطر، وهما من الأسر الكبرى في زحلة نشوء غرضيتين أو عصبيتين. وقد جرى قتال بينهما في العاقورة وفي بيت شلالا في البترون. وكان للإنكليز يد في هذا الانقسام[٢]. وعلى صعيد آخر، فإن مور القنصل الانكليزي العام في بيروت لم يتورع عن اتهام القائمقام بشير أحمد، إمعاناً في معارضته بتقديم الرشوة إلى والي بيروت خورشيد باشا وإلى الدفتردار، وأن ديون القائمقامية البالغة مليوني قرش قد أنفقت في سبيل الرشوة. كما اتهمه الانكليز بالتعصب فنسبوا استياء السكان منه لاعتقادهم «أنه مسيحي بالاسم لأنه ولد درزياً، كما اعتبروا القائمقام الدرزي مسلماً ويمارس جميع شعائر هذا المذهب وعليه فلا يكون الباب العالي وهو الملزم بأن يولي درزياً على الدروز

---

(١) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٤٥. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٢) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٣٤، منصور الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢٦.

ومسيحياً على المسيحيين في جبل لبنان قد قام حق القيام بهذين الشرطين»[١].

كان العمال الانكليز والفرنسيون لا ينفكون عن التدخل في الشؤون الداخلية، فيثيرون السكان ويؤلبون فريقاً على فريق، يفرضون حمايتهم على فئة ويوغرون صدرها على الأخرى متخذين من مصالحهم ومصالح دولهم أساساً لعملهم وتحركاتهم. حتى أننا لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة إذا قلنا إن تاريخ جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو تاريخ قناصل الدول الأوروبية وعمالها وعملائها. وهذه الأعمال تظهر بصماتها واضحة جلية في مجمل الأحداث الصغرى والكبرى التي وقعت في جبل لبنان آنذاك.

ثانياً: الوضع الداخلي في القائمقامية الدرزية

اتسم الوضع الأمني والسياسي في القائمقامية الدرزية بشيء من الاستقرار والهدوء كما هي الحال في القائمقامية النصرانية. وإذا كان النصارى قد انقسموا كما رأينا إلى عدة فرق وغرضيات متصارعة حاقدة بعضها على بعض، فإن الدروز في القائمقامية الجنوبية استعادوا بعد الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥ انقساماتهم التقليدية بين جنبلاطيين ويزبكيين، فمال الجنبلاطيون للحماية البريطانية، في حين اتجه اليزبكيون نحو حماية القنصل الفرنسي[٢]. هذه الظاهرة غير المألوفة في تاريخهم كان لها ما يبررها، خصوصاً أن علاقة الدروز لم تتوطد يوماً مع أي جهة أجنبية، بل كانت لهم صداقات عابرة تمليها الظروف السياسية تأميناً لمصالحهم، ولكي يدّعوا أن لهم فريقاً أجنبياً يؤيدهم ويحميهم، في عملية متوازنة مع جيرانهم المسيحيين الحائزين دائماً على صداقة فرنسا وتأييدها.

وكانت زعامة «الحزب» الجنبلاطي قد بدأت ترسخ بيد الشيخ نعمان جنبلاط الابن البكر للشيخ بشير، منذ انسحاب ابراهيم باشا المصري من بلاد الشام. وكان نعمان على قدر كبير من الحنكة والدهاء وحتى الاعتدال. وكانت له مواقف

(١) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤. أيضاً: العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٦٩. انظر أيضاً: حول درزية الأمير بشير أحمد: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 242-243.

(٢) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 311.

متباينة مع أكثرية المشايخ الدروز، وخصوصاً مع أخيه الشيخ سعيد خلال أحداث سنة ١٨٤٢، ولجهة عودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم. هذه المواقف المتباينة دفعته إلى الابتعاد شيئاً فشيئاً عن العمل السياسي، وقد ترافق ذلك مع طموحات الشيخ سعيد ليس في القيادة فحسب بل وفي نسج علاقات سياسية وعلى المستوى الدولي من شأنها أن توفر له الحماية المطلوبة.

وما كان تخلي الشيخ نعمان عن قيادة «الحزب» الجنبلاطي إلا تخلياً قسرياً، فتحت وطأة الظروف الأمنية والأوضاع السياسية والضغط الذي أبداه الانكليز تجاهه[١]، اعتزل العمل السياسي منذ سنة ١٨٤٢. وقد انحصرت الزعامة بالشيخ سعيد نظراً للصفات العديدة التي أهلته للقيادة فضلاً عن استحصاله باكراً على الحماية الرسمية للحكومة البريطانية «التي رأت في قوته وسيادته الفعالتين وسيلة لأن تؤسس بين الدروز نفوذاً سياسياً يوازن النفوذ الفرنسي لدى الموارنة»[٢].

ورغم انصراف الشيخ نعمان بعد اعتزاله العمل السياسي إلى الإقامة في بيروت معتكفاً للصلاة والعبادة والقراءة[٣]، فإنه ظل عنصر تهديد لزعامة أخيه الشيخ سعيد. ففي سنة ١٨٤٧ عاد الشيخ نعمان وبدافع اقتصادي وسياسي ليطالب بأحقيته بالزعامة بعد أن كان قد ابتعد عنها طويلاً. ولا يخفى ما للفرنسيين من دور في تفسيخ القوى السياسية لإيجاد موقع لهم في القائمقامية الدرزية[٤]. وفي محاولة منهم لإيجاد جبهة سياسية مناوئة للشيخ سعيد تضم أخاه نعمان وبعض المشايخ أمثال يوسف عبد الملك وحسين حمادة وناصيف أبو نكد وغيرهم[٥]. لكن العمال البريطانيين لم يكونوا ليسمحوا بنجاح سياسة الفرنسيين في منطقة نفوذهم، وسرعان ما قام القنصل الانكليزي بترتيب اتفاق بين

(١) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 26.

(٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥١. أيضاً: ريجنكوف، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢٧.

(٣) سليم حسن هشي، دروز بيروت، تاريخهم ومآسيهم. دار لحد خاطر، ١٩٨٥، ص ٦٨.

(٤) راجع نص الوثيقة رقم ٣٥، وفيها تأكيد أن بعض الأعيان الد روز لم يسلم باستقرار الزعامة الجنبلاطية بيد الشيخ سعيد فحاولوا الوقيعة بين الشقيقين سعيد ونعمان تحقيقاً لتوازنات سياسية مدعومة من الجانب الفرنسي. وقد شارك بعض نصارى دير القمر في تلك الخطة والشيخ ناصيف نكد المعروف بولائه للفرنسيين.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 115.

الأخوين، انسحب على أثره الشيخ نعمان عائداً إلى بيروت لقاء مبلغ خمسة وسبعين ألف قرش يقدمها له الشيخ سعيد كل سنة[١].

بعد استقرار الوضع الأمني في القائمقامية الدرزية عادت الصراعات التقليدية تأخذ مداها، وعاد الحزب اليزبكي إلى العمل السياسي. وكان قنصل فرنسا بوره ينسق أعمال المشايخ المتمين إليه لإيجاد فريق سياسي درزي يخضع لسلطته ونفوذه ويقف بوجه الحزب الجنبلاطي ذي العلاقة الوطيدة مع القنصل البريطاني. كما هدف القنصل الفرنسي أيضاً إلى ضرب الإقطاع الدرزي من خلال تأليب مناصبه وأعيانه بعضهم ضد البعض الآخر، بحيث يجعل ناصيف نكد ضد سعيد جنبلاط، وخطار العماد ضد حسين تلحوق، وسليمان حمادة ضد يوسف عبد الملك، وقاسم حمادة ضد محمود تلحوق[٢].

الواقع الدرزي هذا شجع المسؤولين العثمانيين الذين كانوا يعملون أيضاً على إضعاف الدروز بشكل موازٍ لإضعاف المسيحيين. وبما أنهم كانوا يعلمون أنه يستحيل ضربهم مباشرة سواء أكانوا جنبلاطيين أم يزبكيين حتى لا يدفعوهم مرة أخرى إلى الاتحاد، رأوا أن يتولى بعضهم إضعاف بعضهم الآخر، فتكون النتيجة استنزاف الفريقين، وبالتالي خضوعهما لإرادة السلطنة وتنفيذ رغباتها وما يطلبه إليهم عمالها. ولما لم تكن السلطنة العثمانية راضية عن العلاقة الوطيدة التي أقامها دروز جبل لبنان وخصوصاً الشيخ سعيد جنبلاط مع المسؤولين البريطانيين، لذلك جاءت محاولة كامل باشا والي دمشق لإيجاد شخصية موازية للشيخ سعيد وتشكل نداً له وتستطيع أن تستقطب نصف الدروز. فوقع الخيار على الشيخ ناصيف نكد[٣]. ولا يخفى ما لهذا الخيار من أهداف ترمي إلى إقامة النكديين في وجه «الحزب» الجنبلاطي وتشكل رداً مباشراً على اتصال الشيخ سعيد بالانكليز وتحالفه

(١) انظر الوثيقتين رقم ٥٧ و٥٨ والوثائق البريطانية الأربع تحت رقم: Great Britain, Public Record Office Foreign Office, FO 226/122, 134540.
أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٦٧.
ومارون رعد، لبنان من الإمارة إلى المتصرفية، ص ١١٥.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 75, du 16 mai 1847.

(٣) Adel ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 313.

معهم[١].

ومما كان يزيد في تفسخ الأعيان الدروز، رفض القائمقام الأمير أمين الاعتراف بالاتفاق السابق المعقود مع أخيه الأمير أحمد سنة ١٨٤٢ والمتعلق بتقاسم السلطة مع زعماء الدروز، متمسكاً بأن تسميته قائمقاماً، لم تتم بانتخاب من قبلهم مثلما حصل مع أخيه. بل جاء تعيينه مباشرة من قبل شكيب أفندي. هذا الادعاء لاقى اشمئزازاً من قبل الأعيان الدروز وخصوصاً سعيد جنبلاط الذي أخذ يعمل لترشيح نفسه لمنصب القائمقامية، واستنهاض العائلات المقاطعجية الثلاث الكبرى التلاحقة والعماديين والملكية ضد القائمقام الأرسلاني. الأمير أمين بدوره أقام اتصالات سرية مع خصوم الشيخ سعيد لتنسيق المواقف معهم. وقد دفعه ذلك ما كان يروج من أن الانكليز يعملون على تعيين سعيد جنبلاط قائمقاماً على الدروز بدلاً من القائمقام الحالي[٢].

والحقيقة أن القنصلية الفرنسية في بيروت وضعت في حساباتها السياسية مسألة تردي العلاقات الدرزية ـ العثمانية، وتحفظ المسؤولين العثمانيين تجاه سياسة الشيخ سعيد البريطانية. فطرحت ضرورة خضوع المناطق المختلطة كما هي الحال في دير القمر لسلطة حاكم عثماني في محاولة منها لانتزاع هذه المناطق من أحكام المقاطعجيين الدروز. لكن العثمانيين لم يأخذوا بالاقتراح الفرنسي. وإزاء رفض الدروز للطروحات الفرنسية، وتصاعد حدة خلافات المسؤولين العثمانيين مع الأعيان الدروز وخصوصاً في بلاد حوران بسبب امتناعهم عن تأدية الضرائب الأميرية التي وُكل إليهم أمر جبايتها. ورغم دعوتهم مراراً إلى تأدية الحساب ولجوئهم دائماً إلى التسويف، فقد تأجلت المواجهة معهم رغم تصميم الدولة على تسديد ضربة عسكرية لهم. وفي ربيع سنة ١٨٥٢ دعا الباب العالي الدروز إلى الخدمة العسكرية، فما كان من هؤلاء إلا أن قاموا بعيالهم وإخوانهم بالهجرة إلى حوران ووادي التيم تاركين قراهم وحقولهم[٣]. حاول العثمانيون اخضاع دروز

(١) محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٤٩٣.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 448, du 2 janvier 1853.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 430.

حوران بالقوة بعد أن قطعوا الطرق التي تربط بيروت بدمشق، ودمشق بحوران. فوجهوا حملة عسكرية بقيادة محمد قبرصلي باشا قوامها ثمانية آلاف جندي نظامي، وأربعة آلاف غير نظامي، وقد عرفت هذه الحملة بساري عسكر. لم ينتظر الدروز وصول الحملة إليهم بل هاجموها في أزرع خارج بلاد حوران مع حلفائهم البدو والحوارنة وانتصروا عليها وغنموا أسلحتها وذخائرها وردوا فلولها على أعقابها[١].

وحاولت السلطة العثمانية تقويم الوضع العسكري وموازنة قواتها مع الدروز عبر تعبئة المسيحيين واستنهاضهم ضد الدروز معللين إياهم بالثأر عن أحداث ١٨٤٢ و١٨٤٥. وقد استجاب بعضهم لدعوة العثمانيين[٢]. لكن الأكثرية الساحقة منهم استجابت لنصيحة قنصل فرنسا في بيروت لسباردا Lesparda ولم يتجندوا، لأن القنصل تلقى من حكومته في باريس تعليمات تقضي بنصح المسيحيين في جبل لبنان بأن يتجنبوا قدر الإمكان اتخاذ موقف ضد الدروز في حربهم مع العثمانيين، وأن من مصلحتهم البقاء في وضعية معتدلة بين الفريقين، وعدم التورط في نزاع طائفي لا يعود عليهم إلا بالضرر[٣].

أعقب فشل الحملة العسكرية على الدروز هدنة استمرت ثلاثة أشهر، وتدخل في الأمر لتهدئة الفريقين وإجراء الصلح بينهما الجنرال وود، فقام هذا إلى حاصبيا يرافقه الشيخ سعيد جنبلاط[٤] وبعض المشايخ الدروز. ثم انتقل وود وسعيد جنبلاط إلى دمشق، حيث عملا على ترتيب المصالحة التي قضت بإرجاع الدروز الأسلحة والمدافع التي غنموها في الحرب، وتأدية الضرائب المتأخرة لقاء إعفائهم من الخدمة العسكرية الإجبارية[٥]. وقد مال العثمانيون إلى الصلح مع الدروز في عملية منهم لردم بؤر التوتر الداخلي بعدما بدأت حرب القرم تذر

(١) Ibid., T. 9, p. 441. أيضاً: حسن أمين البعيني، جبل العرب، دار النهار للنشر ومنشورات عويدات، بيروت، باريس ١٩٨٥، ص ١٩٩.
(٢) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 315.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 443 et 447.
(٤) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ١٥٣.
(٥) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ١٥٦. وحسن البعيني، جبل العرب، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

قرنيها. كما جنح الأعيان الدروز إلى مصالحة الدولة بعدما رأوا أن استمرارهم في مقاومتها سينعكس سلباً على أوضاعهم السياسية والسلطات التي يتمتعون بها. فضلاً عن انقساماتهم وصراعاتهم على منصب القائمقامية خصوصاً بعد النجاح الذي لقيه الشيخ سعيد جنبلاط في عملية التهدئة ضد القوات العثمانية، وعودة وود قنصل بريطانيا في دمشق لطرح اسمه بدلاً من الأمير أمين أرسلان كحاكم وحيد وقادر بشكل أو بآخر على جعل هيبة السلطان محترمة وموفورة بين الدروز[١].

واستمر الأمير أمين أرسلان في تحمل مسؤولياته كقائمقام على الدروز رغم المنافسة الشديدة التي أبداها الشيخ سعيد جنبلاط. وكانت السلطنة تميل إلى الزعيم الجنبلاطي وترى فيه الرجل الأقوى والنفوذ الأعمق، لكن علاقته بالانكليز كانت تثير مخاوفها وحذرها منه. لذلك واصل العثمانيون ممانعتهم في توليته، حتى أنهم عمدوا في فترات معينة إلى تقوية أركان الحزب اليزبكي وتقديم الدعم لهم في عملية منهم لإعادة التوازن إلى زعماء الجبل والحؤول دون هيمنة أحدهم على الآخر وانفراده بالزعامة المطلقة، هذا إن لم نقل تغذية الصراعات الداخلية فيما بينهم لإضعافهم وكسر شوكتهم كما هي الحال في القائمقامية النصرانية وذلك لمصلحة السلطة المركزية سواء في مركز الولاية صيدا أم في العاصمة الآستانة. وفي سنة ١٨٥٩ وبسبب اعتلال في صحته، طالب الأمير أمين، خورشيد باشا والي صيدا تعيين ابنه الأمير محمد وكيلاً عنه في القائمقامية فاستجاب الوالي لطلب الأمير. وهكذا أصبح الحكم في كل من القائمقامتين بيد وكيل، الأمير حسن اللمعي في القائمقامية النصرانية، والأمير محمد أرسلان في القائمقامية الدرزية. وقد استمر هذا الأخير بالوكالة حتى وفاة والده فتم تعيينه قائمقاماً أصيلاً في أوائل صيف ١٨٥٩، وقد جاء ذلك بناء على رغبة خورشيد باشا ودعمه له. وفي الوقت عينه وجهت رتبة اسطبل عامر إلى الشيخ سعيد جنبلاط وهي رتبة تجعله مساوياً للقائمقام[٢]. ولا يخفى ما لهذه الوظيفة المساوية

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 18 et p. 20. Voir aussi: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 316-317.
(٢) راجع المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٣٥٧ و٣٦٠ و٣٦٣ و٣٦٥.

لمنصب القائمقامية من دوافع لدى المسؤولين العثمانيين في حفاظهم على ثنائية الزعامة الدرزية وإقامتهم التوازن السياسي بينهما منعاً لطغيان إحداهما على الأخرى وتفردها بالسلطة والنفوذ.

وفي ظل الصراع السياسي الذي شهدته القائمقامية الدرزية كانت هناك غرضيات هي أقرب إلى العصبيات العائلية منها إلى الحزبية المنظمة. وإذا كان الصراع اليزبكي الجنبلاطي خلال هذه الفترة قد انحصر في حدود التنافس على السلطة، فما ذلك إلا لانصراف أركان كل من الحزبين الكبيرين إلى إدارة المقاطعات والعهدات التي كانوا يتولونها. وقد أدرك هؤلاء الأعيان أن خلافاتهم السياسية وصراعاتهم الحزبية ودسائسهم وبطش بعضهم ببعض، قد آل إلى ما صاروا عليه من ضيق وبؤس وتشرذم واضطهاد فضلاً عن أحكام الأمراء الشهابيين وخصوصاً بشير قاسم عمر وبشير قاسم ملحم. ورأوا أن الأجدى الآن، أن ينصرفوا عما كانوا عليه، إلى إدارة أملاكهم وإعادة بناء دورهم وقصورهم وتعمير أرزاقهم وزيادة منتجاتهم التي تضمن مستقبلهم السياسي وترقي ازدهارهم وسيادتهم.

وكان أيضاً من هذه العصبيات العائلية ما سمي بالغرض الشقراوي أو الصمدي نسبة إلى أسرتين كبيرتين من أسر بلدة عماطور هما أبو شقرا وعبد الصمد، وعصبية أخرى في الجرد هي الأحمدية والصايغية نسبة إلى عائلتين تقطنان بلدة شارون هما بنو أحمد وبنو الصايغ. وكان هناك عصبية ثالثة في المتن هي الأعورية والهلالية نسبة إلى بني هلال والأعور قاطني بلدة قرنايل، وكان لكل عصبية من هذه العصبيات عائلات مؤيدة ومناصرة في القرى والبلدات الأخرى تأتمر بأمرها وتلتف تحت أجنحتها[1]. وقد اندثرت غرضية هذه العصبيات بعد أن تخطاها تطور الزمن بفعل الوعي الثقافي والاجتماعي والاستقلال الاقتصادي، وتوثيق الروابط الاجتماعية عبر الزيجات المشتركة بين هذه العصبيات، فأضحت جزءاً من تراثنا السياسي الماضي[2].

---

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٨٤.

(٢) كذلك هو الحال بالنسبة إلى الغرضيتين الجنبلاطية واليزبكية حيث لا نجد لهما الآن من حيث الانقسام التقليدي أي أثر إلا في مخيلة وأوهام بعض المعمرين أو الشبان الذين توقفت مداركهم في ثنايا الماضي =

لقد اندرج صراع العصبيات العائلية الدرزية في إطار الصراع اليزبكي - الجنبلاطي العام. وأدى انتماؤها إلى هاتين الغرضيتين إلى انقسامها وصراعها في المنطقة الجغرافية التي تقيم فيها. ففي منطقة الجرد مثلاً حيث الصراع بين أسرتي آل الصايغ وآل الأحمدية. فكان آل الصايغ يزبكيين، وآل الأحمدية جنبلاطيين. وقد دارت في فلك كل من الأسرتين أسر أخرى. فكان آل فياض في بدغان، وآل عماد والكوش في العزونية، والرماح وسري الدين في المشرفة، وزيتونة في عين دارا، ينتمون إلى آل الصايغ اليزبكيين، في حين كان آل شيا في بدغان وآل سليم في العزونية ومشايخ آل عطا الله في عين دارا جنبلاطيين. ومما هو جدير بالذكر أن بلدة شارون بالذات تسكنها ثلاث عائلات كبيرة هي الأحمدية والبنا والصايغ. وكانت الأسرتان الأخيرتان تنتميان إلى الغرض اليزبكي، ولم يسجل بينها وبين الأسرة الأحمدية ذات الانتماء الجنبلاطي أي علاقة زواج منذ أن وجد الصراع الغرضي بين هذه الأسر. وإذا ما وقعت إحدى الحوادث القسرية (الخطف مثلاً) كان القتل أو هدر الدم والجلاء ينتظر الزوجين الشريكين المخالفين لمبدأ أساسي تسلل خلسة إلى الحياة الاجتماعية فأضحى أحد مبادئها الأساسية المهمة.

هذا التشنج في العلاقات السياسية الاجتماعية، وتقاطع المصالح العائلية العصبية داخل القرى والدساكر، مع الانقسامات السياسية الغرضية وخصوصاً الجنبلاطية اليزبكية أدى في القائمقامية الدرزية إلى وقوع أحداث مؤلمة كان مجملها بدافع العصبيات العائلية المشحونة بالغرضيات والانقسام الحزبي[1]. ففي سنة ١٨٥٤، ولأسباب تافهة وقع اشتباك مسلح في بلدة عماطور بين عائلة أبو شقرا ذات الغرضية الجنبلاطية وعائلة عبد الصمد ذات الغرضية اليزبكية. وسقط

= البعيد. في حين استعاض البعض عنها بوعي سياسي واجتماعي بدت مظاهره بالانتساب إلى الأحزاب السياسية التي أسست في النصف الأول من القرن الحالي.

(١) يعتبر محمود خليل صعب في كتابه قصص ومشاهد من جبل لبنان، إنه في ظل الأجواء المشحونة بالميول الحزبية والحزازات العائلية كانت أحداث صغيرة تعمل كالبارود فتفجر الاصطدامات والمعارك. انظر بعض الوقائع التي حصلت بين آل أبي شقرا وآل عبد الصمد لدى: محمود خليل صعب، قصص ومشاهد، ص ٢٥٣.

بنتيجته نحو أربعين قتيلاً وجريحاً[١]. وكذلك وقعت بينهما فتنة دموية ثانية سنة ١٨٥٨. وقد أذكت هاتان الفتنتان ما كان للعصبيتين الشقراوية والصمدية من تحزبات كانت تفعل فعلها في كليهما. وكان لمداخلة الشيخ سعيد جنبلاط وفصله في كل مرة بين المتقاتلين وإجلائهم مؤقتاً عن بلدتهم، ومن ثم مصالحتهم في داره في المختارة، أثر في إنهاء هذا الخلاف ومصالحة الفريقين وتصافيهما[٢]. كما شارك مجلس ولاية بيروت سنة ١٨٥٤ في إجراء المصالحة الأولى بين العائلتين، فأرسل وفداً قوامه الشيخ محي الدين اليافي وفتيحه عبد الفتاح آغا حمادة وأحمد الصلح بهدف ضبط الحوادث بين العائلتين وإجراء التحقيقات اللازمة وتحقيق المصالحة بينهما[٣].

ومن الحوادث المؤلمة أيضاً حادثة المزرعة التي وقعت بين آل البعيني وآل أبي كروم من جهة وآل ذبيان من جهة ثانية، وحادثة غريفة بين آل حمادة وآل حمدان. وقد وقعت هاتان الحادثتان في زمن الشيخ سعيد جنبلاط وسقط فيهما عدة قتلى وجرحى. وقد أصلح الشيخ سعيد ذات البين بينهم جميعاً[٤]. كما وقعت فتن عائلية أخرى وحوادث دموية وخلافات عصبية وحزبية في غير أماكن من جبل لبنان[٥].

• المشاركة في حرب القرم (١٨٥٤):

تعد حرب القرم حلقة من حلقات ما يسمى بالمسألة الشرقية. وهي وإن دخلت في هذا التصنيف كون السلطنة العثمانية أحد أطرافها الأساسيين، إلا أنها

(١) انظر الوثيقة رقم ٥٩ في باب الملاحق، وقد نصت على شروط الصلح بين العائلين إثر الخلاف الأول الذي وقع بينهما في شهر رجب سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م.
(٢) انظر الوثيقة رقم ٦٠ وقد نصت على شروط الصلح بين العائلتين إثر الخلاف الثاني الذي وقع بينهما في شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م. أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٧٠ ـ ٧٢.
(٣) حسان حلاق، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.
(٤) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٧٢.
(٥) انظر سعيد الصغير، بنو معروف في التاريخ، منشورات مطابع زين الدين، القرية لبنان، بدون تاريخ، ص ٢٥٥.

كانت حرباً أوروبية ـ أوروبية وقفت فيها فرنسا وبريطانيا ومن ثم مملكة سردينيا إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا القيصرية. وكان تنافس الدول الأوروبية وصراعها فيما بينها على استعمار أجزاء من السلطنة أو إيجاد مناطق نفوذ فيها قد بلغ شأواً كبيراً[١]، وكان التبشير والحماية مظهران من مظاهر تحقيق أهدافها السياسية. وكانت فلسطين هدفاً لمشروع استيطاني يهودي. فاللورد شفتبيري قدّم منذ سنة ١٨٣٨، وبعده غولر والقنصل البريطاني في القدس جيمس فنّ، جملة من المشاريع لإسكان اليهود في فلسطين، وإنشاء دولة يهودية فيها تحت الحماية البريطانية. وقد حظيت هذه المشاريع بقبول اللورد بالمرستون الذي رأى فيها ضماناً لأمن مواصلات الامبراطورية البريطانية[٢]. وبما أن روسيا كانت تأخذ على عاتقها حماية الروم الأرثوذكس أينما وجدوا في أراضي السلطنة، فتدعي رعايتهم وحمايتهم، فقد أثار ذلك مخاوف السلطان وخصوصاً أن بلاداً شاسعة من أراضي دولته في الشطر الأوروبي يسكنها أبناء هذه الطائفة. وصادف أن وقع خلاف بين الروم واللاتين[٣] المحميين من قبل الحكومة الفرنسية، حول ترميم سقف كنيسة القيامة ومفاتيح كنيسة المغارة في بيت لحم، وجاء فشل مهمة الأمير منشيكوف رسول القيصر إلى الآستانة[٤]، ليشعل نار الحرب بين روسيا والسلطنة العثمانية. فوقفت فرنسا وبريطانيا إلى جانب السلطنة لضرب القدرة القتالية للجيش الروسي، وتدميراً لأسطوله البحري[٥].

(١) للتوسع في حرب القرم، انظر: أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، الفصل الخامس عشر، ص ٤٠١.
(٢) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٥٨.
(٣) اللاتين، اتباع الكنيسة الرومانية.
(٤) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٥٦٦ ـ ٥٦٩. انظر أيضاً: نخلة قلفاط، تاريخ روسيا الحديث، طبع في بيروت ١٨٨٧. الجزء الثالث، ص ١٨٦ ـ ١٨٧. وعبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، الباب الرابع، المسألة الشرقية وحرب القرم، ص ٢٣١ ـ ٢٤٢.
(٥) بو ديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٢٤. راجع تفاصيل هذه الحرب في كتاب قطف الزهور في تاريخ الدهور، تأليف يوحنا ابكاريوس، طبع في بيروت، المطبعة الأدبية سنة ١٨٩٨، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٢. وزين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص ٢٩ ـ ٣٠.

ترافقت أزمة القرم مع عصيان الدروز في جبل لبنان وحوران، وانتقالهم إلى حوران واللجاة، وقطعهم الطرقات، ودحرهم للحملة العسكرية التي أرسلها العثمانيون لتأديبهم. فخشيت السلطنة من تنامي الثورة وامتدادها إلى أماكن أخرى وخصوصاً أن التربة كانت خصبة في كثير من المناطق نظراً للسياسة المركزية الصارمة التي كانت السلطنة قد أخذت باتباعها بعد أزمة ١٨٤٠ وخروج القوات المصرية من بلاد الشام، لذلك جنحت نحو التسامح والسلام. وقد قابل الدروز هذه السياسة بمثلها، ووجدوا في حرب القرم فرصة لترميم علاقتهم بالعثمانيين، وتواصل ما انقطع معهم. وكان للشيخ سعيد جنبلاط، والقائمقام أمين أرسلان دور في انتهاج هذه السياسة. فتألفت فرقة عسكرية قوامها خمسة آلاف مقاتل تولى قيادتها الشيخ ناصيف نكد الحائز على دعم العثمانيين والقنصل الفرنسي بوره للمشاركة في الحرب ضد الروس. وقد قدمت السلطنة للأعيان الدروز مبلغ ١٥٠ ألف ليرة عثمانية للإنفاق على المتطوعين[١]. لكن الشيخ ناصيف قائد الفرقة توفي في الطريق بداء الاستسقاء عند بلوغه حاصبيا[٢]، ولم يكن باستطاعة الأمير أمين الحلول محله في القيادة لأن ترك منصب القائمقامية يعرضه لفقدانها نهائياً، فضلاً عن أن أعمال الإدارة كانت تحول دون قيامه بهذا العبء. أما الشيخ سعيد جنبلاط فلم يتول هذه المهمة إذ إن وفاقه مع العثمانيين لم يكن كاملاً، نظراً لمساهمة هؤلاء في لعبة التوازن السياسي مع سائر الأعيان الدروز وخصوصاً ناصيف نكد وأمين أرسلان[٣]. فأبقوا هذا الأخير قائمقاماً على الدروز[٤]، ورفعوا مكانه الشيخ ناصيف بتبرئته مما نسب إليه في خلال أحداث ١٨٤٥، خلافاً لما طالب به القنصلان البريطاني والروسي. وكان العثمانيون في عطفهم على الشيخ ناصيف يلتقون مع جهود القنصل الفرنسي الذي تبنى مساعدته منذ سنة ١٨٤٦ أسوة بمساعدة بريطانيا للشيخ سعيد، ليجعل منه «ثقلاً معادلاً للشيخ

(١) شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٢٧.
(٢) نسيب النكدي، مخطوطة سيرة الأسرة النكدية، ص ١٢٦ ـ ١٢٧. كانت وفاة الشيخ ناصيف في ٢١ جمادى أولى، سنة ١٢٧٠هـ، الموافق سنة ١٨٥٤.
(٣) عادل اسماعيل، السياسة الدولية، ج ٣، ص ٤١٣.
(٤) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٣.

سعيد وللكولونيل روز[١]».

وأوقعت حرب القرم نصارى جبل لبنان في مأزق المشاركة، فصدرت فتوى من أحد المطارنة الأرثوذكس تمنع المشاركة في الحرب تحت طائلة الحرم «لأن قيام دولة المسكوب لأجل شرف الديانة وصالح النصارى، وكون الصلة لغاية حميدة مذهبية فلا يجوز محاربة المسكوب»[٢]. في حين أن رجال الدين الموارنة تركوا الخيار لأبنائهم بالمشاركة في الحرب أو بالامتناع، لكنهم اشترطوا على الراغبين في الحرب سواء أكانوا من الروم أو من الموارنة أن يسجلوا أسماءهم في قوائم لدى مقاطعجييهم قبل السفر ويعطوا صورة عنها إلى المشير العثماني وإلى قنصلي انكلترا وفرنسا وذلك خشية أن يشارك هؤلاء في الحرب تحت قيادة المقاطعجيين الدروز، فلا تعلم الدولة «إنهم نصارى ويظنوا أنهم كلهم دروز ويكون الاسم والوجه لهؤلاء... ويجب علينا دايماً ملاحظة شرف ابنا ديانتنا ولا نكون ملعبة إلى زيد وعمر»[٣] وكان لقناصل فرنسا وبريطانيا مداخلات في هذا الشأن إلا أنهم لم يلزموا المسيحيين بالمشاركة في الحرب، بل تركوا الخيار لهم دون إكراه[٤].

وكانت حرب القرم سبباً في زيادة التوتر بين الأمراء اللمعيين أنفسهم. فما أن وقعت الحرب حتى أبدى القائمقام حيدر اسماعيل استعداده للمشاركة فيها إلى جانب العثمانيين. فقابل وفد من الأعيان المسيحيين والي صيدا، وقدم له مجاملة استعدادهم للمشاركة في الحرب. وزايد الأمير بشير أحمد على نسيبه فأبدى استعداده لقيادة ألفي رجل مسيحي للقتال بجانب الأتراك[٥]. إلا أن موقف كلا الأميرين اللمعيين لم يكن إلا من باب المزايدة ومحاباة العمال العثمانيين لكسب

(١) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 75.
(٢) راجع نص الوثيقة رقم ٦١ في باب الملاحق.
(٣) راجع نص الوثيقة رقم ٦٢ وهي عبارة عن رسالة سرية بعث بها قسطنطين ثابت إلى أحد الآباء يطلب منه استيضاح المطران طوبيا عون حول موضوع حرب القرم. ويبدو أن قسطنطين ثابت قد اطلع من الشيخ سعيد جنبلاط على موضوع مشاركة الأعيان الدروز في هذه الحرب وأن هؤلاء لا بد أن يتطوع معهم بعض الشبان المسيحيين من أبناء عهدتهم. والمشكلة في ذلك أن الدولة لا تعرف أنهم نصارى فتظن أنهم من الدروز، لذلك يقتضي توضيح هذا الأمر ووضع لوائح بأسمائهم وتقديمها إلى مشير صيدا وقنصلي فرنسا وانكلترا.
(٤) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة، رقم ١٥٢٥١.
(٥) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 39-40 et 48.

ودهم وتأكيد نفوذ كل منهما.

وفي أثناء حرب القرم كان شبلي العريان منفياً في الآستانة، فجمع خمسماية خيال من أولاد العرب وانضم بهم إلى القوات العثمانية المقاتلة. وكان معه من الأعيان علي بك حمادة وأخوه ملحم وابن عمه قويدر وبعض أفراد من بلدة بعقلين[١].

شارك العريان في القتال إلى جانب العثمانيين تحت قيادة عمر باشا، وظل هناك حتى انتهت الحرب بانتصار العثمانيين وحلفائهم واستيلائهم على قلعة سيباستوبول. ومن ثم وضعت معاهدة باريس وتم التوقيع عليها من قبل السلطنة وانكلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا وسردينيا وروسيا وذلك في الثلاثين من آذار سنة ١٨٥٦[٢]. وتؤكد الوثيقة رقم ٦٣ كيفية احتفال السلطنة بالنصر وذلك بدعوة والي صيدا والقائمقام بشير أحمد السكان للاحتفال بتلك المناسبة بإعلان الأفراح والمسرات وإقامة الزينة والتنوير في جميع الأماكن والمحلات[٣].

كان لحرب القرم ومعاهدة باريس آثار مدمرة على السلطنة العثمانية. ورغم اعتبار السلطنة في عداد الدول المنتصرة إلا أن نتائج الحرب كانت بمنزلة الكارثة عليها. فقد أجبر الباب العالي على عقد أول قرض أجنبي سنة ١٨٥٤ لسد النفقات العسكرية. وفرضت الدول الأوروبية عليه نوعاً من الحماية الجماعية. فأملت على حكومة السلطان برنامجاً جديداً للإصلاحات تجسد بالخط الهمايوني الشريف الصادر سنة ١٨٥٦[٤]، وقد أتيح لكل من فرنسا وبريطانيا أن تستفرد السلطنة المهددة بالاجتياح الروسي. فتضغط عليها لكي تخطو مجدداً نحو الإصلاح والتطور بالمفهوم الغربي. فكان الإعلان الصادر عن السلطان في ١٨ شباط سنة

(١) رستم باز، مذكرات رستم باز، ص ٩٦ ـ ٩٩، ومحمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ١٧٢. أيضاً: فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج ١، ص ٣٥٤.

(٢) يوحنا ابكاريوس، قطف الزهور، ص ٣٠٣. انظر تفاصيل المعاهدة لدى: سليم فارس الشدياق، مجلة كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، طبع في مطبعة الجوائب بالآستانة العلية ١٢٩٤هـ، ١٨٧٧م، ج ٥، ص ٦ ـ ١٥.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٦٣ في باب الملاحق.

(٤) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٥٩. أيضاً: نخلة قلفاط، تاريخ روسيا الحديث، ج ٣، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤.

١٨٥٦ يتضمن تحديد حقوق الطوائف المسيحية تحديداً مفصلاً[١]. وقد وجد بعض الشعوب، وبعض الأقليات الدينية الموجودة في السلطنة في السياسة الإصلاحية هذه أبعاداً وتطلعات لم يتضمنها الإعلان السلطاني، كما وجدت فيها منفذاً للاستقلال والتحرر من النظام المقاطعجي الذي كان يشكل المؤسسة السياسية الوحيدة التي تنتظم فيها الحياة بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وما إن حاولت بعض الفئات تطبيق مبادىء الخط الهمايوني، حتى اصطدمت بالقيِّمين على النظام المقاطعجي وجماعة المحافظين فكانت مرحلة من مراحل الصدام والعنف ليس فقط في جبل لبنان بل وفي دمشق أيضاً وفي غيرهما من الأراضي العثمانية اتخذ شكل ثورات دموية وحروب أهلية وانتفاضات فلاحية.

ثالثاً: الثورة الفلاحية في كسروان (١٨٥٨)

كانت القائمقامية الشمالية قبل الثورة الفلاحية الكسروانية تعيش أوضاعاً داخلية بالغة الصعوبة. فالقوى السياسية الفاعلة تتصارع فيما بينها على السلطة والنفوذ. والقائمقام بشير أحمد المدعوم من الفرنسيين والعثمانيين يتنافس مع الأمير بشير عساف المدعوم من الكنيسة المارونية والبريطانيين. ومشايخ آل الخازن اقطاعيو كسروان ينقمون على القائمقام ويعملون على إفشال إدارته خوفاً على سلطاتهم المقاطعجية وحقوقهم التقليدية. والكنيسة المارونية بعد أن تبوأ سدتها البطريرك بولس مسعد ذات الجذور الشعبية عملت على ضرب السلطات المقاطعجية ليس فقط في عهدات القائمقامية النصرانية بل في القائمقامية الدرزية أيضاً حيث يمارس النظام المقاطعجي بأتم مظاهره ومضامينه، فضلاً عن مداخلات القناصل الأوروبيين الدائبة لتنفيذ سياستهم الدولية وتحقيق مطامع دولهم في أراضي السلطنة، وتفريقهم الأهالي إلى شيع وأحزاب متنافرة سياسياً ودينياً وطبقياً. وفي أجواء كهذه كان من الطبيعي أن يضطرب الوضع الأمني في

(١) ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٠ ـ ٤٢.

البلاد، وأن تعجز إدارة القائمقام عن وضع حد للفتن والتعديات وأن تفتقد العدالة والمساواة. وهكذا فإن الوضع في القائمقامية النصرانية تفتح على كافة الاحتمالات، على حروب أهلية سياسية، وحروب طبقية اقتصادية اجتماعية، وحروب مذهبية دينية، والدولة العثمانية صاحبة الأرض والسيادة وقفت عاجزة عن اتخاذ إجراءات حاسمة. فإلى أي مدى كان تدخلها مطلوباً أو مستحباً أو مقبولاً من السكان ذلك هو السؤال الذي لم يستطع حتى الأهالي الذين كانوا يعانون الوضع المتفجر الإجابة عنه أو تحديد ما يطلبونه من الدولة.

وإذا ما انتقلنا من عموميات ما تقدم إلى بعض التفصيلات الموضحة للأسباب الحقيقية للثورة الفلاحية الكسروانية ضد مشايخ آل الخازن من خلال دراسة علاقة هذه الأسرة بالقوى السياسية والدينية كافة، نرى أن آل الخازن لم يكونوا على وئام مع القائمقام بشير أحمد فقد كانوا يؤكدون على أحقيتهم في تولي القائمقامية الشمالية أكثر من الأسرة اللمعية، ثم أنهم كانوا يخشون على سلطاتهم ونفوذهم بعد أن أعطي امتياز الحكم إلى اللمعيين، هذه المخاوف دفعتهم إلى الوقوف ضد القائمقام بشير أحمد فعارضوا سياسته، وركبوا موجة إسقاطه حتى أنهم أقاموا وكلاء لقرى جنوب كسروان، واصطنعوا الأختام ليختموا بها معروضات الشكوى ضده[1]. هذه المعارضة الفعالة نتج عنها خصومة حادة بين الفريقين. فكان الأمير بشير أحمد يكيد للمشايخ الخازنيين، وهؤلاء بدورهم يكيدون له ويؤلبون الناس ضده[2]، وهذا ما حدا بقنصل فرنسا في بيروت دي ليسبس على إرسال معتمدين من قبله ينصحون آل الخازن بضرورة الاتفاق مع القائمقام. كذلك وبوعي من الشيخ سعيد جنبلاط، لخطورة ما كان يجري تجاه آل الخازن والنظام المقاطعجي، بادر للتوسط وإصلاح الحال بين المشايخ والقائمقام[3]. لكن الوساطات لم تؤدِّ إلى نتيجة، وأجبر القائمقام أمام المعارضة لمغادرة كسروان، فكان أن نقم عليهم،

(١) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٨.
(٢) راجع الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٨٦ ـ ١٨٧. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 55-56.
(٣) انظر تفاصيل هذه الخلافات لدى الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣١٩ ـ ٣٣٢. أيضاً: شاكر الخوري، مجمع المسرات، ص ٧٩. أيضاً: يوسف ابراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية، دار نوفل، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

وانضم أنصاره في الحزب الأحمدي إلى القوى المناوئة للمشايخ الخازنيين، وكمنوا غيظهم إلى أن قامت الثورة.

أما علاقة آل الخازن بقاعدتهم الشعبية وخصوصاً عمالهم وفلاحيهم، فلم تكن بالعلاقة الحميمة. فقد عرف الاقطاع الكسرواني بالقسوة وشدة الوطأة خصوصاً بعد أن تنامى حجم الأسرة الخازنية وفقدت الكثير من مصادرها التقليدية بحيث لم تعد تستطيع الاستمرار في تحمل نفقات العهدة ومصاريفها إلا بزيادة مدفوعات السكان والهبات والرسوم[1]. ولم تكن هذه السمة لتقتصر على المشايخ الخازنيين بل كانت من سمات مشايخ آل حبيش أيضاً الذين اختلفوا مع أتباعهم أهالي غزير لدرجة أن هؤلاء طالبوا بنزع ولايتهم عن غزير[2]. حتى أن أهالي زحلة تمردوا على سلطة القائمقام اللمعي سنة ١٨٥٧ وقاموا بمصادرة أملاك الأمراء اللمعيين[3]. وكانت مطالب الأهالي والفلاحين بوجه مشايخهم كثيرة وقد رفعوها إلى حكومة الأمير بشير أحمد. ومن خلال مراجعة سجل هذه الحكومة يتبين أنها تناولت رفع العيديات عنهم، وإلغاء رسوم الزواج، ورفع التعدي والضرب والإهانة والسخرة. وحاولت إرجاع ضريبة السنوات الثلاث التي صار الانعام بتركها من قبل الباب العالي لمقاطعة كسروان بعد أن جمعها المشايخ وأبقوها ضمنهم، وتعيين وكلاء في القرى لمراقبة جمع الأموال الأميرية، ورفع التعديات، وغير ذلك من المطالب الأقل أهمية. وقد جاء قرار مجلس القائمقامية ليعترف بشرعية هذه المطالب ويؤكد صحة أكثرها[4] وخصوصاً لجهة تناول بعض المظالم وتسلط الاقطاع الخازني على المال والعرض والدم[5]، وإرهاقهم الفلاحين

(١) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ص ٢٢٨. انظر أيضاً: هاشم ياغي، ملامح المجتمع اللبناني الحديث، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ٣٤ ـ ٣٥.
(٢) راجع خلاف آل حبيش وأهالي غزير لدى: الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٧.
(٣) انظر الوثيقة رقم ٦٥، وعبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية، القسم الأول، ص ١٦٢.
(٤) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٩.
(٥) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٨٢. انظر ما ورد في كتاب ثورة وفتنة ص ٧٢ و٧٦ لجهة بعض الجرائم التي ارتكبها بعض مشايخ آل الخازن، وكان «أقل واحد من بيت الخازن كان يهين أكبر واحد من الأهالي عداء عن القتل والحبس وما شاكل ذلك». ثم يسرد المؤلف بعض الحوادث كقصة قتل شمسين الخازن لشاهين القاموع وحرقه بالنار، وقتل ميلاد الديك بين امرأته وأولاده، وقصة =

بالضرائب والرشاوى والعطاءات والهدايا وسائر الموجبات الاجتماعية والإقطاعية[١].

وكانت العلاقة الأكثر غموضاً وتعقيداً هي علاقتهم بالبطريرك بولس مسعد الذي خلف البطريرك يوسف الخازن سنة ١٨٥٤. وقد شجّع مسعد الفلاحين في نضالهم ضد امتيازات رجال الاقطاع ومشايخه وواصل جهود الكنيسة في سبيل فك عرى العلاقة العضوية التي جمعت المقاطعجيين الدروز وفلاحيهم النصارى في المناطق المختلطة[٢]. والتعقيد هذا جاء نتيجة تضافر عدة معطيات سلبية كونت عوامل تفجير في العلاقة بين المشايخ والبطريرك. فانتماء هذا الأخير إلى العامة جعله في مواجهة طبقية مع المشايخ، ولو استمر منصب البطريركية معقوداً للأسرة الخازنية كما كانت الحال أيام البطريرك السابق يوسف الخازن[٣] لكان الأمر مختلفاً، ولربما تغيرت بعض المعطيات والنتائج، يضاف إلى ذلك ما كان يحمله البطريرك مسعد في وجدانه الواعي واللاواعي من ذكريات ورواسب اجتماعية ربما كانت مؤلمة وتمس مشاعره ومشاعر عائلته[٤] وسائر الذين ما انفكوا

= ملحم دعيبس الخازن وقتله ابن يبوس الشنيعي، وقصة ملحم دعيبس الخازن ووضعه ابن فارس البيطار في المقبرة وهو حي، وقصة الشيخ يونس البدوي الخازن وتعريته للكهل نادر القسيم وضربه بالسوط حتى الموت، وقصة الشيخ منصور حنا دندش الخازن وقتله لابنة اغناطيوس عقل وابنتها، بعد أن حملت منه ووضعت طفلاً فعز ذلك على بيت الخازن وطلبوا منه قتل الأم والطفل كون الأم ليست من المشايخ فأقدم على ذبح الأم والطفل معاً».

(١) انظر مقدمة كتاب نوادر الزمان، اسكندر ابكاريوس، ص ٦٢.

(٢) حريق، التحول السياسي، ص ٩٢.

(٣) ساعد على فوز البطريرك يوسف الخازن في الانتخاب سنة ١٨٤٥ تدخل أوجين بوجاد قنصل فرنسا في بيروت، وفتنة ١٨٤٥ بين الدروز والموارنة. ذلك أن القنصل الفرنسي وبعض كبار رجال الكنيسة رأوا أنه من الأوفق في تلك الظروف انتخاب شيخ من آل الخازن بطريركاً، لأن لآل الخازن علاقات ودية مع مشايخ الدروز. لكن الأمر بدا مختلفاً سنة ١٨٥٤ إذ ثار الهياج ضد فكرة اعادة أحد أفراد آل الخازن بطريركاً. وزاد في نقمة الموارنة ما أشيع عن صلة البطريرك الخازن الحميمة بالدروز. راجع: إيليا حريق، التحول السياسي، ص ٩٣.

(٤) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 64.
«وقيل إن البطريرك ولأنه من عائلة شعبية، وربما لذلك كان يضمر حقداً لآل الخازن بسبب تعرض إحدى سيداتهم لأمه. فقد أرادت أمه أن تتجاوز العادات والتقاليد التي تميز بين الإقطاعيين والشعبيين عندما أرادت أن تتزيا بالطرطور لباس المشايخ»، فتعرضت للإهانة وقيل للصفع. انظر ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، الجزء الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٨، ص ٧٤. أيضاً: بطرس فهد، بطاركة الموارنة وأساقفتهم، ص ٩٧ ـ ١٠٠.

يعانون سلبيات النظام المقاطعجي وتصرفاته المتمادية وأعماله الجائرة والمستغربة.

كانت استراتيجية الكنيسة ضرب النظام المقاطعجي بوجهيه الدرزي والمسيحي مقدمة لإقامة كيان سياسي موحد تكون هي رأسه وصاحبة السلطة الفعلية فيه[١]، وكانت مصممة على أن يكون لها دور كبير في الشؤون السياسية للإمارة، وأن تحصر فيها أحادية القرار السياسي للطائفة المارونية. ولم يكن ليتسنى لها ذلك إلا إذا دخلت في نزاع ثنائي مع المقاطعجيين الموارنة وخصوصاً آل الخازن والمقاطعجيين الدروز حكام المناطق المختلطة من الجبل[٢]. ولتحقيق ذلك كان عليها إزالة جميع العراقيل التي تعترض هذا الهدف. لذلك عملت على تقويض التشتت المقاطعجي وإعادة تركيز السلطة السياسية كما كانت في خلال عهد الإمارة. لكن إخفاقها في إعادة الأمير بشير الشهابي أو أحد أبنائه جعلها تحسم أمرها لجهة تأييد القائمقام الأمير حيدر[٣]. وبعد وفاة هذا الأخير وانتقال القائمقامية إلى الأمير بشير أحمد، اتخذت موقفاً معارضاً منه لاعتبارات سياسية مازجه تعصب ديني لأن العموم كانوا يعتقدون أنه ولد درزياً ولم يزل حديثاً في النصرانية فضلاً عن ولائه للعثمانيين، لذلك أيدت الأمير بشير عساف. ولما وقف آل حبيش، وآل الخازن مع بشير عساف عدل بشير أحمد من سياسته بأن وقف إلى جانب الفلاحين ضد آل الخازن الذين كانوا يدعمون خصمه بشير عساف[٤]. فلو كان خلاف البطريرك مع آل الخازن خلافاً سياسياً بسيطاً لكانت امكانية التوافق والمصالحة سهلة ويسيرة، لكن الأمر كان يتعدى التباين الشكلي أو الخلاف في الرأي على شخصية الحكم سواء أكان بشير أحمد أم بشير عساف إلى ما هو أعمق منه وأشمل. كان التباين الحقيقي يتناول مسألة مفهوم السلطة وجوهرها، والبطريرك يرى أنها مرحلة احتضار نظام قديم مشتت دقت فيه عدة أسافين عبر ما سمي بالتنظيمات العثمانية وسياسة الاصلاح، وقيام نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يرتكز على مبادىء الحرية والمساواة[٥]. وكانت الكنيسة ببطريركيها

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 234-235.

(٢) هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، ص ٥٠.

(٣) اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٦٢.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٥) انظر وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٨٥.

يوسف حبيش وبولس مسعد تحاول أن تركب هذه الموجة الاصلاحية فينبثق عن ذلك كيان سياسي تيوقراطي مستقل تلعب فيه الأكثرية الجديدة وهي بالطبع مارونية المذهب والانتماء دور التقرير والتنفيذ. وهذا الأمر يستوجب وقد حصل فعلاً تسلم الكنيسة القيادة السياسية لأنها صاحبة المشروع والقيمة على تنفيذه، فنافست بذلك المشايخ المقاطعجيين الموارنة منهم والدروز سواء بسواء[١]. وقد أشار لونورمان إلى غلطة الإكليروس «الفادحة بعمله على تقويض سلطة الأمراء. وكانت غايته من ذلك زيادة نفوذه السياسي وحصر ادارة شؤون الجبل المسيحي بيديه وحده، فراح يثير التطلعات والعواطف الديمقراطية، ويسلح الفلاحين ضد زعمائهم القدماء» معتبراً أن هذا العمل كان أداة لتحقيق المشاريع العثمانية[٢]. في حين حمّل ريتشارد ادوارد Richard Edwards مسؤولية الحركة الفلاحية البطريرك الماروني، والمطارنة ورجال الدين، فاعتبرهم السبب في انقضاض أهالي كسروان على زعمائهم المقاطعجيين وطردهم المشايخ آل الخازن وآل حبيش من بيوتهم ومقاطعاتهم[٣].

وأبدى البطريرك بولس مسعد أسفه وألمه لما أصاب الخازنيين، ولم يتدخل لإخماد نار الفتنة[٤] أقله من باب المجاملة تجاه العائلة التي «علمته وأهلته للترقي في حياته الكهنوتية وفي بلوغه المركز البطريركي»[٥]. هذا الموقف كان له خلفياته الوضعية ودلالته، أنه قراءة لموقف ضمني عبرت عنه بعض المصادر بإشارتها إلى دور مهم للبطريرك ولرجال الدين وأكثرهم ذوي منابت شعبية في الثورة الفلاحية فضلاً عن أن الكنيسة عبر امتدادها في الأديار والكنائس كونت القيادة السياسية للانتفاضة الفلاحية كونها الوحيدة التي تملك تنظيماً كهنوتياً متماسكاً، وتأثيراً اجتماعياً متجذراً في حياة السكان، وجهازاً إعلامياً واسع الانتشار والامتداد في الأوساط الشعبية والفلاحية[٦]. وهذا ما حمل بعض الفئات التي ظلت على ولائها

(١) انظر بهذا المعنى، ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٨٢ و١٩٦.
(٢) François LENORMANT, Une Persécution du Christianisme, p. 148.
(٣) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 131-132.
(٤) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٣٨ ـ ٣٤٠.
(٥) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٦٨.
(٦) ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٦٣.

لآل الخازن أن تحاول الاعتداء على البطريرك. لكن البطريرك استنجد بيوسف كرم فأنجده بثلاثة آلاف شخص حالوا دون تمادي المعتدين[١].

وإذا ما استبعدنا ما ذكرناه سابقاً لجهة تطلعات البطريرك السياسية، ومحاولته تأسيس ادارة يكون هو رأسها وقائدها، والمطارنة مساعدين له حسبما أكده القنصل الفرنسي بنتفيليو Bentivoglio، وأن دراسات ووسائل خفية قد وضعت بهذا الخصوص منذ فترة، وأن الثورة ضد الخازنيين، ووضع هؤلاء خارج مناطقهم هي أحداث ترتبط بدقة في المؤامرة المنفذة من قبل رجال الدين ضد المشايخ الخازنيين، وبالتالي فإن هناك عملاً غامضاً، لكنه غير منقطع يتتابع في جبل لبنان الغاية منه نزع الاعتبار من الارستقراطية المسيحية، الأمراء اللمعيين، المشايخ الخازنيين، والحبيشيين والدحادحة وغيرهم[٢] لتأكد لنا أن الكنيسة المارونية وخصوصاً رأسها المدبر البطريرك بولس مسعد لم يكن بعيداً عما يجري تجاه المشايخ الخازنيين والحبيشيين، حتى أنه لم يحاول أن يقوم بدور الوساطة الشكلية إلا متأخراً[٣]، عندما بدا له أن الثورة تجاوزت المشايخ الخازنيين وباتت تهدد وضع المسيحيين في جميع مناطق ومقاطعات القائمقامية النصرانية[٤].

أما عمال السلطنة العثمانية فموقفهم يندرج في المنحى نفسه الذي يسلكونه في كل مرة يواجهون فيها أحداثاً داخلية، وما من خطر يتعرضون له ويحسبون له الحساب، إلا خطر اتفاق الفرقاء فيما بينهم واتحادهم بوجه الدولة وقيامهم عليها. وما دام السكان منقسمين إلى شيع وأحزاب وغرضيات متخاصمة، ويأخذ بعضهم برقاب بعض، فإن ذلك هو الوضع السليم، وتلك هي الراحة والسلامة

(١) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٤٩ و٢٥٤.
(٢) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 324. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 161 et 233-234.
(٣) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠. أيضاً: فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص ٥٣٠. يعتبر فيليب حتي أن البطريرك الماروني تجاهل أمر الثورة في حين أن الخوارنة والقسس الذين كانوا في عامة الناس فقد شجعوا على الثورة وأيدوها.
(٤) وصف ريتشارد ادوارد البطريرك الماروني بولس مسعد بأنه «من عائلة فلاحية وهو رجل واسع العلم غير أنه معجب بنفسه ومتكبر كحديث النعمة، ويرغب أن يرى العالم عند قدميه»، انظر: Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 129.

بالنسبة إليهم.

السلطنة العثمانية بشخص والي صيدا خورشيد باشا وعساكره النظامية، كانت مسؤولة عن أمن القائمقاميتين وهدوئهما[1]، لكنها في الوقت عينه كان ممنوعاً عليها مبدئياً إدخال جنودها إلى أي من القائمقاميتين إلا بعد موافقة ديوان القائمقامية. وعندما حاول خورشيد باشا دخول كسروان لتأديب العصاة وإعادة الأمن، احتج البطريرك على ذلك مدعياً أن دخول العسكر العثماني إلى كسروان هو ضد نظامات جبل لبنان وترتيباته، إلا إذا أنهى ديوان القائمقامية بذلك. وقد تبنى القنصل الفرنسي هذا الموقف. ولما أحيل الموضوع إلى الديوان، أجاب وبضغط من البطريرك أنه قبل دخول العساكر واستعمال القوة يجب إرسال معتمد ينصح الأهالي. فما كان من خورشيد باشا إلا أن سحب قواته العسكرية تاركاً الأمور للمعتمد المرسل من قبل الديوان[2].

وتؤكد الوثيقة رقم ٦٦ أن المعارضة تذرعت للحؤول دون دخول العساكر العثمانية إلى جبل كسروان بحجة أن مقاطعة كسروان هي مركز النصرانية، وفيها «أديرة وكنائس كثيرة ومدارس عديدة للرهبان والراهبات والدارسين ولأهل العرض ولذلك إذا دخلت لهذه المقاطعة العساكر المنصورة بقوة السلاح فتكون الأضرار أصابت هذه الأديرة والمدارس والكنائس وسكانها المتعبدين لله وساير أهل العرض الأبرياء. أما المجرمون فينهزمون بلا جهة من وجه الحكومة وبالكاد يقع أحدهم في اليد وبهذا لا تكون حصلت النتيجة المطلوبة».. وتؤكد الوثيقة على طلب استرحام الأهالي بعدم استعمال قوة السلاح ضد المقاطعة المذكورة[3].

لم يكن خورشيد باشا متحمساً لإيجاد حل للمشكلة الفلاحية في كسروان. وعندما اصطدم بعقبة الديوان أخذ يتعامل مع فرقاء الأزمة تعاملاً فيه الكثير من الدهاء والاحتيال. فلما اتصل به فلاحو الانتفاضة شدد من عزيمتهم، وشجعهم

(١) انظر الوثيقة رقم ٦٦ في باب الملاحق وتاريخها ١٥ تشرين الثاني سنة ١٨٥٩.
(٢) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 76.
(٣) راجع تفاصيل ذلك في الوثيقة رقم ٦٦ المنشورة في باب الملاحق.

على الاستمرار في مواجهة مشايخهم. كذلك كان الأمر فيما يتعلق بالمشايخ، فقد وعدهم بتأديب العصاة، وإلقاء القبض على طانيوس شاهين، وإعادتهم إلى اقطاعاتهم وقراهم[1].

النهج العثماني هذا جاء نتيجة هدف رمى إليه العمال العثمانيون. لقد تركزت خططهم على إثبات فشل نظام القائمقاميتين والتذرع بهذا الفشل مقدمة لإلغاء النظام الثنائي والعودة بجبل لبنان إلى الحكم العثماني المباشر[2].

في هذه الأجواء الملبدة بجميع عوامل النزاع والتفجير حيث تتنازع رغبات السكان المشبعة بما سمعوه عن مضامين سياسة التنظيمات والإصلاحات، وما كان يهيء لهم من أحابيل سياسة الدول الأوروبية ومخططاتها لتحقيق أهدافها لتحقيق وتأكيد نفوذها، وصراع هذه الدول فيما بينها واتخاذها من رجال السياسة المحليين أدوات وعملاء لهم فضلاً عن مظالم الإقطاع الخازني وأهداف الكنيسة في الريادة والسيادة. كل ذلك شكّل مجموعة من العناصر المفجرة ليس فقط للانتفاضة الفلاحية بل وأيضاً لسائر الانتفاضات والحركات والفتن الدموية والحروب الأهلية التي عصفت بجبل لبنان طوال عشرين سنة. وكانت الحركة الفلاحية ١٨٥٨ ـ ١٨٥٩ أحد أبرز الأحداث التي وقعت نظراً للبعد الاجتماعي الذي تمخض عنها، والطرح النوعي المستجد القائم على المبادىء التي نادى بها فريق الفلاحين.

كانت الثورة نتيجة عدة عوامل متفرقة اختمرت في بيئة وجدت فيها تربتها الخصبة للنمو والانفجار. بدأت بتململ في الأوساط الشعبية، وخصوصاً الفلاحية منها، وأعقبها اجتماعات متفرقة كان أبرزها اجتماع عجلتون الذي عقد في شهر تشرين الثاني سنة ١٨٥٨ حيث انتخب المجتمعون وكيلاً أول هو صالح جرجس صفير، ووكيلاً ثانياً هو داود محبوب القاموع[3]. ثم انتشرت عدوى الاجتماعات وتعيين الوكلاء. وخدع المشايخ الخازنيون في بداية الأمر فلم يجدوا في هذه الظاهرة عملاً موجهاً ضدهم فعملوا على استغلالها وتوجيهها ضد الأمير

(١) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٥.
(٢) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٦٢. انظر أيضاً بهذا المعنى: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 326.
(٣) العقيقي، المصدر السابق نفسه، ص ٧٧.

بشير أحمد وشجعوا الفلاحين على تعيين شيوخ شباب في القرى وتقديم المعروضات والاحتجاجات برفض سلطة القائمقام. ولم يعلم هؤلاء المشايخ أن الاستنهاض الشعبي القائم يستهدفهم ويستهدف مشيختهم وسلطتهم وحتى وجودهم إلا في شهر أيلول سنة ١٨٥٨[١].

وتصاعدت النقمة الشعبية ضد المشايخ وتعرض بعضهم للإهانة والضرب[٢]، وعمت الانتفاضة قرى عشقوت وريفون وميروبا وجونيه وغوسطا وعرمون، وأقام الفلاحون في كل قرية شيخ شباب لها[٣] يمثلها في بعض الاجتماعات، ويقود الفلاحين في عصيانهم ويؤمن لهم السلاح والذخائر ويكون مرجعهم عند الضرورة. وحاول مشايخ آل الخازن في أوائل كانون الثاني سنة ١٨٥٩ تنظيم جبهة مضادة بوجه الفلاحين فاجتمعوا في بلدة غوسطا وقرروا نبذ خلافاتهم وتوحيد القوى والوسائل من أجل إخماد العصيان، ووكلوا مهمة الإشراف على العمل إلى الشيخين حصن وقعدان الخازن[٤] لكنهم لم يتمكنوا من الصمود أمام تيار الفلاحين الجارف.

ويبدو أن الحركة الفلاحية كان يتجاذبها تياران، تيار إصلاحي معتدل عبر عن نفسه بموقف العقلاء واتصف بالدعوة لإصلاح الحكم في كسروان، وبالخوف من الهزات الاجتماعية، وكان يحظى بتأييد فئة غنية من سكان الريف تزاول الربا والتجارة وتتأثر بآراء كبار رجال الدين الموارنة. وتيار ثوري أطلق عليه لقب «الجهلة» واتصف عمله بالشدة والقسوة فأبدى استعداده منذ كانون الأول سنة ١٨٥٨ لطرد المشايخ من كسروان وإلغاء سلطة المقاطعجيين والأسياد[٥]. وتظهر غلبة التيار المتشدد على التيار الإصلاحي من خلال تراجع صالح جرجس صفير وتنحيه عن القيادة الفلاحية، وارتقاء طانيوس شاهين إلى سدتها كوكيل عام. وقد دلت مواقف هذا الأخير المتشددة على أنه يمثل التيار

---

(١) العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٧٧ ـ ٧٩.
(٢) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.
(٣) العقيقي، مصدر سابق، ص ٨١.
(٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٦٠. وسميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٢٠٠.
(٥) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧ و٢٠٩.

الثوري خير تمثيل، فبعد أن قبل المشايخ الخوازنة ومن معهم تسليم السلطة في كسروان لثلاثة مأمورين منهم، رفض شاهين ذلك وقدم طلباً أكثر جذرية قضى بانتخاب مأمور واحد من قبل المشايخ ومأمور مساعد له من الشعب. لكن آل الخازن رفضوا هذا الطرح واعتمدوا سياسة متشددة تجاه الفلاحين، فرد طانيوس شاهين على تشددهم باتهامهم بمحاولة اغتياله[١].

أعقب ذلك فترة من التوتر السياسي والأمني، اتجه خلالها الفريقان إلى خورشيد باشا لفض النزاع بينهما. لكن الوالي العثماني استنكف لصعوبة إقناع الفريقين، وأدى اجتماع عقده الفلاحون إلى الاتفاق على طرد المشايخ من كسروان. وقد نفذوا ما اتفقوا عليه فتم في أواسط شهر كانون الثاني سنة ١٨٥٩ طرد الأسرة الخازنية من أغلب القرى والبلدات التي تقيم فيها ولم يتورعوا عن قتل بعض أفرادها في عجلتون ونهب بيوتهم وتشتيت شملهم فانتقلوا إلى بيت شباب وبسكنتا وبلاد جبيل وبيروت[٢].

استولى الفلاحون على أملاك آل الخازن فأقاموا في بيوتهم، واستغلوا حاصلات أملاكهم ومنتجاتها من حنطة وحرير وزيت وكروم[٣]. «وكان طانيوس شاهين يأخذ ذلك بقوة الجمهور، وفتح خروجه في بيته إلى الشارد والوارد وعمل منازيل وفرق جباخانات وعمل مثلما تعمل الدور الواسعة وصار يقطع أوامر بتحصيل الحقوق وقصاص المذنبين كيفما شاء من دون معارض ويقول بقوة الحكومة الجمهورية»[٤].

---

(١) سميليا نسكايا، مرجع سابق، ص ٢٠٧ ـ ٢١١. العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٨٤ ـ ٨٥.
(٢) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٨. انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٨٥ ـ ٨٦.
(٣) انظر الوثيقة رقم ٦٧ في باب الملاحق وما تضمنته لجهة الخسائر التي لحقت بمشايخ آل الخازن والتعديات التي مورست عليهم من قبل جماعة طانيوس شاهين.
(٤) العقيقي، المصدر السابق نفسه، ص ٨٦.
إن استعمال العبارات الحديثة «بقوة الجمهور» و «الحكومة الجمهورية» تؤكد على الدعم الذي قدمه رجال الدين للحركة الفلاحية من خلال استعمال التعابير الثورية التي عرفتها فرنسا بعد ثورتها الشهيرة في صياغة بيانات الثورة واعلاناتها. ولم تنتقل هذه التعابير إلى جبل لبنان إلا من خلال مشاركة هؤلاء في الثورة الفلاحية.

وكما شدد الفلاحون قبضتهم في إدارة أملاك آل الخازن واستحلاب خيراتها، كذلك تشددوا في مواقفهم السياسية، وكان شاهين وراء هذا التشدد فرفض بحزم اقتراح البطريرك تقاسم السلطة بين المشايخ والعامة مصراً على رفض حكمهم «بأن المشايخ لا يكون منهم أحد مأموراً علينا»(١).

وكان البطريرك بولس مسعد على وعي بما يكنه الفرقاء ذوو العلاقة، وكان يعلم هدف كل منهم وخصوصاً أنهم لا يأبهون للنتائج التي ستسفر عنها تلك الأحداث ولا للخسائر التي ستصيب ولا شك عامة الناس، وهم بالتالي رعايا له ومؤيدون، وكان يدرك أن العمال العثمانيين وإن اهتموا بما يجري فما ذلك إلا لتأمين مصلحة الدولة وفرض سلطتها ونفوذها، وهذا لا يتم إلا إذا تدهورت الأوضاع وتفاقمت الأمور. وكانت الدول الأوروبية من خلال قناصلها، ومشايخ آل الخازن يضغطون على خورشيد باشا لوضع حد لما يجري وإنهاء مأساة كسروان. كما وأن الهدف الذي رغب البطريرك به وسعى إليه ضمناً قد تحقق بنسبة كبيرة فآل الخازن في وضعية لا يحسدون عليها فهم مشردون ومهجرون، بيوتهم منهوبة ومحترقة وأرزاقهم محتلة ومعنوياتهم في الدرك الأسفل(٢). أما الأهالي فهم بدون قيادة سياسية وهم يتطلعون إلى زعامة جديدة، فإلى أي مدى يمكن أن يشكل هؤلاء الزعماء الطارئون بدائل عن أعيانهم السابقين وشيوخهم التقليديين خصوصاً وأن قادة الثورة الفلاحية قد أبدوا تمادياً ملحوظاً وتفلتاً مما كان يطرحه البطريرك بنفسه لجهة القبول بولاية أحد مشايخ آل الخازن، حتى أن الوكيل العام وثلاثين وكيلاً معه رفضوا الحضور للثم مواطىء أقدام البطريرك وبحث قضية المأمورين الثلاثة(٣).

ولقد جاء تحرك البطريرك بدافع ما تحقق من نتائج على الأرض، وخشيته من العروض التي قدمت إلى المشايخ الخازنيين لتبديل انتمائهم الديني أو طقسهم المذهبي(٤). وخشيته أيضاً خروج القيادة السياسية من يده كما خرجت من المشايخ

(١) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.
(٢) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 165.
(٣) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٢١٤.
(٤) مارون رعد، لبنان من الإمارة إلى المتصرفية، ص ١٧٠.

الخازنيين إلى قيادات جديدة طارئة فنحا باتجاه المصالحة وإيجاد حل وسط يعيد المشايخ إلى بيوتهم وأرزاقهم ويحد من شوكتهم وتسلطهم، ويبعد الفلاحين عن العمل السياسي ومداخلتهم بصيغ الحكم والأحكام، ويبعد نهائياً عن كسروان الجيوش العثمانية لانتفاء مبرر تدخلها. فنسق هذا التوجه مع القنصل الفرنسي فحالت مداخلة هذا الأخير دون دخول القوات العثمانية إلى عمق الأراضي الكسروانية، ومن ثم تراجعها إلى بيروت. وتم تحجيم وسائط المصالحة فحصرت بمندوب يعينه مجلس القائمقامية مهمته الاتصال بالمشايخ وقادة الانتفاضة للاتفاق على حل يرضي كلا الفريقين(١).

أمن البطريرك الجانب العثماني بعد تراجع الجيوش السلطانية عن الجبل. ويبدو أن هذا التراجع كان من ضمن أهداف خورشيد باشا رغبة منه في عدم إنهاء أزمة الفلاحين وترك الوضع يتفاقم آخذاً مداه حتى النهاية. وكان للمفاوضات التي أجريت في تشرين الأول سنة ١٨٥٩ بين البطريرك والفلاحين بشخص طانيوس شاهين وكاتم أسرار البطريرك يوحنا حبيب وممثل عن القنصل الفرنسي وعيد حاتم، نتائج سلبية. وكان شاهين قد بلغ من العتو ما باستطاعته أن يقبل أو يرفض طلبات البطريرك فعمل كل من القنصل الفرنسي والبطريرك لإخراج شاهين من كسروان وإبعاده عنها خصوصاً بعد أن تشبث هذا الأخير بمواقفه وحال دون التوصل إلى أي صيغة رضائية بشأن الحكم(٢). وكان أن وقعت بين الدروز والنصارى في أول أيلول ١٨٥٩ حادثة بيت مري(٣) وبدأت الأحداث في القائمقاميتين الدرزية والنصرانية تتداخل بعضها ببعض وخصوصاً أن الفلاحين وعلى رأسهم طانيوس شاهين كانوا حتى ذلك الوقت في أوج قوتهم وسؤددهم فبدأ سعير الثورة الفلاحية يخبو شيئاً فشيئاً بفعل الأحداث التي بدأت تتصاعد في الجنوب الدرزي. كما بدأت اهتمامات الكنيسة وجمهور الفلاحين تتجه نحو المسألة الطائفية القائمة في المناطق المختلطة، فهل لإبعاد زعيم الحركة الفلاحية عن كسروان نحو الجنوب علاقة بما حصل في القائمقامية الدرزية؟

(١) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(٢) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.
(٣) انظر الوثائق رقم ٦٦ و٦٨ و٦٩ في باب الملاحق.

وهل كانت أحداث السنة التالية ترمي إلى توجيه الفلاحين الموارنة إلى مناطق بعيدة عن كسروان فتصرفهم عن المداخلة في الشأن السياسي لتوظيف قواهم القتالية وطاقاتهم في خدمة مشروع الكنيسة التقليدي؟ أم أن هذه الأحداث كانت من ضمن الصراع البريطاني ـ الفرنسي وتنافسهما الاستعماري في الشرق؟

رابعاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- إن وقائع الحرب الأهلية تسير في خط تسلسلي يأخذ مداه تصاعدياً وتتقاطع فيه الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع المؤثرات المحلية والدولية بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى.
- تسجل هذه الفترة تصاعد الحملات التبشيرية وما جرته من انقسامات حادة بين الطوائف المسيحية. وقد كان لمواقف الموارنة والكاثوليك والروم الأرثوذكس المتشددة في مواجهة النشاط التبشيري البروتستانتي أثرها في النهج السياسي للحكومة البريطانية في المسائل الخلافية بين الطوائف والفئات في جبل لبنان.
- اعتبرت الإدارة المنشأة في فترة تطبيق نظام القائمقاميتين النواة الأولى لقيام «الإدارة اللبنانية» بالمعنى المؤسساتي الحديث.
- نشأت في تلك الفترة عدة غرضيات خارج إطار الغرضيتين الأساسيتين الجنبلاطية واليزبكية فعرف دروز جبل لبنان انقسامات هي أقرب إلى العصبيات العائلية منها إلى الانقسامات السياسية فكان الشقراوي والصمدي، والأعوري والهلالي، والأحمدي والصايغي. وإذا كانت هذه الخلافات العصبية ترتكز على الغرضيتين الأساسيتين، فإن نشوء الغرضيات داخل المجتمع المسيحي كان بسبب الانقسامات السياسية وصراع الأسر أو الأفراد على السلطة كما هو الحال بين الحزبين الأحمدي والعسافي وبين آل المعلوف وأبي خاطر.
- برزت في مطلع قيام نظام القائمقاميتين قيادة الشيخ سعيد جنبلاط. وقد لعب الانكليز دوراً أساسياً في توطيد زعامة الشيخ سعيد على حساب أخيه نعمان.
- بسبب الاستقرار الذي عرفته القائمقامية الدرزية استعاد الزعماء الدروز

خلافاتهم الحزبية فتصاعدت حدة الانقسامات والخلافات فيما بينهم، وحاولت انكلترا الإتيان بالشيخ سعيد جنبلاط قائمقاماً على الدروز في حين طرح العثمانيون اسم الشيخ ناصيف النكدي. وأدى تصاعد الخلافات الغرضية بين اليزبكيين والجنبلاطيين إلى الإبقاء على الأمير أمين أرسلان قائمقاماً على الدروز، لكن زعامة سعيد جنبلاط ظلت تتقدم على ما عداها من الزعامات الدرزية الأخرى.

- شاركت بعض القوى المحلية بشكل أو بآخر في حرب القرم كأحد مظاهر المسألة الشرقية. وبالرغم من الإشكالات الدينية التي بدت في أسباب هذه الحرب، فإن خلافات الدول الأوروبية وأطماعها الاستعمارية في أراضي السلطنة العثمانية والمصنفة في اطار المسألة الشرقية تبقى الدوافع الأساسية لوقوع ما يسمى بحرب القرم. وقد كان لنتائج هذه الحرب آثار سلبية على السلطنة العثمانية فتحملت نفقاتها العسكرية وتعهدت بسياسة إصلاحية ضمنتها تجاه الطوائف المسيحية دون أن تكون قادرة على تنفيذها.
- بلغت درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي حداً أدى إلى نشوب انتفاضات وثورات اتخذت منحى الثورة الفلاحية في القسم الشمالي من جبل لبنان، بينما اتخذت منحى الحرب الطائفية في القسم الجنوبي منه، في حين ظلت الدوافع الحقيقية للحرب الأهلية التي شهدها الجبل عموماً تكمن في تقاطع الأزمة الاجتماعية وصراع الفرقاء على السلطة فضلاً عن التناقضات السياسية للسلطنة العثمانية والدول الأوروبية.

الفصل الثالث

الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠
وفتنة دمشق

أولاً ـ الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠

أ ـ مقدمات الحرب الأهلية

ب ـ أسباب الحرب الأهلية ودور القوى الفاعلة فيها (١٨٦٠)

ج ـ لمحة عامة عن وقائع الحرب

د ـ صك المصالحة بين الدروز والموارنة

ثانياً ـ الفتنة في دمشق (تموز ١٨٦٠)

ثالثاً ـ بعض الملاحظات والاستنتاجات

أولاً: الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠

أ ـ مقدمات الحرب الأهلية

عاشت القائمقامية النصرانية عشية الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠ حالة من الفوضى والاضطراب السياسي والاجتماعي بسبب التعقيدات السياسية والإشكالات الاجتماعية، وتفاقم حدة الخصومات والنزاعات الحزبية حتى باتت تنذر بشر مستطير. وبدا للجميع أن ما يجري إنما يسير ضمن خطة لا يعرف أحد نهايتها. وأن الحل المناسب للمصلحة العامة لن يكون بالحلول الجزئية ولا بالاتفاقات الرضائية التي سرعان ما تسقط أمام أبسط الأحداث وأصغرها.

وهذا الوضع الذي عاشت فيه المقاطعات الشمالية يماثل إلى حد كبير الوضع في المقاطعات الجنوبية من جبل لبنان. فالعلاقة العضوية، بين القائمقاميتين رغم الفواصل الجغرافية والإدارية والسياسية ظلت قائمة بينهما، كما ظل التفاعل بين السكان مستمراً. بحيث يؤثر أحدهما في الآخر سلباً أو إيجاباً. فمقاطعات الجبل تنصهر في النهاية في وحدة إدارية واجتماعية لا يمكن فصم عراها وتأطيرها في كيانات سياسية مجزأة. وهذا ما يفسر سرعة امتداد التعقيدات الاجتماعية والسياسية من الشمال إلى الجنوب إذ إنه ما أن بلغت الأزمة الفلاحية ذروتها وعجز القيمون عليها عن إيجاد حل لها حتى بدأ الوضع الأمني يتدهور شيئاً فشيئاً في المناطق المختلطة. وتكررت حوادث القتل والخطف بين الفريقين إلى أن

وقعت حادثة بيت مري في ١٥ آب سنة ١٨٥٩[١] فكانت ذروة الحوادث المؤلمة التي وقعت بين الدروز والموارنة في تلك السنة[٢].

وكان المتوقع منها أن تكون بداية لحرب أهلية مدمرة. لكن تدخل المسؤولين العثمانيين وإجراء المصالحة بين الفريقين حال دون امتداد الحرب بينهما[٣]، وإذا كانت مسؤولية حادثة بيت مري تقع على كلا الطرفين، فإن الخسائر التي نتجت عنها كانت مختلفة. فأغلب المصادر التاريخية تعتبر أن خسائر الدروز البشرية كانت مضاعفة عن تلك الخاصة بالمسيحيين. وهذا ما أكدته أيضاً الرسالة التي بعث بها نصارى بيت مري إلى طانيوس شاهين يوم وقوع الحادثة في ١٥ آب سنة ١٨٥٩. في حين أن خسارة المسيحيين في المنازل والممتلكات قد فاقت خسائر الدروز[٤]. وهذا ما رتّب مطالبة الفريق المسيحي بتعويضات عن الخسائر المادية الناتجة عن تلك الحرب[٥] بلغت ٣٣ ألف قرش قام بدفعها الشيخ سعيد جنبلاط من ماله الخاص وأعطى بها حوالة على أحد الصيارفة في بيروت[٦].

ب ـ أسباب الحرب الأهلية ودور القوى الفاعلة فيها (١٨٦٠)

اعتبرت الواقعة التي جرت في بيت مري الشرارة الأولى للحرب الأهلية

(١) وقعت حادثة بيت مري بسبب خلاف بين ولدين وما لبث أن تدخل ذووهما فأقاربهما، وحصل إطلاق نار أودى بحياة بعض الأشخاص، وتطور النزاع ليشمل الدروز والنصارى في القرى المجاورة وتدخل شيخ الاقطاعة يوسف عبد الملك وتم إحراق ثلاث قرى مسيحية. وقد أودت هذه الحرب بحياة عشرين رجلاً من الدروز وتسعة من النصارى. انظر بهذا الخصوص: الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٥٣. وشاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٣٥ ـ ١٣٦. في حين أن الوثيقة المنشورة تحت رقم ٦٨ تشير إلى أن قتلى الدروز هو نحو ٣٥ نفراً، وقتلى النصارى نحو ١٥ نفراً عدا عن الجرحى. انظر أيضاً: فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص ٥٣٠ ـ ٥٣١.

(٢) راجع مضمون الوثائق رقم: ٦٦ و٦٨ و٦٩. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 90 et T. 2, p. 418-419.

(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٧٥.

(٤) راجع نص الوثيقة رقم ٦٨ في باب الملاحق.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٦٩. أيضاً: أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان، ص ١١٦. وأبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٠٠.

(٦) أبو شقرا، الحركات، ص ١٠١.

المدمرة التي نشبت سنة ١٨٦٠، لكن هذه الواقعة لم تكن مجردة من الأسباب والدوافع التي تراكمت عبر الماضيين القريب والبعيد. وهذه التراكمات يجب التفتيش عنها لسبر غور الماضي بغية بيان الواقع وإظهار الحقيقة. ولكن عندما تصبح الرؤية رمادية يصعب الجزم والتأكيد. ويضطر الباحث إلى الافتراض والتخمين. ومهما يكن أمر هذا الافتراض فإن حدثاً مهماً كالذي جرى سنة ١٨٦٠ يجب التفتيش عن أسبابه ودوافعه في جميع المعطيات والأحداث المحلية والدولية التي دونها المؤرخون آنذاك.

إن نظام القائمقاميتين في إطار السيادة العثمانية بوصاية والي صيدا وبالشكل الذي انتهى إليه بعد الإصلاحات التي أدخلها شكيب أفندي وموافقة الدول الأوروبية الكبرى قد جعل من قضية جبل لبنان بنظر هذه الدول مسألة دولية تمسّ أمنها واستقرارها، ثم جاءت معاهدة باريس في أعقاب حرب القرم سنة ١٨٥٦ لتعتبر بمنزلة الحارس القضائي على السلطنة العثمانية مهمته المحافظة على سلامتها الآنية ووحدة أراضيها بانتظار تفككها وقسمتها. وإلى ذلك الحين يجب ألا تأخذ أي من الدول حصتها قبل الأخرى لأن هذه القسمة تحمل في طبيعتها خللاً في توازن القوى الأوروبية[١]. وكانت بنود معاهدة باريس وخصوصاً ما يتعلق منها باعتراف الدول الأوروبية بالسيادة العثمانية على المضايق، ومنع روسيا من بناء أسطول حربي وإنشاء معامل حربية وحصون على البحر الأسود، شديدة الوطأة على الحكومة القيصرية، فعملت طوال الفترة اللاحقة للتخلص من وطأتها حتى أن كثيراً من المواقف السياسية المضطربة والمتناقضة تجاه كل من فرنسا وبريطانيا كانت بدافع التخلص من قيود معاهدة باريس وآثارها المدمرة عليها. وقد انصبت جهود الدبلوماسية الروسية بعد حرب القرم على فك عرى التحالف الودي القائم بين بريطانيا وفرنسا مقدمة لإيجاد أرضية صلبة لقيام تحالف روسي ـ فرنسي أو روسي ـ بريطاني[٢]. وكانت نقاط الاختلاف بين الدول الأوروبية

(١) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٢٤.

(٢) مارينا بانتنشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الاستعماري على سوريا، ١٨٦٠ ـ ١٨٦١، ترجمة وتقديم أحمد فاضل، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، اللاذقية ١٩٩١، ص ٤٧ وما يليها.

كثيرة ومتنوعة والصراع الاستعماري بين لندن وباريس في أوجه. وأهم النقاط الساخنة بينهما كانت في مصر وبلاد الشام إذ كان شق قناة السويس مصدر خلاف وتأزم. كما كانت وحدة رومانيا ومسألة توحيد الإمارات الواقعة على نهر الدانوب عامل خلاف بين مختلف الدول الأوروبية، فضلاً عما أبدته بريطانيا في موضوع ضم فرنسا لمناطق السافوا ونيس من معارضة وتحفظ نتيجة خشيتها من توسع النفوذ الفرنسي في ايطاليا وسويسرا[١].

كانت سياسة لندن عبر رئيس وزرائها بالمرستون تعتمد سياسة التوازن الأوروبي من خلال الحفاظ على ما يسمى الوضع الراهن (Status-Quo). وهذا لا يكون إلا من خلال المحافظة على وحدة أراضي السلطنة العثمانية وعدم تجزئتها أو اقتطاع أي جزء منها. في حين كان الامبراطور الفرنسي نابوليون الثالث يعمل جاهداً للاتفاق على تقسيم هذه السلطنة مقدمة لبسط النفوذ الفرنسي على مصر وبلاد الشام. وكان نابوليون قد فاتح الدبلوماسيين الانكليز بأمر هذا التقسيم سنة ١٨٥٧، ثم أعقب ذلك بتصريح اعتبر فيه أن السلطنة العثمانية تعيش حالة الانهيار وليس بإمكان السلطان إدارة أقسامها المختلفة بما فيها أملاك الباب العالي في افريقيا[٢]. ثم عرض الفرنسيون مشروعاً آخر لتقسيم شمال افريقيا فخصوا أنفسهم بكامل الجزائر وبلاد مراكش أي المغرب على أن تترك تونس وطرابلس للممالك الايطالية، ولا تعارض انكلترا في بلاد مصر ووادي النيل. ولكن انكلترا لم تكن لترضى بأن تعتبر أن مصر تعادل مراكش من الناحية السياسية والعسكرية والبحرية خصوصاً وأن قناة السويس لم تكن قد حفرت بعد. كما أن نابوليون الثالث شغل بمشاريع أخرى صرفته عن فكرته الخاصة بشمال افريقيا[٣]. وكانت بريطانيا تخشى المخططات الفرنسية بعد أن أعاد الامبراطور الفرنسي إحياءها، وهي مخططات وأطماع تعود بصيغتها إلى زمن لويس الرابع عشر، وقد جرت عدة محاولات لتنفيذها وخصوصاً في مصر سنة ١٧٩٨ على أيدي

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) مارينا بانتشكوڤا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٣٥.

(٣) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من ١٨٣٠ ـ ١٩٦٠، دار المعرفة، مصر ١٩٥٩، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

بونابرت، ومن ثم تأييد فرنسا لحكومة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام، ومواصلة دعم المسيحيين في جبل لبنان لإيجاد حكم ذاتي خاص بهم، وكانت بريطانيا ترى أنه إذا ما قيض لفرنسا الاستيلاء على مصر وسوريا فإنها حتماً ستصبح سيدة الهند دون منازع.

إن فهماً حقيقياً للأحداث التاريخية التي وقعت في جبل لبنان خلال فترة ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ لا يمكن فهمها إلا على ضوء العلاقات بين الدول الكبرى وخصوصاً دولتي فرنسا وبريطانيا. كما أنه لا يمكن فهم أحداث سنة ١٨٦٠ إلا على ضوء سياسة نابوليون الثالث المشرقية لأن العقدة الأكثر أهمية في التناقضات الانكليزية ـ الفرنسية تركزت آنذاك في شرقي البحر المتوسط. حتى أن بوجولا ورداً على ما قاله البطريرك «إما أن يسود الدروز أو الموارنة في جبل لبنان» استعاض عن ذلك بمقولة: «إما أن تسود فرنسا أو انكلترا في سوريا»[١].

وتؤكد الوثائق الرسمية المتوافرة في سجلات وزارتي الخارجية في كل من لندن وباريس أن الحرب الأهلية في جبل لبنان لم تكن مجرد حادث محلي بين الدروز والموارنة، بل إنها كانت جزءاً من المسألة الشرقية. وعليه فإن المسؤولية النهائية عما حصل يجب أن توزع على جميع الدول المعنية بهذه المسألة[٢].

وكان مشروع شق قناة السويس مصدر خلاف وأزمة بين الدولتين[٣]. فالحكومة الانكليزية نظرت بارتياب كبير إلى المخططات الفرنسية سواء في السويس أم تجاه أي تدبير يحمل في طياته تفعيل المقدرة البحرية والتجارية لفرنسا. وكانت تخشى وقوع خطوط مواصلاتها نحو الهند بين فكي كماشة قطباها بلاد الشام من جهة وبلاد مصر من جهة أخرى، خصوصاً بعد أن باشر المهندس الفرنسي دي ليسبس حفر القناة في ٢٥ نيسان سنة ١٨٥٩، واستمر في عمله رغم المعارضة البريطانية ـ العثمانية المشتركة خوفاً من أن يصبح مجرى القناة والأماكن المجاورة له مناطق نفوذ فرنسي[٤]. وقد أعرب بالمرستون عن تخوفه من

(١) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 414.

(٢) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص ٣١.

(٣) يوسف ابراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، ص ١٧١.

(٤) عبد العزيز محمد الشناوي، السخرة في حفر قناة السويس، منشأة المعارف الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٨، ص ٥٢ و٦٧.

أن يؤدي شق القناة إلى تقويض نظام الأمن القومي للامبراطورية البريطانية وإلى توجيه ضربة لمواقعها في الشرق الأدنى. وكان يرى في بناء القناة طموحاً فرنسياً لإبعاد مصر عن تركيا وشق طريق لها باتجاه الممتلكات الانكليزية في الهند، وبالتالي وقد ارتاب في مساعي فرنسا لاحتلال مصر ومن ثم لتوطيد أقدامها في سوريا فضلاً عن إمكانية تحويل منطقة السويس إلى قاعدة حربية في حال قيام مجابهة عسكرية بين الدولتين[١]. لذلك لم تقف الحكومة البريطانية مكتوفة الأيدي، فأرسلت وبدعم نمساوي ـ عثماني أسطولها الحربي بقيادة مونداي Vice admiral Monday إلى شاطىء الاسكندرية في شهر تموز سنة ١٨٥٩ للاشتراك في خلع الوالي سعيد باشا من منصبه، وإيقاف العمل في حفر القناة بالقوة. لكن المبادرة البريطانية أخفقت بسبب النصر الذي حققته فرنسا في الممالك الايطالية، وانتصارها على النمساويين في معركة سولفرينو Solferino. وهذا ما أجبر الأسطول البريطاني على العودة إلى قاعدته في مالطة دون ضجة أو جلبة[٢].

وكما كان لفرنسا، كذلك كان لبريطانيا أهداف استعمارية تنطلق من اعتبار مصر وبلاد الشام جزءاً من استراتيجية عامة تتصل ببلاد الهند. كان لها نظرة استعمارية شمولية متصلة الحلقات فإذا ما فقدت إحداها تعرض اقتصادها وتجارتها للخسارة والتراجع. ومن خلال تنافسها مع الفرنسيين في بلاد الشام كانت بريطانيا تفتقد الدعم الشعبي، ووجدت أن فرنسا تتفوق عليها من حيث علاقتها التقليدية بالموارنة. وعندما حاولت انكلترا كسب ثقتهم وربطهم سنة ١٨٤٠ بسياستها ومشاريعها أخفقت لأن «الموارنة مستسلمون نفساً وجسداً إلى فرنسا. ولم يبق لانكلترا أن تختار في الأمر بل أمسى من المتحتم عليها عضد الدروز»[٣].

(١) مارينا بانتنشكوفا، مرجع سابق، ص ٣٠ ـ ٣١. للتوسع في موضوع قناة السويس انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بإنشائها بحوث في تاريخ الممرات المائية العربية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١، الجزء الأول، ص ٢٧٢ ـ ٤٠٦.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي، السخرة في حفر قناة السويس، ص ٥٩ و٢٤٦.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٧٣. انظر أيضاً:
A. DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française en Syrie 1860-1861. Documents inédits du général A. Ducrot par le P. Camille de Rochemanteix de la Compagnie de jusus, Paris 1921, p. 26 et 212.

وقد باشرت فعلاً بانتهاج سياسة متفتحة تجاههم منذ أن توسطت لدى محمد علي سنة ١٨٤٠ لإعادة أعيانهم المنفيين في مصر وبلاد سنار[١]. ولم تأت سنة ١٨٦٠ إلا وكانت انكلترا قد أمنت لها موقعاً ممتازاً بين الدروز مكّنها من الاستناد إلى قوة داخلية تقارع بها فرنسا، كما مكّن الدروز من الحماية الدولية وأهلهم للوقوف بعناد أمام مشاريع الموارنة. ولا يخفى أن الوضع الذي أرسى عليه الدروز والموارنة واقعهما ومكانة كل منهما حولهما بالنتيجة إلى وسائل وأدوات في المعطيات السياسية لكل من فرنسا وبريطانيا. وقد اختصر كل من النائبين الفرنسي والانكليزي وضع الدروز والموارنة من هذا القبيل عندما خاطب النائب بيليو مجلس النواب الفرنسي قائلاً: «أنتم تعلمون العلم اليقين من أين تهب العواصف التي تجتاح سوريا التعسة، فمهبها ليس من البحر المتوسط بل من وراء بحر المانش»[٢]. في حين خاطب النائب فونسل مجلس العموم البريطاني في ١٧ آب ١٨٦٠ بقوله «وضح لي من التدقيق في السنين العشرين الأخيرة أن انكلترا هي سبب ما جرى، فقد سعينا إلى إبدال هيئة الحكم في لبنان نكاية بفرنسا ومعارضة لبعض دول أوروبا»[٣].

واهتمت بعض الدول الأوروبية بإشعال النزاعات الدينية بين السكان لتحقيق أهدافها. فوقف العملاء الانكليز والفرنسيون وراء الدروز والموارنة، على أمل أن تجني دولهم فوائد التناقض الدرزي ـ الماروني ولتحقيق أهدافهم وأغراضهم الاستعمارية. وقد أكد نوفيكوف ممثل روسيا في اللجنة الدولية أن التنافس بين انكلترا وفرنسا جعل النظر إلى موضوع الدروز والموارنة كأنما هو «قضية تتعلق بتناقضات هاتين الدولتين الكبيرتين»[٤]. واعتبر قنصل روسيا في بيروت ك. بتكوفيتش أن صراع الدروز والموارنة هو ثمرة التنافس الانكليزي ـ الفرنسي. وكما دان الفرنسيون السياسة الانكليزية، فإن المؤرخين الانكليز دانوا السياسة المشرقية البونابرتية أيضاً، واعتبر بعضهم أن ما يجري هو نتيجة دسائس

(١) انظر المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٧.

(٢) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، بيروت، بدون تاريخ، ج ١، ص ٦٦٩.

(٣) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان، ص ١٢٦.

(٤) بانتنشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٣.

الدبلوماسية الفرنسية في سوريا مؤكدين أن هدف الفرنسيين في جبل لبنان هو إقامة سلطة سياسية مارونية برئاسة أمير شهابي وإخضاع الدروز لهذه السلطة فيتأمن لفرنسا مراقبة هذه المنطقة من بلاد الشام[١].

وكانت الكنيسة المارونية بعد أن بلورت مشروعها السياسي في جبل لبنان على ضوء ما قدمه منظرو الايديولوجية المارونية بدءاً بالمؤرخ جبرائيل القلاعي وانتهاء بطنوس الشدياق[٢]، قد أرست قواعد عامة لتقويض النظام الاقطاعي، وإيقاظ الوعي الجماعي للمسيحيين وخصوصاً الموارنة منهم، بغية إقامة الكيان السياسي الديني وتنظيم حكم تيوقراطي في الجبل خاص بها. ومما ساهم في إيقاظ العصبية المارونية وتوجهها نحو العمل السياسي تحررها نهائياً من التبعية للأسر المقاطعجية وخصوصاً الأسرة الخازنية[٣] وما كان لهذه الأسرة من جهود وتضحيات أمام الكنيسة وإصلاح نظامها بحيث تمكنت من السيطرة على وسائل الإدارة وتوسيع نشاطها عبر شبكة إعلامية تمتد لتشمل جميع مناطق الانتشار الماروني في بلاد الشام. فضلاً عن تقدم التربية والتعليم بين رجال الدين وهذا ما زادهم مقدرة وأهلية على القيادة السياسية بمفهومها الواسع، ووضع أسس العقيدة الوطنية المارونية أمام توجهات جديدة أقلها اعتبار جميع الطوائف من غير الموارنة

---

(١) بانتنشكوڤا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢) أبرز منظري الايديولوجية المارونية: جبرائيل القلاعي، والبطريرك اسطفان الدويهي وانطونيوس أبي خطار العينطوريني، والمطران نقولا مراد، وشيبان الخازن وطنوس الشدياق ويوسف كرم. انظر: كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص ٤٥.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 233-234 et 274-275.
انظر أيضاً العميد ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان (معرب، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا، ١٨٦٠ ـ ١٨٦١)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٢. تقرير بوفور الوثيقة رقم (٤٤)، ص ٣٤١.
يقول سمعان خازن في كتاب يوسف بك كرم في المنفى: «إن البطريرك بولس مسعد ومن شد أزره من بعد أن ناضلوا السنين الطوال للوصول إلى ضالتهم المنشودة وهي احتكارالسلطتين الروحية والزمنية، وذاقوا حلاوتها وفخفخاتها، لم يعودوا يطيقون أحداً من غير الإكليركيين يجلس بجانبهم ويقاسمهم السلطة في البلاد». وعن خلاف كرم والبطريرك يقول: «وما إن أخفق اقتراح كرم بتأليف المجلس الطائفي حتى انقطعت العلاقات بين البطريرك ويوسف بك كرم. وبدأ العراك الهائل بينهما، بين زعيم مدني يناضل في سبيل الدفاع عن لبنان وعن أبنائه، وبين زعيم إكليريكي استأثر بالسلطتين الروحية والزمنية فأغوته فخفخاتها وأنسته واجباته الوطنية». انظر سمعان خازن، مرجع سابق، ص ١٨٧ و١٨٩.

(كالدروز والروم) أقليات صغيرة لا شأن لها، وقطع الصلة بها أو تهجيرها مقدمة لتعديل النظام السياسي برمته في جبل لبنان[١].

كان للكنيسة مشروعها السياسي وخططها لتنفيذ هذا المشروع. وكان لها أيضاً دورها العملاني في محاولاتها التي ما انفكت منذ سنة ١٨٤٠ تسعى جاهدة لتحقيقها[٢]. وقد أشارت المصادر التاريخية إلى دور مهم للبطريرك مسعد في الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠. فاعتبر المؤرخ شاهين مكاريوس في كتابه حسر اللثام عن نكبات الشام، أن البطريرك «أعاد الكرة على الدروز، وشدّد على أعوانه بمقاومتهم ومضادتهم وأهاج في صدر قومه حب الحرب واستئصال شافة الدروز لأنهم كانوا أعداء دينهم واضطهد كل نصراني من غير طائفته»[٣]، كما حضّ باسم الدين على المشاركة في الحرب ودعا «المؤمنين على أن يسرعوا لنجدة اخوانهم بحيث صار المتحاربون يحسبون هذه الحرب حرباً دينياً واضطرتهم إلى أن يعين متي قرش لكل من ينضم إلى المدافعين، وخمسة قروش يومياً لعائلته»[٤].

ولم يكن بعض المطارنة أقل حماسة من البطريرك[٥]، إذ إن مطران بيروت طوبيا عون[٦] كانت له يد في أحداث سنة ١٨٦٠. فكان يحرض النصارى على القتال[٧]، ويعقد الاجتماعات في مقره في بيروت. وكانت تصدر بيانات تحث الموارنة على استغلال الظرف وطرد الدروز[٨]. ولا عجب أن يلقي خورشيد باشا تبعة ما حصل على المطرانين طوبيا عون وبطرس البستاني ولجنة بيروت، فيتهمهم

---

(١) راجع بهذا المعنى ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٢٢.

(٢) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص ٦١ ـ ٦٩. أيضاً: جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٣) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٣٠.

(٤) الخور اسقف يوسف داغر، بطاركة الموارنة، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص ٥٣١.

(٦) انظر الوثيقة رقم ٨٣ وفيها اتهامات على جانب كبير من الخطورة للمطران طوبيا عون والبطريرك بولس مسعد.

(٧) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 232.

(٨) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٣٤.

بإثارة الفتنة وأول النافخين في بوقها[١]. والدروز هم أيضاً اتهموا البطريرك مسعد، والمطران عون بالأحداث الدموية وبمحاولة طردهم من جبالهم وتوطيد استقلال الموارنة معتمدين لإتمام ذلك توحيد الكلمة، وبث النشرات الداعية إلى العمل يداً واحدة، وشد بعضهم أزر بعض، والتحالف مع سائر الطوائف المسيحية، وتعيين المعتمدين ليكونوا واسطة إبلاغ الجمهور وتأليف جمعية في بيروت وتفريعها في زحلة ودير القمر وكسروان وحاصبيا وراشيا وغيرها من الأماكن ـ وقد قاد نشاط هذه الجمعية المطران طوبيا عون نفسه[٢] ـ وإقامة «مشايخ الشباب» وتسليح الرجال وتوزيع الأسلحة المرسلة من قبل جمعية بيروت[٣] على القرى والبلدات عن يد الخوارنة لإيقاظ الفتنة[٤].

وتعتبر شخصية المطران طوبيا عون من أكثر الشخصيات فعالية في حرب ١٨٦٠ الأهلية. وذلك أولاً للسمة الدينية التي تميزه عن سائر الزعماء والأعيان الذين لحقتهم لوثة الحرب. وثانياً للنشاط المحلي الذي تميز به، فقد كانت له جهود تذكر منذ أن ساند مع البطريرك مسعد الفلاحين في ثورتهم ضد آل الخازن. ثم إيقاده نار الفتنة في السنة التالية واتهامه مع البطريرك بتأليب نصارى

---

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٦ ـ ١٧. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 190, et POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 88-89.
(٢) بانتنشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.
(٣) انظر سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.
يقول بالمرستون في مجلس العموم البريطاني في ١٧ آب سنة ١٨٦٠ في معرض رده على أحد أعضاء المجلس: «إن حضرة العضو الفاضل يود أن يعرف سبب قولي إن لديّ أدلة تدعوني إلى الاعتقاد بأن الموارنة كانوا البادئين بالشر. فيغمني أن أبحث في هذا الصدد وعندي أن لا فائدة من السعي وراء معرفة مَن من الفريقين ضرب الضربة الأولى. وأنه أذيع بين المسيحيين منذ بضعة أشهر إشاعات تنذر بحدوث كوائن كهذه في سوريا في فصل الربيع ووزعت كمية من الأسلحة الأوروبية على الموارنة فأنا لا أسأل من أين أتتهم ومن أعطاهم إياها إنما أنا واثق بأنهم أعطوا أسلحة غير التي بيعت منهم جهاراً في بيروت. إن قنصل انكلترا في بيروت أفادنا أن القتال بين الموارنة والدروز نشأ عن هجوم الأولين على بعض قرى مأهولة بكلتا الطائفتين لطرد الدروز منها وأن في بيروت لجنة مارونية برئاسة اسقفها سعت إلى إثارة الموارنة وحملهم على اغتنام الفرصة لإقصاء الدروز عن البلاد». المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١. انظر أيضاً ما ذكره خورشيد باشا عن جمعية بيروت لدى: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٨١.
(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٨.

كسروان وأن قيامهم إلى المتن إنما جاء بناء على طلبهما[١]، وأن «لا يقفوا حتى يطردوا جميع الدروز من الجبل»[٢] كما كان للمطران دور مهم في أحداث دير القمر حتى أن الديريين اتهموه بأنه السبب في تحريك الفتنة وفي آلام المدينة ونكبتها[٣] فكان همه قيام المسيحيين واضطراب الوضع الأمني بصرف النظر عن النتائج وهذا ما يتأكد من خلال قول المطران لأحد أعيان دير القمر: «إذا كنتم أنتم شعب دير القمر لا تطيعون فترفضون أن تزحفوا على العدو فإني أقنع الدروز والمسيحيين بأن يهاجموكم» مبدياً رغبة شديدة بأن يتولى بذاته قيادة المقاتلين[٤]. كما كان للمطران بطرس البستاني دور مهم في حض أهالي وادي التيم على القتال فأوصاهم بأن «يكونوا يداً واحدة على هذه الطائفة (الدروز) القليلة العدد العادمة المدد على إعدامهم وسفك دماهم وسلب أموالهم وخروجهم من هذه البلاد التي هي عتيقة لأجدادكم الأرثوذكسيين ولذلك ينبغي بأنكم تستعدون بالأسلحة الكاملة والجباخانات الوافرة وتقوون بعضكم بعضاً في بلادكم سراً»[٥].

ولم يكن دور المطران طوبيا عون الفعّال في الأحداث بخافٍ عن أحد، فاتهمه البعض من خلال مضبطة وقعوها وكان من بينهم قنصل النمسا «بأن الحركة الكاينة في جبل لبنان الآن فيما بين الفريقين (الدروز والنصارى) هي بتحريك من قبل سيادتكم (المطران طوبيا) بمساعدة غبطة بطريركنا». وكان من الطبيعي أن ينفي المطران ما رمي به ويؤكد على ما قاله الياس حوا في رسالته من نفي «وأن هذه التقولات والإشاعات التي من دون شك ولا ريب هي عديمة الصحة». وقد أضاف في رده على حوا بالقول: «ولهذا نظن أن ما قيل عن هذه المضبطة بحقنا وحق غبطته هو غير صحيح»[٦].

---

(١) راجع نص الوثيقة رقم ٨٣ في باب الملاحق.
(٢) شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٣٧. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٠٦.
(٣) DUCROT, Op. Cit., p. 331. راجع أيضاً ما كتبه يوسف ابراهيم يزبك في ثورة وفتنة، ص ٩٤ وما يليها.
(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٠ ـ ٢١.
(٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٠٨.
(٦) راجع تفاصيل رسالة الياس حوا المؤرخة في ٢٣ حزيران سنة ١٨٦٠، ورد المطران طوبيا عون عليها بتاريخ ٦ تموز ١٨٦٠ في الوثيقة المنشورة تحت رقم ٨٣ في باب الملاحق. انظر ما ورد عن المطارنة =

وكان رجال الدين الموارنة كسائر القيادات الدينية والسياسية قد ساهموا من حيث تكوينهم شبكة إعلامية متجذرة في المدن والقرى والدساكر في تعبئة الرأي العام المسيحي عن طريق الكتب والرسائل والدعوات التي وجهوها إلى مسيحي زحلة ودير القمر وجزين وصيدا وراشيا واعدينهم بالمساعدة للقيام، والضرب بقوة فقضيتهم يجب أن تنتصر لأن هذه الحرب هي حرب دينية وأن علم الصليب الذي باركه الكهنة رفع عالياً بين أهازيج الفرح، والمارونيون رسموا الصليب على أكمام أيامنهم وبدأوا ينتظرون منقذيهم بينما كانوا يشاهدون الخطر مواجهاً لهم. غير أن هذه المساعدة الموعود بها لم تنفذ، وفي ساعة الحاجة وجدوا أنفسهم متروكين ليقاوموا بمنتهى ما يقدرون عليه[١]. وإلى جانب الإكليركيين ساهم بعض العلمانيين في قيادة الحرب الأهلية كيوسف كرم وطانيوس شاهين ويوسف الشنتيري وخليل نقاش والمرابي نعوم قيقانو وأسعد ثابت ونقولا نقاش والتاجر ميشال فرج الله وغيرهم[٢].

أما موقف السلطنة من أحداث سنة ١٨٦٠ فيبدو أنه يتمحور حول وجهين أساسيين. موقف السلطة المركزية في الآستانة وتحديداً السلطان العثماني والصدر الأعظم، وموقف العمال العثمانيين وخصوصاً والي صيدا ودمشق وبعض المتسلمين وقواد الحاميات العثمانية.

لم تكن السلطة العثمانية المركزية متحمسة لنظام القائمقاميتين. وكانت تعتبره ارتداداً على سياستها المركزية الجديدة التي بدأت بتطبيقها بعد خروج ابراهيم باشا المصري من بلاد الشام. وقد ظلت طوال الفترة المنصرمة تدعم عودة الحكم العثماني المباشر إلى الجبل عبر تعيين أحد القادة الأتراك حاكماً عليه. وكانت ترى أن القائمقامية النصرانية تخرج بسرعة عن سيطرتها، وأن النفوذ الفرنسي لا يضاهيه أي نفوذ آخر حتى أن القنصل الفرنسي في بيروت كان يستقبل كرئيس

= نقولا مراد، وطوبيا عون، وبطرس البستاني، وتنفيذهم لتعليمات القنصل الفرنسي في بيروت لدى يوسف ابراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، ص ١٤٣.

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٨٦.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢١. انظر أيضاً: بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٨.

دولة كلما زار كسروان، لهذا كان الموظفون العثمانيون يستعملون وسائلهم التآمرية ويدسون دسائسهم[١] ويرون أن في الفتن الدموية سواء أكانت لأسباب سياسة أم اقتصادية أم طائفية، وسيلة لإعادة حكمهم المباشر على الجبل وإنهاء النظام الثنائي للقائمقاميتين[٢]، وكان عمالهم لا يبادرون لوضع حد لأي اضطراب أمني أو اعتداء إلا بقدر ما يحرجهم أمام ممثلي الدول الأوروبية. لذلك، غضوا الطرف عن كثير من الأحداث، وتجاهلوا دسائس بعضهم، وتواطأوا مع بعض آخر، كتعدي هذا أو انتقام ذاك، حتى أنهم في بعض الأحيان شجعوا فريقاً على الاعتداء ثم وقفوا بجانب الفريق الآخر يردون عنه[٣]. وإذا لم يتيسر لهم هذا الأمر عمدوا إلى المشاركة العملية ليس فقط في القتال الدائر وإنما في ارتكاب أعمال القتل والإيذاء حتى المذابح، فضلاً عن أعمال النهب والسرقة والاعتداء. لذلك لم يكن الباب العالي راضياً تماماً عن نتائج مهمة شكيب أفندي وخصوصاً بعد أن سمح للقناصل العامين في بيروت بالتدخل المباشر في تقرير شؤون الجبل خلافاً لما كان قد بدأ به، فصمم على تبديل الأنظمة التي وضعها شكيب أفندي سواء بالطرق العادية أو بأساليب إثارة الفتن والنزاعات بين الطوائف[٤]. وقد أشار يوسف كرم إلى مسؤولية السلطنة العثمانية في رسالة وجهها «إلى أبناء لغته العربية» أورد فيها: «إن عساكر قد استلمت أسلحة النصارى بدير القمر باسم الحكومة وذبحت هي وبعض جهلاء الدروز على باب قشلة العسكر ١٢٠٠ شاب نصراني. وقد شاهد الدروز جريان الدم اللبناني وسمعوا هديره حتى صاحوا قائلين: يا ليتنا ذبحنا مع أهل وطننا ولا فعلت الدولة على اسمنا هذا الشر العظيم»[٥].

(١) عبد العزيز نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص ٤٢٦. أيضاً: جرجي الحداد، البلاغ المبين في أصل حركة سنة الستين، طبع في مدينة سان باولو، البرازيل ١٩٣١، ص ٦٣ وما يليها. راجع أيضاً: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦، ص ٤١١.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 273-274. أيضاً: بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٢.

(٣) يوسف ابراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٤) قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، ص ١٧٩.

(٥) سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى، الوثيقة رقم ٨، ص ٣٥٦.

عمت السلطنة العثمانية بعد حرب القرم ومعاهدة باريس سنة ١٨٥٦ موجة من التعصب السياسي اتخذت منحى دينياً نتج عن الشروط التي فرضتها الدول الأوروبية على السلطنة، وخصوصاً لجهة مساواة جميع الرعايا العثمانيين، وتحديث بنى الدولة على النمط الغربي حسبما تضمنه الخط الهمايوني الشريف. وقد أزعج هذا الأمر بعض المسلمين فعمت موجة من العداء ضد الغرب تم التعبير عنها بتعصب عثماني انصب على المسيحيين في جبل لبنان[١] وزحلة وراشيا وحاصبيا ودمشق، وسرت موجة التعصب والفتنة إلى أماكن أخرى في بيروت وصيدا وحلب[٢] وفي عدة مدن في آسيا الوسطى وحتى في افريقيا كالجزائر[٣]، بسبب ضغط الدول الأوروبية وتهديدها بالتدخل والاحتلال. وقد جرى تطويق جميع هذه الأحداث وحيل دون النزاعات وإراقة الدماء.

إن فهم حقيقة الموقف العثماني يكمن ولا شك في فهم مشاريع القوى المحلية وطروحاتها النظرية من خلال خطابها الثقافي وايديولوجيتها السياسية. كما يكمن في وعي السلطنة وإدراكها خطورة نسج الأطراف المحليين علاقات خارجية مع دول لها أطماعها الاستعمارية سواء كانت سياسية عسكرية، أو اقتصادية أو ثقافية. وارتباط هذه الفئة أو تلك بعلاقة غير متكافئة وتحولهم بالتالي من رعايا عثمانيين مخلصين للدولة وللسلطان، إلى عملاء وأدوات تستعملهم الدول الأوروبية وتستغلهم في مشاريعها وأطماعها في أراضي السلطنة، ولا يتورع بعضهم عن رفع علمها على مرأى من الجميع[٤].

المسؤولون العثمانيون لم يكونوا بغافلين عن طروحات الإكليروس الماروني

---

(١) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 332.

(٢) وقعت منازعات بين المسلمين والمسيحيين في شوارع حلب، وسجن كثيرون من أعيان المسيحيين بعد أن أشبعتهم الجنود ضرباً وجلداً. وأورد المستر برانت قنصل بريطانيا في دمشق «إن تعصب المسلمين ازداد تسعراً بحيث لا يسمحون للمسيحيين بركوب الخيل ولبس الثياب الملونة، وينزلون بهم ضروب الاحتقار والذل. ولقد حظر على مسيحيي هذه المدينة أن يحملوا السلاح في الشوارع مع أنه مسموح به للمسلمين والدروز»، انظر: المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٠٨.

(٣) LEMORMANT, Op. Cit., p. 145-147. أيضاً: بوديكور، دور فرنسا، ص ١٢٥. راجع: يوسف ابراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، ص ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٤) انظر الوثيقتين رقم ٤٠ و٤١ في باب الملاحق.

ونشاطات رجال الدين ودأبهم على إيقاظ أعمق مشاعر الكره والتعصب الديني في أتباعهم. بهدف تمكين الجماعات المسيحية من التمايز والتمتع بنفوذ في الجبل يتعادل مع قوتهم العددية وغناهم الاقتصادي. لكنهم كانوا يعتبرون أن العنصر الدرزي سيحول دون تحقيق أمانيهم في السيادة المحلية وإقامة العلاقات الخارجية الأكثر ارتباطاً بالغرب المسيحي وخصوصاً بدولتي فرنسا والبابوية. وكانوا يتساءلون أليس من المعقول أن يوجهوا أفكارهم وجهودهم فيما لو نجحوا في خطواتهم هذه إلى أن يعملوا وبحجة تحرير المسيحية للتخلص من الحكم العثماني نفسه؟[١].

ولم تكن كتابات المستشرقين والكتاب المسيحيين لتساهم في إضفاء جو من الثقة بين المسيحيين عامة والموارنة خاصة ومحيطهم الإسلامي. فقد قيل فيهم ما يثير الحقد ويعبىء النفس. فوصفهم البابا ليون العاشر بأنهم «أزاهير بين الشوك»[٢]. وفي رسالة وجهها البطريرك اسطفان الدويهي إلى بطاركة روما قال فيها «وما خفي عن علمكم الشريف إننا محاطون من الأراطقة والغير مؤمنين الذين بسبب اتحادنا معكم يبغضوننا إلى الموت»[٣]. وخاطب حصن الخازن ملك فرنسا سنة ١٦٩٨ «أنه لو استطاع الذهاب لأتى بنفسه إلى فرنسا ولثم ركبتي الملك ملتمساً هذه النعمة إنما لا يسمح له الزمان بترك نصارى لبنان كالخراف بين الذئاب»[٤]. كما وصفوا الموارنة بأنه ليس بين جميع شعوب الشرق، شعب يعظم في أوساطه النفوذ الفرنسي، كالموارنة، وأنهم قلبياً فرنسيون حقيقيون والروابط التي تربطهم ببلادنا ترقى إلى أجيال بعيدة وإلى عهد الصليبيين وقد توثقت هذه الروابط خلال حكم لويس الرابع عشر، والصروح الرائعة التي يملكها إكليروسنا في بلاد الموارنة تساهم كثيراً في المحافظة على فعل النفوذ الفرنسي[٥]. وقد بلغ هذا النفوذ حداً كبيراً إلى درجة أن المطران طوبيا عون أصابته سكتة دماغية كانت القاضية يوم بلغه خبر انكسار فرنسا أمام المانيا في حرب سنة ١٨٧٠[٦].

---

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥٠.

(٢) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٠٢.

(٣) بولس مسعد ووهيبة الخازن، الأصول التاريخية، ج ٣، نص الرسالة، ص ٣٣.

(٤) ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ١٧٧.

(٥) LENORMANT, Les Evenements Confessionnels, p. 12.

(٦) انظر الخوري يوسف أبي صعب، تاريخ الكفور، كسروان وأسرها، ص ١٧٣.

بعد كل ما تقدم هل نعجب إذا ما قرأنا خلاصة ما كتبه أحد الكتاب الفرنسيين وأنهاها بالاستنتاج أنه «لا يمكننا الخلوص من ذلك إلى إلقاء تبعة الخطأ الأولى على الموارنة، فالمذنب الحقيقي والمحرض الوحيد على الأحداث الأخيرة في سوريا الذي أعد لها عدتها الكاملة منذ عامين ليس الشعب الماروني ولا حتى الشعب الدرزي بل السلطنة العثمانية نفسها بشخص عملاء الباب العالي ووالي بيروت وربما إرادة أعلى أيضاً»[١].

وإذا كانت بعض المصادر قد اتهمت صراحة السلطان العثماني نفسه بتدبير الفتن ضد المسيحيين[٢] كرد على تمادي السياسة الأوروبية في مداخلاتها في الشؤون العثمانية، فإن هذا الاتهام يفتقر إلى سند الإثبات. ولكن إذا كانت إدانة السلطان صعبة لاستحالة الحصول على البينة التي تدين رأس الدولة، فإن بعض المعطيات تسد هذا النقص لتؤكد أن الأوساط المحافظة والرجعية داخل السلطنة والمجسدة ببعض الولاة والعمال والمتسلمين وقواد الحاميات العسكرية[٣] قد قامت باستغلال بعض الخلافات السياسية الناشئة بين الدروز والموارنة، وأثارت العواطف الدينية بشكل مصطنع فنتج عنها تلك الفتن والحروب الأهلية التي لم تكن لتقع لو لم تكن بأمر الباب العالي. ثم تدخل الجند العثماني وارتكب أعمال القتل والذبح منفرداً في سرايات حاصبيا وراشيا ودير القمر. فكانت أبوابها تزلج ويجرد النصارى من سلاحهم ثم يذبحون دون وجود أي غريب عن العسكر، لا درزي ولا غير درزي، وفي الصباح يعلن العسكر أن الدروز ذبحوا النصارى، ومن يستطيع أن يكذب الدولة؟ وقد ثبت ذلك رسمياً للدول الأجنبية من خلال تقارير قناصلها وسفرائها[٤]. حتى أن أحمد باشا والي دمشق صدر عنه ما يؤكد «أن القيام على النصارى وقتلهم هو بأمر الباب العالي، ولو يترك الأتراك على

(١) LENORMANT, Op. Cit., p. 22.
(٢) مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٣٨. أيضاً: جرجي الحداد، البلاغ المبين في أصل حركة الستين، ص ٤١.
(٣) جرجي الحداد، المرجع السابق نفسه، ص ٤٤.
(٤) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠. انظر أيضاً نشرة أئمة دمشق إلى مسلمي سوريا في المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٦.

رأيهم لما أبقوا على نصراني»[١].

وأشار بيكلار Beclard مندوب فرنسا في اللجنة الدولية إلى أن المجازر لم تقع إلا في النواحي التي تتمركز فيها الحاميات العثمانية مستشهداً بأقوال فيكبيكر Weekbeker مندوب النمسا في اللجنة الذي أقرّ بصحة تلك الأقوال[٢].

وتورد بعض المصادر عن حوادث سنة ١٨٦٠ «أن وارث العرش العثماني عبد العزيز كان له دور في الضغط على السكان لتأجيج نار العداء والصراع بين الطوائف المختلفة». وأن عبد العزيز بدعمه للعواطف الدينية، كان يطمح للحصول على شعبية وشهرة في العالم الإسلامي، وعلى أن يعيد للدين الإسلامي مجده القديم بإضعاف النصارى وإرجاعهم إلى حالتهم الأولى وكسر شوكتهم[٣].

أما الدروز، وهم الفريق الآخر من النزاع، فقد دفعوا بعاملين اثنين إلى حلبة الصراع الأهلي، الأول تحريض الدولة لهم، والثاني استفزاز النصارى ومحاولتهم تغيير النظام السياسي القائم في جبل لبنان، فعملوا جاهدين للاحتفاظ بسيطرتهم التقليدية[٤]، وقد تقاطع هذان العاملان لدى الدروز بغية المحافظة على الوضعية السياسية التي وجدوا فيها. فالأعيان الدروز، لم يكن لديهم مشروع سياسي ينافسون به الموارنة، حتى أنه لم يكن لديهم معطيات لتطوير النظام المقاطعجي وجعله أكثر إنسانية لكي يستجيب لمتطلبات تقدم النظم السياسية والاجتماعية في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فكان جل اهتمامهم أن يتركهم الآخرون يديرون عهداتهم وإقطاعاتهم بسلام وأن يستثمروها مع فلاحيهم وأتباعهم وأن يعيشوا عليها بهدوء بعيدين عن المؤثرات السياسية والاجتماعية التي تحكم المقاطعات المجاورة، وخصوصاً في القائمقامية النصرانية. كانوا بعيدين مع جماعاتهم عن الطروحات الغربية وشعارات الثورة الفرنسية «حرية، اخاء، مساواة»

(١) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٤٠. وبوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ٢١.
(٢) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٣٦.
(٣) بانتنشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٢ ـ ١٣٣. المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٠٥. أيضاً: انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ١٠٧.
(٤) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ترجمه إلى العربية كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧، ص ٨٥.

التي حملها رجال الدين المسيحيون ونشروها في مناطق نفوذهم حتى أصبحت جزءاً من الخطاب السياسي لطانيوس شاهين وجماعته. وعندما اندلعت الثورة الفلاحية في كسروان، نظر المؤرخون إليها واعتبروها تعبيراً عن نضال الفلاحين ضد طغيان آل الخازن المقاطعجي باعتبارها ترتبط بالوضع السياسي ـ الاجتماعي بحكم انتماء الفلاحين والمقاطعجيين إلى مؤسسة دينية واحدة هي الكنيسة المارونية. وعندما تم نقل الثورة من كسروان إلى المناطق المختلطة في جبل لبنان تقاطعت المعطيات الدينية الطائفية مع المعطيات الطبقية ـ الاقتصادية بحكم انتماء الفلاحين إلى الطائفة المارونية وانتماء الأعيان المقاطعجيين إلى الطائفة الدرزية. فنشأت إشكالية تاريخية جعلت المؤرخين ينقسمون إلى فئتين: فئة اعتبرت أن الصراع بين الدروز والموارنة يجب النظر إليه باعتباره صراعاً ضد الاقطاع، وأنه في أساس التناقض الدرزي الماروني يكمن الصراع المعادي للإقطاعية[1]، في حين اعتبره فريق آخر أنه صراع طائفي بين المسلمين والنصارى بشكل عام وتحديداً بين الدروز والموارنة وأن الهدف من هذا الصراع هو القضاء على مسيحيي الشرق واستئصال شافتهم منه[2].

والواقع أن الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠ لم تكن حرب الدروز والموارنة كما بدت أو كما صورها البعض عمداً أو عن غير عمد، ولا حرب المسلمين والنصارى في حاصبيا وراشيا وبيروت ودمشق، وسائر الأماكن التي شهدتها ساحات الوغى... إنه لمن الخطأ الفادح حصر أسبابها بعامل واحد أو بفئة معينة، أو بشريحة اجتماعية واحدة. لقد تضافرت عدة أسباب وتقاطعت عدة عوامل. فما يصح نسبته إلى جبل لبنان ينتفي وجوده في دمشق وغيرها. لذلك فإننا نرى أن ما حصل في سنة ١٨٦٠ كان شيئاً يمت إلى الأجواء الإقليمية والدولية بشكل عام. فالتناقضات الاستعمارية بين الجبارين الكبيرين آنذاك فرنسا وبريطانيا بلغت ذروتها، وأماكن الصدام بينهما تمثلت في غير منطقة وتحديداً في البلقان ومصر (قناة السويس) وسوريا وجبل لبنان، يضاف إلى ذلك سياسة السلطنة العثمانية القاضية بمركزة السلطة وتعميم نمط الحكم المباشر. ومن جهة

(١) بانتشكوڤا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٢٨ ـ ١٣١.
(٢) انظر بهذا المعنى: شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٠.

ثانية مشاريع الكنيسة في السلطة والسيادة وارتقاب الفرص المناسبة منذ سنة ١٨٤٠ لإقامة كيان سياسي مستقل خاص بالمسيحيين بمساعدة فرنسية، وخلافات داخلية غرضية وحزبية، وصراع على السلطة بين المسيحيين أنفسهم في القائمقامية النصرانية، والأعيان الدروز أنفسهم في القائمقامية الدرزية، وما رافق ذلك من خضات اقتصادية واجتماعية وخلافات شخصية حادة، وإخفاق في سياسة الإصلاحات العثمانية التي ظلت حبراً على ورق، وتصعيد في الخطاب السياسي للجماعات المسيحية داخل أراضي السلطنة وتدفق الآراء الليبرالية التي كانت تضخها المؤسسات الثقافية والتعليمية المنتشرة في عدة أماكن من جبل لبنان. كل ذلك ساهم بشكل أو بآخر في تفجر الوضعين الأمني والسياسي. وكما هو حال الجسم البشري إذ إن المرض لا يضرب إلا العضو الواهن في الجسم. كذلك كانت الحال سنة ١٨٦٠، فالمناطق المختلطة كانت المنطقة الضعيفة في جبل لبنان من حيث دقة تركيبتها الاجتماعية وتعدد الانتماء الطائفي فيها وخطورة التبديل المفاجىء في نظامها السياسي والاجتماعي الذي يرعى السكان. لذلك ما أن فرض الفلاحون الموارنة سيادتهم على المقاطعات الشمالية في أعقاب الثورة الفلاحية مستبدلين سيطرتهم بسيطرة آل الخازن المقاطعجية حتى بدأوا يتطلعون إلى فرض حكم ماروني على جبل لبنان كله. ووجد الإكليروس الماروني أن مسيحيي المقاطعات الجنوبية أصبحوا قوى ضاربة قادرة على تحقيق هذا الهدف المشترك. وما أن امتدت الفتنة من كسروان إلى بيت مري في المتن حتى اتخذت منحى طائفياً بين الدروز والموارنة فسقطت الاعتبارات الطبقية المقاطعجية كسمة من سمات الصراع التي ظهرت معالمها في الشمال (كسروان) لتحل مكانها سمة الصراع الطائفي في الجنوب، وبدل أن ينحصر الصراع في المناطق المختلطة بين الفلاحين (الدروز والموارنة)، والمقاطعجيين، انحصر بين الفلاحين والمقاطعجيين الدروز من جهة والفلاحين الموارنة من جهة أخرى نتيجة استجابتهم للقيادة السياسية الجديدة وهي امتداد لقيادة رجال الدين ولجنة بيروت، وهذا ما أعطى الحرب الأهلية منحاها الطائفي الظاهري لجهة القوى التي شاركت فيها، لكنها في حقيقتها الجوهرية لجهة مضمونها وأسبابها ودوافعها كانت صراعاً سياسياً جوهره النزاع على السلطة، والسيادة على الأرض.

ج ـ لمحة عامة عن وقائع الحرب:

لن نخوض في تفاصيل الحرب الأهلية لسنة ١٨٦٠ لجهة الوقائع والأحداث التي حصلت، وإنما سنذكر ببعض الخطوط العريضة استكمالاً للبحث وتوضيحاً لبعض المواقف السياسية المهمة.

لقد اعتبرت حادثة بيت مري بداية للحرب الأهلية، لكنها ما لبثت أن توقفت بضغط من خورشيد باشا ومداخلات القناصل الأوروبيين، فكان أن تأجلت إلى وقت لاحق حيث انصرف كل فريق إلى التعبئة والاستعداد. فالدروز أمضوا الشتاء في بيروت يجرون الاتصالات السياسية مع المسؤولين العثمانيين وخصوصاً خورشيد باشا(١)، ويقومون بحملة دعائية معادية للمخططات المسيحية في أوساط الفلاحين الدروز(٢). كما استعد النصارى أيضاً للحرب فتأهبوا للقتال في القرى الكبرى، وتزودوا بالأسلحة والذخائر من قبل جمعية بيروت التي كانت تشتري السلاح وتوزعه على المسيحيين(٣). وما أن شارف شهر أيار سنة ١٨٦٠ على نهايته حتى اندلعت الحرب القتالية على نطاق واسع، وعمّت قرى المتن والشوف وحاصبيا وراشيا وزحلة وجوار بيروت. وكان بدء توسع القتال قد دشّنه مقاتلو زحلة بالهجوم الشامل على قرى المتن فجرت موقعتا ضهر البيدر وكفرسلوان في النصف الثاني من شهر أيار، ومواقع السهل والفرزل وكسارة في أوائل شهر حزيران قبل أن ينكفىء الزحليون إلى داخل مدينتهم(٤) ويحاصرون فيها. وقد سقط في خلال هذه المعارك مئات القتلى والجرحى من الفريقين،

(١) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ١٥٦ ـ ١٥٧. وشاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٣٨.
Voir aussi: DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française.., p. 31.

(٢) بانتنشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٩.

(٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٣٩. أيضاً: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٨١.
يقول دوفرين عضو بريطانيا في اللجنة الدولية: «ولما زرت هذه البلاد قبل استيقاظ الفتنة ببضعة أشهر، شاهدت اماراتها بادية في عواطف الفريقين (الدروز والموارنة) فالدروز كان مستعدين للقتال والموارنة كانوا يعتقدون أن قد آنت ساعة فوزهم. كما أن دخل الجمارك يثبت أن قد أدخل إلى لبنان (أي جبل لبنان) بين كانون الثاني سنة ١٨٠٧ وربيع سنة ١٨٦٠ أكثر من ١٢٠ ألف بندقية و٢٠ ألف (غدارة). وكان المشتهر انصراف المطران طوبيا وشركائه إلى إيقاظ الشر حتى طُلب إخراجه من بيروت كمقدمة لا بد منها لعقد الصلح»... انظر: المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٣٧.

(٤) المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٩٨ ـ ٢٠٤.

وانتهت بحصار زحلة وسقوطها رغم محاولة يوسف بك كرم نجدتها، لكنه توقف على مقربة منها بسبب مداخلات خورشيد باشا، وقنصل فرنسا في بيروت(١).

وفي جهات حاصبيا وراشيا جرت مواقع حربية كان النصارى في خلالها يحاربون تحت راية الأمراء الشهابيين حكام تلك المناطق. في حين حارب الدروز تحت قيادة مشايخهم علي حمادة، وكنج العماد وحسن آغا الطويل (حمادة)، وانتهت بتراجع النصارى إلى السراي مركز اقامة الحامية العثمانية. وقد كان قتلى الفريقين متساوياً تقريباً(٢). ولكن أعقب ذلك وقوع مجزرة على يد الحامية العثمانية نفسها(٣). في حين تعمد الدروز الانتقام من الأمراء الشهابيين فقتلوا البعض منهم كان أبرزهم حاكم حاصبيا سعد الدين شهاب(٤). ولقد كان للسيدة نائفة جنبلاط شقيقة الشيخ سعيد أيادٍ بيضاء فحمت الكثير من نصارى المنطقة الذين لجأوا إلى دارها طلباً للحماية والأمان(٥).

وكما حصل في حاصبيا حصل أيضاً في راشيا، وكانت حصيلة المعارك

(١) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 91-92.

(٢) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ١٦١.

(٣) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/140, 135178.

(٤) اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ١٦٩. شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٥٥. انظر أيضاً: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٩١ و٩٥ و٩٧. المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٢٠ و٢٧٣.
يذكر يحيى حسين عمار نقلاً عما هو سائد في منطقة وادي التيم أنه «مع بدء السنة ١٨٦٠ المشؤومة كان المتكلم باسم العائلات الدرزية في حاصبيا وما حولها الشيخ يوسف بشير قيس. وكان المتكلم باسم الجماعة الثانية ناصيف الريس. وكان رأس الشهابيين آنئذ الأمير سعد الدين شهاب، وكان من المفروض أن يأخذ الأمير سعد الدين جانب الحياد أولاً ثم يسعى بإصلاح الحال بين الجماعتين من مواطنيه، ولكن الأمير سعد الدين أخذ جانب ناصيف الريس وجماعته فزاد الأمور تعقيداً... فسارت الأمور باتجاه آخر خططه لها عمال الدولة العثمانية، وجاء ملياً بالمحن والمآسيَ. وقتل الأمير سعد الدين شهاب في هذه الفتنة.
انظر: يحيى حسين عمار، الأصول والأنساب، دار الضحى للنشر، بدون تاريخ، ص ١٦٢.

(٥) راجع الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/140, 135178.
أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٧٢ و٨٤.

الأولية سبعون قتيلاً من الدروز واثنا عشر من النصارى[١]. وحوصر المسيحيون الذين تراجعوا في قلعة راشيا حيث كانت مركزاً لحامية عثمانية. وفيها تمت المذبحة على يد الحامية نفسها، في حين انصرف الدروز إلى تعقب الأمراء الشهابيين فقتلوا منهم ومن أعيان النصارى اثني عشر كان من بينهم الأمير فندي شهاب حاكم راشيا[٢].

وفي منطقة شرقي صيدا، تولى قيادة المسيحيين فيها يوسف المبيض من بلدة درب السيم في حين تولى قيادة الدروز قاسم يوسف حمادة أحد أبرز الرجال المساعدين للشيخ سعيد جنبلاط[٣]، وكان قد أرسله للمحافظة على أملاك الجنبلاطيين في سبلين بعد أن تعرضت للاعتداءات. وقد انضم إليه من أهالي اقليم الخروب الكثيرون. وشهدت بساتين صيدا معركة حامية بين الفريقين كاد أن ينتصر فيها يوسف المبيض، لكن انضمام أهالي صيدا إلى الدروز قلب موازين المعركة. وخطب مفتي صيدا في جموع المصلين محرضاً إياهم على الجهاد وقتال النصارى[٤]، حتى أنه خرج بنفسه من المدينة ليثير حماستهم وعصبيتهم[٥]. وفي خان الافرنج تجمع عدد كبير من مسيحيي صيدا وجوارها. ولو قيض وجود حامية عثمانية هناك، لتحقق وقوع مذبحة على غرار ما حصل في حاصبيا وراشيا ودير القمر، وفي منطقة جزين، ورغم محاولات الشيخ سعيد جنبلاط تهدئة الخواطر ومنع الفتنة من الامتداد إليها[٦]، إلا أن شيوخ الشباب الذين تولوا القيادة في كل قرية ودسكرة مسيحية، مثلوا دوراً كبيراً في تنشيط السكان وتشديد عزيمتهم القتالية. وهذا ما أدى إلى وقوع أحداث ومعارك انتهت بفرار المتقاتلين واختبائهم في الغابات أو بانتقالهم إلى جهات جبل عامل وتدمير أغلب

---

(١) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٦٣.

(٢) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 200.
أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٦٧. ومشاقة، مشهد العيان، ص ١٦٢.

(٣) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/78.
أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 191-192.

(٤) مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠. أيضاً: بوديكور، دور فرنسا، ص ١١٣.

(٥) DUCROT, Op. Cit., p. 52.

(٦) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٠٢.

قرى اقليم جزين وحرقها[١].

وفي مناطق المتن والساحل، استعر القتال بشدة، وشوهدت أوار الحرب من بيروت، وقام المسيحيون بالهجوم على قرى صليما وقرنايل وبتخنيه وعينداره[٢]. في حين أغار الدروز على بيت مري وعدة قرى أخرى. وتدخلت القوات العثمانية مشاركة الفريقين في السلب والنهب. وأُحرقت دور الشهابيين في غير قرية كما اغتيل الأمير بشير قاسم ملحم ـ بشير الثالث ذبحاً، بعد خروجه من بعبدا. وقام المطران طوبيا عون يحثّ أهالي دير القمر على مهاجمة القرى الدرزية في الشوف. وأرسل مندوباً من قبله إلى طانيوس شاهين يستعجله في القدوم نحو الجنوب. وأرسل أيضاً يوسف الشنتيري إلى المتن والقاطع لجمع المقاتلين[٣]. ووصلت نجدة من كسروان قوامها أربعماية مقاتل[٤] بقيادة شجعان العضيمي. لكن الدروز أوقعوا بها على مرأى من قوات خورشيد باشا التي أرسلت لوقف الحرب وحماية السكان[٥]. وكانت معركة العبادية من أكبر المعارك التي وقعت بين الطرفين في المتن. وقد برز من الزعماء الدروز المشاركين فيها محمود حسين تلحوق ونصر الدين عبد الملك وخطار العماد وابنه علي. في حين برز من النصارى بعض المشايخ الخازنيين وشجعان العضيمي. واستمرت معارك المتن عدة أيام تتالت خلالها النجدات النصرانية والدرزية على السواء. وكان طانيوس شاهين قد حضر بجمهور كبير إلى بلدة انطلياس ومن هناك توالى إرسال النجدات العسكرية[٦]. وقد انتهت المعارك في تلك الجهات بنكبة بعبدا ووادي شحرور

---

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٠٣ و١٠٥. أيضاً: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1846-1862, p. 257 et 269.

(٢) راجع الوثيقة رقم ٧١ في باب الملاحق. وفيها بعض تفاصيل عن معارك المتن. ومما ورد فيها: «ثم نخبر جنابكم أنه من جملة تعديات أهالي زحلة، حضر جمهور وافر خيل وزلم قاصدين الجرد إلى قرية عينداره حيث موجود فيها جناب ولدنا علي بك ابن خطار بك العماد، فتوجه والده خطار بك ومحمود العيد وبيت عبد الملك تصادفوا هم واياهم في وادي الدبور فبعناية الله كسروهم وبقوا وراهم إلى خان المريجات».

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٣ و٢١. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 235-236.

(٤) انظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات ، الوثيقة رقم ٢٩١٠.

(٥) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٩٢ ـ ١٩٧.

(٦) الوثيقة رقم ٧١. أيضاً: ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ١٢٧ و١٣٨.

والحدث واللويزة وبيت مري وبرمانا وصليما والمتين، وفرار قسم كبير من الأهالي إلى بيروت طلباً للجوء والحماية[١].

وكانت زحلة بعد أن تراجع مقاتلوها عن معارك المتن[٢] واندحارهم في المواقع التي جرت بجوار المدينة قد بدأت تتعرض للحصار من قبل التحالف الدرزي ـ الشيعي. وإذا كان الدروز قد نقموا على سكانها الذين بادروا بالهجوم على القرى الدرزية في المتن، فإن شيعة بعلبك والبقاع وجدوا في الحرب الدائرة فرصة لكسر شوكة الزحليين واستطالتهم على جيرانهم. وكانت حادثة حرقهم بلدة بريتال الشيعية سنة ١٨٥٥ بعد أن أعملوا السيف في سكانها والسلب والنهب في بيوتها، وتسليمهم والي دمشق الأمير سليمان الحرفوش الذي كان ملتجئاً إليهم سنة ١٨٥٩[٣] السبب المباشر لتدهور العلاقات الشيعية النصرانية، وانفصام عرى العلاقة الطيبة بينهما بعد أن حاربوا مشتركين وفي خندق واحد ضد الدروز في الحركات السابقة. وكانت القيادة الدرزية قد استعدت لتسديد ضربة قاصمة لزحلة وهي أمنع مواقع النصارى وإسقاطها عسكرياً، فحشدت أمامها قوات مشتركة من الدروز والشيعة والعرب بقيادة خطار العماد الذي اتخذ من قب الياس مركزاً لقيادته[٤]. وقدم الشيخ اسماعيل الأطرش على رأس ستماية مقاتل بعد انتهاء معارك حاصبيا وراشيا[٥]. كما انضم إلى جانب الدروز بعض النصارى من الروم الكاثوليك من جنوب البقاع وبعض نصارى وادي التيم الذين شاركوا في معارك حاصبيا وراشيا. وقد بلغ مجموع القوى المحاصرة لزحلة نحو ٣٢٠٠ محارب[٦].

وكانت إمكانية مساعدة زحلة سهلة على كل من يوسف كرم وطانيوس شاهين لكنهما تخلفا عن ذلك لأسباب سياسية وعسكرية[٧]. غير أن كرم وبعد

(١) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٩٦ ـ ١٩٧. أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٠٩.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٧١ المنشورة في باب الملاحق.

(٣) عيسى اسكندر المعلوف. تاريخ زحلة، ص ١٩٠ ـ ١٩٢ و١٩٦. انظر أيضاً: حسن عباس نصر الله، تاريخ بعلبك، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٩٨٤، ج ١، ص ٣٣٦ ـ ٣٤٠.

(٤) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٢٠١٩. أيضاً: ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٠٣. وأبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٢٠.

(٥) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 205.

(٦) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٢٢.

(٧) فيليب حتى، تاريخ لبنان، ص ٥٣١.

أن دمّر القرى الشيعية الواقعة في نواحي صنين وطرد سكانها «حتى لا يبقى هنالك أعداء في قلب البلاد بالذات»[١] قبع في بكفيا القريبة من زحلة متربصاً مكانه حتى انتهاء المعركة وسقوطها بيد مهاجميها[٢]. ولا يخفى أن السبب الأساسي في تقاعس كرم عن نجدة زحلة ناتج عن رغبة سياسية أقلها تولي حكم القائمقامية النصرانية، والمحافظة على العلاقة الحميمة مع والي صيدا إذ خشي أن تؤدي مساعدة زحلة إلى إغضاب خورشيد فيبعده عن تحقيق رغبته تلك[٣]. وقد اعتبرت معركة زحلة من المعارك الفاصلة[٤]. وفاقت خسائر الدروز فيها خسائر النصارى فقتل منهم مئة وثمانون قتيلاً في حين قتل من الزحليين مئة وعشرون قتيلاً فقط[٥]. واعتبر المؤرخ الدرزي أبو شقرا سقوطها بيد الدروز في ١٤ حزيران فخراً عظيماً لما أبدوه من شجاعة وإقدام «يعجز عن وصفه القلم ويكل عن تبيانه اللسان لأنه من كان يرى المقاتلين متساقطين على زحلة من حيث كانوا واقفين ويرى ما كان ينصب عليهم من قذائف الرصاص التي يشبه انصبابها البرد في أعالي الجبال يندهش لذلك المرأى العجيب ولا سبق إلى ظنه أن تلك الجماعة منقضة على زحلة لتفتحها عنوة بل يقول إن هؤلاء الرجال قربت مناياهم فهم إلى مصارعهم مسرعون وهم غير مبالين»[٦]. وقد كان لسقوط زحلة أثر سيء لدى قناصل الدول الأوروبية فطالبوا المسؤولين العثمانيين بوضع حد للأحداث والفتن، في حين تلقت الأوساط الرسمية والشعبية في بلاد الشام الخبر بالسرور والارتياح حتى أن أحمد باشا والي دمشق أمر بإقامة الأفراح وتنوير الشوارع احتفالاً بتلك

(١) LENORMANT, Op. Cit., p. 114.
دمر يوسف كرم ٢٨٤ منزلاً شيعياً في جرود جبيل ضمت ٥٦٩ غرفة وقدرت قيمتها ٥٦٣١٧٢ قرشاً.
راجع المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٥٤٤ و٥٠٤.

(٢) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 47.
أيضاً: هنري أبو خاطر، جمهورية زحلة، ص ١٧٦ ـ ١٧٨. وعيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ٢٠١ و٢٠٤ و٢٠٩.

(٣) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 338-339.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٧٢ في باب الملاحق.

(٥) المعلوف، تاريخ زحلة، ص ٢٠٩.

(٦) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٢٧.

المناسبة[١].

بعد سقوط زحلة لم يبق من التجمعات النصرانية الكبيرة سوى دير القمر[٢]، وهي بلدة كبيرة يقطنها الدروز والنصارى. وكان الدروز فيها يشكلون ربع سكانها في حين كان النصارى يشكلون الثلاثة أرباع. وقد مال هؤلاء نحو الهدوء والسكينة منذ أحداث بيت مري سنة ١٨٥٩ وذلك محافظة منهم على ازدهار مدينتهم وتقدم تجارتها[٣]، ومراعاة لوضعها الجغرافي وموقعها في وسط بلاد الدروز. وكانت تخضع لسلطة متسلم عثماني حسب مقررات شكيب أفندي سنة ١٨٤٥ بعد أن رغبت النصارى في التخلص من حكم الأعيان الدروز وأن لا تكون البلدة مقراً لأي منهم[٤]. وقد سعت للاستقلال والسيادة عن قائمقامية الدروز بتوجيه من البطريرك الماروني والقنصل الفرنسي بوره. ورغم خضوعها لسلطة متسلم عثماني يرتبط مباشرة بوالي صيدا، إلا أن وضعها القانوني والسياسي ظل موضع خلاف وتجاذب بين الدروز والنصارى حتى عشية حرب ١٨٦٠ الأهلية. وكان النكديون حكام دير القمر الأساسيون يطمحون في العودة إلى حكمها والإقامة فيها. وعندما حاول بشير نكد بناء منزل له في ضاحية البلدة سنة ١٨٥٤ منعه الديريون من ذلك فكانت عبارته الشهيرة «سأبني بيتي من

(١) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ١٧٢ ـ ١٧٣. أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٢٤. لا عجب فيما أتاه أهالي دمشق من احتفالات وتنوير إذ «إن ما كان يقدم عليه أهالي زحلة تجاه المسلمين القادمين من دمشق والمارين بزحلة من إيذاء في عقيدة أي مسلم صاحب حاجة في أثناء مروره بزحلة لأمر رهيب. فقد كانوا يشتمون دينه ونبيه وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويسمون كلابهم بأسماء الأنبياء وعلماء المسلمين بالإضافة إلى انعدام الأمن في منطقة زحلة». انظر: مقدمة نوادر الزمان، ص ٦٤.

(٢) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.
انظر يوميات جميع الوقائع لدى: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1846-1862, p. 257-260.

(٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.
أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٤) انظر الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.
أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٢٢.

جماجم نصارى أهل دير القمر»[١] تعبيراً عما كان يعانيه من أسى وشعور بالجحود والنكران.

ولم تكن الأحداث السياسية والوقائع العسكرية التي جرت حتى ذلك التاريخ لتساعد على تحييد دير القمر. فقد شارك بعض مسيحييها في حرب المتن التي باشرها مقاتلو زحلة. وتؤكد الوثيقة رقم ٧١ على هذا الأمر. «.. فحين فهموا أهالي دير القمر طلعوا يتقالوا العرقوب، فصادفهم جناب ولدنا ملحم بك عماد فوق عين عزيمة وتحاربو حالاً كسرهم وقامهم إلى أن دخلهم لدير القمر وحضر بشير بك (أبو نكد) من جهة عين المزاريب وبيت حمادي وحصروهم في بلدهم هذه».

وجرت اتصالات سياسية عشية معركة زحلة لتحقيق الصلح بين المتقاتلين. ويذكر القائمقام بشير أحمد في رسالة وجهها إلى البطريرك بولس مسعد، أن القائمقام الدرزي الأمير محمد أرسلان يبذل جهده للتهدئة وتحقيق السلام «وأن الذي يمكنه اقناع الدروز به وإرجاع الدروز الحوارنة لأجل إجراء المصالحة بين الطرفين هو أن يكون الصلح الآن مثل الصلح الذي حصل في السنة الواحد والستين»[٢] (صلح الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥). لكن الاتصالات التي اتخذت من صلح سنة ١٨٤٥ أساساً لوقف الحرب وتحقيق السلم والمصالحة جوبهت برفض قاطع من قبل الفريق المسيحي وخصوصاً البطريرك بولس مسعد[٣].

ويبدو أن الشيخ سعيد جنبلاط صاحب الكلمة النافذة بين الأعيان الدروز كان يميل إلى مهادنة دير القمر وتحقيق الصلح معها، وربما كان هذا الموقف نتيجة الاتصالات التي جرت والضغوطات التي مورست عليه من قبل القناصل الأوروبيين وبعض الأعيان النصارى[٤]. وجاءت مفاوضة الشيخ سعيد للأعيان

(١) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٢١.
(٢) انظر تفاصيل هذه الأمور في الوثيقة رقم ٧٢ المنشورة في باب الملاحق.
(٣) راجع جواب البطريرك مسعد على رسالة القائمقام بشير أحمد في الوثيقة المنشورة تحت رقم ٧٣.
(٤) انظر الوثيقة رقم ٧٥. لا يخفى أن مأزق الشيخ سعيد جنبلاط كان يكمن في محافظته على سياسة متوازنة بين تيارين مختلفين. الأعيان الدروز وقناصل الدول الأوروبية. فبعض أعيان الدروز كانوا يميلون إلى سياسة متشددة تؤول إلى فرض سيادتهم على جميع المناطق المختلطة. وهذا الأمر لا يتسنى =

المسيحيين وتفرده بالتعهد لهم بالجلاء عن دير القمر[١] لتثير الشيخ بشير النكدي فاتهم الشيخ سعيد بسعيه إلى فصل دير القمر عن اقليم المناصف التابع للإقطاع النكدي وضمها بموافقة الديريين إلى الشوف لتصبح تحت حكم الجنبلاطيين، فصمم على أخذ دير القمر[٢] بالقوة وإخضاعها بحد السيف[٣]. رغم التعهد الصوري الذي أعطاه متسلم دير القمر العثماني إلى أهالي البلدة[٤].

استبسل نصارى دير القمر في معاركهم الأولى. ونظراً لمناعة حصونهم، فقد أوقعوا بالدروز خسائر فادحة. ففي إحدى المعارك خسر الدروز ٤٧ قتيلاً قبل أن يقتل أحد منهم[٥]. وبحكم كون البلدة مشتركة بين الفريقين، كانت العمليات القتالية تحصل بين البيوت، إلى أن شدد الدروز حصارهم في ١٩ حزيران بعد أن اكتمل عددهم وانضمت إليهم جماعات من قرى اقليم الخروب وخصوصاً من «برجى وبعاصير»[٦] فقطعوا الطرقات المؤدية إلى البلدة، وهاجموا القسم المسيحي

= لهم إلا بتسديد ضربة عسكرية للمشروع السياسي الذي طرحته الكنيسة، والذي ما انفكت تطالب بتحقيقه من خلال إخضاع المناطق المختلطة إلى سلطة القائمقام المسيحي. وقد استمرت في هذا الطرح حتى بعد معركة زحلة رافضة الصلح على أساس صلح عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م. في حين أن القناصل كانوا يتبنون سياسة التهدئة وتسكين الأمور مع إبقاء الوضع السياسي على ما هو عليه من التأزم والتصعيد ودون إيجاد حل جذري له بغية إبقاء مداخلاتهم في الشؤون السياسية الداخلية لكلا الفريقين. وقد جاءت مراسلة مور القنصل الانكليزي في سوريا في العشرين من حزيران سنة ١٨٦٠ عشية حرب دير القمر لتؤكد على استمرار سياسة القناصل في إعادة الأمن والهدوء إلى الجبل ولكن من دون إيجاد حل جذري للصراع السياسي والعسكري الدموي المتفجر بين السكان بشكل حرب أهلية مدمرة.

(١) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٧٦ في باب الملاحق. وهي عبارة عن تقرير مفصل وضعه وكيلا الخواجة برد الأميركاني في دير القمر حول أحداث البلدة.

(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١١٨.

(٤) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178. Voir aussi: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 160-162.

(٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١١٦. أيضاً: بوديكور، دور فرنسا، ص ١٠٨. واسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢١٢.

(٦) انظر الوثيقة رقم ٧٦، أيضاً: الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

منها، واحتلوه في اليوم التالي بعد معارك لا تخلو من حدة. وكان مقاتلو النصارى قد هزموا نفسياً قبل أن يهزموا في ساحات الوغى بسبب الأجواء العامة التي سيطرت عليهم في أعقاب سقوط زحلة. فضلاً عن قسوة الحصار وفقدان الإمدادات وعجز القيادة السياسية والعسكرية وشيوع أن ما يجري في جبل لبنان هو تنفيذ لأمر السلطان بالقضاء على جميع النصارى[١].

وكما حصل في حاصبيا وراشيا فقد احتمى السكان بعد سقوط المدينة في السراي حيث كانت تقيم فيها حامية عثمانية. لكن هذه الحامية بدل أن تحمي اللاجئين وتحول دون التعرض لهم، عمدت إلى ارتكاب مجزرة بهم[٢] على مرأى من الضابط العثماني عبد السلام بك. كذلك حصلت مجزرة أخرى في سراي بيت الدين[٣].

كان التنسيق العثماني ـ الدرزي واضحاً وجلياً في جميع مراحل الأزمة وعند مفاصلها الأساسية[٤]. فقد كان بإمكان العثمانيين وبقدرات عسكرية أقل مما لديهم أن يحولوا دون تلك المعارك ويمنعوا الكثير من أعمال القتال والمحاربة. لكن كانت لديهم تعليمات بتجاهل الفرقاء وتركهم يدمرون بعضهم بعضاً وإذا توقفوا عن ذلك فعليهم بالدفع والتحريض[٥]. وتبدو واضحة ظاهرة تعاطف العثمانيين مع الدروز من خلال بعض المساعدات التي قدموها لهم بهدف الإبقاء على التوازن الدرزي ـ المسيحي في الجبل واستنزاف الفريقين حتى النهاية. وكان

---

(١) مشاقة، مشهد العيان، ص ١٥٨.

Documents Diplomatiques, T. 10, p. 275.

(٢) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 164.

(٣) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٨٠ ـ ١٨١ و١٨٤، واسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢١٩، وتشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٠١ و١٠٣.

(٤) هاني فارس، النزاعات الطائفية، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٥) LENORMANT, Op. Cit., p. 16.

أحمد باشا والي دمشق لا ينفك يردد «اللهم أهلك الكافرين بالكافرين»[١]. وقد اتسم كل من الدروز والموارنة بميزات مختلفة. فالموارنة كانوا متفوقي العدد كثيري الرؤساء قليلي الانضباط، في حين كان الدروز الأدق تنظيماً والأوفر جرأة والأكثر طاعة للرؤساء[٢]. وهذا ما سمح للحرب الأهلية أن تستمر مدة ليست بقصيرة أتت في خلالها على كل شيء من بشر وحجر واقتصاد[٣]. ولو قصد العثمانيون وقفها لتمكنوا من ذلك بسهولة إذ كان لديهم في بيت الدين ودير القمر نحو تسعماية جندي مزودين بالأسلحة والمدافع[٤] فضلاً عما كانوا يمثلونه من هيبة الدولة وسؤددها باعتبارهم الجنود السلطانية. ومما يؤكد وجهة النظر هذه لجهة ضلوع العثمانيين بما كان يجري حصول المجازر وعمليات الذبح في السرايات أي في أماكن تواجد الحاميات العثمانية النظامية. ففي حاصبيا وراشيا ودير القمر وقعت مجازر بحق المسيحيين بعد أن استدرجوا إلى داخل السرايات[٥]. حتى أن شاهين مكاريوس في كتابه حسر اللثام عن نكبات الشام اعتبر أنه «لم يتخلص من دير القمر بغير واسطة الدروز أكثر من خمسة أشخاص وقليل من قتل من أهالي دير القمر خارج سرايا الحكومة ولم ينج أحد ممن كان ملتجئاً إليها من النصارى»[٦] أما قتلى المسيحيين في الحروب التي وقعت فكانوا متساوين تقريباً مع قتلى الدروز إن لم يكونوا أقل منهم[٧]. ويؤكد بوجولا Poujoulat الشديد العداء للدروز هذه الحقيقة فيعتبر أن معركة زحلة كانت معركة بكل معنى الكلمة وليست مذبحة، ويعزو سبب عدم وقوع مذبحة إلى عدم وجود حاكم عثماني فيها وما يستتبع وجود هذا الحاكم من قائد وحامية عثمانيين[٨]. ومما يذكر في هذا المجال أن بعض النساء حضرن إلى خيمة فؤاد باشا وقدمن إليه

(١) مشاقة، مشهد العيان، ص ١٧٣.
(٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٧٩.
(٣) انظر وثائق المديرية العامة للآثار المتعلقة بخسائر أطراف الصراع وخصوصاً الوثائق رقم: ١٢٠٢١ و١٥٠٩٠ و١٥٠٩٣ و١٤٤٣٨ و١٤٤٤٥، والسجلان رقم ١٠٢٨ و١٠٢٩.
(٤) الوثائق البريطانية: FO 226/134, 135178. انظر أيضاً: اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢١٦ و٢٣٨، وشاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٧٧.
(٥) المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٠٥. POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 156.
(٦) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٩٧.
(٧) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٠٠.
(٨) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 206.

عريضة باسم أرامل بيت الدين عدّدن فيها الفظائع التي ارتكبها الجنود العثمانيون بحق المسيحيين في دير القمر وبيت الدين ومعاصر بيت الدين وغيرها من القرى المجاورة، إذ كانوا يقومون بأعمال القتل والنهب والتعذيب وتقطيع الأطفال وهم أحياء، كما ذكّرت العريضة بفظائع قائد الحامية عبد السلام بك وما ارتكبه من قبائح وجنايات[١].

وكانت سمة الحرب، الجرح والقتل والنهب والسلب وحرق الممتلكات، وقد مارسها الدروز والموارنة على حد سواء وهي وإن كانت مستقبحة في أي زمان ومكان إلا أنها كانت شائعة وطبيعية لجأ إليها الفريقان ومارسوها دون حرج أو سؤال. وقد تطرف الدروز في ممارستها وقسوا في حروبهم لشعورهم أن الحرب تستهدف وجودهم وكيانهم حتى تغيرت عواطف الدول تجاههم وتعرضوا للنقد والملامة.

وكما تقابل الحسنة بالحسنة، والسيئة بالسيئة فقد كان لكثير من المسلمين دروزاً وشيعة وسنة مبرات وأيادٍ بيضاء في حماية النصارى من شرور هذه الحرب أقدموا عليها لدوافع إنسانية ومكرمات دون منة أو انتظار جزاء. فالشيخ سعيد جنبلاط تدخل عدة مرات للحؤول دون الفتك بالنصارى، ونقل الكثيرين منهم من دير القمر إلى المختارة[٢]. وهو لم يترك وسيلة لكي يفهم النصارى نيات الدولة نحوهم فلم يفهم إلا قلة منهم[٣] فحمى كل من لجأ إليه، وأمسك جماعته في الشوف فلم يسمح لهم بالاشتراك في قتال النصارى، ومنع الهجوم على كسروان سنة ١٨٤٥. وحمى الذين اعتقلهم من النصارى الذين شاركوا في القتال وفي إحراق القرى الشوفية فأرسلهم إلى السجن ولم يسمح بقتلهم[٤] فضلاً عن

(١) مارون رعد، لبنان من الإمارة إلى المتصرفية، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ و٣٠٧ ـ ٣٠٩.
(٢) انظر الوثيقتين رقم ٧٥ و٧٦ في باب الملاحق.
أيضاً: الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178 and 226/133 135178.
وشاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ٢٩٦.
(٣) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٩٥.
(٤) محمد خليل الباشا، مخطوطة سلاح الباغي قاتله، تعليق على كتاب حسر اللثام عن نكبات الشام لشاهين مكاريوس، الورقتان ٥٥ و٥٦. (مكتبة صاحب المخطوط).

تدخله غير مرة لمنع عمليات الثأر ضد المسيحيين، وتكفله بملاحقة الجناة بنفسه[١]. وتؤكد التقارير المنشورة في المراسلات الاجتماعية ـ الاقتصادية لزعماء جبل لبنان على سلامة موقف الشيخ سعيد وحمايته لنصارى الجبل من خلال التنويه بخدماته ورسائل الشكر المقدمة إليه من النصارى أنفسهم ومن القنصل الانكليزي مور[٢].

أما الأمير محمد أرسلان فقد دعا إلى الهدوء والسكينة، وآلف بين الدروز والنصارى في منطقة اقطاعته[٣]. كما حمى خليل الجاويش وعائلته في دير القمر[٤]. وكان كثيرون من نصارى دير القمر قد لجأوا إلى خلوات بيت القاضي والشيخ بشير نكد والشيخ أبي يوسف حمد محمود من كفر قطرة الذي «حمى سبعين رجلاً واجتهد في أمر مساعدة نصارى دير القمر وإنقاذهم من الهلاك»[٥]. كما حمى الشيخ بشير النكدي جماعة وأرسلهم مع الذين كانوا في مدرسة البروتستانت وفي خلوات آل القاضي إلى معلقة الدامور ومنها أخذوا إلى بيروت على متن مراكب فرنسية[٦]، وعني مشايخ آل نكد وحمادة بإيصال نساء دير القمر بعد نكبتها إلى مدينة بيروت وكان عددهن نحو ألفي امرأة تم تسليمهن إلى قبطان انكليزي[٧]. وحموا أيضاً نصارى الدامور والشحار وخصوصاً قاسم نكد فسلمت على يده الدامور. وقد كافأه المطران طوبيا عون بأن ساعده على نيل وظيفة رئيس

(١) اسكندر ابكاريوس، بوادر الزمان، ص ١٠٣ ١٠٦.
(٢) حسن سليم هشي، المراسلات الاجتماعية الاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون، ج ٣، ص ١٣٠ ـ ١٣٦.
(٣) الوثيقتان رقم ٧٢ و٧٣، وموضوعهما تحقيق الصلح بين الدروز والنصارى على أساس صلح ١٢٦١هـ (١٨٤٥م) ومداخلة الأمير بشير أحمد به، ورد البطريرك بالإصرار على «إجراء المباحثة والمحاكمة» وفي الوثيقتين تأكيد على دور قائمقام الدروز الأمير محمد أرسلان الذي يعمل «لأجل الامتناع عن الحرب ومعاطاة وسائل الصلح». إنه «من ابتداء هذه الحركة (حرب ١٨٦٠) لحد الآن باذل جهده بالتسكين والتأليف وحسم أبواب الخلاف حباً بالسلامة والحمية والغيرة الوطنية»...
(٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.
(٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٣١.
(٦) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، الملحق، ص ٢٩٧.
(٧) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

ديوان التحقيق بعد رجوعه من منفاه في بلغراد[١]. وقام الأمراء آل ناصر الدين بحماية مسيحيي بلدة كفرمتى وجوارها، فخصهم الجنرال دي بوفور بثناء الدولة الفرنسية وشكرها[٢]، كما أن دروز دير القمر أجاروا جيرانهم النصارى ولولا مساعدتهم وحمايتهم لزاد عدد القتلى أضعاف ما هم عليه[٣].

وقام جماعة من آل عبد الصمد بحماية الشيخ غندور السعد ولفيفه خلال انتقالهم من دير القمر إلى عين تراز. كما حمى الشيخ حسين عبد الملك دير سير الواقع قرب بلدة بتاتر وأقام عليه ناطوراً يحرسه ويحرس غلاله[٤]. وكان لقاسم سلمان صالحة في تلك الحوادث مواقف مشرفة إذ أرسل رجاله للمحافظة على النصارى في منطقة نفوذه رأس المتن وجوارها[٥]. وفي منطقة راشيا حمى خزاعي آغا العريان جماعة من نصارى راشيا الوادي، ثم عمد إلى تأمين انتقالهم إلى دمشق بعد اشتداد الضغط عليه[٦]. وخلافاً لما تدعيه بعض المصادر التاريخية فقد كان للست نايفة جنبلاط دور إنساني مهم إذ عملت على حماية نصارى حاصبيا، وانتزعت بعضاً منهم من أيدي الجنود العثمانيين[٧]، ووفرت الإقامة في دارها

(١) انظر نسيب النكدي، مخطوطة سيرة الأسرة النكدية، ص ١٦٩. كان بعض حساد قاسم نكد يتهمونه بالميل نحو النصارى فلقبوه «الخوري يوحنا»، المصدر ذاته، ص ١٦٩.
(٢) أمين آل ناصر الدين، الأمراء آل تنوخ، بيوتهم، فروعهم، مواطنهم، أخبار رجالهم، مجلة أوراق لبنانية، الجزء الثاني، شباط ١٩٥٧، ص ٨٩ ـ ٩٠.
ويورد شاهين مكاريوس هذا النص: «ولما كان هذا مبدأ الدروز، فقد عني مشايخهم من آل أبي نكد وحمادة بإيصال نساء دير القمر... إلى مدينة بيروت. وساقوا منهن حوالي ألفي امرأة... وحدث أنه وصل ميناء بيروت في تلك الأيام سفينتان انكليزيتان فلما علم بهما الدروز أرسل أحد مشايخهم إلى أمير البحر في إحداهما يطلب إليه أن يرسل بعض رجاله لاستلام النساء... فجاء إليهن ولما رأينه ترامين على أقدامه وهن يولولن ويندبن من فقدن ويصحن قائلات: إن الترك فعلوا بنا كل هذه الفعال، الترك قتلوا رجالنا، الترك نهبوا أموالنا... ولم يذكروا الدروز بشر فشهدن بذلك على توحش الأتراك وظلمهم». انظر مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.
(٣) أبو شقرا، الحركات، ص ١٣١.
(٤) لحد خاطر، آل السعد في تاريخ لبنان، ص ٢٢١ و٢٢٨.
(٥) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج ١، ص ٣٠١.
(٦) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٦٥. أيضاً: LENORMANT, Op. Cit., p. 59-60.
(٧) LENORMANT, Op. Cit., p. 159 et 185. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٨٤ و١٠٤. وشاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٥٦ ـ ١٥٧. راجع أيضاً الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/140, 135178.

لأربعماية من النساء والرجال والأطفال ثم أوصلتهم بنفسها إلى المختارة قبل أن يتم تأمينهم إلى صيدا[١]. وقد كان لهذه الإجراءات الإنسانية أثرها في تخفيف ويلات الحرب، كما كانت مقدمة للصلح الذي رعاه خورشيد باشا بين الدروز والنصارى وتم التوقيع عليه في السادس من شهر تموز سنة ١٨٦٠.

د ـ صك المصالحة بين الدروز والموارنة:

شعر خورشيد باشا بفداحة الخطب الذي حصل في جبل لبنان. فاندفع وراء فريقي النزاع للحصول منهما على وثيقة الصلح[٢]. وقام مساعدو خورشيد باشا بوضع نصوص صك المصالحة تحت شعار «تناسي الماضي» و «مضى ما مضى». وقد تميز هذا الصك بميزتين مهمتين أولاهما عدم المطالبة بالتعويضات الناتجة عن خسائر الحرب وإعادة المهجرين إلى بيوتهم وأملاكهم[٣]، وثانيهما اعتراف المسيحيين بأن ما حصل بينهم وبين الدروز كان حرباً أهلية وليس مجازر ومذابح. هذه السياسة الماهرة التي تمت بتخطيط من خورشيد باشا والقنصل البريطاني مور والشيخ سعيد جنبلاط كان لها حظ كبير من النجاح لولا وقوع مجزرة دمشق في ٩ و١٠ تموز فانقلبت الأوضاع رأساً على عقب واستتبع ذلك تدخل أوروبي كان من شأنه أن اتخذت قضية جبل لبنان مجرى جديداً[٤].

حاول خورشيد باشا طوال الفترة اللاحقة لاجتياح دير القمر أن يقنع الزعماء المسيحيين بالتوقيع على شروط الصلح. لكن بعضهم رفض ذلك إذ كانت هناك شروط أخرى حاول خورشيد باشا أخذ موافقة المسيحيين عليها كالاعتراف بمسؤولية النصارى عن الحوادث وأن استقلال جبل لبنان الذاتي قد جلب عليه

(١) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.
(٢) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ١٢٠٢٠.
(٣) انظر عهد الصلح بين الدروز والموارنة الموقع في بيروت بتاريخ ٦ تموز ١٨٦٠. المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٠٩ ـ ١١١.
LENORMANT, Op. Cit., p. 201-202. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 199 et 201.
(٤) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 343-345.

الفوضى والاضطراب. لكن تصلب المسيحيين حال دون توقيع الصلح كما أراده والي صيدا فاستبعدت بعض بنوده. وشعر القائمقام بشير أحمد بمسؤوليته في التوقيع فحاول إشراك البطريرك بذلك[١] بتوسط قنصل فرنسا بونتفيليو. لكن البطريرك بقي على موقفه الرافض لشروط الصلح كما وردت أعلاه[٢]، كما رفض الخوري يوحنا الحاج قاضي طائفة الموارنة التوقيع على وثيقة الصلح بحجة «أن هذا الأمر لا مدخل لنا به إذ إن الصلح بعد الحرب يصير بين المتحاربين ولسنا منهم بل صلح كهذا يصير ما بين رؤساء الشعب لا بين قضاته ويشهد لذلك الصلح الذي جرى سنة ٦١ (أي صلح سنة ١٨٤٥) الذي طائفة الدروز الآن لا ترتضي بالصلح إلا بموجبه»[٣] فكان أن تم التوقيع عليها في السادس من تموز من قبل القائمقامين الدرزي والمسيحي وأصحاب الإقطاعات وأعضاء الديوان الوكلاء وبعض أعيان البلاد[٤].

قد يتبادر للذهن أنه بتوقيع الصلح بين الفريقين انتهت كوائن جبل لبنان. لكن وقائع الأحداث ومعطياتها آنذاك كانت تكذب هذا الافتراض. ونقاط الاختلاف بينهما كانت لا تزال عالقة. فالكنيسة ظلت على موقفها السياسي رغم خسارتها الحرب وتدمير القرى الدرزية والمسيحية وتهجير السكان النصارى وانتقالهم للاستقرار في الأماكن السكنية المتجانسة طائفياً[٥]. والأعيان الدروز احتفظوا بكافة امتيازاتهم المقاطعجية. وكانت كسروان تخضع للسلطة الفلاحية التي نجحت قبل سنة في فرض سلطتها عليها. فاعتبر أن نجاح الثورة الفلاحية فيها يعني تقويض النظام المقاطعجي السائد في جميع ولايات السلطنة العثمانية، وربما

(١) الوثيقتان رقم ٧٢ و٧٣، وفيهما شروط الصلح القائم على أساس صلح ١٢٦١هـ/١٨٤٥م، ورد البطريرك أنه لا يمكن إجراء الصلح على هذا الأساس «لتعلقه بحقوق كثيرين من إكليروس ومن طوائف مختلفة» وأنه لا بد من «إجراء المباحثة والمحاكمة عن هذه الخصومات بمقتضى القوانين العادلة».
(٢) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 343-345.
(٣) انظر الوثيقة رقم ٧٤. وهي جواب الخوري يوحنا الحاج قاضي طائفة الموارنة في المجلس إلى قائمقام النصارى الأمير بشير أحمد لتمنعه عن إمضاء صك المصالحة بين الدروز والنصارى.
(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١١١.
(٥) الوثيقة رقم ٧٣، وهي جواب البطريرك بولس مسعد إلى القائمقام بشير أحمد حول الصلح وأحداث زحلة ودير القمر.

قصد العمال العثمانيون وخصوصاً خورشيد باشا القضاء على نظام الحكم الجديد في كسروان فضلاً عن تسديد ضربة أليمة لأكثر المواقع النصرانية قوة ومعقلاً. ولئن ادعى يوسف بك كرم عندما قدم لنجدة زحلة وتخلفه عن ذلك أنه حمى كسروان فلا يستبعد أن يكون قوله هذا متأتياً عن الأنباء الشائعة آنذاك ومفادها أن دروز جبل لبنان وحلفاءهم قرروا التوجه نحو الشمال بهدف الهجوم على القائمقامية النصرانية بمساندة الأتراك ودعمهم لخطة الهجوم. لكن هذا لم يحدث وهجوم الدروز على كسروان لم يتحقق[١].

لقد أسقطت المجزرة التي وقعت في دمشق في التاسع من شهر تموز سنة ١٨٦٠ جميع الاتفاقات التي حصلت في جبل لبنان. وأعادت خلط الأوراق من جديد وقضت على النظام الثنائي القائم، كما أعادت حل قضية الجبل إلى حلبة المفاوضات الدولية فطويت صفحة صك المصالحة الذي رعاه خورشيد باشا وسعيد جنبلاط والقنصل مور بانتظار الحل التوافقي الآتي حتماً من عواصم القرار الأوروبي وخصوصاً لندن وباريس وعاصمة السلطنة الآستانة.

ثانياً: الفتنة في دمشق (تموز ١٨٦٠)

لا شك في أن ما حصل في دمشق ليس نتيجة طبيعية للأحداث والفتن التي حصلت في وقت سابق في جبل لبنان، بل هي فتنة تمت إلى الأجواء العامة الداخلية التي عمت المجتمعات المشرقية لشعوب السلطنة العثمانية، والدولية الناتجة عن سياسات الدول الأوروبية ومداخلاتها في الشؤون الداخلية لهذه السلطنة. ونظراً لكون الأحداث الواقعة سواء في جبل لبنان أم في دمشق تستمد مؤثراتها وأسبابها من معين واحد يكمن في طبيعة العلاقة القائمة بين السلطنة العثمانية والدول الغربية، فإننا لن نخوض في أحداث دمشق لجهة وقائعها المادية وتفاصيلها الفرعية بل سنتناولها من حيث أسبابها ومبرراتها، وما أعقبها من اجتماعات دولية ومقررات انعكست بشكل أو بآخر على مشكلة جبل لبنان فغيرت في كثير من المعطيات التي تناولت قضاياه وخصوصاً لجهة تكريس البعد

(١) باتتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٥٠.

الدولي في شؤون جزء مهم من أجزاء السلطنة العثمانية.

كانت تسود دمشق قبل الفتنة موجة من العداء السياسي ضد الغرب نتجت عن الشروط القاسية والقسرية التي فرضتها الدول الأوروبية على السلطنة في أعقاب حرب القرم. وقد قضت بإدخال إصلاحات على التشريعات والقوانين المعمول بها في الأراضي العثمانية، وتحديث أنظمتها ومبادئها ومساواة رعاياها بعضهم ببعض دون تفريق لجهة الجنس أو العرق أو الدين[١]. وقد لاقت هذه الدعوة معارضة قوية من القوى التقليدية المحافظة التي كان نشاطها يمتد على جميع أراضي السلطنة ومدنها ودساكرها. وعمت موجة من المعارضة الشعبية عبرت عنه بعداء شديد ضد القناصل الغربيين وخصوصاً القنصل الفرنسي[٢]، وضد الرعايا الذميين والنصارى منهم بشكل خاص إذ كان أغنياء أهل الذمة[٣] يشكلون نواة الطبقة البورجوازية الناشئة بحكم علاقاتهم التجارية مع الافرنج «ومعاطاتهم لتجارة الحنطة والشعير وسائر الحبوب، والسمن والصوف والقطن» فكان صراع البورجوازية الناشئة والمؤلفة عموماً من التجار المسيحيين والقوى التقليدية المؤلفة من أصحاب العهدات الإقطاعية والقوى العسكرية الحاكمة والرجعية الدينية قد اتخذ شكلاً طائفياً أدى إلى فتنة دمشق الدموية[٤]. لقد تقاطعت نظرة القوى التقليدية والرجعية في محافظتها على النظم الشرعية والقانونية مع تطلعات القوى البورجوازية الناشئة وما تمثله من اقتصاد وتجارة ورأسمال. وكانت هذه الفئة وغالبيتها من نصارى المدن والمحطات التجارية الكبرى[٥]، في حين كانت الفئة

(١) راجع بهذا الخصوص ما تضمنته سياسة التنظيمات الخيرية لجهة المساواة لدى:
Ed. ENGELHARDT, La Turquie et la Tanzimat ou Histoire des Reformes dans l'Empire Ottoman depuis 1826 jusqu'a nos jours, 2 vols, Paris 1882-1884. Roderic H. DAVISON, Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876, Princeton 1963.
Bernard LEUIS, The Emergence of Modern Turkey, London 1861. Moshe MAOZ, Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861. The Impact of the Tanzimat on Politics and Society, Oxford, 1968.

(٢) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٢٨ ـ ١٣٠. اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٧٠ و٢٧٢ و٢٧٦.

(٣) DUCROT, Op. Cit., p. 55.

(٤) عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٥) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 330.

الأولى من المسلمين من أرباب الحرف والمزارعين. لذلك اختلطت الأمور حتى بدت وكأنها نوع من الصراع الطائفي ـ الديني لكنه في حقيقته الجوهرية كان صراعاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً بدأت ملامحه منذ أوائل القرن التاسع عشر وظهر واضحاً وجلياً خلال فترة الحكم المصري في بلاد الشام وكان انفجاره متوقعاً منذ سنة ١٨٤٠ لكنه تأجل فترة حتى انفجر بشكل مأساوي في فتنة دمشق سنة ١٨٦٠.

وكان قناصل[1] الدول الأوروبية يزيدون الأمور حدة وتعقيداً بمداخلاتهم اليومية في الشؤون السياسية وفي الأمور الحياتية الخاصة بالسكان[2]. وكان هؤلاء يتصرفون كرؤساء دول ويحاولون فرض آرائهم واحترامهم بالقوة والعسف[3]. فقناصل فرنسا مثلاً كانوا يكثرون من المراقبة والتشديد على الحكام العثمانيين، «ويظهرون القوة والاقتدار، ويغيظون الحكومة التركية في كل أمر حتى أن قنصل بيروت كان يحتم على المسلمين الوقوف له كما يقفون للوالي عند مرور عربته، فإذا لم يقفوا له نزل من العربة وجعل يجلدهم بسوطه جلداً ويشتم أعز الأمور عندهم ويكثر من احتقارهم»[4]. وكان كثير من نصارى دمشق يتمادون في أذى غيرهم من المسلمين مستفيدين من الحماية القنصلية وخصوصاً القنصل الفرنسي[5]. وكان ابراهيم باشا المصري خلال وجوده في بلاد الشام قد أعلن جملة اجراءات أبرزها إعلان مبادىء المساواة والعدالة بين مختلف الطوائف والملل والفئات. ويبدو أن بعض النصارى أساء فهم بعض الأمور فكثرت لديهم المظاهر الشاذة المخالفة لمبادىء الشريعة والأعراف الاجتماعية الإسلامية، فأنشأوا الخمارات وأقبلوا على تداول الخمر وشربه جهاراً في الأزقة والشوارع، راضين

(١) انظر تفاصيل الاستقبال الحار الذي وفره أهالي دمشق للقنصل الانكليزي جان فارن في كتاب: أسعد الخياط، صوت من لبنان، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) انظر الوثائق البريطانية المدرجة تحت رقم: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/122, 134540 and FO 226/94, 135098.

(٣) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، سياسة دمشق ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٣، هامش ص ١٧.

(٤) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٢٨.

(٥) مقدمة كتاب اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٦٤.

بما ينشأ عنها من فواحش ومفاسد وهي عند المسلمين أمر عظيم. وأقاموا الاحتفالات والعراضات ولبسوا جميع ألوان الثياب وحملوا السلاح وركبوا الخيل. فكانت هذه التصرفات من الأسباب التي أدت إلى اضطراب الحياة الاجتماعية في دمشق[1]. وما جرى في دمشق جرى أيضاً في سائر مدن الشمال «فتشكلت لجان من المسلمين في بيروت وصيدا ودمشق وحلب وغيرها كانت تشكو من ضياع السلطة من يد الدولة الإسلامية وصيرورتها إلى يد الافرنج، وعزموا على إعادة مجد الإسلام وعزه مهما كلفهم ذلك وعولوا على قلب الحكومة التركية إذا كانت السبب في وصول الإسلام إلى تلك الدرجة المنحطة»[2].

شعر مسيحيّو دمشق منذ أوائل شهر حزيران ١٨٦٠ بتوتر اجتماعي ملحوظ. ورغم اتصال أعيانهم بأحمد باشا حاكم المدينة ومطالبتهم بالمساعدة والحماية فإنهم لم يحصلوا على أية نتيجة[3] إلى أن كان التاسع من شهر تموز حيث هوجم الحي المسيحي، وظلت أعمال القتل والنهب والحرق قائمة فيه لمدة أسبوع دون أن تبدي الحامية العثمانية المقيمة في الحي أية معارضة إزاء السفاحين أو أية حماية للسكان[4]. وساهم كبار رجال الدين في تنشيط القتلة، وكان بعض شيوخ الإسلام والعلماء والوجوه البارزة في المدينة قد «انطلقوا متنكرين يشاركون في عمليات نهب الحي المسيحي». وقد تميز عمل الفاعلين بتوجيه ضرباتهم ضد المؤسسات الأجنبية إذ كان الشعور المعادي لهم قوياً جداً فدمروا القنصلية الروسية وأحرقوا أبنية قنصليات النمسا وبلجيكا واليونان والولايات المتحدة الأميركية وهولندا، وجرى نهب المنزل الذي كانت تشغله القنصلية الفرنسية. في حين سلمت قنصلية انكلترا وقنصلية بروسيا، وأحيط المقر الانكليزي بحراسة مشددة من الجنود العثمانيين. وعندما أحاط به جمهور المهاجين أعلن أحدهم «هذا بيت صديق لنا»[5]. وشارك في الفتنة فئات اجتماعية مختلفة بعضها كان في موقع

(١) ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤. انظر أيضاً: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٢) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٢٩.

(٣) بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٥٧.

(٤) ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٥) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 39.

القيادة وبعضها الآخر كان من المستفيدين في ضرب الحي المسيحي وإسقاط ما كان يمثله من مصالح اقتصادية واجتماعية في حين انجرت جماهير واسعة لا مصلحة لها في الصراع، فكانت متضررة من النتائج السلبية التي خلفتها الفتنة.

ويعتبر الحسيبي وهو من المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة أن الفئات الاجتماعية التي شاركت في فتنة دمشق قد تألفت من التجار والباعة المستائين من المنافسة، والزعماء العسكريين الذين فقدوا سيطرتهم السابقة، والمهاجرين الأكراد وسكان الأرياف القاطنين ضواحي دمشق وغالبيتهم يعيشون في فقر مدقع، فأقبلوا على المشاركة في الفتنة بأمل الحصول على الغنيمة من الحي المسيحي. كما شارك أيضاً في الهجوم أعداد كبيرة من الحرفيين العاطلين عن العمل بسبب تراجع حرفهم أمام منافسة البضائع الأوروبية التي كان يستوردها التجار المسيحيون[١]. هذه الجماهير الواسعة كانت بقيادة الزعماء الذين حرضوا على أعمال الشغب وقد تولوا قيادتها في خلال الفتنة وكانت مزيجاً من رجال الدين المتزمتين وعلى رأسهم رئيس جماعة مسلمي دمشق الشيخ عبد الله الحلبي[٢]، وبعض ممثلي النخبة التركية الرجعية القريبة من الأوساط الحاكمة. إلا أن العبء الأكبر يقع على عاتق السلطات الرسمية وخصوصاً أحمد باشا الذي امتنع عن اتخاذ الإجراءات اللازمة ربما تقصيراً وإهمالاً أو عمداً كردة فعل على تخفيض الآستانة للقوات العثمانية في ولاية دمشق[٣]. لكن الثابت أنه كان بإمكانه وقف الفتنة ومنع وقوع المذبحة، حتى أن بوجولا اعتبر أنه لم يكن في الحي المسيحي عند بدء المجزرة فيه وتنفيذ عمليات النهب والحرق إلا الجنود العثمانيون الرسميون والأكراد[٤]. وذكر بيكلار أن عديد حامية دمشق بلغ إذاك ٨٥٠٠ رجل عدا عن ٢٥٠٠ رجل من قوى الأمن والوحدات غير النظامية. وذكر رهفيوس مندوب دولة بروسيا في اللجنة الدولية أن بعض فصائل حامية دمشق جلت عن مواقعها

(١) عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧.
(٢) انظر عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ١، ص ٢٦٩، وج ٢، ص ١٠٠٨ ـ ١٠١٠.
(٣) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص ٢٣ وما يليها.
(٤) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 332.

في الحي المسيحي فجأة وقبيل اندلاع أعمال الشغب بقليل[١] كما اعتبر نوفيكوف «أن نشاط المخربين، كان يوجه سراً من القسطنطينية». في حين عدّ اسكندر ابكاريوس أن الحاكم التركي أحمد باشا كان له دور رئيسي في تحضير أعمال سفك الدماء «إذ كانت تتملكه الرغبة في القضاء على الطائفة المسيحية بدمشق»[٢].

كانت خسائر الحي المسيحي جسيمة، فقد استمرت أعمال القتل والسلب والحرق ما يقارب السبعة أيام فقتل ربع سكانه أي ما بين خمسة أو ستة آلاف شخص[٣]. وتم تدمير أكثر من ثلاثة آلاف منزل. وقدرت الخسائر المادية بمليوني ليرة[٤] وكان مقدراً أن تكون الخسائر البشرية أكثر من ذلك لو لم يبادر الأمير عبد القادر الجزائري[٥] إلى حماية آلاف النصارى، فانتشرت جماعته في الحي المسيحي عاملة على نقل سكانه إلى دارته الواسعة القائمة في ضواحي دمشق. وقد استحق عبد القادر بعمله هذا شكر الدول الأوروبية جميعها فخصته بالهدايا والتحف والأوسمة تقديراً له على عمله الإنساني هذا[٦]. ويبدو أن وجود عبد القادر في دمشق منفياً من قبل الامبراطور نابليون الثالث، كان من ضمن خطة فرنسية رسمت معالمها في باريس قبل فترة. وكان يجري تحضيره للقيام بدور سياسي مهم في بلاد الشام على غرار ما كان يقوم به محمد علي باشا في بلاد مصر.

وكما قام الجزائري بحماية النصارى[٧] كذلك انبرى عشرات الأعيان والمشايخ المسلمين يسعون جاهدين لتخليص المسيحيين من براثن جلاديهم فكان

(١) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولة، ص ١٢٠.
(٢) بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٦٣ ـ ١٦٤. عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٥٧.
(٣) ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٥٧، مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٥. عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٦٢. راجع أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 333 et 337, LAMMENS, La Syrie, Précis Historique, p. 310.
(٤) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١١٦.
(٥) انظر ترجمته لدى عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ص ٨٨٣ ـ ٩١٥.
(٦) ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٥٦. راجع في المصدر ذاته ص ٢٧٧ بياناً بالكتب والرسائل التي وردت إلى الأمير عبد القادر الجزائري.
(٧) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 214.

حي الميدان بدمشق في طليعة الأحياء المتنورة التي حمت الأبرياء وسجلت أيادٍ بيضاء للشيخ عبد الغني الميداني الغنيمي، ومحمود أفندي حمزة، ومسلم الكزبري وأسعد أفندي حمزة والشيخ سليم العطار وسعيد آغا النوري وعمر آغا العابد وسعيد آغا المهايني وكثيرين غيرهم[١] من أهل العلم والمروءة ممن فتحوا بيوتهم لإيواء مواطنيهم المنكوبين. وكان من المتوقع أن تمتد الفتنة إلى سائر المدن الشامية وخصوصاً حمص وحماه وحلب وصيدا والقدس وعكا وبيروت، لكن محاولة نقل الفتنة فشلت إما بسبب موقف السلطة العثمانية في كل مدينة أو بسبب الموقف الأوروبي وتوارد السفن الأجنبية إلى السواحل البحرية[٢].

أما يهود مدينة دمشق فقد وقفوا إلى جانب القائمين بالفتنة لا حباً بهم بل مداراة لأوضاعهم ووقاية لأنفسهم وأموالهم وكرهاً بالمسيحيين. فجميع الكهنة الذين قتلوا كان اليهود يرمونهم فوراً في النار ويحرقونهم. والذين كانوا يفعلون ذلك هم أنفسهم خطفوا كثيراً من الأولاد وأخفوهم لبيعهم كرقيق[٣]. فضلاً عن مشاركتهم في الاستيلاء على حوائج النصارى ومسلوباتهم، وشرائهم لها من سارقيها بأبخس الأثمان[٤]. وقد زادهم ذلك غنى على غنى. لقد كان العداء مستحكماً بين النصارى واليهود في دمشق منذ فترة طويلة، وكان يهود المدينة على قدر كبير من السعة والغنى، ولو كان المسلمون والجنود غايتهم النهب والسرقة فقط، لوجدوا مغنماً وافراً في بيوت اليهود يوازي أضعاف ما حصلوا عليه من النصارى. ولا يستبعد أن يكون السبب القريب في عدم التعرض لليهود أو مسهم بأي سوء ونجاتهم من تلك الفتنة البشعة ما دفعوه من أموال إلى بعض

= ستتناول شخصية الأمير عبد القادر الجزائري بشيء من التفصيل عند بحثنا مشاريع القوى الأوروبية لتنظيم سوريا في الفصل التالي.

(١) محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ٨٩.

(٢) المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٦٤. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 81-82.

(٣) انظر الوثيقة رقم ١٠ المنشورة لدى: LENORMANT, Op. Cit., p. 187. وهي وثيقة رسمية جرى تلقيها في أثينا حول مذابح دمشق ١٨/٦ تموز ١٨٦٠.

(٤) نعمان أفندي قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، ص ٩١. Voir aussi: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 13.

الأعيان[١]. حتى إن المشاركين في المجزرة كثيراً ما كانوا يتلقون ترحيب اليهود بهم ويقدمون لهم الماء القراح الممزوج بالسكر وعصير الليمون وماء الورد[٢].

لقد أشارت بعض المصادر إلى دور مشبوه لليهود في فتنة دمشق، وتأكد هذا الدور بشهادة الفئات الشعبية المسلمة والمسيحية، حتى أنه ألقي القبض على بعض الشبان اليهود لثبوت مشاركتهم في الأحداث، وهذا ما حمل اليهود على الاستنجاد ببرانت القنصل البريطاني في دمشق، والحكومة البريطانية في لندن. وقد أدت الوساطة مع فؤاد باشا إلى تغييب الدور اليهودي في فتنة دمشق وطمس أعمالهم المشبوهة فيها[٣].

إن الأسباب التي ذكرت لنجاة اليهود وتملصهم من مسؤولية فتنة دمشق، تظل بنظرنا غير كافية، إذ إن هناك أسباباً أخرى أكثر جذرية وعمقاً يجب التفتيش عنها في القنصلية البريطانية في دمشق. ولعله من المنطقي ضرورة ربط ما جرى تجاه المؤسسات البريطانية ونجاتها من الخراب والتدمير، والموقف الإسلامي العام تجاه اليهود وربط ذلك برضى السلطنة العثمانية إزاء اليهود، وهو رضى لا يقتصر عليهم فقط بل يتناول الانكليز الذين ساعدوهم خلال حوادث سنة ١٨٦٠، وطمسوا بعض أعمالهم حتى أن برانت كتب إلى فؤاد باشا يرجوه أن تأمر حكومته «بعدم قبول شكاوى طائشة اتقاء اتهام اليهود في المستقبل بما هم براء منه»[٤].

أعادت مجزرة دمشق خلط الأوراق من جديد، ووجدت الدول الأوروبية فيها معطى جديداً للتدخل. وكانت فرنسا من خلال سياسة نابوليون الثالث المشرقية تترقب الفرص لإثارة الإشكالات التي تسمح لها بإرسال قوات فرنسية إلى بلاد الشام، ووجدت بريطانيا في مجزرة دمشق عجزاً عثمانياً في تأمين أدنى المتطلبات التي نص عليها مؤتمر باريس وسياسة الاصلاحات العثمانية، فكان أن

---

(١) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ١١٧.

(٢) مشاقة، مشهد العيان، ص ١٧٩. عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٧٤.

(٣) حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، جامعة الدول العربية، طبع في دار الأحد (البحيري اخوان)، بيروت ١٩٧٨، ص ٥٥ ـ ٥٧.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٨٤.

اتخذت قضية جبل لبنان منحى جديداً فأسقط ما بيد السلطنة العثمانية من صك مصالحة بين الدروز والنصارى، وأعيد البحث من جديد، ولكن هذه المرة على المستوى الدولي، وفي عواصم القرار بالذات، فكان ذلك بدء مرحلة جديدة من مراحل التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية.

ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- استحالة حصر أسباب الحرب الأهلية في جبل لبنان في تصنيف واحد لأن أسبابها تتقاطع بين الداخل والخارج، والخاص والعام، وبعضها ما هو خفي مموّه، والبعض الآخر معلن ومنظور. هذا بالإضافة إلى بعض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فضلاً عن توظيف الدول الأوروبية للمعطى الدولي في الشؤون المحلية.
- تبدو سياسة الكنيسة في تلك الفترة أكثر وضوحاً من الفترات السابقة، فقد ظهرت وكأنها تسير في خط تصعيدي تصاعدي لتنفيذ أهدافها السياسية معتمدة في ذلك على لجنة بيروت وبعض المطارنة كطوبيا عون وبطرس البستاني وسائر رجال الدين والكهنوت.
- اختمرت في هذه المرحلة سياسة الإصلاحات التنظيمية، وبدأت نتائجها بالظهور وهذا ما حمل الفئات الرجعية المعارضة لتلك السياسة على التحرك المضاد، وقد تمّ التعبير عنه بتعصب عثماني انصب على المسيحيين في جبل لبنان ومدينة دمشق.
- تلاشت نتائج الثورة الفلاحية في بلاد كسروان، وأجهضت آثارها الاجتماعية بسبب انحراف القائمين بها وتحولهم من قادة لثورة فلاحية إلى قادة فتن طائفية إثر توجههم على رأس القوى الفلاحية سنة ١٨٦٠ لنصرة المقاتلين المسيحيين في المناطق المختلطة.
- شكل صلح ٦ تموز ١٨٦٠ بين الدروز والموارنة برعاية خورشيد باشا، هدنة مؤقتة بين الفريقين لارتكازه على مقولة «مضى ما مضى» دون أي حل جذري لمنشأ الخلاف بين الفريقين المتصارعين. لكن المجزرة التي وقعت في دمشق في

٩ تموز ضد المسيحيين، أطاحت بصلح جبل لبنان، وأعادت البحث من جديد في إطار اللجنة الدولية التي كلف فؤاد باشا برئاستها.

- ساهمت أحداث جبل لبنان ومجزرة دمشق في مزيد من التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية. وقد استغلت الدول الأوروبية تلك الأحداث المأساوية، فرأت فيها بريطانيا عجزاً عثمانياً وقصوراً في حماية الرعايا المسيحيين، في حين استغلتها فرنسا لإرسال قواتها إلى بلاد الشام وتحقيق حلمها الاستعماري فيها.

الفصل الرابع

التدخل الأوروبي - العثماني المباشر
ونتائجه في سوريا وجبل لبنان

أولاً: مؤتمر باريس (تموز ـ آب ١٨٦٠)

في الوقت الذي كانت تدور فيه رحى الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة في جبل لبنان، كانت فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي لا تألو جهداً من إيجاد مبررات التدخل العسكري في الشؤون الداخلية الجارية في الجبل. وكان سفيرها في الآستانة دائم التحرك والاتصال بنظرائه الأوروبيين لإقناعهم بالموافقة على إرسال حملة عسكرية مشتركة إلى بلاد الشام، والعمل على إيجاد حل يحول في المستقبل دون تجدد الحرب الأهلية. وحينما كان خورشيد باشا يقوم بترتيبات الصلح بين الفريقين المتنازعين في جبل لبنان، كان سفراء الدول الأوروبية في الآستانة يعقدون في شهر حزيران اجتماعاً مع الصدر الأعظم حيث أبلغهم أن السلطنة قررت إرسال فؤاد باشا[1] وزير الخارجية إلى بيروت على رأس قوات نظامية وقطع بحرية لوضع حد نهائي للأحداث الحاصلة ومعاقبة المجرمين. لكن فرنسا كانت تطمح لأكثر من ذلك، كانت تريد إرسال حملة عسكرية باسم أوروبا، مع وحدات من الأسطولين الفرنسي والبريطاني تكون جاهزة للتدخل في أي وقت[2].

كانت فرنسا شديدة الحماس لأي إجراء تتخذه الدول الأوروبية سواء أكان مشتركاً فيما بينها، أم تفويضاً لها للعمل منفردة باسم أوروبا. وفي الوقت الذي بدأ ينتابها فيه شعور بالإخفاق بسبب الموقف البريطاني الحذر تجاه مشاريعها

(١) انظر ترجمة فؤاد باشا لدى: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 279.

(٢) المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٦٥ ـ ١٦٦. انظر أيضاً: أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٢.

الشرقية، والرافض لأي تدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية، حدثت مجزرة دمشق في التاسع من شهر تموز سنة ١٨٦٠، فتلقفتها فرنسا غنيمة باردة ووجدت فيها مع سائر الدول الغربية السند القانوني للتدخل المرتكز على معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ آذار ١٨٥٦ والتي تنص في مادتها التاسعة على عدم تدخل السلطات الغربية في شؤون الامبراطورية العثمانية الداخلية. وكان ورود هذا النص مقابل اعتراف السلطان بمنحه رعاياه النصارى حق المساواة مع المسلمين. وقد وضع السلطان العثماني فكرة تنفيذ الخط الهمايوني تحت مراقبة الدول الغربية. وعندما وقعت مجزرة دمشق اعتبرت هذه الدول أن السبب يعود إلى عجز السلطان عن الوفاء بوعده في حماية رعاياه النصارى، وأنه أصبح من حق الدول الأوروبية التدخل لتأمين هذه الحماية معتبرة أن قانون التنظيمات الخيرية بمثابة قانون دولي وليس مجرد فرمان داخلي[١]. وهكذا استخدمت مظاهر النزاعات الدينية والانتفاضات القومية ذرائع للتدخل الأوروبي في اليونان سنة ١٨٢٦، والبلقان سنة ١٨٥٣، وجبل لبنان سنة ١٨٦٠[٢].

إنه لمن نافل القول إعادة ما سبق وذكرناه لجهة الأهداف الفرنسية في مصر وبلاد الشام والأطماع التوسعية فيهما، والعمل من أجل فصلهما عن السلطنة العثمانية ووضعهما تحت وصاية فرنسا. لقد اعتبر بعض السياسيين أنه يجب تقديم المساعدة لتلك الأجزاء من الامبراطورية التي إذا ما انفصلت عنها فبإمكانها أن تصبح دولاً مستقلة. وأنه يجب القيام في مصر وسوريا بعمل شبيه بما حصل في إمارات الدانوب واليونان، كما وأنه من واجب الجنود الفرنسيين تحرير سوريا من «ظلم الإسلام البربري» وسلخها عن تركيا وإلحاقها بفرنسا[٣].

وكانت بريطانيا على وعي بأطماع فرنسا الاستعمارية ومخططاتها الاقتصادية وخصوصاً لجهة شق قناة السويس وإقامة أنظمة موالية لها في كل من مصر وبلاد

(١) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 347. أيضاً: أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٠.
(٢) جاك توبي، الامبريالية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، نقله إلى العربية فارس غصوب، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٨.
(٣) بانتنشكوڤا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٧٣.

الشام، وبالأخطار الناجمة عن تهديد المصالح البريطانية في الهند والشرق الأقصى وعلى طرق المواصلات المؤدية إليها. كما كانت سائر الدول الأوروبية على وعي بأهداف فرنسا في بلاد الشام، فصحافة بروسيا أشارت بشكل واضح إلى مساعي نابوليون الثالث لتحويل سوريا إلى مستعمرة له[١].

عارضت جميع الدول الأوروبية دعوة فرنسا لإرسال حملة عسكرية إلى بلاد الشام[٢]. لكن فرنسا استمرت في التحضير لها ووجهت بعض قطع أسطولها إلى السواحل السورية معطية الأوامر لإنزال جنود إلى البر عندما يطلب ذلك قنصل فرنسا في بيروت أو إذا ما استدعت الظروف عملاً كهذا. ثم جددت فرنسا دعوتها فاقترحت قيام القوات الانكليزية والفرنسية والنمساوية بعمل مشترك عن طريق إنزال قوات أوروبية إلى البر السوري، لكن بالمرستون رفض ذلك رفضاً قاطعاً واعتبر أن تنفيذ خطط نابوليون الثالث يعني «تسليم سوريا إلى فرنسا»[٣].

كانت بريطانيا تأمل تسوية الحرب الأهلية في جبل لبنان على يد القوات العثمانية نفسها دون أية مداخلة أوروبية. وما أن وصلت أخبار توقيع الصلح بين الدروز والنصارى إلى أوروبا حتى اعتبرت أن ضرورة التدخل العسكري قد زالت[٤]. لكن فرنسا ظلت مصرة على مواقفها السابقة فتأزم الوضع الدولي وانتشرت في أوروبا أخبار مقلقة عن وقوع صدام عسكري بين الدولتين[٥]،

(١) المرجع السابق نفسه، ص ١٧٨.
(٢) جرجي الحداد، البلاغ المبين في أصل حركة سنة الستين، ص ٧٧.
(٣) بانتنشكوڤا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٨٥ ـ ١٨٧.
(٤) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٩.
(٥) عقدت في لندن عدة اجتماعات جرى فيها إدانة الحكومة الفرنسية لتدابيرها التوسعية، وأطلقت التهديدات والشتائم بحق نابوليون الثالث واتسع الشعور المعادي لفرنسا بدرجة كبيرة بين السكان من جراء نشاط الحكومة والصحافة. وفي الثالث والعشرين من تموز ألقى بالمرستون في البرلمان خطاباً عدائياً ضد فرنسا ذكر فيه أن انكلترا تتعرض لتهديد خطر دائم من جانب جارتها القوية فرنسا. وأشار إلى نمو القوات البرية الفرنسية المسلحة السريع وأعلن بأن فرنسا تسعى فوق كل هذا للتفوق على انكلترا في ميدان التسلح البحري. وأكد بالمرستون أن فرنسا أتمت بناء أسطول يعادل الأسطول الانكليزي تقريباً والذي بإمكانه في فترة قصيرة نقل جيش جرار إلى الشاطىء البريطاني. كما أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة ملزمة بحماية البلاد من إمكانية هجوم الفرنسيين المفاجىء. وقد ترك هذا الخطاب انطباعاً كبيراً في أوروبا ذلك أن بالمرستون لم يعرب هكذا بصراحة عن عدائه لفرنسا في أي وقت كما فعل الآن في خطابه. انظر بانتنشكوڤا، المرجع السابق، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

وأعلنت التعبئة العسكرية في بريطانيا استعداداً للحرب[١].

وقفت الدول الأوروبية إلى جانب بريطانيا في معركتها السياسية ضد التدخل الفرنسي في جبل لبنان. فالنمسا التزمت بالموقف الانكليزي ووضعت قواتها البحرية في الشرق تحت تصرف بريطانيا. والحكومة البروسية أيدت الموقف البريطاني واتخذت موقفاً عدائياً من مشروع الحكومة الفرنسية إرسال قوات إلى سوريا[٢]. أما روسيا فكان لها موقفها من القيود التي فرضتها عليها معاهدة باريس سنة ١٨٥٦، وكانت تسعى للتخلص منها. لذلك اعتبرت أن تدهور العلاقات الانكليزية ـ الفرنسية سيخلق لها شروطاً طيبة لإقامة تحالف قوي بينها وبين فرنسا.

شعر السلطان العثماني بخطورة الوضع الدولي وتصاعد وتيرة الحرب بين الدول الأوروبية، كما شعر بحراجة موقفه واتهامه بالضعف إزاء أحداث جبل لبنان وعجزه عن قمع الحرب الأهلية بين السكان، فوجه في ١٦ تموز ١٨٦٠ كتاباً إلى نابوليون الثالث أكد له فيه أنه سيبذل قصارى جهده لإعادة النظام إلى سوريا ومعاقبة المذنبين بقسوة. وأنه كلف فؤاد باشا وزير خارجيته القيام بتنفيذ هذه المهمة[٣]. وقد جاء تحرك السلطان هذا بدافع إلغاء الحملة الفرنسية على سوريا بعد أن عارضها معارضة قوية معتبراً أن إرسالها لا «يعني بدء انهيار تركيا»[٤] فقط بل إنها تؤدي إلى إضعاف هيبة السلطان، وقد تشجع المسيحيين على ارتكاب أعمال عنف ضد المسلمين الذين سيقابلونهم بالمثل[٥]. ويبدو أن بريطانيا وبتأثير الأخبار التي وصلتها بعد مجزرة دمشق أدركت أن عجز القوات العثمانية ليس محصوراً في وضع حد للحرب الأهلية في جبل لبنان بل هو أيضاً في غير منطقة من مناطق بلاد الشام فمالت إلى الموافقة على عقد مؤتمر أوروبي تبحث فيه الأوضاع المشرقية بشكل عام[٦]. وجاء الضغط الروسي عليها ليؤكد موافقتها على

(١) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٣٨.
(٢) بانتشكوڤا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٩٢ ـ ١٩٤.
(٣) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 92.
(٤) بانتشكوڤا، المرجع السابق، ص ١٩٥.
(٥) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 188.
(٦) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٢٨.

انعقاد مؤتمر باريس، وهكذا تمت الموافقة عليه على أن يبدأ عمله ابتداء من ٢٦ تموز ١٨٦٠.

شاركت في مؤتمر باريس الدول الأوروبية الخمس انكلترا وفرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا ومندوب عن السلطنة العثمانية. واستمرت أعمال المؤتمر حتى الثالث من شهر آب. وتميزت بمناقشات حادة تناولت تقييد وجود الحملة بمدة معينة، وضرورة التنسيق مع فؤاد باشا خلافاً لما أرادته فرنسا من حق التصرف المستقل ودون تحديد مدة للاحتلال. أما عدد قوات الغزو فكانت فرنسا تميل إلى إرسال جيش من عشرين ألف جندي، لكن بريطانيا حالت دون تلك الرغبة فتم تخفيض العدد إلى نحو يتراوح بين ٦ و١٢ ألف جندي. وحاول ممثل روسيا كيسيليف إدخال مادة سرية تنص على أن الدول الكبرى تأخذ على عاتقها واجب ضمان المسيحيين وحمايتهم في جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية، لكن الاقتراح لاقى معارضة عنيفة أبداها ممثلا انكلترا وتركيا وما لبثا أن غادرا القاعة بشكل تظاهري عندما تقدم السفير الروسي بالمادة للمناقشة. فانكلترا كانت تحاول «حصر غزو سوريا في زاوية محدودة» كي لا تصبح سابقة لتدخل الجيوش الأوروبية في بلغاريا والبوسنة والهرسك لدى أول صدام بين المسيحيين والأتراك معتبرة أن إدراج مادة كهذه يمكن أن تؤدي إلى إثارة المسيحيين وتهييجهم في أجزاء أخرى من السلطنة العثمانية[١].

سيطرت على المؤتمر أجواء التوتر الدولي وحذر الدول الأوروبية وخشيتها بعضها من بعض. وحاولت فرنسا المناورة على كل من روسيا وبريطانيا والاستفادة من تناقضات الدولتين للوصول إلى أهدافها. وبعد مناقشات استمرت حتى الثالث من شهر آب خرج المؤتمر بمقررات قضت بالموافقة على القيام باحتلال سوريا من قبل قوات أوروبية على أن لا يتجاوز عدد هذه القوات الاثني عشر ألف جندي تقدم فرنسا ستة آلاف منهم. وفرض على قائد قوات الغزو أن ينسق أعماله مع مفوض الباب العالي فؤاد باشا، المطلق الصلاحية للاتفاق معه على جميع التدابير والإجراءات المنوي تنفيذها. وفرضت المادة الرابعة من الاتفاق

(١) بانتشكوڤا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

إرسال الدول الأوروبية الكبرى قوات بحرية كافية إلى الشاطىء السوري. أما المادة الخامسة فجاءت بنص مهم لم توافق عليه فرنسا إلا صاغرة فقد حددت مدة الاحتلال الأوروبي لسورية بمدة لا تزيد على الستة أشهر[١]. وهكذا خرجت كل من فرنسا وبريطانيا منتصرتين في المؤتمر. ففرنسا حققت طروحاتها السياسية بإرسال حملة عسكرية إلى بلاد الشام، وحماية السكان المسيحيين فيها، مؤكدة على محو الهزيمة الدبلوماسية التي ألمت بسياستها سنة ١٨٤٠[٢]. وبريطانيا قيدت الآمال الفرنسية وحددت عدد قوات الاحتلال ومدته وهذا ما أدى إلى انهيار الآمال الفرنسية باحتلال طويل الأمد لسوريا[٣]، فحصرت أهداف الحملة بحماية المسيحيين ومعاقبة المذنبين للحؤول دون تكرار ما جرى، والتعويض على المنكوبين، وإدخال تعديلات على النظام السياسي لجبل لبنان[٤]، واعتبرت فترة الستة أشهر كافية لذلك. غير أن الأهداف التي ذكرت أعلاه تبقى ناقصة إذ إن أهدافاً أخرى كانت موضع طرح وتجاذب بين الفئات السياسية والاجتماعية في فرنسا. وقد اعتبر نابوليون الثالث أنه بإرسال الحملة العسكرية بهدف حماية مسيحيي سوريا قد امتص نقمة رجال الدين الكاثوليك المعارضين لسياسته في ايطاليا، ومناصرته للوحدة الايطالية وحربه ضد النمسا الكاثوليكية، وتهديده البابا بفقدان سلطته الروحية، وكأنما أراد نابوليون بحمايته لنصارى الشرق الالتفاف على سياسته الداخلية وإيجاد أرضية من شأنها خلق أجواء تقارب بينه وبين الكنيسة حتى أنه رغب في مشاركة الفاتيكان بإرسال قوة عسكرية مشتركة إلى سوريا[٥].

ولم تكن الحملة بعيدة أيضاً عن الدوافع الاقتصادية. فالاقتصاد الفرنسي تعرض لأزمات حادة بسبب النقص في المواد الخام لصناعة النسيج في موسم ١٨٥٣ ـ ١٨٥٤. وقد أدى هذا النقص إلى توقف عدد كبير من المصانع بسبب

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٣٩. انظر نص البروتوكول لدى ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢، ص ٥٨. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 443-444.

(٢) Antoine KHAIR, Le Moutaçarrifat du Mont-Liban, p. 35.

(٣) بانتشكوڤا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢١٥.

(٤) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 113.

(٥) بانتشكوڤا، المرجع السابق، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

حشرة فتكت بموسم الحرير وأدت إلى إتلاف الانتاج الفرنسي في وادي الرون ومنطقة لانغدوك. وازدادت حدة الأزمة سنة ١٨٥٦. وكانت بريطانيا تسيطر على مناطق إنتاج المواد الخام في آسيا الصغرى وبلاد فارس والصين واليابان وتخضع تجارة تلك البلدان لهيمنتها ونفوذها. لذلك اشتكى تجار مدينة ليون إلى الحكومة واقترحوا للتفلت من القيود الانكليزية إنشاء علاقات مباشرة مع الصين ومع سوريا. ولا يستبعد أن يكون تجار مدينة ليون قد طالبوا بإلحاح بتدخل الحكومة الفرنسية لكي تعيد عجلة الإنتاج بعد أن دمرت الحرب الأهلية في جبل لبنان مصانع غزل الحرير التي يملكها فرنسيون. وربما كان من ضمن أهداف الحملة أيضاً تأمين الخيول العربية بعد أن انحطت الخيول ذات الأصل البربري في الجزائر وإخفاق أماكن التهجين. ويبدو من المراسلات التي تناولت هذا الشأن مدى أهمية الخيول العربية وطرق الحصول عليها حتى أن الضابطين المكلفين شراءها وتأمينها إلى فرنسا كانا يشيعان معاً بأن فرنسا أخطأت بسياستها القائمة على كسب ود المسيحيين وحدهم لأن عرب المشرق بوسعهم أن يؤدوا لنا خدمات تفوق ما يقدمه لنا المسيحيون[١].

إن إدراج موضوع الخيول العربية في أسباب الحملة الفرنسية على بلاد الشام يثير الدهشة إذا نظرنا لهذا السبب بمفهومنا الحاضر. لكن السبب يصبح معقولاً وطبيعياً إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية الخيول في عصر كان الحصان فيه الوسيلة الأساسية للنقل وفي تشكيل فرق الفرسان المقاتلة.

ثانياً: إجراءات فؤاد باشا في دمشق

فور تكليف فؤاد باشا من قبل السلطان العثماني أعباء المهمة في جبل لبنان، جهز قوة عسكرية قوامها أربعة آلاف جندي وكانوا بقيادة خالد باشا. فقدموا من جزيرة كريت، وبعد ثلاثة أيام انضم إليهم في بيروت ثلاثة آلاف جندي كانوا بقيادة حليم باشا. وصل فؤاد باشا إلى ميناء بيروت في ١٧ تموز ١٨٦٠ على متن

(١) مارسيل ايميريت، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي في سنة ١٨٦٠، تعريب خليل أبو رجيلي، مجلة دراسات عربية، العدد ٥، ١٩٧٢، ص ٢٠ ـ ٢١.

البارجة «الطائف»[١] يرافقه فريق عمل مؤلف من المفتي شروان زاده محمد أفندي، وشوكت أفندي كاتب سره الأول والقائمقام حسن بك رئيس أركان حربه والقائمقام رؤوف بك والضابطين مصطفى أفندي وجميل بك، وابرو أفندي مدير المراسلات الفرنساوية في نظارة الخارجية وفرنكو أفندي رئيس قلم فصل الدعاوى (وهو الذي صار فيما بعد متصرفاً على جبل لبنان) ودانيش أفندي وكونستان أفندي وارزومان أفندي من تراجمة النظارة[٢]. وفور وصوله إلى بيروت أمر بتلاوة الفرمان السلطاني الذي يكلفه مهمة فوق العادة في سوريا، ويفوضه بإخماد نار الفتنة وتحقيق الأمن والهدوء ومعاقبة المذنبين والمجرمين[٣]. ثم أعقب الفرمان بنشرة وجهها إلى شعب سوريا بتاريخ ١٩ تموز ١٨٦٠ تعهد فيها بمعاقبة الذين ارتكبوا الجنايات وإعادة الذين طردوا من بيوتهم وسد حاجاتهم المعيشية[٤].

باشر فؤاد باشا بتنفيذ إجراءاته العملية فأبعد خورشيد باشا في مهمة إلى مدينة اللاذقية. واستدعى متسلم دير القمر وقائد حاميتها العسكرية للتحقيق معهما. وأرسل المطران طوبيا عون وفرنكو أفندي إلى كسروان لإتمام المصالحة بين مشايخ آل الخازن وفلاحيهم. وبعد هذا عاد فؤاد باشا في ٢٤ تموز ليكف يد خورشيد باشا عن ولاية بيروت ويضعه في السجن نزولاً عند رغبة الأميرال الانكليزي مارتن الذي اتهم خورشيد باشا بأنه وراء أحداث جبل لبنان[٥]. ثم ما لبث أن انتقل إلى دمشق مصطحباً معه طابورين من الجنود وستة مدافع لوضع حد للأحداث الجارية هناك بعد أن سلم إدارة ولاية صيدا إلى مصطفى باشا قائد الأسطول[٦].

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٥. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 206.
(٢) المحررات السياسية، ج ٢، هامش ص١٧٣.
(٣) راجع نص الفرمان السلطاني في كتاب أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٣ ـ ٢٤. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٧٣ ـ ١٧٥.
(٤) المحررات السياسية، ج ٢؛ ص ١٧٥ ـ ١٧٦.
(٥) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١٥٠ و٢٣٣.
(٦) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٥. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٣٢،

كانت أعمال كثيرة تنتظر فؤاد باشا في بيروت وجبل لبنان. إلا أنه تحت تأثير الأحداث الدموية التي وقعت في دمشق، وأمام الضغط الأوروبي على السلطنة لإرسال قوات عسكرية إلى سوريا وبعد أن وافقت بريطانيا على مبدأ إرسال قوات فرنسية، أجّل فؤاد باشا النظر في أحداث الجبل مفضلاً الانتقال إلى دمشق لترتيب الوضع الداخلي هناك للحؤول دون التدخل الأوروبي فيها في حال توافق الدول الأجنبية على إرسال قوات عسكرية إلى سوريا.

وصل فؤاد باشا إلى دمشق في ٢٩ تموز، وكان قد سبقه إليها خالد باشا على رأس أربعة آلاف جندي نظامي. فجرد والي دمشق أحمد باشا من رتبته العسكرية، ثم خلعه من الولاية. ومهما يكن من أمر الرواية التي قالت بإرسال أحمد باشا، وخورشيد باشا والي صيدا إلى الآستانة، وإعادتهما من هناك بناء على طلب ممثلي الدول الأوروبية لكي تجري محاكمتهما كل في مركز ولايته[١]، فإن فؤاد باشا ألف محكمة استثنائية فوق العادة وهي محكمة عسكرية أنيط بها تنفيذ أحكام فؤاد باشا دون الرجوع إلى السلطان[٢]. وبعد محاكمات استمرت حتى السابع من أيلول سنة ١٨٦٠، اجتمع المجلس العسكري برئاسة فؤاد باشا في دمشق وحكم بالإعدام على ١١١ مسلماً رمياً بالرصاص وشنق ٥٦ ونفي ١٤٥، وحكم بالأشغال الشاقة على ١٨٦ استخدموا في إنشاء الطرقات، وقضى بالإعدام غيابياً على ١٨٣ شخصاً. وكان من المنفيين إلى قبرص عشرة من أهالي دمشق وعلمائها تم إرسالهم مع سائر المنفيين إلى بيروت، ومنها أرسلوا إلى قبرص[٣]

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 221. أيضاً: عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ١، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨.
(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٤٩.
(٣) من الذين نفاهم فؤاد باشا: طاهر أفندي مفتي الأحناف، وعمر أفندي مفتي الشافعية، وأحمد أفندي العجلاني نقيب الأشراف، والشيخ عبد الله الحلبي شيخ العلماء، وأحمد أفندي الحلبي، وعبد الله بك العظم وولده علي بك الذي منحته الدولة رتبة باشا، وعبد الله بك، وفردوس بك ومحمد بك العظمة ومحمد سعيد بك شحدين الكردي. راجع مشاقة، مشهد العيـان، ص ١٨٩. أيضاً: عادل الصلح، سطور من الرسالة في الملحق رقم ٥، ص ١٦٨. POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 27 et 44 et 225-226.

وردوس[١]. أما الذين أعدموا فكان منهم والي دمشق أحمد باشا[٢] والقائمقام علي بك قائد حامية دمشق العسكرية، والقائمقام عثمان بك قائد حامية حاصبيا، والبكباشي محمد آغا قائد حامية راشيا[٣].

هذا على صعيد المحاكمات القانونية، أما على صعيد الإجراءات العملية التي اتخذها فؤاد باشا بعد وصوله إلى دمشق فقد ألف لجاناً عسكرية في كل حي من أحيائها لإلقاء القبض على المجرمين سواء أكانوا قاتلين أم سارقين، وتمكن من توقيف ٨٠٠ شخص[٤]. في حين يرى بوجولاد أن عليه الاقتصاص من أربعين ألفاً لوثوا أيديهم بدماء المسيحيين[٥]. ثم حوّل المدرسة العسكرية إلى مستشفى لمعالجة الجرحى والمرضى من المنكوبين، وأنشأ لجنة لتوزيع المواد الغذائية والمال والألبسة عليهم. وأعاد ٥٠٠ شخص إلى المسيحية بعد أن اعتنقوا الإسلام طوعاً أو كرهاً. ثم أمر بترميم بيوت النصارى في المدينة وخيرهم بالبقاء في دمشق أم الانتقال إلى بيروت. والذي بقي منهم في دمشق أخلي له بيت من بيوت

(١) ظل الأعيان في المنفى حتى سنة ١٨٦٥. وفي تلك السنة قام الأمير عبد القادر الجزائري بزيارة للآستانة وخلال مقابلته للسلطان العثماني عبد العزيز، عرض شفاعته في أعيان دمشق الذين حكم عليهم الديوان العرفي بالنفي إلى قبرص ورودوس. وقد لبى السلطان رجاء عبد القادر وأصدر «إرادة سنية بإطلاق هؤلاء الأعيان وإعادتهم إلى بلادهم»، انظر: عادل الصلح، سطور من الرسالة، ص ٨٢.

(٢) DUCROT, Op. Cit., p. 116. أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة في لبنان، الوثيقة رقم ٦، ص ١٢١. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 81.
هناك عدة روايات حول إعدام أحمد باشا منها أن فؤاد باشا بادره برصاصة من يده حتى لا يبوح بالسر لأن الذي كان يفعله في دمشق هو بأمر من فؤاد باشا نفسه وأن هذا كان برغبة من السلطان العثماني. انظر: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٤٦. ومنها أنه أعدم بعد محاكمة استمرت حتى السابع من أيلول، وأن إعدامه تم سراً في ساحة الثكنة الداخلية. ولولا وصول اللورد دوفرين إلى دمشق لأجل فؤاد باشا إعدامه لأنه لم يكن راغباً في إعدام هذا الرجل عاجلاً، ولو قام الوالي بواجبه لاستطاع ملافاة المذبحة بكل سهولة. انظر: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥ و٣٤٥.

(٣) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥. انظر جدول الأحكام الصادرة في المصدر ذاته ص ٢٩٨. Documents Diplomatiques, T. 10, p. 258. أيضاً: الشيخ عبد الرزاق البيطار، حلية البشر، ج ١، ص ٢٦٠ وما يليها. راجع موجز الأحكام الصادرة بحق بعض المآمير العثمانيين وأعيان مدينة دمشق في المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ١٦٦ ـ ١٧٠.

(٤) جعل عبد الرزاق البيطار صاحب كتاب حلية البشر عدد الذين أوقفهم فؤاد باشا نحو ثلاثة آلاف شخص، انظر: الجزء الأول، ص ٣٦٨.

(٥) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 13.

المسلمين. ثم رتب لكل فرد قوتاً وكساء فضلاً عن مبلغ نقدي بلغ خمسين بارة، أما الذين فضلوا الذهاب إلى بيروت على نفقة الدولة فقد بلغ عددهم منذ حادثة دمشق اثني عشر ألفاً من سكان المدينة[١]. وإزاء عدد السكان الذين لا مأوى لهم عاد فؤاد باشا وأخلى ثلاثة أحياء خاصة بالمسلمين لسكن النصارى اللاجئين في القلعة[٢]. وأمر بتجنيد ألفي رجل في الجيش وأوجب على الباقين دفع بدل قدره عشرون ألف قرش[٣]. كما نفى قسماً كبيراً من أعيان دمشق إلى جزيرتي قبرص ورودوس[٤].

اتسمت اجراءات فؤاد باشا في دمشق بالشدة والقسوة[٥]. وقد يكون ذلك متأتياً عن رغبته في إثباته للدول الأوروبية أن السلطان العثماني لا يزال قادراً على توطيد حكمه وتحقيق العدالة ونشر الأمن والطمأنينة بين رعاياه، أو رغبته في التملص من التدخل الأجنبي[٦] عن طريق إرضاء أوروبا وإثباتاً لها أن ما أقدم عليه من اجراءات كفيلة لردع السكان عما ارتكبوه بحق المسيحيين. ولشدة قسوة فؤاد باشا تجاه أهالي دمشق وأعيانها أطلقوا عليه لقب «أبو المشنقة» لكثرة عدد الذين أعدمهم بيده[٧]. كما وصفوا والي الشام أحمد باشا «بالشهيد» اعترافاً بدينه وخلقه[٨].

ثالثاً: الحملة الفرنسية واحتلال جبل لبنان (آب ١٨٦٠)

كانت الحكومة الفرنسية قد بدأت استعداداتها لإرسال قوات عسكرية إلى

(١) مشاقة، مشهد العيان، ص ١٨٨ ـ ١٨٩. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٤١.

(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣، ص ١٠٢، والوثيقة رقم ٦، ص ١٢١. أيضاً: مكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٩٣. والمحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٦٩.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٤) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ١، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 245.

(٦) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 218.

(٧) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٤٢٣. أيضاً: فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٨) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر، ج ١، ص ٢٦٠ ـ ٢٨٠.

سوريا قبل انعقاد مؤتمر باريس بوقت طويل، واختارت دي بوفور دو تبول De Beaufort d'Haut-Poul قائداً للحملة، والكولونيل أوسمون Osmont رئيساً للأركان[١]. ولشدة حماستها لاحتلال جبل لبنان كانت مستعدة للبدء بالتنفيذ فور انتهاء المؤتمر. وما أن تم التوقيع أولياً على البروتوكول في الثالث من شهر آب حتى بدأ الجنود بالصعود إلى السفن من مرفأي مرسيليا وطولون. وبدأ إبحار القوة ابتداء من السادس من الشهر المذكور. وفي اليوم التالي أرسلت قوات من معسكر شالون[٢] بعد أن استعرضها الامبراطور نابليون وألقى كلمة فيهم معتبراً أن غاية الحملة الوحيدة هي نصر الحق والعدالة والإنسانية ومساعدة السلطان على إخضاع رعايا أعماها تعصب الأجيال الغابرة. وأنهم سيقومون بواجبهم في أرض غنية بتذكارات مجيدة. وحيثما يجتاز علم فرنسا فهناك غاية نبيلة وشعب عظيم يتبعه[٣]. وتوالى بعد ذلك إرسال القوات الفرنسية إلى سوريا حتى بلغ ما بين السبعة والثمانية آلاف جندي، يضاف إليهم ما بين ألف ومائتين وألف وخمسماية حصان أو بغل واثنتا عشرة قطعة مدفعية[٤].

وصلت طلائع الحملة الفرنسية إلى مرفأ بيروت في السادس عشر من شهر آب[٥]. وكانت السفن الحربية الأوروبية والتركية قد سبقت وصول الفرنسيين فتجمع على الساحل السوري مزيج من الأساطيل المتعددة الجنسيات العائدة لبريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وسردينيا وتركيا وغيرها[٦] في عملية استعراضية واضحة الهدف، منها أولاً عرقلة فرض أي دولة من الدول المتنافسة سيطرتها على سوريا وثانياً ردع القوى الإسلامية المتطرفة عن مهاجمة المسيحيين أو محاولة النيل منهم[٧].

(١) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢٢، ص ٧٨. رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٧.
(٢) بانتشكوفا، مرجع سابق، ص ٢١٩ ـ ٢٢١. وبوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٤٠.
(٣) انظر خطاب نابوليون في المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.
(٤) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٤٠.
(٥) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 242-243. Voir aussi: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 17.
(٦) سويد، فرنسا والموارنة. . الوثيقة رقم ٥٣، ص ٤١١.
(٧) بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

نزلت القوات الفرنسية بالقرب من بيروت، واتخذت من حرج الصنوبر المعروف، مقراً لها مقدمة لاحتلال مواقع في الداخل[١]. وانقسم السكان ازاءها إلى قسمين، فالمسلمون قابلوا الفرنسيين بروح العداء[٢] وهدد سكان دمشق بمقاومتهم، ودروز جبل لبنان راقبوا نزول الفصائل الفرنسية بنظرات كئيبة ومشاعر ملؤها الخشية والحذر. أما المسيحيون فكان لهم موقف آخر ينبع من عمق علاقتهم التاريخية مع الأمة الفرنسية معتبرين أن مجيء الفرنسيين هو في سبيلهم ومن أجل حمايتهم، فتطوعوا لنقل أمتعتهم وأسلحتهم وأبدوا استعدادهم لمرافقتهم خلال الحملة التأديبية التي كانوا يعتزمون القيام بها ضد الدروز في عمق أراضي جبل لبنان[٣].

وأبدى فؤاد باشا استياءه للفترة الطويلة التي أمضاها في دمشق، وشعر بأن الوقت قد حان لمتابعة تسوية المسألة المتعلقة بجبل لبنان بين الدروز والموارنة خصوصاً بعد أن نزلت الحملة الفرنسية على الساحل[٤]. لكن هذا الاستياء لم يكن إلا صورياً إذ إن فؤاد باشا تعمد عدم مغادرة دمشق في وقت مبكر. وكان دي بوفور يلح في لقائه لأنه لم يكن باستطاعته التحرك إلا بموافقته. ورغم محاولته الاتصال به في دمشق عن طريق مراسلته وإرسال أحد ضباطه المقدم شانزي إليه، إلا أن مفوض الباب العالي تعمد التهرّب من التنسيق معه أو النزول إلى بيروت. وهكذا أمضى قائد الحملة الفرنسية مدة شهر تقريباً بانتظار فؤاد باشا. وفي العاشر من شهر أيلول قدم فؤاد باشا إلى بيروت فاجتمع مع دي بوفور وباشر الاتفاق معه على الخطوات المنوي تنفيذها في جبل لبنان[٥].

(١) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٧. أيضاً: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٣١.
(٢) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 24.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 247-248. أيضاً: بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥. وياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٦، ص ٦٥. وزين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص ٣٢.
(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٠١.
(٥) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٦، ص ١٢١. والوثيقة رقم ٧، ص ١٢٥. انظر أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 255 et 260. وبانتشكوفا، مرجع سابق، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

رابعاً: اجراءات فؤاد باشا في جبل لبنان

أ ـ القائمقامية الدرزية بين دي بوفور وفؤاد باشا:

بعد وصول الحملة الفرنسية إلى بيروت، قام رئيس أركانها العقيد أوسمون بالإعداد لحملة تأديبية ضد الدروز، حماية للنصارى وتبريراً لقدوم الحملة إلى بلاد الشام[١]. وأبدى دي بوفور استعداده لمساعدة فؤاد باشا في الحملة العسكرية العثمانية التي اعتقد أنها ستستهدف بلاد الدروز لإنزال العقاب بهم وطردهم من قراهم ومناطق سكنهم إلى جبل حوران. ولما كان العثمانيون لا يملكون القوة الكافية لتحقيق ذلك، فإنهم سيعتمدون ولا شك على القوات الفرنسية. وكان القائد الفرنسي أوسمون يعتبر أنه «سيكون علينا (أي على الفرنسيين) أن نطلق أرتالنا في هذه البلاد بالتنسيق مع الأتراك لكي نطرد السكان (الدروز) منها ثم نتمكن بعد ذلك من التصرف بها لمصلحة الموارنة ومسيحيي دمشق» و «سوف يتيح هذا الترتيب التصرف بعدد من القرى والأراضي الخصبة التي يمكن أن تعوّض على الموارنة ومسيحيي دمشق خسائرهم. وهكذا سوف يصبح لدينا من طرابلس إلى بشري حتى حاصبيا وجنوب صيدا بلاد شاسعة يقطنها المسيحيون فقط»[٢].

وكان فؤاد باشا على علم بأهداف الحملة الفرنسية ونوايا قائدها دي بوفور، فلم يستجب لتنفيذ رغباته الجامحة. وكانت إجراءاته الصارمة في دمشق قد وضعت حداً لما كان يأمله دي بوفور. لذلك تخلى عن مشاريعه العسكرية الكبيرة، واكتفى بالاتفاق مع المفوض السلطاني أن تحتل القوات الفرنسية بعض المناطق الجبلية في الشوف والبقاع، وأن يحتل فؤاد باشا المناطق الجنوبية من جبل لبنان لمنع فرار الأعيان الدروز إلى حوران[٣].

(١) بانتنشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٢٦.
(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢٠، ص ٧١.
(٣) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française en Syrie, p. 119.

كانت طروحات دي بوفور وتطلعاته العسكرية تفوق القدرات المتوافرة لديه. ولا ندري المستند الذي ارتكز إليه لتحقيق هدفه في غزو دمشق[١]. وربما جاء اقتراح فؤاد باشا باحتلال الحملة الفرنسية لبلاد كسروان[٢] رداً غير مباشر على مسألة احتلال دمشق. لكن القيادة الفرنسية رفضت هذا الاقتراح[٣]، كما رفض فؤاد باشا السماح باحتلال دمشق بحجة أن الأمن بات مستتباً ليس في دمشق وحدها بل في جميع الأنحاء السورية. وإذا كان لا بد من عمل شيء، فعلى الفرنسيين التوجه إلى بلاد الدروز والعمل عندهم على إتمام ما تم إنجازه في دمشق[٤].

بعد استبعاد كل من دمشق وكسروان عن خطط العمل المقترحة من دي بوفور وفؤاد باشا، أصبحت بلاد الدروز ومواطن سكنهم هدفاً لعمل مشترك بينهما. فاتفقا على أن يتولى دي بوفور مطاردتهم في جبل لبنان واحتلال طريق بيروت ـ دمشق، وداخلية بلاد الشوف، في حين يتولى فؤاد باشا ملاحقتهم ابتداء من جهات صيدا وجزين[٥]. وفي الوقت عينه يقوم قسم من جيش دمشق العثماني بملاحقتهم في جوار حاصبيا وراشيا غربي سفح جبل حرمون لمنع الفارين منهم اللجوء إلى جبل اللجاة[٦]. وقد نفذت العملية من قبل فؤاد باشا بنفسه، وبلغ عدد قواته أربعة آلاف جندي وصل بهم إلى جزين. ثم توجه في ٢٦ أيلول باتجاه المنحدر الشرقي، لكنه أخفق في إلقاء القبض على أي من الزعماء الدروز وهذا ما أثار ريبة دي بوفور. ولما تأكد لفؤاد باشا أنهم توغلوا في شرقي الجبل كف عن مطاردتهم وانكفأ راجعاً إلى جبل لبنان بعد أن عهد إلى سر عسكر دمشق بمتابعة تعقب الدروز هناك[٧].

أما دي بوفور فقد انطلق في ٢٥ أيلول باتجاه دير القمر على رأس قوة

(١) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 121-122.
(٢) DUCROT, Op. Cit., p. 119. et POUJOULAT, Op. Cit., p. 132.
(٣) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٨، ص ١٢٧.
(٤) عادل اسماعيل، عهد الفوضى والاضطراب ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠، التقسيم والفتن الطائفية، الفصل العاشر من كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت ١٩٩٣، ص ٣٧٦.
(٥) DUCROT, Op. Cit., p. 119.
(٦) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٥٧.
(٧) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٧٥. بانتنشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٣١ و٢٣٤.

عسكرية قدرت بألفين وخمسماية جندي[١]. في حين انطلقت قوة فرنسية أخرى قوامها ألف جندي سارت على طريق بيروت ـ دمشق بهدف احتلال عين صوفر والتمركز في المرتفعات الستراتيجية. وكلفت سرايا الفرسان بالتوجه نحو بلدة قب الياس لتقوم بعملياتها ضد الدروز في وادي البقاع[٢].

عمت القرى الدرزية موجة من القلق خوفاً من إقدام الفرنسيين على ارتكاب مجازر بحق الأولاد والنساء والشيوخ. واستعد سكانها لمقاومة الاحتلال لكن الانكليز نصحوا بتجنب الاشتباك مع الفرنسيين، وأوضحوا أن من شأن وقوع صدامات مع الفرنسيين سيؤدي إلى تقوية نفوذ فرنسا بين السكان الموارنة. وبعد أن أبلغوا الدروز أن بقاء القوات الفرنسية هو لفترة محدودة وقصيرة[٣] واصل هؤلاء هجرتهم إلى حوران فبلغت جوعهم هناك نحو ثلاثة آلاف رجل استقروا في اللجاة ونجران وبعض قرى حوران وكان أبرز أعيانهم النازحين كنج وخطار وملحم العماد وبشير نكد وعلي حمادة[٤].

اتخذ دي بوفور خط سير له في توجهه نحو الشوف، الطريق المؤدية صعوداً إلى عيناب فقبر شمون، جسر القاضي مروراً في بلدات المناصف وصولاً إلى كفرحيم ومنها صعد إلى دير القمر[٥]. وقد رافق القوات الفرنسية بضعة آلاف من سكان دير القمر وجوارها اللاجئين في بيروت. وقد أقدموا خلال مرورهم في البلدات الدرزية كعين عنوب وبشتفين ودير كوشه وكفر قطرة على قتل وجرح العشرات من الدروز الأبرياء[٦] كان من بينهم الشيخ أبو يوسف محمود حمد من

(١) DUCROT, Op. Cit., p. 120. Voir aussi: POUJOULAT, Op. Cit., T. 1, p. 119.

(٢) بانتنشكوفا، مرجع سابق، ص ٢٣٢. سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١١، ص ١٣٣. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 267.

(٣) بانتنشكوفا، مرجع سابق، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨. أيضاً: POUJOULAT, Op. Cit., T. 1, p. 32 et 182.

(٤) أبو شقرا، الحركات، ص ١٣٣ ـ ١٣٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 247-248.

(٥) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 120.

(٦) بلغ عدد الدروز الذين أوقع بها النصارى بعد دخول القوات الفرنسية ١٧٦ قتيلاً و٨٥ جريحاً. انظر: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧، والمصدر عينه، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧ و٢٧٠ و٢٧٧ و٣٠٦. انظر أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٠٩ و٢١٣.

كفر قطرة الذي حمى سبعين رجلاً في أثناء حادثة دير القمر[١]. وكان المسيحيون يقولون أثناء تنفيذ جريمتهم أنهم مدعومون من قبل الجنرال دي بوفور وأن هذه الأفعال تتم بأمره[٢].

تقدمت القوات الفرنسية المتوجهة إلى الجبل إلى الأماكن التي حددها لها فؤاد باشا. وكان توغلها عبارة عن نزهة[٣] إذ آثر الدروز عدم التعرض لها حكمة وخشية منها، وذلك خلافاً لما كانت تريده القيادة الفرنسية، إذ كانت تفضل وقوع صدامات عسكرية مع الدروز تتيح لها تقديم انتصارات باهرة للسلاح الفرنسي[٤]. فتمركزت قوات في دير القمر وبيت الدين. أما في البقاع فأقام الفرنسيون معسكراً لهم في قب الياس. وإزاء فشل الإجراءات التي كانوا يترقبونها تجاه الدروز انكفأوا داخل معسكراتهم في حمانا وبعبدا وجبيل وزحلة وبتاتر ودير القمر وبيت الدين وقب الياس وبيروت وغيرها من الأماكن كي يمضوا فيها فصل الشتاء[٥]، أو ليقوموا بتقديم مساعدات للسكان المسيحيين وكان بينهم البناء والنجار والحداد فعاونوا الأهالي في بناء بيوتهم أو ترميمها وآووا المشردين وطببوا المرضى[٦]. وقام المبشرون الأوروبيون والأميركيون بقسط وافر من أعمال البر والإحسان فكان لها أطيب الأثر في النفوس[٧].

أزعجت إجراءات فؤاد باشا الشكلية في ملاحقته الأعيان الدروز الفارين الجنرال دي بورفور. واعتبر ذلك عملاً يرتبط بتكتيك الأتراك. وعندما استوضح

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٣١. أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٤، ص ٤٧٣.

(٢) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٤، ص ٤٧٣.

(٣) المحررات السياسية..، ج ٢، ص ٣٤٠.

(٤) بانتنشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٧. أيضاً: سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢، ص ٤٢٠، والوثيقة رقم ٢٧، ص ٢٠٧.

(٦) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 392.

(٧) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٨. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٧٦، والمصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠٠ ـ ١٠١. Voir aussi: DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 122 et 213.

دي بوفور فؤاد باشا عن هذا الأمر، أجابه أن الدروز مروا دون أن يدعوا مجالاً للانتباه إليهم قرب المراكز العسكرية التركية في وادي البقاع، وانتقلوا إلى جبل الشيخ ليختبئوا بعدها في حوران. وقد رأى الجنرال أن السبب الرئيسي لتعثره يكمن في سلوك فؤاد باشا، فتقدم بشكوى إلى باريس[١] معتبراً أن مفوض السلطان حال دون احتلاله لمدينة دمشق. كما ساورت دي بوفور فكرة القيام على رأس قواته بغزو الدروز في حوران، لكنه ما لبث أن تخلى عنها بعد أن ذكره بنتفيليو بهزيمة فيالق الجيش المصري عندما غزا ابراهيم باشا الدروز في حوران واللجاة[٢].

تركزت اهتمامات فؤاد باشا في جبل لبنان على عدة نواح. لكن جُلَّ اهتماماته كانت إعادة المسيحيين إلى قراهم وبيوتهم، وتثبيت الأمن والهدوء، وإعادة الوئام بين الدروز والنصارى إظهاراً لقدرة الدولة أمام القناصل الأوروبيين على ضبط الأوضاع الأمنية، وتأمين محاكمة المجرمين الذين ارتكبوا أعمال القتل والإيذاء. والفرمان العثماني الذي وجه إلى فؤاد باشا لم ينص إلا على هاتين المهمتين، لكن مداخلات الدول الأوروبية وضغطها على السلطنة بعد مجزرة دمشق، والاتفاق على إيفاد لجنة أوروبية إلى سوريا لإجراء تحقيقات فيها بالاشتراك مع مأموري الباب العالي وإدخال التعديلات اللازمة على نظام ١٨٤٥، وسع صلاحيات فؤاد باشا وممثلي الدول الغربية لجهة البحث في أسس التنظيمات التي وضعت لجبل لبنان سنة ١٨٤٢ و١٨٤٥ وتعديلها استدراكاً لتجدد الفتن والاقتتال بين السكان[٣].

هذه التطورات والمداخلات سمحت لفؤاد باشا بالتدخل لتعديل البنية القانونية للقائمقامية الدرزية، فعمد إلى إلغائها مؤقتاً وقسمها إلى أربع دوائر

(١) بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٣٣ و٢٣٥.
(٢) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 359.
أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٦، ص ٢٩٧.
(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٨٤ و٢٥٧ و٣٧٦. راجع أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 285.

عسكرية[١] على رأس كل منها حاكم عسكري. وأقام فيها عدداً من الجنود العثمانيين لتوفير الأمن والاستقرار وتسهيل عودة السكان المسيحيين إلى بيوتهم[٢]. وقد أثار هذا الإجراء تساؤلات أعضاء اللجنة الدولية فطالبوا فؤاد باشا بتقديم بعض الإيضاحات عن هذا التدبير معتبرين أنه «حتى لو ثبتت ضرورته لا يجوز إدخال أدنى تغيير وإن مؤقتاً على نظام لبنان الإداري دون مشاركة الدول العظمى ورضائهن»[٣].

أما الإجراءات التي اتخذها فؤاد باشا تجاه الأعيان الدروز والنصارى المتهمين بالأحداث الدموية الواقعة في جبل لبنان فقد بدأها بنشرة مؤرخة في ٢٨ صفر سنة ١٢٧٧هـ/ أيلول ١٨٦٠، استدعى بموجبها الأعيان النصارى والدروز للمثول خلال خمسة أيام معلناً أنه يضمن سلامة الذين يستطيعون تبرئة أنفسهم من الجرائم التي وقعت. ومما ورد في الإعلام المنشور في الوثيقة رقم ٧٧ أنه «بمقتضى العدالة السنية يلزم البحث عن مبدأ هكذا واقعة ومنشأها... وأحوالها المخصوصة بها... وكل شخص يرغب بتزكية ذمته.. وذلك أعطي القرار على جلب المشايخ المسيحيين والدروز ورؤساهم كافة لطرفنا للوقوف على إفادة كل فريق منهما وإجرا الحقانية غب المحاكمة ولذلك قد دعونا إلينا من مشايخ الطرفين ورؤساهما فمن لا يجيب دعوتنا فيكون قد أعلن معترفاً بكونه متهماً ونحكم عليه في غيابه في الجزا الذي يعينه القانون فينبغي أن يكون جميعكم بعد خمسة أيام من تاريخ تحريرنا حاضرين في بيروت»[٤]. وهكذا تلقى ٣٧ زعيماً درزياً و٣٥ مسيحياً أوامر بوجوب الحضور إلى بيروت خلال المدة المذكورة والذين يتخلفون

(١) قسمت القائمقامية الدرزية إلى أربع دوائر عسكرية:
الأولى: تضم جبل الريحان واقليمي جزين والتفاح ومركزها جزين.
الثانية: تضم الشوف الحيثي والشوف الشويجاني واقليم الخروب ومركزها المختارة.
الثالثة: تضم العرقوب والجرد والمناصف ومركزها دير القمر بعد أن ضمت إليها.
الرابعة: وتضم الشحار والغربين العالي والأدنى ومركزها عبيه.
راجع المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية ١٨٦٠ ـ ١٨٦٢، ص ٤٤ ـ ٤٥.
(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٥٨ و٣٩٣ ـ ٣٩٥. سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٤، ص ١٤٧. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 128.
(٣) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٨١.
(٤) انظر الوثيقة رقم ٧٧ في باب الملاحق. أيضاً: POUJOULAT, Op. Cit., p. 106.

عن الحضور يحاكمون غيابياً[١]. ثم عمد فؤاد باشا إلى تأليف مجلس لمحاكمة المتهمين كما فعل في دمشق. وسمى أيضاً أعضاء المحكمة التي شكلها لمحاكمة والي بيروت السابق خورشيد باشا[٢].

كانت اجراءات فؤاد باشا القاسية في دمشق تثير خوف الدروز وخشيتهم من أن يحاكموا كما حوكم المسؤولون في دمشق. لذلك ما أن تلقى أعيانهم خبر الاستدعاء حتى توارى بعضهم في جبل لبنان ونزح قسم منهم إلى جبل حوران[٣]. فاعتبر فؤاد باشا تخلفهم عن الحضور اعترافاً ضمنياً بالمسؤولية الجرمية المترتبة عليهم. وهذا ما برر اتخاذ أحكام بحقهم كإلغاء رتب الزعماء الفارين وألقابهم، وفصل بعضهم من وظائفهم الاقطاعية التي كانوا يشغلونها، وحجز أموالهم الثابتة والمنقولة إلى حين صدور الأحكام التي تحدد درجة ذنب كل منهم[٤].

أما الأعيان الدروز الذين استجابوا لنشرة فؤاد باشا فقد بدأ توارده إلى بيروت تباعاً خلال الفترة المعينة لهم. وعندما ذهبوا لمقابلة المفوض العثماني حجز بعضهم في دار الحكومة وكان أبرزهم القائمقام الأمير محمد أمين أرسلان، والأمير محمد قاسم أرسلان وسليم بك جنبلاط، والمشايخ أسعد العماد وقاسم مرعي نكد وقاسم حمود نكد وناصيف تلحوق وحسين تلحوق ويوسف عبد الملك وفاعور عبد الملك وقاسم حصن الدين وعثمان أبي علوان وجمال الدين حمدان وغيرهم[٥]. أما النصارى الذين قابلوا فؤاد باشا فلم يُحجز أي منهم. وكان الشيخ سعيد جنبلاط قد توسط القنصل البريطاني مور بشأن التسليم وضمان حياته. لكن مور، ودوفرين ممثل بريطانيا في اللجنة الدولية فيما بعد، اتفقا على

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 264. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٤٠ و٣٤٣.
(٢) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٤٩.
(٣) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 111-112.
(٤) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٨.
(٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٣٤. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٥٥. ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٩٤. Documents Diplomatiques, T. 10, p. 266. Voir aussi: Baptistin POUJOULAT, Op. Cit., T. 1, p. 117.

رد طلب الشيخ سعيد لكنهما تعهدا بتأمين محاكمة عادلة له. لذلك ما أن قابل فؤاد باشا بتاريخ ٢٣ أيلول سنة ١٨٦٠ حتى حجزه كسائر الأعيان الدروز مقدمة لمحاكمته عن الأعمال المتهم بها[١].

ب ـ القائمقامية النصرانية ويوسف بك كرم:

كان منصب القائمقامية النصرانية قد شغر منذ إقالة القائمقام بشير أحمد أبو اللمع. ووجد فؤاد باشا ضرورة تولية أحد الموارنة مكانه. وبما أن الأسرة الشهابية مستبعدة عن الحكم فقد رأى أن يستشير بيكلار مندوب فرنسا في اللجنة الدولية في أمر تعيين القائمقام، فاقترح عليه مندوب فرنسا تعيين يوسف بك كرم. ولم يكن فؤاد باشا بعيداً عن كرم إذ إنه كان قد عهد إليه في بدء مهمته أمر المحافظة على الطرق حتى مدينة طرابلس، وفوضه باختيار مائتي خيال للقيام بالمهمة[٢]، ومع ذلك أبدى فؤاد باشا رفضه المبدئي إلا أنه عاد ليوافق على اقتراح بيكلار[٣]. فاستدعاه إليه وسلمه فرماناً بتعيينه «وكيل قائمقام على النصارى» ووجه إليه رتبة «قبوجي باشي» وهي من رتب الشرف في الدولة ومنحه لقب البكوية[٤].

أثار تعيين يوسف كرم وكيل قائمقام على النصارى معارضة عنيفة في الأوساط المسيحية الكنسية منها والعلمانية. فالكنيسة المارونية وإن لم تعارض تعيينه فقد تلقت الخبر بكثير من البرودة وعدم الترحاب، في حين أن المطران طوبيا عون جهر بمعارضته علناً وظل معارضاً له ولسياسته داعياً لعودة الشهابيين إلى

(١) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.
(٢) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٢٢.
(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٠٤.
(٤) انظر الوثيقة رقم ٨٧ وتتضمن تعيين يوسف كرم وكيل قائمقام، وتوجيه رتبة قبوجي باشا إليه. انظر أيضاً: اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦. وياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، الوثيقة رقم ١٩، ص ١٧٨. وعبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.
Voir aussi: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 309-310.

الحكم حتى استقالته. والمشايخ المقاطعجيون أصحاب الامتيازات والسلطة عارضوه لأنه حديث نعمة في المشيخة التي لا يرقى عهده بها إلا إلى حياة والده بطرس، ونبالته هي من الدرجة الثالثة بالمقارنة مع ارستقراطية آل أبي اللمع وآل الخازن[١]. كذلك عارضه الجنرال دي بوفور قائد قوات الغزو الفرنسي الذي كان يعمل للإتيان بالأمير مجيد شهاب بمساعدة المطران طوبيا عون[٢] وخصوصاً أن تعيين كرم جاء بناء على اقتراح مندوب فرنسا بيكلار بمعزل عن مشاورة دي بوفور. وقد أثار دي بوفور هذا التفرد مع الحكومة الفرنسية فجاءت تعليماتها إلى ممثلها في اللجنة الدولية لتفرض عليه ضرورة التنسيق مع دي بوفور واطلاعه على مراسلاته الرسمية، وسرعان ما تخلى بيكلار عن مساعدة كرم واستسلم بكليته إلى الجنرال مراعاة منه للوفاق اللازم بينهما[٣].

أما لماذا اختار فؤاد باشا يوسف كرم لمنصب وكيل قائمقامية، فيبدو أن في الخيار أكثر من سبب وربما كان أحد هذه الأسباب تحصيل الأموال الأميرية المتأخرة في القائمقامية النصرانية. ذلك أن القائمقام السابق عجز عن تحصيلها لصندوق الخزينة، فجاء تعيين كرم على أمل جباية هذه الأموال. كذلك ربما أراد فؤاد باشا إرضاء فرنسا عن طريق ترك أمر التعيين إلى مندوبها بيكلار وهذا ما حصل فعلاً[٤]. لكن يبدو أن في أمر الاختيار وجهة نظر أخرى. لقد كان فؤاد باشا على علم بطموحات يوسف كرم وميله إلى تولي السلطة، كما كان على علم بمواقفه السابقة وقيادته لبضع مئات من المقاتلين الشماليين في خلال الحرب الأهلية. وكانت قوته الشعبية والدينية غير خافية على فؤاد باشا لذلك أراد المعتمد السلطاني توظيف الرصيد الذي يتمتع به كرم في مجرى سياسته العامة. وقد نجح في ذلك حتى النهاية خصوصاً لجهة عدم مواجهته بموقف مسيحي موحد عند مناقشة النظام السياسي لجبل لبنان.

---

(١) أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية، ص ٢ و٨ ـ ٩.

(٢) DUCROT, Op. Cit., p. 155-156 et 160. أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٣٠ ـ ٣١. يروى أن المطران طوبيا عون توفي حزناً عندما سمع نبأ انكسار فرنسا في حربها مع المانيا سنة ١٨٧٠، انظر: أنيس صايغ، لبنان الطائفي، ص ١٢٦.

(٣) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٣٥.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

واجهت كرم بعد تعيينه عدة صعوبات ناشئة عن الوضع السياسي العام الذي كان يتخبط به سكان القائمقامية الشمالية. وكان الاضطراب والبلبلة يعمان أغلب مقاطعاتها وعهداتها. فالمشكلة الفلاحية مع آل الخازن كانت لا تزال قائمة وقد حاول كرم حلها لكنه اصطدم بتشبث آل الخازن الذين أبوا الرجوع إلى منازلهم «إلا رجوع المنتصرين تخفرهم عساكر تركية وفرنساوية»[١]. والمشايخ المقاطعجيون على موقفهم السلبي منه، وبعض الإكليروس يناوؤه. وأعوزت كرم ليونة الأحكام وغلبة «طبعه المتكبر الجموح الذي كان صورة حية لطبعه الجبلي الجافي ذي النزعة الفردية والأنفة القاسية»[٢]. وجاء تعامله مع حادثة العبادية دليلاً على تسرعه وقساوة طبعه ولم يتورع عن افتعال مأزق سياسي مع فؤاد باشا نفسه فطالب بخروج الجنود السلطانية من بلدة العبادية بعد أن جاءت لفرض الأمن فيها مهدداً بالاستقالة إذا لم يتم سحبها من هناك[٣].

كانت خلافات يوسف كرم مع خصومه السياسيين انعكاساً للخلافات الناشئة داخل اجتماعات اللجنة الدولية وتباين الآراء حول وحدة الحاكمية أو تقسيمها إلى ثلاث قائمقاميات فضلاً عن الخلافات الحادة الناشئة عن صراعه مع الأمير مجيد الشهابي وعمل كل منهما لتبؤ المنصب السياسي الأول سواء أكانت صيغة الحكم العمل بنظام القائمقاميات أم الدمج والتوحيد من خلال نظام واحد. ولعل انغماس دي بوفور في أتون العمل السياسي في الجبل[٤] أعطى الخلافات السياسية بعداً محلياً ودولياً وزاد من حدة الصراع بين السكان وخصوصاً المسيحيين منهم. وليس بمستغرب أن يُقدم دي بوفور على العمل السياسي وينغمس في لجه ومستنقعاته بسبب الإخفاق الذي رافق حملته العسكرية، والقيود الدولية التي نسجت حول تحركها وعجزها بالتالي عن تحقيق نصر عسكري يكلل هامة قائدها

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٣٣٨.

(٢) طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية، ص ٨.

(٣) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢٨، ص ٢١٠. راجع تفاصيل حادثة العبادية في المحررات السياسية، ج ٣، ص ٢١٠ ـ ٢١١ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٣٦ و٢٣٩ و٢٩٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 414-415 et 417-418. وفي المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ١٨٩ ـ ١٩١ و١٩٥ ـ ١٩٩.

(٤) DUCROT, Op. Cit., p. 124.

ويطلق اسمه شهيراً رناناً في عاصمة بلده فرنسا وسائر عواصم الدول الكبرى. لذلك نحا باتجاه العمل السياسي يحقق في ميدانه ما عجز عن تحقيقه في ميدان الكر والقتال. ومنذ مجيئه إلى بيروت رسخت مراهنته على إعادة الأسرة الشهابية إلى الحكم وتنصيب الأمير مجيد حفيد بشير الثاني حاكماً. لكن بروز يوسف بك كرم كمنافس له حال دون استئثار الأمير كمرشح وحيد، وأخذ بوفور على عاتقه تغييب اسم يوسف كرم عن المسرح السياسي، فراح يدس عليه ويضع العراقيل في طريقه فأثار عليه حكام المقاطعات والعهدات وحرضهم على رفض تعليماته. فاضطر كرم إلى مطاردتهم وسجن بعضهم. وعندما حاول معالجة وضع آل الخازن وحل مشكلتهم مع فلاحيهم توجه إلى طانيوس شاهين والفلاحين ودعاهم إلى رد الأملاك التي وضعوا أيديهم عليها وتأدية التعويض عنها وتسليم غلالها إليه ليصير إعادتها إلى أصحابها الخازنيين[1]. وأظهر كرم للمشايخ المطرودين أنه إذا كان لا بد من عودتهم إلى دورهم وأملاكهم فلا بد لهم من التخلي عن بعض الامتيازات والحقوق التي أصبحت مكروهة من الشعب لكنه اصطدم برفض الفريقين. وقد استغل دي بوفور وحليفه المناوىء ليوسف كرم طوبيا عون، هذه المشاكل وأثارا بوجه كرم موجة من الرفض أدت إلى إرباكه وحالت دون تحقيقه نجاحاً يذكر.

واتهم كرم بعض الإكليروس وخصوصاً طوبيا عون بتحريض طانيوس شاهين والمشايخ والأعيان والأهالي في كسروان وتشجيعهم على عدم دفع الضرائب المتأخرة، ثم رد على تحديهم بالمثل وجهز عساكره وأنزل بشاهين هزيمة قاسية وسجن بعض المشايخ الذين ثاروا عليه وجمع بالقوة الأموال الأميرية المتأخرة[2].

وحاول دي بوفور الالتفاف على كرم فعاتبه على سلوكه تجاه الأعيان والمشايخ، لكن كرم دافع عن تصرفه تجاههم مثبتاً له أنه لا يرمي إلا إلى مصلحة

(١) الوثيقة رقم ٨٨ وفيها كثير من التفاصيل المهمة كلقاء دي بوفور مع كرم، ولقاء كرم مع طانيوس شاهين، ووساطة دي بوفور لشاهين وغير ذلك.

(٢) انظر بهذا المعنى الوثيقة رقم ٨٨. أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٣٥٨٥. وبوديكور، دور فرنسا، ص ١٤٩. انظر أيضاً: سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٢، ص ٣٣٢. الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٦٢.

الجبل العامة. وحدثت بينهما مشادة، واتهم كرم بكل جرأة القائد الفرنسي بأن ما أتاه الجيش ويأتيه في جبل لبنان من شأنه أن يحط من كرامة الجيش الفرنسي الذي أرسل إلى هذه البلاد لمساعدة أصدقاء فرنسا لا لاضطهادهم[1]. وبلغ من سوء العلاقة بينهما أن طالب دي بوفور عزل كرم من منصب القائمقامية.

فرض كرم نوعاً من الاستقرار الأمني في مناطق قائمقاميته. لكن البلبلة السياسية استمرت مطّردة. وكان دي بوفور وراء حملة كتابة العرائض المطالبة بعودة الشهابيين إلى الحكم. وكان محرك هذه الحملة بالإضافة إلى دي بوفور، طوبيا عون وجماعته من الإكليروس وضباط الحملة الفرنسية الموالين لقائدها والمشايخ والأعيان المعارضين لسلطة يوسف كرم[2]. ووصلت حملة العرائض إلى المناطق الدرزية حيث وقعها ثمانون من الأعيان الدروز[3]. وجمعت عرائض وقعها نحو عشرة آلاف شخص من النواحي التي يقيم فيها آل كرم[4]. كذلك نظم العمال العثمانيون والانكليز حملة عرائض مضادة طالبت بأن يكون السكان تحت الإدارة العثمانية المباشرة، وقد وقعها أكثرية الدروز والشيعة وبعض المسيحيين[5]. ورد كرم على حملة العرائض الفرنسية مدعياً أنها عمل شخصي من الجنرال دي بوفور[6]، واتهمه بأنه يعمل على إعادة النظام المقاطعجي إلى جبل لبنان[7]، وقد وجد كرم دعماً قوياً لدى الإرساليات الفرنسية وبعض ضباط الجيش الفرنسي وعلى رأسهم ديوكروا والوكلاء الانكليز[8] وخصوصاً اللورد دوفرين الذي رأى في كرم بعد اجتماعه به «كنت قبل تعيينه مصمماً النية على عدم الرضا بأن يتولى هذا المنصب الخطير رجل منقاد لهذه الدولة (يعني فرنسا)

(١) ناسيم نوفل، بطل لبنان الشهير الطائر الصيت: يوسف كرم، الاسكندرية، المطبعة الوطنية، ١٨٩٦، ص ٢٤٧.

(٢) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٥٠. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 178.

(٣) أبو شقرا، الحركات، ص ١٣٩.

(٤) سويد، فرنسا والموارنة، تقرير بوفور عن جولته في نواحي الشمال، ص ٣٩٧.

(٥) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٨، ص ٣٧٤ والوثيقة رقم ٤٩، ص ٣٧٨، والوثيقة رقم ٥٦، ص ٦٨٥.

(٦) سويد، المصدر السابق نفسه، تقرير بوفور عن جولته في نواحي الشمال، ص ٣٩٧.

(٧) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٥٠.

(٨) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٧، ص ٣٦٤. وبوديكور، مصدر سابق، ص ١٥١.

ولا سيما لأني كنت أظن أن يوسف كرم هو آلة بيد المطران طوبيا. بيد أني لما تحققت بعد التحري أن مرشح فرنسا هو رجل أكثر نزاهة وجدارة من كل مزاحميه رأيت ألا أدع التحاسد الدولي يتغلب علي في هذه المسألة لأن ذلك يخالف روح الإرشادات التي زودتها»[١].

في ربيع سنة ١٨٦١ كانت مناقشات اللجنة الدولية لا تزال تدور في حلقة مفرغة. وحاول كل من دي بوفور ويوسف كرم إقناع الآخر فاجتمعا في بيروت. وقد أبدى كرم استعداده للاستقالة، لكن دي بوفور رفض ذلك مجيباً كرم بأنه إذا «شئت أن تبرهن لنا عن محبتك عليك أولاً أن تقنع الموارنة بأن يقبلوا بالأمير مجيد شهاب أميراً عليهم»[٢].

ويبدو أن ترشيح الأمير الشهابي أصبح حجر الزاوية في السياسة الفرنسية آنذاك ولم يترك دي بوفور وسيلة لتأكيد هذا الترشيح إلا ولجأ إليها. وعندما جاء سيفر كبير تراجمة نابوليون الثالث إلى سوريا حاملاً وسام جوقة الشرف إلى الأمير عبد القادر الجزائري تدخل في موضوع كرم حاثاً البطريرك وعلية الإكليروس العمل على انسحاب كرم لمصلحة الأمير مجيد، لكنه أخفق في مهمته[٣]. كذلك حاول دي بوفور إقناع البطريرك فلم يحصل على وعد إيجابي[٤]. وإزاء الضغط الذي مورس عليه قدم كرم استقالته من وكالة القائمقامية في أواسط شهر أيار. وكانت أخبار اجتماعات اللجنة الدولية ترد إلى يوسف كرم حيث كان الاتجاه لتعيين حاكم غريب عن جبل لبنان بدأ يتأكد. فوجد كرم أن مصلحته تقضي بالإصرار على الاستقالة. فطلب من فؤاد باشا قبولها أو إقالته، وألحّ عليه في ذلك. فأقاله في التاسع من شهر حزيران سنة ١٨٦١ حيث توجه إلى بلدته إهدن، وأقام فيها متربصاً استعداداً للمرحلة المقبلة، وترقباً لكيفية تطبيق النظام الجديد في جبل لبنان[٥].

(١) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.
(٢) طربين، لبنان في عهد المتصرفية، ص ١٣ ـ ١٤.
(٣) أحمد طربين، لبنان في عهد المتصرفية، ص ١٤. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 175.
(٤) DUCROT, Op. Cit., p. 174.
(٥) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٥٥.

خامساً: مهام اللجنة الدولية

كانت السلطنة العثمانية قد اتفقت مع الدول الأوروبية على تشكيل لجنة دولية قوامها ممثلو كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا والسلطنة العثمانية. وقد تناول عمل اللجنة البحث أولاً في أسباب الحرب الأهلية في جبل لبنان وبيان درجة مسؤولية المشاركين فيها، والبحث ثانياً في الخسائر المادية التي ألمت بالمنكوبين[١] ووسائل تخفيف الكارثة التي حلت بهم، والعمل ثالثاً على استدراك تجدد هذه الكوارث بإدخال تعديلات على نظام القائمقاميتين السائد في جبل لبنان. وقد اتفقت هذه الدول على أن تكون اجتماعات اللجنة برئاسة ممثل السلطنة العثمانية وإذا تعذر عليه ذلك فبإمكانه استنابة وكيل عنه (ابرو أفندي). وهكذا كان محمد فؤاد باشا عن السلطنة العثمانية، واللورد دوفرين (Dufferin) عن الحكومة البريطانية، وبيكلار (Beclard) عن الحكومة الفرنسية، ونوفيكوف (De Novikow) عن الحكومة الروسية، وفيكبكر (Weckbecker) عن الحكومة النمساوية، وريفوس (De Rehfues) عن الحكومة البروسية[٢]، وباشرت أعمالها فعقدت جلستها الأولى في ٥ تشرين الأول سنة ١٨٦٠ في بيروت في مقر مندوب فرنسا بيكلار.

أ ـ محاكمات الأعيان الدروز:

لم تنحصر محاكمة الأعيان الدروز بطابعها الجرمي وما يترتب عليه من عقوبة

(١) تميزت التقارير والمراسلات التي دبجها السكان بكثير من المبالغة والتعظيم، ويبدو أن الهدف منها اثارة العواطف وتهييج الخواطر لتحقيق هدفين أساسيين: الأول تدخل الدول الأوروبية لمصلحتهم، والثاني زيادة المساعدات المالية تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بهم. وشملت عملية التضخيم عدد القتلى والجرحى والقرى المدمرة كلياً أو جزئياً، وتقديرات الخسائر العينية والمالية، وصفة المبالغة هذه لا تزال متأصلة لدى بعض الفئات. وهي وإن كانت تشويهاً للحقائق وتزويراً للتاريخ، إلا أنها تكرست على مر الحقبات وكثرة الأخذ عنها والاستشهاد بها، لذلك يقتضي التعامل معها بحذر شديد وأخذها على محمل الهدف السياسي المطلوب أولاً والتعويض عن الخسائر ثانياً عملاً بمقولة «طالب بالكثير كي تحصل على القليل». انظر: محمد حسن الحجار، تاريخ اقليم الخروب، ص ٨٩ ـ ٩٦.
(٢) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 241 et 285.

قانونية ملازمة له. إذ غلب على تلك المحاكمة الطابع السياسي باعتبار أن مصدر الحرب الأهلية في محصلتها النهائية هو الصراع على السلطة بين الدروز والموارنة. وكانت اللجنة الدولية التي شكلتها الدول الأوروبية بالاتفاق مع السلطنة العثمانية تأخذ على عاتقها مسألة البحث في منشأ الفتنة وأسبابها وبيان درجة مسؤولية كل من الزعماء ومأموري الحكومة وأرباب الإدارة المحلية، ومعاقبة الجناة[١]. هذا المنحى الذي سلكته إجراءات المحاكمة أدى إلى خروجها عن طابعها الاستثنائي كونها محكمة عرفية، وأخضعها لإجراءات قانونية شكلية خصوصاً عندما طالب أعضاء اللجنة بحقهم في حضور كل تحقيق قضائي لأنهم يعدونه ركناً من أركان التحقيق العام المفوض إليهم إجراؤه. وقد رد فؤاد باشا على ذلك بأن على اللجنة أن تقوم أولاً بإجراء تحقيق عام حول الأحداث، وأن تجمع القرائن الدالة على صفة الحرب الأهلية الناشئة بين الدروز والموارنة، وهذه القرائن تكون بمنزلة قضاء بين الطائفتين تتضح منه أسباب الحوادث ودرجة مسؤولية كل منهما ومسؤولية أرباب الحكومة الذين أخلوا بواجباتهم[٢].

وتواصل عمل اللجنة في بحثها المسائل المطلوبة منها، وكانت كلما تقدمت في مناقشاتها كلما ازدادت حدة الخلافات بين أعضائها. وقد احتلت قضية المحاكمات جانباً مهماً من عملها. فالمندوب الفرنسي بيكلار كان يعتبر أن ما جرى في دمشق من مجازر ومذابح، جرى أيضاً مثلها في دير القمر وراشيا وحاصبيا، وأن عقوبة الإعدام ذاتها يجب فرضها على الدروز كما فرضت على المسؤولين في دمشق مفضلاً اعتماد الطريقة العرفية في الأحكام باعتبارها الطريقة الوحيدة التي يمكن التعويل عليها، وأن تجري المحاكمة وتنفذ الأحكام العرفية الصادرة في مكان اقتراف الجناية ليكون مفعولها عاجلاً وظاهراً للعيان. أما المندوب البريطاني دوفرين فقد كان له رأي مغاير، كان يميل إلى التفريق بين المجزرة الحاصلة في دمشق، والحرب الأهلية التي وقعت في جبل لبنان، معتبراً أن الموارنة يتحملون الجزء الأكبر من هذه المسؤولية «فهم في حروبهم يفوقون جيرانهم الدروز همجية وظمأ للدماء. وهم مسيحيون بالاسم وفي الحقيقة

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٥٦ و٣٧٦.
(٢) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٥٦ و٣٧٦.

همجيون قساة القلوب يطمعون بإبادة طائفة معادية»[١]. وقد بلغ به الأمر في دفاعه عن الدروز إلى التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية إذا أعدم أحد من الأعيان الدروز[٢].

أما مندوبو سائر الدول فقد اختلف موقفهم حسب اختلاف مصالح دولهم، فالنمسا تبنت الموقف البريطاني معتبرة أن ما حصل كان حرباً أهلية بين الفريقين، وأن «الإعدام لا يجوز مطلقاً بدعوى أن الذي يقتل خصمه في الحرب لا يستحق الإعدام»[٣]. وكانت روسيا تميل في البداية إلى الموقف الفرنسي لاعتبارات تتعلق بتحالفاتها الأوروبية، لكن السياسة البريطانية تمكنت من تبديل موقفها عندما أغرتها بإقامة قائمقامية ثالثة خاصة بالروم الأرثوذكس.

وكان فؤاد باشا بدهائه السياسي يستغل خلافات أعضاء اللجنة الدولية لتمرير خطته القاضية بتخفيف حدة المسؤولية عن الدروز. وقد استطاع أن يقنع أعضاء اللجنة بخلاصة مفادها أن ما حصل في جبل لبنان إنما هو مجرد حرب أهلية، وفي مثل هذه الحالة يصعب إعداد الحكم ما لم يتبين المعتدي الحقيقي[٤].

وفي الوقت الذي كانت فيه محكمة بيروت تنظر في قضايا الأعيان الدروز، وتدور محاكماتها في حلقة مفرغة نتيجة الخلافات الحادة بين الأعضاء، شكل فؤاد باشا محكمة أخرى في بلدة المختارة للنظر في جرائم سائر الدروز[٥]. وكان المفوض السلطاني قد أقام في البلدة سجناً حشر فيه أكثر من ثمانماية سجين[٦]، فتكت بأكثريتهم الأمراض وتوفي بعضهم نظراً لوجودهم في أوضاع صحية ومناخية سيئة. وناشد المسجونون قنصل دولة انكلترا التدخل مع المسؤولين العثمانيين لإطلاق سراحهم بعد أن أصبحوا «بمنزلت الأشباح بلا أرواح لسبب

(١) المصدر السابق نفسه، ج ٣، ص ٣٣ و٤١ و٤٣ و١٣٧ و٢٢٢ و٣٤٥ و٤١١. انظر أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٨٢ و٨٤ و٤٣٥.
(٢) ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 358-359.
(٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٥٩.
(٤) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٣٣ و٢٣٧.
(٥) انظر الوثيقة رقم ٧٨ في باب الملاحق. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 186.
(٦) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٢١٢. أيضاً: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٢٨.

اطالت السجن»[١].

اعتبرت فرنسا أن الأكثرية الساحقة من الدروز ساهمت في الحرب الأهلية، وأنه يتوجب معاقبتها. وطالب الإكليروس بإعدام أربعة آلاف وستماية درزي، رفعوا أسماءهم إلى فؤاد باشا بموجب لوائح جمعت من جميع قرى الجبل. لكن اعتراض مندوبي الدول بمن فيهم المندوب الفرنسي أنزل العدد إلى ألف ومئتين[٢]. فاعتبر دوفرين أن مطالبة الأساقفة بإعدام هذا العدد ينم على رغبتهم في استئصال «الأمة الدرزية»[٣]. وأردف مطالباً بإنزال العقوبة نفسها بالمسيحيين الذين استغلوا الوجود الفرنسي ليفتكوا بـ ١٧٦ نسمة من الدروز[٤]. وإزاء امكانية الاتهام العشوائي اقترح دوفرين الإجراءات الآتية[٥]:

١ ـ عدم حضور أي درزي إلى المحكمة العسكرية إلا إذا كان متهماً بأنه قتل عن عمد رجلاً أعزل أو امرأة أو ولداً.

٢ ـ عدم الحكم بالإعدام إلا بعد تحليف شاهدي عيان.

٣ ـ يجب أن يسقط من عدد الدروز المراد إعدامهم عدد الذين قتلهم المسيحيون منذ قدوم اللجنة إلى سوريا.

(١) انظر تفاصيل أوضاع سجن المختارة في الوثيقة رقم ٧٨ المنشورة في باب الملاحق.

(٢) انظر الوثيقتين رقم ٧٩ و٨٠. أثارت الصحافة الأوروبية مسألة محاكمة الأعيان الدروز وأبدت دهشتها لمطالبة الإكليروس الماروني إعدام ٤٦٠٠ درزي، واتهمته بعدم الشفقة والإنسانية، وعدم استحقاقه لرعاية الدولة العلية والدول الأوروبية وعطفها. وقد أدى هذا الوضع إلى تقديم إيضاح بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٨٦١ وقعه أربعة مطارنة نفوا فيه وجود صك موقع منهم يطالب بإعدام هذا العدد الكبير من الدروز. وقالوا إن الذين طالبوا بذلك هم الوكلاء الستة عشر الذين انتخبهم المطارنة في البداية. كما صرحوا «بأنهم يجهلون الدفتر والأنفار المعينة فيه حيث أنهم لم يطلعوا عليه». الوثيقة رقم ٨٠، باب الملاحق.
راجع أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ١٧٦ ـ ١٨١.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٣٨ و١٦٢ و١٨٤. انظر أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٥٩. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 390-391.

(٤) انظر المحررات السياسية، ج ٣، ص ٢٥٥ و٢٥٧ و٢٧٠ و٢٧٧ و٣٠٦.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 389.
انظر أيضاً: المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٦٣.

٤ ـ ضرورة أن يكون عدد المحكوم عليهم بالإعدام أقل من الذين أعدموا في دمشق.

أصدرت محكمة بيروت أحكامها في أوائل كانون الثاني سنة ١٨٦١، وقد تناولت مجموعة من كبار المتهمين الدروز والمسؤولين العثمانيين. وتميزت أحكامها بالشدة، فحكمت على والي بيروت السابق خورشيد باشا وعلى طاهر باشا بالسجن المؤبد، وعلى سليمان نوري بك ووصفي أفندي وأحمد أفندي بالسجن المؤقت. وبما يتعلق بالأعيان الدروز فقد حكمت المحكمة بالإعدام على كل من المشايخ سعيد جنبلاط وحسين تلحوق وأسعد تلحوق وقاسم نكد وأسعد العماد ومحمد قاسم أرسلان وسليم جنبلاط وجمال الدين حمدان ومحي الدين شبلي وعلي سعيد وبشير مرعي نكد. أما الأعيان الذين فروا إلى حوران فقد ارتأت المحكمة أن يعاقبوا بالإعدام متى قبض عليهم وفقاً للمواد ٥٠ و٥٦ و٥٧ من قانون الجزاء العثماني[١].

أثارت الأحكام الصادرة عن محكمة بيروت استياء أعضاء اللجنة الدولية، فاحتج المندوب الفرنسي بيكلار على الأحكام المخفضة الصادرة بحق المسؤولين العثمانيين ورأى ضرورة تشديدها كما حصل في دمشق[٢]. واحتج دوفرين على الأحكام الخاصة بالأعيان الدروز، فاتهم العثمانيين بإساءتهم الحكم في هذه البلاد، وتحريضهم المسيحيين بدون انقطاع على الدروز وبالعكس بإثارتهم الأحقاد والتحاسد فيما بينهم، وتشجيعهم على انتشار الفوضى وزرعهم بذور الشقاق على أمل مد سيطرتهم على البلاد ونشر نفوذهم فيها، وأنهم بسياستهم هذه جلبوا المآسي المحزنة التي حدثت في السنة المنقضية. واتهم فؤاد باشا بالعمل على إهلاك أصحاب الإقطاعات الدرزية وإذلال طائفة بأسرها وإضعاف قواها بقصد إشباع طمع الحكومة التي لا تستطيع بسط سيطرتها على البلاد إلا بإخضاع الدروز لحكمها[٣].

(١) المصدر السابق نفسه، ج ٣، ص ١٦٩ ـ ١٨٢. وتشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٢٥.

(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٨، ص ٣٠٥.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٤.

ولإتمام عملية المحاكمة بنجاح كان يتوجب ليس فقط الادعاء على المتهمين، بل إثبات الادعاء عن طريق القرائن الحسية والشهود. وقد حاول فؤاد باشا إقناع الأعيان والإكليروس المسيحيين بتقديم الأدلة التي تثبت إدانة المجرمين، لكنهم اعتذروا عن ذلك وأصروا على رفض أداء شهاداتهم مقتصرين على القول إن جميع الدروز مذنبون وأن لديهم أدلة غير التي قدموها. وبعد عدة محاولات باءت كلها بالفشل رد فؤاد باشا على تمنعهم بأنه ليس بإمكانه إعدام طائفة بكاملها معتبراً أن التوازن بين الدروز والموارنة هو من مهام السلطات العثمانية. حتى أنه أفهم بنتيفوليو أنه لا يريد أن يعطي النصارى أهمية كبيرة ولا يستطيع أن يقضي على العنصر الدرزي الذي يعتبر بنظر العثمانيين عامل توازن وتعادل مع النصارى[1]. في حين أن الماجور فرايزر الانكليزي اعتبر أن استنكاف النصارى عن تقديم الشهود هو من ضمن خطة مدبرة هدفها عرقلة أعمال الحكومة والضغط عليها للاستجابة إلى طلبهم بإعدام ١٢٠٠ درزي المدونة أسماؤهم في البيانات المقدمة[2].

ولم تلبث محكمة المختارة أن أصدرت أحكامها بحق المتهمين الدروز، فحكمت على عشرين متهماً بالإعدام و٥٧ متهماً تراوحت عقوباتهم بين السجن المؤبد والمؤقت، و٢١٠ أشخاص كانت عقوباتهم من الدرجة الثالثة، وأطلق سراح ٤٠٩ من المتهمين لعدم وجود بينة عليهم. واجتمعت اللجنة الدولية في بيروت بتاريخ ٢٤ كانون الثاني سنة ١٨٦١ لإيقافها على نتيجة أعمال محكمة المختارة. وكان لأعضاء اللجنة ملاحظات تناولت عدم تجاوز عدد أحكام الإعدام عدد الذين أعدموا في دمشق. واعتبر بعضهم أن الاقتصار على إعدام عشرين شخصاً كما ارتأت محكمة المختارة ليس بكافٍ من الوجهة السياسية وألحوا بوجوب زيادة عدد أحكام الإعدام، لكن توفينيل Thouvenel وزير خارجية فرنسا وفي مبادرة منه لكي يسوّق مشروع فرنسا السياسي في جبل لبنان عبر كسبه للدروز، كان يرى في زيادة عدد أحكام الإعدام انتقاماً لا فائدة منه، ولذلك

(١) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 355-357.

(٢) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ و٢٢٧. أبو شقرا، الحركات، ص ١٤٠. وتشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٢٦. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 410-411.

كتب إلى بيكلار موضحاً أن الغاية ليست بكثرة الضحايا بل يجب الاقتصار على قتل واحد أو اثنين من كبار زعماء الدروز المذنبين إرهاباً للباقين. وفوضت اللجنة فؤاد باشا لجهة توقيت تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة عن محكمتي بيروت والمختارة[1].

واهتم دوفرين بالشيخ سعيد جنبلاط الذي كان موقوفاً في بيروت مع غيره من الأعيان الدروز، فسعى لتبرئته أو لتخفيف الأعباء الجرمية المتهم بها[2]. فأشار إلى مداخلات قنصل فرنسا بونتيفوليو في شهادات بعض المسيحيين وحثهم على الشهادة بعكس ما صمموا عليه رغم أنهم من الشهود الذين طالب بهم سعيد جنبلاط «لكنهم شهدوا عليه»[3]. وعند مناقشة الأحكام الصادرة على الزعماء الدروز في اللجنة الدولية طالب دوفرين بتعديل أحكام محكمة بيروت، وأيده بذلك مندوب النمسا ولكن مندوبي فرنسا وبروسيا وروسيا عارضوه وطالبوا بإبرام حكم المحكمة[4]. وإزاء اختلاف أعضاء اللجنة أعرب فؤاد باشا عن أسفه لعدم التوصل إلى نتيجة واعتبر أن الآراء لا تزال متباينة. لكنه مراعاة لأعضاء اللجنة فسيؤجل تنفيذها إلى أن يتلقى تعليمات حكومته في مجموع الأحكام الصادرة[5]. ثم أرسل كل ملفات التحقيق إلى الآستانة. ويبدو أنها حفظت حتى إشعار آخر هناك واستعيض عنها بعفو ضمني عن جميع الجرائم المتبادلة الناشئة بفعل الحرب الأهلية بين الفريقين[6].

كان لمداخلة المسؤولين البريطانيين والعثمانيين أثر كبير في تمييع الأحكام الصادرة على الدروز، كما كان لاختلاف الدول الأوروبية دور مهم في إجهاض

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٢٣٨ و٢٦١ وما يليها، وص ٣٠٩ ـ ٣١٠. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 416 et 421-422.

(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٨، ص ٣٠٥ و٣١٢.

(٣) المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٥٠.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٣٩٠ ـ ٣٩٦.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 11, p. 31. أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٨، ص ٣٠٥. والوثيقة رقم ٤٣، ص ٣٣٦.

(٦) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٤٩. انظر أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤١، ص ٣١٩.

تنفيذ قرارات محكمتي بيروت والمختارة. وربما كان موضوع إعادة تنظيم جبل لبنان الذي كان يبحثه أعضاء اللجنة الدولية قد انعكس على موضوع تنفيذ الأحكام إذ إن المندوب الفرنسي بيكلار جنح للتساهل مع الدروز لقاء موافقتهم على تنصيب حاكم شهابي على جبل لبنان[1] فتأجلت أحكام الإعدام واستعيض عنها بنفي ٢٤٥ شخصية بعضها نفي إلى طرابلس الغرب وبعضها الآخر إلى بلغراد[2] فنقلوا إليهما. وقد حمل الذين نفوا إلى طرابلس كتاب توصية من دوفرين إلى حاكم المدينة ليرعاهم ويعاملهم بالحسنى ما أمكن[3]. وكان عدد الذين نفوا إلى بلغراد ٧٠ رجلاً أغلبهم ممن أودع سجن بيروت. وقد أحسن المأمورون معاملتهم وتوفي بعضهم في المنفى. وبعد أن مرّ عليهم في المنفى أربع سنوات صدرت إرادة سنية سمحت لهم بالعودة إلى أوطانهم[4]. أما الشيخ سعيد جنبلاط فقد توفي بشكل مفاجيء في سجنه في ١١ أيار سنة ١٨٦١[5]. وبالرغم مما ذكر عن وفاته بداء السل، فإن المصادر التي أرخت تلك الفترة وخصوصاً مناقشات اللجنة الدولية لم تشر إلى الموضوع الصحي للشيخ سعيد إلا قبل عشرة أيام من وفاته[6]. ولو أن هذا الداء كان ملماً به لظهرت عوارضه في وقت مبكر، ولكانت بعض المصادر أشارت إليه[7]. ولكان اللورد دوفرين الذي عرف

(١) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٩٩.
(٢) انظر الوثيقتين رقم ٨١ و٨٢ في باب الملاحق. أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ والملحق رقم ٣ في المصدر عينه، ص ٢٨٠ ـ ٣٠٣. ويتضمن أسماء المنفيين إلى طرابلس الغرب.
(٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٥١. أيضاً: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٣٠.
(٤) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.
(٥) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٩، ص ٣٧٨. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 11, p. 80-81.
(٦) Documents Diplomatiques, T. 11, p. 65. أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٣٢٣. ومما هو جدير بالذكر أن الإفادة الموضوعة حول الوضع الصحي للشيخ سعيد، والتي تفيد بإصابته «بسل رئوي بلغ منه درجة عالية بحيث لا يرجى له شفاء» رفض التوقيع عليها كل من الدكتور كولمان Colman والدكتور كانوني Canoni لأن التوقيع عليها من دون إذن صادر عن جهة عليا يعتبر مخالفة للأنظمة المعمول بها. المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٣٣١.
(٧) أشار بوفور في تقرير أرسله إلى وزير الحربية بتاريخ ٥ أيار ١٨٦١ إلى أنه «سمح لسعيد بك جنبلاط بالعيش مع عائلته في منزل بالمدينة تحت الحراسة وذلك بناء على اقتراح الأطباء الذين صرحوا بأنه مصاب بداء السل من الدرجة الأخيرة وأن ليس باستطاعته البقاء في السجن» لكننا لا نعرف إن كان =

بدفاعه الصلب عن الشيخ سعيد أشار إلى هذا الداء أو تعلل به لتخفيض عقوبة الإعدام التي حكم بها. لذلك فإننا نميل إلى ترجيح إعدامه عن طريق دس السم له[1]. وكانت اللجنة الدولية في بيروت قد درست ملف الشيخ سعيد بتاريخ ٢ آذار ١٨٦١، وقد مالت أكثرية أعضاء اللجنة إلى تصديق حكم الإعدام الصادر بحقه عن محكمة بيروت. ويتبين من مراجعة محاضر اللجنة الدولية، أن أحداً من أعضاء اللجنة لم يشر إلى الوضع الصحي للشيخ سعيد مما يؤكد سلامته من أي داء. ولو كان هناك شيء من الخطورة أو المرض العضال لكان اللورد دوفرين أشار إليه وتمسك به ذريعة لإنقاذه من حكم الإعدام[2]. فالشيخ سعيد كان حجر زاوية للسياسة البريطانية ويدل على ذلك اهتمام المسؤولين البريطانيين به وتدخلهم لمنع تنفيذ عقوبة الإعدام به. حتى أن اللورد روسل وزير خارجية بريطانيا تداخل لدى دوفرين للتأكيد عليه بالتوسط لمنع تنفيذ حكم الإعدام حاثاً إياه بقوله إن «حكومة جلالة الملكة تعتقد أن مساعيكم وإن بذلت على مسؤوليتكم الخاصة تكلل بالنجاح. وعلى كل أرى من الواجب أن أشير عليكم أن تبادروا دون تأخير إلى الإلحاح على فؤاد باشا بألا يأمر بإعدام سعيد بك جنبلاط»[3]. كما أنفذ اللورد روسل إلى سفيره في الآستانة مثل هذه الرسالة ليلح على الباب العالي عدم إعدام الزعيم الدرزي.

كانت السلطنة العثمانية تعاني مأزقاً كبيراً نتيجة تهديد سفير انكلترا في الآستانة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السلطنة إن هي نفذت حكم الإعدام بالشيخ سعيد، كما هدد سفير فرنسا بقطع تلك العلاقات إن هي لم تنفذ الحكم الصادر بإعدامه[4]. وأمام هذا المأزق لا نستبعد أن يعمد فؤاد باشا بناء على تعليمات الباب العالي إلى تصفية الشيخ سعيد بطريقة ملتوية، حتى ولو صح خبر

= قد نقل إلى المنزل أم بقي في السجن حتى تاريخ وفاته بعد أسبوع. وهل يمكن لمصاب بداء السل أن يقيم مع أفراد عائلته؟!!. انظر: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٧، ص ٣٦٤.
(١) أورد بعض المؤرخين وفاة الشيخ سعيد بالسم منهم مشاقة، مشهد العيان، ص ١٩٣. انظر بهذا المعنى: Selim HICHI, La Famille des Djoumblatt, p. 175.
(٢) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣.
(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.
(٤) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، هامش ص ٢٠.

إصابته بداء السل كونه الزعيم الدرزي الأول المسؤول أدبياً ومعنوياً عن حوادث الجبل آنذاك، فيجنب السلطنة أزمة دبلوماسية كبيرة ويخفف عنها ضغوطات دولية عديدة تطالب بإعدامه. وقد يكون من المفيد ربط إعدام أحمد باشا والي دمشق برصاصة من يد فؤاد باشا نفسه، ووفاة الشيخ سعيد الغامضة إذ في تغييب كليهما مستفيد واحد هي السلطنة العثمانية والعمال المسؤولون عن تنفيذ سياستها في جبل لبنان وسائر بلاد بر الشام.

ب ـ تعويضات ومساعدات للمنكوبين:

وكان من مهام اللجنة الدولية أيضاً البحث في الخسائر التي حلت بالمنكوبين والتعويض عليهم، وتقديم المساعدات المالية والعينية التي تساعدهم على تخطي المحنة. وقد خصصت اللجنة لموضوع التعويضات والمساعدات الإنسانية حيزاً كبيراً من مناقشاتها، وظهر أعضاء اللجنة أقل اختلافاً في الرأي عند بحث هذا العامل الإنساني. ويبدو أن فؤاد باشا كان مدفوعاً بهذا العامل إرضاء للدول الأوروبية، فأولاه أهمية قصوى حيث دفع الباب العالي معونات تموينية وألبسة ونفقات طبابة إلى منكوبي دمشق بلغت حتى نهاية نيسان ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م ١١,٦٩٦,٥٢٠ قرشاً[١]. وقد اضطر فؤاد باشا أن يفرض على كل مسلم غرامة مالية قدرها ١١٤٢ قرشاً لكي يعوّض خسائر مسيحيي دمشق البالغة نحو ٤٠ مليون قرش. كما استوفى من اليهود مبلغاً كبيراً كتعويض للنصارى، إضافة إلى استرداده لكثير من المسلوبات سواء من سكان دمشق أم من أهالي جبل لبنان[٢]. في حين بلغت المعونات والتعويضات المقدمة إلى مسيحيي جبل لبنان حتى تاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٨٦١ نحواً من ٤٢ مليون قرش بما فيها الإعانات اليومية كالخبز والألبسة والحبوب ودود القز والبذار والأسرة وسائر المواعين الأولية والتعويضات المالية[٣].

(١) Adel ISMAÏL, Hist. du Liban, T. IV, p. 373. راجع أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٥٢٧.
(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٣٣ ـ ١٣٨.
(٣) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

نالت اجراءات فؤاد باشا في الميدان الإنساني استحسان أعضاء اللجنة الدولية إذ إنه ألف لجاناً جابت القرى المتضررة لتقدير نفقات البيوت، ودفعت جزءاً من قيمة الأضرار بعد تخمينها. ولما كان فصل الشتاء على الأبواب فقد أكره الدروز على تقديم الأخشاب اللازمة للبناء[١]، وصادر البغال منهم والغلال التي يعثر عليها في بيوتهم[٢]. كما تمت مصادرة بيوت الدروز الذين فروا إلى حوران من أجل إسكان المسيحيين فيها[٣] وأعاد الكثير من المسلوبات إلى أصحابها. وقد استخدم الفرنسيون بعض الحيل الحربية لإجبار الدروز على مغادرة منازلهم ونهبها دون عائق، إذ كانوا يشيعون بواسطة مخبريهم الذين يدعون صداقة الدروز، إن الفرنسيين سيهاجمون قراهم، فيضطر هؤلاء إلى ترك بيوتهم والفرار منها. وقد مورست هذه الطريقة في عدة قرى، واتهم غندور بك السعد بأنه المحرض على هذه الأفعال[٤]، وبلغت قيمة الأموال المدفوعة للنصارى لترميم بيوتهم في قرى كفرشيما وبطشيه وبرمانا والحدث وشويت وراس الحرف وبعبدا وبيت مري ووادي شحرور وعاريا والعبادية ودير الحرف نحو ١,٥٣١,٣٤٤ قرشاً. أما قرى المعلقة وزحلة ودير القمر وجزين ومرجعيون وقرى المتن فقد رصد لها مبلغ ٢,٣٥٠,٠٠٠ قرش[٥]. كما بلغت المساعدات والإعانات التي قدمتها الحكومة إلى منكوبي دير القمر وراشيا وحاصبيا ودمشق الموجودين في بيروت نحو ستمائة ألف قرش شهرياً[٦]. ورتب لأهالي دير القمر مساعدات عينية ومالية فمنهم من أعطي كل يوم «جراية ثلاثة أرغفة قيمتها عشرون فضة»، ومنهم من دفع له عن كل يوم قرشان. وقد أثار هذا الأمر احتجاج البعض فطالب بالمساواة مع من يتقاضون القرشين. وتم تقديم معروض إلى قنصل دولة انكلترا للتوسط لدى الحكومة[٧].

(١) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٥، ص ٤٤٤. أيضاً: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites, 1846-1862, p. 286.
انظر أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٤٣.
(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٥ ـ ٣٦.
(٣) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٧٠.
(٤) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٤، ص ٤٧٣.
(٥) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٥ ـ ٣٦.
(٦) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 308.
(٧) انظر تفاصيل ذلك في الوثيقة رقم ٨٤ المنشورة في باب الملاحق.

وكانت اللجنة الدولية قد وافقت على اقتراح بيكلار القاضي بفرض ضريبة عينية (متاع) على الدروز لتوزيعها على النصارى المنكوبين بحيث يجبر كل درزي على تقديم ٦ امداد قمح و٣ امداد شعير و١٠ أرطال زبيب و٣ فرش و٣ أغطية وقدرين وطنجرة نحاس وبلاس حصيرة و١٠ أجذاع (قفف). وبلغت القيمة المادية لهذه الحوائج والغلال نحو ١١٠٠ قرش. وقد جمعت عساكر دي بوفور قسراً هذه الأمتعة في أماكن تواجدها من الدروز عدا عن استيفاء الغرامة وقطع الأخشاب ومصادرة البغال والبقر وقطع الأخشاب اللازمة للبناء من أحراج الدروز[١].

وعندما حاولت السلطات العثمانية جمع الضريبة المتاعية من الدروز وجدت استحالة في التطبيق لأنها تقع على كاهل الفلاحين والقرويين الذين لا قدرة لهم على تأديتها، في حين كانت أملاك الدروز الأوفر ثروة محبوسة بالمصادرة منذ فترة[٢]. وقد اعترض دوفرين على هذه الضريبة لأنها جائرة. واعتبر أنه من الظلم فرض ١١٠٠ قرش على كل درزي بلغ خمس عشرة سنة من العمر. وأن الدست وقيمته ١٥٠ قرشاً قليل الوجود في البيوت حتى عند الموسرين. والمسيحيون أنفسهم لم يملّكوا قط واحداً في المئة من الأمتعة المفروض على الدروز تقديمها لهم. وجاءت قناعة المندوب الفرنسي بيكلار برأي دوفرين لتضع حداً لهذه الضريبة، فأمر فؤاد باشا بإيقاف تنفيذها إلى حين صدور أوامر أخرى تقررها اللجنة الدولية[٣].

ولم تكن مساعدة النصارى لتقتصر على تقديمات السلطنة العثمانية أو ما يصادره العمال العثمانيون أو تقديمات الجيش الفرنسي ومساعدته للمنكوبين. فقد كان الوضع الدولي مهتماً بالنواحي الإنسانية، والمؤسسات الخيرية وجمعيات

---

(١) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٧٢ و٧٤ ـ ٧٥. أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموازنة، الوثيقة رقم ١٦، ص ١٥٦. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 374 et 380 et 384.

(٢) المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٣٠. راجع بهذا المعنى: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ١٠٨ ـ ١١١ و١١٩ و١٧١.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٣٣ ـ ١٣٦. أيضاً: سويد، فرنسا والموازنة، الوثيقة رقم ٢٤، ص ١٩٦.

البر والإحسان تتسابق لتقديم جهودها ومبراتها التي لم تكن بعيدة عن أهداف وغايات سياسية. فلجنة الإسعاف الانكليزية الأميركية وزعت إعانات ومساعدات في خلال ثلاثة أسابيع على منكوبي بيروت البالغ عددهم ما بين ١٩,٠٠٠ و٢٥,٠٠٠ شخص[١]. ووردت مساعدات مالية وعينية من انكلترا وفرنسا وأميركا وروسيا والنمسا واليونان وزعت على المهجرين وخصوصاً الموجودين منهم في بيروت[٢]. وشكلت في انكلترا وفرنسا وأميركا وغيرها عدة لجان لجمع الصدقات وتقديم الغذاء والكساء والغطاء فضلاً عن المبالغ المالية، حتى أن دوفرين نفسه دفع من ماله الخاص مبلغ خمسة آلاف جنيه لمساعدة المنكوبين[٣]. وأرسلت حكومة اليونان مساعدات غذائية وطبية على متن سفينة حربية وصلت إلى جونيه[٤]. وقَدِمَ الأب لافيجري L'abbé Lavigerie[٥] مدير مجلس جمعية مدارس الشرق إلى جبل لبنان بعد أن أثار شفقة الأوروبيين للتبرع للمنكوبين في معظم دول أوروبا وخصوصاً في فرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا وانكلترا وايرلندا وبروسيا والنمسا[٦]. وبدأ نشاطه في ١١ تشرين الأول سنة ١٨٦٠ فألف ست لجان للإحسان كانت مهمتها إعادة بناء البيوت وتوزيع الثياب والمواد الغذائية وتقديم البذار للفلاحين وفتح دور للأيتام وتعليمهم[٧]. وقد بلغت نفقات الأب لافيجري ١,٢٤٠,٠٠٠ فرنك وكان مجال عمله بلدات حمانا ودير القمر وصيدا ودمشق وشملت مساعداته عشرة آلاف ماروني، وخمسة آلاف وخمسماية روم

---

(١) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 140.
أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٤٢٢. وياسين سويد، فرنسا والموازنة، الوثيقة رقم ٣، ص ١٠٢.

(٢) اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٩٣. أيضاً: جان داية، بطرس البستاني، نفير سورية، العدد الأول، ٢٩ أيلول ١٨٦٠.

(٣) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٥٦.

(٤) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٥٥.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٨٥ وتتضمن أسماء بعض المستفيدين من تقديمات الأب لافيجري ومساعداته. أيضاً: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1846-1862, p. 285-298. Voir aussi: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 261.

(٦) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 101.

(٧) POUJOULAT, Op. Cit., T. 2, p. 264-267.

كاثوليك، وثلاثة آلاف روم أرثوذكس[(١)]. كما تلقى المسؤولون عن المؤسسات الدينية التي دمرت أثناء الحرب كمعهدي غزير وعينطورة مبالغ باهظة لإعادة بنائها[(٢)].

ويأخذ قنصل فرنسا العام في بيروت على الأديرة في كسروان وجبيل عدم اهتمامها باللاجئين التعسين وإغلاقها الأبواب بوجههم رغم قوتها المادية وغناها الاقتصادي. وفي حين يعترف ببعض التوزيعات والإعانات التي قدمها البطريرك كالخبز مثلاً، إلا أنه يعتبر أن البطريركية والأديرة وسائر المؤسسات الإكليريكية كان بوسعها أن تقدم عشرين مرة أكثر مما قدمته للمنكوبين[(٣)].

هذا فيما خص المنكوبين النصارى، أما المنكوبون الدروز الذين تناولتهم الحرب الأهلية وأخذت منهم أرزاقهم وبيوتهم فقد غدوا في حالة بائسة لا تقل عن منكوبي النصارى. ففي مراسلة بعث بها القنصل الإنكليزي روجرس إلى اللورد دوفرين في ١٧ تشرين الثاني أعلمه فيها أن خسائر الدروز في الحرب وهي بحدود ٣٠ مليون قرش حسب تقديرات العقيد فريزر الذي خلف بالمرستون في عضوية اللجنة الدولية في بيروت[(٤)] ضاهت خسائر المسيحيين في مواضع عديدة، والمسيحيون تلقوا اعانات لجان الإحسان في حين لم يعط الدروز شيئاً. وأن هناك سبع قرى درزية هي عين عنوب وعيناب وبشتفين وكفريا وكفرفقود وكفرنبرخ وبعقلين فضلاً عن غيرها من القرى قد نهبت تماماً. وأن أسلاب المسيحيين التي عثر عليها في القرى المختلطة قد استعيد، في حين أن ما سلب من الدروز من أشيائهم الخاصة لم يعد إليهم. وأن جنود دي بوفور استولوا على أموال النساء وأموال أشخاص آخرين لم يقترفوا ذنباً سوى أنهم دروز، فضلاً عن أن الحكومة صادرت من الدروز كميات كبيرة من القمح والشعير في سهل البقاع، وأخذت

---

(١) بوديكور، دور فرنسا، ص ١٥٦. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٢١ ـ ١٢٣. الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٦١. انظر أيضاً: لائحة المساعدات لدى: DUCROT, Op. Cit., p. 345.

(٢) DUCROT, Op. Cit., p. 143. أيضاً: Sami KURI, Une Histoire du Liban..., 1846-1862, p. 285-290.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 236.

(٤) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٤٤٨.

أبقارهم المستخدمة للفلاحة وقد ذبح بعضها لإطعام الجنود الفرنسيين. هذا الوضع الاجتماعي بالإضافة إلى وضع الدروز السياسي دفع دوفرين إلى الطلب من أعضاء اللجنة الدولية توجيه العناية إلى «الطائفة الدرزية التي أمست حالتها لا تطاق وتنذر باضمحلالها العاجل»[(١)].

وعندما بدأ العمل بنظام المتصرفية كان موضوع التعويضات لا يزال عالقاً فتابعه المتصرف الأول داود باشا، واستمر في استيفاء الأقساط السنوية التي كان يدفعها الدروز إلى خزينة بيروت إيفاء لما دفعته هذه الخزينة إلى النصارى كتعويض عن قيمة مسلوباتهم. وقد استمر الدروز بدفع هذه الأقساط حتى أواخر عهد المتصرف داود باشا[(٢)].

ج ـ إصلاح النظام السياسي لسوريا وجبل لبنان:

١ ـ مشاريع القوى الأوروبية لتنظيم سوريا:

تركزت مهام اللجنة الدولية على ثلاث مسائل، العقوبات والتعويضات وإصلاح الخلل في النظام السياسي لجبل لبنان. وبالرغم من أن المناقشات تناولت المسائل الثلاث في آن واحد إلا أن اللجنة أعطت الأولوية في المرحلة الأولى في مناقشاتها لمسألة العقوبات ومن ثم مسألة التعويضات، وأخيراً إصلاح النظام السياسي. وكانت فرنسا تربط انسحاب قواتها بالتوصل إلى اتفاق حول النظام الأكثر ملاءمة لسكان الجبل، عاملة ما أمكنها على إطالة أمد الاحتلال، لكن

---

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٤٠ و١٥٨ و٢٠٥.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٨٦. وأبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٤٩. أيضاً: بوديكور، ص ١٧٩. راجع أيضاً: الوثيقة رقم ٨١ وفيها اجراءات تؤكد على حفظ حقوق أصحاب الديون تجاه المنفيين في طرابلس الغرب وقلعة بلغراد وذلك بإقامة وكيل مفوض عن كل من تقام الدعوى ضده في خلال فترة معينة. وإذا لم يحصل ذلك يصار إلى تعيين الوكيل من قبل الحكومة. وقد تم ختم هذا الإشعار بخاتم كل من أعضاء مجلس المحاكمة الكبير في جبل لبنان الاثنا عشر بتاريخ ١٠ تشرين الأول سنة ١٨٦٢.

بريطانيا وقفت لها بالمرصاد كي تجبرها على إنهاء مدة الاحتلال في الأجل المحدد. وبين هذين الموقفين كان لكل من الدولتين مشروعها السياسي ليس لجبل لبنان فقط بل لسوريا بكاملها. وقد حاولت كل منهما تسويق مشروعها السياسي المقترح بإقناع سائر الدول الأوروبية به فضلاً عن الدولة العثمانية، لكنهما فشلتا. فعادتا إلى حصر نشاطهما في الاتفاق على صيغة للنظام السياسي في الجبل. وقد استمرت المناقشات حتى التاسع من شهر حزيران سنة ١٨٦١ عندما تم الاتفاق على نص النظام الأساسي لجبل لبنان الذي أنهى نظام القائمقاميتين الثنائي وأقام مكانه نظاماً موحداً برئاسة حاكم أجنبي مسيحي دعي بالنظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان.

كانت بريطانيا على وعي بأهداف فرنسا ومطامعها في سوريا فحاولت إقامة نظام سياسي يقطع الطريق على فرنسا عبر إنشاء دولة في سوريا مستقلة مالياً وعسكرياً عن السلطنة العثمانية وتكون شبيهة بالخديوية في مصر ويكون حاكمها فؤاد باشا[١]. أما جبل لبنان فيميز المشروع بين قسمين. قسم يبقي القائمقامية النصرانية قائمة كما كانت في السابق ويرتأي تعيين القائمقام عليها من قبل والي صيدا، في حين أن القسم الآخر وهو النواحي المختلطة أي القسم الجنوبي من الجبل يعهد بإدارته إلى حاكم عثماني ويحكم كسائر أنحاء ولاية سوريا. وكان صاحب هذا المشروع اللورد دوفرين. ثم ما لبث المندوب البريطاني أن أدخل بعض التعديلات على تنظيم جبل لبنان فاقترح تشكيل حكومة فيه مماثلة لسائر حكومات السناجق العثمانية، وتعيين حاكم مسيحي عليه يحمل لقب باشا. وقد وافقت الحكومة البريطانية على مشروع تنظيم سوريا بالشكل الذي اقترحه دوفرين[٢]. لكن حكومة الباب العالي عارضته معتبرة أن المشروع يرمي إلى إنشاء إمارة جديدة مستقلة بعض الاستقلال خاضعة لإدارة أوروبية. وهذا سيؤول لاحقاً إلى فصل سوريا عن السلطنة العثمانية. وذكّرت حكومة الباب العالي أنها لم

(١) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 223.
أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢٨، ص ٢١٠.

(٢) انظر منير اسماعيل، جبل لبنان في عهد المتصرفية، ١٨٦١ ـ ١٩١٥، الفصل الحادي عشر من كتاب: لبنان في تاريخه وتراثه، ص ٣٨٤.

تعترف سابقاً بصلاحية اللجنة الدولية لتنظيم شؤون سوريا بل جلّ ما اتفق عليه أن أعمال اللجنة في المسائل الإدارية لا تتناول سوى التعديلات المراد إدخالها على تنظيم جبل لبنان فقط[١].

وعلى خط موازٍ للمشروع البريطاني كانت فرنسا تعمل على نجاح مشروع مماثل ولكن بصيغة فرنسية. وكان رجلها في سوريا الأمير عبد القادر الجزائري قد أحرز شهرة واسعة ليس في دمشق فقط بل في مختلف مناطق بلاد الشام. وقد تبناه وزير الحربية الفرنسي بعدما رشحه الجنرال دي بوفور لكي يتولى حكم الدولة داعياً إياه «بالممثل الجبار لفرنسا» في الشرق العربي. وقد اعتبر دي بوفور أن بدء العمل يكون بتبديل السلطات التركية في بشلق دمشق بسلطة عبد القادر[٢].

كان مشروع قيام الدولة السورية الموالية لفرنسا حجر الزاوية في سياستها المشرقية، وهي سياسة لا يمكن فصلها عن طموحات نابوليون الثالث الذي أراد استكمال برنامجه في البحر المتوسط بإنشاء دولة مستقلة في سوريا تفصل مصر عن الأناضول وتكون خاضعة للنفوذ الفرنسي[٣]. وقد عبر عن هذا المشروع الجنرال دي بوفور في رسالة بعث بها في ٦ تشرين الأول ١٨٦٠ إلى وزير الحربية ضمنها عبارته «لإكمال تنظيم سوريا أرى من الواجب إقامة دولة إسلامية تحل مكان السلطة العثمانية في كل ولاية الشام الحالية. ويبدو لي بأن على عبد القادر الذي أعطى براهين واضحة جداً عن تفانيه في سبيل الإنسانية أن يدشن هذا الاتفاق باسم أمير الحج»[٤]. ويبدو أن نابوليون الثالث اهتم بهذا الموضوع وأيد الرأي العام الفرنسي هذا المشروع. وقد بذل دي بوفور جهده للاجتماع بعبد القادر، لكن فؤاد باشا كان يحول دون ذلك[٥]. وكانت شخصية عبد القادر

(١) راجع مشروع دوفرين وملابساته في المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٧ و١٢٨ و٢٤٦ و٢٥٠ و٢٩٧ و٣٠١ و٣٠٤.

(٢) بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٧٧.

(٣) Dominique CHEVALLIER, Société, p. 284.

(٤) سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، الوثيقة رقم ١٦، ص ١٥٦.

(٥) مارسيل ايميريت، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي، مجلة دراسات عربية، ص ١١. انظر أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٥، ص ١٥٣، والوثيقة رقم ١٦، ص ١٥٦.

مؤهلة للقيام بهذا الدور التمثيلي الذي رسمه له الفرنسيون منذ سنة ١٨٥٦ تاريخ انتقاله من الآستانة إلى دمشق. ولكن التساؤل هو في كيفية تحول عبد القادر من مجاهد ضد الفرنسيين أبلى في مقارعتهم البلاء وأعطى اسمه رمزاً للوحة الشرف التي خطت أحرف جهاده ونضاله إلى أداة طيعة بيد الفرنسيين يستعملونه في مآربهم الذاتية وخططهم وأهدافهم الاستعمارية؟

كان عبد القادر قد تبنى سياسة جهادية ضد الاحتلال الفرنسي لبلاد الجزائر فحاربهم وانتصر عليهم في عدة مواقع. وكان يساعده في حروبه تلك سلطان المغرب عبد الرحمن بن هشام الذي قدم إليه امدادات عسكرية شملت الخيل والسلاح والذخائر والتموين وخلاف ذلك[١]. وهذا ما حمل الفرنسيين على توجيه قواتهم ضد سلطان المغرب، فهزموه في معركة إيسلي Isly سنة ١٢٥٩هـ حزيران ١٨٤٤م[٢]. استغل عبد القادر هزيمة حليفه عبد الرحمن فدعا أهل المغرب إلى مبايعته والدخول في طاعته. لكن الهدنة التي عقدت بين الفرنسيين وسلطان المغرب سمحت لهذا الأخير بالتفرغ لقتال عبد القادر فأحرز عليه عدة انتصارات أجبرته على الفرار ملتجئاً إلى الفرنسيين فنقلوه إلى فرنسا منفياً سنة ١٨٤٧ بعدما أحكموا قبضتهم على الشريط الساحلي من الجزائر[٣].

نعتقد أن عبد القادر ظل مجاهداً صلباً ضد الفرنسيين حتى خروجه من فرنسا بعد أن أمضى في سجونها ست سنوات[٤]. ويبدو أن ترويض عبد القادر وتقبله العمل لمصلحة الفرنسيين قد تم في أواخر فترة سجنه، فانخرط في مشاريع

---

(١) بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، دار النفائس، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٣، ص ١٤٦ - ١٤٨. أيضاً: زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٥٠٤ و٥٣٨.

(٢) انظر عادل الصلح، سطور من الرسالة، ملحق رقم ٣، ص ١٥٦. معركة ايسلي بين الجيشين الفرنسي والمراكشي في منطقة الاستقصاء.

(٣) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، كتاب الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى. الجزء التاسع، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٦، ص ٥٠ _ ٥٧.

(٤) يورد الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري مؤلف «كتاب الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى» في الصفحة ٥٨ بعد أن أورد علاقة عبد القادر بسلطان المغرب عبد الرحمن بن هشام، وفرار عبد القادر ولجوئه إلى الفرنسيين: «... واعلم أنه قد يقف بعض المنتقدين على ما حكيناه من أخبار هذا الرجل (أي عبد القادر) فينسبنا إلى تعصب وسوء أدب والجواب أن ما حكينا إلا الواقع»..

المخططات الفرنسية التي كان يجري تفصيلها لبلاد سوريا. وتحول عبد القادر إلى أداة مهمة بيد فرنسا وركناً أساسياً في مشروع إقامة دولة في سوريا تخضع للنفوذ الفرنسي بزعامة عبد القادر ومنفصلة كلياً عن السلطنة العثمانية. وعندما تم للفرنسيين هذا الأمر أطلقوا سراحه سنة ١٨٥٣ فمضى إلى الآستانة حيث أمضى فيها وقتاً قصيراً، انتقل بعدها إلى دمشق[١]. وقد خصصت له وزارة الحرب والشؤون العسكرية في باريس مترجماً خاصاً هو الضابط جورج شارل بولاد رافقه في الآستانة وفي دمشق فكان حافظاً لأسراره ومنسقاً لأعماله[٢].

إن علاقة عبد القادر بفرنسا تثير أكثر من علامة استفهام. وهي موضع شبهة أشار إليها بعض المؤرخين، إلا إذا كانت العلاقة مع دولة أجنبية طامعة مستعمرة بعيدة بنظر البعض كل البعد عن العمالة! . ونبدأ بالسبب الذي حدا بعبد القادر للمجيء إلى دمشق سنة ١٨٥٦، واختيارها محل إقامة له بدلاً عن مجاورته مكة المكرمة والقدس الشريف أو غيرهما من الأماكن الإسلامية المقدسة. وإذا ما جانبنا حسن الظن لحظة لجزمنا أن دمشق عاصمة بلاد الشام وهي محور النشاط السياسي ومحط آمال فرنسا ومطامعها التقليدية ودور عبد القادر هو في أحيائها وربابها وبين سكانها النصارى وأبنائها المسلمين أعياناً وعلماء وسياسيين، وهي المكان المناسب لنشر المشاريع الفرنسية. لذلك تم اختيار بلاد الشام ودمشق بالذات مكاناً طبيعياً لإقامة الأمير عبد القادر.

وأثناء اقامته في دمشق عمل عبد القادر كرجل سياسي بانتظار دور أكبر يقوم به. فحرص على اقتناء الدور والأراضي الزراعية والحصول على المال بأية وسيلة، حتى أنه ادعى أن له حقاً شرعياً في بيت مال المسلمين لكونه من أهل البيت[٣]. وكان لعبد القادر قوة عسكرية مسلحة بلغ تعدادها نحو خمسة آلاف مقاتل جميعهم تقريباً من البربر الذين غادروا الجزائر بحجة الذهاب إلى الحج في مكة المكرمة، لكنهم اتجهوا إلى سوريا وانضموا إلى جماعة عبد القادر وعملوا لديه

---

(١) أبو العباس أحمد بن خالد السلاوي، كتاب الاستقصا، ج ٩، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٢) محمد أحمد ترحيني، الأسس التاريخية، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٣) اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٦٣.

في مشاريعه الاستيطانية فيها[١]. وكانت قد انتشرت دعوة عامة بين الفلاحين في الجزائر تدعوهم للهجرة إلى سوريا والانضمام إلى حاشية الأمير التي أنشأها في ضواحي الشام بحجة الإشراف على استصلاح الأراضي التي وهبها له السلطان وإدارتها بشكل مستقل عن الوالي العثماني الذي كان يتجنب بحذر محاولة التدخل في شؤون الجزائريين[٢].

وشجعت الحكومة الفرنسية هجرة الجزائريين نحو بلاد الشام. وقامت السلطات المحلية في الجزائر بتوفير كل التسهيلات للمهاجرين. وعندما اضطربت الأحوال الأمنية في جبل لبنان وبدأت دمشق تتعرض لاضطرابات مماثلة، وفر عبد القادر لجماعته السلاح وأمن لها أكثر من ألف قطعة بمساعدة لانوس Lanusse القائم بأعمال قنصلية فرنسا في دمشق. يقول لانوس نفسه «لما علمت بالأخطار التي تهدد الأوروبيين والمسيحيين جاءني الأمير ليضع نفسه بتصرفي وليؤكد لي تقديم كل العون في ساعة الخطر. وينوي في هذه الحالة جمع الجزائريين المخلصين له وقيادتهم لحماية الحي المسيحي.. سألني الأمير إذا كان بوسعه الاعتماد علي لتوفير الأموال اللازمة لتسليح ألف رجل بغية تحقيق هذا الهدف فترددت في بادىء الأمر.. أما اليوم فأراني مرغماً على تغيير رأيي في الأمس لأن الخطر حقيقي ومقبل. وقد طلبت من الأمير أن يقوم بصرف جميع الأموال التي يراها ضرورية لتحقيق هدفه ونصحته أيضاً الاحتفاظ بالسر والحذر التام»[٣].

وكما وفرت فرنسا السلاح والرجال لعبد القادر لتشكيل نواة جيش[٤]، كذلك وفرت له الأموال اللازمة فكانت تمنحه راتباً سنوياً قيمته مئة وخمسون ألف فرنك. وقد زادته الحكومة الفرنسية حتى وصل إلى ثلاثماية وثلاثين ألف

(١) ورد في تقرير أرسله قنصل بريطانيا في دمشق ن. مور N. Moor إلى وزير خارجيته بعد مقابلته للأمير عبد القادر تاريخه ٨ آب ١٨٦١ «أن تحت امرة الأمير خمسة أو ستة آلاف جزائري منتشرين في مختلف أنحاء سوريا»، عادل الصلح، سطور من الرسالة، ص ٨٢. أيضاً: المرجع ذاته، ص ١٠٢. انظر أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 360.

(٢) ايميريت، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي، مجلة دراسات عربية، ص ٥ ـ ٦.

(٣) ايميريت، الأزمة السورية..، ص ٧ ـ ٨.

(٤) Dominique CHEVALLIER, La Sociét.., p. 283-284.

فرنك[١].

وكان عبد القادر على علم بأحداث دمشق الدموية وما كان يبيته الغوغاء ضد الحي المسيحي. وقد بادر عند سريان خبر الخطر المحيق بالحي المسيحي إلى التوجه إلى القنصلية الفرنسية واضعاً نفسه مع جميع رجاله بتصرف المستشار «لانوس» القائم بالأعمال نيابة عن القنصل أوتراي Outrey الموجود في باريس[٢] عارضاً عليه خدماته بحماية الحي المسيحي بكامله وليس فقط حماية المسيحيين. وتسلم عبد القادر لأجل ذلك مالاً جزيلاً من القنصلية الفرنسية لتعيين مغاربة ولو بالأجرة، وأن يؤمن لهم السلاح لزيادة عدد الجند العاملين لديه. كذلك تسلّمت القنصلية أموالاً من التجار النصارى دفعته إلى عبد القادر لتأمين الحماية لهم[٣]. ورغم ذلك وقعت المجزرة ولم يستطع عبد القادر حماية مسيحيي دمشق ولا الحي المسيحي كما تعهد للمستشار لانوس. وإذا كنا لا نتهم فإنه من البديهي التساؤل لماذا عمد عبد القادر إلى حماية المسيحيين جزئياً ولم يعمد إلى حماية الحي المسيحي بأكمله، فقد كان بإمكانه أن يأتي بقواته البالغة أكثر من ألف جندي مزودين بأحدث الأسلحة إلى الحي المسيحي ويبادر إلى حماية السكان والمنازل والدور والمتاجر وكل ما يحتويه الحي من عمران وموجودات. كان بإمكانه وبقوة بضعة عشرات من أفراد جماعته أن يسد منافذ الحي ليحول دون دخول الرعاع والغوغاء إليه فيحول دون خرابه وتدميره بدل أن يغرق رجاله بين القتلة والمجرمين ليستخلصوا منهم المسيحيين أو ليبحثوا عنهم بين النيران والأنقاض وبين شقوق الأرض وأعماق الآبار. ربما كانت هذه الطريقة برأينا أجدى وأنفع بالنسبة للمسيحيين وربما كانت أنقذت الحي المسيحي بأكمله، لكنها بالطبع لم تكن في مصلحة السياسة الفرنسية التي كانت تعمل لوقوع مجزرة دموية كي تتخذ منها مبرراً ودافعاً بوجه السلطة العثمانية وجميع الدول الأوروبية التي مانعت وحالت دون تدخلها في سوريا حتى ذلك التاريخ. وقد أشارت بعض الوثائق والدراسات وخصوصاً المذكرة «C» وفيها «تقويم عبد القادر للوضع في دمشق

(١) بانتشكوڤا، جذور الأزمة، ص ١٦٠.

(٢) François LENORMANT, Les Evénements Confessionnels au Liban, p. 63.

(٣) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ١١٧.

والداخل» والقلق الذي أبداه عبد القادر لعدم وجود القوات الفرنسية في دمشق وهذا الوجود برأيه وحده الكفيل بإنهاء البلبلة معتبراً أنه إذا لم تتمكن القوات الفرنسية من الانتقال إلى دمشق «فيجب أن تكون على استعداد للسير إليها عند أول بادرة اضطراب سوف يؤدي إلى ذبح كل المسيحيين الباقين في المدينة». وتبلغ ذروة تعاطف عبد القادر مع الفرنسيين في إلحاحه على دي بوفور أن يعطي معسكر قب الياس أمراً بالانتقال إلى دمشق عند أول إشارة يتلقاها منه أو من قنصل فرنسا في دمشق. أما في حال انسحاب القوات الفرنسية من بلاد الشام فيرى عبد القادر أنه سيترك البلاد لأنه لن يكون هو ولا أتباعه بمأمن من العثمانيين[1]. كما أشار لونورمان الكاتب الفرنسي المتعصب لفرنسا والمسيحيين وقد عاصر تلك الفترة إلى صحة ما نؤكده فأورد أن الأمير «انتقل عند أول نبأ عن قيام الفوضى إلى وسط الحي المسيحي ليقاتل هناك. لكن سراعاً ما تبين له أن عدم تحرك السلطات التركية وتواطئها مع أصحاب الفتنة لا يسمح بالحؤول دون وقوع شيء فانسحب عائداً إلى داره وقد أحاط هذه الدار بالدفاع اللازم»[2].

لماذا انسحب عبد القادر من الحي المسيحي بعدما تمكن من حمايته؟ ولماذا لم يتخذ الإجراءات اللازمة مع القنصلية الفرنسية ما دام أنه كان على علم منذ بداية شهر حزيران بالتوتر الحاصل في دمشق؟ وما هو الشيء الذي لا يسمح بالحؤول دون وقوعه؟ وما هي النصيحة التي حمله إياها المستشار لانوس وأوصاه بعدها الاحتفاظ بالسر والحذر التام؟ أسئلة ظلت طي الكتمان فلا عبد القادر أفصح عنها، ولا القائم بالأعمال الفرنسي دوّنها. فوئدت بموتهما فيما بعد حقائق تلك المرحلة لتظل لغزاً محيراً محوره عبد القادر والقائم بالأعمال لانوس والدوائر الاستعمارية الفرنسية في باريس.

ونتساءل بعد هل كان عبد القادر بريئاً من مجزرة دمشق كل البراءة، أو متواطئاً مع المخططات الفرنسية التي مهدت لوقوع الكارثة، وأزالت جميع العراقيل والعقبات المحلية والدولية للتدخل الفرنسي في بلاد الشام، وإن أحسنا النيات

(١) سويد، فرنسا والموازنة، المذكرة «C»، ص ٢٧٤.
(٢) LENORMANT, Op. Cit., p. 141-142.

قلنا إن الأوسمة التي منحتها أوروبا لعبد القادر كان فيها من المبالغة الشيء الكثير، حتى أن الحاكم العام للجزائر كتب إلى وزير الجزائر يعلمه أن المكافآت التي أسبغتها الحكومات الأوروبية على عبد القادر حملت الناس على القول إن الأمير قد اعتنق المسيحية[1].

وتأتي مراسلات يوسف بك كرم إلى الأمير عبد القادر لتلقي ضوءاً أكثر وضوحاً على تفاصيل المشروع الفرنسي في بلاد الشام. ويبدو أن كرم ما أن تنامت إليه بشكل غير رسمي أخبار المشروع الفرنسي بقيام دولة عربية في سوريا حتى اقترح على الجزائري قيام حلف عربي، بحيث تؤلف مجموعة من الأقطار العربية ومن جملتها جبل لبنان حلفاً عربياً على غرار كونفيدراسيون Confederation تحت راية «فخامة عبد القادر» مع بقاء كل قطر مستقل عن الآخر في حكومته وماليته وإدارة شؤونه الداخلية وذلك قبل حلول الكارثة في تركيا تخلصاً من النير الأجنبي. وقد خاطب كرم عبد القادر مبايعاً إياه بالأمارة «إن فخامتكم أحق وأولى من غيرها بالإمارة وذلك نظراً للأصل الشريف والمقام الرفيع ونظراً لمقتضيات الظروف وأحكام العناية الإلهية لأن السلطنة قد غرقت في لجج الديون المتوجبة للأجانب ولم يبق للجنس العربي سبيل للنجاة من غوائل أرباب المطامع إلا بإعطاء القوس راميها والإمارة مستحقها»[2]. ولا يخفى ما في هذا الطرح من آراء وأفكار ومشاريع سياسية كان يروج لها يوسف كرم، وكان لم يزل يتنقل بين البلاد الأوروبية ساعياً لنفسه بحكم جبل لبنان، سالكاً في سبيل ذلك

(١) ايميريت، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي، ص ١٢.
(٢) سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى، ص ٣٣١ ـ ٣٥١. أيضاً: الوثائق رقم ٤ و٥ و٦ و٧ من المرجع عينه، ص ٣٤٦ ـ ٣٥٦.
ويورد عادل الصلح نقلاً عن أبيه منح قصة توجه الأمير محي الدين ابن الأمير عبد القادر إلى الجزائر، وانخراطه في الجهاد ضد الفرنسيين في الثورة التي أوقد نارها ضدهم في أعقاب هزيمة فرنسا أمام المانيا سنة ١٨٧٠. وكان بجهاده هذا يأمل تحرير بلاده من الاستعمار الفرنسي بعد سقوط فرنسا نفسها بيد المانيا. ولما بلغ ذلك عبد القادر غضب على ما كان من ابنه وأرسل يأمره بالعودة إلى دمشق. ونزولاً عند أمر الوالد عاد الأمير محي الدين من الجزائر، لكنه لم يجرؤ على مقابلة والده، وبقي في مدينة صيدا مدة سنة إلى أن توسط له منح الصلح، والحاج محي الدين الجوهري. انظر سطور من الرسالة، ص ٢٣ ـ ٢٤.
انظر ترجمة الأمير محي الدين لدى: عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ٣، ص ١٤٢٣ وما يليها.

مختلف الطرق والأساليب وخصوصاً بعد أن أخفق في إقناع الحكومة الفرنسية بتبني تسميته حاكماً على جبل لبنان[١].

٢ ـ مشاريع إعادة تنظيم جبل لبنان

كانت بريطانيا على علم بمشروع فرنسا في سوريا. وكانت مواقفها معروفة تجاه مسألة وحدة أراضي السلطنة العثمانية وعدم تجزئتها. وعندما تقدمت بمشروعها السياسي الذي أعده دوفرين لسوريا ورشّحت له فؤاد باشا، كانت متأكدة من الموقف العثماني المعارض له، وأن فكرة إقامة دولة تحت حكم نائب ملك كما هو حال الخديوية في مصر ستلقى معارضة جدية من قبل الباب العالي، وأن أي مشروع يلحظ إقامة دولة منفصلة في سوريا لا يمكن قبوله، ولكنها أرادت من ورائه عرقلة توسع النفوذ الفرنسي في جميع مناطق سوريا بما فيها منطقة جبل لبنان[٢]، فتقدمت به مقابل المشروع الفرنسي حتى إذا ما تم رفضهما انحصر البحث في إصلاح النظام السياسي لجبل لبنان[٣].

وكما أظهرت المشاريع المفصّلة لتبديل نظام الحكم في سوريا مدى عمق التنافس الاستعماري حولها، كذلك أظهرت المناقشات التي دارت حول تنظيم جبل لبنان مدى أهمية هذه المنطقة الستراتيجية وسكانها بالنسبة للدول الأوروبية. وإذا كان الوضع السوري قد شكل حاجزاً حال دون تمادي الدول الغربية في طموحاتها الجامحة وأطماعها المستنكرة، فإن السلطنة العثمانية من خلال سياسة فؤاد باشا تركت موضوع البحث في جبل لبنان يأخذ مداه حتى النهاية عبر خطة كانت ترمي إلى استيعاب هذه الدول وإعطائها الفرص الملائمة لتعميق التناقضات فيما بينها عن طريق المناقشات الحادة التي كانت تجري في اجتماعات اللجنة الدولية، وحصر عملها ومداخلاتها في جبل لبنان للحؤول دون توسعها في سائر

(١) وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ص ١٣٨ و١٤١ ـ ١٤٣.
(٢) بانتشكوفا، جذور الأزمة، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.
(٣) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٣٠٨ ـ ٣١١.

مناطق سوريا. فأفرغت كل دولة ما لديها من تصورات ومشاريع حول اعادة تنظيم الحكم في جبل لبنان. وقد تمحورت خلاصة هذه المناقشات حول ثلاثة مشاريع أساسية قدمتها كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وقد حاولت كل دولة إقناع باقي الدول بتبني مشروعها. وكانت خلاصة هذه المشاريع كالآتي:

المشروع الفرنسي: كانت فرنسا تعمل على إعادة الإمارة الشهابية كنظام سياسي لجبل لبنان مع تنصيب حاكم عليها من الأسرة الشهابية المسيحية، على أن تضم إليها المرافىء البحرية الثلاثة طرابلس وبيروت وصيدا، وضم كل الشواطىء الواقعة بين طرابلس وصيدا. وميزة هذه الإمارة أنها مستقلة ولا سلطة للحكومة العثمانية عليها. وأن الطوائف الأخرى المقيمة فيها ستجد نفسها بعد فترة في وضع صعب فتجبر على النزوح إلى أماكن أخرى[١]. وهذا ما يسمح لسائر مسيحيي بلاد الشام بالمهاجرة إليها والاستقرار فيها. وأكد بيكلار أن نجاح هذا المشروع يحتاج إلى دعم أوروبي يؤمنه جيش الاحتلال بعد زيادة عدده إلى ١٠ أو ١٢ ألف جندي وتمديد الاحتلال بضع سنوات[٢].

تناول الجنرال دي بوفور مشروعه لإعادة تنظيم جبل لبنان في عدة مراسلات وجهها إلى ديوان الوزير في وزارة الحربية، وكان أبرزها مراسلاته بتاريخ ٤ تشرني الثاني سنة ١٨٦٠ و٢٧ كانون الثاني سنة ١٨٦١. وقد أكد فيها على التنويه بالأمير مجيد شهاب كحاكم مسيحي «يقبل به كل الفرقاء» وهو يحمل في قلبه لفرنسا الإجلال الذي كان جده يحمله لها. ونص مشروع دي بوفور أيضاً على إعطاء الحاكم الشهابي صلاحيات واسعة وسلطة كاملة فهو الذي يعين ممثليه في مختلف دوائر حكومته، وتوضع بتصرفه قوة عمومية كافية لتنفيذ قراراته ولحفظ الأمن والدفاع عن البلاد عند الحاجة (٥ إلى ٦ آلاف رجل)، وتؤمن العدالة بإنشاء محاكم تحكم بصورة منتظمة وفقاً لأعراف البلاد، ويوضع نظام مدروس لجباية الضرائب، وتقسم البلاد إلى نواح، وتحكم هذه النواحي بواسطة حكام يختارون من كل الطوائف، ويعينهم الأمير، على أن يساعدهم في الإدارة المحلية وفي

(١) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٦، ص ١٥٦. والوثيقة رقم ٣٠، ص ٢٢٥، والوثيقة رقم ٣٣، ص ٢٤٤. أيضاً: POUJOULAT, Op. Cit., T. 2, p. 436.
(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٤٨ ـ ٥٠ و٦٠.

توزيع الضرائب مجالس بلدية تتمثل فيها كل الطوائف. وينهي الجنرال دي بوفور مشروعه بالدعوة إلى قيام لجنة أوروبية تضع تفاصيل هذا النظام ويدعم بقوة أجنبية لتأمين الهدوء داخل حدود هذه الإمارة[١].

المشروع البريطاني: عارضت بريطانيا المشروع الفرنسي واعتبرت أن نجاحه يجعل من جبل لبنان كما قال دي بوفور «معقلاً يلجأ إليه جميع مسيحيي سوريا»، ويعطي فرنسا نفوذاً ثابت القدم في سائر أنحاء ولاية دمشق ويؤول بالضرر المشترك على الدروز والروم الأرثوذكس الذين يتعذر عليهم الخضوع لحكم الموارنة[٢]. وكانت ترى أنه من الضروري إقامة نظام سياسي يضمن مصالح الطوائف دون أن يؤول إلى تحكم إحداها بالأخرى. وكانت تسعى إما إلى تقسيم الجبل إلى ثلاث قائمقاميات درزية ومارونية وأرثوذكسية[٣]، أو إنشاء نظام موحد دعاه دوفرين متصرفية، وقضى هذا النظام بإعادة توحيد جبل لبنان برئاسة حاكم «مسيحي غير وطني وغير ماروني يثق بنزاهته وإخلاصه». وهذا الحاكم يعمل «للمحافظة على الروم والدروز وتعزيزهم في الجبل ولا يخشى أن يتضرروا من تولية باشا مسيحي بل تُضمن مصالحهما البلدية والمحلية بتعيين مأمورين دروز وروم وتأليف مجلس مختلط في أنحاء الباشاوية الجديدة»[٤].

كان اللورد دوفرين أول من تكلم عن نظام المتصرفية قبل وضعه بصيغته النهائية ببضعة أشهر. ويعتبر دوفرين بالشكل الذي أورد فيه المشروع واضع أسس هذا النظام ومبادئه، وهي الأسس ذاتها التي أقرها سفراء الدول الأوروبية في الآستانة بعد أن أخفقت اللجنة الدولية في بيروت في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تنظيم جبل لبنان السياسي.

المشروع الروسي: وكانت روسيا عبر ممثلها في اللجنة الدولية نوفيكوف،

(١) راجع المشروع لدى ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.
(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٨٣ ـ ٨٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 275.
(٣) رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٣٣. المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٩١.
(٤) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٩٠ و١٢٠ و١٩١ ـ ١٩٣.

تطالب بحماية الروم الأرثوذكس فتمسكت بمبدأ إنشاء قائمقامية خاصة بهم[١] رافضة سلطة الموارنة عليهم. لكن فرنسا عارضت القائمقامية الأرثوذكسية لأن إنشاءها سيكون على حساب القائمقامية المارونية باقتطاع أقسام كبيرة من أراضيها وسكانها. وقد استغل دوفرين التناقضات الفرنسية ـ الروسية حول وضع المسيحيين، فتبنى مبدأ إنشاء القائمقامية الثالثة وحثّ مندوبي الدولتين على التمسك برأيهما ليزدادا تبايناً أملاً منه بتنفيذ المشروع البريطاني[٢].

ظلت مناقشات اللجنة الدولية تدور في حلقة مفرغة حتى أوائل شهر آذار سنة ١٨٦١. وتمسكت كل دولة بالمشروع الذي يؤمن مصلحتها دون النظر إلى ما يناسب وضع البلاد. وكانت روسيا موضع تجاذب المندوبين الانكليزي والفرنسي، لكن نوفيكوف تمسك بالمشروع الذي يرعى قيام حكم ذاتي للروم الأرثوذكس. وإزاء صلابة الموقف الانكليزي الرافض للحكم المحلي الواحد، تم رفض المشروع الفرنسي نهائياً في العشرين من شهر آذار، وصدقت اللجنة بالأحرف الأولى مشروع قيام ثلاث قائمقاميات، درزية في الجنوب ومارونية في الوسط وأرثوذكسية في الشمال، يرأس كل منها حاكم محلي يعينه الباب العالي بناء على اقتراح والي صيدا الذي يكون مرجعه، وإنشاء ضابطة خاصة بكل قائمقامية بنسبة خمسة رجال لكل ألف من السكان. وبما أن ضريبة ٣٥٠٠ كيس لن تكفي لتأمين نفقات الإدارة الجديدة، رأت اللجنة إمكانية مضاعفة قيمتها دونما عوائق. كما ألغيت الامتيازات الإقطاعية وأعلنت المساواة للجميع أمام القانون[٣].

استمرت فرنسا في رفضها قيام نظام القائمقاميات مسجلة تحفظها على المشروع الذي أقرته اللجنة الدولية. وقامت بحملة دبلوماسية واسعة شملت العواصم الأوروبية في محاولة منها لإقناع الدول بوحدانية السلطة في جبل لبنان برئاسة أحد الأمراء الشهابيين.

(١) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 223.
أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٥٣.
(٢) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٢٩. المحررات السياسية، ج ٣، ص ٣٣٥. أيضاً: العقيقي، ثورة وفتنة، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.
(٣) راجع تفاصيل هذا المشروع في المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٥.

وفي جبل لبنان قام الفرنسيون بحملة عرائض لجمع تواقيع السكان المؤيدين لوجهة نظرهم. وانغمس قائد الحملة دي بوفور في الدسائس المحلية، فطاف المناطق التي احتلها وألقى الخطابات ووجه حملات العرائض لمصلحة الأمير مجيد شهاب، يساعده في ذلك المطران طوبيا عون حتى بلغ مجموع التواقيع التي تضمنتها العرائض المرفوعة نحو عشرين ألفاً. وقع أغلبها المسيحيون، في حين أمسك الدروز والروم الأرثوذكس عن التوقيع. وهذا الأمر أزعج الانكليز وأقلق العثمانيين فأصدر فؤاد باشا أمراً في ١٦ أيار يحظر فيه حملة العرائض تحت طائلة إطلاق الرصاص على منظميها وسجن الذين يضعون توقيعهم عليها[1].

أدرك الفرنسيون صلابة الموقف البريطاني وصعوبة إقناع المسؤولين البريطانيين بتغيير موقفهم من الأمراء الشهابيين، فرشحوا يوسف كرم بدلاً من مجيد شهاب، وكان لكرم مؤيدون في الكنيسة المارونية وبعض أركان ضباط الحملة الفرنسية ديوكروا[2]. لكن الدبلوماسية البريطانية ودوفرين محركها أعادت طرح مشروعها الوحدوي القديم مع ترشيح حاكم مسيحي إنما ليس من السكان المحليين، إذ لم تشأ بريطانيا أن تعطي الموارنة امتياز حكم جبل لبنان لا لأنه ماروني بل لأنه سيحمي ممثلي الكنيسة اللاتينية وحدهم ويهمل مصالح الطوائف الدينية الأخرى، فضلاً عن تقوية النفوذ الفرنسي في سوريا[3]. وكان القرار النهائي بهذا الشأن قد انتقل من اللجنة الدولية في بيروت إلى سفراء الدول الأوروبية الخمس في الآستانة حيث انتقل أعضاء اللجنة الدولية بيكلار ودوفرين ونوفيكوف وفيكبكر وريفوس إلى الآستانة لمتابعة المناقشات مع السفراء الأوروبيين هناك[4]. وبعد اتصالات حثيثة ومناقشات مستفيضة طوال تلك الفترة وانعقاد ثلاثة اجتماعات للسفراء والصدر الأعظم عالي باشا كان آخرها اجتماع ٩ حزيران سنة ١٨٦١ توصل ممثلو الدول إلى اتفاقيات نهائية حول النظام السياسي لجبل لبنان. وتم

(١) بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧. أيضاً: سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، الوثيقة رقم ٤٦، ص ٣٥٨، والوثيقة رقم ٤٨، ص ٣٧٤.
(٢) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٧، ص ٣٦٤.
(٣) بانتشكوفا، مرجع سابق، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.
(٤) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٨، ص ٣٧٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 11, p. 80.

التوقيع على البروتوكول القاضي بأن يكون حاكم جبل لبنان مسيحياً يترك اختياره لإرادة السلطان العليا ويكون تابعاً له مباشرة، ويعطى لقب مشير ويكون مقره دير القمر. ونص النظام أيضاً على تأسيس مجلس من اثني عشر عضواً يمثلون المجموعات الدينية الكبرى. وتقسيم جبل لبنان الذي كانت مساحته آنذاك ٣٢٠٠ كلم^2 إلى ست نواح أو قائمقاميات هي الكورة وكسروان والمتن والشوف وجزين وزحلة. ويتولى كلَّ قائمقامية وكيل إداري أو قائمقام من الوجوه التابعة للعقيدة الدينية السائدة في الناحية المعنية، كما نص النظام على إلغاء الامتيازات الإقطاعية وإنشاء المجالس القضائية، والضابطية بنسبة سبعة أنفار لكل ألف من السكان. وحددت الضريبة المفروضة على الجبل بـ ٣٥٠٠ كيس سنوياً على أنه يمكن للباب العالي زيادة المبلغ حتى السبعة آلاف كيس[1].

سادساً: جلاء قوات الغزو الفرنسي عن جبل لبنان

حدد مؤتمر باريس الذي انعقد في أواخر شهر تموز وأوائل شهر آب سنة ١٨٦٠ مدة قوات الغزو الأوروبي بستة أشهر. وكانت هذه المدة مرتبطة بتحقيق المهام التي من أجلها أرسلت هذه القوات. وكانت فرنسا تأمل أن تطول فترة وجودها فتتمكن من تنفيذ أهدافها في بلاد الشام انطلاقاً من احتلالها لجبل لبنان تمهيداً لتأكيد استقلاله عن سائر أنحاء الولايات العثمانية. أما بريطانيا فقد سعت سعياً حثيثاً لإنهاء الاحتلال في المدة المحددة له معتبرة أن وجود الفرنسيين في سوريا لا يضمن استتباب السكينة، بل يشجع الموارنة على الاعتداء والانتقام[2]. وهي لا تقبل بتجديد اتفاقية الخامس من أيلول إلا إذا قبل الباب العالي مختاراً بتمديد فترة الاحتلال[3].

وأبدى نابوليون الثالث استعداده لإعادة الجنود الفرنسيين من سوريا في

(١) راجع تفاصيل البروتوكول الذي تم التوقيع عليه في ٩ حزيران سنة ١٨٦١ في: الملحق رقم ٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 11, p. 102-111.
انظر أيضاً: الخريطة في الملحق رقم ٥.
(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٢٢.
(٣) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٠، ص ٣١٦.

الأجل المحدد لكنه حمّل انكلترا تبعة المسؤولية في حال تجدد المذابح[١].

ويبدو أن السلطنة العثمانية لم تكن جازمة بموضوع إنهاء الاحتلال، لكنها لم تسلم بتمديد الفترة دون التنسيق مع بريطانيا. وهي إذ أبدت تحفظها على التمديد اعتبر عالي باشا الصدر الأعظم أنه لم يستصوب في الماضي تدخل أوروبا، ولم يحكم بضرورته أو فائدته وإذا كان قد رضي بذلك فقد فعل إكراماً لحلفائه ولإبراز دليل جديد على ثقته الواسعة في نياتهم نحوه، وأن الباب العالي يرغب في جلاء الجنود الأجنبية في الأجل المضروب وأن الحكومة الشاهانية متيقنة أن بوسعها حفظ الراحة في سوريا وضمانة سلامة أهلها دون مساعدة أحد[٢].

وانعقد مؤتمر أوروبي ثانٍ في باريس في ١٩ شباط سنة ١٨٦١ للنظر في وضع الاحتلال[٣]. وتمسكت كل دولة بموقفها فاقترحت روسيا تمديد الاحتلال لمدة شهرين بحيث ينتهي في الأول من شهر أيار. لكن بريطانيا اشترطت للموافقة على الاقتراح الروسي موافقة فرنسا على الالتزام بهذا التاريخ. وانتهى المؤتمر بالتمديد للاحتلال الفرنسي[٤]، وعادت فرنسا لتطرح موضوع التمديد، وكان دوفرين على وعي بأطماع قائد الحملة العسكرية دي بوفور وميله مع جنوده إلى القيام بعمل عسكري ينتهي بنصر يتوج رؤوسهم قبل عودتهم إلى فرنسا[٥]. والامبراطور الفرنسي نابوليون رغم تصميمه على عدم إبقاء جنوده في سوريا وجد نفسه في مأزق دولي ومحلي. فمن جهة لم يكن مطلق اليد في سوريا فالدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا تقف بوجهه بعناد وثبات وتلزمه بتنفيذ الاتفاقات الموقع عليها، ومن جهة أخرى هناك التزام أدبي تجاه الموارنة الذين طالبوا بحمايته واستغاثوا به وراهنوا على الدور الفرنسي وهذا ما كان يعززه دي بوفور في تقاريره إليه مع العرائض المرسلة من قبل المسيحيين طلباً لاستمرار تظليلهم بالحماية الفرنسية. وقد دفعتهم الأوضاع إلى مخاطبة امبراطور فرنسا، والطلب إليه

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٩٤.
(٢) المصدر السابق نفسه، ج ٣، ص ٨٥ و٢٧٣.
(٣) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٢، ص ٢٤١.
(٤) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٨ و٣٤٥.
(٥) DUCROT, Op. Cit., p. 216.

إما بوضعهم «بمركز أمين بعيد عن أيدي اغتيالنا (اغتيالهم) لنكون إسوة بإخوتنا الذين منذ أيام قريبة حازوا هذه النعمة بعناية مراحمكم (استقلال اليونان) وإما أن تفيض مراحمكم الغامرة الكون فتعينوا لنا أرضاً من أراضي ممالككم السعيدة لكي نترك أرض سوريا التعيسة ونرحل إليها وننهي ما بقي لنا من العمر آمنين»[١]. ووجدت فرنسا في مناقشات اللجنة الدولية في بيروت ودورانها في حلقات مفرغة، وعجزها عن التوصل إلى صيغة وفاقية حول النظام السياسي لجبل لبنان مبرراً لربط موضوع الجلاء باتفاق اللجنة على صيغة لنظام الجبل مستغلة أيضاً الأزمة المالية للسلطنة وطلب القرض الذي تقدمت به. فكان أن تأجل الجلاء إلى الخامس من حزيران سنة ١٨٦١[٢].

أدركت فرنسا صعوبة التمديد لقواتها بعد هذا التاريخ، وكانت مناقشات اللجنة الدولية في الآستانة قد شارفت على الانتهاء. وتوضحت معالم الاتفاق حول النظام السياسي لجبل لبنان. لذلك ما أن وقع الاتفاق في التاسع من شهر حزيران حتى كانت طلائع القوات الفرنسية قد بدأت بمغادرة سواحل سوريا ابتداء من الخامس منه بعد أن أمضت في ربوع جبل لبنان والبقاع قرابة العشرة أشهر[٣]. فانسحبت دون أن يتمكن نابوليون الثالث من تجديد بقائها، أو تحقيق الأهداف الفرنسية البعيدة المدى التي وضعتها وزارة الحربية الفرنسية وغرفة تجارة ليون. وقد وصف الدكتور لورتيه Dr Lortet عميد كلية الطب في مدينة ليون الحملة الفرنسية بأنها بالغة النفقات وعديمة الفائدة وكان من شأنها أن جعلت فرنسا تتدخل في حرب صغيرة[٤].

(١) الوثيقة رقم ٩٠ وفيها مناشدة نصارى سوريا للامبراطور الفرنسي نابوليون الثالث. راجع أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣ ص ٤٠٨ ـ ٤١١.
Voir aussi: DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 200 et 208.
(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، الوثيقة رقم ٤، ص ٢٩٧. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 199. et Documents Diplomatiques, T. 11, p. 81.
(٣) Documents Diplomatiques, T. 11, p. 118-119.
(٤) داڤيد دوبيولان، في بلد الموارنة، ص ١٧٦ ـ ١٧٨.

سابعاً: النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان[1]

شهد جبل لبنان في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عدة حروب وانتفاضات. وكانت أسبابها عديدة فمنها ما هو سياسي كالصراع على السلطة ومنها ما هو اقتصادي كتردي الأوضاع المعيشية وجباية الميري والضرائب وغير ذلك من الأسباب، لكن الأحداث التي شهدها الجبل بين فترتي ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ تقاطعت فيها الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشاركت العوامل المحلية والدولية في كثير من المواقف والحلول. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بدأت رحلة طويلة من المفاوضات والاتصالات إلى أن وضع النظام الأساسي لجبل لبنان في التاسع من شهر حزيران سنة ١٨٦١. وتم الاتفاق على تعيين داود باشا أول متصرف على الجبل.

وما يهمنا في نهايات هذا الفصل أن نعرض بكلمة تقويمية للنواحي التطبيقية لهذا النظام[2] كونه جاء نتيجة توافقية للدول الأوروبية والسلطنة العثمانية والقوى المحلية المتصارعة. فكيف نظر الفرقاء إلى هذا النظام؟ وكيف تعاملوا معه ومع المسؤولين عنه. وكيف تمت معالجة المسائل الشائكة التي خلفها نظام القائمقاميتين والحروب الأهلية؟

ما أن تسلم داود باشا سلطاته كحاكم على جبل لبنان حتى بدأ بمعالجة المشاكل العالقة. فمسألة محاكمة الأعيان الدروز وتطبيق العقوبات بحقهم لم تكن قد انتهت على الشكل الذي يرضي المسيحيين. كما أن مسألة التعويضات ورغم الأموال التي دفعها فؤاد باشا والدروز، والمساعدات التي قدمتها الدول الأوروبية لم تكن لتغطي الخسائر التي لحقت بالمسيحيين، والنظام السياسي الذي سيطبق على الجبل ما كان ليرضي المسيحيين المطالبين بعودة الإمارة الشهابية من خلال حكم الأمير مجيد الشهابي، أو بحاكم آخر من الجبل كيوسف بك كرم. والدروز بالرغم ما كان يدفعهم إلى تأييد حكم داود باشا، فقد شعروا بحنق داخلي لأكثر من

(١) راجع بنوده في الملحق رقم ٤. ولدى لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨ منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧، ص ١٦ ـ ٢١.

(٢) للتوسع راجع: جوزف انطوان لبكي، متصرفية جبل لبنان، مسائل وقضايا ١٨٦١ ـ ١٩١٥ دار الكرمة ١٩٩٥.

سبب، فقد خاضوا غمار الحرب الأهلية مكرهين يدفعهم إليها الدفاع عن الذات وعن النظام المقاطعجي وكلاهما جزء لا يتجزأ بالنسبة إليهم، وكانت النتيجة خسارتهم لهذا النظام ولمركزهم الاجتماعي ولسلطتهم ونفوذهم، وخضوعهم في ظل نظام المتصرفية إلى سلطة حاكم مسيحي فضلاً عن مساواتهم مع طائفتي الكاثوليك والروم الأرثوذكس. وقد شكل ذلك خسارة كبيرة لهم بالمقارنة مع الأوضاع التي كانوا فيها سابقاً.

وقابل الدروز الوضع الجديد ومشاعر الخيبة تعصف في نفوسهم فلقد أعطوا السلطنة العثمانية وعمالها أكثر مما أعطتهم. وأكثر الشبان منهم فارون من وجه السلطات العثمانية، والقيادات الباقية على قيد الحياة تتوزع بين منفيين وفارين والذين لا يزالون في الجبل من السكان يعيشون في فقر مدقع، وحذر شديد، ومع ذلك فقد أبدى الدروز نوايا طيبة لتقبل النظام الجديد والتكيف مع أحكامه وموجباته.

وكانت حوادث الثأر لا تزال تقع في بعض أماكن جبل لبنان، فأعلن داود باشا تصميمه في الضرب على يد من يقوم بأي عمل ثأري مؤكداً أن الماضي بالنسبة له ليس أبعد من يوم تعيينه. وفي خطوة مقابلة لما قام به مسيحيو دير القمر عندما سمعوا بتعيين مدير درزي على المدينة وتجمهرهم في ساحة السرايا وإعلانهم عدم القبول مهما كلف الأمر بسلطة الدروز أو بحكمهم، حتى أنهم طالبوا بحاكم تركي على المدينة، أصدر داود باشا أمراً منع فيه الدروز من دخول مدينة دير القمر، كما أمر أيضاً بخروج دروز دير القمر من بيوتهم وأملاكهم وإبعادهم عنها وعن المصالح العامة وعن الحكم وقد ظل الحال كذلك حتى نهاية سنة ١٨٦٣.

ركز داود باشا حكمه في الداخل على توازن بين الدروز والموارنة، وساوى بين السياستين الفرنسية والانكليزية نظراً لما لهما من تأثير على الموارنة والدروز مع تعاطف ملحوظ لصالح الفرنسيين. وقام بجولات في المقاطعات، وتقرب من السكان ومالأهم لاكتساب ثقتهم ومحبتهم، وباشر تطبيق مبدأ المساواة بين الجميع بعد إلغاء النظام المقاطعجي وتحديد الضريبة وجبايتها لمصلحة الحكومة. وأرضى الأعيان والوجهاء بتعيينهم في الوظائف الإدارية قائمقامين أو مديرين على الأقضية

والنواحي، أو برتب عسكرية بما يعادل نسبياً الامتيازات التي خسروها، وهذا ما ساعده على توطيد دعائم حكمه المتصرفي في الجبل. وكان أبرز من عينهم الأمير فندي شهاب مدبراً له (سكرتيراً) والأمير منصور أبي اللمع رئيساً لمجلس الإدارة الكبير، والأمير سعد الدين شهاب قائداً للضابطة (الجندرمة) والأمير مجيد شهاب مديراً لكسروان والبترون، والأمير حسن شهاب مديراً للكورة، والأمير مراد شديد أبي اللمع مديراً للمتن، والأمير عبد الله شديد أبي اللمع مديراً لزحلة، والأمير ملحم أرسلان مديراً للشوف، والشيخ قعدان الخازن مديراً لجزين، وعبد الله نور مديراً لدير القمر.

ولقد أُرسي مجلس الإدارة على قاعدة وفاقية شملت الطوائف جميعاً. فخصوم الأمس من الدروز والمسيحيين جلسوا في ندوة واحدة، وتبادلوا فيها الآراء والتوصيات ذات الشأن العام، وقد عكس ذلك تبدد الأحقاد فيما بينهم أمام إلحاح المصلحة المادية المشتركة، وساهمت بعض التسويات المتعلقة بالتعويضات وبعودة المنفيين من الخارج على دفعتين في تخفيف حدة النزاع، وتلاشي أهم دوافع الحقد بين الدروز والموارنة، حتى أن تجار دير القمر كانوا يذهبون بأنفسهم إلى المستهلك الدرزي، كما أقام بعضهم في بلدة بعقلين المواجهة لدير القمر.

وفي المجال الضريبي ترك داود باشا هذا الأمر إلى مجلس الإدارة الذي وافق في ٢٢ أيلول سنة ١٨٦١ على ضريبة قيمتها السنوية سبعة آلاف كيس أي ضعف الرسوم القديمة.

شكل النظام الجديد محاولة لدمج التنوع الطائفي القائم في الجبل في مجتمع متجانس تتعايش فيه المذاهب والطوائف جنباً إلى جنب دون أن يؤول ذلك إلى انصهارها أو توحدها في بوتقة اجتماعية موحدة. وكان السبب في ذلك النظام نفسه الذي أرسى في مواده القانونية مسألة التمثيل الطائفي في مجلس الإدارة والمحاكمة مؤكداً التوجه نفسه الذي ظهر في نظام القائمقاميتين، فكان أن رسخت قدم الطائفية في المعاملات والممارسات وفي المؤسسات التي عرفها جبل لبنان سابقاً، وفي مؤسسات الدولة اللبنانية لاحقاً.

وتابع داود باشا سياسة توليف العصبيات الدينية ومحورتها حول الحكم

المتصرفي متبعاً سياسة مرنة تجاه جميع الطوائف. لكن الصراع السياسي الذي أثاره يوسف بك كرم على السلطة بحجة المطالبة بأن يكون الحاكم من أهل الجبل أربك داود باشا فصرف قسماً كبيراً من مجهوداته في معالجة الانتفاضات وأعمال العصيان التي أثارها كرم في المناطق الشمالية من جبل لبنان. وقد حظيت هذه الأعمال بدعم البطريرك والإكليروس الماروني في فترة من الفترات، وربما بدعم الصدر الأعظم فؤاد باشا وكانت غايته استخدام كرم لتجميد جهود داود باشا التنظيمية، وإغراق الجبل في الفوضى وتهيئة السبل للرجوع إلى سياسة التجزئة والتقسيم التي تفضلها دوائر السلطنة أو الرجوع إلى الحكم العثماني المباشر على بروز كيان مسيحي مستقل في جبل لبنان يفلت تدريجياً من قبضتها وهيمنتها.

وبقدر ما ابتعد موارنة الجبل في المناطق الشمالية عن داود باشا، قرب الدروز ومسيحيو المناطق المختلطة إليه، فالعلاقة مع البطريرك لم تكن ودية إذ إنه كان ينتقد نظامات جبل لبنان ويعتبر أن هذا النظام مؤقت، وأن الدول ستقرر العودة إلى تعيين حاكم محلي، لذلك فإن البطريرك لم يبد اهتماماً يذكر بنجاح مهمة المتصرف، ولم يبذل في سبيل نجاحها أي جهد خصوصاً بعد دخوله في صراع عنيف مع يوسف كرم الذي يتمتع باحترام علية الإكليروس الماروني ومحبته. أما مسيحيو المناطق المختلطة فقد تقبلوا السلطة الجديدة وعاشوا على مودة مع الدروز. وكان يرعى علاقاتهم الهادئة قائمقام الشوف الأمير ملحم أرسلان. وكذلك سكان زحلة وقفوا إلى جانب داود باشا انتقاماً من يوسف بك كرم الذي تقاعس عن نجدتهم سنة ١٨٦٠. أما الروم الأرثوذكس فقد شجعتهم السياسة الروسية على الانخراط في الحكم الجديد وخصوصاً قنصل روسيا الذي كان يحتفظ بعلاقة ممتازة مع المتصرف داود باشا.

وهكذا فقد استمر حكم داود باشا مضطرباً متقلقلاً حتى سنة ١٨٦٧ وهي السنة التي تمكنت فيها الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا من وضع حد لعصيان كرم. وبالرغم من الصعوبات التي واجهت المتصرف، والمشاكل التي ورثها عن النظام السابق، والأعمال التنظيمية المطلوبة منه لجهة إنشاء الإدارة وتقرير الجباية وتشكيل الضابطة، وتعيين القائمقامين والمديرين والموظفين والقضاة، فقد اعتبرت الفترة الأولى من هذا النظام الفترة التأسيسية التي تم فيها توطيد دعائم الحكم

المتصرفي في جبل لبنان، وتمكن في خلالها داود باشا بمساعدة بعض القناصل من إيجاد الكثير من الحلول الناجعة للمشاكل المستعصية والمتوارثة منذ نصف قرن. وما أن خلف فرنكو باشا المتصرف الأول على أثر استقالته حتى كان نظام المتصرفية يأخذ طريقه نحو الاستقرار والتوطيد والازدهار.

يعتبر نظام المتصرفية صورة مشابهة لنظام القائمقاميتين، لكنها صورة منقحة ومتطورة تبرز فيها المعالم الأولى للدولة العصرية التي ارتسمت فيها بدايات الدولة اللبنانية وتكوينها سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وقد ظلت الطائفية الداء المشترك الذي يتنقل مع مرور الزمن من نظام إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، فحفظت مكانتها منذ تكريسها قانوناً في نظامي القائمقاميتين والمتصرفية والدولة اللبنانية لاحقاً. وإذا كان وعي السكان وجهود الدول الأجنبية قد قصر عن فهم خطورة الطائفية وأبعادها في النفوس والنصوص منذ سنة ١٨٤٠، فمن المستغرب الآن أن يعلن إلغاؤها نظرياً في الوقت الذي يصار إلى تأكيدها عملياً في أهم وثيقة وفاقية تبنتها وأقرتها الحكومة اللبنانية مؤخراً، ألا وهي وثيقة الوفاق الوطني أو اتفاق الطائف، مما يؤكد عدم مقدرة الشعب اللبناني والمسؤولين عنه على التخلص من داء ما انفك يفتك باللبنانيين منذ أكثر من قرن ونصف القرن.

الخاتمـــة

لقد حاولنا في هذه الدراسة الممتدة على مدى ثلاثة أرباع القرن ١٧٨٨ ـ ١٨٦١ معالجة الأوضاع السياسية لمقاطعات جبل لبنان. وهي فترة غنية بالأحداث السياسية المتفجرة الناتجة عن الصراع المقاطعجي المتواصل والحروب الأهلية ذات المنحى الطائفي، وصراع الطبقات الاجتماعية بفعل الأحداث الاقتصادية المتردية، وتداخل أنواع متعددة من الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في عملية جدلية معقدة التركيب والأداء. وقد انتهت هذه الفترة بضعف السلطة المقاطعجية في الجبل وزوالها تدريجياً عن المسرح السياسي لصالح قوى جديدة بورجوازية ورأسمالية صاعدة أخذت في الحلول مكانها بفعل التحول الاقتصادي والسياسي الذي طرأ على جبل لبنان في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر.

لقد أرست الفترة الطويلة التي أمضاها الأمير بشير الثاني في الحكم واقعاً سياسياً واجتماعياً ظهرت مفاعيله في المرحلة التي تلت السيطرة المصرية على جبل لبنان. هذه الفترة التي استمرت أكثر من نصف قرن طبعت الجبل بازدواجية طائفية (الدروز والموارنة) لم يكن بالإمكان أن تستمر طويلاً. وكانت فترة حكم القائمقاميتين تجسيداً لهذه الازدواجية ومحاولة توفيقية لكسب الدروز والموارنة على حد سواء في عملية إرضاء لهما، دون أن يرافقها صهر حقيقي للطائفتين ينبثق عنه تجانس في الشعور والانتماء. وكانت التحولات التي شهدها الجبل قد بلغت أوجها فبرزت الفروقات الداخلية بين الطوائف، كما تصاعدت حدة التأزم بين الدول الأوروبية المتنافسة استعمارياً واقتصادياً. ولم تستطع الحرب الأهلية بين السكان أن تقرر مستقبلهم السياسي والاقتصادي بمعزل عن أهداف الدول

الأوروبية ومداخلاتها في الشؤون الذاتية الخاصة بهم. ويبدو أن السياسة الفرنسية في نظرتها الاستعمارية نحو سوريا لم تتبدل منذ حملة بونابرت على مصر سنة ١٧٩٨، وظلت هذه السياسة تسير في خط جلي ومميز بهدف السيطرة عليها، وقد تجلى ذلك في حملتين عسكريتين الأولى سنة ١٧٩٩، والثانية سنة ١٨٦٠، فضلاً عن تشجيع الحكومة الفرنسية لمشاريع محمد علي في بلاد الشام وتأييده للاستمرار في حكمها تأكيداً لبقاء نفوذها من خلال حكومة محمد علي. ولو قيض لبريطانيا أن تهادن هذه السياسة وتقبل بها لتكرس الاحتلال الفرنسي لسوريا منذ أوائل القرن التاسع عشر.

وعلى خط موازٍ للسياسة الفرنسية وأطماعها في بلاد الشام، تبرز السياسة البريطانية وأهدافها المزدوجة في مصر وبلاد الشام. فهي من جهة تعمل على إجهاض المخططات الفرنسية وأطماعها في سوريا ومصر، ومن جهة أخرى تعمل على تحجيم المشروع السياسي لمحمد علي وحصره داخل بلاد النيل خشية منها على الهند وخطوط المواصلات المؤدية إليها. ولا يخفى أن محاولتها احتلال مصر سنة ١٨٠٧، وتشجيعها للمماليك ضد حكم محمد علي، يصب في إطار صراعها مع فرنسا كدولتين استعماريتين تتنافسان للسيطرة على أهم المواقع الستراتيجية في منطقة المشرق العربي.

هذا الواقع الاستعماري القائم بين الدولتين الكبيرتين فرنسا وبريطانيا، ودخول بعض الدول الأوروبية الأخرى كروسيا والنمسا حلبة هذا التنافس لا يمكن القفز فوقه عند كتابة التاريخ السياسي لجبل لبنان، فضلاً عن الدور الكبير الذي قام به الولاة العثمانيون كممثلين للسلطة المركزية في كثير من الأحداث المهمة أو المتعلقة بالشأن السياسي العام. وبالرغم من أهمية الموقع الذي كان يحتله الأمير بشير الثاني وبعض الأعيان المقاطعجيين أمثال الشيخ بشير جنبلاط وعظم نفوذهم، فإنهم وفي الإطار العام كانوا عرضة لأن يكونوا مسيرين لا مخيرين بحكم المصالح السياسية والولاءات والارتباطات المحلية والدولية والممتدة عمقاً حتى عاصمة السلطنة وعواصم الدول الأوروبية الكبرى.

وجاء ارتقاء الطائفة المارونية على حساب القوى الدرزية نتيجة طبيعية لعدة أسباب أبرزها التفوق العددي للموارنة، والغنى الاقتصادي الذي راكمته الكنيسة

وانتشار المدارس التعليمية والإرساليات الأجنبية وازدهار أعمال التجارة والوساطة وتنصر بعض الأسر الدرزية وخصوصاً المقاطعجية منها، كل ذلك أدى إلى ارتفاع المستوى المسيحي، ومهد للمرحلة التالية التي لعبت فيها الكنيسة دوراً سياسياً مهماً في جبل لبنان.

وساعدت سياسة الأمير بشير في تنمية القدرات المارونية وفي تأهيل الكنيسة خصوصاً في الفترة التي أعقبت تصفية الشيخ بشير جنبلاط حيث بات الأمير أكثر اعتماداً على العنصر المسيحي في مواجهة الدروز. وحاولت الحكومة المصرية إيجاد مرتكزات شعبية لها لكنها أخفقت بسبب سياستها المتشددة تجاه السكان في مواجهة الخطر العثماني الماثل في الشمال. وأدى تحالف بعض الدول الأوروبية بزعامة بريطانيا إلى هزيمة مشروع محمد علي في بلاد الشام. وتمخض انسحاب القوات المصرية عن جبل لبنان واستسلام الأمير بشير قاسم عمر إلى الانكليز عن فراغ في السلطة السياسية في الجبل. وكان المعول على خليفته الأمير بشير قاسم ملحم أن يقوم بأعباء الحكم الجديد مدعوماً من العثمانيين والانكليز وبعض القوى المحلية الفاعلة، لكنه أظهر عجزاً وعدم كفاءة في التعامل مع الأعيان المقاطعجيين، كما قصّر في معالجة المشاكل الناتجة عن التناقضات السياسية والاجتماعية التي خلفها الحكم المصري والتي تمحورت حول نقطتين أساسيتين:

الأولى: الوضع الخارجي وما نجم عنه من تنام في حدة الصراع بين القوى الأوروبية وخصوصاً الفرنسيون والانكليز والنمساويون والروس، وكانوا جميعاً يعملون على تحقيق وجود سياسي فاعل في الجبل عبر الطوائف الدينية والمذهبية المتعاطفة مع هذه الدولة أو تلك.

الثانية: الوضع الداخلي الذي ساد جبل لبنان بعد سقوط الأمير بشير الثاني وتولي نسيبه بشير الثالث سدة الإمارة، وما طرح خلال ذلك من مسائل أساسية تتعلق بالمسألة الضرائبية وإنشاء الديوان والمنشور البطريركي، فكان أن توزعت القوى الداخلية على محورين أساسيين محور القوى المقاطعجية الدرزية، ومحور الكنيسة المارونية، وكان لكل من المحورين قواه الشعبية وخصوصاً الفلاحية والحرفية التي تدعمه وتسانده.

وجاءت الحرب الأهلية التي وقعت ابتداء من سنة ١٨٤١ نتيجة طبيعية لشحن النفوس، والتعبئة التي مورست على السكان طوال الفترة التي سبقت قيام نظام القائمقاميتين، وقد تقاطعت الأسباب الداخلية الناجمة عن مصالح الطوائف وصراعها على السلطة مع مداخلات الدول الأوروبية الحريصة على تنفيذ مصالحها السياسية والاقتصادية بتفجير الوضع الداخلي بين السكان. واتخذت هذه الحرب منحى الحرب الطائفية نظراً لما رافقها من شحن طائفي مارسته القوى الطائفية الدرزية والمسيحية على حد سواء. وعلى الرغم من مداخلات رجال الدين في هذه الحرب وتحملهم وزر القيادة والتحريض والتعبئة، فإن تصنيفها في إطار الحرب الأهلية يبقى أكثر دقة وتعبيراً بسبب صراع الطوائف على السلطة السياسية وليس بداعي الخصومات المذهبية والدينية البحتة.

وفي خضم الصراع الأهلي وتصاعد حدة التنافس الطائفي لم ينظر إلى ما سمي بإصلاحات شكيب أفندي بعين الخطورة وبما تستحقه من تقويم وأهمية، كانت الغاية وقف القتال ووضع حد للصراع على المدى القريب، فشكلت إجراءات وزير الخارجية العثماني الأساس في بناء المؤسسات الطائفية في جبل لبنان. وتحولت مع الزمن وبحجة المحافظة على حقوق الطوائف لتصبح القاعدة التقليدية في النظم القانونية وفي التشريع. وعندما وضع النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان اتبعت القاعدة نفسها في تقاسم السلطات والحقوق. ثم جاء الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦ ليكرس في مادته الخامسة والتسعين ما رسخ في حياة السكان ومعتقداتهم على مدى أكثر من ثمانين سنة، من ضرورة تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة. كما جاء التعديل الدستوري الصادر بتاريخ ٢١ أيلول سنة ١٩٩٠ والمتوافق عليه بموجب اتفاق الطائف (٢٢/١٠/١٩٨٩) ليؤكد استمرار روحية شكيب أفندي من خلال تمثيل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة والمناصفة في وظائف الفئة الأولى بين المسلمين والمسيحيين، فضلاً عن تخصيص الرئاسات الثلاث ونوابها ببعض الطوائف الرئيسية في البلاد.

ولم يكن الوضع الاقتصادي ليساعد على استقرار الأوضاع السياسية، فالتلازم العضوي بين الوضع الاقتصادي والحالة السياسية عكس اضطراباً وتوتراً في الحياة

الاجتماعية، وتمخض عن ذلك جدلية متبادلة فكلما اضطربت البنى الاقتصادية انعكس ذلك على العلاقة السياسية بين المقاطعجيين والفلاحين، والعكس صحيح أيضاً فكلما ساءت العلاقة بين السلطة المركزية وممثلها الوالي العثماني والمقاطعجيين أو بين المقاطعجيين أنفسهم، ساءت الحالة الاقتصادية لأن فاتورة الاستحقاق كانت تجبى دائماً من الفلاحين والقوى المنتجة. وعلى الرغم من ذلك فإن الريع الإنتاجي في ظل النظام المقاطعجي ظل محور جذب لكثير من الصراعات السياسية والفتن والانتفاضات الفلاحية. ولم تلحظ الفترة موضوع هذه الدراسة أي تبدل في الوسائل المعتمدة، فظلت بدائية كما كانت من قبل. كذلك الحال بالنسبة إلى الصناعة والحرف اليدوية وكثير من العادات والتقاليد والآداب العامة والعمران والمواصلات. لكن الوضع الذي تميز به الجبل في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر والذي شهد تطوراً ملموساً هو الوضع التعليمي والتربوي، وذلك لما كان للإرساليات الأجنبية والمؤسسات التبشيرية من دور كبير في النهضة الفكرية والثقافية التي شهدها جبل لبنان والتي بدأت تعطي ثمارها ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد بدأت ملامح ذلك بظهور الدوريات الصحافية من مجلات وجرائد ونشرات، ثم ظهور الجمعيات الأدبية والنوادي السياسية. كما سجلت تلك الفترة بدء العمل بالتنظيمات الإدارية في «دولتي» القائمقاميتين فظهرت ملامح الملاكات الوظيفية الأولى، وصدرت تعليمات تؤكد التقيد بالدوام والتزام العمل والإنتاج والأمانة والإخلاص الوظيفي، والمعاقبة على الرشوة والفساد والإهمال فضلاً عن الترقي الذي تناول التنظيمات القضائية والمالية والضريبية.

وفي معرض ردنا على بعض الإشكالات التي أثيرت في هذه الدراسة، وعلى الرغم من وجهات النظر العديدة التي أبديت من قبل الباحثين والمؤرخين وبعض الكتاب، فإنه يهمنا أن نؤكد بعضها نظراً لتعلقها بصلب هذا البحث:

- إن احتلال محمد علي لبلاد الشام وتوغله في عمق الأراضي العثمانية (التركية) لم يكن عملاً توسعياً فقط، أو بهدف الاستقلال عن السلطنة العثمانية، بل كان عملاً كافياً لإقامة دولة إسلامية فتية بديلة عن السلطنة العثمانية الهرمة، ولو قيض للدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا أن تهادن طموحات محمد علي لتتمكن

من إقامة دولة تمتد من شمال افريقيا والسودان ومصر حتى عمق البلقان. إلا أن سياسة التوازن الدولي القاضية بالمحافظة على الوضع الراهن Status-Quo قضت بأن تقف حتى فرنسا رغم تعاطفها مع السياسة المصرية في بلاد الشام وتأييدها لها، بوجه التقدم المصري نحو الآستانة خشية تدخل روسيا واستيلائها على العاصمة العثمانية وبعض مناطق في البلقان وتحكمها بالممرات المائية الستراتيجية (الدردنيل والبوسفور)، كما عملت بريطانيا على تحجيم قدرات محمد علي وحصره داخل الأراضي المصرية خشية قيام دولة بديلة تسيطر بقوة على المشرق العربي وتقطع عليها طرق المواصلات التجارية وغير التجارية نحو المستعمرات البريطانية في الهند والشرق الأقصى. لذلك فقد تصدت الدول الأوروبية للأزمة المصرية بوعي من مصالحها السياسية والاقتصادية خوفاً من الوقوع تحت رحمة الدولة الفتية الناشئة في أهم المواقع الستراتيجية في العالم والمتطلعة نحو التوسع والاستقلال والسيادة.

- انتشرت بعد الحروب الأهلية التي شهدتها البلاد في المناطق المختلطة ١٨٤١ - ١٨٦٠ مقولة وقوع المجازر والمذابح على أيدي الدروز، ولم يكن بإمكان هؤلاء رد التهمة اللصيقة بهم والمروجة من قبل عدة فرقاء كان منهم عمال السلطنة العثمانية وجنودها الذين قاموا بأعمال أقلها القتل والذبح والتعذيب والاغتصاب وغيرها. وإذا كانت الدول الأوروبية والسلطنة تتحمل مسؤولية تحريض أطراف الصراع السياسي على التناحر والاقتتال، فإن الجنود العثمانيين وضباطهم يتحملون وزر وقوع المجازر والمذابح نظراً لوقوعها في داخل الثكنات العسكرية والحاميات العثمانية وعلى أيدي الجنود النظاميين بالذات، وهم المسؤولون عن الأمن وحماية الأهالي والسكان إلى أية جهة انتموا. وإذا كانت قد وقعت بعض الحوادث الفردية الجارحة للمشاعر الإنسانية ومن كلا الطرفين، فإنه من الواجب الوطني تناسي الفريقين لتلك المآسي رغبة منهما في العيش المشترك وتأمين التواصل الاجتماعي وبناء المستقبل الآمن.

- أحاطت ملابسات كثيرة بمواقف الأمير عبد القادر الجزائري من المجزرة التي لحقت بمسيحيي مدينة دمشق. فعلى الرغم من القوة العسكرية التي كانت بتصرف الأمير وقد فاق عددها الخمسة آلاف رجل، ومن وضع هذه القوة

بتصرف القنصلية الفرنسية في دمشق لحماية مسيحيي المدينة، فإن المجزرة وقعت ولم تبادر قوات الأمير إلى اتخاذ أي إجراء وقائي رغم قدرتها على ذلك حتى ليبدو أن الأمور قد تركت على غاربها بقصد وقوع المجزرة وإحداث الفتنة، ومن ثم التحرك لحماية الباقين وإنقاذهم، وتوظيف المأساة في العمل السياسي والتمهيد للتدخل العسكري الفرنسي في سوريا وجبل لبنان.

- إن دراسة تاريخ المناطق والتجمعات السكانية والأوضاع الاقتصادية في المناطق الستراتيجية من العالم بمعزل عن المؤثرات الخارجية والدولية تبقى دراسات جزئية غير مكتملة وغير صحيحة، وجبل لبنان بموقعه الجغرافي وارتباطه بالعمق السوري على قدر كبير من الأهمية في السياسة الأوروبية والدولية، وهذا الأمر ليس بجديد، فتاريخ الجبل هو جزء من تاريخ المنطقة العربية والإسلامية منذ القرون الوسطى. وقد خضع للمؤثرات والأطماع التي خضعت لها. والمسألة الشرقية التي يعتبر بعضهم أنها لم تزل مستمرة حتى الآن تحتضن كل التفصيلات والجزئيات المتمخضة عن حالات الصراع بين الشرق والغرب منذ الحروب الصليبية وحتى اليوم. وقد مرت بحالات متعددة فتارة يبادر الغرب باتجاه الشرق كالحروب الصليبية، وأخرى يبادر الشرق باتجاه الغرب كالفتوحات العربية في الأندلس وغرب فرنسا والفتوحات العثمانية في أوروبا. لكن الضعف الذي تميزت به السلطنة العثمانية في القرن الثامن عشر، شكل المدخل الأساسي للتغلغل الأوروبي بصوره المتعددة والمختلفة. وقد ساهم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للسلطنة في تأزيم الأوضاع السياسية والاجتماعية، وبقدر ما عجزت السلطنة العثمانية عن مجابهة هذا التدخل والحد منه بقدر ما تعمقت الانقسامات الداخلية بين السكان وانتشرت نظم الوصاية والحماية بين الطوائف والمذاهب الدينية. فكان أن انتظمت هذه الطوائف في حروب أهلية غذتها المخططات الخبيثة للدول الأوروبية وجهل السكان لحقيقة مصالحهم السياسية وغباء المسؤولين العثمانيين من إداريين وعسكريين. وتمخضت فترة (١٨٤٠ - ١٨٦٠) عن مزيد من المداخلات الأجنبية في شؤون السلطنة العثمانية مما يؤكد استمرار قيام المسألة الشرقية، وخصوصاً في مؤتمر برلين ١٨٧٨ وعجز السلطنة عن حماية مصالحها بوجه السياسة الاستعمارية للدول الأوروبية. وفي الحرب العالمية الأولى تم تقسيم البلاد العربية

وتقاسمها، وفرض عليها الاستعمار المقروء انتداباً سواء أكان بريطانياً أم فرنسياً. وبالرغم من الاستقلال الذي حازته الدول العربية وغير العربية فيما بعد، فإن عشرات المسائل والقضايا التي وقعت تؤكد أن اشكالية المسألة الشرقية، وهجوم الغرب على الشرق لم يزل قائماً ومستمراً في النهج الغربي تجاه الدول العربية والإسلامية حتى وقتنا الحاضر. كما أن بقاء النظام الطائفي كمبدأ مؤسساتي وكنهج في سياسة الدولة اللبنانية، وتقاطع هذا النهج مع المداخلات الغربية سواء أكانت أوروبية أم أميركية سيبقي إمكانية تفجر الحرب الأهلية قائمة، خصوصاً وأن الحروب الأهلية الماضية (١٨٤٢ ـ ١٨٦٠) و (١٩٥٨) و (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) لم تزل أسبابها وبواعثها باقية، والقائمون بها مستمرون في الحياة السياسية والاجتماعية بكل ما يحملون من تعددية وتنوع واختلاف.

الوثائق

وثيقة رقم (١)

مرسوم موجه من والي صيدا أحمد باشا الجزار إلى الأمير اسماعيل أبي اللمع يحضه فيه على الطاعة ودفع الأموال الأميرية. ١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م.



محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٢)

سند تعهد من الشيخين بشير جنبلاط وجرجس باز إلى مشايخ آل الخازن ويقضي برفع الديموس عن كسروان. ١٢٢١هـ/١٨٠٦م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٣)

رسالة من الأمير بشير الشهابي إلى المشايخ أولاد خازن خطار بشأن الأموال الأميرية وإجراء الديموس. تموز ١٨٢٣.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٤)

رسالة من والي صيدا أحمد باشا الجزار إلى الأمير عباس الشهابي يضع بتصرفه العساكر. ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م.

الامير عباس الشهابي

زيد مجده

افتخار الامراء الكرام مرجع الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام ولدنا المكرم

بعد التحيه والتسليم بانواع العز والتكريم والوالـ[illegible] مكارم [illegible] عرضحالكم وكامل ما [illegible]

[illegible] بان عساكرنا الذي [illegible] ازا اقتضى [illegible] لقبول [illegible]

اليكم [illegible] من ديواننا [illegible] وضباط عسكرنا [illegible] في هذه المقاطعات [illegible]

بهذا الخصوص فهم واهليكم [illegible] عندكم [illegible] لهم وانتم كونوا مطمنين [illegible]

كل خير فلا يكون عندكم [illegible] ٢٦ ج ١٢١٦

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٥)

رسالة من عبد الأحد باز إلى الشيخ لويس الخازن بشأن رزق دير بقلوش ورزق فرنسيس وقبلان الخازن.

صورة مكتوب الشيخ

جناب اخونا الشيخ لويس المكرم

بعد الشوق نخبر خوتكم بخصوص رزق دير بقلوش

ورزق اخوانا المشايخ فرنسيس وقبلان لا

تعارضوهم فيه ولا تاخذوا منهم خوليه حسب

عوايدهم لان لهم عاده من زمان المرحوم حاكمية

يوسف و[illegible] اخذتوه ترجعوه لهم حسب

ما انهنالك وان كان ما فيه [illegible] تعطيهم عوضه

[illegible] ولا [illegible] راجعنا [illegible]

مشترينها لا تعارضوهم فيها ولا يلزم التعريف

الداعي عبد الاحد باز

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٦)

إعلام من الأمير عباس الشهابي إلى فرجان ورامح الخازن بشأن توليته من قبل والي صيدا.

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٧)

رسالة من الشيخ بشير جنبلاط إلى الشيخ بشارة الخازن بشأن فلاحي ساحل علما، واختلاط دفتر الديموس.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٨)

رسالة من نوفل الخازن يطلب فيها تثبيته قنصلاً لفرنسا في بيروت خلفاً لوالده حصن.

محفوظات الدكتور منير اسماعيل ـ بيروت.

وثيقة رقم (٩)

مداخلة الشيخ بشير جنبلاط في خلاف نشب بين البطريرك واحدهم.

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (١٠)

رسالة من الأمير بشير الثالث إلى المشايخ الخازنيين بشأن اجتماع يعقد في بلدة عيناب لتقرير الأموال الأميرية. ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١١)

رسالة من اختيارية بلدة جزين إلى اختيارية بلدة دير القمر بشأن الحادثة التي وقعت في أرض باطون التابعة لبلدة نيحا الشوفية. ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٢)

معلومات مهمة حول محاصرة الدروز لدير القمر بهدف إسقاط الأمير بشير الثالث وأسماء قواد الجردات الدرزية

ورقة مجهولة المصدر.

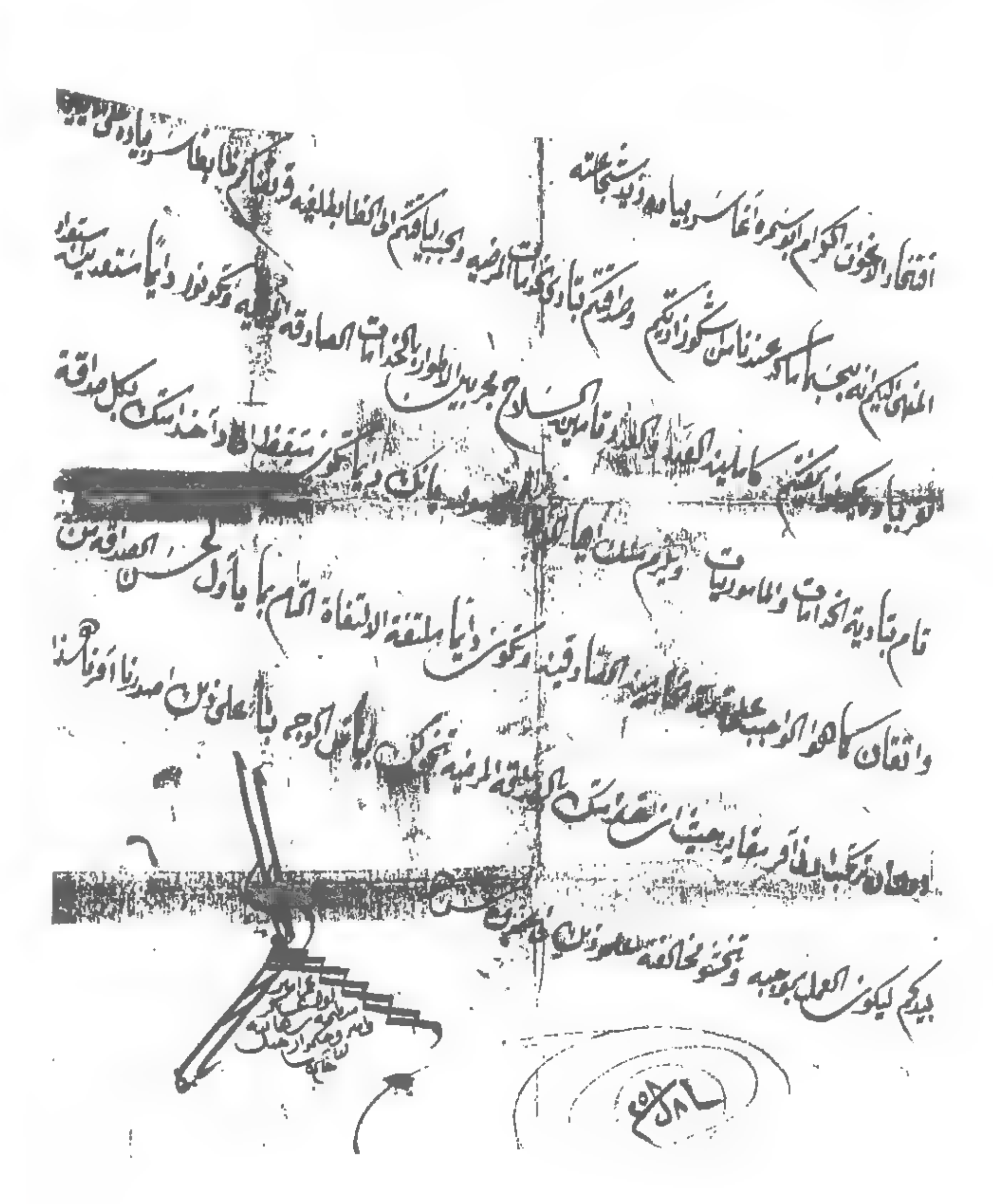
وثيقة رقم (١٣)

ايصال بمبلغ دفعه البطريرك إلى بعض الأمراء الشهابيين بسبب خسائرهم في أحداث ١٨٤٠ و١٨٤١. وتاريخه سنة ١٨٤٤م.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (١٤)

عمر باشا النمساوي يعين أبا سمرا غانم ضابطاً على مائتي نفر. ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.



محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٥)

رسالة من عمر باشا النمساوي إلى بعض الأغاوات لتأمين بعض وسائل النقل. ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

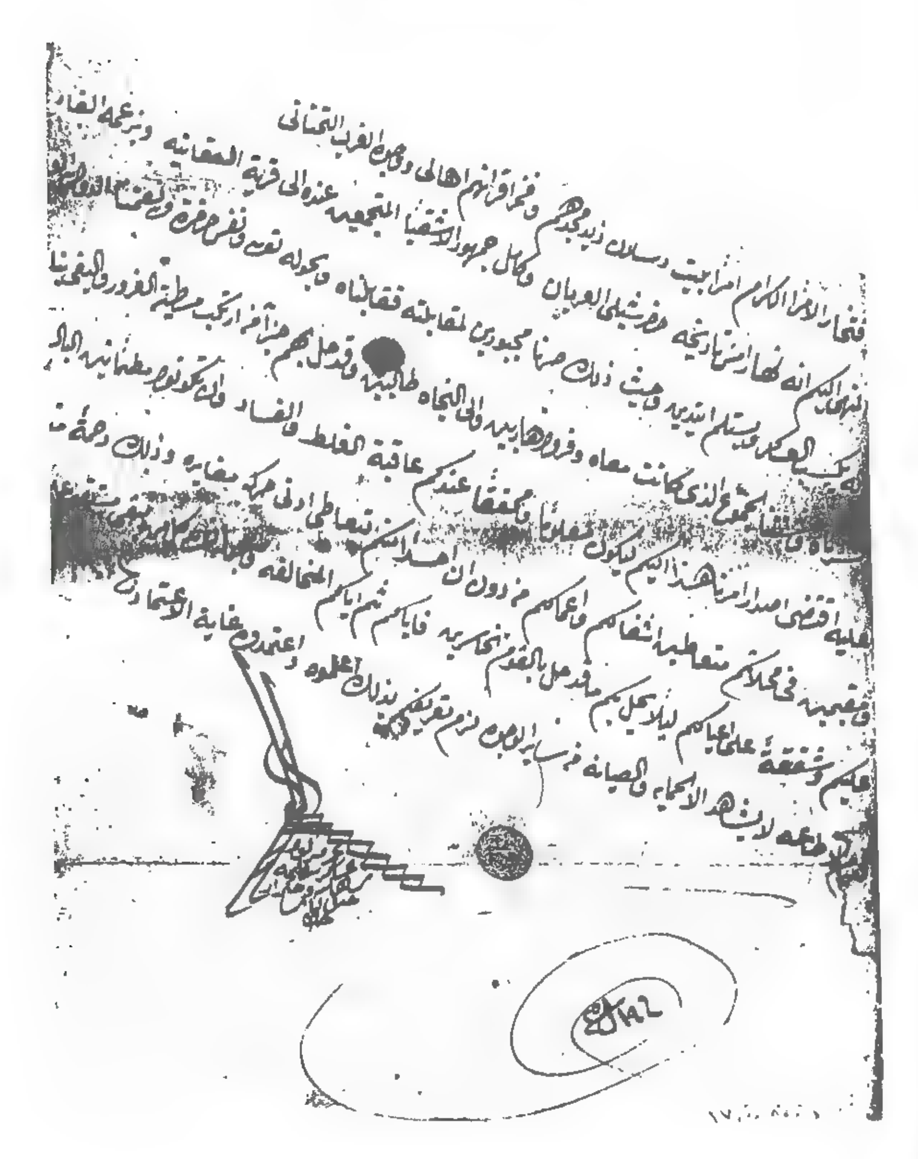
وثيقة رقم (١٦)

إعلام عن تحركات شبلي العريان أثناء قيامه على عمر باشا. ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٧)

رسالة من عمر باشا إلى الأمراء الأرسلانيين يعلمهم فيها بهزيمة شبلي العريان. ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.



محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٨)

رسالة مجهولة المصدر يدور مضمونها حول الأحداث الجارية بين الدروز وقوات عمر باشا النمساوي. ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.



محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (١٩)

رسالة من شبلي العريان إلى مشايخ آل الخازن يعلمهم بقرب انتهاء حكم عمر باشا. ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.



محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٢٠)

بيولوردي من والي صيدا إلى مشايخ ووجوه الدروز حول قبول العرضحال المقدم منهم. ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

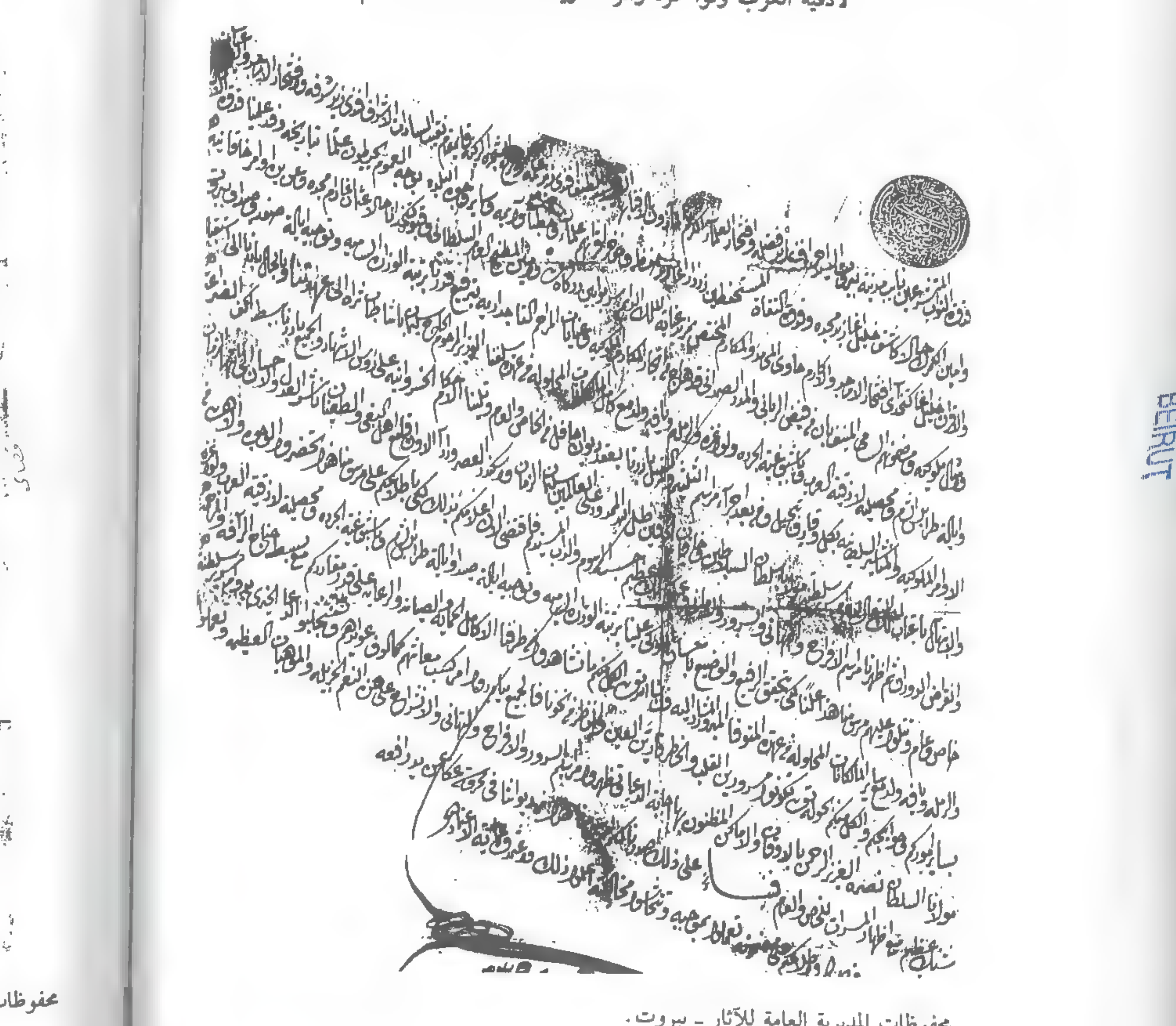
وثيقة رقم (٢١)

التعهد الموقع بين طوائف جبل لبنان ومؤداه عدم الخيانة أو ضرر أي كان. وأن يكون الرأي واحداً والقول واحداً. وقد اشهدوا على عهدهم هذا القديس مار الياس. ١٨٤٠م.

محفوظات حافظ أبو مصلح - عبيه.

وثيقة رقم (٢٢)

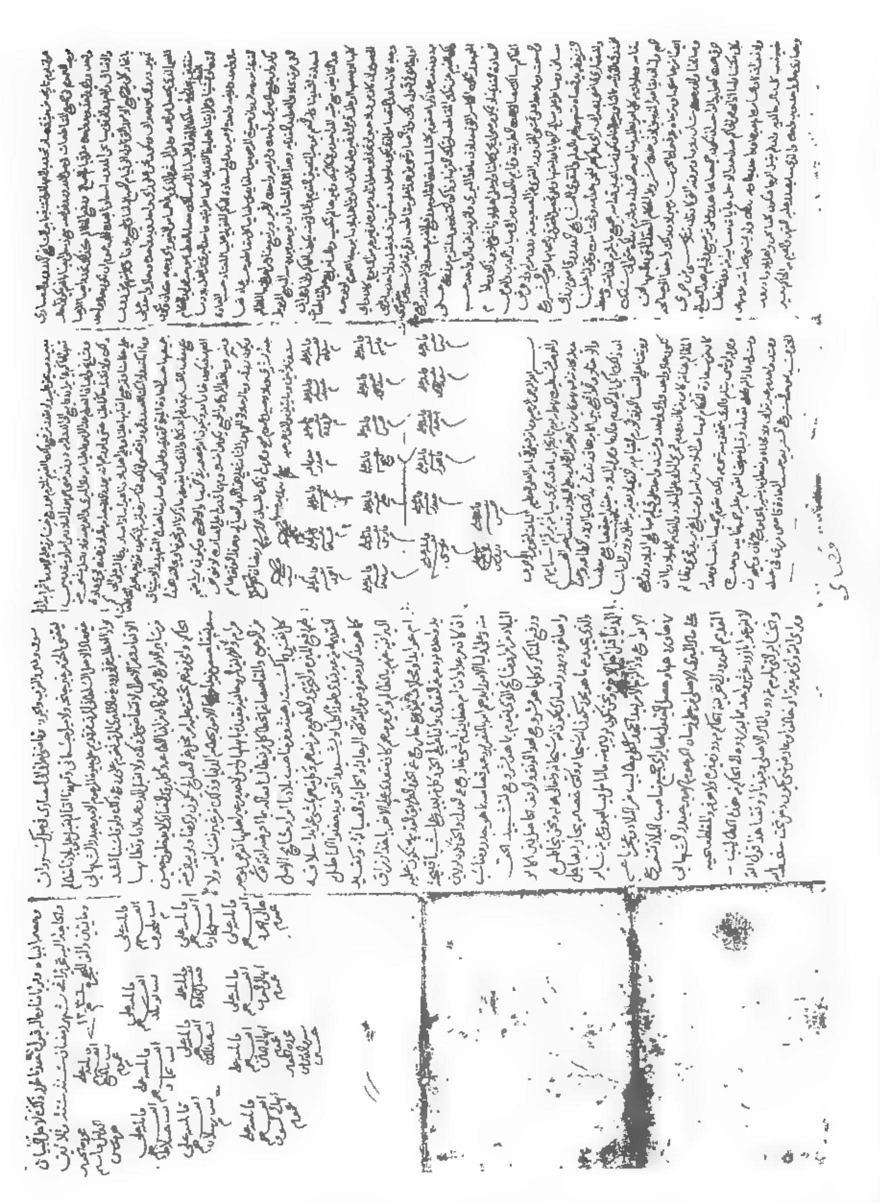
إعلام من عبد الله باشا بتنصيبه والياً على صيدا وصفد وبيروت وطرابلس الشام ومحصلية لاذقية العرب ولوا غزة والرملة ويافه. ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م.



محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٢٣)

نص التحالف بين الدروز والنصارى والتعاضد على دفع مال واحد وفريضة واحدة. ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م.



محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٢٤)

وصول الأمير بشير إلى معسكر ابراهيم باشا في عكا والحفاوة التي استقبل بها.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

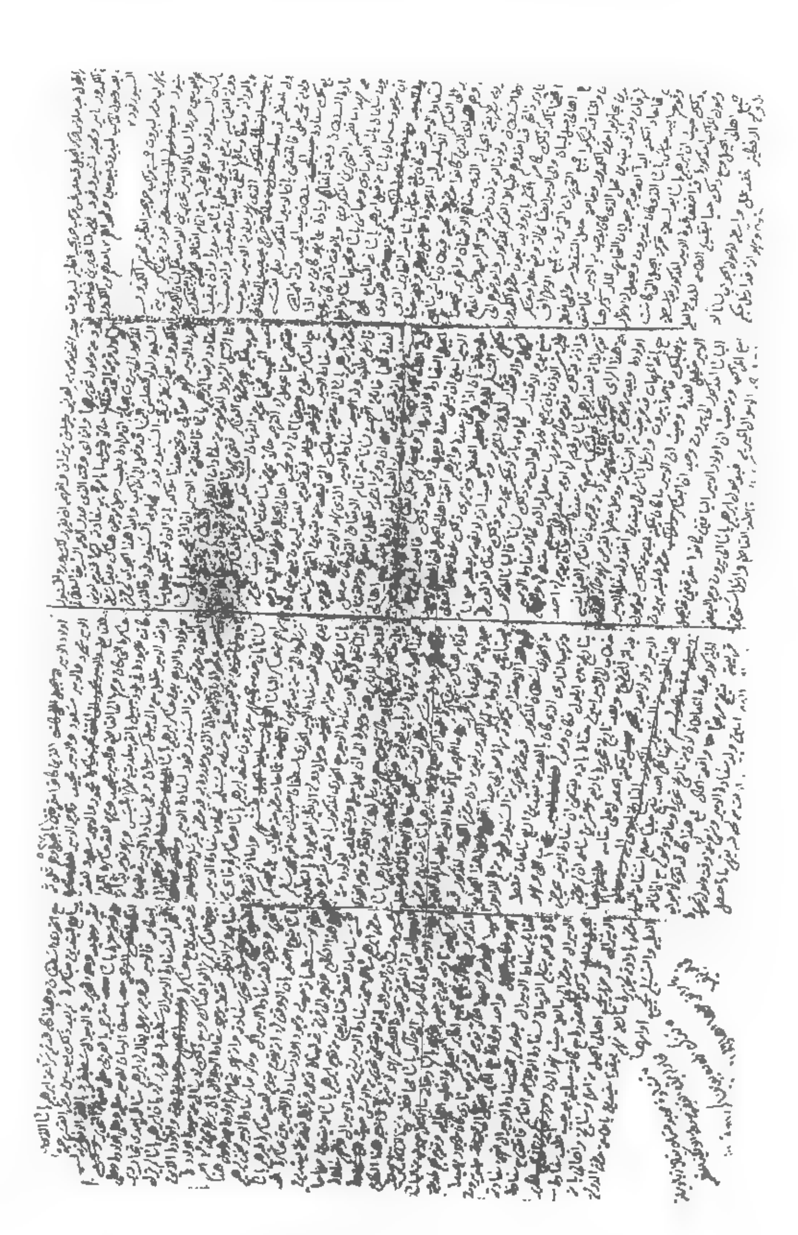
وثيقة رقم (٢٥)

إعلام من الأمير مسعود الشهابي بجمع سلاح العشائر الحمادية في جهات بعلبك. ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٢٦)

معلومات وتفاصيل تتعلق بالوجود المصري في جبل لبنان تاريخها نحو سنة ١٨٤٠م.



محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٢٧)

رسالة من الأمير بشير الثاني إلى مشايخ آل الخازن يطلب فيها متطوعين للعمل تحت إمرة حفيده سعيد. ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

حضرة الإخوان الأعزاء المشايخ بشاره وكنعان وحبيب الخازن المكرمين حفظهم الله تعالى

اولاً مزيد الاشواق لمشاهدتكم على كل خير وعافية. قبلاً صدر امرنا لكم لكي تتوجهوا
بخدمة جناب ولدنا الامير عبد الله المحترم الى جبة بشري وكنا موجهينه. جناب ولدنا
الامير سعيد المحترم الى جهات طرابلس فالمراد بوصوله اليكم حالاً تجمعوا جميع الانفار الحاملين
السلاح واما يكونوا انفاراً لايقين للخدمه لهذه الخطره وتوافوا جنابه نهار الثلاثاء
الواقع في ٧ ذي الحجه الكائن من دون تأخير ولا عاقه يوم واحد وبعثتكم جميع الانفار
المذكورين وهذا بحسن همتكم كفايه ولا تقطعوا اخباركم [illegible]

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٢٨)

رسالة من الطبيب حبيب برتران إلى زوجة الأمير حيدر اسماعيل أبي اللمع بشأن زوجها المنفي. ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

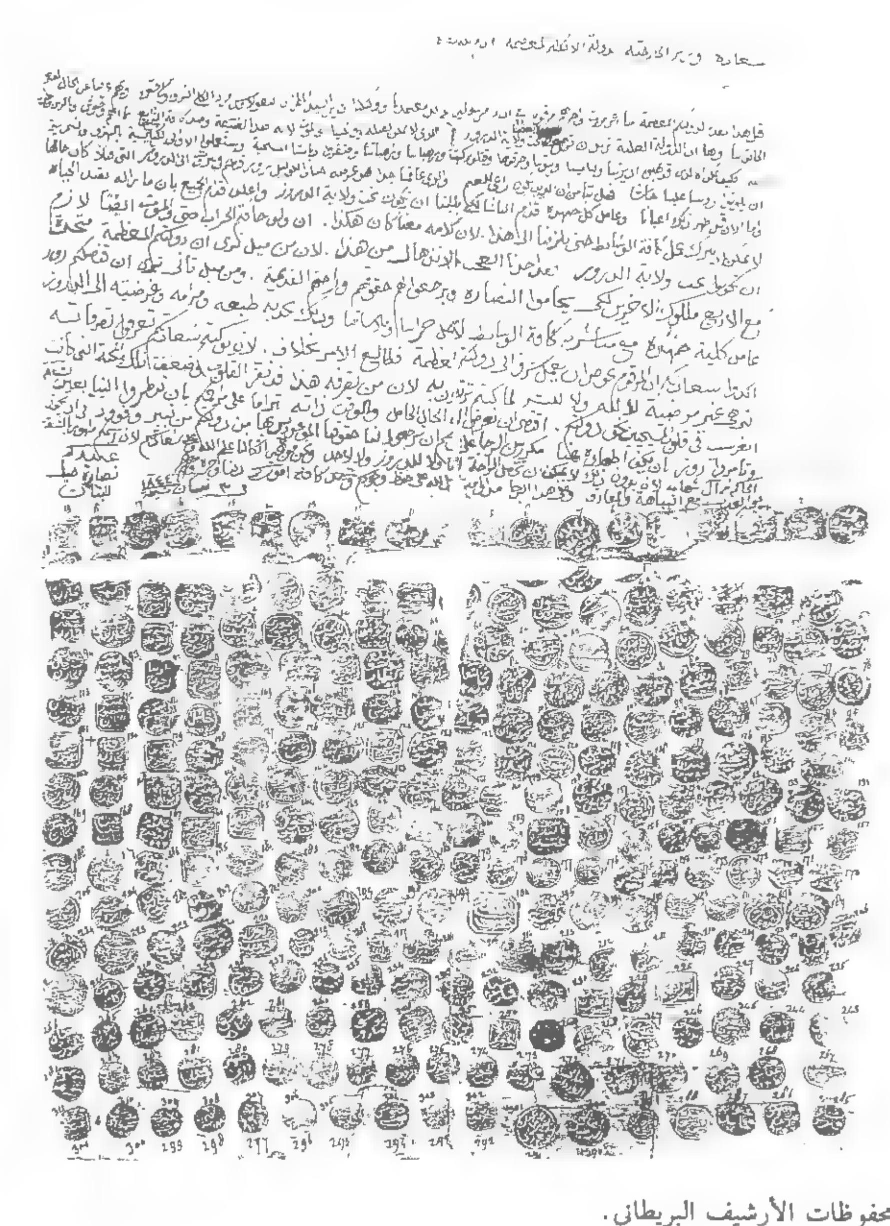
وثيقة رقم (٢٩)

رسالة من الأمراء الأرسلانيين أحمد وأمين وحيدر إلى القنصل البريطاني روز بشأن عقارات اغتصبها منهم الأمير بشير قاسم الشهابي.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٣٠)

استرحام مقدم من نصارى جبل لبنان إلى وزير خارجية دولة الإنكليز لعدم وضعهم تحت حكم الدروز واتهام روز بالتحيز. ١٨٤٤م.



محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٣١)

إعلام بإلقاء القبض على الدروز من قبل عمر باشا النمساوي.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٣٢)

مطالبة عمر باشا لأهل دير القمر بالتوقيع على عرضحال ضد الأمير بشير عمر وتحفظ الديريين على ذلك. ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م.

72

صورة تحرير الوارد من اهالي دير القمر الى اهالي الدير المذكور الموجودين بصيدا.
بعد الترجمة الاعتيادية

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٣٣)

مراسلات النصارى حول تولية الأمراء الشهابيين. أيار ١٨٤٢.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٣٤)

عرضحال يؤكد على معارضة حكومة عمر باشا. ١٨٤٢م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٣٥)

مداخلة الكولونيل روز بشأن الخلاف الحاصل بين الشيخين نعمان وسعيد جنبلاط. ١٨٤٦م.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٣٦)

المطالبة بعودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم. ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٣٧)

مطالبة الدروز وبعض مشايخهم بمبالغ متوجبة عليهم.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٣٨)

مطالبة النصارى بإطلاق يد الحاكم الماروني في الجبل وتحديد الأموال الأميرية. أيار ١٨٤٣.

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٣٩)

رفض النصارى لسلطة القائمقام الدرزي. ١٨٤٤م.

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٤٠)

مراقبة العثمانيين لقنصل فرنسا وللنصارى ذوي الميول الفرنسية.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٤١)

رسالة من الخوري مكاريوس إلى القائمقام حيدر اسماعيل بخصوص تقديم السلاح والذخيرة إلى أهالي زحلة ٢٧ أيار سنة ١٨٤٥م.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٤٢)

جمع سلاح مشايخ آل الضاهر وأهالي الزاوية. ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

فخراقرانهم المشايخ بيت الضاهر واعلامًا به لاهالي الزاويه عمومًا يحيطون علمًا

المنهي اليكم انه قد تاكد لدينا الطاعتكم فبعد ذلك انشرح خاطرنا عليكم فينبغي تكونوا طيبينه القلب وبخاطر ماسينه طمانيه

وتقدموا اسلحتكم لطرابلس ليد المامور للتفتيش لجمع الاسلحه ولو دايمًا للمباشر جرجس نصار بدون عاقه وتباشروا

اشغالكم واعمالكم وانتم انشا الله لا تشاهدوا غير الصبانه واكرهه لعلموه وعتمدوه وهو

وثيقة رقم (٤٣)

رسالة جوابية من عبد الحميد أفندي كرامة إلى يوسف كرم بشأن المشاركة في الأحداث الدموية.

صورة المكتوب المرسول من الطون كرم لعمه الشيخ بطرس

صورة تحرير عبد الحميد افندي كرامه للشيخ يوسف كرم

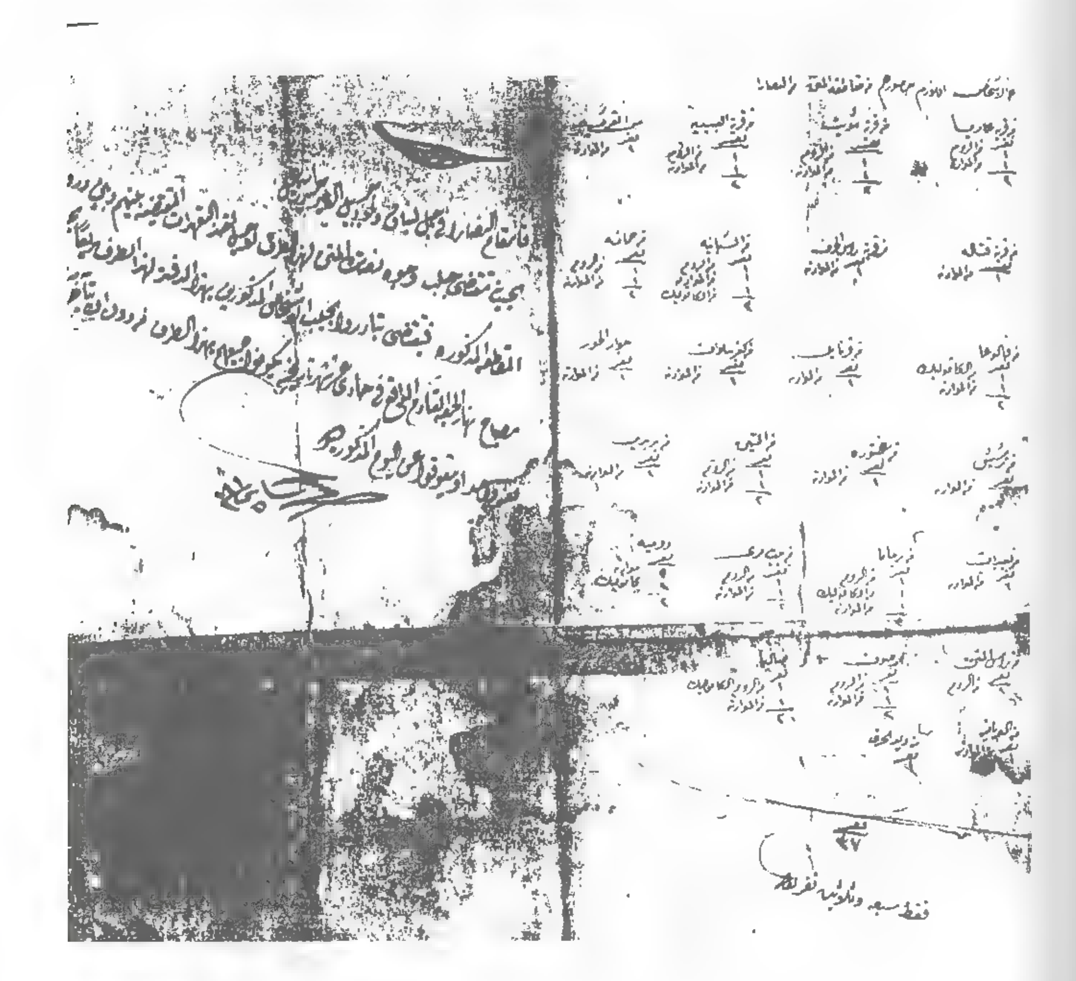
وثيقة رقم (٤٤)

رسالة من الكولونيل روز إلى القائمقام حيدر اسماعيل يستوضحه فيها عن رفع النصارى لعلم دولة غربية. أيار ١٨٤٥.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٤٥)

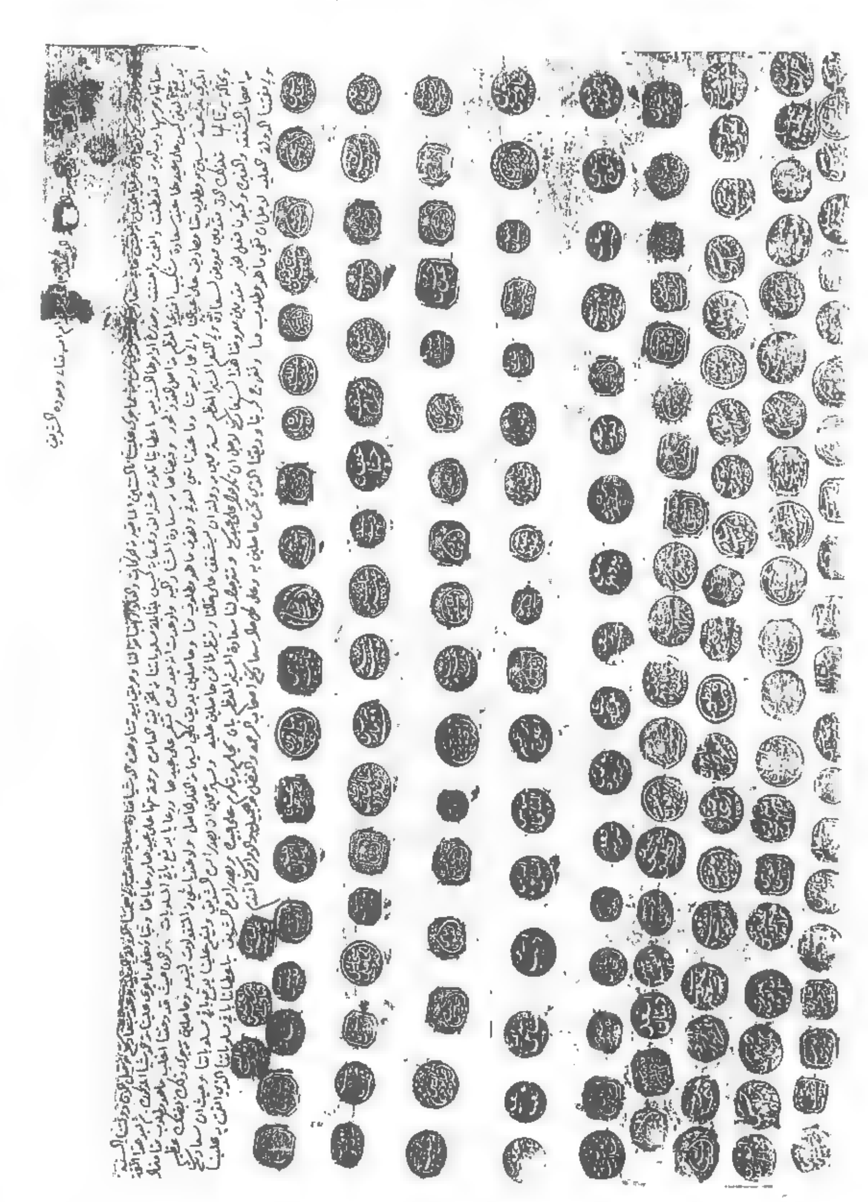
ترتيبات الصلح بين الدروز والنصارى إثر الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥م.



محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٤٦)

معروض قدمه نصارى الجبل إلى قنصل انكلترا حول أوضاعهم المعيشية والمطالبة بالتعويضات. ١٨٤٦م.



محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٤٧)

رسالة من الشيخ بشارة الخوري الفقيه حول أحداث سنة ١٨٤٥م.

جناب اخينا المحترم

انه غب السوال عن صحتكم نبدي من حيث بأن جناكم لم نفقا من
حضرتكم على الافادة ما هو حادث عندكم فكأنكم عاملتمونا
بعملنا مع انه من طرفنا ما جرى شي يوجب الافادة والحرز ما
سوى المماطلة بالاعمال كما تنظر فالمامول ان تعرفونا
اولاً عن صحتكم ثم عما هو مجدد بجهاتكم من جهة الامر والارشاد
ونحن موعودين بهذا النهار ساعة ٣٢ بانعقاد ديوان
وعلى ما فهمناه ان القناصل لا يحضرون فانسد باب
الفرج وكيفما كان الحال لابد ان نفيدكم عنه والامر
يحفظكم في ٢٩ اذار سنة ٤٥

اخوكم
بشارة الخوري

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٤٨)

رسالة من ميخائيل مشاقة إلى سميث الانكليزي بشأن أحداث وقعت في جهات حاصبيا سنة ١٨٤٤م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٤٩)

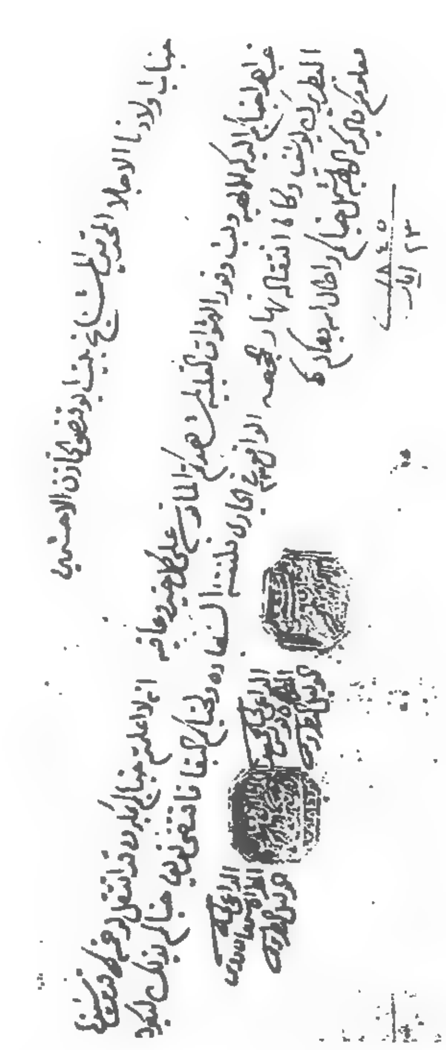
إعلام بوقوع الحرب بين الدروز والنصارى في منطقة الشحار. أيار ١٨٤٥.



محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٥٠)

وفاة البطريرك يوسف حبيش. ٢٣ أيار ١٨٤٥.



محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٥١)

عرضحال موضوعه الأموال الأميرية المتوجبة على أهالي كسروان.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٥٢)

رسالة من يوسف كرم إلى قنصلي فرنسا وانكلترا ومضمونها البلبلة الحاصلة حول منصب القائمقامية والأموال الأميرية. ٢٦ أيار ١٨٥٤.

الوثيقة رقم ٥٢

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٥٣)

بيولوردي والي صيدا بشأن الشيخ فرنسيس وأبناء عمه. ١٢٦١هـ/١٨٤٥م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٥٤)

مشايخ آل الخازن وجمعية ريفون.

تلخيص الذي تم بجمعية ريفون

بند اول — لازم رفت جرجس ابو صعب من المجلس وكونه عوضا عنه شخص من المشايخ بيت الخازن

بند ثاني — مقتضي يكون شخص من عايلة المشايخ المذكورين في باب قيمقام النصارى بوظيفة الكخيه مرخص بمعاملة كامل اشغالات عوضا عن عبد الله جاتم حيث هذا الشخص مطلوب ويعسر على ذوي الشرف بان يتسلوا منه مقتضى مصالحهم

بند ثالث — لا يمكن تحويل قبل سعادة بمقاطعة كسروان لكافة الاشغال قطعا لان في جميع المادولا بخلاف ما عيانه اذا حصل لاحد المشايخ المذكورين اذ كان بجميع الدعوان او بامر اخر حينئذ يصير تحول لسعادته بالقبول

بند رابع — لازم قيام ثلاثة اشخاص من العايلة المذكوره ويكون ثلاثة اشخاص ايضا من العايلة المرقومة بجمعية الثلاثة اشخاص المار ذكرهم وهولاي الستة اشخاص يكونوا متفوضين بامر الضبطية والمالكية بمقاطعة كسروان

بند خامس — اذا سعادته لا يقبل التماسهم بهولاي الشروط المحررة فيعملوا النكاية بواسطة نيافة البابا الكافة المملوكة

بند سادس — الشيخ فرنسيس ابو نادر لم اتحد مع جمهور عايلته لهذا الراي من ذلك فانتقل باعياله من غوسطا الى المربا

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٥٥)

موقف الكولونيل روز من جمعية ريفون ومعارضة حكم الأمير حيدر. آب ١٨٤٤م.

نسخة مكتوب من سعادة القنصل روز الى حضرة الخواجه جرجس باخوس

جناب الاجل الاكرم الخواجه جرجس باخوس المحترم دام بقاه

بعد السؤال عن عزيز خاطركم المبدي لجنابكم واصل تحريركم الرسم كيفما حكي لكم الضبط وخلافه الى الشيخ منصور الدحداح المرحوم همتكم ارسالها بالعجل صحبة احد من طرفكم ثم من حيث بلغنا ان في قرية ريفون قاصدين يعملوا جمعيه وغايتها المضادة لاحكام سعادة الامير حيدر الافخم ومن حيث هذا الترتيب لحاضر قد صار بامر الدولة العلية فمن دون شك تصرفات مثل هذه تسبب غما عظيما لاوليا الامور المعظمين فلذلك المرجو من جنابكم ان تبذلوا غاية جهدكم وكل سطوتكم مع احبابكم واقاربكم لاجل منعهم عن الرواح الى تلك الجمعيه ثم ترجوا ايضا ان تفهموا الذين لهم صالح في الاموال المقطوعة في جونيه بان اذا احد منهم ضاد الحكم وتداخل في تلك الامور ففي حينئذ فلهم سعادة الوزير المعظم بانها لا تحامي عن حقوقه فهذا ما اقتضى ودمتم في ٢٤ اب ١٨٤٤ م

محب جنابكم
كولونيل روز
قنصل جنرال
دولة الانكليز
بسوريا

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٥٦)

العفو عن الشيخ فرنسيس الخازن لمعارضته حكم الأمير حيدر بعد توسط الكولونيل روز له. ٢٦ أيلول ١٨٤٤.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٥٧)

رسالة من الشيخ نعمان جنبلاط إلى قنصل انكلترا مور بشأن أقساط مستحقة. ١٨٥٨م.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٥٨)

رسالة الشيخ سعيد جنبلاط حول ديون مستحقة لأخيه نعمان. ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٥٩)

عقد المصالحة الأولى بين أسرتي أبي شقرا وعبد الصمد. ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٦٠)

عقد المصالحة الثانية بين أسرتي أبي شقرا وعبد الصمد. ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٦١)

امكانية مشاركة المسيحيين في حرب القرم ضد الدولة الروسية (المسكوب). ١٨٥٤م.

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٦٢)

مشاركة الدروز في حرب القرم.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٦٣)

إعلام إلى الأعيان يدعوهم إلى إقامة التنوير والزينة بمناسبة انتصار السلطنة في حرب القرم. ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٦٤)

مداخلة البطريرك مسعد في الخلاف الحاصل بين بلدتي بشري وإهدن ووقوع الصلح بين المتخاصمين. ٢٩ تموز ١٨٥٧.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٦٥)

شكوى أهالي زحلة على القائمقام بشير أحمد واتهامه بالحزبية والغرضية.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٦٦)

استرحام أهالي كسروان لعدم دخول العساكر السلطانية إلى منطقتهم. ١٥ ت٢ ١٨٥٩.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٦٧)

لائحة بالتعديات التي وقعت على المشايخ الخازنيين والخسائر التي لحقت بهم. ١٨٥٩م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٦٨)

إعلام من أهالي بيت مري إلى طانيوس شاهين يخبرونه فيه بالحادثة التي وقعت في بلدتهم ويطلبون مساعدته. ١٥ آب ١٨٥٩م.

محفوظات البطريركية المارونية.

وثيقة رقم (٦٩)

الأوضاع العامة للنصارى بعد حادثة بيت مري وعدم تحرك الدولة لتحصيل التعويضات أو معاقبة الفاعلين. ١٥ ت٢ ١٨٥٩م.

محفوظات البطريركية المارونية.

وثيقة رقم (٧٠)

مقاسمة عهدة إهدن بين ولدي بطرس كرم ميخائيل ويوسف. ١٨٤٧م.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٧١)

مهاجمة أهالي زحلة للقرى الدرزية في الجرد. ١٨٦٠م.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٧٢)

رسالة من القائمقام بشير أحمد إلى البطريرك بولس مسعد حول أحداث زحلة ومشاركة الموارنة فيها. ١٥ حزيران ١٨٦٠.

[illegible]

(من الامير بشير احمد قائمقام النصارى الى البطريرك بولس مسعد)

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٧٣)

جواب البطريرك للقائمقام حول أحداث زحلة وتحفظ البطريرك على الصلح إذا كان على أساس صلح. ١٢٦١هـ/١٨٤٥م.

(صورة جواب البطريرك الى القائمقام)

[illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٧٤)

تبرير القاضي يوحنا الحاج على عدم توقيعه صك الصلح مع الدروز.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٧٥)

رسالة نيفن مور إلى الشيخ سعيد جنبلاط ومناشدته حماية المسيحيين.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٧٦)

تقرير عن الأحداث الجارية في دير القمر ودور الجند العثماني فيها. ومداخلة الشيخ سعيد جنبلاط وآل حمادة لتأمين وحماية بعض السكان. ٢٥ حزيران ١٨٦٠.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٧٧)

دعوة فؤاد باشا للأعيان الدروز والنصارى للمثول أمام المحكمة. ٨ صفر ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٧٨)

مناشدة سجناء المختارة لقنصل انكلترا للتوسط وإطلاق سراحهم.

سعادتلو افندم آلشت دولت الانكليز الفخيمه ايد الله سرير دولتها بالعز والنصر الى غاية الزمان امين

يعرضوا عبيد سعادتكم الباقيين في سجن المختاره عدا من المعدلت السنيه ايد الله وجودها بالنصر والظفر بانه
بالبريه باننا يا عبيد اشخاص فقرا الحال وقد اصبحنا بحالت الاضمحلال الكلي وقد تنوعت علينا الامراض
وصار مفقود منا جملت انفار والباقين في غايت العجز والتلف وهلكت اعز الله ت سعادتكم
مواشينا وعدمت قوانا وذهبت نتيجت القوت الضروري الى اطفالنا وعيالنا واصبحت اكبادهم
جايعه من الم الجوع ولم بقي لهم مقدره على مناولت القوت اليومي وحيث نحمده تعالى وجود
سعادتكم رحمت للعباد باظهار الراحه والامنيه بكامل الرعيه كما هي داب دولت سعادتكم الحميدت
[illegible] البانيه شجرت الرفق واصول الحقانيه ولاجل تحقيقها بتوطيد التحابب بين دولة
سعادتكم الفخيمه وبين الدولت العليه ايد الله كرسي سلطنتها السنيه فنحن مسترحمين من شان عنايتكم وعظيم
مراحم سعادتكم الماح نحو مكارمكم الذي قد ملأت هذه الجهات شفقت مرحمتكم بادخال الراحه
بفك اسرنا واطلاق استراحتنا من المراحم الشاهانيه لاننا يا سيدي قد بقينا في الضنك الكلي ووصلنا [illegible]
الاشباح بلا ارواح بسبب اطالت السجن علينا فاستغثنا باذيال حلم دولتكم وعظيم مراحم
سعادتكم قبول استرحامنا بعدما يقاعنا على تراب اقدامكم وبه نرتجي سعادتكم دعاءنا وتعم
حسنة اطفالنا الذي اكبادهم جايعه ونكسبوا رحمت ذواتنا كما بدايما باسطين اكف الضراعه الى الله
تعالى بتشييد اركان دولتكم المعظمه بالسعد والاقبال بساير الامور والاحوال فلهذه واقفت ضعفه
بسطنا اعراضنا هاذه من عنايتكم وتعلقت باذيال حلمكم وبساير الاحوال الامر امركم افندم

بندك [illegible]
الموجودين في
سجن المختاره

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٧٩)

اختلاف عدد المطلوب إعدامهم من الدروز وتخفيض العدد من ٤٦٠٠ إلى ١٢٠٠.

L'indépendance belge du 11 février Continentale Revue politique, le passage suivant relatif aux affaires de Syrie : « Des journaux anglais ont affirmé que les évêques chrétiens du Liban ayant été interrogés par Fuad Pacha sur la question de savoir combien sur 6,900 Druses mâles qui habitent cette partie de la Syrie, il convenait d'en mettre à mort en expiation des massacres commis sur les maronites; ces dignes pasteurs auraient fixé à 4,600 le nombre des exécutions indispensables. Le fait était tellement monstrueux que nous n'y avons pas cru et que le monde et quelques feuilles cléricales ont eu beau jeu à le contester.

Cependant il n'était que trop vrai : Lord John Russell l'a attesté à la Chambre des Communes, dans sa séance du huit février, sur la foi d'un rapport de Lord Dufferin et d'un document signé par les évêques eux-mêmes. Il a ajouté que ce n'était qu'à grand peine que Fuad Pacha et les commissaires avaient obtenu que le chiffre des exécutions fut réduit à 1200 comme minimum. Les Druses massacrés également.

Si les sentiments des chrétiens du Liban correspondent à ceux de leurs évêques comme cela n'est que trop probable, on peut en conclure que ces gens là ne méritent guère les sympathies du monde civilisé qu'on a essayé d'éveiller en leur faveur.

Sans doute c'est un devoir et une obligation pour l'Europe de les mettre à l'abri des atteintes de leurs ennemis, mais c'en est un aussi de les empêcher de commettre les mêmes crimes si, à leur tour, ils redevenaient assez forts pour cela. En dehors de ces obligations l'Europe ne doit rien à ces populations, et il y aurait folie à abandonner à de pareilles sectes qui déshonorent le christianisme auquel elles prétendent appartenir, le soin de se gouverner elles mêmes et surtout de gouverner les tribus qui ne sont pas de leur religion.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

وثيقة رقم (٨٠)

نفي المطارنة لتدخلهم في تحديد عدد المطلوب إعدامهم من الدروز.

محفوظات المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

وثيقة رقم (٨١)

تعيين وكلاء عن الدروز المنفيين إلى قلعة بلغراد وطرابلس الغرب. ١٠ تشرين الثاني ١٨٦٢.

محفوظات الأمير نديم آل ناصر الدين ـ كفرمتى.

وثيقة رقم (٨٢)

العفو عن الدروز المنفيين إلى الخارج وعددهم ٢٥٠ شخصاً ما عدا المنفيين إلى قلعة بلغراد.

محفوظات الأستاذ شوقي حمادة ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٨٣)

اتهام قنصل النمسا للمطران طوبيا عون بتحريك فتنة ١٨٦٠ ونفي المطران لتلك التهمة. ٢٣ حزيران ١٨٦٠.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٨٤)

معروض مقدم إلى القنصل الانكليزي وموضوعه المساعدات المقدمة إلى السكان في دير القمر.

محفوظات الأرشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٨٥)

مساعدات مقدمة من خزينة الدولة وأخرى من الأب لافيجري.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٨٦)

قائمة بالمدفوعات كتعويض عن مسلوبات وخسائر.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

وثيقة رقم (٨٧)

بيولوردي تعيين يوسف بك كرم وكيلاً للقائمقامية النصرانية. تشرين الثاني ١٨٦٠.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

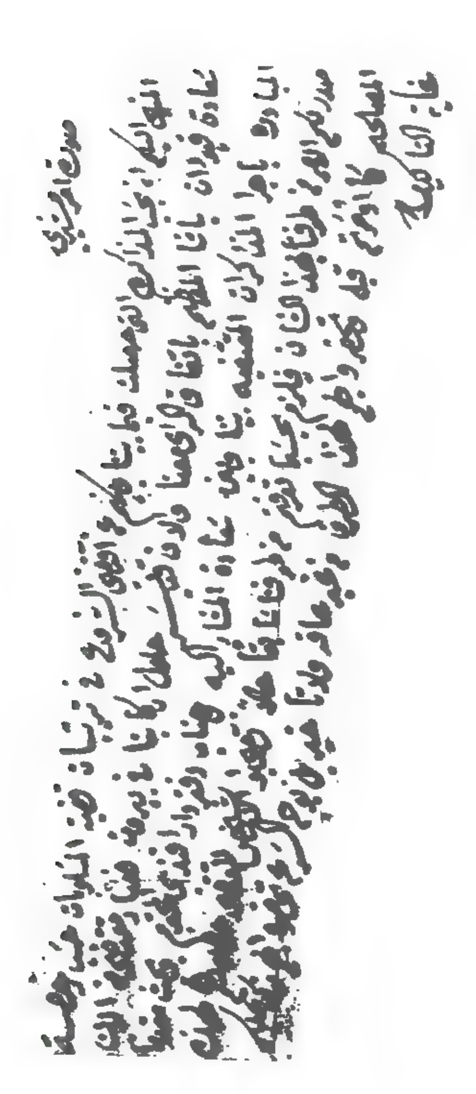
وثيقة رقم (٨٨)

معلومات عن الحملة الفرنسية في جبل لبنان ومقابلة دي بوفور للبطريرك.

محفوظات الدكتور منير اسماعيل - بيروت.

وثيقة رقم (٨٩)

ترتيب قضية المسلوبات من قبل والي صيدا والدفتردار.



محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٩٠)

مطالبة نصارى سوريا بنقلهم إلى أرض تخضع لسلطة فرنسا ١٨٦١م.

صاحب العظمة والمجد امبراطور فرنسا ذو الجلالة القيصرية
انه بقلوب منكسرة ونفوس حزينة نعرض امام سدتكم الامبراطورية عبيد جلالتكم نصارى سوريا فكما انه مستغنى
عن البيان عظم البلاء الذي حل بنا والمذابح المريعة التي اصابتنا بالسنة الماضية قريبا لما اخذت بدايتها في جبل لبنان وامتدت
الى اقليم لبنان وانتهت الى الشام ونحوها مفعولة بجسارة هائلة من كافة الامم الغير النصرانية حتى الحكومة المحلية هكذا
امر مشهور في كافة الاقطار انه لما شاع خبر بلايانا هذه المحزنة واتصل الى مسامع عظمتكم لم تأنفوا من ان ترامقوا مذلتنا باعين
رأوفة من معالي سموكم بل انكم من دون ادنى توقف تحركت مندفقة ينابيع مراحمكم لاغاثتنا ليس فقط بالاحسانات الصادرة من انعامكم
ومن خيرات قبيلتكم الافرنسية ذات الشهامة والمروّة والحمية بل وان عددا وافرا من عساكركم المظفرة وعقيدهم الغيور رجل كف يد
العدو عنا والاخذ بثارنا من سفك الدم والمال وان يعاين التبصر في وضعنا ويكابدونه بحولنا راحة مخلفة في المستقبل وانه
من حيث قد اشتهر في الكون ان بلايانا هي من فساد الملح فلا بد لحكمتكم الفائقة ان تهتم لنا في ملح جديد من معدن جديد غير فاسد
تنال منه الصلاح والامنية الدائمة ممن يمكنه تعيين سمو منزلة هذه العناية الفائقة وباي عبارات نقابلها بالشكر الذات
تحقّقاً اننا لعاجزون وليس لنا ادنا كفاية لذلك وانما نرفع صوت تواضعنا الى العلا ونلتمس من ابي الانوار ان يحفظ في الكون شريف
وجود جلالتكم محفوفا بالشوكة والسطوة والتأييد وان يحمي قبيلتكم ويصون ممالككم مدى الزمان المديد
غير انه بكل تأسف وغم نبسط اعراضنا هذا امام ساحة سدتكم فنقول انه قد مضى على بلايانا نحو تسعة اشهر والحد تاريخه
لم يحصل على شيء مما كنا نؤمله ونرجوه ولم نتمتع بشيء من نتائج اهتمامات جلالتكم بنا نظراً لاخذ بثارنا من سفك الدم والمال
ونظراً لوضعنا في مركز امين نعم ان سطوة امبراطوريتكم كفت ايدي العدو عنا الا ان توقيف استعمال حقوقنا بكل
هذه المدة المستطيلة ومغادرتنا تائهين في البراري دون مأوى لانه لم يتصلح من عماراتنا للان الا نصف العشر جعل ان
تتسلط علينا امراض شديدة مختلفة بسبب الجوع المهلك والعري الفاضح والبرد القادح فمات منا خلق كثير
يفوق عدد المقتولين منا بالسيف ضعفين لحد ثلاثة اضعاف دون مبالغة ولان هذا امر مشهور فشهرته تنفي شبهته
ولم يزل الموت يرعانا بجانب تعيس وذلك انضح هذا التوقيف وانتاح بلية جديدة تفوق جدا على بلايانا الاولى.
ومع هذا لم نرى لحد الان ادنا علامة تحولنا اذ انا امل في وضعنا بمركز جديد وامين وانا لخائفون جدا من
ان نبقى في مركزنا القديم ولان التجربة علمتنا دفعات متوالية بانه ليس فقط لا راحة لنا بذلك بل ولا امنية
ايضا وانه كما كنا في الماضي عرضة للقتل والسبي والنهب والحريق هكذا سنكون فيما بعد فيمن فضل منا
كلما اوجدنا بالحالة المحكي عنها ولذلك فنتوقع منطرحين على تراب اقدامكم راجين شدة مراحمكم وشهامتكم الامبراطورية
ان تلحظوا بحنوا اعين عنايتكم الابوية المشفقة متبصرين بحال تعاستنا ومذلتنا ومهتمين بنجاتنا من هذه المهالك المريعة
اما بوضعنا بمركز امين بعيد عن ايدي اعدائنا الحاضر لنكون اسوة باخوتنا الذين منذ ايام قريبة حازوا هذه النعمة بعناية
مراحمكم مع ان بليتهم اقل جدا من بليتنا اما ان تفيض مراحمكم القاهرة الكون فتعينوا ارضا من اراضي ممالككم
السعيدة لكي نترك ارض سوريا التعيسة ونرحل اليها وننهي ما بقى لنا من العمر امنين وبما ان الله جلت حكمته قد منح
عظمتكم الاقتدار ووضعكم في ارض الاحيا ملاذا وعياذا للملهوفين فحاشا شهامة جلالتكم من صرف النظر عن اغاثتنا
ودخول عظمتكم تحت مسئولية العدل الالهي لاننا كوننا وديعة وسيطالب ويجازي اهتمامات عنا بحكم الامبراطورية
بنا وها اننا نزعاق مذلتنا نرفع اصوات تضرعنا الى السما ملتمسين من ابي الانوار دوام شوكتكم للدوام

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

فهرس الوثائق

فهرس الوثائق

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٦	بدون تاريخ	الأمير عباس الشهابي	إعلام إلى الشيخين فرجان ورامح الخازن بتولية الأمير عباس وصدور شرطنامات الالتزام والخلع إليه من قبل والي صيدا.	٤١٠
٧	بدون تاريخ	بشير جنبلاط	رسالة إلى الشيخ بشارة الخازن بشأن فلاحي ساحل علما واختلاط دفتر الديموس الخاص بهم مع دفتر ساحل علما، يطلب إليه التحقق والإفادة.	٤١١
٨	بدون تاريخ	نوفل الخازن	رسالة يطلب فيها تثبيته قنصلاً لفرنسا في بيروت مكان والده حصن الخازن الذي توفي في ٢٢ كانون الأول سنة ١٧٠٧م، كي يبقى ناشراً بيرق فرنسا واسمها في جبل لبنان.	٤١٢
٩	بدون تاريخ	بشير جنبلاط	خلاف بين البطريرك واحدهم بسبب أحد الأمكنة، ومداخلة الشيخ بشير جنبلاط في الأمر.	٤١٣
١٠	١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م	بشير الشهابي الثالث	رسالة منه إلى مشايخ بيت الخازن يعلمهم فيها بورود مرسوم من محمد سليم باشا والدفتردار يختص بالويركو الجديد المفروض على المكلفين في ولاية صيدا ومنها ويركو أهالي جبل الدروز، وضرورة حضور شخص من كل عهدة إلى اجتماع يعقد في بلدة عيناب في ٢٠ جماد وذلك للمفاوضة وإعطاء القرار بشأن الأموال الأميرية.	٤١٤
١١	١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م	إختيارية بلدة جزين	رسالة منهم إلى اختيارية دير القمر بشأن الحادثة التي وقعت في أرض باطون التابعة لبلدة نيحا بين أهالي جزين ونيحا، مع طلب إجراء ما يلزم وخصوصاً إذا ما طلب أهل نيحا مساعدة أهالي الشوف.	٤١٥

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
١٢	بدون تاريخ	مجهول	في الوثيقة معلومات مهمة حول محاصرة الدروز لدير القمر وإسقاطهم لحكم الأمير بشير الثالث وأسماء قواد الجردات الدرزية.	٤١٦
١٣	١٨٤٤	ملحم وفارس شهاب	إيصال بمبلغ ٩٣٥٣٠ قرشاً إلا ربع القرش دفعها البطريرك الماروني من أصل الإحسان الذي أنعمت به دولة الأستريا ليوزع على العائلة الشهابية بسبب خسائرها في أحداث سنتي ١٨٤٠ و١٨٤١.	٤١٧
١٤	١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م	عمر باشا النمساوي	أمر تعيين إلى أبي سمرا غانم ضابطاً على مائتي نفر مشاة مجهزين بالسلاح لتأدية المهام المطلوبة منهم.	٤١٨
١٥	١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م	عمر باشا النمساوي	رسالة منه إلى بعض الأغاوات لتأمين وسائل النقل (الضهر) الموجود في جهات صيدا بهدف إيراد الذخائر إلى بيت الدين.	٤١٩
١٦	١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م	حاوي خبر	إعلام عن تحركات شبلي العريان ومحاولة التفاهم مع النصارى للقيام ضد حكم عمر باشا.	٤٢٠
١٧	١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م	عمر باشا النمساوي	رسالة منه إلى الأمراء الإرسلانيين ووجوه الغرب التحتاني يعلمهم فيها بهزيمة شبلي العريان وتراجعه عن بيت الدين، وفيها تحذير ضمني لهم بالتزام الهدوء والطاعة.	٤٢١
١٨	١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م	مجهول	رسالة يدور مضمونها حول الأحداث الواقعة بين الدروز وعمر باشا وموقعة كفرنبرخ.	٤٢٢
١٩	١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م	شبلي العريان	رسالة من شبلي العريان إلى مشايخ بيت الخازن يعلمهم فيها بالمعروض الذي تقدم إلى أسعد باشا وفيه رفض لحكم عمر باشا وأن حكم عمر باشا سينتهي بعد يومين.	٤٢٣

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٢٠	١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م	أسعد باشا، وسعيد جنبلاط وقاسم نكد	بيولوردي من والي صيدا أسعد باشا إلى مشايخ ووجوه الدروز يعلمهم فيه قبول العرضحال المقدم منهم، ويدعوهم إلى الهدوء والراحة. وفي أسفل البيولوردي إعلام من الشيخين سعيد جنبلاط وقاسم نكد إلى الأمراء بيت قائدبيه يخبرانهم فيه بموافقة أسعد باشا على رجوعهم إلى بيوتهم ومقاطعاتهم.	٤٢٤
٢١	١٨٤٠	طوائف جبل لبنان	الوثيقة الموقعة بين طوائف جبل لبنان ومؤداها عدم خيانة أو ضرر أي كان وفيها يتعهدون بأن يكون الرأي واحداً والقول واحداً، وقد أشهدوا على عهدهم هذا القديس مار الياس.	٤٢٥
٢٢	١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م	والي صيدا عبد الله باشا	إعلام عبد الله باشا إلى حاكم بيروت ومفتيها ونقيب الأشراف وأمين الكمرك والعلماء والخطباء وسائر الوجوه والأعيان بتوجيه منصب الوزارة إليه وتوليته إيالة صيدا وصفد وبيروت، وإيالة طرابلس الشام ومحصلية لاذقية العرب ولواء غزة والرملة ويافه.	٤٢٦
٢٣	١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م	دروز ونصارى جبل لبنان	نص التحالف بين الدروز والنصارى والتعاهد على دفع مال واحد وفريضة واحدة ونصرة الحاكم الذي يحقق العدل بين الناس ويحافظ على الدين والعرض وصالح الرعايا. وفي التعهد أمور كثيرة تتناول الضرائب والقضاء والعدل وفي ختامها إمضاء الأسر المقاطعجية الموقعة عليها مع عموم أهالي البلاد.	٤٢٧

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٢٤	بدون تاريخ	عبد الله شهاب	رسالة من عبد الله شهاب إلى المشايخ الخازنيين يخبرهم فيها عن تلقيه مرسوماً من الأمير بشير، وفيه أخبار عن وصوله إلى معسكر ابراهيم باشا في عكا والحفاوة التي استقبل بها، ثم يطلب تأمين مائة بغل لشرائها ومن لا يستطيع بيع بغله عليه تقديم السبب.	٤٢٨
٢٥	١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م	مسعود شهاب	إعلام بجمع سلاح العشائر الحمادية في جهات بعلبك من قبل المشايخ أولاد عبد الملك والمشايخ أولاد جهجاه (الحمادين).	٤٢٩
٢٦	نحو ١٨٤٠	مجهول	وثيقة تحتوي على معلومات وتفاصيل تتعلق بالوجود المصري في جبل لبنان أثناء إنتفاضة السكان في ربيع سنة ١٨٤٠، وفيها أسماء كبار المسؤولين كالسلطان عبد المجيد ومحمد علي وابراهيم باشا وعباس باشا والأمير بشير ونابير وود. كما تتضمن الوثيقة موضوعات على جانب من الأهمية كشروط الصلح، وموضوع انقلاب الأمير بشير على ابراهيم والانضمام إلى الحلفاء، ثم تسليم الأمير إلى الإنكليز في صيدا ونفيه إلى جزيرة مالطا...	٤٣٠
٢٧	١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م	الأمير بشير الشهابي	رسالة إلى مشايخ آل الخازن يطلب فيها متطوعين للخدمة في جهات طرابلس تحت إمرة حفيده الأمير سعيد شهاب، وأن يكونوا حاملين السلاح «ولايقين للخدمة».	٤٣١
٢٨	١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م	حبيب برتران	رسالة إلى زوجة الأمير حيدر اسماعيل أبي اللمع بشأن زوجها المنفي إلى جزيرة سنار والأمل بإطلاق سراح المعتقلين.	٤٣٢

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٢٩	بدون تاريخ	الأمراء الأرسلانيين أحمد وحيدر وأمين	رسالة إلى قنصل انكلترا الكولونيل روز بشأن عقارات تسمى وادي الدولاب متنازع عليها بين الأمراء الأرسلانيين والأمير بشير قاسم. وفي الرسالة تفاصيل عن انتقال هذه العقارات إلى الأمراء بالإرث، ثم اغتصابها من قبل الأمير بشير الذي بلص الأرسلانيين وقتل والدتهم الست «حبوس» وفرق أراضيهم على أتباعه. وينهون الرسالة بمطالبتهم بالتقاضي مع الأمير بشير قاسم بموجب الشريعة المصطفاوية.	٤٣٣
٣٠	١٨٤٤	نصارى جبل لبنان	استرحام مقدم منهم إلى وزير خارجية دولة الإنكليز يرفضون فيه وضعهم تحت سلطة الحكام الدروز لأنهم يفضلون الموت عليه ويتهمون الكولونيل روز بالتحيز للدروز وإصراره على أن يكون النصارى تحت سيطرتهم. وأن يكون الحاكم من آل شهاب وبغير ذلك لا يمكن أن تحصل الراحة.	٤٣٤
٣١	١٨٤٢	حاوي خبر	إعلام بإلقاء القبض على المشايخ الدروز من قبل عمر باشا النمساوي والمشايخ هم سعيد جنبلاط وناصيف نكد وحسين تلحوق وخطار العماد ونعمان جنبلاط وحمود نكد وأنه صار «طرح الصوت» على الدروز لاستخلاص المشايخ من السجن. وسبب ذلك تصميم عمر باشا استخلاص المسلوبات الخاصة بالأمير بشير القاسم وغيره.	٤٣٥

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٣٢	١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م	أهالي دير القمر	مراسلة أهالي دير القمر إلى إخوانهم الموجودين في صيدا، يعلمونهم فيها أنه طلب منهم بعد مقابلة عمر باشا في بيت الدين أن يضعوا «عرضحال» يرفعونه إلى الدولة العلية، ويذكرون فيه ظلم الأمير بشير عمر وتعديه على الرعايا وأن الدروز على استعداد للتوقيع عليه، وأن أهل دير القمر تحفظوا على ذلك لأنهم لا يمثلون جميع أهالي الدير وفضلوا أن يكونوا آخر الموقعين. . .	٤٣٦
٣٣	٣ أيار/١٨٤٢	نصارى الجبل	تحرير منهم إلى أهالي دير القمر يعلمونهم فيه بوصول أمر من السرعسكر مصطفى باشا، وعرضحال من رعايا المقاطعات مضمونهما رفض تولية الأمراء الشهابيين على الجبل، وتولية عمر باشا، وضرورة إمضاء العرضحال وختمه. وأنهم أجابوا أنه لا يمكن تحميلهم فوق طاقتهم وأن الدولة أطلقت الحرية في الانتخاب وأن راحتهم هي بانتخاب أحد أمراء آل شهاب النصارى. وفي الوثيقة إشارة إلى أن العرضحال تم ختمه من قبل الأعيان الدروز.	٤٣٧
٣٤	نحو ١٨٤٢	مجهول	عرضحال يؤكد على معارضة حكومة عمر باشا وينفي موافقة الأهالي والإكليروس على حكم عمر باشا.	٤٣٨
٣٥	١٨٤٦	البطريرك يوسف الخازن	مداخلة الكولونيل روز لدى البطريرك للحؤول دون مداخلة بعض النصارى في الخلاف القائم بين الشيخين سعيد ونعمان جنبلاط، وتأكيد البطريرك أن هذه المسألة تختص بالشيخين.	٤٣٩

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٣٦	١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م	أهالي الجبل الموجودين في المدن	معروض يطلبون فيه أن يكون الحاكم عليهم أحد الأمراء من آل شهاب النصارى، وبدون ذلك لا تحصل الراحة العمومية.	٤٤٠
٣٧	نحو ١٨٤٢	مجهول	معلومات عن ورود أمرين من الباب العالي الأول يدعو إلى تحصيل مبلغ ألفين وستماية وأربعة وعشرين كيساً من الدروز، والثاني تحصيل مبلغ من المشايخ النكديين والأمراء الأرسلانيين لمصلحة أحد التجار الفرنسيين. وفي الوثيقة ادعاء أن الدروز رفضوا إعادة هذه المبالغ بحجة أنهم غنموها في الحرب. وأن الدولة العلية لو كانت قادرة لحصلت الأموال بنفسها.	٤٤١
٣٨	٢٤ أيار/ ١٨٤٣	ربما من المطران نقولا مراد	المطالبة: ١ ـ ضرورة إطلاق يد الحاكم الماروني في حكم الجبل دون معارضة والي صيدا. ٢ ـ الضريبة المفروضة على الجبل لا تزيد عن ٣٥٠٠ كيس وليس لوالي صيدا ضبط مبالغ إضافية. ٣ ـ عدم خضوع نصارى الجبل إلى الحكام الدروز وتفضيلهم الموت على ذلك.	٤٤٢
٣٩	نحو ١٨٤٤	مجهول	عرضحال مقدم إلى والي صيدا يعرض وضعية نصارى الجبل واسترحامهم بعدم وضعهم تحت سلطة وإدارة قائمقام الدروز، لأن الدروز «أعداؤهم» وهم يفضلون الموت على ذلك. وفي العرضحال توسلات واستغاثة لوضع النصارى تحت سلطة قائمقام النصارى الأمير حيدر.	٤٤٣

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٤٠	بدون تاريخ	والي صيدا	مراسلة من والي صيدا إلى السرعسكر نامق باشا فيها أنه توافرت معلومات لدى الدولة العلية أن النصارى في جبل لبنان غرضهم وميلهم إلى دولة فرنسا وفيها توصيات بوجوب مراقبتهم والتدقيق على الأسلحة، ومراقبة أعمال قنصل فرنسا الخاصة بالجبل وملاحظة أعمال بيت كرم، لأن له ميلاً للفرنسيين.	٤٤٤
٤١	٢٧ أيار/ ١٨٤٥	الخوري مكاريوس	رسالة منه إلى القائمقام بخصوص طلب أهالي زحلة السلاح والذخيرة لأن لديهم ثلاثماية مقاتل ويخشون من هجوم الدروز عليهم.	٤٤٥
٤٢	١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م	محمد نامق باشا	طلب سلاح مشايخ آل الضاهر وأهالي الزاوية وتسليمه للمأمور المعين لجمع الأسلحة في طرابلس.	٤٤٦
٤٣	بدون تاريخ	عبد الحميد أفندي كرامة	رسالة جوابية من عبد الحميد كرامة إلى يوسف كرم ينصحه فيها بعدم مغادرة عهدته أو المشاركة في الأحداث الطائفية الواقعة في جبل لبنان. وهي رد على رسالة كان قد بعث بها كرم إلى عبد الحميد كرامي يستشيره فيها عما يمكن عمله.	٤٤٧
٤٤	٢٥ أيار/ ١٨٤٥	الكولونيل روز	رسالة منه إلى قائمقام النصارى يستوضحه فيها عن صحة خبر رفع جماهير النصارى لعلم دولة غربية، وأنه تأكد ذلك وهو بمثابة الخيانة بحق الدولة العلية ويقول له إن تجمعات النصارى لا تزال قائمة رغم تعهدكم بتفريقها وأن سبب الحرب هو العودة إلى الحاكم الواحد وأسرة الشهاب.	٤٤٨

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٤٥	١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م	والي صيدا	إبلاغ الأمير حيدر أبي اللمع بضرورة إحضار وجوه مقاطعة المتن وعددهم ٣٧ شخصاً لأخذ تعهدات الصلح بينهم وبين الدروز على أثر الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥.	٤٤٩
٤٦	١٨٤٦	نصارى قرى الجبل	يعرضون لقنصل دولة الإنكليز أوضاعهم المعيشية وما قاسوه من جراء الحرب الأهلية، ثم يطالبون الدولة العلية بما تبقى لهم من مبالغ وتعويضات ناتجة عن خسائرهم في تلك الحرب. وفي المعروض مطالبة القنصل بالتوسط لدى والي صيدا لدفع التعويضات المتبقية.	٤٥٠
٤٧	٢٩ أيار/ ١٨٤٥	بشارة الخوري	رسالة إلى أحدهم يطلب فيها إخباره بما يحدث عنده ويعلمه عن عقد ديوان، وأن هذا الديوان لن تحضره قناصل الدول، «لذلك فقد انسد باب الفرج».	٤٥١
٤٨	٢ ك١/١٨٤٤	ميخائيل مشاقة	رسالة منه إلى المستر سميث (الإنكليزي) يعلمه فيها بأخبار حاصبيا وعزل الأمير خليل عنها، وتنصيب الأمير أحمد ابن الأمير سعد الدين شهاب مكانه، وضرورة إعلام ذلك إلى قنصل روسيا.	٤٥٢
٤٩	نحو أيار/ ١٨٤٥	وكلاء النصارى	إعلام بوقوع الحرب بين الدروز والنصارى في منطقة الشحار، وضرورة دعوة نصارى المتن لمعاونة إخوتهم، وبأنه تم إرسال إعلام إلى الأمير المعظم (القائمقام) والأمراء آل أبي اللمع.	٤٥٣
٥٠	٢٣ أيار/ ١٨٤٥	مطرانان	رسالة منهما إلى المشايخ آل الخازن تحمل نبأ وفاة البطريرك يوسف حبيش.	٤٥٤

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٥١	بدون تاريخ	آل الخازن وأهالي كسروان	عرضحال إلى والي صيدا يشتكون فيه من القائمقام بشير أحمد لمطالبته بالأموال الأميرية، وأن أهالي كسروان لا يمكنهم دفع الأموال بواسطة القائمقام مع استعدادهم لدفعها مباشرة للخزينة أو بواسطة الوالي.	٤٥٥
٥٢	٢٦ أيار/ ١٨٥٤	يوسف كرم	رسالة مشتركة إلى قنصلي دولتي فرنسا وانكلترا يعلمهما فيها بالبلبلة الحاصلة من الأشخاص طالبي وظيفة القائمقامية، وأن كرم يحض الأهالي على تأدية الأموال الأميرية وحفظ الراحة العمومية. وأن الأهالي فوضوا سعادتكما بما يتعلق براحتهم ومطالبهم كما فوضوا كرم بعرض هذه المطالب على القناصل في الوقت الذي يحددونه...	٤٥٦
٥٣	١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م	أسعد باشا والي صيدا	بيولوردي من أسعد باشا إلى مشايخ وأهالي بلاد كسروان حول تحركات الشيخ فرنسيس الخازن وأبناء عمه، وفرارهم إلى جهات بعلبك ثم عودتهم إلى كسروان. وفي البيولوردي طلب مسك هؤلاء وإرسالهم إلى صيدا وأن من يخبئهم يعاقب نظير عقابهم.	٤٥٧

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٥٤	بدون تاريخ	جمعية ريفون	شروط آل الخازن الستة ومنها وضع شخص من آل الخازن في المجلس، وشخص آخر لدى القائمقام غير عيد أبو حاتم لأنه ليس من ذوي الشرف، ولا يحصل تحويل في كسروان إلا بموضوع الأموال الأميرية، وتفويض ثلاثة من آل الخازن من أصل ستة بأمور الضبطية والمالية. وفي حال الرفض تقدم الشكاية إلى الحبر الأعظم والملوك. وأخيراً إعلام بعدم مشاركة الشيخ فرنسيس بهذه الشروط.	٤٥٨
٥٥	٣١ آب/ ١٨٤٤	القنصل الإنكليزي روز	إعلامه أنه عرف بقيام جمعية في ريفون غايتها معارضة حكم الأمير حيدر، وأنه يأمل عدم مشاركة الأهالي في هذه الجمعية لأن ترتيب أمور جبل لبنان قد تم بأمر الدولة العلية.	٤٥٩
٥٦	٢٦ أيلول/ ١٨٤٤	القنصل الإنكليزي روز	صدور مرسوم عفو عن الشيخ فرنسيس الخازن والطلب إليه بالمثول أمام الأمير حيدر وتقديم الطاعة له. أما موضوع المثول أمام أسعد باشا فالإفادة عنه تتم مع الأمير حيدر.	٤٦٠
٥٧	٤ أيلول/ ١٨٥٨	نعمان جنبلاط	رسالة إلى قنصل انكلترا مور بشأن الأقساط المترتبة له عن أملاكه، وفيها يطلب من القنصل التدخل لدى الشيخ سعيد لدفع القسط الباقي.	٤٦١
٥٨	١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م	سعيد جنبلاط	رسالة يبلغه فيها بدفع القسط المتوجب وأن إرساله تم قبل وصول رسالة القنصل مور مع كاتب الشيخ سعيد يوسف أفندي (الخوري).	٤٦٢

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٥٩	١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م	مصالحة قضائية تحمل ختم محمد القاضي	عقد مصالحة بين أسرتي أبي شقرا وعبد الصمد بعد الفتنة التي حصلت بينهما في عماطور. وفي الوثيقة أسماء المصلحين وشهود العائلتين والتعهدات المتبادلة بين الأسرتين.	٤٦٣
٦٠	١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م	مصالحة قضائية تحمل ختم محمد القاضي	عقد مصالحة بين أسرتي أبي شقرا وعبد الصمد أثر خلاف بينهما في عماطور، وهو الخلاف الثاني. وقد تدخل الشيخ سعيد جنبلاط وفصل بين المتقاتلين وعقب ذلك الصلح بين الفريقين.	٤٦٤
٦١	١٨٥٤	حاوي خبر	استيضاح حول الحرم الذي أشهره أحد المطارنة بشأن مشاركة المسيحيين في حرب القرم ضد الدولة الروسية (المسكوب).	٤٦٥
٦٢	بدون تاريخ	قسطنطين ثابت	وثيقة موضوعها مشاركة بعض سكان الجبل في حرب القرم، وقيام مقاطعجية الدروز بتطويع الشبان، لذلك وبما أنه سيكون من بينهم نصارى، والدولة لا تعرفهم فيكون الإسم والوجه للدروز، لذلك لا بد من وضع لائحة بأسماء النصارى الذين يرغبون في التطوع وإعطاء صورة عنها إلى قنصلي فرنسا وانكلترا.	٤٦٦
٦٣	١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م	القائمقام بشير أحمد	إعلام إلى الأعيان والزعماء حول الانتصار الذي حققته الدولة العثمانية على الروسيا في حرب القرم على أثر معركة سيباستبول، ودعوتهم إلى إقامة التنوير والزينة والاحتفال بتلك المناسبة.	٤٦٧
٦٤	٢٩ تموز/ ١٨٥٧	البطريرك بولس مسعد	رسالة جوابية إلى مشايخ آل الخازن وموضوعها الخلاف الحاصل بين بلدتي بشري وإهدن والصلح بينهما جار حسب رغبة المشايخ.	٤٦٨

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٦٥	بدون تاريخ	أهالي زحلة	شكوى على القائمقام بشير أحمد واتهامه بالحزبية والتغرض ومصادرة مزارع وأرزاق وفرض أموال على سبيل القرض، وفي الوثيقة إشارة إلى حادثة بريتال التي جرت بين أهالي البلدة وسكان زحلة.	٤٦٩
٦٦	١٥ ت٢/ ١٨٥٩م	أهالي كسروان	إسترحام الأهالي لعدم دخول عساكر الدولة إلى منطقة كسروان لتأديب العصاة وإعادة الأمن والنظام إلى المقاطعة لأن دخول العسكر بقوة السلاح سيلحق الضرر بالأديرة والكنائس والمدارس والسكان. وتقابل الوثيقة بين ما يجري في كسروان وما أتاه يوسف عبد الملك في حادثة بيت مري، وينتهي استرحام الأهالي بالمطالبة بمعاقبة يوسف عبد الملك وإنذار أهالي كسروان بالتزام حدود الأدب والطاعة.	٤٧٠
٦٧	١٨٥٩م	آل الخازن	لائحة بأحداث التعدي التي وقعت على مشايخ آل الخازن مع ذكر أسماء المعتدين والخسائر المادية اللاحقة بهم.	٤٧١
٦٨	١٥ آب ١٨٥٩	نصارى بيت مري	إعلام منهم إلى طانيوس شاهين يخبرونه بحادثة بيت مري، وبقاء الحرب نحو خمس ساعات وحضور الأمير حسن أبو اللمع لمساعدتهم، وفي الإعلام طلب حضور عسكر يكون على استعداد لكسر شوكة الدروز.	٤٧٢
٦٩	١٥ ت٢/ ١٨٥٩	بطرس حنا	حول وضع نصارى لبنان بعد أحداث بيت مري وراس الحرف وقتالي وحارة حمزة.. وعدم تحرك الدولة لتحصيل التعويضات أو معاقبة الفاعلين.	٤٧٣

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٧٠	١٨٤٧	مقاسمة عهدة	مقاسمة عهدة إهدن بين ولدي بطرس كرم، ميخائيل ويوسف، وتحصيل الأموال الأميرية منها. وعلى كل منهما أن يجري العدالة ويفصل في القضايا التي ترفع إليه وإن وجد أحدهما مغايرة في الحكم فيراجع أخاه. أما مدخول العهدة فيقسم بينهما مناصفة باستثناء أوراق الزيجات وتقادم الأعياد والهدايا. وأما تعيين النواطير فيتم بالتوافق بين الشقيقين وغير ذلك من أمور الزراعة والماء.	٤٧٤
٧١	بدون تاريخ	حاوي خبر	مهاجمة أهالي زحلة للقرى الدرزية في الجرد (عين دارة)، وتصدي الأهالي لهم بقيادة خطار العماد ومحمود العيد ومشايخ آل عبد الملك وردهم إلى المريجات. كذلك تراجع أهالي دير القمر عن العرقوب بعد أن تصدى لهم ملحم العماد وبشير نكد وآل حمادة.	٤٧٥
٧٢	١٥ حزيران/ ١٨٦٠	القائمقام بشير أحمد	رسالة منه إلى البطريرك بولس مسعد يعلمه فيها عن قدوم الدروز الحوارنة من الجبل ومشاركتهم في الحرب ضد أهالي زحلة وتقديم الكتابات إلى والي صيدا لمنع وقوع الحرب وأنه وعد بالمجيء إلى زحلة أو إرسال طاهر باشا مع العساكر الموجودة في الحازمية وأن هناك مراسلة مع الأمير محمد أرسلان قائمقام الدروز لوقف الحرب وإجراء الصلح وأنه تلقى الجواب منه أن يكون الصلح على أساس صلح ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م، فإذا وافق ذلك البطريرك فإنه سيحصل.	٤٧٦

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٧٣	١٧ حزيران/ ١٨٦٠	البطريرك الماروني	رسالة جوابية منه إلى القائمقام وموضوعها إحداث زحلة ومداخلة والي صيدا وطاهر باشا لرد الحرب وإعادة السلام، وأن الصلح بين الدروز والنصارى سيكون على أساس صلح ١٢٦١هـ/١٨٤٥م. وهذا الأمر فوق طاقة البطريرك ولا يمكنه الإفادة عنه لتعلقه بحقوق الكثيرين من اكليروس وعلمانيين وفي رسالة البطريرك ملامة ضمنية للقائمقام لأن باستطاعته أن يعطي الجواب من دون الرجوع إلى البطريرك.	٤٧٧
٧٤	٨ تموز/ ١٨٦٠	يوحنا الحاج	جواب الخوري يوحنا الحاج قاضي طائفة الموارنة في مجلس قائمقامية النصارى إلى القائمقام بشير أحمد يبرر فيها رفضه توقيع صك الصلح مع الدروز، وأن الصلح يعقد بين رؤساء الشعب المتحاربين لا بين القضاة.	٤٧٨
٧٥	٢٠ حزيران/ ١٨٦٠	نيفن مور قنصل انكلترا في سوريا	رسالة منه إلى الشيخ سعيد جنبلاط حول أحداث دير القمر ومناشدته بالتدخل لحمايتها وإيصال المشتتين إلى الأماكن التي يريدونها.	٤٧٩
٧٦	٢٥ حزيران/ ١٨٦٠	تقرير بعض النصارى	في الوثيقة أخبار عما حصل في دير القمر وما جرى فيها من فتن وأحداث ومشاركة العسكر العثماني فيها مع بعض قرى إقليم الخروب، وخصوصاً أعمال السلب والنهب وتنظيم المذبحة في سرايا دير القمر وفي سرايا بيت الدين على يد الجند العثماني. ثم مداخلة سعيد جنبلاط وآل حمادة لحفظ دار الخواجة برد الأميركاني وتأمين البعض للخروج من دير القمر.	٤٨٠

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٧٧	٨ صفر ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م	فؤاد باشا	دعوة فؤاد باشا للأعيان والمشايخ الدروز والنصارى في خلال خمسة أيام من تاريخه للمثول أمام المحكمة وإبراء ذمة كل مدعو من الفتن التي حصلت في الجبل خلال سنة ١٨٦٠.	٤٨١
٧٨	بدون تاريخ	سجناء المختارة	مناشدتهم لقنصل دولة انكلترا للتوسط لدى السلطة لإطلاق سراحهم بعد المعاناة الكبيرة التي يعيشون فيها في السجن.	٤٨٢
٧٩	٨ شباط/ ١٨٦١	أخبار صحافية	تداول بشأن السجناء الدروز المطلوب إعدامهم من قبل المطارنة المسيحيين وبلوغ العدد نحو /٤٦٠٠/ شخص ثم تخفيضه إلى /١٢٠٠/ شخص.	٤٨٣
٨٠	١٥ آذار/ ١٨٦١	مطارنة النصارى	ردهم على ما أثير في الصحافة حول قسوة المطارنة تجاه الدروز ومطالبتهم بإعدام ٤٦٠٠ شخص وإظهارهم عديمي الإنسانية والشفقة. وفي الوثيقة عرض لتلك القضية، وابتداؤها تكليفهم لستة عشر شخصاً من العلمانيين وضع لوائح بما عدده ٤٦٠٠ درزي وشيعي وسني، ثم بعد مراجعة فؤاد باشا، أنزل العدد إلى ١٢٠٠ وأن المطارنة لم يتدخلوا بهذا الأمر.	٤٨٤
٨١	١٠ ت١/ ١٨٦٢	أعضاء مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان	إعلام إلى المنفيين الدروز في قلعة بلغراد وفي طرابلس الغرب بضرورة تعيين وكلاء عنهم لإيفاء الحقوق المتوجبة عليهم. والرسالة في هذا الموضوع موجهة للأمير حسين ناصر الدين من بلدة كفرمتى الموجود في قلعة بلغراد.	٤٨٥

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٨٢	بدون تاريخ	مجهول	«ورقة طيارة»، تحمل عدة أخبار منها العفو عن الأعيان الدروز المنفيين إلى الخارج والسماح لهم بالعودة إلى أوطانهم وعددهم ٢٥٠ شخصاً ما عدا المنفيين إلى قلعة بلغراد.	٤٨٦
٨٣	٢٣ حزيران/ ١٨٦٠	إلياس حوا وأولاده	إستعلام من الياس حوا موجه إلى المطران طوبيا عون حول دوره في أحداث سنة ١٨٦٠ واتهام قنصل النمسا له بتحريك الفتنة مع البطريرك. ورد طوبيا عون بأنه سمع بتلك الإشاعات والتقولات العديمة الصحة وهو يظن مع غبطته أنها غير صحيحة مع الاستعداد لدفع البُطْل ورده على رأس مرتكبيه.	٤٨٧
٨٤	بدون تاريخ	كاثوليك دير القمر	معروض مقدم إلى القنصل الإنكليزي حول المساعدات المقدمة إلى أهالي دير القمر، منهم من يأخذ جراية ثلاثة أرغفة كل يوم قيمتها ٢٠ فضة، ومنهم من يأخذ غرشين، لذلك يطلب مقدمو المعروض تدخل القنصل لتسوية المعاش.	٤٨٨
٨٥	١٨٦٠	لائحة مساعدات	لائحة بالمساعدات المقدمة من خزينة الدولة عن حرق قرى ومناطق في الكرنتينا وبيت مري ووادي شحرور وغيرها. ولائحة أخرى بالإحسان المقدم من الأب لافيجري.	٤٨٩
٨٦	٢٨ آذار/ ١٨٦٨	محكمة قضاء جزين	قائمة بالمدفوعات مع أسماء الذين دفعت لهم وذلك عن مسلوبات وخسائر مع مصادقة محكمة قضاء جزين عليها.	٤٩٠

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٨٧	ت٢/ ١٨٦٠	فؤاد باشا	بيلوردي تعين يوسف بك كرم وكيلاً لقائمقامية النصارى وبأسفله إعلام يوسف كرم للأمراء بيت قائدبيه بالمهمة الجديدة له مع دعوتهم إلى الاجتماع في جونيه حسب تعليمات والي صيدا.	٤٩١
٨٨	بدون تاريخ	مجهول	تقرير عن وصول الحملة الفرنسية إلى سواحل بيروت ومقابلة دي بوفور للبطريرك وقيام الفرنسيين بجولة في الجبل والتجاء طانيوس شاهين لبوفور وتأمينه والتوسط له لدى القائمقام يوسف بك كرم الذي عفا عنه.	٤٩٢
٨٩	بدون تاريخ	والي صيدا	ترتيب قضية المسلوبات حسبما تم الإتفاق بشأنها وضرورة عقد اجتماع في بيروت مع الدفتردار للبحث.	٤٩٣
٩٠	١٨٦١	نصارى سوريا	يعرضون ما أصابهم من محن وكوارث في جبل لبنان والشام من الأمم غير النصرانية والحكومة المحلية ومداخلة فرنسا وإرسالها المساعدات والعساكر. وأنه رغم مرور تسعة أشهر لم يتم الأخذ بالثأر لجهة الدم والمال ولم يعوّض عليهم ولم يتم عمار البيوت ونتيجة لتسلط الأمراض والجوع والبرد مات ثلاثة أضعاف عدد الذين ماتوا بالسيف. وينتهون إلى المطالبة إما بوضعهم في مركز أمين أسوة بغيرهم، أو نقلهم من أرض سوريا إلى أرض تخضع لسلطة فرنسا.	٤٩٤

الملاحق

ملحق رقم (١)

صفحات من مخطوط فيها معلومات قيمة عن بداية عهد الأمير بشير واختياره لقرية بيت الدين وبنائه القصور فيها وجر المياه وتنصر بعض أفراد الأسرة الشهابية على يد البطريرك يوسف التيان

من مخطوطات مكتبتي الخاصة.

ملحق رقم (٢)

خطة الكنيسة لإعادة تنظيم لبنان (جبل لبنان)

جارور حبيش ٧/٥٨

«الشروط المرجو إثباتها من الدولة العلية أي من باب الهمايوني السلطاني عما يلاحظ الطايفة المارونية وساكني جبل لبنان وذلك بواسطة الدولة الفرنساوية الحامية الطايفة المذكورة.

أولاً: إن حاكم جبل لبنان لا يكن إلا من عايله بيت شهاب الموراني حسب العادة الجارية وليكن متسمياً دايماً من الباب العالي الهميوني ذاته بدون أن يلتزم أن يخضع لأوامر أحد الباشاوات. ولكن كاخيته الحاكم المذكور أيضاً مارونياً. وهذا الحاكم فليكن ملتزماً بحفظ وتمشي الشرائع المفروضة من الدولة العلية. وأما باقي الأمراء والمشايخ والمقدمين الخ لا يكن لهم تسلط على الشعب ولا ولاية البتة عليه بل إن الجميع بدون تمييز فليكونوا خاضعين إلى الحاكم القايم بوقته وإلى الشرائع السلطانية.

ثانياً: فليرتب على الأرزاق مال واحد محدد بلا زيادة وهذا فليكن على أرزاق الجميع من أمرا ومشايخ ومقدمين الخ وحتى على أرزاق الحاكم الوقتي بدون انعامات أو معاف لا حد للكلية... الخ تدبير هذا البند (مدخول الحاكم من البكاليك ومدخول مئة نفر لخدامته) وما زاد فيصرف بأعمال من صالح الجمهور.

ثالثاً: فليكن عند الحاكم اثنا عشر شخصاً مشيرين منتخبين بأصوات الشعب من مقاطعات مختلفة وهؤلاء المشيرين فليكونوا لأجل الشورى والمداولة في أمور الحكم وصوالحه [الورقة ممزقة والكلمة غير مقروءة] الثقيلة ولا يكن لهم تسلط البتة على الشعب وليس هذا الملتزم أن يقدم لهم شيء بنوع الإلزام وهؤلاء المشيرين في كل ثلاثة سنين إما يثبتوا إما يتغيروا وذلك بحسب ارادة الشعب. وإذا أحدهم لم يتصرف كالواجب أو فعل ما لا يحق له فعله فليعزله الحاكم عن وظيفته ويأمر بانتخاب عوضه.

رابعاً: إن الحاكم لا يقدر يحكم بالقصاص على المذنب من ذاته بل بحسبما تحكم عليه الشريعة وذلك بعد اجراء الفحص المدقق الواجب أن يصير بالكتابة وبمراجعة الفحص امراراً ولكن فليصرف ذلك بدون اجراء أدنى عذاب على المفحوص لأجل الإقرار. ثم لا يقدر الحاكم أن يبلص ذلك الشخص المذنب ولا أن يثقل عليه بأكثر ما هو محدد بالشريعة ولا يسمح بضرب أم عذاب آخر على المحبوسين حتى ولو كانوا فاعلين أي ذنب كان بل بالأحرى فليتعين لهم شيء ما لمعاشهم الضروري داخل الحبس مثل خبز وشي آخر من الطبخ وذلك على مرتين في النهار وإذا حكمت الشريعة على أحد باللومان أو بالقتل فليتم ذلك بدون عذاب آخر.

خامساً: فليوضع في كل مقاطعة متسلم واحد فقط لحفظ النظام بالشعب وربط المذنب وفحص دعوته بالنوع الذي تقدم ذكره أعلاه وليتقدم هذا الفحص إلى الحاكم ليعطي إلى القضاة والمشيرين ليحكموا عليه بحسب الشريعة المفروضة. ولكن مع المتسلم المذكور صرفاً لرقم الميري والفريضة ومداخيل بكاليك تلك المقاطعة. كذلك لا يرسل حواليه في البلاد لجمع الميري بل تتحرر أوراق أو قوايم فقط إذ تتعين أسامي تلك الضيعة والأشخاص ويتحدد الزمان عليهم للدفع والذي يتأخر عن العرض في الزمان فليتقاصص بدفع تسفير خمسة غروش في المايه إلى برهة عشرة أيام أخر وإن لم يدفع في هذه العشرة أيام المحدودة فليضاعف عليه التسفير وهلم جراً. وإذا بعد هذا كله لم يدفع بالكلية فلتنضبط أغلال أرزاقه لوفا المتوجب عليه وفي كل سنة فلتعطي الحسابات من الصيارفة المذكورين عن يد الاثني عشر مشير المار ذكرهم إلى رأس صرافي الخزنة وأما المديونين للغير أي لأشخاص خصوصيين فإذا أبو الوفا فليتحرر لهم أوراق تنبيه من الحاكم أو من المتسلمين وبها يتحدد لهم الزمان للوفا فإن لم يدفعوا في الزمان المحدد فلتنضبط أرزاقهم لدفع ما عليهم أو يحسبوا حسبما يرى موافقاً.

سادساً: فلتحرم وتبطل السخرة عن أهالي جبل لبنان سواء كان من الحاكم الوقتي أو خلافه وبالأخص في المدن بل فليكونوا أحراراً في ذواتهم ومواشيهم ولا يؤخذ منهم خراج في كافة المدن السلطانية لأن ذلك لا يكون اندفع منهم من

المطاليب المرتبة عليهم من الدولة العلية وإذا لزم لحاكمهم أشغال ضرورية وأراد من الشعب معلمين أو فعله فله أن يأخذهم بشرط أن يدفع لهم ما كانوا يربحونه من الغير وليكن طلبهم باللطف والإرادة لا اقتصاراً.

سابعاً: إن الموارنة بأجمعهم أينما وجدوا سواء كانوا في جبل لبنان أو بأي محل كان فليكونوا دايماً تحت حماية الدولة الفرنساوية كما كانوا في السابق بنوع إن إذا أحد الموارنة حدث له إهانة أو بهدلة في المدن من أحد فليحتج إلى قنصل فرنسا لينتصف له.

ثامناً: لا يحق للحاكم الوقتي ولا للمتسلمين المذكورين أن يكون لهم حكم أو تسلط لأن يقاصصوا الكنايسيين المارونيين من مطارنة وكهنة ورهبان وراهبات الخ بل إذا كان أحدهم مذنباً فليعرض أمره إلى بطركه القايم في جبل لبنان لكي يفحص دعوته ويقاصصه بموجب قوانينه وشرايع ديانته.

تاسعاً: فليعط سماح إلى الحاكم الوقتي مع البطرك الماروني لوضع شخص ماروني وكيلاً لهم في اسلامبول أمام الدولة العلية وذلك لمعاطات أشغال الجبل ولا يكن لأحد البطاركة الثلاثة المقيمين في الآستانة العلية أي بطرك الروم وبطرك الأرمن وبطرك الكاثوليك تسلط أو مقارشه أو معارضه للطايفة المارونية بنوع من الأنواع.

عاشراً: إن الأمير حيدر قيدبيه الماروني من كونه مشهوراً بالأوصاف الحميدة وله سمعه وقبول كلي عند كافة الشعب اللبناني فليكن رأساً للطايفة المذكورة وملاحظاً أمورها ومقني (ربما معتني) بصوالحها مع صوالح كافة شعب لبنان وليكن أيضاً ملاحظاً على تمشي الشروط المرقومة بالتحام وإذا تغير شيء منها فلينتصر لها وليكن دائماً متفقاً مع الحاكم لأجل خير الجمهور.

إن ساكني جبل لبنان عند انتظارهم اثبات هذه الشروط المرقومة من الحكم الملوكي يعدون أن يقدموا ذواتهم حتى إلى سفكة الدم لكلما به خافر ورضى الدولة العلية.

من كتاب ايليا حريق ـ التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث.

ملحق رقم (٣)

شروط الموارنة التي أعلنها البطريرك يوسف حبيش في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٤٠

مفقود الأصل مضبوط التاريخ والإمضاء. منهُ نسخة قديمة في مكتبة بكركي لبنان وعنها نسخة بالفوتوغراف بين أوراق سنة ١٢٥٦ في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت.

علم الانعامات المطلوبة من حضرة مولانا السلطان عبد المجيد للبطريرك الأنطاكي المارونى ولمطارنته وأساقفته واكليروسه وشعبه الماروني ولخلفايهم من بعدهم. أولاً، إن في أمور الديانة ليس لأحد أن يضادد أوامر البطريرك المشار إليه الجالس على الكرسي الأنطاكي منذ القديم ولا يتعدى مراسيمه العايدة لإصلاح الاكليروس والشعب ولا يتعارض من أي كان من ولاة الأمور أم خلافهم سوآء كان في الجبال أو في المدن أو في الجزاير بل يكون متصرفاً بكامل الحرّية والسلطة حسب رسوم ديانته نحو جميع طايفته المتمسكة بمذهب واحد والخاضعة كلها لسلطانه. ثانياً، إن عزل الروسا الكنايسيين من وظايفهم أو ترقيهم إلى الوظايف الكنايسية في أي مكانٍ كان لا يصير إلا من البطريرك المذكور بمقتضى الرسوم. ثالثاً، إن أرزاق الكرسي البطريركي والعقارات المختصة به من أي نوع كانت تكون معافه من الأثقال والحوادث الأميرية ومثل ذلك يكون معفى البطريرك المذكور من أدآء الجمارك فيما يجلبه أو يرسله براً أو بحراً وتكون ممنوعه عن كل ما يخصه السخر والمكاليف والأثقال بوجه العموم وكذلك يعفى من الخراج وغيره من المطاليب الأميرية الأنفار المعينة لخدامته وخدامة المطارين ومن كل ما ذكر من السخر والأثقال. رابعاً، البطريرك والمطارين حين جولانهم المدن والقرى والجزاير فلا يتعارضون من ركوب الخيول المسروجة مع الملابس المعينة لكل منهم وحمل العكاز البطريركي والعلامات التي تنقل أمامهم حسب وظيفة كل منهم. خامساً، أن تكون طغمة الاكليروس جميعهم معفيّة من أدآء الجزيه والأثقال العموميه والسخر في أي محل كان وكذلك من كل ما ينافي حالهم ومقامهم الإكليريكي سوآء كان في الجبال أو في المدن أو في الجزاير. سادساً، جميع الاكليروس والرهبان والروسآء المذكورين إذا قصدوا السفر أو السياحة إلى المدن والقرى والجزاير ولو كان ذلك خارجاً عن حدود رعاياهم فلا يطلب منهم شيء ما

ألبته من المرتب في تلك الأماكن القاصدينها مهما كانت. وإذا شاء البطريرك أو المطارين والأساقفة الإقامة في المدن والجزاير مقر أبرشياتهم فلا يمنعون من ذلك. بل فليكونوا أحراراً في كل ما ذكر مما يتعلق بأمور ديانتهم ورسومهم وعوايدهم. سابعاً، وللبطريرك المومى إليه مع المطارين والرهبان والشعب الماروني أن يقيموا أديره ومدارس وكنايس ومعابد وصوامع بحسب المعتاد القديم دون افتقار إلى أخذ إذن جديد كان ذلك في الجبال أم في المدن أم في الجزاير أو في أي محل كان يسكنه الشعب الماروني ويستعملوا فيها رسوم ديانتهم بكامل الحريه بلا معارضة أحدٍ من ولاة الأمور أيّا كان. ثامناً، وللبطريرك الأنطاكي الماروني المرقوم أن ينصّب قضاه من طايفته لفصل دعاوى الشعب والاكليروس ليقضوا في الدعاوى المدنية بمقتضى الشريعه السلطانيه في الآشيآ التي لا تخالف رسوم ديانتهم وينوط بالبطريرك والمطارين المذكورين تأديب المذنبين من الاكليروس الخاضع لهم والفحص عن قضيتهم حسب رسم الديانة وإذا وجد أحد المذنبين المذكورين مستوجب الموت بمقتضى ذنبه فغب الفحص وإثبات الزلة يتسلم منهم لحاكم الجبل الماروني. ومثل ذلك الحكم في أمور الزيجات ومتعلقاتها ينوط بالبطريرك المذكور ومطارينه فقط. تاسعاً، إن الاكليريكيين الذين يتوفون بلا ورثه فتكون تركتهم للبطريرك المذكور وليس لبيت المال ولا لغيره من الحكام الإسلام التداخل بذلك ولا أن يأخذ أحدهم شيئاً من التركه المذكوره. ومثل ذلك إذا أوصى أحد بوصيته الأخيره اكليريكياً كان أم علمانياً بتركته للقلايه البطريركيه أو الأسقفيه أو للكنايس والأديره والمدارس أو للفقرآء فليس للحكام أو بيت المال المذكورين أن يتعارض أو يتداخل بذلك. عاشراً، أوقاف الأديره والمدارس والكنايس والفقرآء فلا أحد يتعرض لها أو يضع يده عليها من الحكام وغيرهم ولا أن يحملوها أثقال وحوادث جديدة كما مرّ. حادي عشر، إذا كان لأحد دعوى مدنيه على البطريرك فلا تسمع إلا في ديوان شيخ الإسلام في الآستانه. ثاني عشر، إن الحاكم دايماً على جبل لبنان وانطيلبنان بحسب المعتاد القديم لا يكون إلا مارونياً من العايله الشهابية الشريفة من كون سكان الجبال المذكوره الأكثر عدداً مما سواهم هم الموارنه ويكون تنصيب هذا الحاكم الماروني على الجبل المذكور متعلقاً بغير توسط بباب همايون العالي فقط لا بما سواه ويجب أن يكون ديوان شورى في لبنان لأجل إدارة أحوال الجبل ومصالحه جميعاً كما سيتعين ذلك [منه] فيما بعد. ثالث عشر، الأموال الميرية والخراجيه وجزية الراس الموظفه منذ القديم في كنار الدولة السنية والمسجّلة في محاكم مدن جبل لبنان هي مال

أميري واحد وجزية واحده فقط. فنترجا ألا يتجاوز هذا الترتيب المسنون قديماً وترتفع عن أهالي الجبل المذكور جميع الحوادث والأقلام المجدده الجوريه المغايره المشروع وكذلك السخر والأثقال الحاصلة في المدن والجبال والجزاير. رابع عشر، فلتبقَ الموارنة المذكورين جميعاً أحراراً مختارين في معاطاة رسوم ديانتهم وطقوسهم كافة أينما وُجدوا. وهكذا فيما يلاحظ ترتيب زيجاتهم ودفن موتاهم كان ذلك في المدن أو الجبال أو الجزاير دون معارضة أيّ كان من الحكام والولاه بوجه العموم. في جبل لبنان في ٢٩ ت ١ سنة ١٨٤٠.

الحقير
انطون الخازن
مطران بعلبك

الحقير
عبد الله بليبل
مطران قبرص

الحقير
يوسف بطرس
البطريرك الأنطاكي وساير المشرق

الحقير
بولس موسى
مطران طرابلس

الحقير
بطرس كرم
مطران بيروت

الحقير
سمعان زوين
مطران سور والوكيل البطريركي

الحقير
يوسف الخازن
مطران دمشق

الحقير
يوسف رزق
مطران قورش

من كتاب أسد رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ٢٠٨ - ٢١١.

ملحق رقم (٤)

نظامات جبل لبنان والبروتوكول الملحق بها ٩ حزيران ١٨٦١

المادة الأولى:

يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً ويعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كل أنحاء الجبل ويحصل الأموال الأميرية وبمقتضى الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت مسؤليته مأموري الإدارة المحلية وهو يولي القضاة ويعقد المجلس الإداري الكبير ويتولى رئاسته وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم ما عدا الأمور التي ستذكر في المادة (٩). وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل طائفة.

المادة الثانية:

ينبغي أن يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير يؤلف من اثني عشر عضواً وهم: اثنان مارونيان واثنان درزيان واثنان من الروم الكاثوليك واثنان من الروم الأرثوذكس واثنان من المتاولة واثنان من المسلمين ويكلف هذا المجلس بتوزيع الضرائب والبحث في إدارة موارد الجبل ونفقاته وببيان آرائه الشورية في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف كلها.

المادة الثالثة:

يقسم الجبل إلى ست مقاطعات إدارية:

١ ـ الكورة بما فيها الجهة السفلى وباقي قطع الأرض المجاورة الآهلة بالروم الأرثوذكس ما عدا بلدة القلمون الكائنة على ساحل البحر وكل سكانها تقريباً من المسلمين.

٢ ـ الجهة الشمالية من لبنان ما عدا الكورة حتى نهر الكلب.

٣ ـ زحلة وما يتبعها من الأرض.

٤ ـ المتن بما فيه ساحل النصارى وأراضي القاطع وصليما.

٥ ـ الأرض الكائنة في جنوبي طريق الشام حتى جزين.

٦ ـ جزين وإقليم التفاح.

ويكون في كل من هذه المقاطعات مأمور إداري يعينه المتصرف ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها أو بأهمية أملاكها.

المادة الرابعة:

يجب أن يكون في كل مقاطعة مجلس إدارة محلي مؤلف من ثلاثة أعضاء إلى ستة يمثل عناصر السكان ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة، ويجب أن يلتئم هذا المجلس مرة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه. وعليه أن ينظر قبل كل شيء في الأمور القضائية الإدارية ويسمع مطالب الأهلين ويبلغ المعلومات الإحصائية اللازمة لتوزيع الضرائب في المقاطعة ويعطي رأيه الشورى في كل المسائل المتعلقة بالمنافع المحلية.

المادة الخامسة:

تقسم المقاطعات إلى نواح على نمط قريب الشاكلة من تقسيم الأقاليم القديمة ولا يكون فيها ما أمكن إلا جماعات متجانسة من السكان. وتقسم النواحي إلى قرى تتألف من ٥٠٠ نسمة على الأقل ويكون في كل ناحية موظف يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير المقاطعة. ويرأس كل قرية شيخ ينتخبه الأهلون ويعينه المتصرف وفي القرى المختلطة يكون لكل عنصر كافي العدد من السكان شيخ خاص لا شأن له إلا مع أبناء مذهبه.

المادة السادسة:

الجميع متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات الإقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعجية.

المادة السابعة:

يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة ومجلس قضائي ابتدائي في كل مقاطعة يؤلف من اثني عشر عضواً بنسبة اثنين لكل طائفة من الطوائف الستة المذكورة في المادة الثانية، ويضاف إليهم عضو من المذهب البروتستانتي أو الإسرائيلي كلما كان لأحد من هذه المذاهب مصلحة أو دعوى وتكون رئاسة المجالس القضائية لكل من أعضائها بدوره كل ثلاثة أشهر.

المادة الثامنة:

لقضاة الصلح أن يحكموا في الدعاوى التي لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش حكماً غير مستأنف وأما الدعاوى التي يتجاوز قدرها ٥٠٠ فهي من صلاحية المحاكم الابتدائية، على أنه لو عرضت شؤون مختلطة وهي الدعاوى الواقعة بين أشخاص مختلفي المذاهب أياً كانت قيمتها يجب عرضها لدى المحاكم الابتدائية إلا إذا اتفق الفريقان على الرضى بصلاحية قاضي الصلح الذي من طائفة المدعى عليه. ثم إنه من حيث المبدأ يجب الحكم في كل دعوى باتفاق الآراء بين أعضاء المجلس. إلا أنه إذا كانت كل الفرق الداخلة في الدعوى من طائفة واحدة فلهم أن يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه. غير أن الحكام المردودين من هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكمة.

المادة التاسعة:

تقتضي المحاكمة في الدعاوى الجزائية أن تكون على درجات وهي أن ينظر في دعوى المخالفات، قضاة الصلح، وفي الجنح المحاكم الابتدائية، وفي الجنايات مجلس المحاكمة الكبير. وأما إعلامات الحكم الصادرة عن هذا المجلس فلا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تستكمل الإجراءات المعمول بها في بقية ممالك السلطنة.

المادة العاشرة:

كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية. وكل دعوى ولو مدنية بين

رعية أو حماية دولة أجنبية وبين أحد أهالي الجبل تجري المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها.

المادة الحادية عشرة:

كل أعضاء المحاكم ومجلس الإدارة بلا استثناء وقضاة الصلح أيضاً ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة وتنصبهم الحكومة. وأما أعضاء المجالس الإدارية فيجدد انتخاب نصفهم كل سنة ويجوز تجديد الانتخاب الذين انتهت مدتهم.

المادة الثانية عشرة:

كل القضاة يكون لهم مرتبات وإذا ثبت بعد التحقيق أن أحدهم ارتشى أو أنه يقوم بأي عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة فيجب عزله، بل يستوجب التأديب أيضاً على قدر ذنبه.

المادة الثالثة عشرة:

جلسات كل المجالس القضائية تكون علنية ويضبطها كاتب معين لهذه الغاية وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لكل عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونية ما لم تتم فيها معاملة التسجيل.

المادة الرابعة عشرة:

أهالي الجبل الذين يرتكبون جناية أو جنحة في سنجق آخر تجرى محاكمتهم في ذلك السنجق وهكذا إذا ارتكب أهالي السناجق الأخرى جناية أو جنحة في منطقة لبنان تجرى محاكمتهم أمام محاكم الجبل. وعليه فالأشخاص الوطنيون أو غير الوطنيين الذين يقترفون جنحة أو جناية في لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل تلقي القبض عليهم حكومة السنجق الذي يكونون فيه وتسلمهم إلى

حكومة لبنان. وهكذا إذا ارتكب أهالي الجبل أو سكان ولايات أخرى جناية أو جنحة في أي سنجق كان غير لبنان والتجأوا إليه فعلى حكومة الجبل أن تلقي القبض عليهم حالاً بناء على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن وتسلمهم إلى هذه السلطة الأخيرة. وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخروا ـ بدون أسباب مشروعة ـ في تنفيذ الأوامر المتعلقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم عقوبات طبقاً للقوانين كما تجرى على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحقات البوليس. والخلاصة فإن علاقات الإدارة في لبنان مع إدارة كل من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يصير استعمالها بين سائر سناجق السلطنة.

المادة الخامسة عشرة:

إن حفظ النظام وتنفيذ القوانين في الأوقات العادية إنما يناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة تؤلف بنسبة سبعة أنفار عن كل ألف من السكان. ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالة والاستعاضة عنها بطرق أخرى إكراهية كإلقاء القبض أو الحبس، فيحرم على مأموري البوليس تحت طائلة أشد العقوبات أن يغتصبوا من الأهالي أية أجرة كانت سواء مالاً أو عيناً ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسمية أو يكون لهم علامة ما خارجية تدل على وظيفتهم.

إلى أن يرى الحاكم أن الجند المحلي أصبح كفوءاً للقيام بكل ما يفرض عليه من الواجبات في الأوقات العادية تبقى العساكر الشاهنية محتلة الطرق التي بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس، وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل.

في الظروف غير الاعتيادية ولدى الضرورة وبعد أخذ رأي مجلس الإدارة المركزي يمكن الحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظامية من السلطة العسكرية في سورية.

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتفق مع حاكم الجبل على ما يجب أخذه من التدابير، ومع رعاية فكره الخاص في كل المسائل العسكرية البحتة كمسائل خطط ونظامات الجيش، يكون تحت أمر حاكم الجبل طيلة الوقت الذي يقضيه في لبنان ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير.

تنسحب هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسمياً قائدها بأن قد بلغت الغاية التي من أجلها طلبوا.

المادة السادسة عشرة:

لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حالياً ـ الذي يجوز إبلاغه إلى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف ـ فمن المفهوم صريحاً أن هذا المال يخصص قبل كل شيء لمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية. ولا يرجع إلى خزينة الدولة إلا ما قد يزيد فقط.

إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال المضروبة فعلى خزينة الدولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف.

وبما أن البكاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونية هي مستقلة عن الأموال المضروبة فهي تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة.

أما فيما يختص بالأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الاعتيادية فمن المفهوم أن الباب العالي لا يكون ملزماً إلا إذا كان قد صدق عليها.

المادة السابعة عشرة:

يشرع في أقرب وقت يمكن بإحصاء الأهالي بلدة بلدة وملة ملة وبمسح كل الأراضي المزروعة.

والبروتوكول الملحق بالنظامات ينص على أن:

يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحي يختاره الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً ويمنح رتبة مشير ويقيم عادة في دير القمر التي توضع تحت سلطته المباشرة. تحدد ولايته بثلاث سنوات يكون فيها قابلاً للعزل ولكن عزله لا يتم أبداً إلا بعد إجراء محاكمته، وقبل نفاد مدة ولايته بثلاثة شهور يخطر الباب ممثلي الدول ويدعوهم للاتفاق معه على مرشح جديد.

وتقرر أيضاً أن يعطى حق تعيين الموظفين للحاكم من الباب العالي مرة واحدة وليس بمناسبة كل تعيين. وبخصوص المادة العاشرة المتعلقة بالإجراءات بين رعايا أو

محميي دولة أجنبية من جهة، وبين سكان الجبل من جهة أخرى، اتفق على أن تكلف لجنة مختلطة تقيم في بيروت بالتحقيق من مستندات الحماية ومراجعتها.

ولأجل صون الأمن والحرية على طريق الشام بيروت في جميع الأوقات سينشىء الباب العالي حصناً في نقطة مناسبة على الطريق المذكور. ويمكن لحاكم لبنان أن يشرع في إجراءات نزع السلاح من الجبل عندما يجد أن الظروف والوقت ملائم.

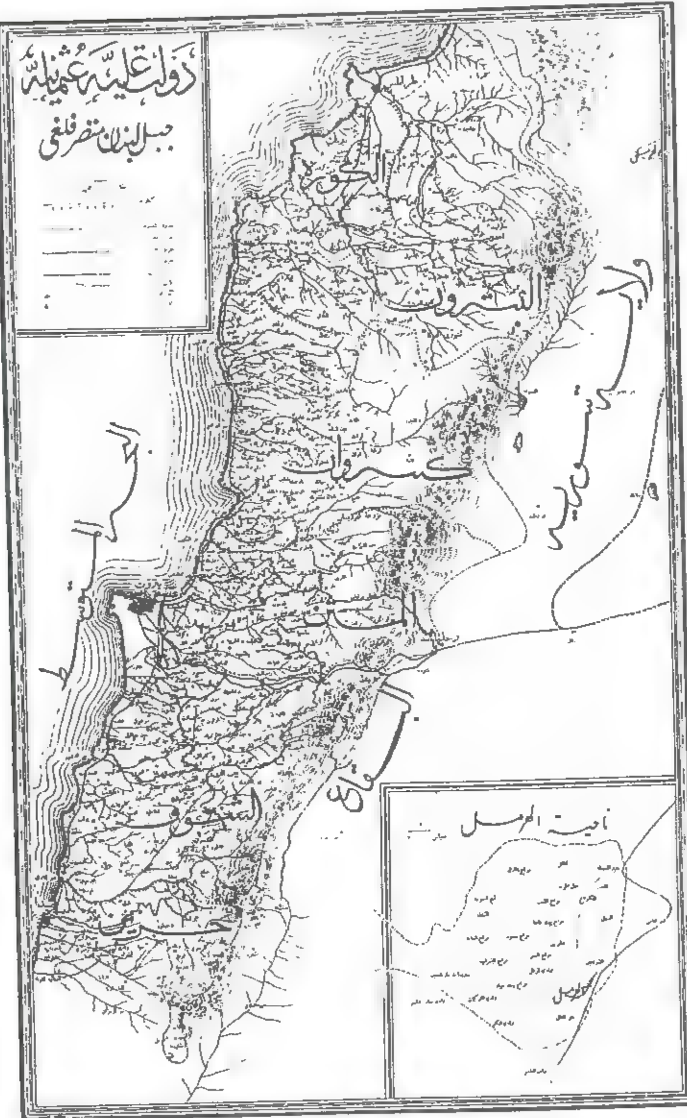
بيرا ٩ يونيه ١٨٦١

التوقيع

من كتاب أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى عهد الانتداب.

ملحق رقم (٥)

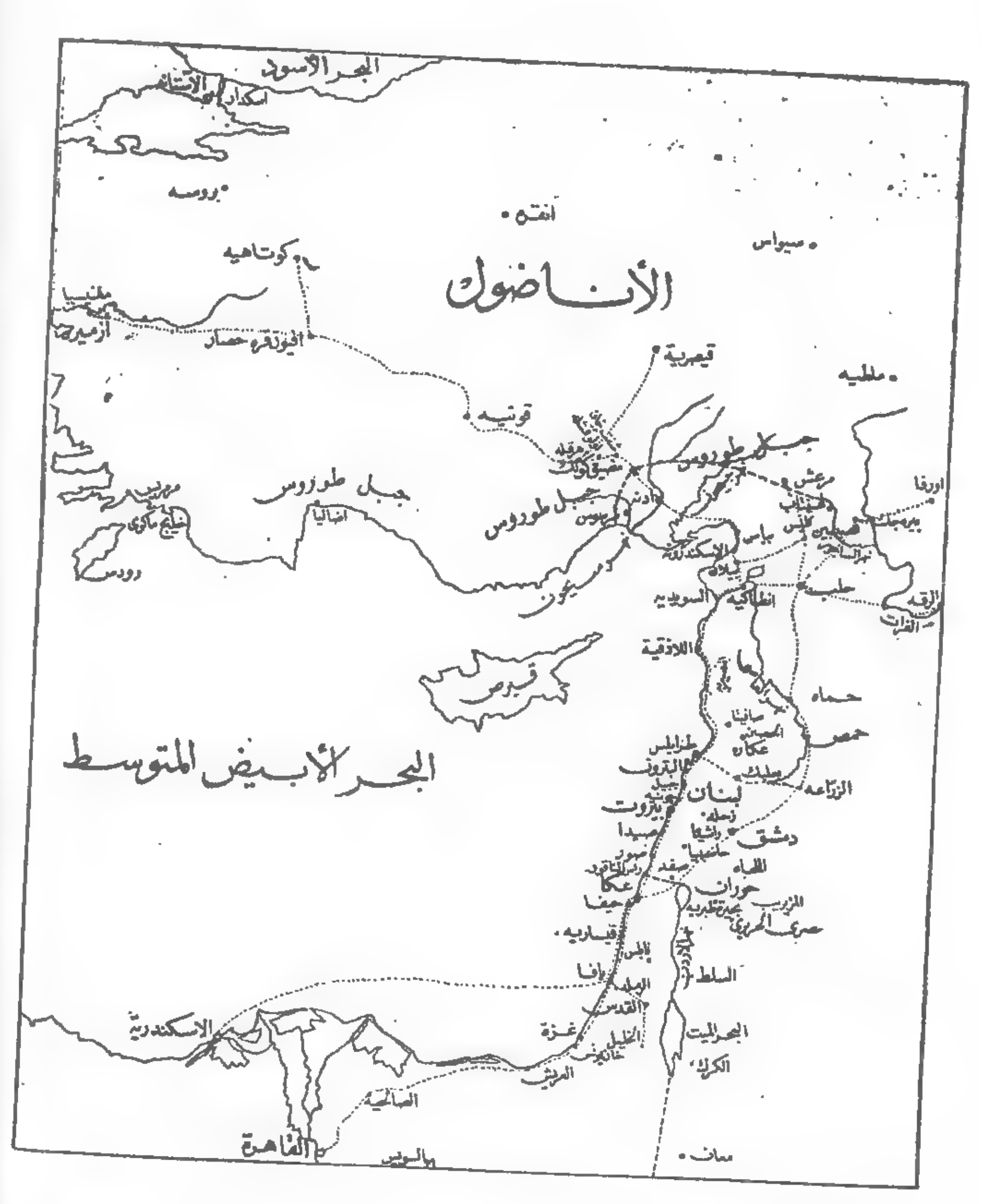
خريطة متصرفية جبل لبنان وهي تقريباً مقاطعات الإمارة الشهابية وأراضي القائمقاميتين



اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»

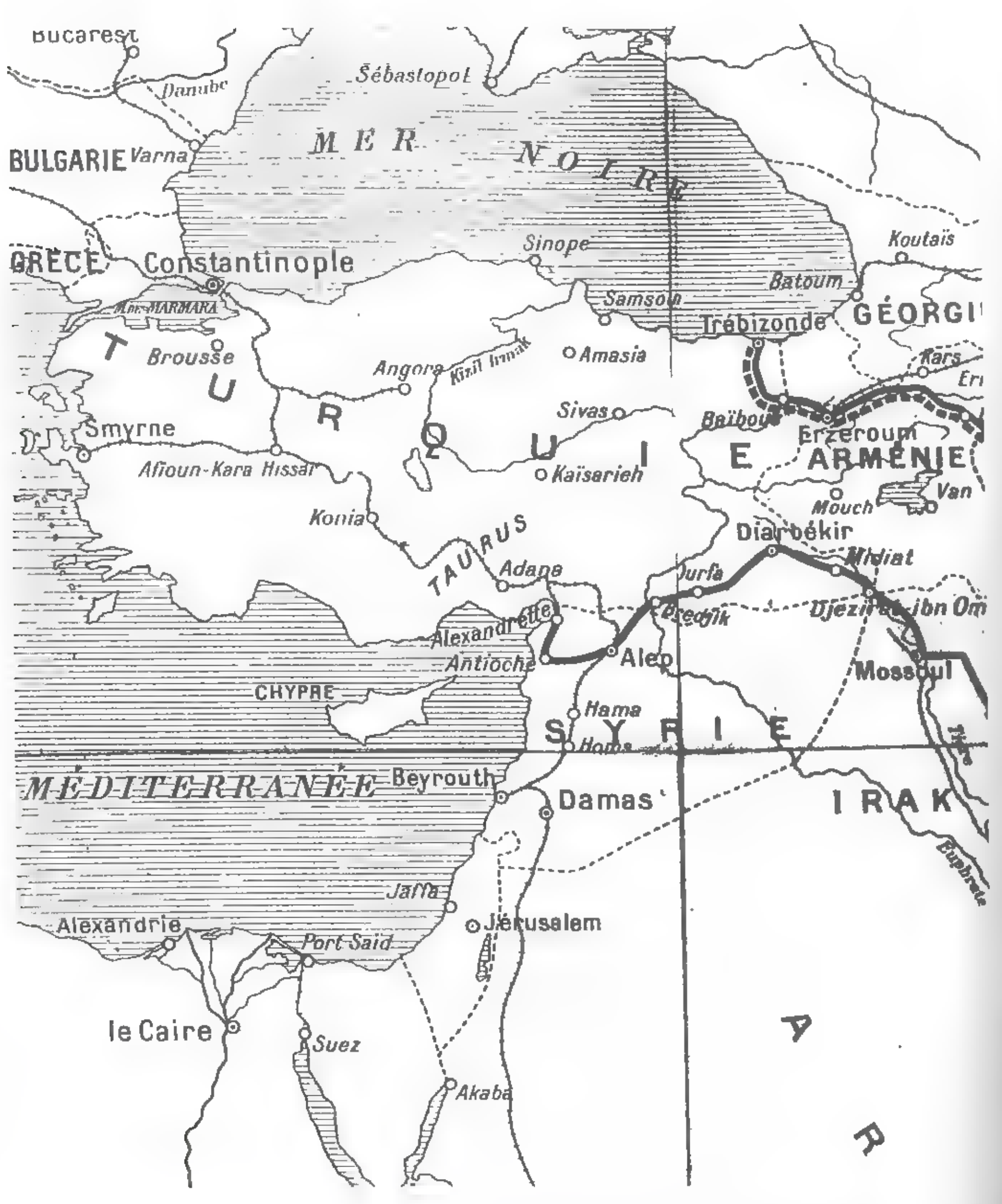
من كتاب اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية.

ملحق رقم (٦)



خريطة الحرب في سورية والأناضول

ملحق رقم (٧)



أراضي السلطنة العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر.

ملحق رقم (٨)

جدول بالسنوات الميلادية وما يقابلها في الحساب الهجري

السنة الميلادية	ما يقابلها في الحساب الهجري
١٧٨٧	١١ ربيع الأول ١٢٠١ ـ ٢١ ربيع الأول ١٢٠٢
١٧٨٨	٢٢ ربيع الأول ١٢٠٢ ـ ٢ ربيع الثاني ١٢٠٣
١٧٨٩	٣ ربيع الثاني ١٢٠٣ ـ ١٣ ربيع الثاني ١٢٠٤
١٧٩٠	١٤ ربيع الثاني ١٢٠٤ ـ ٢٤ ربيع الثاني ١٢٠٥
١٧٩١	٢٥ ربيع الثاني ١٢٠٥ ـ ٥ جمادى الأولى ١٢٠٦
١٧٩٢	٦ جمادى الأولى ١٢٠٦ ـ ١٧ جمادى الأولى ١٢٠٧
١٧٩٣	١٨ جمادى الأولى ١٢٠٧ ـ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٠٨
١٧٩٤	٢٨ جمادى الأولى ١٢٠٨ ـ ٨ جمادى الثانية ١٢٠٩
١٧٩٥	٩ جمادى الثانية ١٢٠٩ ـ ١٩ جمادى الثانية ١٢١٠
١٧٩٦	٢٠ جمادى الثانية ١٢١٠ ـ ١ رجب ١٢١١
١٧٩٧	٢ رجب ١٢١١ ـ ١٠ رجب ١٢١٢
١٨٩٨	١١ رجب ١٢١٢ ـ ٢٣ رجب ١٢١٣
١٧٩٩	٢٤ رجب ١٢١٣ ـ ٣ شعبان ١٢١٤
١٨٠٠	٤ شعبان ١٢١٤ ـ ١٤ شعبان ١٢١٥
١٨٠١	١٥ شعبان ١٢١٥ ـ ٢٥ شعبان ١٢١٦
١٨٠٢	٢٦ شعبان ١٢١٦ ـ ٦ رمضان ١٢١٧
١٨٠٣	٧ رمضان ١٢١٧ ـ ١٧ رمضان ١٢١٨
١٨٠٤	١٨ رمضان ١٢١٨ ـ ٢٨ رمضان ١٢١٩
١٨٠٥	٢٩ رمضان ١٢١٩ ـ ٩ شوال ١٢٢٠
١٨٠٦	١٠ شوال ١٢٢٠ ـ ٢٠ شوال ١٢٢١
١٨٠٧	٢١ شوال ١٢٢١ ـ ١ ذو القعدة ١٢٢٢

السنة الميلادية	ما يقابلها في الحساب الهجري
١٨٠٨	٢ ذو القعدة ١٢٢٢ ـ ١٣ ذو القعدة ١٢٢٣
١٨٠٩	١٤ ذو القعدة ١٢٢٣ ـ ٢٤ ذو القعدة ١٢٢٤
١٨١٠	٢٥ ذو القعدة ١٢٢٤ ـ ٤ ذو الحجة ١٢٢٥
١٨١١	٥ ذو الحجة ١٢٢٥ ـ ١٥ ذو الحجة ١٢٢٦
١٨١٢	١٦ ذو الحجة ١٢٢٦ ـ ٢٦ ذو الحجة ١٢٢٧
١٨١٣	٢٧ ذو الحجة ١٢٢٧ ـ ٨ محرم ١٢٢٩
١٨١٤	٩ محرم ١٢٢٩ ـ ١٨ محرم ١٢٣٠
١٨١٥	١٩ محرم ١٢٣٠ ـ ٢٩ محرم ١٢٣١
١٨١٦	٣٠ محرم ١٢٣١ ـ ١١ صفر ١٢٣٢
١٨١٧	١٢ صفر ١٢٣٢ ـ ٢١ صفر ١٢٣٣
١٨١٨	٢٢ صفر ١٢٣٣ ـ ٣ ربيع الأول ١٢٣٤
١٨١٩	٤ ربيع الأول ١٢٣٤ ـ ١٤ ربيع الأول ١٢٣٥
١٨٢٠	١٥ ربيع الأول ١٢٣٥ ـ ٢٥ ربيع الأول ١٢٣٦
١٨٢١	٢٦ ربيع الأول ١٢٣٦ ـ ٦ ربيع الثاني ١٢٣٧
١٨٢٢	٧ ربيع الثاني ١٢٣٧ ـ ١٦ ربيع الثاني ١٢٣٨
١٨٢٣	١٧ ربيع الثاني ١٢٣٨ ـ ٢٧ ربيع الثاني ١٢٣٩
١٨٢٤	٢٨ ربيع الثاني ١٢٣٩ ـ ١٠ جمادى الأولى ١٢٤٠
١٨٢٥	١١ جمادى الأولى ١٢٤٠ ـ ٢٠ جمادى الأولى ١٢٤١
١٨٢٦	٢١ جمادى الأولى ١٢٤١ ـ ١ جمادى الثانية ١٢٤٢
١٨٢٧	٢ جمادى الثانية ١٢٤٢ ـ ١٢ جمادى الثانية ١٢٤٣
١٨٢٨	١٣ جمادى الثانية ١٢٤٣ ـ ٢٣ جمادى الثانية ١٢٤٤
١٨٢٩	٢٤ جمادى الثانية ١٢٤٤ ـ ٥ رجب ١٢٤٥
١٨٣٠	٦ رجب ١٢٤٥ ـ ١٦ رجب ١٢٤٦
١٨٣١	١٧ رجب ١٢٤٦ ـ ٢٦ رجب ١٢٤٧

السنة الميلادية	ما يقابلها في الحساب الهجري
١٨٣٢	٢٧ رجب ١٢٤٧ ـ ٨ شعبان ١٢٤٨
١٨٣٣	٩ شعبان ١٢٤٨ ـ ١٨ شعبان ١٢٤٩
١٨٣٤	١٩ شعبان ١٢٤٩ ـ ٢٩ شعبان ١٢٥٠
١٨٣٥	١ رمضان ١٢٥٠ ـ ١١ رمضان ١٢٥١
١٨٣٦	١٢ رمضان ١٢٥١ ـ ٢٢ رمضان ١٢٥٢
١٨٣٧	٢٣ رمضان ١٢٥٢ ـ ٣ شوال ١٢٥٣
١٨٣٨	٤ شوال ١٢٥٣ ـ ١٤ شوال ١٢٥٤
١٨٣٩	١٥ شوال ١٢٥٤ ـ ٢٤ شوال ١٢٥٥
١٨٤٠	٢٥ شوال ١٢٥٥ ـ ٧ ذو القعدة ١٢٥٦
١٨٤١	٨ ذو القعدة ١٢٥٦ ـ ١٧ ذو القعدة ١٢٥٧
١٨٤٢	١٨ ذو القعدة ١٢٥٧ ـ ٢٨ ذو القعدة ١٢٥٨
١٨٤٣	٢٩ ذو القعدة ١٢٥٨ ـ ٩ ذو الحجة ١٢٥٩
١٨٤٤	١٠ ذو الحجة ١٢٥٩ ـ ٢٠ ذو الحجة ١٢٦٠
١٨٤٥	٢١ ذو الحجة ١٢٦٠ ـ ٢ محرم ١٢٦٢
١٨٤٦	٣ محرم ١٢٦٢ ـ ١٢ محرم ١٢٦٣
١٨٤٧	١٣ محرم ١٢٦٣ ـ ٢٣ محرم ١٢٦٤
١٨٤٨	٢٤ محرم ١٢٦٤ ـ ٥ صفر ١٢٦٥
١٨٤٩	٦ صفر ـ ١٢٦٥ ـ ١٥ صفر ١٢٦٦
١٨٥٠	١٦ صفر ١٢٦٦ ـ ٢٦ صفر ١٢٦٧
١٨٥١	٢٧ صفر ١٢٦٧ ـ ٧ ربيع الأول ١٢٦٨
١٨٥٢	٨ ربيع الأول ١٢٦٨ ـ ١٩ ربيع الأول ١٢٦٩
١٨٥٣	٢٠ ربيع الأول ١٢٦٩ ـ ٣٠ ربيع الأول ١٢٧٠
١٨٥٤	١ ربيع الثاني ١٢٧٠ ـ ١٠ ربيع الثاني ١٢٧١
١٨٥٥	١١ ربيع الثاني ١٢٧١ ـ ٢١ ربيع الثاني ١٢٧٢

السنة الميلادية	ما يقابلها في الحساب الهجري
١٨٣٢	٢٧ رجب ١٢٤٧ ـ ٨ شعبان
١٨٥٦	٢٢ ربيع الثاني ١٢٧٢ ـ ٥ جمادى الأولى ١٢٧٣
١٨٥٨	١٥ جمادى الأولى ١٢٧٤ ـ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٧٥
١٩٥٩	٢٦ جمادى الأولى ١٢٧٥ ـ ٦ جمادى الثانية ١٢٧٦
١٨٦٠	٧ جمادى الثانية ١٢٧٦ ـ ١٧ جمادى الثانية ١٢٧٧
١٨٦١	١٨ جمادى الثانية ١٢٧٧ ـ ٢٨ جمادى الثانية ١٢٧٨
١٨٦٢	٢٩ جمادى الثانية ١٢٧٨ ـ ٩ رجب ١٢٧٩

من كتاب طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان.

فهرس الملاحق

مكتبة البحث والدراسة

أولاً: المصادر غير المنشورة

أ ـ الوثائق غير المنشورة:

١ ـ وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات ـ بعقلين.

٢ ـ وثائق المكتبة الوطنية ـ بعقلين.

٣ ـ وثائق المديرية العامة للآثار ـ بيروت.

٤ ـ وثائق الأرشيف البريطاني: Great Britain Public Record Office, Foreign Office (F.O.).

٥ ـ وثائق بعض البيوتات والعائلات التقليدية.

٦ ـ وثائق متفرقة.

ب ـ المخطوطات

١ ـ أبكاريوس، اسكندر: نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، الجامعة الأميركية، مكتبة يافث.

٢ ـ الباشا، محمد خليل: مخطوطة سلاح الباغي قاتله، تعليق على كتاب حسر اللثام عن نكبات الشام.

٣ ـ فاخوري، ارسيانوس: تاريخ حوادث لبنان منذ ١٨٤٠ فصاعداً، الجامعة الأمريكية، مكتبة يافث، مخطوط تحت رقم: Mi. C.A. 449/2.

٤ ـ مؤرخ مجهول: جزء من مخطوطة، احتفظ بصورة عنه في مكتبتي الخاصة.

٥ ـ النكدي، نسيب: الأسرة النكدية، مكتبة يافث، الجامعة الأمريكية، ومكتبة المرحوم عارف النكدي، عبيه.

٦ ـ نوفل، نعمة الله نوفل: كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبر الشام، منذ أن افتتحتهما الدولة العلية، إلى أن امتازت مصر بالحكومة الوراثية وانتظمت بر الشام في سلك التنظيمات الخيرية، مكتبة يافث، الجامعة الأمريكية، مخطوط تحت رقم: M.S. 956 N32 KA.

٧ ـ الهجري، الشيخ حسين ابراهيم: مخطوطة قصة اللجاة، صورة عنها في مكتبتي منقولة عن صورة أيضاً محفوظة لدى الدكتور حسن البعيني، مزرعة الشوف.

ج ـ الدراسات والرسائل الجامعية غير المنشورة

ـ جوهر، رجاء عبد القادر: تاريخ الإمارة الشهابية، أطروحة دكتوراه، اختصاص في التاريخ، إشراف الدكتور منير اسماعيل، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٨٤.

ـ حويلي، محمد علي: تطور التعليم في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت ١٨٧٨ ـ ١٩٤٥، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف الدكتور مسعود ضاهر، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، قسم التاريخ، بيروت ١٩٧٩.

ـ القنطار، ياسر: الأمراء اللمعيون، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف الدكتور سامي مكارم، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، ١٩٨٠.

ـ القنطار، ياسر: سياسة فرنسا نحو لبنان في عهد المتصرفية ١٨٦١ ـ ١٩١٤، أطروحة أعدت لنيل شهادة دكتوراه اختصاص في التاريخ، اشراف د. منير اسماعيل، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٨٤.

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة

أ ـ مصادر ومراجع معرّبة

ـ أوين، روجر: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠.

ـ بازيلي، قسطنطين: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمه عن الروسية يسر جابر، راجعه منذر جابر، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٧.

ـ بانتنشكوفا، مارينا: جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الاستعماري على سورية ١٨٦٠ ـ ١٨٦١، ترجمة وتقديم أحمد فاضل، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، اللاذقية ١٩٩١.

ـ بتكوفيتش، قسطنطين: لبنان واللبنانيون، قدمت له إ. م. سميليا نسكايا، عربه يوسف عطا الله، راجعه مسعود ضاهر، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦.

ـ بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله عن الألمانية إلى العربية، أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٨١.

ـ بوديكور، لويس: دور فرنسا في لبنان، تعريب وتحليل كرم جوزف انطون، لا دار، ١٩٨٢.

ـ بيركهارت، يوهان: رحلات بيركهارت، ترجمة أنور عرفات، منشورات دائرة الثقافة والفنون، وزارة الثقافة والإعلام، الأردن، المطبعة الأردنية، ١٩٦٩.

ـ بيولان، الفيكونتيس داڤيو: في بلد الموارنة، عربه عن الفرنسية وحققه كميل أفرام البستاني، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٧.

ـ تشرشل، تشارلز: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمه عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤.

- تشرشل، تشارلز: جبل لبنان، عشر سنوات إقامة ١٨٤٢ ـ ١٨٥٢، ترجمه عن الانكليزية، فندي الشعار، دار المروج، بيروت ١٩٨٥.
- جرانت أ. ج. وتمبرلي هارولد: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠، ترجمة بهاء فهمي، راجعه أحمد عزت عبد الكريم، الناشر مؤسسة سجل العرب، القاهرة، الطبعة السادسة، بدون تاريخ.
- حتي، فيليب: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمه عن الانكليزية أنيس فريحة، مراجعة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨.
- حجار، جوزف: أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمه عن الفرنسية بطرس حلاق وماجد نعمة، مراجعة حسن فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦.
- حريق، ايليا: التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، مترجم عن الانكليزية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢.
- حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ترجمه إلى العربية كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧.
- خوري، فيليب: أعيان المدن القومية العربية، سياسة دمشق ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٣.
- الدستور العثماني، ترجمه إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل الخوري، طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة، المطبعة الأدبية في بيروت ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣ ـ ١٨٨٤م.
- ريجنكوف، وسميليا نسكايا، إ. : سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٣.
- ريستلهوبر، رينيه: تقاليد فرنسا في لبنان، نقله إلى العربية القس بولس عبود، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان ١٩٢١.

- سميليا نسكايا، إ. : الحركات الفلاحية في لبنان، النصف الأول من القرن التاسع عشر، عربها عن الروسية عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، دار الجماهير، دمشق ١٩٧٢.
- سويد، اللواء ياسين: فرنسا والموارنة ولبنان (معرّب) تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا (١٨٦٠ ـ ١٨٦١)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٢.
- ضاهر، مسعود: بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي أ. كريمسكي، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥.
- ضو، الأب انطوان: حوادث في لبنان ودمشق، لجنة بيروت الدولية المحاضر الكاملة ١٨٦٠ ـ ١٨٦٢، تحقيق وترجمة الأب انطوان ضو، منشورات وتوزيع مختارات، بيروت، لبنان ١٩٩٦ (جزءان).
- قرم، جورج: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دراسة سيكولوجية وقانونية مقارنة، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٩.
- كارن، جون: رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، اختار فصولها وعربها عن الانكليزية رئيف خوري، منشورات دار المكشوف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٤٨.
- كتافاكو، انطون: فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، نقلاً عن تقارير انطون كتافاكو قنصل النمسا في صيدا وعكا ١٨٣١ ـ ١٨٤٠، عرّبها بولس قرألي، مطبعة القديس بولس، حريصا ١٩٣٧.
- كلوت بك، أ. : لمحة عامة إلى مصر، عرّبه عن الفرنسية محمد مسعود، مطبعة أبي الهول، لا تاريخ (جزءان).
- كوربتيس، بيير: ابراهيم باشا، عرّبه عن الانكليزية محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة ١٩٣٧.
- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، عربه عن الروسية عفيفة البستاني، دار

الفارابي، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٠.

- لوكروى، ادوار: أحمد الجزار، تعريب جورج مسرّة، سان باولو، (البرازيل) ١٩٢٤.
- هيرولد، كريستوفر: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد اندراوس، مراجعة محمد أحمد أنيس، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧.

ب ـ مصادر ومراجع باللغة العربية

- أبكاريوس، اسكندر: نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم ابراهيم السمك، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٨٧.
- أبكاريوس، يوحنا: كتاب قطف الزهور في وقائع الدهور، طبع في بيروت، المطبعة الأدبية، طبعة رابعة، ١٨٩٨.
- ابن القلاعي، جبرائيل: زجليات ابن القلاعي، دراسة وتحقيق بطرس الجميل، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٢.
- أبو خاطر، هنري: جمهورية زحلة، أول جمهورية في الشرق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨.
- أبو شبكة، الياس: تاريخ نابوليون بونابرت، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥.
- أبو شقرا، يوسف خطار: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، لا دار، ١٩٥٢.
- أبو صالح، عباس: التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧ ـ ١٨٤٢، بيروت، لا دار، ١٩٨٤.
- أبو صالح عباس، ومكارم سامي: تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بدون تاريخ.
- أبو عز الدين، سليمان: ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت

١٩٢٩.

- أبي صعب، الخوري يوسف: تاريخ الكفور وأسرها، لا دار، ١٩٨٥.
- أرسلان، الأمير شكيب: القول الفصل في رد العامي إلى الأصل، قدم له وشرحه وعلق حواشيه محمد خليل الباشا، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٨٩.
- الأسود، ابراهيم: ذخائر لبنان، طبع في المطبعة العثمانية، بعبدا، لبنان ١٨٩٦.
- الأسود ابراهيم: تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، لا دار، بيروت، أربعة أجزاء، ١٩٢٥.
- اسطفان، الخور اسقف خير الله: زبدة البيان أو خلاصة تاريخ أم مدارس سورية ولبنان، «عين ورقا»، المطبعة التجارية السورية ـ الأميركية بنيويورك ١٩٢٣.
- اسماعيل، عادل: عهد الفوضى والاضطراب ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠، التقسيم والفتن الطائفية، الفصل العاشر من كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت ١٩٩٣.
- اسماعيل، منير: جبل لبنان في عهد المتصرفية ١٨٦١ ـ ١٩١٥، الفصل الحادي عشر من كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت ١٩٩٣.
- اصاف، الخوري بطرس، ويوسف ج. اصاف: الإرث الماروني ومصادره الشرعية القديمة والحديثة، لا دار، بيروت ١٩٤٤.
- الأمين، محسن: خطط جبل عامل، مطبعة الإنصاف، بيروت ١٩٦١.
- باز، رستم: مذكرات رستم باز، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩.
- باز، سليم رستم: كتاب الشيخ جرجس باز، أو صحيفة من تاريخ لبنان، لا دار، ١٩٦٨.
- الباشا، محمد خليل: معجم أعلام الدروز، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٩٠ (جزءان).

- الباشا، محمد خليل: العربية المهاجرة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٦.
- البستاني، فؤاد أفرام: دائرة المعارف، المطبعة الكاثوليكية، المجلد الخامس، ١٩٦٤.
- البستاني، فؤاد أفرام: على عهد الأمير، الطبعة السابعة، منشورات الدائرة، بيروت ١٩٨٤.
- البشعلاني، الخوري اسطفان: لبنان ويوسف بك كرم، مطبعة صادر، بيروت ١٩٢٥.
- البشعلاني، الخوري اسطفان: تاريخ بشعلي وصليما، مطبعة فاضل وجميل، بيروت ١٩٤٧.
- البعيني، حسن أمين: جبل العرب، دار النهار للنشر، ومنشورات عويدات بيروت، باريس ١٩٨٥.
- بلبيل، ادمون: تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها، مطبعة العرائس، بكفيا ١٩٣٥.
- بنوت، جهاد: حركات النضال في جبل عامل، دار الميزان، بيروت ١٩٩٣.
- بو عماد، عاطف: الأسرة النكدية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٨٩.
- البيطار، عبد الرزاق: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣ (ثلاثة أجزاء).
- بيهم، محمد جميل: الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٠.
- ترحيني، محمد أحمد: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١.
- الترك، نقولا: ذكر تملك جهور الفرنساوية الأقطار العربية والبلاد الشامية أو الحملة الفرنسية على مصر والشام، حققه وقدم له العميد الركن الدكتور ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠.

- الترك، نقولا: ديوان المعلم نقولا الترك، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الأدبية، بيروت ١٩٧٠ (جزءان).
- تقي الدين، سليمان: المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت، بدون تاريخ.
- تلحوق، ملحم: آل تلحوق في لبنان، لا دار، بدون تاريخ.
- الجبرتي، عبد الرحمن: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر وعمر الدسوقي، طبع ونشر لجنة البيان العربي، مصر ١٩٦٩.
- جنبلاط، كمال: هذه وصيتي، لا دار، باريس ١٩٧٨.
- الحتوني، الخوري منصور: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، بيروت ١٨٨٤.
- الحجار، محمد حسن: تاريخ اقليم الخروب، توزيع دار النهار للنشر، ١٩٧٨.
- الحداد، جرجي: البلاغ المبين في أصل حركة سنة الستين، طبع في مدينة سان باولو، البرازيل ١٩٣١.
- الحداد، حكمت البير: لبنان الثورات الفلاحية، القرن التاسع عشر، دار نظير عبود، ١٩٩٤.
- حسونة، محمد أحمد: ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.
- حقي، اسماعيل: لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩.
- حلاق، حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، جامعة الدول العربية، طبع في دار الأحد البحيري اخوان، بيروت ١٩٧٨.
- حلاق، حسان: بيروت المحروسة في العهد العثماني، الدار الجامعية، بيروت ١٩٧٨.
- حلاق، حسان: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت

والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٧.

- الحلو، يوسف خطار: العاميات الشعبية في لبنان، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٩.
- حنا، عبد الله: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ - ١٩٢٠، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥، (القسم الأول).
- حنا، عبد الله: حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٥.
- الخازن، سمعان: يوسف بك كرم في المنفى، مطبعة الإنشاء، طرابلس ١٩٥٠.
- الخازن، فيليب وفريد: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، دار الرائد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ (٣ أجزاء).
- خاطر، لحد: الشيخ بشارة الخوري الفقيه، مطابع نصار، بيروت ١٩٥٦.
- خاطر، لحد: عهد المتصرفية في لبنان ١٨٦١ - ١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧.
- خاطر، لحد: آل السعد في لبنان، لا دار، ١٩٧٠.
- خاطر، لحد: لبنان والفاتيكان، العلاقات المتبادلة بينهما من صدر النصرانية حتى اليوم، دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.
- الخالدي، أحمد بن محمد الصفدي: لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، منشورات مديرية المعارف العامة والفنون الجميلة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦.
- خالدي، مصطفى وفروخ، عمر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٣.
- الخوري، أغناطيوس: مصطفى آغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب (١٧٦٧ - ١٨٣٤) مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت ١٩٥٧.

- خوري، اميل واسماعيل، عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٥٩ (٥ أجزاء).
- الخوري، شاكر: مجمع المسرات، قدم له الياس قطار، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٥.
- داغر، الخور اسقف يوسف: بطاركة الموارنة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٨.
- الدبس، المطران يوسف: تاريخ سوريا الديني والدنيوي، طبع في المطبعة العمومية في بيروت ١٨٩٣ - ١٩٠٥، الجزء الثامن فقط.
- الدبس، يوسف: الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، قدم له الأب ميشال حايك، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثالثة، ١٩٨٢.
- الدبس، يوسف: الموجز في تاريخ سورية، طبع بالمطبعة العمومية المارونية، بيروت ١٩٠٧ (جزءان).
- الدحداح، سليم خطار: ترجمة الأمير بشير الشهابي الكبير المعروف بالمالطي، لا دار، ١٩٦٩.
- الدحداح، نعمة الله اسحق: طريق الأجداد لسلوك الأحفاد، من كتاب تاريخ أحمد باشا الجزار، مكتبة انطوان، بيروت ١٩٥٥.
- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان أو تاريخ ميخائيل الدمشقي (١٧٨٢ - ١٨٤١)، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق ١٩٨١.
- الدويهي، البطريرك اسطفان: تاريخ الأزمنة، تحقيق بطرس فهد، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثانية ١٩٨٣.
- الرافعي، عبد الرحمن: عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢.
- رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون (١٥١٦ - ١٩١٦) دمشق، لا دار، ١٩٧٤.

ـ رباط، ادمون: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠.

ـ رستم، أسد: الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ (٥ أجزاء).

ـ رستم، أسد: المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣ (٥ أجزاء).

ـ رستم، أسد: ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨.

ـ رستم، أسد: بشير بين السلطان والعزيز، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٦.

ـ رستم، أسد: آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧.

ـ رستم، أسد: لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣.

ـ رعد، مارون: لبنان من الإمارة إلى المتصرفية ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ عهد القائمقاميتين، دار نظير عبود، بيروت ١٩٩٣.

ـ الريحاني، أمين: النكبات، الأعمال العربية الكاملة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١ (المجلد السادس فقط).

ـ زغيب، جرجس: عودة النصارى إلى جرود كسروان، نشر بولس قرألي، منشورات جروس برس، بدون تاريخ.

ـ زكي، عبد الرحمن: ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨.

ـ زكي، عبد الرحمن: التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، الجمعية الملكية

للدراسات التاريخية، الذكرى المئوية للمغفور له محمد علي الكبير، دار المعارف بمصر ١٩٥٠.

ـ زهر الدين، صالح: تاريخ المسلمين الموحدين الدروز، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٩١..

ـ زيدان، جرجي: تاريخ مصر الحديث، مطبعة المقتطف، مصر ١٨٨٩ (جزءان).

ـ زيدان، جرجي: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.

ـ زين، نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.

ـ الزين، سميح وجيه: تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، دار الأندلس، بيروت ١٩٦٩.

ـ الزين، علي: فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الحكمة للنشر، بيروت ١٩٧٩.

ـ سعادة، فارس: الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية، خفايا ومواقف، دار عشتار، لبنان ١٩٩٤.

ـ سعيد، عبد الله: تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، دار المدى، بيروت ١٩٨٦.

ـ السلاوي، أبو العباس أحمد بن خالد: كتاب الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف جعفر الناصري وحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء ١٩٥٦ (الجزء التاسع).

ـ سويد، اللواء الركن ياسين: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية ١٦٩٨ ـ ١٨٤٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥.

ـ سويد، اللواء الركن ياسين: لبنان والمسألة التاريخية، الندوة الدراسية التي نظمتها جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت، نيسان ١٩٩٣ تحت عنوان كتابة

تاريخ لبنان إلى أين؟ منشورات جمعية متخرجي المقاصد، بيروت ١٩٩٣.

- السيوفي، حبيب: الانكشارية في الدولة العثمانية، مطبعة الرهبانية المخلصية صيدا، لبنان ١٩٤٠.
- شاهين، فؤاد: الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- الشدياق، طنوس: أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٧٠.
- الشناوي، عبد العزيز محمد: السخرة في حفر قناة السويس، منشأة المعارف الحديثة، مصر ١٩٥٨.
- الشناوي، عبد العزيز محمد: قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بإنشائها، بحوث في تاريخ الممرات المائية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١.
- شهاب، موريس: دور لبنان في تاريخ الحرير، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٨.
- الشهابي، حيدر أحمد: الأمير بشير والدولة العثمانية ١٧٨٨ ـ ١٨٣٠، جمعه القس بدر حبيش، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرألي مدير المجلة البطريركية، مطبعة العلم بيت شباب، لبنان ١٩٣٣.
- الشهابي، حيدر أحمد: تاريخ أحمد باشا الجزار، نشر انطونيوس شبلي وأغناطيوس خليفة، مكتبة انطوان، بيروت ١٩٥٥.
- الشهابي، حيدر أحمد: الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، عني بضبطه ونشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩.
- الصايغ، أنيس: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت ١٩٥٥.
- الصباغ، ألفونس: دير القمر ما بين ١٨٤١ ـ ١٨٦٠، المطبعة المخلصية، ١٩٤٨.

- الصباغ، ميخائيل نقولا: تاريخ الشيخ ضاهر العمر الزيداني، نشره وعلق على حواشيه الخوري قسطنطين الباشا، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان، بدون تاريخ.
- صعب، محمود خليل: قصص ومشاهد من جبل لبنان، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٨٠.
- الصغير، سعيد: بنو معروف في التاريخ، منشورات مطابع زين الدين، القريّة، بدون تاريخ.
- صفير، الخوري بطرس: الأمير بشير الشهابي، دار الطباعة والنشر اللبنانية، بيروت ١٩٥٠.
- صقر، يوسف صقر: تاريخ بجة وأسرها، دار عشتار، بيروت ١٩٨٦.
- الصلح، عادل: سطور من الرسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت في الشرق العربي سنة ١٨٧٧، بيروت، لا دار ١٩٦٦.
- الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨.
- الصليبي، وليد: القصة هي الحصة، الصراعات في عهود الإقطاع، لا دار، ١٩٨٤.
- الصمد، قاسم: تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨١.
- ضو، الأب أنطوان: تاريخ الأمراء اللمعيين، لا دار، بيروت ١٩٩٠.
- طربين، أحمد: أزمة الحكم في لبنان منذ الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢ ـ ١٨٦١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٠.

- طربين، أحمد: لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد الانتداب ١٨٦١ ـ ١٩٢٠، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٨.
- العبد، حسن آغا: تاريخ حسن آغا العبد، حوادث ١١٨٦ ـ ١٢٤١هـ، تحقيق يوسف جميل نعيسة، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٧٩.
- العسلي، بسام: الأمير عبد القادر الجزائري، دار النفائس، بيروت، طبعة ثانية ١٩٨٣.
- العطار، نادر: تاريخ سوريا في العصور الحديثة، مطبعة الإنشاء، دمشق، بدون تاريخ.
- العقيقي، انطوان ضاهر: ثورة وفتنة في لبنان، نشر يوسف ابراهيم يزبك، بيروت، ١٩٣٩.
- عمار، يحيى حسين: تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة، ينطا، لادار، ١٩٨٥.
- عمار، يحيى حسين: الأصول والأنساب، دار الضحى للنشر، بدون تاريخ.
- العورة، ابراهيم: تاريخ سليمان باشا العادل، نشره وعلق عليه الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة دير المخلص، صيدا، لبنان ١٩٣٦.
- العياش، غسان: مجمع اللويزة ١٧٣٦، ذروة الجهود البابوية للتينة الكنسية المارونية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٩١.
- العينطوريني، أنطونيوس أبي خطار: مختصر تاريخ جبل لبنان، تحقيق الياس قطار، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣.
- غانم، ابراهيم أبو سمرا: أبو سمرا غانم أو البطل اللبناني، الرهبانية اللبنانية المارونية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٥٨.
- غنام، رياض: المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٨٨.
- فارس، هاني: النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١.

- فرج، محمد: النضال الشعبي ضد الحملة الفرنسية، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون تاريخ.
- فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١.
- الفقيه، محمد تقي: جبل عامل في التاريخ، دار الأضواء، بيروت ١٩٨٦.
- فهد، بطرس: البطريرك العظيم اسطفان الدويهي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٧٠.
- فهد، بطرس: بطاركة الموارنة وأساقفتهم، القرن التاسع عشر (جزءان) دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٦.
- قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥.
- قربان، ملحم: تاريخ لبنان السياسي الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٨.
- قساطلي، نعمان: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، طبع في بيروت ١٨٧٦، مكتبة السائح.
- قلفاط، نخلة: تاريخ روسيا الحديث، طبع في بيروت، ١٨٨٧.
- كرامة، روفائيل: حوادث لبنان وسورية من سنة ١٧٤٥ ـ ١٨٠٠ عني بنشرها وتعليق حواشيها ووضع فهارسها المطران باسيلوس قطان، منشورات جروس برس، بدون تاريخ.
- كرد علي، محمد: خطط الشام، نشر مكتبة النوري دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣ (٦ أجزاء).
- كشك، جلال: ودخلت الخيل الأزهر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- كوثراني، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.

- كوثراني، وجيه: وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٠.
- كوثراني، وجيه: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.
- لبكي، جوزف انطون: متصرفية جبل لبنان مسائل وقضايا ١٨٦١ ـ ١٩١٥، دار الكرمة، ١٩٩٥.
- مزهر، يوسف: تاريخ لبنان العام، بيروت، لا دار، بدون تاريخ (جزءان).
- مسعد، بولس والخازن، وهيبة: الأصول التاريخية، مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى، عشقوت ١٩٥٨.
- مشاقة، ميخائيل: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان. منشأه ملحم خليل عبدو وأندراوس شخاشيري، طبع بمصر سنة ١٩٠٨.
- مشاقة، ميخائيل: منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، نشر أسد رستم وصبحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٥.
- المعلوف، عيسى اسكندر: تاريخ زحلة، منشورات زحلة الفتاة، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.
- المعلوف، عيسى اسكندر: دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، طبع بالمطبعة العثمانية في بعبدا (لبنان) سنة ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨.
- مكاريوس شاهين: حسر اللثام عن نكبات الشام، الطبعة الأولى بمصر ١٨٩٥.
- المنير، حنانيا: الدر المرصوف في تاريخ الشوف، لا دار ١٩٨٤.
- مؤرخ مجهول: حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، نشر وتحقيق أسد رستم وبولس قرألي، المطبعة السورية بمصر الجديدة، لا تاريخ (جزءان).
- مؤرخ مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، بدون تاريخ.
- مؤرخ مجهول: لبنان وطن قومي للنصارى، لا دار، بدون تاريخ.
- الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت ١٩٨١.

- نصر الله، حسن عباس: تاريخ بعلبك، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٩٨٤.
- نعمة، جوزف: صفحات من لبنان، الجزء الأول، فقط، لا دار، ١٩٧٧.
- النقاش، زكي: أضواء توضيحية على تاريخ المارونية، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٠.
- نوار، عبد العزيز، سليمان: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥١٧ ـ ١٩٢٠)، جامعة بيروت العربية، طبع في دار الأحد البحيري اخوان، بيروت ١٩٧٤.
- نوار، عبد العزيز سليمان، ونعنعي، عبد المجيد: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣.
- نوفل، عبد الله حبيب: تراجم علماء طرابلس وأدبائها. المنشورات الجامعة، توزيع مكتبة السائح، طرابلس ١٩٨٤.
- نوفل، ناسيم: بطل لبنان الشهير الطائر الصيت يوسف كرم، المطبعة الوطنية، الاسكندرية ١٨٩٦.
- هشي، سليم حسن: دروز بيروت، تاريخهم ومآسيهم، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٥.
- هشي، سليم حسن: المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون (١٦٠٠ ـ ١٩٠٠)، مطبعة نمنم، بيروت ١٩٨٠ (٥ أجزاء).
- هشي، سليم حسن: سجل محررات القائمقامية النصرانية في جبل لبنان، مطبعة نمنم، ١٩٧٤ (٤ أجزاء).
- الهاشم، لويس: تاريخ العاقورا، مطبعة العلم، بيت شباب ١٩٣٠.
- وحيدة، صبحي: في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ.
- اليازجي، ناصيف: رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي، عني بنشرها تباعاً في مجلة المسرة وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة القديس بولس، حريصا، بدون تاريخ.

- ياغي، هاشم: ملامح المجتمع اللبناني الحديث، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤.
- يحيى، جلال: السياسة الفرنسية في الجزائر من ١٨٣٠ ـ ١٩٦٠، دار المعرفة، مصر ١٩٥٩.
- يزبك، يوسف ابراهيم: ولي من لبنان، منشورات أوراق لبنانية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٠.
- يزبك، يوسف ابراهيم: الجذور التاريخية للحرب اللبنانية من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية، دار نوفل، ١٩٩٣.
- يني، جرجي: كتاب تاريخ سوريا، طبع في المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨١.
- يونس، مسعود: الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٨٢.

ج ـ الدوريات باللغة العربية

- أبو شقرا، عارف: الشيخ الذي استدعاه الأمير بشير، مجلة أوراق لبنانية، عدد نوار ١٩٥٧.
- أبو عز الدين، سليمان: توطن الدروز في حوران، ووقائعهم مع الجيش المصري، مجلة الكلية، المجلد ١٢، أيار ١٩٢٦.
- أبو عز الدين، سليمان: نزوح الدروز إلى حوران وحربهم ضد ابراهيم باشا، مجلة المقتطف، المجلد ٦٨، السنة ١٩٢٦.
- ايميريت، مارسيل: الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي في سنة ١٨٦٠، مجلة دراسات عربية، العدد الخامس، ١٩٧٢.
- الباشا المخلصي، قسطنطين: توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي، مجلة المشرق، العدد ٣٣، السنة ١٩٣٥.
- حمادة، نور: الأميرة مي الحمدانية زوجة الشيخ حسين حمادة، مجلة أوراق لبنانية،

عدد نيسان ١٩٥٧.
- خاطر، لحد: صفحة من حياة حسنجهان في بيت الدين، مجلة أوراق لبنانية، عدد آذار ١٩٥٧.
- الدحداح، سليم: انتخاب بطريرك ماروني في القرن التاسع عشر وتدخل قنصل فرنسا في ذلك، مجلة المشرق، العدد ٣٠، السنة ١٩٣٢.
- الزين، علي: أخبار متفرقة عن عهد الجزار، مجلة العرفان، المجلد ٦٢.
- سليمان، حسين سلمان: جذور التفكير بالحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الخامسة، العدد ١٤٥، السنة ١٩٨٣.
- غنام، رياض: الحياة الإدارية في مطلع عهدها، مجلة الحياة النيابية، المجلد السادس، السنة ١٩٩٣.
- قرألي، بولس: في تحالف الأمير بشير ومحمد علي، المجلة السورية، عدد أيار ١٩٢٧.
- المعلوف، عيسى اسكندر: الأزجال في الأمير بشير، مجلة المنار، السنة الثامنة، العدد الثاني، ١٩٣٧.
- ناصر الدين، أمين آل: الأمراء آل تنوخ، بيوتهم فروعهم مواطنهم أخبار رجالهم، مجلة أوراق لبنانية، عدد شباط، السنة ١٩٥٧.
- نور الدين، محمد: الجزار ونابوليون والمسألة الشرقية، مجلة الفكر العربي، عدد ٢٨، السنة ١٩٨٢.

د ـ مصادر ومراجع باللغات الأجنبية

- ARMAGNAC, M. Le Baron: Nézib et Beyrout, Souvenir D'orient de 1833 à 1841. Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985.
- BOURON, N. Capitaine, Les Druzes, Histoire du Liban et de la Montagne Haouranaise Préface de Genéral WEYGAND. Editions Berger-Levrault, Paris 1930.

- CADALVENE, et BARRAULT: Deux Annés de l'histoire d'Orient 1839-1840 Faisant suite à l'histoire de la guerre de Mehemet-Aly en Syrie et en Asie-Mineure 1832-1833, Paris 1840, 2 Tomes.

- CHEBLI, Michel: Une histoire du Liban à l'époque des Emirs (1635-1841). Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1984.

- CHEVALLIER, Dominique: La Société du Mont-Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris 1971.

- CHURCHIL, C.H. Mount-Lebanon a ten years residence from 1842-1852, London 1852.

- DAVISON, Roderic H.: Reform in the ottoman Empire 1856-1876, Princeton 1963.

- DUCROT, A.: Le Liban et l'Expédition Française en Syrie 1860-1861, Documents inédits du Général Ducrot par P. Camille de Rochemontreix, Paris 1921.

- EDWARDS, Richard: La Syrie 1840-1862, Paris 1862.

- ENGELHARDT, Ed: La Turquie et la Tanzimat ou Histoire des Reformes dans l'Empire Ottoman depuis 1862 jusqu'a nos jours, 2 vols, Paris 1882-1884.

- GUYS, Henri: Beyrouth et le Liban Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985.

- HICHI, Selim Hassan: La Famille des Djoumblatt du VIIème Siècle à nos jours, Beyrouth, Liban 1986.

- ISMAÏL, Adel: Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVIIe Siécle à nos jours». Les Sources Françaises 1975-1982, 32 tomes Correspondance Consulaire de Beyrouth, Saïda, Syrie, Tripoli et Turque, et 5 tomes Correspondance Commerciale. Imprimerie Catholique, Beyrouth 1982-1993.

- ISMAÏL, Adel: «Histoire du Liban du XVIIème Siécle à nos jours», T.N Redressement et Declin du Feodalisme Libanais (1840-1861), Beyrouth 1958.

- KHAIR, A, Antoine: La Moutaçarrifat du Mont-Liban Publications de L'Université Libanaise, Beyrouth 1973.

- KURI, Sami: Une Histoire du Liban à travers les archives des jésuites (1816-1845) et (1846-1862), 2 tomes, Dar El Machreq Sarl. Beyrouth 1986.

- LAMMENS, H.: LA Syrie, Précis Historique, Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, 3èm ed., 1994.

- LENORMANT, François: Une Persécution du Christianisme en 1860, Les Evénements Confessionnels au Liban. Edition Dal Al-Abjadia, 1983.

- LEWIS, Bernard: The Emergence of Modern Turkey London 1861, Moshe Ma'oz Ottoman reform in Syria and Palestine 1840-1861, Impact of the Tanzimat on Politics and Society, Oxford 1968.

- MASSEY, F.: Druze History, Translated Annotated and Edited, Detroit, Michigan 1952.

- MOURIEZ, Paul: Histoire de Mehemet-Ali, Vice Roi d'Egypte, 4 vols, Paris 1858.

- NAPIER, Commodore Sir Charles: The War in Syrie, 2 vols, London 1842.

- PERRIER, Ferdinand: La Syrie sous le gouvernement de Méhemet-Ali jusqu'en 1840, Paris 1842.

- POUJOULAT, Baptistin: Voyage dans l'Asie Mineure, en Mésopotamie, à Palmyre, en Syrie, en Palestine et en Egypte, Faisant suite à la Correspondance d'Orient, 2 vol, Paris 1840.

- POUJOULAT, Baptistin: La Vérité sur la Syrie, Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985.

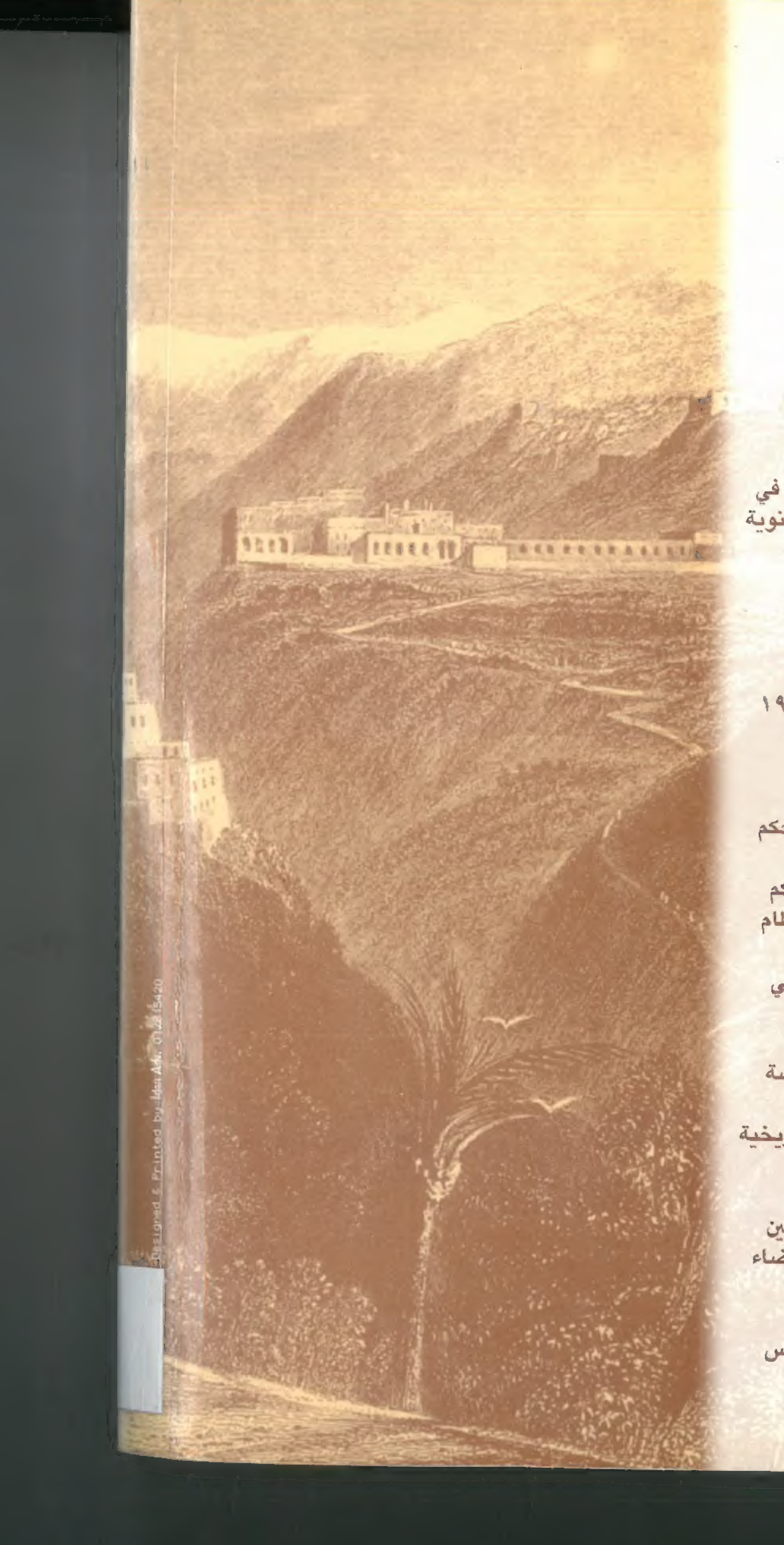
- TOUMA, Toufic: Paysans et Institutions Féodales chez les Druses et les Moranites du Liban du XVIIe Siècle à 1914. Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1986, 2 T.

- VINGTRINIER, AIMÉ: Soliman-Pacha (Colonel Séve) Généralissime des Armées Egyptiennes ou Histoire des Guerres de l'Egypte de 1820 à 1860. Paris 1886.

- VOLNEY: «Voyage en Egypte et en Syrie en 1783, 1784, 1785», Documents II puplié avec Introduction et des notes de Jean Gaulmier, Monton, Paris !959.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات





* رياض حسين غنام

* مواليد بلدة نيحا الشوف ١٩٤٩
* تلقى دراسته الإبتدائية والثانوية في المعهد الأنطوني في بعبدا، وفي ثانوية الطريق الجديدة في بيروت
* حائز على:
- إجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية سنة ١٩٧٤
- إجازة في التاريخ سنة ١٩٨٠
- ماجستير في التاريخ سنة ١٩٨٥
- دكتوراه دولة في التاريخ سنة ١٩٩٧
* من مؤلفاته:
- المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري
- المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين
- التاريخ الإقتصادي والإجتماعي لجبل لبنان بين سنتي ١٧٨٨ - ١٨٦١ (قيد الطبع)
- سلسلة كتاب التاريخ في خمسة أجزاء مع آخرين
- نشر عدة دراسات وأبحاث تاريخية وقانونية
* ينتسب إلى:
- عضوية إتحاد الكتاب اللبنانيين
- الهيئة الإدارية لمجلس إنماء قضاء الشوف
- الحركة الثقافية في لبنان
* يشغل منصب مدير عام في مجلس النواب اللبناني